سياسة الصرف الأجنبى خلال فترة الأنفتاح الأقتصادى فى مصر
(١٩٧٤ - ١٩٨١)

دكتور

السيد محمد أحمد چاهين

مدرس بقسم الأقتصاد

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ ش عبدالخالق ثروت - القاهرة

اهداءات ٢٠٠٤
أ.د / نبيل أحمد حلمى
عميد كلية الحقوق

سياسة الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر

(١٩٧٤-١٩٨١)

دكتور

السيد محمد أحمد جاهين

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ ش عبدالخالق ثروت - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا
وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً
إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّاب

صدق الله العظيم

سورة آل عمران – آية (٨)

كلمة المؤلف

هذا الكتاب هو رسالة الدكتوراه التى سُجلت بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة الزقازيق تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد جامع ، والأستاذ الدكتور/ حسين نجم الدين ، والتى نوقشت فى أكتوبر ١٩٩٧ بمقر الكلية ، وقد شارك فى مناقشتها بجانب الإشراف الأستاذ الدكتور/ زين العابدين ناصر ، والأستاذ الدكتور/ عاطف النقلى .

ويطيب لى أن أتقدم بخالص الشكر لهم جميعاً على ما أولياني به من رعاية وتوجيه حتى كان هذا العمل على صورته الحالية .

ولما لاقته الرسالة من قبول واستحسان من لجنة المناقشة ، رأينا إعادة طباعتها راجين أن تكون فيها الفائدة للمهتمين بهذا الفرع من فروع الاقتصاد .

والله تعالى أسأل أن يلهمنا دائماً الرشد والصواب .

د. السيد جاهين

الزقازيق

يناير ٢٠٠١

إهـــــداء

إلى من أمرني ربي ببرهما وأن أخفض لهما
جناح الذل من الرحمة

إلى من أملا رؤية هذا العمل لايريدان جزاءً
ولاشكورا . والدي الكريمين

وإلى من شاركاني عناء هذا البحث وأعباءه
زوجتي وابني كريم

أهدي هذا العمل المتواضع
عرفانا .. وشكرا .. وتقديرا

مقدمة عامة

أ- من بداية المبادلات وصولا إلى سياسة النقد الأجنبى:

منذ خلق الإنسان ، خلقت معه غرائزه وحاجاته ، فلديه حاجة إلى الطعام والشراب ، حاجة إلى الملبس ، وحاجة إلى المسكن ... إلخ .

بدأت هذه الحاجات متواضعة ، وتطورت مع الزمن ، ولقد استطاع الإنسان إلى حد ما أن يكفى نفسه بنفسه فى البداية ، فعمل ليأكل وهو فى ذلك يرضى بالقليل ، وعمل ليلبس ورضى فى ذلك بالمتواضع من اللباس ، وعمل ليسكن فاكتفى بما لا يكاد يوصف بهذا الوصف ، خاصة وأن حياته تقوم على الترحال وانتقل جرياً وراء ما قد توفره له الطبيعة من سبل الحياة بغير عناء ، إن حياة مثل هذه ، لا يحتاج فيها الإنسان إلى التبادل ، وعندما لايحتاج إلى التبادل فإنه لا يحتاج إلى النقود فى أى صورة من صورها .

لكن لم يبق الحال على هذا الوضع ، ولم يعد الإنسان يرضى بحياة الترحال التى يعيشها فجنح إلى الاستقرار ، ولم يعد يقنع بما تجود به الطبيعة أو لاتجود به ، فبدأ يعمل وأخذ ينتظم فى العمل ، وخلال ذلك تطورت حاجاته أيضاً ، وبذلك لم يعد قادراً على كفاية كل حاجاته بنفسه فبدأ يتجه إلى غيره من بنى جنسه فبدأ كل منهم يتبادل مع غيره ما يفيض عن حاجاته من السلع ويكون هذا الغير فى احتياج لهذا الفائض .

وتمت المبادلات فى البداية بسهولة ويسر ما دامت الحاجات متواضعة ، وما دام ما يتوافر من السلع يتسم بالبساطة .

مع الوقت ظهرت مشكلات هذا النوع من أنواع التبادل (المقايضة) خاصة فيما يتعلق بطبيعة السلع المختلفة وما ينتج عن ذلك من عدم التناسب بين الوحدات المختلفة لهذه السلع . فكان البحث عن وسيط للتبادل تطور هذا الوسيط إلى أن أصبح معدن من المعادن وأصبح المعدن يقسم إلى وحدات صغيرة متماثلة حتى أخذت الشكل الذى وصفت معه بأنها نقود . وعن التبادل . ما زال الأمر يتعلق بمن يعيشون فى كيان إجتماعى واحد ، ومازلنا نتحدث عن النقود الوطنية ، ولا تثور هنا أدنى مشكلة بخصوص انتقال وحدات النقود داخل الدولة من إقليم إلى آخر إذ من شأن عملة الدولة أن تلقى القبول لدى الجميع ، وتتمتع بقوة إبراء كفلها لها القانون .

وإذا وصلنا إلى أن أخذت التجمعات شكل الدول فإن الحاجات هى الأخرى تطورت بحيث لم تعد الدولة بأقاليمها المترامية قادرة على كفاية كل متطلبات سكانها سواء من الناحية النوعية أو من الناحية الكمية ، فأصبحت السلع بتطورها تقسم إلى ضرورية وكمالية وترفيهيه ، وأصبح الكمالى أو الترفيهى بمرور الوقت من الضرورة بحيث لاتنتظم الحياة بدونه ....إلخ .

وفى ظل الاختلاف فى توزيع الموارد بين البلاد المختلفة ، وفى ظل الاختلاف فى الظروف المناخية بما يستحيل معه امكانية إنتاج كل السلع والخدمات فى مكان واحد ، أمام ذلك كله كان لابد من الاستعانة بما ينتجه بلد ما من سلع وخدمات فى إشباع الحاجات المتوفرة فى بلد آخر أو جزء من حاجاته ، ومن شأن هذا أن تقوم المبادلات بين الدول المختلفة .

ولما كان من الصعب أن يحدث بين الدول ما حدث من قبل بين الأفراد بخصوص مقايضة السلع [١] ، ولما كان من الصعب أن تفرض عملة دولة ما على المقيمين فى دولة أخرى ، فكان لابد من البحث عن وسيلة دفع مقبولة دولياً . وكان اللجوء فى البداية إلى المعادن النفيسة ثم حدث أن تداولت بعض العملات بين المقيمين فى الدول المختلفة .

وعندما تستعمل عملة ما فى دولة غير الدولة مصدرتها ، فإنها تأخذ الصفة التى تنطبق على مواطنى الدولة الأخيرة بالنسبة للدولة الأولى أى تسمى عملة أجنبية .

وإذا كانت كل العملات - باستثناء عملة الدولة المعنية - تعد أجنبية بالنسبة للمقيمين فى دولة ما ، إلا أنه ليست كل العملات الأجنبية مقبولة دولياً إذ اقتصرت هذه الصفة على القليل من العملات التى تداولت هذه المكانة فيما بينها مع مرور الوقت .

وعندما تتمتع عملة ما بهذه الصفة ، فإنها تكون مطلوبة دولياً ، إذ يحتاجها الأفراد والدول فى كل تعامل مع الخارج يقتضى حصولهم على سلع وخدمات . وهذا يقتضى أن يحصل الأفراد والدول على هذه العملة أولاً .

وليس من السهل على أى دولة الحصول على مثل هذه العملة ، فهى لا تستطيع أن تقوم بطبع أوراق البنكنوت اللازمة لها من هذه العملة لأن هذا من شأن الدولة صاحبتها .

---

(١) يمكن أن يتم ذلك فى صورة اتفاقيات بين الدول لتبادل السلع ولكن هذه الاتفاقيات تكون محدودة ولن تكف كل احتياجات أطرافها .

وفى نفس الوقت فإن الدولة الأخيرة ليست مطلقة الأيدى فى طبع أوراق البنكنوت بلا حدود إذ يجب أن تتناسب الكمية المصدرة من هذه العملة مع ما تقوم الدولة من إنتاجه من سلع وخدمات ومن شأن الإخلال بذلك إلحاق الضرر بالاقتصاد .

من هنا كان اتجاه كل دولة إلى اتخاذ ما يلزم من حماية لعملتها من خلال اعداد التنظيم الخاص بذلك .

وعلى الجانب الآخر بالنسبة للدولة التى تحتاج إلى العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات من الخارج سواء كانت سلع للاستهلاك المباشر أو كانت سلعا كمستلزمات للإنتاج فإذا كانت هذه الدولة تسعى إلى الحصول على العملات الأجنبية اللازمة للوفاء باحتياجاتها ، فإنها ملزمة كذلك بالمحافظة على قيمة عملتها من أن تتدهور أمام العملات الأجنبية .

من هنا كان على كل دولة أن تقوم بإجراء التنظيم المناسب فى هذا الخصوص حتى أن هذا الأمر ينتظم فى شكل سياسية معينة لها أسبابها وأهدافها وأدواتها التى تحقق لها هذه الأهداف ، سميت هذه السياسية غالباً بسياسة النقد الأجنبى ، وتعالج هذه السياسة ما يتعلق بالتعامل فى النقد الأجنبى وما يتعلق بذلك من كل ما يستلزم تصديراً للنقد الأجنبى من خلال استيراد السلع والخدمات أو يستلزم الحصول على هذا النقد من الخارج من خلال تصدير السلع والخدمات ، وكذلك ما يتعلق بالتعامل فى النقد الأجنبى داخل الدولة المعينة .

ومصر كأى دولة من الدول ، تقوم هى الأخرى باتباع ما يكفل لها تدبير هذه الأمور ، واختلفت سياسة مصر فى هذا الخصوص بحسب الظروف التى مرت باختلاف التوجيهات السياسية للسلطة الحاكمة ما بين الرقابة الشديدة فى كل ما يتعلق بالنقد الأجنبى وبين المرونة الشديدة التى تصل إلى حد التسيب فى بعض الحالات وبين السياسة الوسط بين هذين الاتجاهين .

وكان لمصر فى السبعينات توجهات معينة فى تعاملها مع الخارج فى هذا الخصوص ، وهو ما عُرف فى الفقة الاقتصادى باسم سياسة الانفتاح الاقتصادى ، هذه السياسة التى تقضى بتخفيف القيود والتخلص منها أحياناً فيما نحن بصدده ، وطبيعى أن يكون لذلك تأثير بشكل أو بآخر على الاقتصاد المصرى .

ب - سبب اختيار الموضوع وأهميته :

مما جعلنى أهتم بدراسة موضوع سياسة الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ليكون موضوع هذا البحث ما لاحظته من تعدد فى الآثار لإجراءات النقد الأجنبى المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، حتى أن هذه الآثار لم تقف عند المجال أو المجالات التى أريد من الإجراءات المطبقة أن تؤثر فيها ، لكنها امتدت لتستوعب كل مجالات الاقتصاد تقريباً ، ولم تقف هذه الإجراءات بآثارها عند الجانب الاقتصادى فقط بل امتدت لتشمل الجانب الاجتماعى عندما أدت إلى خلق طبقات اجتماعية طفيلية جديدة ذات أنماط إستهلاكية غريبة على المجتمع ، خرقت هذه الطبقات بسلوكها ما تقضى به القوانين الاقتصادية خاصة فيما يخص العلاقة بين الدخول والاستهلاك والادخار والاستثمار .

وتعدت هذه الإجراءات بآثارها الجانب الاقتصادى لتمتد إلى الجانب الثقافى بما سمحت به من استيراد ثقافات غريبة غريبة على المجتمع ، شاعت هذه الثقافات وانتشرت بسبب التقليد والمحاكاة ، رغم أنها قيم وثقافات وجدت لتناسب مجتمعات وأشخاص لاتتفق مع مجتمعنا ومن يقطنونه .

ولم يسلم الجانب السياسى من آثار هذه الإجراءات ، فقد أدت هذه الإجرءات بما نتج عنها من زيادة فى ديون مصر الخارجية إلى خضوع مصر لرقابة وتوجيهات المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بالاشتراك مع جماعة الدائنين .

ومع هذا التعدد فى الآثار الذى يكاد يوصف باللانهائى كان لابد من وقفة للبحث فى الأسباب التى أدت إلى ذلك وما كان يجب أن يتخذ كل ذلك فى حينه .

جـ - نطاق البحث :

كما كان التعدد الغير عادى فى الآثار سبباً للاهتمام بهذا الموضوع ، فقد تسبب أيضاً فى الحيرة بخصوص النقاط التى يمكن أن يقتصر عليها البحث دون غيرها ، وأمام هذه الحيرة ، كان لابد من تحديد نطاق موضوعى ونطاق زمنى لهذه الدراسة ، أما عن النطاق الموضوعى فقد تم الاقتصار على بعض الإجراءات لاتخاذها كنموزج للإجراءات التى تم تطبيقها ، وعليه كان اختيار كل من نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

وفيما يتعلق بالآثار كان لزاما كذلك اتباع نفس النهج ، فقد تم الاقتصار على دراسة آثار الإجراءات المذكورة على الصادرات والواردات السلعية كنموذج للتأثير فى ميزان المدفوعات الذى يعكس التعامل مع الخارج ، وعلى اعتبار أن الصادرات والواردات السلعية من أهم العناصر التى تؤثر فى ميزان المدفوعات . كذلك أخذ تأثير الإجراءات المذكورة على الأثمان الداخلية كنموذج للتأثير فى الاقتصاد على النطاق الداخلى .

وفيما يتعلق بالنطاق الزمنى لفترة الدراسة فقد اقتصر على ما سمى بالمرحلة الأولى للانفتاح الاقتصادى أو كما يسميها البعض بالفترة غير المنضبطة من الإنفتاح الاقتصادى وهى الفترة من ١٩٧٤/٧٣ وحتى ١٩٨١ تقريباً .

د - خطـة البحث:

استناداً لما سبق ذكره ، فقد تم تناول هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة أبواب مسبوقة بفصل تمهيدى ، يتحدث الفصل التمهيدى عن الجانب النظرى لنظم الصرف الأجنبى وقد تناولناه فى مبحثين ، اختص الأول منهما بدراسة النظم الثلاثة للنقد الأجنبى (نظام الصرف الثابت ، نظام حرية الصرف ، نظام الرقابة على الصرف) ، وتعرضنا فيه كذلك لدراسة الأسباب التى تدعو دولة ما إلى تطبيق نظام ما للصرف دون غيره وفى المبحث الثانى تعرضنا لدراسة تطور النظام النقدى الدولى ونظام النقد ونظم الصرف فى مصر .

وفى الباب الأول تحدثنا عن إجراءات النقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى ، وعليه فقد قمنا بتقسيمه إلى فصلين ، تناولنا كل من نظام السوق الموازية ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى الفصل الأول كل فى مبحث مستقل ، ثم تناولنا سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون ٣٢ لسنة ٧٧ فى الفصل الثانى من خلال مبحثين أيضا . إذ قمنا بدراسة ظاهرة انتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومعوقاته فى المبحث الأول ، ثم دراسة موقف مصر من الإستثمار الأجنبى المباشر فى المبحث الثانى .

وفى الباب الثانى تناولنا تأثير سياسة الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى على الصادرات والواردات السلعية من خلال تقسيمه إلى فصلين ، تحدثنا فى الفصل الأول منهما عن تخفيض قيمة الجنيه المصرى كنتيجة منطقية لسياسة الصرف الأجنبى

المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين تناولنا فى الأول منهما معالم تخفيض سعر الصرف ، وقمنا فى المبحث الثانى بدراسة بعض الظواهر الإقتصادية والسياسات المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى وتأثيرها على قيمة الجنيه المصرى ، وفى الفصل الثانى تناولنا بالدراسة تأثير الإجراءات المتعلقة بالنقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى على كل من الصادرات والواردات المصرية من خلال ثلاث مباحث تناولنا فى أولها شروط نجاح تخفيض قيمة العملة بالنسبة لكل من الصادرات والواردات، وتناولنا فى المبحث الثانى دراسة تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة خلال مرحلة الدراسة على الصادرات المصرية ، وتناول المبحث الثالث تأثير هذه الإجراءات على الواردات .

وفى الباب الثالث تناولنا تأثير سياسة الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر على الأثمان الداخلية وذلك من خلال فصلين ، تحدثنا فى الأول منهما عن التضخم والعلاقة بينه وبين سعر الصرف وتأثير كل منهما على الآخر وتأثره به ، وذلك من خلال مبحثين ، اختص الأول منهما بالتعرف على معالم التضخم ، فى حين اختص الثانى منهما ببيان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ، وتأثير كل منهما على الآخر وتأثره به ، وفى الفصل الثانى تناولنا تأثير إجراءات النقد الأجنبى على الأثمان الداخلية فى مصر ، وفى سبيلنا لذلك فقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين ، اختص الأول منهما ببيان تأثير إجراءات النقد الأجنبى على الأثمان الداخلية من خلال زيادة دخول بعض الفئات ، ومن ثم زيادة حجم طلبهم على السلع والخدمات ، فى حين أفردنا الثانى منهما لبيان تأثير الإجراءات المذكورة على الأثمان الداخلية من خلال الزيادة فى أسعار السلع والخدمات سواء أكانت زيادة مباشرة أو زيادة غير مباشرة من خلال زيادة تكلفة الاستثمارات المحلية والأجنبية .

فصل تمهيدى

الجانب النظرى لنظم الصرف الأجنبى

تمهيد وتقسيم :

يصعب فى الحقيقة التعرض لموضوع مثل موضوع سياسة الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر دون التعرف على نظم الصرف الأجنى وماهيتها ونصيب كل منها فى التطبيق فى النظام النقدى الدولى .

وإذا كنا نتحدث عن تطبيق السياسة المشار إليها فى مصرفإنه يجب أيضاً أن نتعرف على تطور هذه النظم وبالتالى تطور النظام النقدى فى مصر خلال فترة تسبق الفترة محل الدراسة .

ولذلك كان يتحتم وجود مثل هذا الفصل كتمهيد لموضوع الدراسة .

وعلى ذلك فسوف نتناوله فى مبحثين ، يتعلق الأول منهما بدراسة نظم الصرف الأجنبى المختلفة ، فى حين يتعرض الثانى بالدراسة لتطور النظام النقدى ونظم الصرف ، وذلك على النحو التالى :

المبحث الأول : نظم الصرف الأجنبى .

المبحث الثانى : تطور النظام النقدى ونظم الصرف .

المبحث الأول

نظم الصرف الأجنبى

نقوم بتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى أربع نقاط رئيسية على النحو التالى :

أولا : نظام الصرف الثابت

ثانيا : نظام حرية سعر الصرف .

ثالثا : نظام الرقابة على الصرف .

رابعا : العوامل التى يتوقف عليها اختيار نظام ما الصرف .

أولا : نظام الصرف الثابت

تعريف النظام وتعادل سعر الصرف فى ظله :

يعنى هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت ، ويتم تحديد سعر الصرف فى ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة ، سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو إلى سلة عملات رئيسية ، أو مادة أولية رئيسية أو سلة مواد أولية .

ويستطيع الأفراد فى ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها ، وكذلك تقوم الدولة فى ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبى للمحافظة على سعرالصرف (١) .

واستناداً إلى هذا التعريف وبقدر أكبر من الوضوح نجد أن الأساس الذى يستند إليه سعر الصرف فى ظل نظام الصرف الثابت قد يكون أحد الأشكال الآتية :(٢)

---

(١) - Ann Okrueger, la determination des taux change, préface, de Henri Bourguinat, Economica, Paris, 1985, PP . 16 - 17 .

(٢) - Jean-pierre Delas, Economie contemporine faits, concepts, theories volume 4, monnaie, crise des annéres 1970 - 1980 Ellipses, SA, P. 114.
- J. M. Siroën, Le d'esordre monetaire internationale HATIER, Paris, 1991, P. 45
- Jean Klein, le dollar 'ed Economica, Paris, 1992, PP. 23 - 26 .

(١) الاستناد إلى الذهب : ولقد كان هذا مطبقاً خلال تطبيق قاعدة الذهب خاصة قبل عام ١٩١٤ - تاريخ بداية الحرب العالمية الأولى - وكذلك فى النصف الثانى من العشرينات فى القرن العشرين .

(٢) الاستناد إلى عملة رئيسية هى نفسها مقومة بالذهب : ولقد تم تطبيق ذلك فى إطار قاعدة الصرف الذهبى ، ولقد لعب كل من الدولار والاسترلينى والفرنك الفرنسى هذا الدور فى فترة ما بين الحربين ولعبه الدولار منفرداً خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٧٣ .

(٣) الاستناد إلى سلة عملات : ولقد لعبت حقوق السحب الخاصة (DTS) لصندوق النقد الدولى هذا الدور منذ١٩٧٤ ، ولعبته العملة الأوربية الموحدة (ECU) للنظام النقدى الأوربى منذ عام ١٩٧٩ .

(٤) الاستناد إلى سلة مواد أولية من السلع الرئيسية ، مثل(البترول + الكاكاو + الذهب + النحاس + ... إلخ) .

ومن الجدير بالاشارة أنه فى ظل نظام ثبات سعر الصرف ، حتى يمكن أن يكون هناك سعر صرف ثابت بين عملتين ، فلابد وأن يستند إلى أساس واحد فى تحديد سعر الصرف لكل منهما .

فعلى سبيل المثال وفى ظل النظام النقدى الأوربى، يعد الفرنك الفرنسى ذو سعر ثابت بالنسبة للمارك الألمانى على أساس ارتباطهما واستنادهما إلى العملة الأوربية الموحدة ، ولكن يعد الفرنك معوماً بالنسبة للدولار الأمريكى الذى لايستند إلى نفس الأساس .

وأيا كان الأساس الذى يتم الاستناد إليه فى ظل نظام الصرف الثابت ، فإن التعادل يتحقق بأحد طريقتين : (١)

(١) يتحقق الثبات أتوماتيكيا ، خصوصاً عندما تكون العملة قابلة للتحويل إلى الذهب وهو ما تحقق فى ظل نظام قاعدة الذهب .

(٢) يتحقق الثبات بفعل التدخل سواء كان التدخل فى سوق السلع مثل سلعة الذهب أو التدخل فى سوق الصرف ويسمى التعادل هنا تعادل من خلال الكميات ، إذ يجب أن يمتلك البنك المركزى كمية من الاحتياطى للتدخل بهدف التوفيق بين العرض والطلب .

---

(١) - Jean - pierre Delas, Op. cit., PP : 45 - 46 .
- Jean Klein, Le doller, Op. cit., P. 22

ويدلنا على ذلك ما حدث فى بداية الستينات عندما تعدى سعر الذهب فى السوق الحرة التعادل المحدد على أساس ٣٥ دولار للأوقية ، إذ تدخلت البنوك المركزية من خلال مجمع الذهب لبيع المعدن الأصفر ، وبالتالى تخفيض سعره فى السوق الحرة .

ومن الجدير بالملاحظة أن الثبات هنا لا يعنى الثبات المطلق ، ولكن ذلك الثبات الذى يسمح بالتقلب الضيق والمحدود [١] ، فى حدود نقطتى دخول وخروج الذهب (± ٢,٪) فى ظل قاعدة الذهب ، أو فى حدود التعادل المسموح به ± ١٪ فى إطار نظام بريتون وودز الذى زيد بعد ذلك إلى ± ٢,٢٥٪ .

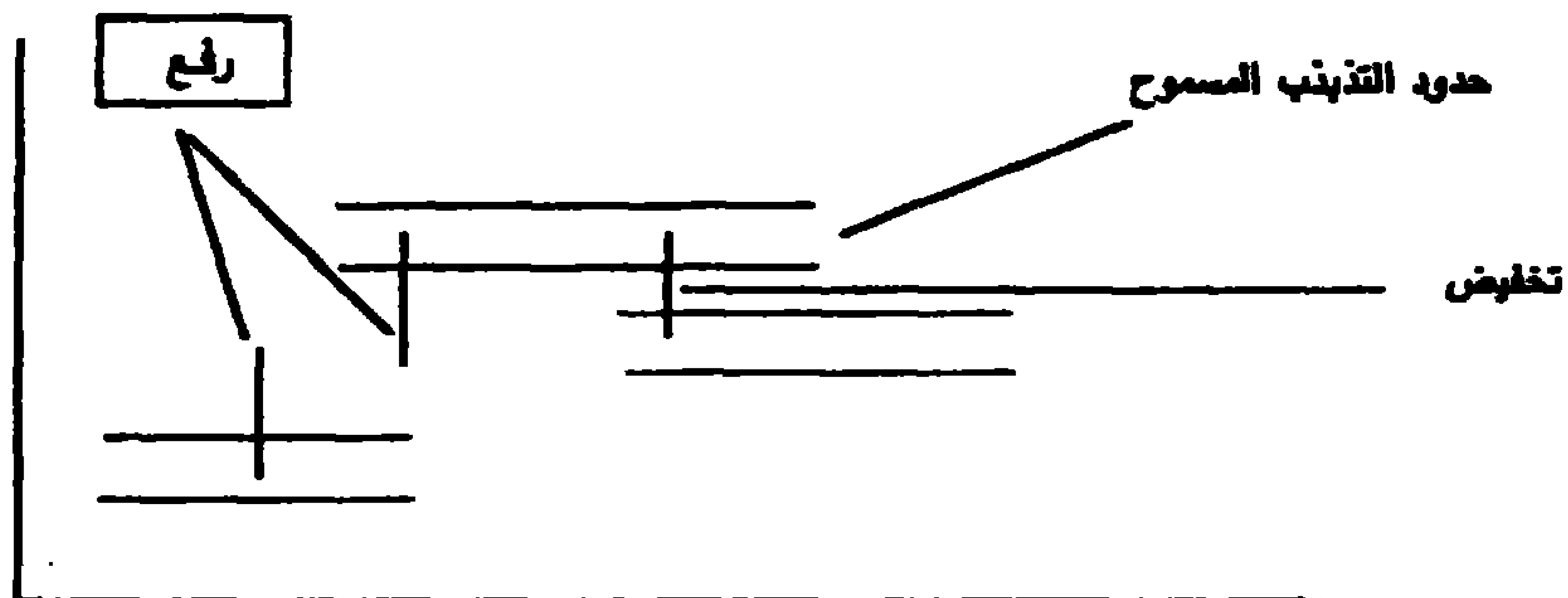
تغيير سعر الصرف فى ظل نظام ثبات سعر الصرف:

عندما يحدث تغيير فى سعر الصرف متعديا حدود التذبذب المسموح به السابق الإشارة إليه ، فإننا نتحدث فى هذه الحالة عن التخفيض والرفع بما ينطوى عليه ذلك من قرار إدارى بعكس الحال بالنسبة لنظام الصرف المرن الذى يكون الحديث فى ظله عن انخفاض وارتفاع سعر الصرف .

وعلى ذلك نجد أن تغير سعر الصرف فى ظل نظام ثبات سعر الصرف يكون بقرار رسمى ويأخذ التغير فى سعر الصرف شكل سلم مع تذبذب بسيط حول الخط الأفقى كما يعبر عنه هذا الشكل :

شكل رقم (١)

تغير سعر الصرف فى ظل نظام ثبات الصرف



المصـــدر : - Jean-pierre Delas. Op. cit., P., 115.

---

(١) د . أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية . الجزء الأول . التبادل الدولى - المدفوعات الدولية . النظام النقدى الدولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٣ .

وعندما نتحدث عن التعادل والثبات ، فإننا نجد أنهما يختلفان بحسب القاعدة التى يمكن الاستناد إليها .

ويمكن التفرقة فى ذلك بين ثلاث قواعد : (١)

أ - التعادل فى ظل قاعدة الذهب .

ب- التعادل فى ظل قاعدة الصرف الذهبى .

جـ- التعادل فى ظل قاعدة النقد الأجنبى .

(أ) التعادل فى ظل نظام قاعدة الذهب .

عُرف هذا النظام خلال القرن التاسع عشر عندما قامت بتطبيقه الدول الكبرى فى ذلك الوقت مثل (إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا) (٢)

وكذلك وجدت هذه القاعدة تطبيقاً لها فى أوائل القرن العشرين حتى تم الخروج عليها فى عام ١٩١٤ بسبب الحرب العالمية الأولى ، وكذلك طبقت فى النصف الثانى من العشرينات وحتى أوائل الثلاثينات (٣)

وتمتلك الدولة فى ظل هذا النظام عملة قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب (٤) ، إذ كان الذهب هو القاعدة والأساس الذى تستند إليه العملات المختلفة فى تحديد قيمتها ، إذ تقوم كل دولة بتحديد قيمة عملتها فى شكل وزن معين من سبيكة الذهب ، وبدرجة نقاء معينة وتكفل الدولة للأفراد فى ظل هذا النظام حرية بيع وشراء الذهب وكذلك تصديره واستيراده وفى ظل

---

(١) - Jean-pierre Faugere, la crise du syst'eme mon'etaire international 2e 'edition, revue et ougmnt'ee, minerve 1986 P., 29.

(٢) فقد بدأ ت فترة التطبيق العام لهذه القاعدة بعد الحرب النابوليونية عندما اتبعتها انجلترا رسميا فى عام ١٨١٦ بينما لم تتبعها غالبية الدول حتى سنوات السبعينات من القرت التاسع عشر .

راجع فى ذلك :

- John A Cochran, Money, Banking and the Economy, Fifth Edition, Collier Macmillan Publishers, London, 1983, p. 25.

(٣) - Jean-pierre Faugere, Op. cit., p. 29 .

- Yves Simon,techniques financi'eres internationales 5e 'edition, Economica Paris 1993, P., 146.

(٤) - Yves Simon, Op. cit., P. 146.

هذه القاعدة يعتبر الذهب مثل أى عملة يستخدم فى تسوية المعاملات بين الدول [١] ويتحدد التعادل بين عملتين على أساس كمية الذهب التى تحتوى عليها كل وحدة منهما [٢]

وكما سبق البيان فإن الثبات هنا لايعنى الثبات المطلق ، ولكن ذلك الثبات الذى يسمح بقدر من التحرك والتغير ولكن بقدرضئيل جداً ، وهو ما يسمح به حدى خروج ودخول الذهب ، الذى يكون مع ما يتم تطبيقه من سياساتانكماشية أو توسعية ما يسمى بقواعد اللعبة وهى التى تضمن ثبات سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب[٣] .

ويمثل حد خروج الذهب ، ذلك الحد الذى يخرج فيه الذهب من الدولة عندما يتعدى سعر صرف عملتها المعدل القانونى الذى تم تحديده بوزن معين من الذهب مضافاً إليه نفقات نقل الذهب إلى الخارج والتأمين عليه من الاخطار ، والذى تم تحديده بمقدار ٠,٢٪ تقريباً . فى حين يمثل حد دخول الذهب ، ذلك الحد الذى يدخل فيه الذهب إلى الدولة عندما يقل سعر صرف عملتها عن المعدل القانونى الذى تحدده بوزن معين من الذهب مطروحاً منه نفقات نقل الذهب من الخارج والتأمين عليه وهو أيضاً يقدر بحوالى ٠,٢٪ [٤] .

ويضمن ثبات سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب حدوث التوازن التلقائى لميزان المدفوعات ، إذ تلعب نقطة دخول وخروج الذهب وقواعد اللعبة الدور الرئيسى فى عودة التوازن عندما يحدث الخلل فى ميزان المدفوعات سواء تمثل هذا الخلل فى حدوث فائض أو عجز .

فنجد أنه عندما تنخفض قيمة عملة دولة ما ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى خروج الذهب من هذه الدولة إلى الخارج ، وتنخفض تبعاً لذلك كمية النقود بالداخل ، مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار ، وهذا يؤدى بدوره إلى تحسن المنافسة وزيادة صادرات الدولة عن وارداتها ، ويتحقق بذلك التوازن فى ميزان المدفوعات .

وعكس هذه الخطوات يحدث عندما ترتفع قيمة عملة دولة ما فإن ذلك يؤدى إلى دخول الذهب إلى الداخل ، وتزداد تبعاً لذلك كمية النقود ، فترتفع تبعاً لها الأسعار مما يؤدى إلى

---

(١) - Jean Pierre Faugere, Op. cit., P., 30.

(٢) - Claude Gallimord, Le change, évolution et technique 1937, P. 218.

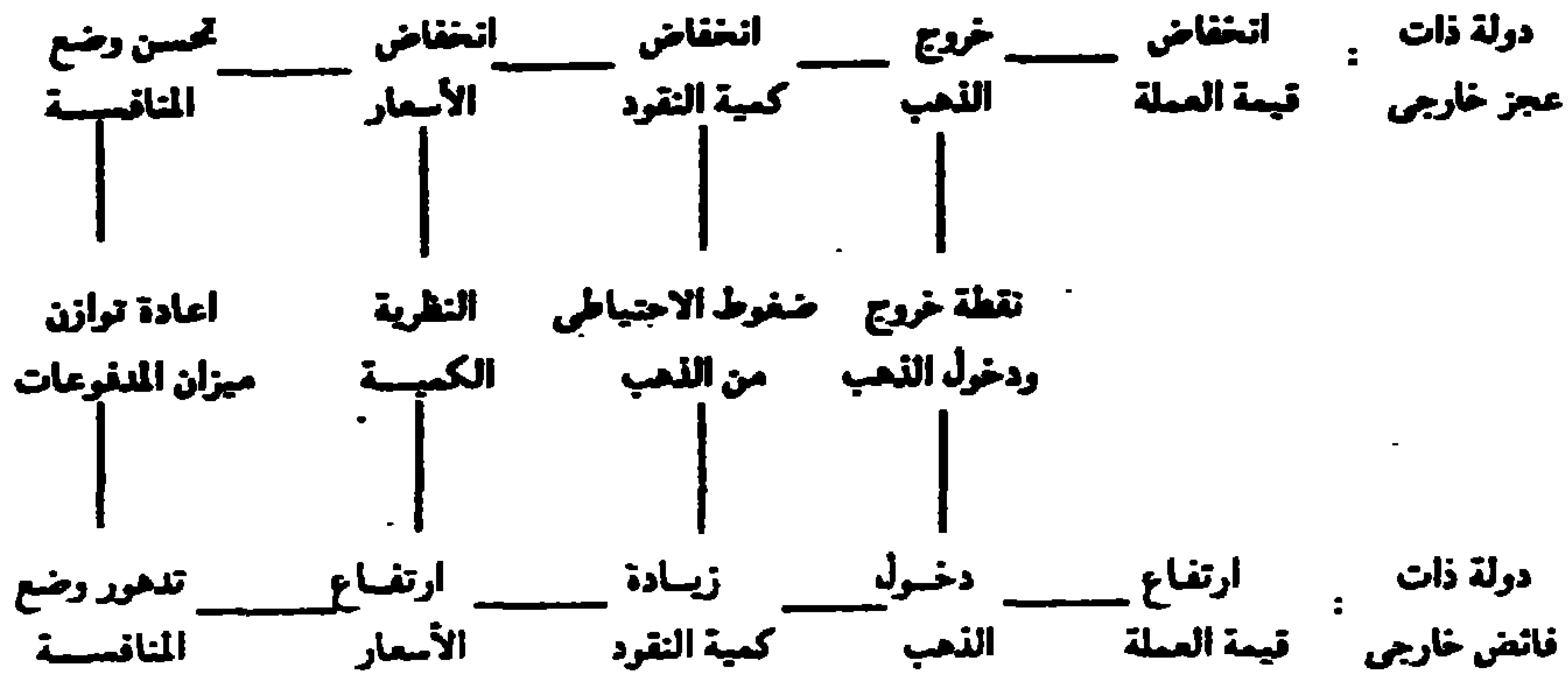
(٣) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) لمزيد من التفصيل حول نقطتى دخول وخروج الذهب وعمل القاعدة من خلالها يمكن الرجوع إلى :
د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

تدهور المناقشة ، فتقل الصادرات ، وتزداد الواردات ، فيتحقق بذلك التوازن ويمكن أن نعبر عن هذه الآلية من خلال الشكل التالى :(١)

شكل رقم (٢)

عودة التوازن لميزان المدفوعات فى ظل قاعدة الذهب



وكما تلعب نقطة دخول وخروج الذهب دورها فى توازن ميزان المدفوعات ، فإنها كما سبقت الاشارة تلعب هذا الدور مع قاعدة أخرى كأن يتم تطبيق سياسة توسعية أو انكماشية ، وهاتين القاعدتين تحققان سوياً ما يسمى بقواعداللعبة .

ويعتبر محور السياسة الانكماشية ، مختلف الاساليب التى يتخذها البنك المركزى من أجل حمل البنوك التجارية على قبض الإئتمان على الأخص عن طريق رفع سعر الفائدة الذى تتعامل به البنوك التجارية مع عملائها . ولن يكون من شأن هذا الارتفاع فى سعر الفائدة تقليل الانفاق الكلى وبالتالى تخفيض الاسعار فى الدولة وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ، ومن ثم الحد من حركة خروج الذهب فحسب ، بل إنه سيجذب رؤس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى الدولة للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع الذى تمنحه بنوكها على

(١) - Jean - Pierre Delas, Op. cit., P., 124 .
- Dominique Plihon. Les taux de change, édition la D'ecouverte, Paris, 1991. PP : 80 - 81.

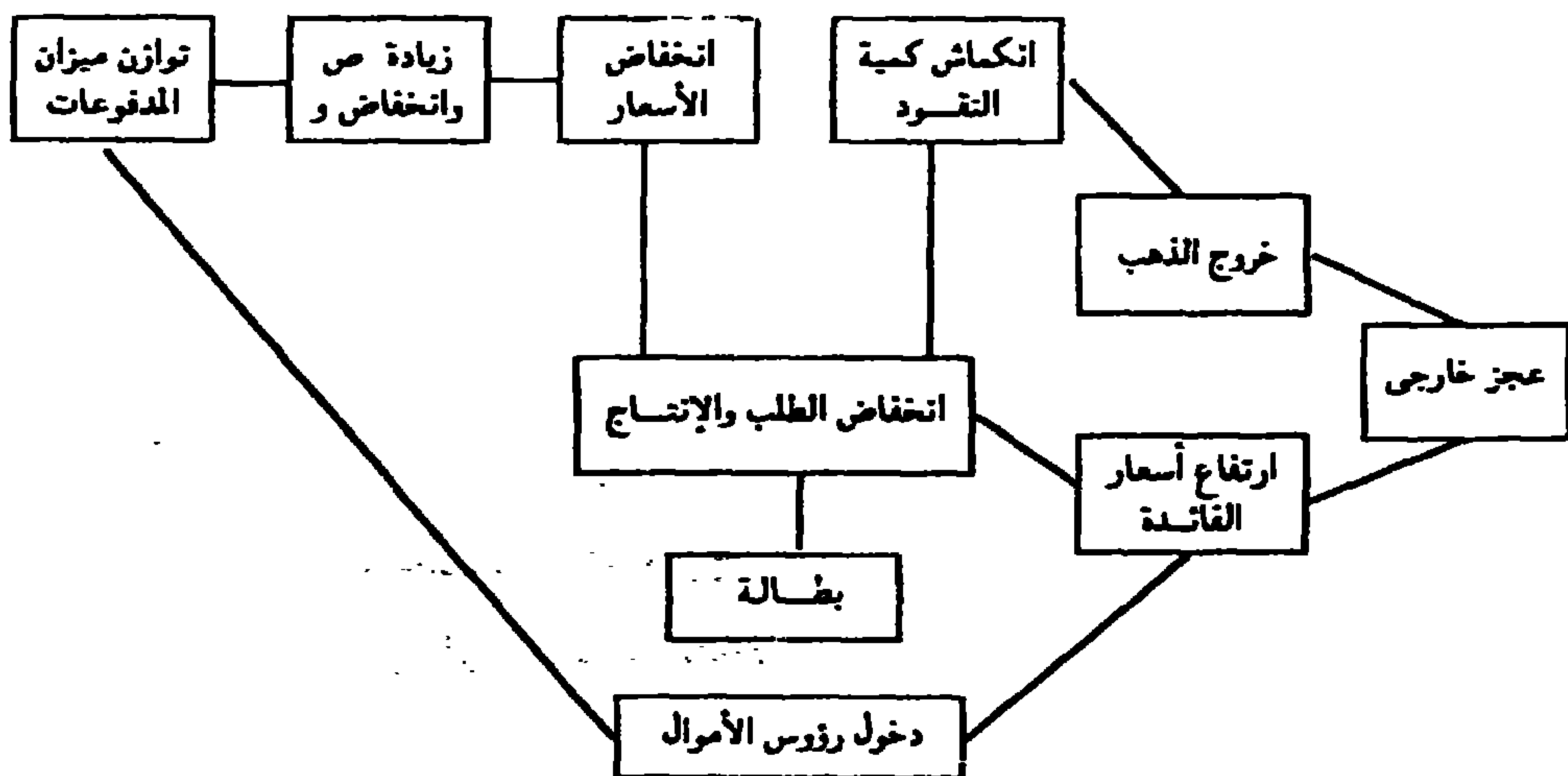
الودائع لديها ، وفى هذاما يسهم بدوره فى إعادة التوازن فى موقف الدولة الخارجى، أى موقفها الاقتصادى فى مواجهة الدول الأخرى

والعكس يحدث بالنسبة للدولة التى تجد أن سعرَ صرف عملتها قد بدأ فى الارتفاع إلى حد دخول الذهب وبالتالى بدأ تيار من دخول الذهب إليها من الدول الأخرى فإنها مدعوة إلى اتخاذ كل إجراء من شأنه زيادة الأسعار فيها ، أى اتباع سياسة توسعية التى يتمثل محورهافى اتخاذالبنك المركزى مختلف الأساليب الفنية من أجل حمل البنوك التجارية على بسط الائتمان على الأخص عن طريق خفض سعر الفائدة الذى تتعامل به البنوك التجارية مع عملائها ولن يكون من شأن هذا الانخفاض فى سعر الفائدة زيادة الانفاق الكلى وبالتالى زيادة الأسعار فى الدولة والحد من الصادرات وزيادة الواردات ، ومن ثم الحد من حركة دخول الذهب فحسب ، بل إنه سيؤدى إلى خروج رؤس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى الخارج جرياً ورا سعر الفائدة الاعلى فى الخارج فى هذه الحالة وفى هذاما يسهم بدوره فى إعادة التوازن فى موقف الدولة الخارجى ، أى موقفها الاقتصادى فى مواجهة الدول الأخرى .(١)

ويبين كل من الشكلين الآتيين آلية عودة التوازن لميزان المدفوعات فى كل من حالتى العجز والفائض من خلال الإنكماش والتوسع فى ظل قاعدة الذهب .

شكل رقم (٣)

عودة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الانكماش فى ظل قاعدة الذهب

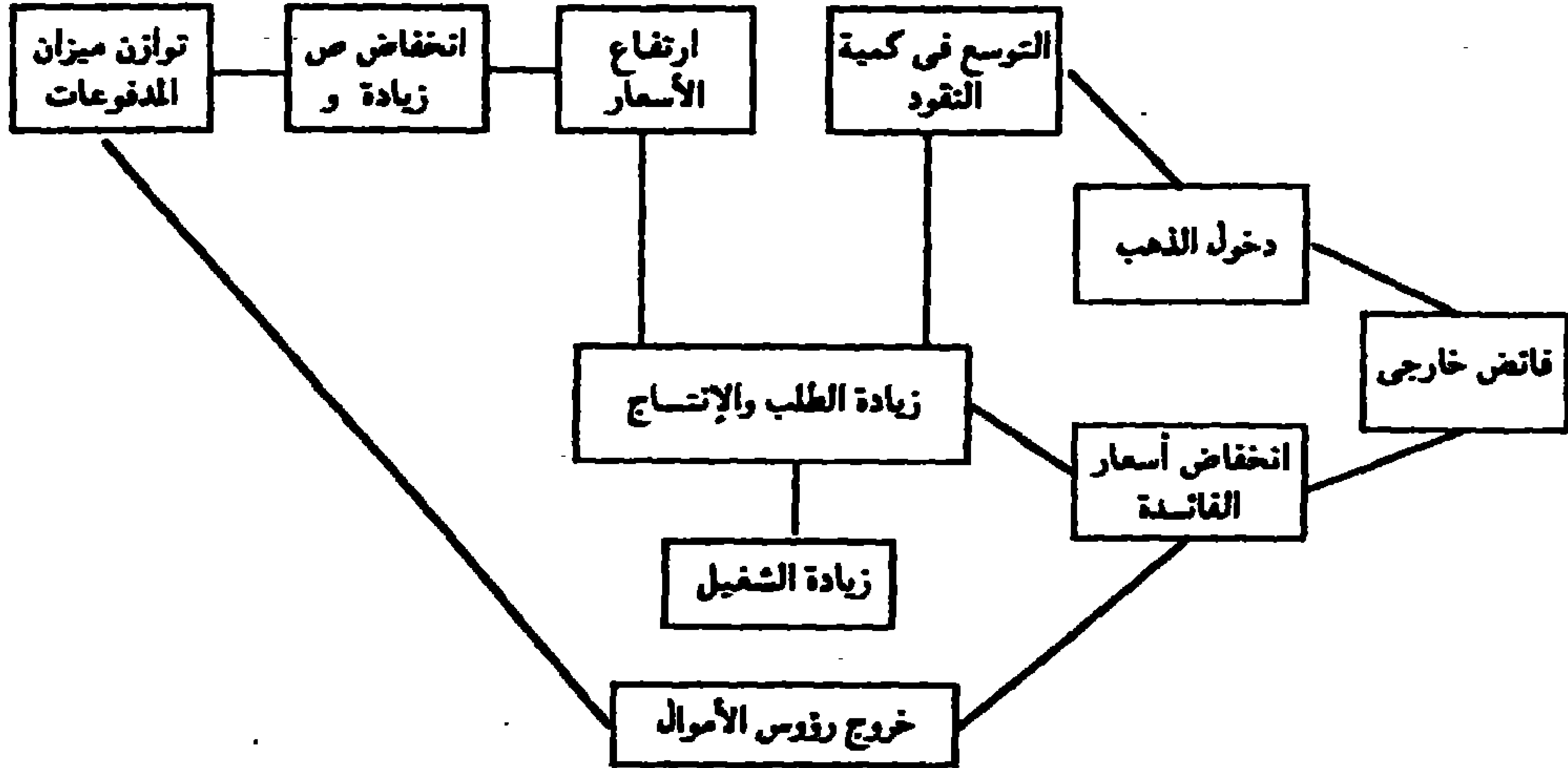


المصـدر : - Jean - Pierre Faugere., Op. cit., P. 37 .

(١) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص١٥٤ ، ١٥٥ .

شكل رقم (٤)

عودة التوازن لميزان المدفوعات من خلال التوسع فى ظل قاعدة الذهب



تم تصميم هذا الشكل بمعرفة الباحث بوحى من الشكل الأول .

شروط تطبيق نظام الصرف الثابت فى ظل قاعدة الذهب

حتى تستطيع دولة ما تطبيق نظام سعر الصرف الثابت فى ظل قاعدة الذهب يجب توافر بعض الشروط تتحدد أهمها فيما يلى :(١)

(١) أن تمتلك الدولة التى تطبق هذا النظام كمية كافية من الذهب يستطيع البنك المركزى استخدامها فى التدخل فى سوق الصرف عندما يتعرض ميزان المدفوعات إلى عجز (٢)

(٢) يجب ألا يكون عجز ميزان المدفوعات عجزاً مزمناً . لأنه إذا كان كذلك سيفقد حاملوا

---

(١) د . محمد زكى المسير : العلاقات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) يجب التفرقة هنا بين وضعين ، الأول : الوضع فى ظل قاعدة الذهب والتى لايقوم البنك المركزى فيها بالتدخل بالبيع أو الشراء ولكنه يلتزم فقط بتمام البيع والشراء عندما يرغب الأفراد فى ذلك ، وعندما يختل التوازن بين عملتين مثلا .

الثانى : الوضع فى ظل قاعدة الصرف الذهبى والنقد الأجنبى والتى يلتزم فيها البنك المركزى بالتدخل كبائع أو مشتر للذهب أو العملات الأجنبية تبعا لالتزامه بحفظ التعادل بين العملات المختلفة .

أوراق البنكنوت الثقة فيها ، وفى قدرة البنك المركزى على الوفاء بقيمتها بالذهب عندما يطلب منه ذلك .

(٣) يجب أن يسود جو من السلام والرخاء وحرية التجارة فى النظام الدولى .

ويضاف لما سبق ما يفترض توافره لتطبيق قاعدة الذهب من شروط ، كما يلى :[١]

١- أن تعرف الدولة وحدة النقد الرسمية بها فى شكل وزن معين بدقة من الذهب وبدرجة نقاء معين .

٢- أن يتوافر للافراد حرية تحويل مايشاءون من أوراق النقد إلى ذهب أو العكس وفقاً للوزن المعين من الذهب لوحدة النقد الرسمية .

٣- أن يستطيع الأفراد تصدير واستيراد الذهب بحرية .

واستناداً إلى النقاط السابقة نجد أنه مما أدى إلى عدم استمرار الدول فى تطبيق هذه القاعدة يرجع إلى عدم توافر النقاط السابقة ويتمثل ذلك فيما يلى :[٢]

(١) عدم ثقة الأفراد فى كفاية رصيد الذهب لدى بنك الإصدار

وقد ساهم فى عدم كفاية رصيد الذهب لدى بنك الاصدار ، زيادة الاستهلاك الخاص من الذهب مثل استخدامه فى صناعة الحلى والمجوهرات . وكذلك يرجع لتسابق البنوك المركزية فى سعيها إلى تحويل ما لديها من دولارات إلى ذهب بهدف زيادة احتياطياتها منه [٣] .

ولقد استند التخلى عن نظام بريتون وودز بصفة عامة فى أحد أسبابه إلى هذا العنصر

(٢) نشوب الأزمات الإقتصادية فى الدول المختلفة فى أوقات مختلفة (مثل تعرض البعض لعجز وتعرض البعض الآخر لرواج) مما يؤدى إلى ارتباك المعاملات .

الفوائد التى تقدمها قاعدة الذهب للدولة المطبقة لها:

وعندما تطبق دولة ما نظام الصرف الثابت فى ظل قاعدة الذهب ، فإن هذه القاعدة

---

(١) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

- John A Cochran, Op. cit., p. 26.

(٢) د . محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٣) - Jacques - Henri David, Crise financi'ere et relations monétaires internationales éd'Economica, Paris, 1985. P. 73

تكفل لهابتحقيق بعض الفوائد الآتية :[١]

(١) أن تكون عملتها قابلة للتحويل وتأخذ بذلك الصفة الدولية.

(٢) استقرار تعادل عملتها .

(٣) توازن ميزان مدفوعاتها .

(٤) التحكم فى العرض الداخلى للنقود وبالتالى تجنب التضخم .

و عندما توقفت قاعدة الذهب عن العمل فى أوائل الثلاثينات ، لم يكن توقفها عدم قدرتها على العمل بل كان التوقف لعدم تمكينها من العمل وذلك خوفاً من انعكاسات ذلك على مستوى النشاط الاقتصادى الداخلى[٢] .

(ب) التعادل فى ظل قاعدة الصرف الذهبى [٣]

ظهرت هذه القاعدة تدريجياً فى بدايات القرن العشرين إذ أصبحت عملات أهم الدول تتخذ كعملات احتياطى فى التعامل الدولى ، إذ يعد ذلك أكثر فائدة من الاحتفاظ بالذهب فى ظل قاعدة الذهب ، لأنه فى هذه الحالة تستطيع البنوك التجارية أن تستفيد من الفائدة على هذه الإحتياطيات بعكس الحال بالنسبة للاحتياطيات من الذهب ، ووجدت هذه القاعدة تقنينها الرسمى فى مؤتمر جنوة فى عام ١٩٢٢ وطبقت كذلك خلال نظام بريتون وودز . وقد وجد هذا النظام كأحد الحلول المقترحة لعلاج الصعوبات التى صادفها النظام النقدى الدولى بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أوصى المؤتمر بان تحتفظ الدول فى احتياطياتها بالذهب وبعملات أجنبية قابلة للتغلب على ندرة الذهب[٤] .

وطبقاً لهذا النظام تلعب عملة ما أو عدد من العملات الدور الرئيسى فى التعامل ، ويتحدد التعادل فى سعر الصرف بأن تقوم الدولة صاحبة العملة الرئيسية بتحديد معدل تبادل

---

(١) - Pierre Pascallon, Le système mon'etaire international, théorie et Réalit'e, 2e édition , Paris, 1989, P. 62 .
- John A Cochran, Op. cit., p. 26.

(٢) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص٢٤٣ .

(٣) يطلق البعض على قاعدة الصرف الذهبى إسم قاعدة الذهب المزيفة راجع فى ذلك :
- J. M. Siroën, Op. cit., P. 28

(٤) - Yves Simon, Op. cit., PP. 46 - 47.

عملتها بالذهب ، وتقوم البلاد الأخرى ذات العملات القابلة للتحويل - إلى عملات أخرى- بتحديد تعادل لعملتها بالنسبة للعملة الرئيسية التى تحدد تعادلها بالنسبة للذهب [١] .

وقد لعب الدولار الدورالرئيسى خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٣٤ ولعبه الاسترلينى خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣١ ودخل الفرنك الفرنسى اللعبة من ١٩٢٨ - ١٩٣١[٢] .

وتقوم هذه القاعدة على عدد من البنود تتركز فيما يلى [٣] :

(١) بالنسبة لقابلية العملة الرئيسية للتحويل الى ذهب فمن الممكن التقليل من هذه القابلية عندما لايكون المخزون من الذهب كاف ولكن يستمرهذا الالتزام رسمياً بين الدول .

٢- أصبح احتياطى البنك المركزى يحتوى بجانب الذهب على عملات رئيسية .

٣- الدولة التى ترغب فى أن تكون عملتها دولية تكون مركزاً للذهب ويجب أن تضمن القابلية للتحويل بين عملتها والذهب وأخذ الدولار هذا الدور عندما تم تقنين النظام عام ١٩٢٢ .

وتكون القابلية للتحويل مزدوجة فى ظل هذا النظام بحيث تكون كل العملات قابلة للتحويل إلى عملة رئيسية (الدولار أو الاسترلينى مثلاً) وتكون العملة الرئيسية بدورها قابلة للتحويل إلى ذهب[٤] .

تغير سعر الصرف فى ظل قاعدة الصرف الذهبى :

وبخصوص تغير سعر الصرف لعملة ما فى ظل هذه القاعدة فإن التغير إما أن يتم بتغيير علاقة التبادل (التعادل) بين وزن الذهب والعملة الوطنية أو تغيير التعادل بين العملة الرئيسية والعملة الوطنيـــة . وإذا كنا نتحدث عن التغير فى سعر الصرف فإن الأصل أن سعر الصرف يكون ثابت ومستقر فى ظل هذه القاعدة ، وإذا كان الاستقرار لايتحقق

---

(١) - J.M. Siroën, Op. cit., P., 29 .

(٢) - Jean - pierre Delas, Op. cit., P 127 .

(٣) - Ibid.

(٤) -Jean pierre Faugere, Op., cit., P. 30.

اتوماتيكياً كمافى ظل قاعدة الذهب فإنه يتحقق هنا من خلال تدخل البنوك المركزية ، فى سوق الصرف (١) وعندما يتدخل البنك المركزى فإنه هناك مفهومين للتدخل (٢) .

- تدخل تقديرى وهو متروك أمره إلى البنك المركزى حسب الظروف إذ يقدر الوقت الذى يتدخل فيه والسعر المناسب الذى يرى أن تدخله لازم لعدم تجاوزه قبل أن تخرج، الأمور من يده وتتفاقم حتى ولو لم يصل هذا السعرإلى الحدود الواجب التدخل عند تجاوزها .

- تدخل إلزامى وهو الذى يتم عندما يتعد سعر الصرف الحدودالمسموح له بالتذبذب خلالها وعلى ذلك فإن التدخل هنا يكون عند سعر معين وفى وقت معين ، بعكس الحال فى الحالة السابقة التى يكون فيها التدخل عند أى سعر وفى أى وقت يراه بشرط عدم الوصول إلى الحدود القصوى للسعر .

(جـ) التعادل فى ظل قاعدة النقد الأجنبى

ذكرنا أن ثبات سعر الصرف ممكن أن يحدث فى ظل قاعدة الذهب ، وفى ظل قاعدة الصرف الذهبى ، وكذلك فى ظل ما يسمى بقاعدة النقد الأجنبى ، وفى إطار النظام الأخير نجد أن عملة واحدة تلعب دور القاعدة الدولية ، دون تحمل أو تكبد حتى ضغوط عدم القابلية للتحويل إلى ذهب .

وبذلك تكون العملات قابلة للتحويل إلى عملة رئيسية ، ولكن هذه العملة الرئيسية غير قابلة للتحويل إلى ذهب . ولقد لعب الدولار الأمريكى هذا الدور خلال عام ١٩٧٢. وكذلك ظهرت هذه القاعدة فى إطار التكتلات النقدية إذ تتشكل هذه التكتلات من عملة مسيطرة ومجموعة من العملات التى ترتبط بها مثل (منطقة الدولار ومنطقة الاسترلينى ومنطقة الفرنك) إذ كونت هذه المناطق نظم نقدية فرعية تحت اسم قاعدة النقد الأجنبى (٣) .

---

(١) - J.M. Siroën, Op. cit., P. 29 .

(٢) - Pierre Prissert, Le marché de change, édition Sirey, 1972, P. 74.
- Paul Einzig, The History of Foreign Exchange, Macmillan & Co., LTD., London, 1964, pp. 295 - 296.

(٣) - Jean-pierre Faugere, Op. cit., P., 30

وفى مثل هذا النظام فإن ارتباطاً يحدث بين العملة الرئيسية والعملات التى تدور فى فلكها وأى تغير فى قيمة العمة الرئيسية انخفاضاً أو ارتفاعاً يترك آثاره على العملات المرتبطة بها .

ويتغير سعر صرف العملة التابعة بالنسبة للعملة الرئيسية من خلال تغيير التعادل القانونى فيما بينهما .

تقييم نظام الصرف الثابت:

المزايـــــــا (١)

ذكرنا فى الحديث عن قاعدة الذهب أن هذه القاعدة تحقق للدولة أو الدول التى تطبقها بعض المزايا كأن تجعل عملتها قابلة للتحويل وتستقر هذه العملة فى تعادلها وكذلك لما تؤدى إليه من توازن ميزان المدفوعات توازناً تلقائياً .

وبما أن قاعدة الذهب هى أحد القواعد التى يستند إليها سعر الصرف فى ثبـاته فإن هذه المزايا تكون بالطبع مزايا لنظام الصرف الثابت بصفة عامة ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما يلى :

١- أن هذا النظام يوفر اطاراً راسخاً للمبادلات الدولية مما يشجع هذه المبادلات ومن شأن استقرار المعاملات الاقتصادية أن يؤدى الى التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية وإن كان هذا الرسوخ والاستقرار نسبياً إذ من الممكن أن يتزعزع فى حالات التخفيض والرفع لقيمة العملة ، وهو ما اتصفت به الفترة ١٩٤٤ - ١٩٧٣ .

٢- وتكفل قاعدة الذهب لمن يطبقها أيضاً التحكم فى كمية النقود التى يسمح باصدارها فى المجتمع وهذه المزية غيره موجودة فى ظل نظام حرية الصرف والنقود الورقية القابلة للتحويل إلى نقود ورقية .

---

(١) راجع : د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٦٧، ٣١٧، ٣١٨.
- Pierre Pascallon, Op. cit., P. 62. Yves Simon, Op. cit., P. 150 .
- Vivien-Lévy-Garboua et Brun Weymuller, le taux de change à long terme, les enseignements des modélles, Revue économique no. 4, Juill et 1979, P. 683 .

عيوب نظام الصرف الثابت: (١)

وفى مقابل المزايا التى تتحقق لنظام الصرف الثابت ، فقد أخذ عليه ما يلى :

(١) تسعى الدولة فى ظل هذا النظام إلى المحافظة على توازنها الخارجى على حساب التوازن الداخلى ، وعلى ذلك يمكن أن يحدث التعارض بين التوازن الخارجى وبين ما يجب أن يطبق من سياسات اقتصادية داخلية . والواقع أن سياسة الدولة يجب أن تحدد على أساس الاعتبارات الداخلية وحالة الدولة فيما يتعلق بمعدلات النمو ومستويات العمالة .

ولبيان ذلك نجد أنه فى حالة حدوث عجز فى ميزان المدفوعات نتيجة خروج الذهب فإن عودة التوازن تتحقق من خلال اتباع سياسة انكماشية تنخفض معهاالأسعار حتى يتم تشجيع الصادرات وتنخفض الواردات وقد تكون هذه السياسة غير ملائمة لحالة الاقتصاد بما يمكن أن تؤدى إليه من زيادة فى البطالة . والعكس يحدث عندما يتحقق فائض نتيجة دخول الذهب ويحتاج الأمر فى هذه الحالة حتى يعود التوازن إلى اتباع سياسة توسعية يزداد معها معدل التشغيل ويزداد الطلب وترتفع الأسعار فتزداد الواردات وتقل الصادرات ، وطبيعى أن ذلك قد يؤدى إلى حدوث تضخم ويتعارض مع السياسات التى تلزم لمكافحة مثل هذه الظاهرة .

(٢) يؤدى نظام الصرف الثابت إلى نشاط المضاربة ، ولقد حدث ذلك على وجه الخصوص خلال فترة تطبيق نظام الصرف الثابت فى ظل نظام بريتون وودز .

(٣) يصعب فى ظل هذا النظام إجراء تخفيض لقيمة العملة . إذ تخشى السلطات المختصة المساءلة السياسية عند القيام بالتخفيض ، كذلك اذا كانت الدولة تتبع نظام التعادل المطبق فى إطار نظام صندوق النقد الدولى لم تكن لتستطيع أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها بدون موافقة الصندوق إلا فى حدود معينة .

(٤) يستلزم تطبيق هذا النظام الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات من الذهب والنقد الأجنبى تمكن البنك المركزى للدولة من التدخل بشراء عملتها الوطنية عندما تنخفض

---

(١) راجع فى ذلك :

- John A. Cochran. Op. cit., p. 27.
- B. Julian Becham Fcib, The Monetary and financial system, Second edition, Pitman Publishing, 1993, p. 150.
- Henri Bourguinat, March'e des changes et crises des monnaies Calmann-Levy, 1972. PP : 243 - 244.
- Yes Simon, Op. cit., P. 149.

قيمتها مقابل العملات الأخرى أو أحد هذه العملات وبيع هذه العملة الأخيرة عندما تحدث المضاربة لصالحها والقيام ببيع عملته الوطنية وشراء العملة الاجنبية عندما تحدث المضاربة ضد هذه العملة الأخيرة .

ثانيا: نظام حرية سعر الصرف

عرف هذا النظام على الأخص عقب خروج انجلترا على قاعدة الذهب فى ٢١سبتمبر ١٩٣١ وتلاها فى ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية وتعرفه كثير من الدول فى الوقت الحالى بصورة أو بأخرى .

ويمكن القول بأن هذا النظام قد عرف وساد فى ظل النقودالورقية غير القابلية للتحويل إلى ذهب [١] .

ونود الاشارة قبل الحديث عن نظام حرية سعر الصرف أن مصطلحات الحرية والمرونة والتعويم ويضاف إليها مصطلح عدم الاستقرار تستخدم أحيانا ليدل أحدهما على المصطلحات الأخرى ، وهذا ما يمكن أن يحدث عند تناولنا لهذا الموضوع

دواعى اللجوء إلى تطبيق نظام سعر الصرف الحر :

نبدأ الحديث عن هذا النظام بالحديث عن الأسباب التى دعت إلى تبن نظام التعويم . إذ يمكن أن تتحدد بعض هذه الأسباب فيما يلى : [٢]

١- عدم كفاية الاحتياطيات

عند الحديث عن شروط تطبيق نظام قاعدة الذهب ذكرنا إن من بين هذه الشروط هو توافر قدركاف من الذهب والنقد الأجنبى كاحتياطى لاستخدامه فى التدخل فى سوق الصرف عندما يحيد هذا السعر عن التعادل القانونى .

---

(١) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) بيتر ج . كويرك وهرنان كورتيس - دوجلاس : تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة ، التمويل والتنمية ، يونيه ١٩٩٣ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

- Peter. J. Quirk, The case for open foreign exchange systems, Finance & Development, Volume 26, No. 2, June 1989, P. 30.

وعلى ذلك فإن نظام الصرف الثابت يحتاج إلى قدر كبير من الاحتياطيات لاستخدامها فى الدفاع عن سعر الصرف ، وإن عدم توافر مثل هذه الاحتياطيات يدعو إلى عدم الثقة فى النظام خاصة عندما تزداد الأخطار بسبب التطور فى نظام المعلومات ووسائل الاتصال التى تتوافر للمضاربين ، وبالتالى زيادة الحاجة إلى التدخل فى أسواق الصرف ، فى الوقت الذى لم تعد فيه الاحتياطيات كافية لذلك . ولقد تبين عند بدء التعويم من جانب بعض الدول أن احتياطياتها الدولية الرسمية لم تتجاوز قيمة الواردات فى ثلاثة شهور ، وكان هذا هو الوضع على سبيل المثال لكل من أوكرانيا وروسيا ولاتفيا وليتوانيا عام ١٩٩٢ .

٢- التداخل فى السياسات وعدم كفاية المعلومات :

نظراً لقيام العديد من الدول باتباع سياسات الاصلاح مثل القيام بالخصخصة وتقليص دور الدولة وتحرير التجارة والمبادلات الأجنبية ، فإن هذه التطورات تحتاج إلى معلومات دقيقة حتى يتم تقرير سعر الصرف المناسب فى إطار هذه الظروف . وتجنباً للمشكلات التى يسببها عدم تحديد سعر الصرف المناسب فى ظل مثل هذه المتغيرات وتجنباً للمسئولية عن ذلك يتم اتباع نظام الصرف المرن .

٣- الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى :

وكما يحتاج نظام سعر الصرف الثابت إلى استقرار على الصعيد الدولى فإنه يحتاج إلى ذلك على الصعيد الداخلى ، ونظراً لعدم الاستقرار داخل الكثير من الدول متمثلاً ذلك فى معدلات التضخم المرتفعة والتى تزداد ارتفاعاً فى المراحل الأولى للاصلاح ، وفى مثل هذه الظروف لا يكون من المستطاع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق تغيرات الأسعار ، أو لتقوم بتحديد الامكانيات الكبيرة لعمليات التحكيم فى مواجهة سعر الصرف خارج السوق الرسمية .

٤- ويضاف إلى الأسباب السابقة سبب آخر وهو خوف السلطات السياسية من المسئولية أمام شعوبها عند القيام بتخفيض قيم عملات بلادها - عندما تقضى الظروف بمثل هذا الإجراء - وبالتالى يفضلون ترك أسعار صرف عملاتهم معومة .

بالإضافة إلى الأسباب التى من الممكن أن تكون عامة ومتعلقة بالنظام النقدى الدولى بصفة عامة قد توجد أسباب خاصة بكل دولة تدفعها إلى اتباع نظام تعويم سعر الصرف ، فعلى سبيل المثال دافعت لبنان عن هذا النظام على أساس أنه جزء من تعهد البلاد بتحرير التجارة وأنه انعكاس للتنمية العالية فى أسواق المال (١)

وبعد التعرض للأسباب التى دعت إلى تطبيق نظام التعويم ، ننتقل الآن إلى التعرف على هذا النظام وبيان خصائصه المختلفة .

التعريف : يُعرف نظام حرية سعر الصرف استناداً إلى تحديد سعر الصرف بأنه ذلك النظام الذى يتحدد فيه سعر الصرف ويتغير وفقاً لظروف عرض النقد الأجنبى والطلب عليه فى سوق الصرف الأجنبى (٢)

وعلى ذلك نجد أن البنك المركزى للدولة التى تتبع هذا النظام لا يتدخل فى سوق الصرف وبالتالى لا يوجد ما يدعو لأن يحتفظ بمخزون من الذهب والنقد الأجنبى (٣) .

ومن المتصور كذلك أن يتغير سعر الصرف من يوم لآخر وكذلك من المتصور أن تحدث التغيرات فى سعر الصرف بقوة خلال فترة قصيرة أو فترة طويلة (٤)

-وفى ظل هذاالنظام لا يوجد تعادل رسمى ولا أساس يستند إليه سعر الصرف فى تحديده بل يتغير السعر بحرية ويختفى بالتالى معدل التذبذب المسموح به ، ونظريا فإنه استناداً إلى ذلك يكون سعر الصرف غير مستقر (٥)

وعند الحديث عن التعويم فإنه يجب التفرقة بين نوعين من التعويم ، أولهما هو التعويم النظيف وهو الذى ينطبق عليه جميع ما سبق من قول من حيث ترك الحرية المطلقة فى تحديد

---

(١) راجع فى ذلك :

- Peter, J. Quirk and others, Floating exchange rate in developing countries, Experience with auction and interbank markets, Occasional paper, No. 53, I.M.F., Washington, D. C., May 1987, p. 4.

(٢) راجع فى ذلك J. M. Siroen, Op. cit., P. 46.

(٣) - Florin Aftalion et Etienne Losq, Les taux de change, Que sais Je? P.U.F. 1985, P. 12

(٤) Xavier Benoist - Lucy, une monnaie pour l'Europe Hatier, Paris,1992, P., 11

(٥) - Jean - Pierre Delas, Op. cit., P. 110 , selviane Guillaumont, Pour la politique monétaire, defanse d'une mal aim'ee. P.U.F I re édition, 1982 P.69 .

سعر الصرف وتغيره وفقاً للعرض والطلب وأن الدولة لا تتدخل بأى شكل فى ذلك [١] . وهذا النوع من أنواع التعويم لايتحقق ولايستعمل فى الواقع إلا فى الأجل القصير [٢] .

أما النوع الثانى وهو التعويم غير النظيف ويطلق عليه أحيانا التعويم القذر أو التعويم المدار أو التعويم الموجه . وهذا النوع الثانى هو فى الحقيقة الاكثر شيوعاً فى التطبيق وهذا ما يدعو عونا إلى إعطائه قدر أكبر من التفصيل .

التعويم غير النظيف :

تمارس هذاالنظام العديد من الدول خاصة منذ عام ١٩٧٣ وطبقاً لهذا النظام فإن عملة الدولة لا ترتبط رسمياً بأية عملة أخرى ويترك سعر الصرف يتحرك بحرية ولكن تكون السلطات جاهزة للتدخل وقت اللزوم وتستند السلطات فى اختيار الوقت المناسب للتدخل وكذلك فى اختيارالسعر المناسب الذى تتدخل عند تجاوزه إلى بعض المعايير النقدية وذلك للحفاظ على مستوى معقول لسعر صرف عملتها الفعلى من خلال المعاملات الخارجية [٣]
وبالتالى نجد ان هذا النظام يشترك مع نظام التعويم النظيف فى أنه من حيث المبدأ فإن سعر الصرف يتحدد فى سوق الصرف على أساس تلاقى العرض والطلب على النقد الأجنبى ، لكنه يختلف معه فى أن السلطات العامة (متمثلة فى البنوك المركزية) تستطيع فى ظل نظام التعويم غير النظيف التدخل بجانب العرض أو بجانب الطلب إذا رأت أن سعر الصرف قد حاد عن المستوى المرغوب ويعد التدخل الذى تقوم به الدولة فى ظل هذا النظام بمثابة حل وسط ما بين الثبات الكامل لسعر الصرف فى ظل نظام الثبات الكامل لسعر الصرف فى ظل نظام ثبات سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب والتقلب الكامل لسعر الصرف فى ظل نظام حرية سعر الصرف فى ظل النقود الورقية القابلة للتحويل [٤]

---

(١) - B. Julian Beecham Fcib, Op. cit., p. 150.

(٢) - Elisabeth Lessard, Taux de change Flottants et Balance des paiement : La Grand- Bretagne, mémorie, Universite de Paris 1, (Pantheon - Sorbonne), 1976, p. 7.

(٣) - Stephen Marris, Le d'eficits et le dollar : l' économie mondiale en péril., préface de Michel Albert, centre d' études prospectives et d'informations internationales, 1987, P. 272.

(٤) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص١٨١ .

وبالتالى لايتعارض هذا النظام مع وجود نقطة ارتكـاز أو أساس للارتباط كأن يتم تحديد هامش واسع معين للتذبذب يكون مسموح به ، ويكون التدخل لمنع تجاوز هذه الحدود وهذا ما يمثله نظام الصرف المعمول به بين العملات الأوربية (الثعبان النقدى الأوربى)ويوجد رسميا بين عملات ثلاث كبرى وهى الدولار الأمريكى والمارك الألمانى والين اليابانى منذ اتفاق بلازا (PLAZA) فى سبتمبر ١٩٨٥ (١)

وعندما نتحدث عن التدخل فى سوق الصرف فى ظل الصرف المرن ، نقوم ببيان وبايجاز وسيلة التدخل من خلال ما سمى بصندوق استقرار الصرف (٢) .

فقد سبقت بريطانيا الدول الأخرى فى إستخدام هذه الوسيلة فأنشأت ما سمى بحساب معادلةالصرف فى عام ١٩٣١ ، وقامت الولايات المتحدة الامريكية بعدها بتطبيق هذا النظام وذلك فى عام ١٩٣٣ ثم فرنسا فى عام ١٩٣٦، ثم فى باقى الدول بعد ذلك ، وأطلق عليه إسم صندوق استقرار الصرف ، وتتكون موارد الصندوق من الذهب والعملات الأجنبية والعملة الوطنية .

ويقوم الصندوق بالتدخل فى العرض والطلب حسب الأحوال بائعاً أو مشترياً للعملة الوطنية للمحافظة على سعر صرفها(٣) ، وذلك عند حدوث اضطرابات مؤقتة فقط ، وحتى يستطيع الصندوق القيام بمهمته بنجاح فإن ذلك يتوقف على ما يلى :

(١) أن تكون العوامل التى أدت إلى التأثير على سعر الصرف ناتجة عن اختلال عارض ، مثل ضغط موسمى على العملة أو مضاربة عليها أو بسبب حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

(٢) حجم موارد السوق من الذهب والعملات الأجنبية ، ونظراً لأن هذه المكونات تكون محدودة ، فإن فاعلية السوق تقل فى حالة الرغبة فى منع سعر الصرف من الانخفاض عنه فى حالة الرغبة فى منعه من الارتفاع ، ذلك لأنه عندما يتدخل الصندوق لمنع قيمة عملة من الارتفاع يقوم ببيع عملته الوطنية وهى بالطبع أكثر وفرة لديه من الذهب والنقد

---

(١) - J.M. Siroën, Op.cit., P. 46.

(٢) راجع فى ذلك : د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٨١ - ١٨٤ .

(٣) فهو يسعى فقط للمحافظة على حدودمعينة لتقلب سعر عملته الوطنية .

الأجنبى ، وهذا أمر طبيعى إذ دائماً ما تكون الضغوط الواقعة على الدولة التى ترتفع قيمة عملتهاأقل منها فى حالة الدولة التى تنخفض قيمة عملتها.

وحتى لو توافر كل من العاملين السابقين فإن الصندوق قد يصعب عليه القيام بدوره وذلك للآتى :

(١) يصعب فى بعض الأحوال تحديد أى الاختلالات مؤقتة عارضة وأيها هيكلية مزمنة .

(٢) قد تتعارض المصالح بين الدول المختلفة عندماتتعارض السياسات المطبقة داخل كل منها . وقد حدث مثل هذا التعارض خلال الثلاثينات وهذا ما أدى إلى تكون الاتفاق الثلاثى بين كل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة عام ١٩٣٦ ، والذى استفادت منه الدول فيما بعد فى إمكانية إتمام اتفاق دولى بشأن تنظيم وسائل أسعار الصرف وهو ما حدث فى بريتون وودز عام ١٩٤٤ فى الولايات المتحدة الأمريكية .

خصائص نظام تعويم أسعار الصرف :

استناداً إلى ما سبق من حديث حول التعرف على نظام تعويم سعر الصرف، يمكن تحديد بعض الخصائص التى تميز هذا النظام ويتصف بها ، وتتحدد هذه الخصائص فيما يلى : (١)

(١) نظرياً . لايستند تحديدسعر الصرف فى ظل هذا النظام إلى أى أساس أو قاعدة يستند إليها ولكن يترك تحديده بحرية طبقاً لظروف العرض والطلب

(٢) يختفى فى ظل هذا النظام اصطلاح التخفيض الذى يرتبط بالتعادل، بل الحديث هنا سيكون عن الانخفاض والارتفاع فى قيمة عملة ما بالنسبة لعملة أخرى فى سوق الصرف .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه من المتصور أن يحدث فى ظل هذا النظام تغير فى قيمة عملة ما مقابل عملة أخرى او عدد من العملات بعكس الحال فى ظل ثبات سعر الصرف الذى يستند فيه تحديد سعر صرف عملة ما إلى الذهب أو عملة رئيسية مثل الدولارتستند بدورها إلى الذهب فى تحديد قيمتها فإذا تغيرت قيمةعملة ما بالنسبة للذهب أو العملة الرئيسية يعنى تغيراً فى قيمتها مقابل كل العملات الأخرى التى تستند إلى نفس الأساس .

---

(١) راجع فى ذلك :

- J.M. Siroën, Op. cit., P. 3 , 29.

(٣) لم يعد البنك المركزى فى ظل هذا النظام ضامناً لتحويل العملات فيما بينها إذ لايتدخل البنك المركزى فى ظل التعويم النظيف اطلاقاً فى سوق الصرف وبالتالى أصبح الاحتفاظ باحتياطيات من الذهب والنقد الأجنبى أمر غير ضرورى ، وأصبح القدر الذى يتوافر من هذه الاحتياطيات يتكون فى غالبه من النقد الأجنى وليس من الذهب

(٤) يضمن سوق الصرف فى ظل هذا النظام التموين والتزويد بالنقد الأجنبى لمن يحتاج إليه.

ومقتضى ذلك نجد أنه على سبيل المثال إذا أراد أحد المصريين فى مصر قدر من الدولارات الأمريكية للقيام برحلة سياحية فإنه ليس من الضرورى أن يذهب إلى البنك المركزى المصرى للحصول عليها بسعر محدد سلفاً بل يمكنه الحصول عليها من سوق الصرف وعلى أساس السعر الذى تحدده ظروف كل من العرض والطلب لكل من الدولار الأمريكى والجنيه المصرى.

(٥) تستطيع أيه عملة وطنية فى ظل هذا النظام أن تكون عملة دولية ما دامت تستطيع التبادل فى سوق الصرف ، ولقد فقد الدولار فى ظل نظام التعويم قدرته على التحويل الى ذهب وبذلك أصبح لا يتمتع بميزة دستورية عن غيره من العملات مثل المارك الالمانى أو الين اليابانى أو الفرنك الفرنسى .... إلخ .

واستناداً الى هذه النقطة نجد أن سوق الصرف لا تقبل أى عملة يتم تداولها داخل السوق بل العملة التى تتصف بالعمومية وتلقى قبولاً لدى العديد من البنوك المركزية .

تغير سعر الصرف فى ظل نظام حرية سعر الصرف (١)

يتغير سعر الصرف فى ظل هذا النظام كما ذكرنا بحرية وبتلقائية وعلى ذلك يكون الحديث عن التغير فى سعر الصرف فى ظل هذا النظام حديثاً عن الارتفاع والانخفاض الذى لايكون بقرار رسمى كما هو الحال بالنسبة لنظام ثبات سعر الصرف الذى يكون الحديث فيه عن الرفع والتخفيض . ويكون الارتفاع والانخفاض فى ظل هذا النظام بلا حدود بعكس الحال فى

---

(١) راجع فى ذلك :

د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص٢٤٨ .

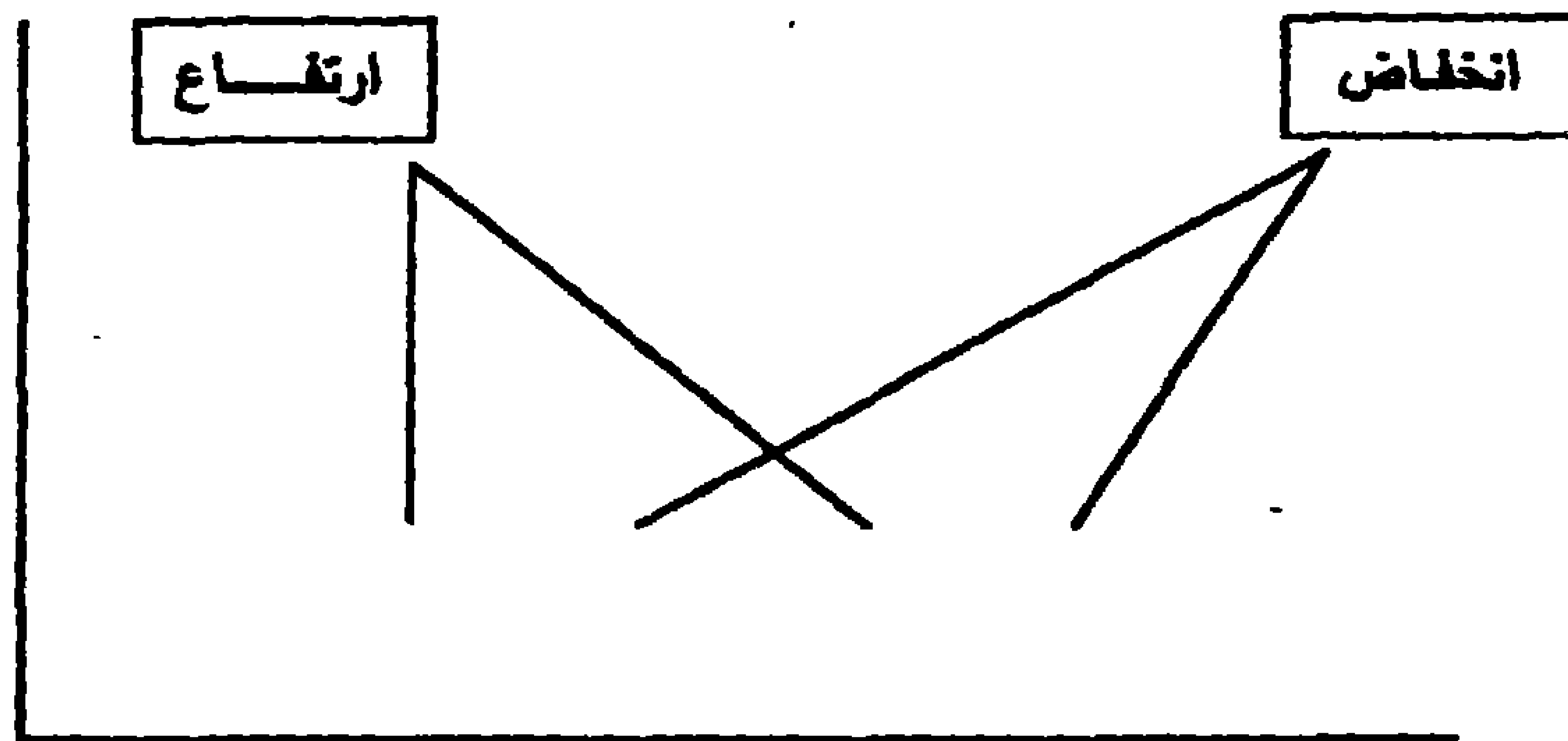
- J.M. Siroën, Op. cit., P. 30
- Jean - pierre Delas, Op. cit., P. 110 .

ظل نظام ثبات سعر الصرف الذى يكون الارتفاع والانخفاض فيه [1] فى حدود حدى دخول وخروج الذهب .

ويأخذ التغير فى سعر الصرف شكل المنحنى كما يدل عليه الشكل التالى :

شكل رقم (٥)

تغير سعر الصرف فى ظل نظام حرية سعر الصرف



المصدر Jean-Pierre Delas, Op. cit., p. 115.

مزايا وعيوب الصرف المرن

حتى يتم الحكم على نظام ما فلابد من التعرض له ببيان كل من مزاياه وعيوبه ، وعلى ضوء هذا العرض يمكن القول بأن هذا النظام ناجح إذا فاقت مزاياه عيوبه فى حين يفشل النظام إذا تغلبت عيوبه على مزاياه ، وهذا ما سوف نحاول التوصل إليه من خلال عرضنا لكل من مزايا وعيوب الصرف المرن فيما يلى :

---

(١) إذا كان التغير فى سعر الصرف فى ظل نظام ثبات الصرف فى الحدود المسموح به «نقطتى دخول وخروج الذهب ، والتذبذب المسموح به فى ظل نظام بريتون وودز» فإنه ينطبق على هذه الحركة أيضاً لفظى الارتفاع والانخفاض فى سعر الصرف .

(١) المزايـــا (١)

١- عندما يحدث التوازن فى سوق الصرف تلقائياً فإنه بذلك لا يحتاج لتدخل البنوك المركزية لاحداث وحفظ التوازن وبالتالى لا توجد حاجة تدعو للاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطى من الذهب والنقد الاجنبى .

والواقع ان هذه المزية لم تتحقق على إطلاقها لأن ترك الاسعار تتحرك بحرية يجعل من المستحيل الاحتفاظ بالنظام النقدى الدولى حياً . وليس أدل على ذلك من ظهور ما يسمى بالتعويم المدار أو الموجه ، الذى يسمح بتدخل البنك المركزى للحد من حرية حركة سعر الصرف إذ لم تنته حاجة البنوك للاحتفاظ بالاحتياطيات ولم يقل استخدام الاحتياطيات عنه فى ظل ثبات سعر الصرف (٢) .

٢- يؤدى سعر الصرف المرن إلى علاج الاختلال فى المبادلات الخارجية وبالتالى القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عندمايكون ذلك ضرورياً ومن خلال هذه الالية فهو يحتفظ بالتوازن ويقضى على الاختلالات التى تستمرلفترات طويلة .

ويرد على ذلك أيضاً بأن سعر الصرف المرن لم يكن الطريق الأمثل لتصحيح الاختلالات الاساسيةفى موازين المدفوعات ولم يحدث ذلك فى الواقع إذ عانت كل من المملكة المتحدة وايطاليا من عجز مستمر فى حين تمتعت كل من المانيا واليابان بفائض مستمر بل زاد كل من العجز والفائض فى كلا الحالتين(٣) كما أنه يشترط لحدوث التوازن

---

(١) راجع فى ذلك :

- Henri Bourguinat, Marché des change, Op. cit., pp. 45 - 47.
- Jean-Pierre Delas, Op. cit., p. 110.
- Dominique Plihon, Op. cit., p. 82.
- Loukas Stemitsiotis, Taux de change de référance et sustème monétaire international, Duchene, Economica 1993, pp. 41 - 42.
- Michele Rondenet, L'expérience contemporaine des change flottants, P.U.F., 1980, p. 16.
- Jean - Claude chouraqui, La speculation et la politique de defense des monnaies, P.U.F.. 1re édition, 1972. pp. 270 - 271.
- Peter, J. Quirk, The case for open foreign exchange systems, Op. cit., p. 30
- Yves Simon, Op. cit., p. 151.

(٢) راجع فى ذلك : د. عاطف النقلى : تعويم أسعار الصرف ، دراسة تحليلية فى ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدى الدولى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٤ - ٣٦٦ .

- B. Julian Beecham, Fcib, Op. cit., p. 151.

(٣) د. عاطف النقلى : المرجع السابق ، ص٣٦٥ .

التلقائي أن تتمتع كل من الصادرات والواردات بقدر كاف من المرونـة .

٣- تستطيع الدولة فى ظل هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات إقتصادية مستقلة إذ تستطيع تقرير ما يناسبها من سياسات خاصة بالعمالة وأسعار الفائدة وتحديد كمية النقود المناسبة وبالتالى تستطيع تطبيق السياسات الأكثر فاعلية لاقتصادها .

وفى الحقيقة ليس من السهولة أن تتبع الدولة بحرية فى ادارة شئونها الداخلية فى ظل نظام تعويم أسعار الصرف لأن التعويم من شأنه تصدير الأزمات بين الدول وعلى سبيل المثال فإن التعويم قد لازمته صفة تضخمية إذ يؤدى إلى ارتفاع أسعار واردات الدولة مما يرفع من أثمان السلع المستوردة تامة الصنع وكذلك أثمـان السلع المنتجة محلياً إذا دخلت هذه الواردات فى إنتاجها .

وطبيعى ألا تغفل الدولة عن ذلك وعندما تقوم باتخاذ ما يلزم لحماية نفسها من مثل هذا الخطر فإنها فى ذلك لم تكن حرة حتى ولو أخذ قرارها شكلاً غير ذلك .

واذا خدعت الدولة نفسها بأنها تتمتع بالاستقلال فإن هذا يؤدى إلى احساسها بالأمان عند زيادة عرض نقودها الوطنية حتى تقع فى فخ التضخم وتقع بذلك فى حلقة مفرغة ليس من السهل الفكاك من شراكها

ولو استطاعت الدولة أن تطبق سياسة نقدية مستقلة فإن السياسة يحد من فاعليتها او يفقدها فاعليتها حرية حركة رؤوس الاموال وقابلية الاحلال بين الاصول الوطنية المختلفة وحساسية التوقعات حول أسعار الصرف للتغيرات التى تحدث فى عرض النقود[1]

٤- يسمح هذا النظام بامتصاص جزء من الضغوط المضاربية إذ يلطف من العلاقة المباشرة بين ضغوط المضاربة من ناحية وتغيرات الاحتياطيات وأسعار الفائدة من ناحية أخرى وهو بذلك يمتص الأزمات . ونظراً لتحديد سعر الصرف من خلال العرض والطلب وبحرية فى سوق الصرف فلم يكن هناك مجال لتقدير عملة ما بأقل أو بأعلى من قيمتها ، وحتى لو حدث شيئ من هذا القبيل فسوف تكون المضاربة أكثر خطورة على القائمين بها ، وستكون تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل أقل أهمية ، وسوف تكون الرقابة على الصرف غير ضرورية .

---

(١) المرجع السابق : ص ٣٦٥ - ٣٦٧ .

٥- يتصف هذا النظام بالسهولة إذ يقوم على التنظيم الآلى ويتحدد سعر الصرف فيه وفقاً للعرض والطلب وهو يُظهر التعادل الحقيقى لسعر الصرف ويستبعد مشكلات العملات النادرة .

٦- يعفى هذا النظام السلطات المختصة من المسئولية السياسية أمام الشعب عن تخفيض سعر الصرف وفى الحقيقة ان هذا مبالغ فيه إذ أنه لو اتجه سعر الصرف وباستمرار نحو الانخفاض فان هذا يكون انعكاساً لتدهور الوضع الاقتصادى ، وتدهور الاقتصاد بشدة وباستمرار لا يعفى بالطبع من المسئولية

(٢) العيـــوب:

أثناء عرضنا لمزايا نظام الصرف المرن قمنا بانتقاد بعض هذه المزايا وهذا من شأنه الانتقاص من فاعلية نظام الصرف المرن يضاف الى ذلك ما وجه من انتقادات لهذا النظام وتتمثل أهم الانتقادات فيما يلى :[(١)]

(١) إن من شأن التقلب فى سعر الصرف الاضراربالتجارة الدولية ، وعدم الاستقرار فى المبادلات التجارية وحركة الاستثمارات بين الدول . وذلك لان المبادلات الدولية لا تتم مرة واحدة إذ من الممكن أن يتم التعاقد مرة وتسليم محل التعاقد مرة ، واستلام المقابل النقدى مرة ثالثة وقد يمتد الوقت ويطول بين هذه المراحل المختلفة وفى ظل نظام غير مستقر للصرف الأجنبى فانه من المتوقع أن يرتفع سعر الصرف أو ينخفض ما بين تمام التعاقد واستلام المقابل وفى هذه الحالة قد يلحق بأحد الطرفين ضرراً فى حين يحقق الطرف الثانى مكسباً بحسب الأحوال عند تغير سعر الصرف .

وقد يُرد على ذلك بأنه يمكن التخفيف من هذه المخاطر والحد منها من خلال تغطية مخاطر الصرف وأسعار الصرف الآجلة وأسواق التوقعات إلا أن ذلك ليس مجاناً فهو يزيد من تكلفة الصفقات لما يمثله من نفقات إضافية تتحملها المشروعات ويتحملها المتعاقدون .

---

(١) راجع فى ذلك :- د . أحمد جامع المرجع السابق ص ١٨٠
- Henri Bourguinat, le morché des changes. Op. cit., PP. 252 - 253, 262 - 263 .
- Jean - pierre Delas, Op. cit., P., 110
- Michel Rondenet, Op. cit., P. 16
- Yves Simon, Op. cit., PP. 150 - 151.

(٢) لا يقضى هذا النظام على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات ، وذلك لأن هذا النظام يشبه إلى حد كبير نظام تثبيت الأسعار ، ويحتاج المسئولون عن السياسة الاقتصادية إلى الاستمرار فى الاهتمام الوثيق بالتطورات فى البلدان الأخرى .

وكذلك فإن الدول التى تُستخدم عملاتها استخداما واسعاً فى التجارة الدولية ، وتحتفظ بها الدول الأخرى فى احتياطياتها الدولية ، فإن السياسات النقدية الداخلية لتلك الدول الكبرى تنعكس بالطبع على القيمة الخارجية لعملاتها ، ولو ترتب على هذه السياسات تقلبات حادة أو اهتزازات واسعة فى الثقة فإن سير الأسواق العالمية واقتصاديات البلدان الأخرى ستتأثر بالضرورة تأثراً مباشراً .

(٣) يصعب التخطيط فى ظل هذا النظام . إذ يؤدى عدم الاستقرار فى أسعار الصرف إلى عدم الاستقرار فى أسعار السلع والخدمات .

(٤) يفقد هذا النظام جزءاً كبيراً من فوائده فى حالة عدم قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال داخل الدولة إذا أن ذلك لن يسمح للدولة باتخاذ السياسة النقدية اللازمة .

مثلاً إذا زاد الطلب الأجنبى على صادرات اقليم من اقاليم الدولة وتسبب ذلك فى ارتفاع قيمه عملة الدولةفان ذلك سوف يؤدى إلى انخفاض صادرات الأقاليم الأخرى وسوف ينعكس هذا بدوره على قيمة العملة .

وفى مثل هذا الوضع وفى حالة الركود إذا أرادات الدولة علاج ذلك وقامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود لمقاومة حالة العمالة غير الكاملة فى الاقاليم الأخرى فإن النتيجة ستكون ظهور التضخم فى الاقليم الذى تمتع بزيادة فى صادراته لانه يتمتع بعمالة كاملة وإذا أرادت السلطات النقدية تخفيض التضخم فى هذا الإقليم فلابد وأن تقبل عمالة غير كاملة فى الأقاليم الأخرى .

والوضع يختلف إذا كانت لدى عوامل الإنتاج القدرة على الإنتقال من إقليم إلى آخر إذ تستطيع السياسة النقدية فى هذه الحالة القيام بدورها .

(٥) إن هذا النظام لا يمنع المضاربة إذ يستطيع المضاربون فى بعض الحالات تفسير الظروف السابقة والمصاحبة لبعض التغيرات فى سعر الصرف ، ويزيد تدخلهم من سوء الأحوال ، وهكذا فإنه فى حالة انخفاض قيمة عملة ما من شأنه أن يدفع المضاربين إلى الهجوم

على بيع هذه العملة مما يؤدى إلى التأثير على قيمتها بالانخفاض مما يؤدى إلى تدميرها والعكس يحدث عندما يحدث الارتفاع فى قيمة عملة ما . ويساعد المضاربين فى ذلك التقدم فى سبل المعلومات .

وفى النهاية يمكن القول بأن هذا النظام لم يضف أية ميزة للنظام النقدى الدولى ولم يساعده فى الخروج من أزماته ومشكلاته بل أدى إلى زيادة تفاقم بعضها [١]

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف

استندنا فى تعريفنا لكل من نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر إلى طريقة تحديد وتغيير سعر الصرف فنجده فى الأول يتم تحديده استناداً إلى قاعدة معينة أو معيار معين ، فى حين يتحدد فى الثانى على أساس اعتبارات العرض والطلب فى سوق الصرف . وإذا تتبعنا السير فى هذا الاتجاه نجد أن نظام الرقابة على الصرف هو ذلك النظام الذى يتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية وتحكمية من جانب الدولة وبالتالى تقوم معايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التى يستند إليها تحديد سعر الصرف فى ظل ثبات سعر الصرف . وتحل الدولة محل قوى العرض والطلب التى تحدد سعر الصرف فى ظل نظام حرية سعر الصرف . وتحتاج الدولة إلى القيام بالعديد من الإجراءات حتى تستطيع التحكم فى سعر الصرف وفقًا لهذا النظام . وعلى ذلك يمكن القول بأن الرقابة على الصرف هى فن بمقتضاه تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبى وبيعه بحيث تقوم بدور محتكرالشراء ومحتكر البيع معاً بالنسبة إلى العملات الأجنبية وذلك حتى تستطيع تجميع الكميات المتاحة منه وهى قليلة والتحكم فى بيعها وتوزيعها على طالبية حسب الأولويات بحيث تبقى الكميات المطلوبة فى حدود الكميات المعروضة [٢] .

وتقوم الدولة فى ظل هذا النظام بتحديد سعرصرف لعملتها يحقق لها قيمة فى الغالب أعلى من قيمتها الحقيقية وتتخذ ما يكفل المحافظة على هذا السعر حتى لا ينخفض ، ولقد بدأ تطبيق هذا النظام فى الثلاثينات من هذا القرن إذ اتبعته ألمانيا فى أول الأمر فى صيف عام ١٩٣١ وكان المفروض أن يكون إجراء مؤقتًا ، غير أنها استمرت فيه وطورته كثيراً ثم

---

(١) د . عاطف النقلى : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

(٢) راجع : د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

انتقل منها إلى غيرها من الدول ، فلما كانت الحرب العالمية انتشر انتشاراً شبه عالمى إذ اتبعته كافة الدول تقريباً ماعدا الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول المتخلفة الغنية المرتبطة اقتصادياتها بها ارتباطاً وثيقاً مثل الدول العربية المنتجة للبترول (١)

سبق وأن ذكرنا أن الدولة تستعين على تطبيقها لهذا النظام بالعديد من الإجراءات التى تقوم فى جوهرها على الحظر والإلزام إذ أنهـا إجراءات سلطوية وتأخذ هذه الإجراءات الأشكال الآتية : (٢)

(١) حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية .

(٢) حظر تصدير رؤوس الأموال من الدولة بكافة أشكالها بما فى ذلك القيم المنقولة والمعادن النفيسة والسلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات .

(٣) تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبى

(٤) إجبار المقيمين فى الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبى إلى الجهة المختصة بذلك (إدارة النقد) .

(٥) الرقابة الشديدة على عمليات التجارة لضمان قيام المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم دون بخس لقيمتها ، وعدم قيام المستوردين بالمبالغة فى قيمة وارداتهم إذ من شأن البخس والمبالغة فى القيمة على الترتيب تصدير (تهريب) رأس المال إلى الخارج .

(٦) قد تمتد اجراءات الدولة إلى غير المقيمين فتقوم بتجميد حقوقهم إذ تقوم بفتح حسابات بالبنك المركزى أو بالبنوك التجارية لغير المقيمين تودع فيها أنواع معينة من المبالغ

---

(١) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى ، والتمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية ، مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٤١ .

ولم تعترف بعض الدول بهذا النظام وهى على وجه الخصوص النمسا وبلجيكا والدانمارك وإيطاليا والنرويج والبرتغال والسويد فى أوربا ، وكوريا واليابان فى آسيا ، وجنوب افريقيا فى افريقيا .

راجع فى ذلك وفى موقف باقى الدول من موضوع الرقابة على الصرف :

- Thierry Jacomet : Les Relations Financieres avec L'étranger 5e édition Juridictionnaires, Joly, 1990, pp. 7 - 8.

(٢) د . أحمد جامع : المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ ، محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

- Miltiodes Chacholia des, Ph. D. : International monetary theory and policy, McGraw-Hill Book Company, 1978, pp. 213 - 313.

المستحقة لهم كحقوق يلتزم بدفعها المقيمون ، بحيث لا يستطيعون تحويل هذه الحقوق إلى الخارج وإن كان يجوز لهم استخدامها فى أنشطة مختلفة داخل البلاد .

ويتضح لنا من خلال هذه الإجراءات أن جوهر نظام الرقابة على الصرف يقوم على أساس ، حظر التعامل فى النقد الأجنبى بقوة القانون على أى فرد أو هيئة خلاف البنوك المرخص لها بذلك [١] .

وإذا كنا نتحدث عن حظر التعامل فى النقد الأجنبى فالمقصود به ذلك التعامل خارج القنوات المشروعة التى تحددها السلطات المختصة أما إذا كان التعامل فى حدود ما يسمح به القانون فإنه يكون جائز .

وعندما تقوم دولة ما باختيار تطبيق نظام الرقابة على الصرف فإن هذا الاختيار لابد وأن يكون له أساس بحيث تسعى الدولة إلى تحقيق بعض الأهداف من وراء ذلك .

ونقوم بتحديد هذه الأهداف فيما يلى :

أهداف تطبيق الرقابة على الصرف: [٢]

(١) المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وتعتمد الدولة فى مواجهة هذا السعر المرتفع للعملة الوطنية على احتكارها لبيع النقد الأجنبى من أجل تحقيق التوازن فى مدفوعاتها الخارجية بدلاً من ترك هذا التوازن يتحقق عن طريق انخفاض كبير فى سعر صرف العملة الوطنية إذا كانت الدولة تتبع نظام حرية الصرف .

وتحتاج الدولة لتحقيق هذا التوازن على وجه الخصوص خلال فترة النهوض والقيام بجهود التنمية وما يؤدى إليه ذلك من احتياج أكثر للنقد الأجنبى .

---

(١) د . أحمد ماهر عز : مذكرات عن التجارة الدولية ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٩ .

(٢) راجع فى ذلك : د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

- Association international of science economic, The exchanges controls and economic developemet, 1957, pp. 4 - 7.
- A.B.N Kulkarni and A.B. Kalkundrkar Money, Banking, Trade and Finance, R. Chand & Co. Publishers, New Delhi, 2 Second Edition, 1980, pp. 311 - 312.
- Claude Gallimard, Op. cit., P. 225
- yves Simon, Op. cit., PP. 127 - 177 .

(٢) تهدف الدولة من وراء تطبيق الرقابة على الصرف إلى منع خروج رؤوس الأموال من الدولة بما يؤدى إليه ذلك من عجز فى ميزان المدفوعات وتقوم الدولة بتحقيق ذلك بمنع بيع النقد الأجنبى لاستخدامه فى هذا الاتجاه .

(٣) التحكم فى حجم وطبيعة الواردات إذ تستطيع الدولة التحكم فى حجم الواردات من خلال تحديدها للمبالغ المسموح ببيعها للمستوردين ، وكذلك تستطيع التحكم فى نوعية الواردات بحيث تشجع الواردات من المواد الأولية والوسيطة اللازمة للصناعات المحلية وتقلل أو تمنع الواردات غير الضرورية وتوجيه الاموال التى يمكن أن تنفق فى هذا الوجه إلى أوجه أخرى أكثر نفعاً للاقتصاد ، وطبيعى أن يتم ذلك عندما تعجز موارد النقد الأجنبى عن الوفاء باحتياجات الاقتصاد ، وتستطيع الرقابة على النقد بذلك حماية السوق المحلية من بعض السلع غير المرغوب فيها .

ويجانب التحكم فى الواردات وإمكانية تخفيضها ، تسعى الدولة أيضًا إلى زيادة الصادرات من وراء تطبيق الرقابة على الصرف بهدف تحقيق التوازن فى تجارتها الخارجية

(٤) تستخدم الرقابة على الصرف للتمييز فى المعاملة بين السلع المختلفة ، كما رأينا فى النقطة السابقة . وكذلك التمييز بين الدول المختلفة فى المعاملة ، وهذه الحالة الأخيرة هى التى سعت ألمانيا إلى تحقيقها فى الثلاثينات بهدف ربط اقتصاديات دول أوربا الوسطى ودول الدانوب بالاقتصاد الألمانى .

(٥) تستخدم الرقابة على الصرف للحصول على إيرادات لخزانة الدولة ، وذلك من خلال الفارق بين سعرى الشراء والبيع للنقد الأجنبى .

(٦) قد يكون الهدف من الرقابة على الصرف التخفيف من الأعباء المالية عند القيام بتسديد الديون الخارجية عندما تستطيع الدولة الحصول على النقد الأجنبى بسعر منخفض .

(٧) قد تهدف الرقابة على الصرف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل البلاد .

تحديد سعر الصرف فى ظل الرقابة على الصرف: [١]

رأينا عند الحديث عن أهداف الرقابة على الصرف أنها تهدف إما لتشجيع نشاط ما أو

---

(١) راجع فى ذلك : د . محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

حظر نشاط ما وعندما يتم الحظر أو التشجيع فإنه قد يكون عاماً وقد يكون جزئياً وبالتالى فقد نجد أن الدولة فى ظل نظام الرقابة على الصرف قد تطبق سعراً واحداً للنقد الأجنبى وتسعى إلى بقائه عن طريق التحكم فى الطلب على العملات الأجنبية مع ملاحظة أن ارتفاع سعر الصرف ارتفاعاً كبيراً عن السعر الحقيقى يؤدى إلى ظهور سعر آخر فى السوق السوداء أو تقوم الدولة بتطبيق سعرين أو أكثر بحيث تتعدد أسعار الصرف ومن ثم تتعدد أسواق الصرف وعندما تطبق الدولة نظام أسعار الصرف المتعددة فإنها تفرق بذلك بين العملات المختلفة وسوف نتعرض لذلك بالبيان فى المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثانى عندما نتحدث عن التخفيض لقيمة العملة والتفرقة بينه وبين الأدوات الأخرى . وقد تطبق السلطات العامة سعراً رسمياً للصرف لكنها تسمح بالتعامل الحرفى سوق الصرف بالنسبة لاستيراد وتصدير بعض السلع ويمكن القول بأن ذلك ظهر بوضوح فى حالة مصر خلال فترة الانفتاح الاقتصادى .

وتستطيع الدولة من خلال تطبيق سعرين للصرف أو أسعار متعددة أن تخفف من العزلة التى فرضتها على عملتها مع الخارج والحاجز الذى نشأ بسبب ذلك بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فتفتح بذلك طرقاً للتعامل مع دول معينة [(١)]

وعندما تقوم الدولة باحتكار عرض النقد الأجنبى والطلب عليه حتى تقوم بتوزيعه كما يتراءى لها فإنها تقوم بذلك من خلال جهاز خاص يطلق عليه عادة اسم إدارة النقد [(٢)] .

الرقابة على الصرف والتدخل فى سوق الصرف:

وإذا نظرنا إلى نظام الرقابة على الصرف نجد أنه لا يعدو أن يكون تدخلاً فى سوق الصرف ولكنه تدخلاً سافراً لدرجة الاحتكار ، ولكن تستطيع الدولة أن تتدخل فى سوق الصرف دون اللجوء إلى تطبيق نظام الرقابة على الصرف وهو كما يحدث فى ظل نظام التعويم غير النظيف وكما سبق أن تعرضنا لذلك بالبيـــان من خلال عرض نظام صندوق استقرار الصرف . وإذا كانت كلتا الحالتين تعد تدخلاً إلا أنهما تختلفان عن بعضهما ، وتتحدد أوجه الاختلاف فيما يلى :

(١) يتحدد سعر الصرف فى ظل نظام التدخل فى سوق الصرف على أساس قوى العرض

---

(١) محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

والطلب فى سوق الصرف فى حين يتحدد سعر الصرف فى ظل نظام الرقابة على الصرف بطريقة إدارية وتحتكر الدولة فى ظله العرض والطلب على النقد الأجنبى (١) .

(٢) عندما تتدخل الدولة فى سوق الصرف من خلال صندوق استقرار الصرف فى ظل نظام الصرف المرن فإنها تتدخل بجانب بائعى ومشترى النقد الأجنبى كبائع أو مشترى عادى أما فى حالة الرقابة علي الصرف فإنها تكون البائع والمشترى الوحيد فى سوق الصرف الأجنبى (٢) .

(٣) استناداً إلى النقطة السابقة فإننا نجد أن تدخل الدولة من خلال صندوق استقرار الصرف ينتج عنه زيادة فى حجم عمليات الصرف من خلال العرض والطلب الاضافى الذى تقوم به السلطات أما فى ظل الرقابة على الصرف فإنه ينتج عنها تقلص حجم عمليات سوق الصرف (٣) .

(٤) إن كان التدخل فى سوق الصرف يهدف إلى تثبيت سعر الصرف أو المحافظة عليه عند حدود معينة فإنه فى الحقيقة يهدف إما إلى رفع سعر الصرف عندما ينخفض عن المعدل المرغوب أو خفض سعر الصرف عندما يرتفع عن المعدل المرغوب ، ولكن فى ظل الرقابة على الصرف فإن الهدف دائماً يكون الرفع المتعمد لسعر الصرف ليحتفظ بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية (٤)

التخفيف من الرقابة على الصرف:

إذا قامت الدولة بتطبيق نظام الرقابة على الصرف بطريقة مغالى فيها فإنها بالطبع سوف تضع نفسها فى عزلة وتضرب حولها حواجز تحول بينها وبين التعامل مع الخارج ، وبالتالى فإذا نجحت الرقابة على الصرف فى تحقيق الأهداف المرجوه التى منها تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فإن هذا النجاح سوف يكون وقتى سرعان ما يزول بسبب هذه الحواجز الشديدة التى أحاطت الدولة نفسها بها . فعندما تفرض الدولة الرقابة على الصرف فإن هذا

---

(١) راجع : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) د . أحمد ماهر عز : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٤) المرجع السابق .

معناه أن قابلية تحويل عملتها إلى العملات الأخرى قد توقفت ، وللتغلب على ذلك تستدرج الدولة غيرها من الدول الأخرى حتى تدخل معها فى اتفاقيات ثنائية للتغلب على حاجز الرقابة على الصرف (١) .

وبجانب الاتفاقيات الثنائية ظهرت اتفاقيات متعددة الأطراف وكانت هذه الاتفاقيات تتفاوت من حيث الضيق والاتساع ففى حين يقتصر بعضها على التعامل فى السلع فقط مثل اتفاقيات التعويض الفردى ، يدخل سعر الصرف فى الحسبان فى البعض الآخر على أن يكون الدفع بالعملة الوطنية مثل اتفاقيات المقاصة ، يصل التعامل فى البعض الآخر بأن يتم منح ائتمان متبادل بين البنكين المركزين للدولتين طرفى الاتفاقية ويمكن أن تتم التسوية بعملة قابلة للتحويل (٢) .

تقييم نظام الرقابة على الصرف

تعرضنا خلال حديثنا عن نظام الرقابة على الصرف بالبيان للأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء اتباعها لهذا النظام ، وفى الحقيقة فإن هذه الأهداف تعبر عن الفوائد التى تقدمها الرقابة على الصرف عند اللجوء إليها وتطبيقها ، وكما سبق أن رأينا فإن لكل نظام عيوب بجانب المزايا التى يقدمها ويتم الحكم على أى نظام ومدى جدواه عندما يتم النظر إلى مزاياه وعيوبه والنظر فى أى منها كانت له الغلبة . ولذلك نقوم بعرض ما تم توجيهه للرقابة على الصرف من انتقادات تتمثل أهمها فيما يلى : (٣)

(١) يتطلب نظام الرقابة على الصرف إنشاء أجهزة على درجة من الدقة ويتطلب ذلك اتباع أنظمة إدارية تتسم بالروتين وهذا لا يتفق وطبيعة الحياة التجارية . وهذا له تأثيره السلبى إذ يؤدى إلى :

---

(١) محمود صدقى مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٢) لا يتسع هنا المجال لعرض هذه الاتفاقيات . ولمن أراد التعرف عليها يمكنه الرجوع على سبيل المثال إلى .
د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٩٢ – ١٩٥ . محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى ، المرجع السابق : ص ٤٤ – ٤٧ .

(٣) راجع فى ذلك : د . أبو بكر متولى : الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين شمس ١٩٨٠ ص ٦٧ – ٦٩ .
د . محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(أ) البطء في اتخاذ القرارات عند الرغبة في تغيير إجراء ما ثبت فشله

(ب) عدم ضمان الاحتفاظ بسرية العمليات الخاصة برجال الأعمال .

(ج) انتشار الرشوة والمحسوبية بهدف كسر الروتين وتخطى الدور وتسهيل الإجراءات .

(٢) كأى قانون يمكن اختراق أحكامه من خلال الثغرات فإن القوانين التى تنظم الرقابة على الصرف يمكن استغلال بعض الثغرات بها ليستطيع المحتالون الاستفادة منها فى تهريب الأموال إلى الخارج كأن تتم المبالغة فى قيمة الواردات وبخس قيمة الصادرات على سبيل المثال .

(٣) يفتقد نظام الرقابة على الصرف المرونه اللازمة لتغيير سعر الصرف فى الوقت المناسب حتى يتوائم مع حاجة النشاط الاقتصادى الداخلى .

(٤) يؤدى نظام الرقابة على الصرف إلى الازدواجية فى المعاملات الدولية عندما لا تتعامل الدولة التى تطبقه إلا مع الدول التى ترتبط معها باتفاقيات تنظم التجارة بينها وتكون النتيجة تقلص حجم التجارة الدولية وتضييق حرية المعاملات الاقتصادية ، إذ فى ظل هذا النظام لا يتوافر المناخ الملائم لتطبيق مبدأ التكاليف النسبية الذى يساعد على زيادة حجم التجارة الدولية والذى يكفل تقديم سلع أرخص وأجود لتزيد بذلك من رفاهية الأفراد . ونستطيع فى النهاية أن نقرر أن نظام الرقابة على الصرف لا يتماشى مع التطور الذى وصل إليه العالم فى كل المجالات ولكن قد تحتاج إليه الدولة فى بعض الفترات ولا بأس من ذلك وإن كان يجب أن يكون اللجوء إليه جزئياً ومؤقتاً ويجب أن يوضع ذلك فى الحسبان لأن من شأن الاستمرار فى تطبيق مثل هذا النظام التأثير على كفاءة الاقتصاد .

رابعاً: العوامل التى يتوقف عليها اختيار نظام ما للصرف

علمنا من خلال دراستنا لنظم الصرف المختلفة أن هناك ثلاثة نظم للصرف ، نظام ثبات سعر الصرف ، ونظام حرية الصرف ، وأخيراً نظام الرقابة على الصرف .

وطبيعى أن تطبيق أحد هذه النظم يستبعد تطبيق النظامين الآخرين ، وهذا التعارض فى التطبيق يتعلق بالتطبيق داخل دولة واحدة فى نفس الوقت ولكن ليس هناك ما يمنع من أن تجتمع هذه النظم الثلاثة فى وقت واحد على المستوى الدولى ، إذ يمكن لمجموعة من الدول أن

تطبق نظام ثبات سعر الصرف فى حين تطبق مجموعة أخرى نظام حرية الصرف فى الوقت الذى تتبنى فيه مجموعة ثالثة نظام الرقابة على الصرف . وبالنسبة للدولة الواحدة ، يمكن أن تقوم بتطبيق أحد هذه النظم فى وقت ما ثم تقوم بهجره متجهة إلى تطبيق نظام آخر وتستطيع أن تترك هذا الأخير لتطبق النظام الثالث أو تعود لتطبيق نظام قد طبقته وتركته من قبل .

ولكن السؤال الذى يثور هنا لماذا تلجأ الدولة إلى تطبيق أحد النظم دون غيره ؟.

لاشك أن هناك العديد من الاعتبارات التى تحكم اختيار الدولة لاحد هذه النظم دون غيره وهذا ما نوضحه فيما يلى : (١)

١- حجم الاقتصاد ودرجة انفتاحه على الخارج

٢- درجة تنوع القطاع الخارجى وحجم كل من الصادرات والواردات ودرجة التركز الجغرافى للتجارة الخارجية .

٣- مدى قدرة روؤس الأموال على الحركة والانتقال .

٤- مدى قدرة عناصر الانتاج على الانتقال .

٥- درجة التنمية الاقتصادية التى وصلت إليها الدولة .

٦- معدلات التضخم السائدة والفروق بينها فى الدول المختلفة ، وهيكل الأسواق المالية ومدى تقدمها .

٧- طبيعة النظام النقدى الدولى السائد .

---

(١) راجع فى ذلك :

- Jacob, A. Frenke and Others : Characteristic of a successful exchange rate system, Occasional paper, No. 82 I.M.F., Wahington D. C., July 1991, p. 9.
- Robert Heller, Le choix d'un régime de change, finances et developpement Vol. 4, no. 2, Juin 1977, PP. 23 - 24.
- Bulletin du F.M.I, 17 september 1990, comment choisir un r'egime de change? le cas des petites pays industrialis'es, probl'emes 'economiques no 2, 216 13 mars 1991 P. 11
- Dominique Plihon, Les taux de change, Editions la D'ecouverte, Paris, 1991, P. 79 .
- Mahamat AL-HABO, politique de change et evalution des taux de change éffectifs reels dans les pays en voie de developpement au cours des deux dernieres decennies (1974 - 1987) thèse nouveau regime de doctorat, facult'e des sciences 'economiques, Univerisit'e de Clermont I, 1991, P. 83.

وعلى أساس الاعتبارات السابقة يتم اختيار نظام الصرف المناسب على أن يتوافر فى هذا النظام ما يلى :

١- اختيار النظام الذى يجعل الاقتصاد آمنا بعيداً عن مصادر الاضطربات سواء كانت هذه الاضطربات ذات أصل داخلى أم خارجى .

٢- اختيار النظام الذى يوفر معدلاً معتدلاً من التضخم

٣- اختيار النظام الذى يتمتع بالفاعلية من خلال قدرته على استثمار وسائل التدخل التى تجعل بلداً ما مهيئاً للوصول إلى أهدافه الاقتصادية الكلية الأساسية .

وبعد هذا العرض لنظم الصرف المختلفة وما قد يجعل الدولة تختار تطبيق أحدها دون غيره ننتقل الآن لدراسة تطور النظام النقدى الدولى ونصيب كل من هذه النظم من التطبيق فى إطار هذا النظام .

المبحث الثانى

تطور النظام النقدى الدولى ونظام النقد والصرف

فى مصــــــــر

رأينا أن نقوم من خلال هذا المبحث بعرض لتطور النظام النقدى الدولى لنرى نصيب كل من نظم الصرف المختلفة التى تعرضنا لها بالبيان من التطبيق ، وكذلك تدعو الضرورة أن نتعرف على الوضع فى مصر ، وعليه نقوم بتناول هذا المبحث فى مطلبين ، يتناول الأول منهما تطور النظام النقدى الدولى ، فى حين يختص الثانى بدراسة الوضع فى مصر ، وذلك على الوجه التالى :

المطلب الأول : تطور النظام النقدى الدولى

المطلب الثانى : تطور نظام النقد ونظم الصرف فى مصر

المطلب الأول

تطور النظام النقدى الدولى

خضوعا لما تقضى به الضرورة من التعرض للنظام النقدى الدولى للتعرف عليه ، فقد رأينا أن نقوم من خلال هذا المطلب بإلقاء الضوء على أهم الأحداث النقدية التى حدثت خلال هذا القرن لنتعرف على نصيب كل من نظم الصرف المختلفة فى التطبيق خلال الفترات المختلفة وعليه سوف يقتصر تناول هذا المطلب على بيان أهم الأحداث التى تركت بصمات واضحة ومؤثرة على النظام النقدى الدولى ، وذلك من خلال الصفحات التالية .

فترة الاستقرار النقدى قبل ١٩١٤ (١)

اتسمت هذه الفترة بثبات سعر الصرف لما شهدته من تطبيق لقاعدة الذهب الذى بدأ مستقراً وباستمرار منذ ١٨٧٠ ، وقد ظلت التعادلات بين العملات بدون تغيير خلال تلك

(١) - Dominique Plihon, Op. cit., p. 83.

الفترة اللهم إلا فى حدود المعدلات المسموح بها وهى حدى دخول وخروج الذهب . وقد كانت السيطرة خلال هذه الفترة للجنيه الاسترلينى . ورغم سيادة الاستقرار النقدى خلال تلك الفترة إلا أنه لم يكن مصحوبا باستقرار اقتصادى ، إذ شهدت هذه الفترة تغيرات فى الأسعار وفى الإنتاج وفى العمالة .

الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ (١)

اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار بسبب جو الحرب الذى ساد خلالها . ولقد شهدت هذه الفترة خاصة خلال الحرب العالمية الأولى تصدع نظام قاعدة الذهب ، وقررت الدول المتحاربة أسعار إلزامية لعملاتها ، وتقرر عدم قابلية تحويل العملات إلى ذهب ، ولم تعد هناك حدود لتغيرات أسعار الصرف . لكن وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عقد مؤتمر جنوه ١٩٢٢ والذى نجم عنه الاتفاق على اتباع قاعدة جديدة وهى قاعدة الصرف الذهبى كما تحدثنا عنها من قبل فى المبحث الأول ، وبالتالى كانت هذه القاعدة هى التى يرتكز عليها النظام النقدى الدولى وترتكز هى بدورها على سيادة الدولار بمعاونة الاسترلينى الذى مازال يحتفظ بدوره ومكانته فى النظام النقدى الدولى ، وإن اهتز عرشه بشدة عندما فقد حوالى ٣١٪ من قيمته عندما تم تخفيضه عندما خرجت انجلترا على قاعدة الذهب فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣١ .

الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧١

يطلق على هذه الفترة اسم فترة التعادلات الثابتة ، وهو الأساس الذى استند عليه النظام النقدى الدولى فى العلاقة بين العملات المختلفة فى إطار نظام بريتون وودز ، إلى أن انتهى الأمر بتعويم العملات وانهيار هذا النظام فى بداية السبعينات . ولقد شهد هذا النظام خلال حياته العديد من الأزمات أمكن التغلب على بعضها ، وتراكمت آثار بعضها الآخر إلى أن عجز النظام عن تحملها وانهارت بسببها القواعد التى يقوم عليها حتى يبدأ نظام جديد لا تحكمه قواعد معينة لدرجة أن أطلق عليه نظام اللانظام .

---

(١)
- Ibid.
- Hubert Bonin, Système monetaire international de 1800 à 1944, Dictionaire d'histoire economique de 1800 a nos jours, HATIER, AS, pp. 548 - 551.

ونقوم من خلال هذه الجزئية بالتعرض لأهم الأحداث التى شهدتها هذه الفترة بقدر ما تسمح به حدود هذا الفصل التمهيدى ، ونتعرض بذلك لتأسيس هذا النظام من خلال اتفاق بريتون وودز وما تقرر بشأنه ، ثم نتعرض لإنشاء مجمع الذهب ، ثم نتعرض للخطوات النهائية على طريق انهيار هذا النظام التى تبدأ بإجراءات أغسطس ١٩٧١ وما تبعها من أحداث تؤكد انهيار هذا النظام .

اتفاق بريتون وودز ١٩٤٤ (١)

إذا كان اتفاق بريتون وودز قد عقد فى عام ١٩٤٤ إلا أن المفاوضات بشأنه بدأت منذ عام ١٩٤١ ، ومثلت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة جانبى التفاوض ، ليمثل هوايت الجانب الأمريكى ويمثل كينز الجانب الإنجليزى . ويقتضى التفاوض أن لكل طرف خطة معينة أو مجموعة من المبادئ تبناها ويرى أن المصلحة تقضى بتطبيقها ، وطبيعى أن تختلف وجهات النظر تبعًا لاختلاف مصلحة أطراف التفاوض واختلاف مراكزهم ، وأيا كان الخلاف ، فقد كان هناك هدف مشترك يسعى المتفاوضان إلى تحقيقه وهو تحقيق قدر من التعاون الدولى والبحث عن وسيلة تكفل استقرار النظام النقدى الدولى . إلا أنهما اختلفا فى الأدوات اللازمة لتحقيق هذين الهدفين . فكانت أهم ملامح خطط كينز هى خلق عملة نقدية أسماها البانكور وإنشاء اتحاد المقاصة الدولية كمؤسسة نقدية دولية ، وأن تشترك كل من الدول أصحاب الفائض وأصحاب العجز فى التخفيف من أعباء الدول أصحاب العجز ، وفى مقابل ذلك كانت خطة هوايت تدعو إلى أن تكون العملة الدولية هى عملة إحدى الدول التى تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة وهى الدولار بالطبع ، وبذلك أقر قاعدة الصرف الذهبى واقترح كذلك إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى بصندوق دولى لاستقرار الصرف . وانتهت المفاوضات بإقرار أغلب ما جاء بالخطة الأمريكية وهذا هو الطبيعى فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية هى الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول خطتى كينز وهوايت ، وأسس نظام بريتون وودز ، راجع :

- Jacques Henri David, Crise Financière : Op. cit., pp. 82 - 83.
- Jean Denizet, La grande inflation, P.U.F. 2é Edition, 1977, pp 81 - 83.
- M. Dehove et J. Mathis, Le Système monetaire international, Dunod, (SA), p. 55.
- Patrick Lenain, Le FMI Édition la Decouverte, Paris, 1993, pp. 11 - 12.

وانتهى الأمر بعقد اتفاق بريتون وودز بحضور ٧٣٠ مفاوض يمثلون ٤٥ دولة ، وقضى الاتفاق بإنشاء كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتمثل الهدف من إنشاء الصندوق - باعتباره المختص بموضوع الصرف - في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال تحقيق الاستقرار في موضوع الصرف ، ومراقبة سياسات الصرف للدول الأعضاء والسعي إلى تحرير المبادلات وتحقيق التعاون الدولي .(١)

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم وضع بعض الأسس الرئيسية ليكون اتفاق بريتون وودز الأساس الذي يقوم عليه النظام النقدي الدولي الجديد ، والذي يستند إلى نظام التعادل الثابت وبصفة رئيسية على أساس قاعدة الصرف الذهبي . وتتحدد هذه الأسس فيما يلي :

(١) تقوم كل دولة بتحديد قيمة عملتها بالنسبة للذهب ، إما مباشرة بتحديدها بوزن معين منها ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تحديد تعادل لعملتها بالنسبة للدولار المرتبط أساسا بالذهب ، وعلى أساس سعر الدولار الموجود منذ ١٩٣٤ وهو ٣٥ دولارا للأوقية التي تساوي ٨٨٨,٦٧١ ملليجرام من الذهب .

(٢) مقتضى ذلك أن أصبحت احتياطيات الدولة تتكون من الذهب والدولار الأمريكي .

(٣) تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل كل ما يقدم إليها من دولارات إلى ذهب عندما تطلب منها الدول الأخرى ذلك . وتكون قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب مقتصرة على التعامل بين البنوك المركزية للدول المختلفة .

(٤) يقوم النظام على أساس ثبات التعادلات بين العملات مع السماح بقدر من التذبذب ارتفاعا أو انخفاضا في حدود ± ١٪ بالنسبة لعلاقة كل عملة مباشرة بالدولار يصل هذا الحد إلى ± ٢٪ إذا كان التعادل بين عملتين ليس الدولار أحدهما ويكون ذلك بالنسبة للمعاملات الحاضرة .

(٥) تلتزم كل دولة بالمحافظة على هذا التعادل ولاتستطيع الدولة أن تقوم بتغيير سعر صرف عملتها دون مشورة الصندوق ، ويتوقف الأمر على مقدار التغيير المطلوب

---

(١) راجع في ذلك :

- Michel Lelart, Le Fonds Monétaire International, P.U.F. 1re Edition, Paris, 1991, pp. 109 - 113.
- Patrick Lenain, Op. cit., p. 19.

اجرائه ، إذ تستطيع الدولة أن تقوم بالتغيير بالخفض أو الرفع فى حدود ١٠٪ وعليها فقط إخطار الصندوق بذلك مع انتفاء حقه فى الاعتراض . أما إذا كان التغيير المطلوب ما بين ١٠ إلى ٢٠٪ فيجب الإخطار ، وللصندوق الحق فى إبداء الموافقة أو الرفض فى خلال ٧٢ ساعة ، فإذا زادت نسبة التغيير المطلوب على ٢٠٪ لايلتزم الصندوق بإبداء الرأى خلال مدة معينة ، وعند موافقته فى الحالة الثانية أو الثالثة يستطيع أن يوصى الدولة باتخاذ بعض الإجراءات التى تكفل لها التخلص من مشكلاتها . وعندما تقوم الدولة بإجراء التخفيض دون علم أو موافقة الصندوق فإنها تحرم من الاستفادة من موارده .

(٦) تلتزم كل دولة بوجوب العمل على علاج الخلل فى ميزان مدفوعاتها .

وقام النظام النقدى الدولى فى عهد اتفاق بريتون وودز مستنداً - كما ذكرنا منذ قليل - على قاعدة الصرف الذهبى ، وقد عمل هذا النظام بكفاءة فى البداية إلا أنه بدأ بعد فترة يتعرض لبعض الأزمات خاصة عندما بدأ يظهر بوضوح العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى حتى رأت الدول الكبرى إنشاء مجمع الذهب لمحاولة التغلب على بعض الصعوبات التى قابلت هذا النظام ، وعليه رأينا أن نتعرض لهذا الحدث وهو ما سنتناوله فيما يلى .

إنشاء مجمع الذهب (١)

كانت البداية عندما ارتفع الطلب على الذهب سواء لاستخدامه فى أغراض الصناعة أو الاكتناز ، مما أدى لارتفاع سعره فى سوق لندن ليصل إلى ٤٠ دولارا للأوقية بدلا من ٣٥ دولار ، وشأن ذلك أن تظهر وتنشط الضغوط المضاربية ولذلك تم الاتفاق بين البنوك المركزية لثمان دول على إنشاء ما سمى بمجمع الذهب عام ١٩٦١ ، ويضم هذا المجمع البنوك المركزية لثمان دول وهى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا وبلجيكا وهولندا على أن يكون المقر فى انجلترا . وقد توزعت أنصبة الدول المشاركة فى

---

(١) راجع فى ذلك :
- Jean Denizet, Le dollar, Histoire de système monetaire international de puis 1945, FAYARD, 1985, pp. 101 - 102.
- Marie-Martin Salort, Système monetaire international de puis la seconde guerre mondiale, Dictionaire de histoire economique, Op. cit., p. 559 - 560.
- Pierre Pascallon, Op. cit., p. 134.

احتياطى المجمع على أساس مشاركة الولايات المتحدة بحصة مقدارها ٥٠٪ تليها ألمانيا بنسبة ١١٪ ثم ٩٪ لكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، و ٤٪ لكل من سويسرا وبلجيكا وهولندا .

وكان الهدف من وراء إنشاء هذا المجمع تجنب المضاربة على الذهب والمحتفظة على تعادل الدولار . وقام المجمع بهذه المهمة من خلال بنك انجلترا ، واستطاع أن يحقق هدفه ، لكن لم يستمر ذلك طويلا ، فقد بدأت الأزمات تهاجمه ، ومن أبرز ما أثر فيه هو ما عمدت إليه فرنسا من تحويل الجزء الأكبر من أرصدتها الدولارية إلى ذهب من الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر على وضع الدولار وذلك فى عام ١٩٦٥ . وقد ازداد الأمر سوءاً فى العام التالى وأصبح أسوأ عندما انسحبت فرنسا من المجمع فى يونيو ١٩٦٧ . وقد انتهى الأمر بنهاية مجمع الذهب فى ١٧ مارس ١٩٦٨ بعد أن تم تخفيض الجنيه الاسترلينى فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٧ بنسبة ١٤,٣٪ . وتوالت الخطوات على طريق تزعزع دور الدولار ، فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على موافقة البنوك المركزية للدول الغربية على عدم مطالبتها للسلطات الأمريكية بتحويل أرصدتها من الدولارات إلى ذهب إلا فى الحالات الملحة ، ويعنى هذا اتفاق مبدئى على عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب الذى أصبح رسميا فى ١٥ أغسطس ١٩٧١.

إجراءات نيكسون (١)

لم تستقر أسواق الصرف الدولية بعد إلغاء دور مجمع الذهب ، فقد فرقت الولايات المتحدة وحلفائها بين سوقين للذهب إحداهما رسمية والأخرى غير رسمية يباع الذهب فى الأولى بالسعر الرسمى وتتعامل فيها البنوك المركزية ، ويترك سعره بحرية فى الثانية ويتعامل فيها

---

(١) راجع فى ذلك :

- André Grjebine et Tovy Grjebine, La reforme du système monetaire international, P.U.F., 1973, p. 31.
- Augstin Ngirabatware, Les taux de change flottants et les pays sous - capitalises, Edition Univer., 1986, pp. 117 - 118.
- Jaques - Henri David, Op. cit., pp. 82 - 83.
- Michèle Banon, De Bretton woods aux changes flottants, Les cahiers français, No. 230, Mars - avril, 1987, p. 6.
- Pierre Pascallon, Op. cit., p. 141.

الشركات والمشروعات . وتم تخفيض الفرنك الفرنسى فى أغسطس ١٩٦٩ ورفع قيمة المارك الألمانى فى أكتوبر ١٩٦٩ وبدأ الدولار الكندى فى التعويم فى مايو ١٩٧٠ ، وتركت السلطات الألمانية المارك معوماً فى مايو ١٩٧١ وأغلقت الأسواق من ٥ - ١٠ مايو ١٩٧١ حتى وصلت الأزمات إلى ذروتها ، إلى أن قام الرئيس الأمريكى - فى ذلك الوقت - نيكسون بتقرير مجموعة من الإجراءات عرفت باسمه تعلق بعضها بالأوضاع الداخلية فى حين تعلق البعض الآخر بالأوضاع الخارجية ، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلى :

أ- على النطاق الدولى :

١- تعطيل تحويل الدولار إلى ذهب .

٢- فرض ضريبة إضافية مقدارها ١٠٪ على الواردات .

٣- خفض المساعدات الأمريكية إلى الخارج بنسبة ١٠٪ .

ب- على النطاق الداخلى :

٤- تجميد الأجور والأسعار لمدة ٩٠ يوما .

٥- الغاء ضريبة الإنتاج المفروضة على صناعة السيارات .

٦- إعفاء الاستثمارات الجديدة من الضرائب بنسبة ١٠ ٪ .

٧- خفض النفقات العامة الحكومية بنسبة ٤,٦٪ .

ويعد صدور هذا القرار نقطة تحول كبيرة فى كيان واستقرار النظام النقدى الدولى ، إذ قام القرار بتقويض أهم دعامتين يقوم عليهما النظام وهما القابلية للتحويل إلى الذهب واستقرار أسعار الصرف . فقد أوقفت الولايات المتحدة بإجراء منفرد هذه القابلية وكانت النتيجة أن فشل المجتمع الدولى عقب هذا الإجراء فى الاتفاق حول حل محدد ، وعليه فقد تم اتخاذ إجراءات فردية كان نتاجها تعويم أغلب العملات الأوروبية الرئيسية ، بما يمثله ذلك من تخل عن الالتزام بالتدخل للمحافظة على التعادل المحدد بين قيم العملات .

وكان لابد من السعى بوقف هذا الاتجاه والمحافظة على النظام ، وقد التقى فى إطار هذه المساعى الرئيسان الأمريكى والفرنسى ، وقد أدت مساعيهما إلى عقد اتفاق عرف باسم سميثونيان نسبة إلى اسم المتحف الذى عقد به الاجتماع بين وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية للدول العشر الغنية لوضع حلا لهذه الأزمة .

إتفاقية سميثونيان (١٧، ١٨ ديسمبر ١٩٧١) (١)

شهدت الفترة ما بين صدور قرار نيكسون فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ وعقد اتفاق سميثونيان فى ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٧١ العديد من المساومات بين الولايات المتحدة من ناحية ودول أوروبا الغربية واليابان من ناحية أخرى ، وانتهت برضوخ الجانب الأمريكى إلى رغبة واتجاه الجانب الأوروبى الذى بدأت قوته تضارع الولايات المتحدة فى قوتها بعكس الحال عند تمام التفاوض فى بريتون وودز . وقد انتهت هذه المفاوضات بالاجتماع الذى نتحدث عنه والذى قرر ما يلى :

١- تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب بنسبة ٧,٨٩٪ وذلك برفع سعر الذهب ليصل ثمن الأوقية إلى ٣٨ دولارا بدلا من ٣٥ دولارا بنسبة زيادة قدرها ٨,٥٧٪ .

٢- فى مقابل ذلك تلتزم بعض الدول برفع قيم عملاتها أو الاحتفاظ بالسعر القديم أو عدم تجاوزها فى تخفيضها لقيم عملاتها التخفيض الذى تقرر للدولار ، وهذا يعنى ارتفاع قيم كل العملات مقابل الدولار .

٣- تعديل حدود التذبذب المسموح لتحرك سعر التعادل المقرر بين العملات ليصبح هذا المعدل ± ٢,٢٥ ارتفاعا أو انخفاضًا بعد أن كان هذا التذبذب المسموح به فى حدود ± ١٪ .

٤- إلغاء الولايات المتحدة للضريبة التى فرضتها على الواردات .

وقد أدت هذه البنود التى تقررت إلى تحقيق قدراً من الاستقرار فى أسواق الصرف الدولية ، ولكن لم تؤد هذه الإجراءات كما كان متوقعًا إلى القضاء على أو تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى بل ازداد هذا العجز ، وكانت النتيجة أن نشط المضاربون وازداد تدفق الدولارات إلى أسواق أوروبا مما زاد من تفاقم العجز ، وما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن قامت بإجراء تخفيض ثان فى قيمة الدولار وبنسبة ١٠٪ بالنسبة لوحدة

---

(١) انظر فى ذلك :

د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص٤٣٠ - ٤٣٦ .

- André Grjebine et Tovy Grjebine, Op. cit., p. 31.
- Michèle Banon, Op. cit., p. 6.
- Pierre Pascalion, Op. cit., p. 141.

حقوق السحب الخاصة ، وأصبح بذلك سعر أوقية الذهب ٤٢,٢ دولارا بعد أن كان ٣٨ دولارا ، وفى هذا ما يؤدى إلى تقهقر دور الذهب كأساس لتقييم الدولار ونزول الدولار عن عرشه الذى اعتلاه منذ النصف الأول من هذا القرن .

وقد رسخ اتفاق جاميكا المعقود فى يناير ١٩٧٦ لتعديل بعض أحكام نظام صندوق النقد الدولى ، رسخ هذا الاتفاق انهيار نظام بريتون وودز بالتصديق على تعويم العملات المختلفة وحلول عدم الاستقرار النقدى ، وأعطى للدول الحرية فى اتباع أى من النظم فى تحديد سعر صرف عملتها حسبما تقضى به مصلحتها .

ونرى فى هذا القدر كفاية فى إلقاء الضوء على النظام النقدى الدولى ونصيب كل نظام من نظم الصرف الأجنبى من التطبيق فى إطاره ، ننتقل بعد ذلك إلى استعراض الوضع فى مصر لنتعرف كذلك على تطور نظام النقد المصرى وتطور تطبيق نظم الصرف المختلفة فى تطبيق هذا النظام ، وهذا ما سيتناوله المطلب الثانى .

المطلب الثانى

تطور نظام النقد والصرف فى مصر (١)

تدعو الحاجة ونحن نتحدث عن تطبيق سياسة للصرف الأجنبى فى مصر خلال فترة من الفترات أن نشير إلى تطور هذه السياسة قبل مرحلة الدراسة ، لأنه ربما يكون التطبيق فى مرحلة الدراسة نتاج للتطور على اعتبار أن مرحلة التطبيق هى نهاية المطاف ، وكان الوصول إليها هو الهدف الذى سعت السلطات لتحقيقه من خلال هذا التطور . أو على اعتبار أن مرحلة التطبيق ربما تكون نتاج التجارب وتفادى للأخطاء والوصول إلى أفضل الأوضاع .. الخ .

---

(١) نظرا لتناول هذه الجزئية فى شكل نقاط ، فقد فضلنا أن نورد بعض المراجع التى تم الرجوع إليها مجتمعة فى بداية الحديث عن هذه الجزئية ، وعليه يمكن الرجوع بخصوص هذه الجزئية إلى :

د. أحمد بديع بليح : الإقتصاد الدولى ، مدلولات ميزان المدفوعات المصرى ، تطور الاقتصاد الدولى ، نظريات التجارة الدولية ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٨٦ ، ص١٧٩ .

بنت هانسن وكريم النشاشيبى : أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية فى مصر ، ترجمة حسن السيد قنديل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، جـ١ ، ص٢٣ وما بعدها .

د. خيرية عبدالفتاح عبدالعزيز : علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٦ ، ص١١١ : ١١٧.

سامح سيد جعفر : مركز الجنيه المصرى فى ظل الإنفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة جامعة المنصورة (الإنفتاح بين الإنتاج والاستهلاك) ، ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٦٩٩ : ٧٠٤ .

د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٥٥ : ١٦٥ ، ١٩٣ : ٢٠٤ ، ٣٩٠ : ٣٩٣ . دراسات فى الاقتصاد الدولى ، ط٣ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص١٩٩ : ٢٢٠ .

د. عادل محمد المهدى : تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، الفترة ١ - ٣ ديسمبر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٢٤٦ : ٢٤٨ .

د. عبدالحكيم الرفاعى : تطور النظام النقدى المصرى خلال المائة عام الأخيرة ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد ٢ ، السنة ٤٣ ، يونيو ١٩٧٣ ، ص٢٩٣ وما بعدها .

د. عبدالنبى حسن يوسف : الاقتصاديات المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٨ ، ص٩١ : ١٥٠ .

د. عـزة رضوان أحمد رضوان : السياسة النقدية فى مصر فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٢٧٦ : ٣١٥ .

محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى ، مرجع سابق ، ص٦٩ : ١٥٢ .

- Ancona Isaac, Le Regine monétaire egyptien, A Fabré, Paris, 1931, pp. 21-44.

وعليه نقوم من خلال هذا المطلب بإلقاء الضوء وبإيجاز شديد جداً على تطور النظام النقدى ونظم الصرف فى مصر ونقف فى عودتنا إلى الوراء عند فترة حكم محمد على لتكون البداية من هناك عندما صدر الإصلاح النقدى الأول فى عام ١٩٣٤ . ورأينا أن يكون الترتيب بحسب التدرج التاريخى المجرد .

١٨٣٤ : قام محمد على فى هذا التاريخ بإجراء الإصلاح النقدى الأول ، وذلك للقضاء على فوضى النظام النقدى المصرى ، إذ كان يتم تداول العديد من العملات فى مصر . وبمقتضى هذا الإصلاح تم اتباع قاعدة المعدنين على أساس وجود وحدة النقد المصرية فى قطعة من الفضة قيمتها عشرون قرشا ووزنها ١٢٠ قيراطا ، وقطعة من الذهب بـ ٢٠ قرشا ووزنها ٧,٧٧٣ قراريط .

١٨٣٦ : قام محمد على فى هذا التاريخ بسك جنيها ذهبيا بـ ١٠٠ قرش ، وزنه ٨,٥٤٤ جرام واستمر فى نفس الوقت تداول بعض العملات الأجنبية فى السوق المصرية وهى الجنيه العثمانى والبنتو الفرنسى والجنيه الإسترلينى .

١٨٨٥ : تم فى ١٤ نوفمبر من هذا العام إجراء الإصلاح النقدى الثانى ، وتقرر اتباع قاعدة الذهب ، وأصبحت بمقتضى الإصلاح وحدة النقد هى الجنيه الذهب الذى يزن ٨,٥ جرام من عيار ٨٧٥, ذهبًا خالصًا . وبجانب الجنيه تم السماح مؤقتًا للجنيه العثمانى والبنتو الفرنسى والجنيه الإسترلينى بالتداول لحين تمام سك كمية كافية من الجنيهات الذهبية المصرية . وكان واقع الحال فى ظل هذا الوضع أن كان الاسترلينى هو وحدة النقد وأداة التداول ووسيلة المدفوعات الخارجية ، وبالتالى كانت حركات دخول وخروج الذهب المعروفة فى ظل قاعدة الذهب تتم فى صورة حركات للجنيه الاسترلينى الذهبى .

١٨٩٨ : تأسس فى هذا العام البنك الأهلى المصرى برؤوس أموال انجليزية ، وخول امتياز واحتكار إصدار أوراق النقد القابلة للتحويل إلى ذهب على أن يكون غطاء أوراق البنكنوت ١٠٠ ٪ ، يكون الذهب ٥٠ ٪ منها على الأقل والباقى سندات وأذون على الخزانة البريطانية . واشترط فى البداية أن يتم الاحتفاظ بالذهب فى مصر مع جواز الاحتفاظ بالسندات والأذون فى لندن .

١٩١٤ : أبيح اعتبارا من هذا العام للبنك الأهلى الاحتفاظ بالذهب فى لندن . وأباحت الحكومة ابتداء من هذا التاريخ أيضا للبنك الأهلى إصدار نقود ورقية ذات قوة إبراء كاملة بسعر التعادل مع الاسترلينى وهو ٩٧,٥ قرشا بغير حاجة لانتقال الذهب بين مصر وانجلترا بل بمجرد إشارة تلغرافية إلى لندن من جانب البنك الأهلى . وبذلك صارت مصر بالفعل والقانون على قاعدة الصرف الذهبى .

١٩١٦ : أبيح اعتبارا من ٣٠ أكتوبر للبنك الأهلى أن يحل سندات الخزانة البريطانية محل الذهب فى الغطاء ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الجنيه المصرى على قاعدة الاسترلينى (قاعدة نقد أجنبى) ، ونظرا لعدم قابلية الاسترلينى للتحويل إلى ذهب بسبب الحرب فلم يعد الجنيه المصرى قابلا للتحويل إلا إلى العملات الإنجليزية الورقية .

١٩٢١ : خروج انجلترا على قاعدة الذهب وتبعية مصر لها فى ذلك .

١٩٢٥ : عودة بريطانيا إلى تطبيق قاعدة الذهب ، وبذلك أصبحت مصر تتبع نظريًا قاعدة الصرف الخارجى بالذهب لارتباط الجنيه المصرى فى هذه الحالة بعملة أجنبية (الإسترلينى) قابلة للتحويل إلى ذهب ، إلا أنها عادت لتطبيق قاعدة الاسترلينى نظريًا وعمليًا عندما قامت بريطانيا بتخفيض الاسترلينى وخرجت نهائيًا على قاعدة الذهب عام ١٩٣١ .

١٩٣١ : بعد تخفيض الاسترلينى فى هذا العام قامت انجلترا بتكوين كتلة الاسترلينى التى انضمت مصر إليها ، وبذلك أصبح الاسترلينى وسيلة المدفوعات الدولية والغطاء للعملة الداخلية (الجنيه المصرى) ، ولم يعد الذهب يغطى عندئذ سوى ١٦٪ من مجموع الإصدار النقدى . وأكدت مصر صلاتها بالاسترلينى وقامت بتخفيض قيمة الجنيه المصرى تبعا للاسترلينى . وقد ترتب على ذلك إنهاء العمل بقاعدة الصرف بالذهب والعودة إلى قاعدة الاسترلينى .

١٩٣٩ : بمقتضى المرسوم رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ تم فرض الرقابة على عمليات النقد الأجنبى عدا ما يتعلق بالاسترلينى ، ومن شأن فرض هذه الرقابة تحقيق النتائج التالية :

- زيادة ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، وهو ما يعرض قيمة الجنيه المصرى للانخفاض عندما تنخفض قيمة الجنيه الاسترلينى .

- من شأن تجميع الأرصدة الاسترلينية لمصر زيادة إصدار البنكنوت وتداوله فى مصر مما يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فى السوق المصرية وبالتالى ارتفاع الأسعار .

١٩٤٥ : انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى .

١٩٤٦ : تم تحديد قيمة الجنيه المصرى على أساس احتوائه على ٣,٦٧ جرامات من الذهب الخالص بما يعادل بذلك ٤,١٣٣ دولار أمريكى ، لكن مازال الجنيه مرتبطا بالجنيه الاسترلينى لأنه مازالت الاحتياطيات النقدية والأرصدة الخارجية مقومة بالاسترلينى (وإن كان نظريًا لايتبعه فى انخفاضه) ، ولذلك فإن تخفيض الاسترلينى يؤثر عمليا على قيمة الجنيه المصرى رغم أنه من الناحية النظرية ليست هناك علاقة تبعية بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى وهذا ما حدث عام ١٩٤٩ عندما تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى تبعا لانخفاض قيمة الاسترلينى .

١٩٤٧ : خروج مصر من منطقة الاسترلينى بموجب الاتفاق المالى الثانى مع بريطانيا الذى تم فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ . وقد التزمت بريطانيا بموجب هذا الاتفاق أن تقوم بتحويل الاسترلينى الذى تكسبه مصر إلى أى عملة أجنبية تطلبها ، لكن توقفت هذه القابلية بعد خمسة أسابيع فقط .

فى ٨ يوليو ١٩٤٧ صدر القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد .

١٩٤٨ : أعطى فى هذا العام للحكومة المصرية بمقتضى القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ سلطة إصدار أذونات على الخزانة المصرية لاتزيد قيمتها عن ٥٠ مليون جنيه وهو ما يعنى تأكيد الانفصال عن الاسترلينى .

تقرر فى هذا العام أيضا الأخذ بنظام المقايضة والاتفاقيات الثنائية والتى عقدت مع الاتحاد السوفيتى ثم مع فرنسا .

أخذ أيضا فى هذا العام بنظام تراخيص الصادرات والواردات .

١٩٤٩ : تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى تبعًا لتخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى ، وبلغ انخفاض قيمة الجنيه المصرى مقدار الثلث تقريبًا بالنسبة إلى الذهب والدولار ، إذ

أصبح الدولار يعادل ٣٤,٨٣ قرشا (الجنيه = ٢,٨٧ دولار) بعد أن كان يعادل ٢٤,٢٠٨ قرشا (الجنيه = ٤,١٣٣ دولار) . وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض قيمة الأرصدة الاسترلينية بمقدار الثلث تقريبًا بالنسبة إلى الذهب والدولار .

وتقرر فى ذلك العام أيضا العمل بنظام حسابات التصدير الذى أنشأ جنيها مصريا قابل للتحويل ، وبمقتضى هذا النظام اعتبر الجنيه المصرى معومًا جزئيًا مع خفض قيمته جزئيًا حيث اقتصر أثره على الجزء من التجارة الذى يتم فى إطار هذا النظام

١٩٥٣ : تم إنشاء نظام حسابات حق الاستيراد .

١٩٥٥ : تم إلغاء نظامى حسابات التصدير وحسابات حق الاستيراد .

١٩٥٦ : تجديد النص على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة على أثر الحصار الاقتصادى المفروض على مصر ، وكان قد عرف هذا النظام فى عام ١٩٤٧ .

١٩٥٧ : نشأة ميزانية النقد الأجنبى ، وتطبيق نظام علاوات التصدير ورسوم الاستيراد ، وقد اختلفت العلاوات والرسوم باختلاف العملات والجهات التى تتجه إليها ، ولقد انطوى ذلك على تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى .

١٩٥٨ : عودة العمل بحسابات التصدير وحسابات حق الاستيراد مع التطبيق بطريقة أكثر شمولا ، والتوسع فى تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

١٩٥٩ : تم إلغاء نظام حسابات الصادرات ، وحل محله نظام علاوة الجنيه المصرى على كل من الإيرادات والمدفوعات من العملات الحرة .

١٩٦١ : تم تأميم التجارة الخارجية فى يوليو من هذا العام ، وقام بذلك احتكار حكومى فعلى للواردات ، وأصبح حق الاستيراد مقصوراً على الشركات المملوكة للدولة .

١٩٦٢ : تم إجراء تخفيض رسمى فى قيمة الجنيه بنسبة ٢٠٪ تقريبًا بمقتضى برنامج التثبيت الأول مع صندوق النقد الدولى . وبذلك أصبح سعر الدولار = ٤٣,٢ قرشا بدلا من ٣٥,٢ قرشا . ويطبق هذا السعر على جميع المعاملات عدا رسوم المرور فى قناة السويس ، ومصروفات المنح الدراسية فى الخارج ، وحسابات الاتفاقيات .

١٩٦٤ : إجراء التخفيض الرسمى الثانى للجنيه بمقتضى برنامج التثبيت الثانى مع صندوق

النقد الدولى .

١٩٦٨ : تم منح علاوة نسبتها ٣٥٪ على التحويلات بالعملات الأجنبية من الخارج لتشجيع تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

١٩٧١ : امتد نطاق تطبيق العلاوة السابقة ليشمل حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية .

١٩٧٢ : تم رفع نسبة العلاوة على المتحصلات بالعملات الأجنبية لتصل إلى ٥٠٪ مع اتساع نطاق تطبيقها فيما أطلق عليه نظام الأسعار التشجيعية .

١٩٧٣ - ١٩٨٠ : تم تغطيتها بالتفصيل على اعتبار أنها فترة الدراسة .

١٩٨١ : أعلنت فى أغسطس قائمة جديدة لأسعار صرف العملات الأجنبية بحيث أصبح الدولار يعادل ٨٤ قرشا بعد أن كان يعادل ٧٠ قرشا وبنسبة تخفيض مقدارها ٢٠٪ تقريبا ، وينطبق هذا السعر على مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة ، أما مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى فقد ظل كما هو عند ٧٠ قرشا للدولار. (١)

١٩٨٤ : أعلن فى مارس من هذا العام سعر صرف مميز لبعض المعاملات تم تحديده على أساس أسعار الصرف المعلنة فى نطاق مجمع النقد لدى البنوك المعتمدة مضافًا إليها علاوة تشجيعية يصل بمقتضاها سعر الشراء إلى ١١٢ قرشا للدولار ، يضاف إليه خمسة قروش لتحديد سعر البيع ، وكان الهدف من وراء ذلك محاربة تجار العملة فى سوق الصرف الأجنبى . وبعد أن كان السعر المميز يطبق على بعض المعاملات ويسرى السعر القديم على الباقى ، أصبح السعر القديم يطبق على بعض المعاملات فى حين يطبق السعر المميز على الباقى .

١٩٨٥ : صدرت فى ٥ يناير ١٩٨٥ مجموعة من القرارات بشأن سعر الصرف ونظم

---

(١) يلزم التنويه إلى أنه تم وعلى ما سنرى بمقتضى برنامج التثبيت الثالث لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٧٨ الغاء السوق الموازية وتطبيق سعر صرفها كسعر موحد على كافة المعاملات على أساس ٧٠ قرشا للدولار وبنسبة تخفيض مقدارها ٧٩٪ تقريبا عن السعر السابق الذى كان يبلغ ٣٩ قرشا للدولار تقريبا .
وابتداء من عام ١٩٧٩ تم الاعتراف بسوقين للصرف الأولى هى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى والثانية مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة ، وكان سعر الصرف موحد فيهما فى البداية ولكن سرعان ما انخفضت قيمة الجنيه وبسرعة فى السوق لدى البنوك المعتمدة فى حين تمتعت قيمته فى السوق لدى البنك المركزى بالاستقرار .

الاستيراد نتيجة الاتجاه إلى الدولرة وما أدى إليه ذلك من انخفاض في قيمة الجنيه وكان الهدف من هذه القرارات هو الحد من دور الوسطاء وتجار العملة وظاهرة السوق السوداء ، وقد سعت كذلك إلى التأكيد على دور الجهاز المصرفي كقناة شرعية لتوفير النقد الأجنبي . ومن هذه القرارات :

القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وقد قضى بإلغاء التعامل بحسابات الاستيراد والاحتفاظ بحسابات حرة بالنقد الأجنبي وأخرى بالجنيه المصري .

القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن الموارد والاستخدامات التي تطبق عليها أسعار الصرف للعملات الأجنبية المعلنة لمجمع البنوك المعتمدة مضافا إليها علاوة .

القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام القرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدلين لبعض أحكام القرار الوزاري ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، ويقضي هذا القرار باختصاص الجهاز المصرفي بتدبير النقد الأجنبي اللازم لتغطية طلبات الاستيراد .

وبمقتضى هذه القرارات أصبح هناك خمسة أسعار للصرف [(١)]

صدر في أبريل ١٩٨٥ القرارين ١٦٧ ، ١٦٩ لسنة ١٩٨٥ بعد إخفاق القرارات السابقة في تحقيق الهدف منها . وتمثلت الخطوط العريضة لهذين القرارين في

---

(١) وهذه الأسعار هي :

١- سعر صرف رسمي في نطاق مجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي .

٢- سعر تشجيعي بعلاوة متغيرة في نطاق مجمع مستقل للنقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة ، ويتحدد سعر الدولار فيه يومياً وفقا للعرض والطلب من خلال لجنة مختصة ، وقد بلغ سعر الصرف فيه ١٢٤,٥ قرشا للدولار في ١٩٨٥/١/٦ .

٣- سعر صرف تشجيعي في نطاق مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة وبلغ سعر الدولار فيه ٨٤ قرشا للدولار.

٤- سعر صرف حسابي مع دول الاتفاقيات وحسابات التصفية ، وبلغ سعر الدولار فيه ٣٩ قرشا .

٥- سعر الصرف خارج البنوك (السعر الحر أو سعر السوق السوداء) ، وبلغ سعر الصرف فيه ١٣٥ قرشا للدولار .

راجع في ذلك : د. عزة رضوان : المرجع السابق ، ص٣٠٧ .

تشكيل غرفة بالبنك المركزى لتحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك ، وتحديد موارد واستخدامات الصرف الأجنبى التى تطبق عليها أسعار الصرف مضافا إليها العلاوة التى تحددها الغرفة المذكورة . وتعرضت الإجراءات كذلك لموضوع سداد قيمة الإعتمادات الخاصة بالاستيراد ونسب التأمين بالنقد الأجنبى عن طريق مجمع البنوك العامة فى حدود نشاط كل منها . وكان مقتضى هذه الإجراءات أن حدث تخفيض جديد فى قيمة الجنيه المصرى والعودة إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واستمرار تمويل واردات القطاع الخاص من خلال مجمع السوق السوداء للنقد الأجنبى فى مصر .

١٩٨٦ : صدر قرار وزير التموين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تجارة الاستيراد من الخارج وتحديد هوامش ربح وتحديد أسعار السلع المستوردة فى ضوء سعر صرف السوق السوداء ، ويعتبر هذا اعتراف صريح بأن سعر السوق السوداء يعبر عن سعر الصرف الحقيقى للجنيه .

١٩٨٧ : تم فى هذا العام إنشاء السوق المصرفية الحرة بمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٢٢ ، الصادر فى ١٠ مايو ١٩٨٧ ، وقد بلغ سعر الشراء للدولار فى هذه السوق حوالى ٢١٧,٨ قرشا فى ١٩٨٧/٥/١١ ، فى الوقت الذى بلغ فيه هذا السعر فى مجمع البنوك المعتمدة ١٣٤ قرشا للدولار تقريبا .

وصدر فى نفس العام القرار الوزارى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد المتحصلات والمدفوعات التى تنتقل من مجمع النقد الأجنبى للبنوك المعتمدة إلى السوق المصرفية الحرة بحيث يطبق سعر هذه السوق على معظم معاملات مجمع البنوك المعتمدة .

وجاء القرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨٧ والصادر فى ١٩٨٧/١١/١٧ بهدف توسيع نطاق تطبيق سعر السوق الحرة فى مقابل تقليل حجم المعاملات التى مازالت تخضع لسعر مجمع البنوك المعتمدة .

١٩٨٨ : تم إلغاء مجمع البنوك المعتمدة بصدور القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٨ الصادر فى ٢٠ مارس والذى نص على خضوع جميع المتحصلات والمدفوعات لسعر السوق الحرة والذى بلغ فى ذلك الوقت ٢٢٠ قرشا للدولار تقريبا .

١٩٨٩ : تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى إطار مجمع البنك المركزى ليصل سعر الصرف إلى ١١٠ قرشا للدولار بدلا من ٧٠ قرشا .

١٩٩١ : لم تتمكن السوق المصرفية الحرية من وقف التدهور فى قيمة الجنيه والقضاء على تعدد أسعار الصرف ، لذلك صدر القرار ١١٧ لسنة ١٩٩١ فى ٢٦ فبراير بهدف إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبى ، وقام هذا القرار بتقسيمها إلى سوقين :

السوق الأولية للنقد الأجنبى التى يقتصر التعامل فيها على البنك المركزى والبنوك المعتمدة إذ تقوم هذه الأخيرة ببيع وشراء النقد الأجنبى لحسابها وتحت مسئوليتها ، وتتحدد أسعار الصرف يوميًا من خلال لجنة مختصة بما لايقل بنسبة ٥٪ عن أسعار البيع والشراء السائدة فى السوق المصرفية الحرة . وتتحدد الموارد التى يطبق عليها سعر السوق فى الموارد من المنح والقروض وحصيلة الصادرات السلعية بما فى ذلك الحصيلة الواجب التنازل عنها طبقا للقواعد النقدية ، والمبالغ التى يرغب أصحاب حسابات (التجنيب / تصدير) فى التنازل عنها ، بالإضافة إلى المتحصلات غير المنظورة للحكومة والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام فيما عدا حصيلة السياحة .

السوق الحرة للنقد الأجنبى (السوق الثانوية) يتعامل فى هذه السوق بجانب البنوك المعتمدة لدى البنك المركزى (٣٨ بنك) الجهات الأخرى غير المصرفية التى يرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى بقرار من وزير الاقتصاد . ويتحدد سعر الصرف فى هذه السوق وفقًا لقوى العرض والطلب على أن يعلن هذا السعر يوميًا .

وتم التوسع فى تطبيق سعر السوق الحرة بمقتضى القرار ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ الذى قضى بنقل حصيلة الصادرات إلى السوق الحرة ما عدا حصيلة الصادرات من البترول ومنتجاته والقطن الخام والأرز وكسر الأرز التى بقيت ليطبق عليها سعر السوق الأولية .

قيام السوق الحرة الموحدة للنقد الأجنبى :

صدر فى ٥ أكتوبر ١٩٩١ القرار الوزارى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٩١ فى شأن تعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى

وقضى هذا القرار بتوحيد سوق الصرف وتوحيد سعر الصرف ، وطبقا له يكون التعامل فى النقد الأجنبى مكفول للبنك المركزى والبنوك المعتمدة وكل الجهات التى يرخص لها بذلك . وينطبق سعر السوق الحرة الموحدة على جميع المتحصلات المنظورة وغير المنظورة التى تتحقق للحكومة والهيئات العامة ووحدات وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والأفراد والشركات المنشأة بنظام الاستثمار الداخلى فى ظل قانون الاستثمار . وأجيز كذلك للجهات التى تتعامل بالنقد الأجنبى فى إطار السوق الحرة الموحدة البيع من حصيلة موارد هذه السوق دون قيود .

وبالوصول إلى تطبيق السوق الحرة الموحدة للنقد الأجنبى نقف عند هذا الحدث ، إذ من خلاله توحدت سوق الصرف وأسعار الصرف ونعمت الأخيرة بقدر كبير من الاستقرار وهذه أهداف طالما سعت السلطات إلى تحقيقها .

الباب الأول

إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة
خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى
فى مصـــر

تمهيد وتقسيم :

كان لزاماً عند التحول إلى تطبيق سياسة اقتصادية جديدة خلال السبعينات أن يتم تطبيق مجموعة من الإجراءات التى تكفل توفير المناخ الملائم لعمل هذه السياسة الاقتصادية المزمع تطبيقها .

وتعد سياسة النقد الأجنبى أحد هذه الأدوات التى تم الاستعانة بها لدعم ومساندة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتجهت البلاد إلى تطبيقها فى السبعينات ، وتشتمل سياسة النقد الأجنبى على تطبيق العديد من الإجراءات منها ما يتعلق بالتجارة الخارجية من إجراءات تخص الاستيراد والتصدير وما يتعلق بذلك من تحرير التعامل فى النقد الأجنبى ، ولقد وجدت هذه الإجراءات لتخدم سياسة أخرى إتجهت إلى تشجيع رأس المال الأجنبى ليأتى ويعمل فى مصر من خلال الاستثمار المباشر فى المشروعات سواء منفرداً أو مشتركاً مع رأس المال الوطنى .

واستناداً إلى ذلك نقوم بتناول هذا الباب بالدراسة من خلال تقسيمه إلى فصلين كما يلى:

الفصل الأول : إجراءات الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مجال الاستيراد والتصدير والتعامل فى النقد الأجنبى .

الفصل الثانى : إجراءات الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مجال تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر .

الفصل الأول

اجراءات الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مجال الاستيراد والتصدير والتعامل فى النقد الأجنبى

تمهيد وتقسيم :

طبقت مصر منذ خروجها من منطقة الاسترلينى فى عام ١٩٤٧ نظام الرقابة على الصرف الأجنبى وذلك بمقتضى أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ويقضى هذا النظام بأن تصب مصادر النقد الأجنبى حصيلتها فى يد الدولة وبالسعر الذى تقوم الدولة بتحديده ، على أن تقوم الدولة متمثلة فى سلطاتها المختصة بالتصرف فى هذه الحصيلة بحسب الأولويات . ولكن اتجهت مصر إلى التخفيف من هذا المسلك اعتباراً من عام ١٩٦٨ بهدف تشجيع تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج من خلال منح علاوة نسبتها ٣٥٪ على التحويلات بالعملة الأجنبية من الخارج إلى مصر ، ثم امتد نطاق تطبيق هذه العلاوة ليشمل فى سنة ١٩٧١ حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية ، واعتباراً من مايو ١٩٧٢ ، ثم رفع نسبة هذه العلاوة على المتحصلات بالعملات الأجنبية لتصل إلى ٥٠٪ مع اتساع التطبيق ، وهو ما أطلق عليه فيما بعد نظام الأسعار التشجيعية .

ولقد زاد هذا الاتجاه واتسع اعتباراً من عام ١٩٧٣ عندما بدأت مصر فى تطبيق نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى بمقتضى القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ، الذى حقق قدراً من الحرية فى التعامل فى النقد الأجنبى بما قرره للبعض من حق حيازة النقد الأجنبى والتعامل فيه بعد أن كان ذلك محرماً من قبل ، وكذلك تطبيق السعر التشجيعى لتشجيع تدفق النقد الأجنبى إلى البلاد خاصة تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

وفى العام التالى ظهر على السطح نظام الاستيراد بدون تحويلة عملة بمقتضى القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية بما أتاحه من حرية واسعة فى الاستيراد وبالتالى التعامل فى النقد الأجنبى ، ولم يأت عام ١٩٧٥ إلا وأطلقت الأيدى لتستورد ما شاءت وتتعامل فى النقد الأجنبى كما شاءت وذلك استناداً إلى أحكام القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية بالقرار ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ ،

ولقد عملت هذه التشريعات المذكورة جنبا إلى جنب مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى .

وعليه فسوف نقوم بالتعرض لهذه الإجراءات من خلال التعرض لكل من نظامى السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة ، كل فى مبحث مستقل على الوجه التالى :

المبحث الأول : نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى .

المبحث الثانى : نظام الإستيراد بدون تحويل عملة .

المبحث الأول

نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى

تمهيد وتقسيم :

يحتاج النقد الأجنبى كأى سلعة [(١)] إلى مكان يتم التعامل فيه من خلاله ، وهذا المكان هو ما يسمى بسوق النقد الأجنبى .

ويتمثل سوق النقد الأجنبى فى ذلك الإطار الذى يضمن تلاقى قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية ليتحدد على أساسهما أسعار هذه العملات مقومة بالعملة الوطنية [(٢)] .

وعلى ذلك نجد أن موضوع (محل) البيع والشراء فى هذه السوق ليس سلع وخدمات معدة أو قابلة للاستهلاك ولكن العملة نفسها هى التى يتم تبادلها مقابل العملات الأخرى على أساس أن تكون أحد العملات ثمنًا للأخرى[(٣)] .

---

(١) عندما يتم التبادل بين عملتين فإن إحداهما تعد بمثابة سلعة فى حين تعد الأخرى ثمناً لها ، فعلى سبيل المثال إذا قلنا أن ١ دولار = ٣,٣٨ جنيه (سعر اليوم) فإن الدولار هنا يعد بمثابة سلعة ويكون الجنيه ثمناً لها فإذا تبدل الوضع وقلنا ١ جنيه = ٠,٢٩٥ دولار تقريباً فإن الجنيه هنا يعتبر سلعة والدولار ثمناً لها .

- راجع فى ذلك :

د. فرج عبدالعزيز عزت : قضية سعر الصرف والتنمية فى مصر ، معهد الدراسات المصرفية ، العام الدراسى ٨٩/ ١٩٩٠ ، ص ٢ .

واستنادا لما سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنه ثمن البيع أو الشراء لعملة دولة ما مقابل عملات الدول الأخرى وبذلك فهو ليس كأى ثمن.

- راجع فى ذلك :

- Henri Bpurguinat, Change : B : L'economie du change, Encyclopedia, Universalis 5 Carrache Cleopatre, SA, p. 344.

(٢) لمزيد من التفصيل حول تعريف سوق النقد الأجنبى وعناصرها وديناميكية عملها راجع فى ذلك .

- Yves Simon. Techniques financières internationales 5 e édition Économica Paris 1993 pp: 7 - 42.
- Jacques BLANC, le Marché des changes, la Documentation français Paris 1978 p. 5.
- Michelle de Mourgues, La monnie, système financiere et théorie monétaire, 3e édition. Économica Paris 1993 p. 265.

(٣)
- Joseph Deiss, Monnaie et Prix Internation aux une théorie séquentielle des marchés, Genève Librairié, DROZ, 1979, p. 333.

ومما يجدر ملاحظته بخصوص سوق النقد الأجنبى أنها ليس لها حدود جغرافية معينة ، وإنما تتمثل فى كل الأماكن والمؤسسات المالية فى كل أنحاء العالم [١] ، وفى أى مكان يتم فيه تلاقى عرض النقد الأجنبى مع الطلب عليه . لذلك نجدها تتمثل فى البنوك المتخصصة فى التجارة الخارجية ، وأقسام النقد الأجنبى فى البنوك التجارية العادية ، وبعض الصيارفة الأفراد المتخصصون فى القيام بعمليات النقد الأجنبى عندما يسمح نظام البلدان بذلك [٢] .

ويمثل الإطار السابق بيانه السوق الرسمية للنقد الأجنبى ، والتى يفترض أن تتم كل المعاملات فى النقد الأجنبى من خلالها .

إلا أنه فى بعض الحالات وعندما يكون قيمة العملة الوطنية مقومة بأعلى من قيمته الحقيقية ، نجد أن بعض المعاملات بالنقد الأجنبى تتجه نحو الخفاء [٣] لتتم من خلال ما يسمى بالسوق غير الرسمية أو غير المشروعة أو السوق السوداء للنقد الأجنبى والتى يطلق عليها أيضا السوق الموازية للنقد الأجنبى [٤] ، للاستفادة من الفارق فى سعر صرف العملة ، إذ يتم التنازل فى هذه الحالة عن النقد الأجنبى بسعر مرتفع عن السعر الرسمى بسبب العلاوة التى تضاف إلى هذا السعر الأخير [٥] .

---

(١) Yves Simon : Op. cit., p. 9.

(٢) د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، صـ ١٤٩ .

(٣) يدل تطبيق نظام السوق الموازية أو وجود السوق السوداء على عدم ملاءمة سعر الصرف المطبق فى سوق الصرف والذى غالبًا ما تحدده السلطات المختصة ، وعلى أثر ذلك يتجه التعامل فى النقد الأجنبى إلى السوق السوداء، ويتوافر هذا النقد سواء من خلال تهريب البضائع إلى الخارج أو المبالغة فى قيمة الواردات أو بخس قيمة الصادرات ... الخ .

راجع فى ذلك :

- G. G. Johnson and Others, Formulation of Exchange Rate Polivies in Adjustment Programs, Occasional Paper No. 36, I.M.F., Washington D.C., August 1985, p. 12.

(٤) يطلق أحياناً اسم السوق الموازية على السوق التى تنشأ بجانب السوق الرسمية ، سواء كانت سوقاً سوداء لا تعترف بها الدولة بل وتحاربها أو سوقاً شبه رسمية تعترف بها الدولة وتقننها بالمعنى الذى عرفته مصر خلال السبعينات وما هو محلاً للدراسة . راجع فى التسمية للسوق الموازية .

- Bulletin du F. M. I, 15 Mars 1993 : Analyse des marchés paralléles de devises dans les pays en développement, problémes économiques, No. 2, 322 , 21 Avril 1993 p. 31.

(٥) - Ibid.

لذلك نجد أن بعض الدول وخاصة الدول النامية رغبة منها فى تشجيع من لديه نقد أجنبى على أن يقوم ببيعه من خلال القنوات المشروعة وكذلك من يحتاج إلى النقد الأجنبى يستطيع الحصول عليه لمقابلة بعض الالتزامات التى تحددها الدولة لترشيد استخدام النقد الأجنبى . لذلك قامت هذه الدول بتقرير علاوة تضاف إلى السعر الرسمى لينتج عنها سعر تشجيعى وتقوم فى نفس الوقت بفرض ضريبة أو رسم تجعل النقد الأجنبى أكثر تكلفة للحد من الطلب عليه . والهدف من وراء ذلك كله (تشجيع الموارد وترشيد الاستخدام) زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى لاستخدامه الاستخدام الأمثل بما يفى باحتياجات البلاد من السلع والخدمات اللازمة للقيام بمهام التنمية الاقتصادية . وهذا ما قامت مصر بتطبيقه خلال السبعينات وبالتحديد فى عام ١٩٧٣ (١) .

وتتوقف فاعلية هذا النظام فى تجميع النقد الأجنبى على مقدار العلاوة التى تمنحها الدولة التى تختلف هى الأخرى من بلد لآخر وفى نفس البلد من وقت لآخر بحسب ظروفه كما يتوقف نجاح هذا النظام كذلك على مقدار العقوبة التى توقعها السلطات المختصة بالمخالفين الخارجين عن هذا النظام (٢) .

وتعمل السوق الموازية من خلال توافر عدة مقومات منها ما يتعلق بسعر الصرف الذى يتم التعامل به كأن يكون سعراً تشجيعياً مثلا ، ومنها ما يتعلق بالقنوات التى يتم التعامل من خلالها كأن يتم التعامل من خلال البنوك أو بنوك معينة ، ومنها ما يتعلق بالمعاملات كأن تتمثل فى موارد واستخدامات معينة .

وعليه سوف نقوم خلال الصفحات التالية بتناول موضوع السوق الموازية الذى طبقته مصر خلال فترة الانفتاح الاقتصادى من خلال التعرض بالبيان لإنشائها والأهداف المرجوة من

---

(١) طبق هذا النظام العديد من البلدان النامية ، فنجد أنه على سبيل المثال فى عام ١٩٨١. وفى كوستاريكا كان يتم التعامل فى عدد محدد من المعاملات فى إطار السوق الرسمية مثل واردات الأدوية ومستلزماتها وواردات البترول وواردات القمح - فى حين تتم المعاملات الأخرى بسعر أكثر حرية وتذبذباً . بالإضافة إلى سعر السوق السوداء . وقد طبقت سوريا أيضاً فى عام ١٩٨١ نظام ازدواج سوق الصرف بحيث تغطى السوق الموازية غالبية معاملات القطاع الخاص مع الخارج ، فى حين تحتفظ السوق الرسمية بعمليات القطاع العام ، راجع فى ذلك :

- Bernard DeCaluwe et Jagdeep S. Bhandari, cloisonnements imparfaits dovble marché des changes et anticipations rationnelles, Revue économique , 36 (6) Novembre 1985 pp. 1347 - 1348.

(٢) - Bulletin du F. M. I 15 Mars 1993 Op. cit., pp : 31 - 32 .

ورائها ونطاق عملها من خلال بيان مواردها واستخداماتها ثم فى النهاية نبين كيف تطورت هذه السوق واتسع نطاقها ، وحتى يسهل ذلك نقوم بتناوله بالاستعانة بالتقسيم التالى :

المطلب الأول : إنشاء السوق الموازية وأهدافها .

أولاً : الإنشاء .

ثانياً : الأهداف .

المطلب الثانى : موارد واستخدامات السوق الموازية .

أولاً : الموارد

ثانياً : الاستخدامات

المطلب الثالث : تطوير السوق الموازية

المطلب الأول

إنشاء السوق الموازية وأهدافها

أولاً : انشاء السوق الموازية

عانت مصر من نقص شديد فى النقد الأجنبى بسبب الحروب التى خاضتها بما استتبع ذلك من توجيه الجانب الأعظم من موارد البلاد إلى تجهيز وإعداد الجيش وإصلاح ما دمرته الحروب [١] وما أدت إليه الحروب من تعطل للملاحة فى قناة السويس ولجانب كبير من إنتاج البلاد من البترول ، بالإضافة إلى عدم مناسبة مصر فى ظل هذه الظروف لتكون مقصداً للسائحين .

هذا بجانب اتجاه تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتتدفق من خلال القنوات غير المشروعة بما تتيحه لها هذه القنوات من سعر أعلى للنقد الأجنبى .

---

(١) يلاحظ أن السوق الموازية وكما سنرى قد انشئت قبل حرب أكتوبر إذ كانت البداية بمقتضى القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٣ على أن يبدأ العمل به فى أول سبتمبر .

أمام كل ذلك وأمام حاجة البلاد للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية ، كان لابد وأن تبحث البلاد عن وسيلة أو وسائل تستطيع من خلالها زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى سواء من خلال زيادة عرضه من خلال تشجيع من لديهم نقد أجنبى على الاتجاه بما لديهم عبر القنوات الشرعية ، أو من خلال الحد من الطلب عليه بزيادة تكلفة الحصول على النقد الأجنبى وقصر استخدامه على حالات محددة .

كانت الخطوة الأولى على هذا الطريق إنشاء ما سمى بالسوق الموازية للنقد والتى أنشئت بمقتضى القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ والخاص بإنشاء السوق الموازية التى تكفل - على ما سنرى - بتطبيق بعض الإجراءات التى تشجع من لديهم نقد أجنبى - وبالذات من المصريين العاملين بالخارج - على تحويل هذا النقد إلى البلاد عبر القنوات الشرعية - وعلى الجانب الآخر يجب أن يباع النقد الأجنبى بواسطة البنوك لبعض الأغراض وبسعر أعلى للحد من الطلب عليه (١) .

ويعد السعر التشجيعى أحد المقومات الهامة التى تستند إليها السوق الموازية فى عملها، والذى يتكون بإضافة علاوة إلى السعر الرسمى ، وتبدو أهمية هذا السعر التشجيعى فى أنه يمارس تأثيراً فعالاً على عدة جوانب مثل كمية النقود والأسعار العالمية ، والأسعار التى يحصل عليها المنتجون ، وأسعار سلع الاستهلاك المستوردة ، وتقييد كمية الواردات ... الخ (٢) .

وإذا كانت مصر قد لجأت إلى نظام السوق الموازية فى فترة السبعينات فإنها قد لجأت إلى تطبيق نظام الأسعار التشجيعية وكذلك تطبيق بعض الإجراءات التى تكفل الحد من الطلب على النقد الأجنبى بما يكفل زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى وهذا ما جعلنا نتعرض لبيان هذه الإجراءات قبل التعرض بالبيان لنشأة السوق الموازية خلال السبعينات .

(١) الإجراءات المطبقة قبل الانفتاح الاقتصادى بهدف زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى

(١) د. جودة عبدالخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللا متكافئ - دار النهضة العربية - الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٩٦ .

(٢) انظر فى ذلك :

- Jean - poul Azam et Cecile Daubreé : La détermination des taux de change parallèles en Afriqu : Modèle Macro- économique et test économétrique : Nigéria, Zaire, Ghana . Economie et prévision , no. 97, 1991, p. 114.

لجأت مصر قبل إنشاء نظام السوق الموازية فى السبعينات إلى تطبيق نظام العلاوات على الصادرات والرسوم على الواردات ، تشجيعاً للأولى وحداً من الثانية ، وكذلك طبقت نظام الأسعار التشجيعية على تحويلات النقد الأجنبى ، بهدف حفز من لديهم نقد أجنبى على التنازل عنه إلى السلطات المختصة وعبر القنوات المشروعة .

ويظهر لنا ذلك من العرض التالى :

قامت مصر بتطبيق نظام محدد للعلاوات على الصادرات ورسم معين على الواردات فى سبتمبر ١٩٥٩ على النحو التالى :

١- يُدفع عن الواردات المنظورة وغير المنظورة رسماً بواقع ٢٧,٥٪ ، ويستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام .

وواضح من ذلك أن الهدف من فرض هذا الرسم الحد من الواردات وبالتالى الحد من الطلب على النقد الأجنبى لتخفيف الضغوط على الجنيه المصرى وما تستتبعه هذه الضغوط من انخفاض فى قيمته ، وقد استثنيت بعض الواردات اللازمة لحفز الإنتاج المحلى .

٢- تتمتع حصيلة صادرات السلع المصنوعة بعلاوة بنسبة ١٧,٥٪ ويستثنى من ذلك صادرات الأسمنت والمنسوجات .

والهدف هنا هو نفس الهدف السابق الذى يسعى إلى زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى ولكن من جانب زيادة العرض من النقد الأجنبى وقد استثنى من هذا التشجيع صادرات الأسمنت لاحتياج السوق المحلية له وصناعة المنسوجات لتمتع البلاد بميزة فى صناعتها فلا تحتاج إلى تشجيع .

٣- تمنح صادرات القطن والبصل علاوة متغيرة يتم تعديلها دورياً وفقاً لظروف السوق العالمية (يتروواح معدل هذه العلاوة ما بين ٢٥٪ - ٣٠٪)

والهدف من ذلك أيضاً تشجيع الصادرات لزيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى .

٤- أخضعت صادرات الأرز والأسمنت والبترول لضريبة رسم صادر يتغير معدلها بتغير أسعار هذه السلع فى السوق العالمية .

ولقد حاولت الدولة فى أواخر ١٩٦١ توحيد نظام العلاوات وتبسيطها ، فتقرر منح المتحصلات بالصرف الأجنبى علاوة محددة مقدارها ٢٠٪ بغض النظر عن نوع العملة وكذلك تقرر تحصيل رسم موحد على التحويلات إلى الخارج قدره ٢٠٪ .

كما تقرر رد نصف العلاوة المحصلة على المدفوعات إلى الخارج إذا تمت بغرض استيراد سلع تموينية أو مواد خام أو سلع استثمارية .

أما عن السلع التى تزيد أسعارها فى الخارج عن أسعارها فى الداخل فقد رؤى ألا يزيد رسم الصادر الذى يفرض عليها عن ٢٠٪ من قيمتها [١] .

وتم فى عام ١٩٦٨ تطبيق بعض الإجراءات التى تكفل جذب النقد الأجنبى إلى البلاد ، فصدر تطبيقاً لذلك القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ ، والذى منح تيسيرات نقدية للمصريين العاملين بالخارج أو من يؤدون خدمات للخارج مقتضاها أنه أجاز لهم فتح حسابات بالعملة الأجنبية فى البنوك المصرية ، وأعطاهم الحق فى استخدام أرصدة هذه الحسابات فى مقابلة احتياجاتهم بالعملات الأجنبية وقرر لهم فوائد لا بأس بها على هذه الأرصدة ، كما أباح لهم استخدام هذه الحسابات فى تمويل شراء السلع المحلية المخصصة للتصدير وكذلك الشقق السكنية بتيسيرات معينة لا تعطى للمشترى بالعملة المحلية .

وقد تم تطبيق سعر تشجيعى على التحويلات بالعملة الأجنبية من الخارج إلى مصر بمنح علاوة نسبتها ٣٥٪ [٢] .

واستمراراً لتشجيع تدفق النقد الأجنبى إلى مصر فقد تقرر لأصحاب هذه الحسابات حق استخدامها فى تمويل بعض الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار[٣]

وتقرر فى عام ١٩٧١ نظاماً للعلاوة على الخدمات الفندقية بنسبة ٣٥٪ من السعر الرسمى تم تعميمها على حصيلة السياحة وعلى أساس نسبة الـ ٣٥٪ فى أوائل عام ١٩٧٢ .

وامتد تطبيق نظام الأسعار التشجيعية لينطبق على المدخرات والسياحة بمنح علاوة مقدارها ٥٠٪ من السعر الرسمى ، ووجهت الحصيلة الناشئة عن ذلك إلى تمويل استخدامات منظورة وغير منظورة لمساندة الميزانية النقدية للدولة [٤] .

---

(١) د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٨ ، صـ ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، صـ ١٦٥ .

(٣) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها ، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠، صـ ٣٨٧ ، أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ، الجزء الثانى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة، ١٩٨٢، صـ ١١٢ .

(٤) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، صـ ٣٨٧ ، أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ١٢ .

ويظهر لنا من خلال العرض السابق أنه تم تطبيق نظام الأسعار التشجيعية وهو أحد المقومات الرئيسية التى تقوم عليها السوق الموازية تم تطبيقها قبل فترة الانفتاح وكذلك تطبيق بعض الإجراءات التى سعت السلطات المختصة من وراء تطبيقها إلى تشجيع دخول النقد الأجنبى إلى البلاد أو تكفل عدم تبديد الموجود منه بهدف زيادة حصيلة البلاد منه حتى يمكنها استخدامه الاستخدام الأمثل بدلاً من تركه فى أيدى الأفراد لينفقونه فى أوجه مشروعة وغير مشروعة فى الوقت الذى تكون البلاد فى أمس الحاجة إليه .

٢- إنشاء السوق الموازية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى:

تم وضع اللبنة الأولى فى بناء السوق الموازية خلال السبعينات بمقتضى القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ، والصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٣ ، على أن يبدأ العمل به اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٧٣ .

وإذا كانت السوق الموازية أحد أهم الدعامات التى قامت عليها سياسة الانفتاح الاقتصادى إلا أنها قد تأسست قبل إقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى رسمياً الذى تم بموجب الاستفتاء العام على ورقة أكتوبر فى ١٥ مايو ١٩٧٤ (١) .

مقومات نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى:

قامت السوق الموازية مُعتمدة على عدة مقومات أشرنا لها سابقاً وقد ذكرنا أن منها ما يتعلق بالسعر المعمول به ومنها ما يتعلق بمن يتعامل فى النقد الأجنبى ومنها ما يتعلق بنطاق عملها ، وسوف نتعرض للعامل الثالث فى جزئية مستقلة تحت اسم موارد واستخدامات السوق الموازية ، ونتعرض فى هذه الجزئية للعاملين الأول والثانى فيما يلى (٢) :

---

(١) د.محمد على رفعت : الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، ماضيها ومستقبلها ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٢ ، صـ ٢٥٩ .

(٢) انظر فى ذلك : م٢ ، ٣ من قرار وزير المالية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ .
السيد محمد عبدالسلام صالح : السوق الموازية للنقد الأجنبى فى ج. م. ع البنك المركزى ، معهد الدراسات المصرفية العام الدراسى ٧٥ - ١٩٧٦ ، صـ ١٤ ، ١٥ . جودة عبدالخالق : الاقتصاد الدولى .. المرجع السابق، صـ ١٩٦ . د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، المرجع السابق ، صـ ٣٨٨ . د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، صـ ١٧٠ - ١٧١ . أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، صـ١١٢ . د. عزة رضوان أحمد رضوان : السياسة النقدية فى مصر فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، صـ ٢٧٩

١- أولى المقومات التى يستند إليها نظام السوق الموازية هى وجوب التعامل فى هذه السوق عن طريق بنوك القطاع العام التجارية والتى يحددها البنك المركزى المصرى .

٢- أن يتم التعامل فى هذه السوق من خلال العملات الأجنبية القابلة للتحويل . وتعد العملة قابلة للتحويل إذا كانت إحدى عملات الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى التى تقبل السلطات المصدرة تحويلها إلى عملة أخرى دون قيد أو شرط ، ويصدر بتحديد هذه العملات قرار من البنك المركزى .

٣- يتم التعامل فى السوق الموازية للنقد الأجنبى بمقتضى القرار المذكور من خلال السعر التشجيعى (١) ، والذى يتم الحصول عليه من خلال الحصول على علاوة تشجيعية " فى حالة البيع " أو دفع ضريبة " فى حالة الشراء " . بحيث تكوّن بعد إضافتها إلى السعر الرسمى ، السعر التشجيعى .

وعلى هذا يكون السعر التشجيعى = السعر الرسمى + العلاوة التشجيعية

وطبقاً لنظام السوق يتم تحديد السعر التشجيعى على أساس أن يضاف إلى السعر الرسمى المعلن من البنك المركزى نسبة علاوة ٥٠٪ فى حالة الشراء ، ٥٥٪ فى حالة البيع ، ويوزع الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء مناصفة بين البنك التجارى الذى يقوم بعمليات البيع والشراء وحسابات أرباح عمليات النقد (٢) . ويضع البنك المركزى المصرى قواعد توزيع استخدام حصيلة هذا الفرق .

---

(١) أصبح بتطبيق السعر التشجيعى فى اطار السوق الموازية هناك ثلاثة أسعار للصرف وهى :

أ- السعر الرسمى الذى يطبق على معاملات الحكومة والقطاع العام ، وهو يعادل ٢,٢٥ دولاراً للجنيه أو ٤٤,٤ قرشاً للدولار تقريباً .

ب- السعر التشجيعى وهو يعادل ١,٥ دولاراً للجنيه " ٦٦,٦ قرشا للدولار " وهو عبارة عن السعر الرسمى مضافاً إليه ٥٠٪ منه كعلاوة تشجيعية (٤٤,٤ + ٢٢,٢) ٦٦,٦

جـ- سعر السوق السوداء الذى يتذبذب ما بين ١,٣٥ ، ١,٣٢ دولاراً للجنيه تقريباً أو ٧٤ ، ٧٦ قرشاً للدولار على الترتيب .

(٢) لجأت الدولة بعد ذلك إلى رفع السعر التشجيعى ، فزادت العلاوة التشجيعية من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ بقرار من وزير المالية فى ١٩٧٦/٢/١٩ ورفعها فى نفس العام إلى ٧٤٪ للتحويلات والبنكنوت المستبدل داخل السوق وفى نفس العام أيضاً تم التوسع فى السعر التشجيعى بأن امتد إلى حساب الرسوم الجمركية .

انظر فى ذلك :-

د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٩ .

واستناداً للمقومات التى تقوم عليها السوق الموازية نستطيع التوصل إلى القول بأن هذه السوق تعد سوقاً شبه رسمية ، وذلك لعدم تلاقى العرض والطلب فيها بحرية ويتحدد السعر فيها بقرار إدارى من البنك المركزى (١). وحتى لو أمكن القول بوجود عرض وطلب من خلال موارد واستخدامات السوق فإنهما لا يمثلان عرضاً حراً وطلباً حراً .

ثانياً : أهداف إنشاء السوق الموازية

تعد السوق الموازية أحد أدوات السياسة الاقتصادية ، ولذلك نجدها تستخدم كأداة لتحقيق أهداف هذه السياسة الاقتصادية العامة ، وبذلك نجد أن أهداف السوق الموازية تتمثل بصفة عامة فى تحقيق ما يلى (٢) :

١- توفير الحصيلة من النقد الأجنبى لتجنب الضغوط على هذا المورد ، من خلال إضافة علاوة أو تخفيض ضريبة على سعر الصرف .

٢- تشجيع بعض المعاملات التجارية .

٣- تطبيق نظام مختلف بخصوص سعر الصرف يكون أكثر مناسبة ووفقاً لما تقتضيه الظروف .

وأما فيما يتعلق بالأهداف التى أريد من السوق الموازية تحقيقها عند تطبيقها فى مصر والتى تحقق بالتالى أهداف السياسة الاقتصادية العامة فإنها تتمثل فيما يلى (٣) :

١- العمل على زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى خاصة فيما يتعلق بتحويلات المصريين العاملين بالخارج وذلك من خلال تقرير أسعار صرف أكثر واقعية كشراء مدخراتهم من خلال الأسعار التشجيعية التى يقررها نظام السوق ، وما يقوم به النظام من تسهيل فتح حسابات بالعملات الحرة فى البنوك التجارية المحلية تتمتع بمزايا متعددة .

---

(١) أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ١١٢ .

(٢) - Bernard Decaluwe et Gegadeep S., Bhandari, Op. cit., p. 1349.

(٣) انظر :

- السيد محمد عبدالسلام صالح : المرجع السابق ، صـ ١٤ ، ١٥ .
- د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، صـ ١٧١ .
- د. عزة رضوان : المرجع السابق ، صـ ٢٨٠ .

٢- تخفيف العبء على الميزانية النقدية ، وذلك باستخدام موارد السوق الموازية فى تمويل بعض الاستخدامات التى يصعب تمويلها من خلال الميزانية النقدية للدولة ، كالمدفوعات غير المنظورة للأفراد ، ونفقات تمويل السفر إلى الخارج ، واستيراد احتياجات القطاع الخاص ، على أن يتم تمويل هذه الاستخدامات من موارد السوق بالأسعار التشجيعية .

٣- القضاء على الاختناقات التى تعترض الإنتاج ، وذلك عن طريق توفير المعدات ومستلزمات الإنتاج من مواد خام ووسيطة وقطع الغيار اللازمة للإنتاج .

٤- تنشيط وتشجيع الصادرات بدعمها من خلال الأسعار التشجيعية التى تعتبر ميزة نقدية للمصدرين بدلاً من إعانات التصدير التى كانت تمنح فى ظل أنظمة دعم الصادرات لتنشيط السلع التى لا تتمتع بمركز قوى فى الأسواق الخارجية كذلك من خلال علاقة أكثر واقعية بين أسعار تكاليف الإنتاج لسلع التصدير فى الداخل وأسعار بيعها بالعملات الأجنبية فى الأسواق العالمية .

٥- تشجيع عوامل الجذب السياحى ، ويتم ذلك من خلال بعض النقاط التى تتحدد فيما يلى :

أ- توفير المرونة الكاملة للمصدرين والمشتغلين فى السياحة فى استيراد احتياجاتهم من الخارج وسداد الالتزامات التى تستحق عليهم فى الخارج .

ب- يسمح النظام للسائحين باستبدال ما فى حوزتهم من عملات بالسعر التشجيعى .

كانت هذه أهم الأهداف التى جاء نظام السوق الموازية لتحقيقها بالعمل مع غيره من الإجراءات ، وطبيعى أن يتوقف مدى تحقيق هذه الأهداف بشكل أو بآخر على مدى الانضباط الذى تم الالتزام به ومراعاته لضمان حسن سير عمل نظام السوق . ولما كانت هذه الأهداف تتحدد فى أغلبها بجانبى الصادرات والواردات ، فسوف نرى ما تحقق منها وما لم يتحقق عند التعرض لدراسة تأثير سياسة النقد الأجنبى - ومن ضمنها نظام السوق الموازية - على الصادرات والواردات وذلك فى الباب الثانى من هذا البحث .

المطلب الثانى

موارد واستخدامات السوق الموازية

تمثل الموارد والاستخدامات النطاق الذى تعمل من خلاله السوق الموازية ، ويعد هذا النطاق أحد الدعامات الأساسية التى يقوم عليها نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى بجانب كل من السعر التشجيعى والجهات التى يجوز لها التعامل فى النقد الأجنبى فى إطارها .

وتمثل الموارد جانب العرض للنقد الأجنبى فى حين تمثل الاستخدامات جانب الطلب ، وبقدر ما زادت الموارد عن الاستخدامات بقدر ما تحقق هدف الدولة من وراء إنشاء نظام السوق الموازية إذ يتحقق هذا الهدف بتوافر حصيلة من النقد الأجنبى تستطيع الدولة استخدامها لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

ونقوم فى هذا المطلب بالتعرض لكل من الموارد والاستخدامات فى إطار كل من القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبى ، والقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية وذلك على الوجه التالى :

أولاً : موارد السوق الموازية

تمثل موارد السوق الموازية مصادر النقد الأجنبى التى تدخل فى إطار السوق الموازية ، وهى بذلك وكما سبقت الإشارة تمثل جانب العرض للنقد الأجنبى أو الجانب الإيجابى لميزان النقد الأجنبى فى إطار السوق الموازية إن جازت التسمية .

ولقد قام القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء السوق الموازية بتحديد المصادر المختلفة التى تدخل حصيلتها فى إطار السوق الموازية ، وقد تحددت هذه المصادر فيما يلى :

(١) حصيلة مدخرات وتحويلات المصريين بالخارج .

(٢) إيرادات السياحة سواء كانت فردية أم جماعية .

(٣) حصيلة الصادرات السلعية غير التقليدية [1]

---

(١) تم استثناء مجموعة السلع التقليدية ، وتم حصرها فى قائمة خاصة بها وهى :- القطن الخام - غزل ومنسوجات القطن - الأرز - البترول ومنتجاته - البصل الطازج - الثوم الطازج - البطاطس - الأسمنت - السلع الأجنبية المعاد تصديرها إلى الخارج .

(٤) تحويلات مواطنى الدول العربية لغير أغراض الاستثمار .

(٥) نسبة ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السنوى فى الموازنة النقدية بالعملات الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية .

وعندما صدر القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية قام بالغاء القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ، وحدد هذه الموارد بشكل جديد أكثر اتساعاً على الوجه التالى :

(١) المبالغ المحولة لصالح أشخاص طبيعيين باستثناء المبالغ التى تحول إلى مصر لاستثمارات غير مقيمين .

(٢) المبالغ المحولة من غير المقيمين سواء من الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين بهدف تغذية حساب بالجنيه المصرى " قابل للتحويل " عن طريق السوق وفقا لأسعار السرف السارية وقت التحويل ، وحيث يمكن استخدامه فى مواجهة المدفوعات المحلية المجاز مقابلتها عن طريق السوق .

(٣) المبالغ المحولة كتبرعات أو إعانات لصالح هيئات أو جمعيات خيرية أو دينية أو صحية غير حكومية تعمل فى مصر .

(٤) الإيرادات والعمولات والفوائد والأرباح المستحقة فى الخارج للأفراد والمكاتب المهنية وشركات القطاع العام .

(٥) ناتج عمليات السماح المؤقت الممولة من الخارج .

(٦) حصيلة عمليات السماح المؤقت الممولة عن طريق السوق الموازية .

(٧) ناتج عمليات التجارة الدولية .

(٨) حصيلة الصادرات السلعية بخلاف ما هو وارد بالقائمة المرفقة بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ملحق (١) [١] .

(٩) ٥٠٪ من الزيادة عن أهداف التصدير بالموازنة النقدية بالنسبة للغزل والمنسوجات والأسمنت .

(١٠) أية متحصلات أخرى ترى لجنة السوق الموازية توجيهها إلى السوق بشرط موافقة وزير المالية بالاشتراك مع وزير التجارة الخارجية .

---

(١) وهذه السلع هى التى تم سردها منذ قليل .

ثانياً : استخدامات السوق الموازية

تمثل الاستخدامات جانب الطلب على النقد الأجنبى أو الجانب السلبى لميزان النقد الأجنبى للسوق الموازية . وينطبق على موارد واستخدامات السوق الموازية ما ينطبق على الموارد والحاجات بصفة عامة من حيث أن الموارد محدودة والحاجات غير محدودة ، لذلك كان من السهل تحديد استخدامات السوق الموازية فى بنود معينة وبدقة ، وفى مقابل ذلك لم يكن من الممكن والسهل تحديد موارد السوق الموازية بدقة ، رغم أهمية ذلك وضرورته ، نظراً لما تمثله هذه الاستخدامات من بنود للإنفاق للنقد الأجنبى الذى يجب المحافظة عليه وإنفاقه بحكمة بسبب ما تعانيه البلاد من نقص منه .

وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد الاستخدامات بدقة إلاأنه يمكن القول بأنه تم تحديد إطار عام لهذه الاستخدامات ، إذ تم تحديد قوائم اشتملت على ٣٠٠ سلعة تقريباً يمكن تمويل استيرادها من خلال استخدامات السوق الموازية ، ولقد تمثلت هذه المجموعة من السلع فى نوعين أساسين : (١)

النوع الأول : يمثل الواردات المطلوبة لتشغيل الطاقات العاطلة أو اللازمة للتخلص من أو منع الاختناقات فى مجالى الإنتاج والاستهلاك .

النوع الثانى : يمثل الواردات المطلوبة للقطاع الخاص والحرفيين ، من سلع وآلات ومستلزمات انتاج ، وقطع الغيار اللازمة لتشغيل طاقاتهم الإنتاجية القائمة والمطلوبة لزيادة صادراتهم إلى دول العملات الحرة أو التى تلزم للمساهمة فى سد حاجة السوق المحلية .

وعليه فقد أمكن تصنيف استخدامات السوق الموازية فى إطار القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ فى مجموعات كالآتى : (٢)

(١) المدفوعات غير المنظورة للأفراد والقطاع الخاص وكذلك المبالغ المصرح بها عند السفر .

(٢) واردات القطاع الخاص بما فيها احتياجات الحرفيين والمهنيين من مستلزمات الانتاج والآلات وقطع الغيار .

(٣) واردات القطاع السياحى بشقيه العام والخاص .

---

(١) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٨ .

(٢) د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، صـ ١٧٢ .

(٤) عمليات استيراد الاحتياجات التي تمثل اختناقات فى الإنتاج ومستلزمات الإنتاج التى تدخل فى صناعة التصدير التى تصب حصيلتها فى السوق الموازية .

وعندما صدر القرار الوزارى ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، علمنا أنه قد قام بإلغاء القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ، وعندما تعرض القرار الجديد لبيان استخدمات السوق الموازية نجد أنه لم يحدد أى شئ بشأنها واكتفى بالنص على أنها تتمثل فى المدفوعات غير المنظورة إلى الخارج طبقاً للحدود والقواعد التى يتم وضعها فى هذا الشأن ، وكذلك المدفوعات المنظورة إلى الخارج لسداد قيمة واردات طبقاً للقوائم والقواعد التى يتم وضعها فى هذا الشأن (١) .

ومع أن القرار لم يحدد - عندما تحدث عن الاستخدامات فى مادته الرابعة - أوجه معينة واكتفى بذكر أنه طبقاً للقواعد التى يتم وضعها فى هذا الشأن ، إلا أنه قد تحدث فى مواضع أخرى عن السلع التى يمكن استيرادها فى إطار السوق الموازية ، نجد أنه على سبيل المثال قد سمح فى مادته الخامسة لمن يحوز على موارد بالنقد الأجنبى تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية أن يقوم بتحويل هذه الموارد إلى البلاد فى شكل عينى على أن يتم ذلك من خلال قوائم مرفقة .

وبالفعل قد تم إرفاق الملحق رقم (٢) بالقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، ولقد أضيف إلى محتويات هذا الملحق ما يمكن للعاملين فى قطاع السياحة من استيراده من مستلزمات هذا القطاع ، على أن يتم التحويل من الموارد التى تدخل فى نطاق السوق الموازية

وعلى ذلك فبجانب مستلزمات قطاع السياحة المشار إليها يمكن تصنيف السلع التى يمكن استيرادها فى إطار السوق الموازية إلى المجموعات التالية :

(١) وسائل النقل البرى وقطع الغيار اللازمة لها .

(٢) مواد ومستلزمات البناء والإسكان والتعمير .

(٣) مستلزمات الإنتاج الصناعى من لوازم الصناعات الجدية ، وصناعات الآثاثات الخشبية ، والمستلزمات الطبية ، ومستلزمات صناعة الغزل والنسيج والحياكة ، وبعض مستلزمات الإنتاج السينمائى بالإضافة إلى بعض المستلزمات الصناعية الأخرى .

(٤) الأجهزة والأدوات الكهربائية ومستلزماتها .

(٥) المواد التموينية والغذائية .

---

(١) م ٤ من القرار الوزارى ٦٤ لسنة ١٩٧٤ .

(٦) بعض الآلات والأدوات والمنتجات المتنوعة الأخرى مثل أدوات الطباعة والأدوات الكتابية مثل الكراريس والكتب ، ولعب الأطفال ، والأدوات الرياضية ، ومواد أولية ووسيطة للحرفيين .

ولقد أضيف إلى ذلك ، التصريح ببيع السلع الوطنية فى السوق المحلية بالنقد الأجنبى الحر من موارد منظورة تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد [١] .

ورغم ترك الاستخدامات مفتوحة ليندرج تحتها ما يجد دخوله وما يمكن إضافته من السلع إلا أنه تم وضع إطار عام يحكم هذه الاستخدامات ويحكم جدواها ، وهو النص على إعطاء الأولوية التامة لمعدات ومستلزمات الانتاج ، والسلع الضرورية لعمليات التنمية والتعمير وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة لاستهلاك المواطنين [٢] .

بعد هذا العرض لموارد واستخدامات السوق الموازية ننتقل بعد ذلك للتعرض لتطوير نظام السوق الموازية لنعرف ما طرأ على عناصرها المختلفة من تطورات .

المطلب الثالث

تطوير السوق الموازية

لم يقف الأمر فيما يتعلق بنظام السوق الموازية عند صدور القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ وما ورد به من أحكام ولكن خضع نظام السوق الموازية للعديد من القرارات التى طورت فيه ووسعت من نطاقه وتعرضت بالتنظيم لكل ما يكفل حسن أدائه ، وعلى ذلك تركزت القرارات التى تلت القرار ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ فى توسيع نطاق السوق الموازية ورفع نسبة العلاوة وتشكيل اللجان المنوط بها تطبيق النظام كل هذا على ما سنرى فيما يلى :

أولاً : القرار الوزارى ٦٤ لسنة ١٩٧٤ [٣]

صدر هذا القرار عن وزير المالية فى أول يونيو ١٩٧٤ ، بشأن تطوير السوق الموازية للنقد

---

(١) م ١ من قرار وزير المالية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٤ .

(٢) م ٦ من القرار الوزارى ٦٤ لسنة ١٩٧٤ .

(٣) الوقائع العدد ١٤٤ فى ١٩٧٤/٦/٢٧ والصادر فى أول يونيه ١٩٧٤ .

الأجنبى بهدف تشجيع وزيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى لتخفيف الضغوط على الجنيه المصرى وما يؤدى إلى انخفاض قيمته .

وبصفة عامة فقد وسع هذا القرار من نطاق كل من موارد السوق الموازية ووسع مجالات استخداماتها وفتح المجال لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية التى تسرى فى نطاق السوق الموازية ، على أساس اعتبارات قوى العرض والطلب [١] .

ويمكن الوقوف عند بعض ما جاء به القرار فيما يلى :

(١) قيام البنوك التجارية المصرية بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التى يحددها البنك المركزى المصرى بسعر صرف تشجيعى .

وتقوم بعملية البيع والشراء أيضاً بعض الجهات فى حدود ما يقتضيه نشاطها مثل شركات السياحة والفنادق وإدارة الأسواق الحرة ومحال البيع بالنقد الأجنبى - على أن يتم بيع الفائض إلى البنوك التجارية وبالسعر التشجيعى . وإجمالاً تمثل هذه المعاملات سوقاً موازية للنقد الأجنبى [٢]

ووصولاً إلى الاستغلال الأمثل لموارد السوق الموازية وتنميتها حتى يتم استخدامها فى المجالات المحددة لها أباح القرار للبنوك التجارية تشغيل هذه الأموال بما يكفل لها حسن الاستغلال [٣] .

(٢) حدد القرار الوزارى المعنى بشئ من التفصيل وبشكل منظم موارد واستخدامات السوق الموازية ولقد سبق بيان هذه الموارد والاستخدامات عند الحديث عن هذه النقطة [٤] .

(٣) أجـــاز القرار تحويل بعض موارد السوق الموازية إلى سلع عينية يتم استيرادها فى إطار نظام الاستيراد بدون تحويل عملـــــة ، سواء كان ذلك بتحويلها إلى سلع بطريقة مباشرة[٥] أو قيد مقابل هذه السلع بالجنيه المصرى فى حساب بالجنيه المصرى " قابل

---

(١) انظر د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، صـ ١٧٢ ، عزة رضوان : المرجع السابق ، صـ ٢٨٢ ، محمد فؤاد الصراف : الاتجاهات الحديثة لنظام النقد المصرى - مصر المعاصرة - العدد ٣٥٩ - القاهرة - يناير ١٩٧٥ ، صـ ٤٧ - ٤٨ .

(٢) م١ من القرار ١٩٧٤/٦٤ .

(٣) م٣ من القرار السابق .

(٤) م٤ من القرار ٦٤ /١٩٧٤ .

(٥) م٥/أ من القرار السابق ولقد تقرر ذلك أيضاً فى كل من القرار الجمهورى ١٩٧٤/١٣٧ م٢ ، والقرار الوزارى ١٩٧٤/٧٣، م١/أ .

للتحويل " وعلى أساس الأسعار التشجيعية المقررة (١) .

(٤) معلوم أن هذا القرار كان البداية لتطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عمله خلال فترة الانفتاح الاقتصادى بما قرره فى المادة الخامسة منه وبذلك أوجد سوقا ثالثة وفعلية للنقد الأجنبى (٢) .

(٥) تحقيقا للانضباط فى هذه السوق فلقد تقرر ما يلى :

أ- فيما يتعلق باستخدامات السوق الموازية فقد أعطيت الأولوية التامة لمستلزمات الإنتاج والسلع اللازمة لعمليات التنمية والتعمير وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة لاستهلاك المواطنين (٣) .

ب- فى الأحوال التى أجاز فيها القرار الاحتفاظ بحصيلة النقد الأجنبى لاستخدامها فى تمويل بعض الواردات ، كما حدث بالنسبة للمشتغلين فى قطاعى السياحة والتصدير فقد تقرر أنه إذا لم يتم استخدامها فى استيراد مستلزماتهم الخاصة بأنشطتهم فإنه يجب بيعها إلى أى بنك تجارى إذا انقضت ستة شهور على تاريخ ايداعها فى حسابهم فى أحد البنوك التجارية (٤) .

جـ- تم اسناد تحديد العملات الأجنبية وأوراق النقد الأجنبى التى يقبل التعامل بها فى نطاق السوق الموازية وكذا تحديد أسعار هذه العملات والأوراق إلى لجنة سميت لجنة تحديد وإعلان أسعار صرف العملات الأجنبية فى إطار السوق الموازية (٥) .

---

(١) م٤ فقرة جـ ، م٥ فقرة ب من القرار السابق .

(٢) أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ١١٣ والأسواق الثلاثة طبقاً لذلك :

١- السوق الرسمية التى يتم التعامل فيها بالسعر الرسمى للجنيه.

٢- السوق الموازية والتى يتم التعامل فيها بالأسعار التشجيعية .

٣- السوق السوداء ، وهى التى تمول الاستيراد بدون تحويل عملة وينخفض فيها سعر الجنيه عن السوق الموازية

(٣) م ٦ من القرار السابق . وفى الحقيقة هو نفس ما اشترط بالنسبة للاستيراد بدون تحويل عمله .

(٤) م٧ من القرار ٦٤ / ١٩٧٤ .

(٥) م٨ ، ولقد صدر قرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل هذه اللجنة ونص على أن يكون مقرها البنك المركزى المصرى وتتكون من وكيل محافظ البنك المركزى للعلاقات الخارجية رئيسا وثلاثة أعضاء هم :

١- مدير عام الإدارة العامة للنقد .

٢- مدير الرقابة على البنوك بالبنك المركزى المصرى .

٣- مدير إدارة الصرف الأجنبى بكل بنك من البنوك التجارية .

ويمكن أن تستعين اللجنة بمن تراه من ذوى الخبرة لأداء مهمتها ، على أن تقوم اللجنة بمتابعة جوانب التعامل فى إطار السوق الموازية للنقد للمواءمة بصفة مستمرة بين أسعار الصرف فى السوق وما تعكسه تلك الجوانب، وتعديل الأسعار المعلنة وفق مقتضيات الأحوال .

والواضح أن من شأن النقاط الثلاث تحقيق قدراً من الانضباط بالنسبة لمجال عمل السوق الموازية سواء من حيث تحديد الأولوية بالنسبة للاستخدامات ، وكذلك من حيث مراقبة حصيلة النقد الأجنبي المحققة في إطار السوق الموازية وأخيراً من حيث تحديد السعر المناسب وعلى أساس بعض الاعتبارات التي من شأنها الوصول إلى السعر الحقيقي والواقعي للجنيه المصري تدريجياً .

(٦) أعتبر نظام السوق الموازية بديلاً لأنظمة دعم الصادرات بالنسبة للصادرات بالعملات الحرة القابلة للتحويل والتي أصبحت تدخل في نطاق السوق الموازية [١] .

(٧) بجانب تقرير التعامل بالسعر التشجيعي في إطار السوق الموازية فقد اشتمل نظام السوق على درباً آخر من دروب التيسير ، وهو ما يتعلق بالاستثناء من بعض الإجراءات الإدارية مثل الأذون والتراخيص والموافقات النقدية ، بشرط أن يتم التعامل عن طريق البنوك التجارية [٢] .

ثانياً : تشكيل لجنة لمتابعة السوق الموازية للنقد

لتنظيم العمل بالسوق الموازية فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٤ ، بتشكيل لجنة لمتابعة السوق الموازية للنقد [٣]. لتقوم بدراسة واقتراح وسائل زيادة فاعلية السوق [٤] ، والفصل في الحالات التي تثير خلافاحول مدى خضوعها لأحكام القرار ٤٧٧ / ١٩٧٣ [٥] .

وتفوض اللجنة كذلك في توجيه أية عمليات استيراد إلى السوق الموازية للنقد .

وتشكل اللجنة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة رئيساً ، وثلاثة أعضاء وهم : رئيس مجلس إدارة شركة مصر للاستيراد والتصدير ، المدير المسئول عن الوكالة التجارية وعضو عن البنك المركزي المصري [٦] .

(١) م١١ وقد تم تحديد هذه الصادرات في المادة الرابعة من القرار المذكور .
(٢) م ١٢ .
(٣) الوقائع – العدد ٥٥ تابع في ١٩٧٤/٣/١٢ .
(٤) م٢ / أ .
(٥) م٢ / ب .
(٦) م١ .

وفى ٧ مارس ١٩٧٨ صدر قرار وزير التجارة رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشكيل لجنة متابعة عمليات السوق الموازية [١] ، وكان الهدف من هذه اللجنة محاولة ترشيد السلع التى ترد إلى البلاد من الخارج بحيث تكون الأمور أكثر انضباطا وألا يرد إلى البلاد إلا السلع التى لا تنتج محلياً أو التى لا يكفى إنتاجها المحلى للاستهلاك المحلى ويظهر ذلك من استعراض اختصاصات اللجنة وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الانتاج المحلى والاستيراد .

ولقد تحددت اختصاصات هذه اللجنة طبقاً للقرار المذكور فيما يلى :

(أ) فى مجال عمليات الاستيراد الممولة من السوق الموازية [٢] :

(١) البت فى توجيه أية عمليات استيراد إلى السوق الموازية للنقد .

(٢) تخصيص حصص الواردات لشركات التجارة لمقابلة احتياجات السوق بحيث تمول هذه الحصص ، إما خصماً من الحصص النقدية المحددة بالموازنة أو من عمولات الشركات التجارية بالخارج أو وفقاً للمبادئ العامة التى يتم الاتفاق عليها مع وزارة الاقتصاد .

(٣) تحديد حصص لتمويل إنشاء مشروعات للهيئات أو الجهات أو القطاع الخاص لأهميتها الحيوية للاقتصاد القومى .

(٤) تحديد حصص لتغطية احتياجات تفيد الاقتصاد القومى وترفع من انتاجيته .

(٥) متابعة عمليات الاستيراد الممولة من السوق الموازية للنقد من الموارد الذاتية للتنسيق بينها وإصدار التعليمات اللازمة للجان المشتريات المختصة فى هذا الشأن للالتزام بها .

(٦) دراسة ومتابعة وتقييم وتبسيط الاجراءات لكل من نظامى الاستيراد من الموارد الخاصة والسوق الموازية للنقد وزيادة فاعلية كل من النظامين .

(٧) الفصل فى الحالات والاستفسارات وأى خلاف بشأن الاستيراد فى السوق الموازية .

(ب) فى مجال التنسيق بين الانتاج المحلى والاستيراد :

(١) تمتنع لجان المشتريات [٣] عن إصدار موافقات استيرادية لاستيراد بعض السلع [٤] ، إلا

---

(١) الوقائع : العدد ١٣٢ فى ١٩٧٨/٦/٧ .

(٢) م ٢ / أولا .

(٣) تحدث القرار الوزارى رقم ١٩٧٥/١٣٣٦ عن لجان المشتريات من المادة الخامسة وحتى المادة الرابعة عشر .

(٤) وردت هذه السلع فى قائمة مرفقة بالقرار ١٩٧٨/٣٢١ وهى عبارة عن عدد من السلع تدخل تحت مجموعات السلع الخاصة بمنتجات الصناعات المعدنية والهندسية والصناعات الكيماوية ومنتجات الغزل والنسيج ومستلزمات إنتاجها وبعض السلع الأخرى على تفصيل فى تلك القائمة .

بعد العرض على لجنة متابعة عمليات السوق الموازية بوزارة التجارة .

(٢) عند النظر فى طلبات الاستيراد للسلع المذكورة تراعى اللجنة ما يلى :

أ- بعض البيانات المتعلقة بنوع السلع المطلوب استيرادها ومواصفاتها وكمياتها والبنك الذى سيتم تنفيذ العملية عن طريقه والجهة المستفيدة طالبة الاستيراد ، وتتلقى اللجنة كل هذه البيانات من لجنة المشتريات ولجنة التيسيرات الاستيرادية .

ب- تتلقى اللجنة بياناً شهرياً فى الأسبوع الأول من كل شهر متضمناً السلع والمواصفات والكميات وأسعار البيع للسلع المخزونة للنظر فى التنسيق بين استخدام هذا المخزون واستيراد المثيل ، وتقدم الجهات المنتجة لهذه السلع تلك البيانات .

جـ- إذا لم تخطر لجنة متابعة عمليات السوق ببيانات الانتاج والمخزون تقوم بالموافقة على الاستيراد .

وفى حالة إخطارها ببيانات عن الإنتاج والمخزون تقوم بإخطار الجهة الطالبة والجهة المنتجة حتى يمكن للجهة الطالبة استيفاء احتياجاتها .

(٣) تختص اللجنة بالإضافة أو الحذف بالنسبة للسلع التى لا يتم استيرادها إلا بموافقتها ، وذلك من خلال قيامها بإعادة النظر كل ستة أشهر فى الكشوف المدرج بها السلع المذكورة [١] .

وحتى تستطيع اللجنة القيام بوظيفتها وممارسة تلك الاختصاصات ، كان من اللازم أن تضم فى تشكيلها ممثل عن كل جهة معنية ويظهر ذلك من استعراض هذا التشكيل .

- وكيل وزارة التجارة لشئون التجارة الخارجية رئيساً .

كما ضمت اللجنة فى عضويتها كل من :

- رئيس لجنة التيسيرات الاستيرادية .
- رئيس لجنة مشتريات القطاع الخاص والحرفيين .
- وكيل وزارة الاقتصاد لشئون الموازنة النقدية .

---

(١) م٣ من القرار المذكور .

- وكيل وزارة الصناعة للشئون التجارية والاقتصادية .
- وكيل وزارة الإنتاج الحربى .
- مدير عام الوكالة التجارية بشركة مصر للاستيراد والتصدير .
- مندوب عن البنك المركزى .
- مندوب عن وكالة الوزارة لشئون التجارة الخارجية .

وينتدب رئيس اللجنة كل من أمين اللجنة وأعضاء السكرتارية المعاونة لها .

وواضح من التشكيل أن اللجنة تضم فى عضويتها مندوبين عن جهات يبلغ عددها ثمانية بما يكفل حسن الأداء والفاعلية فى العمل .

ثالثاً : القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الإستيراد والتصدير (١) .

ولائحته التنفيذية بالقرار الوزارى رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ .

سوف نرى عند الحديث عن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أن القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، ولائحته التنفيذية بالقرار ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ قد جعلا من الاستيراد عن طريق القطاع الخاص هو القاعدة ومن عدم الاستيراد من خلاله استثناءً ، بأن تم النص على عدد من السلع يقتصر استيرادها على القطاع العام لما لهذه السلع من طبيعة خاصة بالإضافة إلى أنهما قد جعلا من الاستيراد بصفة عامة قاعدة ومن عدم الاستيراد استثناءً . ولقد سبق القرار ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ قرار آخر كان قد وسع من نطاق السلع التى يمكن استيرادها فى إطار نظام السوق الموازية وهو القرار الوزارى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ والذى ألحق به مرفقاً أضاف العديد من السلع إلى تلك التى كان يسمح باستيرادها لمن يحوزون نقداً أجنبيا يدخل فى نطاق السوق الموازية .

---

(١) الجريدة العدد ٣٩ فى ١٩٧٥/٩/٢٥ مارس هذا القانون تأثيراً على النمو طويل الأجل وذلك لأنه أحدث تغييراً أساسياً فى تنظيم التجارة الخارجية ومعلوم أن التجارة الخارجية لمصر تلعب دوراً هاماً فى نمو الاقتصاد القومى وتمثل هذا التغيير فى سماحه للقطاع الخاص ، المصرى والأجنبى بممارسة هذا النشاط الهام للاقتصاد القومى ، مما جعل الاستيراد يتحدد ولو جزئياً على أساس اعتبارات الربح ويتحقق ذلك فى السلع الاستهلاكية والكمالية أكثر من السلع الاستثمارية والوسيطة، كل هذا يزيد من الاعتماد على الخارج وزيادة الاحساس بالاحباط الفردى والتوتر الجماعى فى الداخل ، انظر فى ذلك د. جودة عبدالخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ - ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

الأحوال التى يجوز فيها الاستيراد عن طريق السوق الموازية وفقاً للقرار ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥

تدلل لنا الحالات التى أوردها القرار الوزارى رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ على مدى التوسع الذى لحق بنظام الاستيراد فى إطار السوق الموازية للنقد الأجنبى إذ عدد القرار هذه الحالات فيما يلى :

(أ) واردات القطاع الخاص بما فى ذلك الحرفيين والمهنيين من الخامات ومستلزمات الانتاج والآلات والمعدات والأجهزة وقطع غيارها .

(ب) واردات قطاع السياحة العام والخاص من الآلات والمعدات والأجهزة وقطع غيارها والسلع الكمالية فى حدود نشاطه وفقاً للحصة النقدية ، كذلك واردات هذا القطاع وقطاع الصادرات من خامات ومستلزمات إنتاج بالإضافة لما سبق ذكره طبقاً لحكم المادة السابعة من قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية [١] .

(جـ) الخامات ومستلزمات الانتاج الواردة للقطاعين العام والخاص والتى تدخل فى صناعات التصدير وخاصة التى تدخل حصيلتها فى السوق الموازية للنقد أو السلع المصدرة لدول الاتفاقيات على ألا يزيد المكون الأجنبى الحر الداخل فى تصنيعها عن ٢٥٪ من سعر التصدير .

(هـ) الواردات من الخامات ومستلزمات الأجهزة والمعدات وقطع الغيار اللازمة للقطاع الخاص وقطاع السياحة التى تتم عن طريق شركات التجارة الخارجية والتى تستوردها لمقابلة احتياجات السوق وتمول من حصيلة عمولاتها الخارجية فى نطاق السوق الموازية للنقد .

(و) أية ورادات أخرى توجه إلى السوق الموازية وخاصة مستلزمات الإنتاج .

بعد عرض هذه الحالات نلاحظ عليها أنها كانت تتمتع مع توسعها بقدر من الانضباط إذ هدفت إما إلى القضاء على أو التخفيف من النقص فى بعض السلع كما فى حالات مستلزمات الحرفيين والمهنيين وإما لتشجيع بعض القطاعات كالسياحة والتصدير على زيادة وتنمية أنشطتها لتوفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل احتياجاتها ذاتياً وبالتالى التخفيف عن الميزانية النقدية للدولة .

وحتى عندما فتح القرار المجال لإمكانية الإضافة بنصه على أية واردات أخرى فاتبع ذلك قائلاً " وخاصة مستلزمات الانتاج " وإن لم تحدد طبيعة الإنتاج .

---

(١) م٤ من القرار الوزارى ١٣٣٦ / ١٩٧٥ .

وإجمالاً نقول : أنه مع هذا التوسع فى نطاق تطبيق السوق الموازية للنقد الأجنبى ظلت موارد السوق - من الناحية الشكلية - مقفلة أمام استيراد الكماليات ، وإن لجأ المستوردون إلى شتى الأساليب لإمكان استيراد هذه السلع .

وبقى الحظر الذى كان مفروضاً على بعض السلع الاستراتيجية الهامة مثل السلع التموينية الضرورية ذات الاستهلاك الشعبى الواسع ، وبعض مستلزمات الانتاج الأساسية فضلاً عن الأسلحة ومستلزمات الانتاج الحربى التى لا تغرى القطاع الخاص بطبيعتها نظراً لخضوعها للتسعير الجبرى (١) فقد ظلت هذه السلع حكراً على القطاع العام .

وبالنسبة لمجال التصدير : فقد نص القانون ١١٨/ ١٩٧٥ على أن يكون مجال التصدير مفتوحاً أمام القطاع العام والخاص والافراد بعد أن ألغى القوانين رقم (١ ، ٢٠٣) لسنة ١٩٥٩ للواردات والصادرات والقانون ٩٥ / ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد (٢) .

رابعاً : الإستيراد المباشر عن طريق البنوك فى إطار السوق الموازية

تقرر إمكانية الاستيراد عن طريق السوق الموازية مباشرة ، دون الرجوع إلى جهات أخرى للحصول على بعض الموافقات التى كان يستلزمها الاستيراد من قبل (٣) ، وذلك بأن صدر عن وزير التجارة قراره ٤١٧ / ١٩٧٧ فى شأن الاستيراد عن طريق السوق الموازية والصادر فى ٢٤ مارس ١٩٧٧ (٤) والذى سمح لشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والأفراد على قدم المساواة الاستيراد المباشر مع التمويل من موارد السوق الموازية عن طريق البنك مباشرة مع اشتراط التمتع بالجنسية المصرية للقائم بالاستيراد (٥) ، وأن يكون الاستيراد فى حدود السلع المدرجة بالقوائم المرفقة بالقرار ودون التقيد بأى حصة (٦) .

---

(١) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٩ .

(٢) د. جودة عبدالخالق :أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، صـ ٣٦٩ .

(٣) مثال الاشتراط الحصول على بعض الموافقات ما تقرر ، وسبق ذكره بخصوص اشتراط الحصول على موافقة لجنة متابعة عمليات السوق الموازية بخصوص بعض السلع .

(٤) الجريدة - العدد ٩٠ فى ١٩٧٧/٤/١٨ .

(٥) م١

(٦) م٣

خامساً : برنامج التثبيت الثالث لصندوق النقد الدولي عام ١٩٧٨ (١) وانعكاسه على السوق الموازية

اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي على البرنامج الثالث للتثبيت الاقتصادي في يونيو ١٩٧٨ ، وكانت المباحثات مع بعثة الصندوق قد بدأت بشأنه في مايو سنة ١٩٧٨ وقد تم الاتفاق على أن يمتد أجل البرنامج لمدة ثلاث سنوات تنتهي في يونيو ١٩٨١ .

ولقد استهدف هذا البرنامج من بين ما استهدف ، توسيع مجال السوق الموازية تدريجياً بحيث تمتد لتشمل جميع المعاملات المنظورة وغير المنظورة وبالتحديد من خلال التوسع في نظام التراخيص المفتوحة المنشأ عام ١٩٧٧ بأقصى سرعة على أساس أن يغطي كل السلع في عام ١٩٨٠ بإستثناء عدد قليل حتى يصل في مرحلة ما من مراحل التطبيق إلى إلغاء السوق الموازية وتوحيد أسعار الصرف بحيث تتم كافة المعاملات من خلال سوق واحدة وبسعر واحد وأن يتحرر نظـام الصرف بكافة التغيرات ماعدا ما يكون منها ضرورياً للتحكم في رأس المال (٢)

---

(١) كان الاتفاق على برنامج التثبيت الأول في مايو ١٩٦٢ ، تلى ذلك برنامج التثبيت الثاني عام ١٩٦٤ ولقد حصلت مصر بمقتضى البرنامج الأول على تمويل مقداره ٤٢,٥ مليون دولار والتزمت مصر مقابل ذلك بعدة التزامات أهمها :

١- رفع سعر الفائدة والمدنية .
٢- عدم التوسع في الائتمان المصرفي .
٣- الحد من سياسة التمويل بالعجز .
٤- رفع نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية .
٥- تحديد سعر صرف أكثر واقعية للجنيه المصري أصبح الجنيه بمقتضاه يساوي ٢,٣ دولار ، وبنسبة تخفيض مقدارها ٢٠٪ عن السعر السابق ، ويسري هذا السعر الجديد على كافة المعاملات باستثناء رسوم المرور في قناة السويس ومرتبات المبعوثين في الخارج .

أما عن البرنامج الثاني فقد حصلت مصر بمقتضاه على تسهيل إئتماني في حدود ٤٠ مليون دولار يمكن زيادتها لتدعيم برنامج التثبيت بقيود إضافية وأعيد بمقتضى البرنامج تقييم الذهب الموجود كغطاء لإصدار البنكنوت المصري ، وأصبح المحتوى الذهبي للجنيه ٢,٤٤ جراما من الذهب الخالص ، انظر في ذلك د. سامي عفيفي حاتم : الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح ، المرجع السابق ، ص١٦٤ ، ١٦٥ .

أما عن البرنامج الثالث الذي نتحدث عنه فقد استطاعت مصر أن تحصل بمقتضاه على قرض قيمته نحو ٥٠ مليون دولار يسدد على خمس سنوات وعلى مبلغ آخر يقدر بنحو ٤٤,٠٤ مليون دولار من صندوق الضمان التابع للصندوق ، انظر في ذلك د. رمزي زكي : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٠ .

(٢) انظر في ذلك : د. رمزي زكي : المرجع السابق .
أ. عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٥ .

وبخصوص التسهيلات الائتمانية والتعامل بها فى أحد بنوك القطاع العام فقد تقرر تطبيق سياسة تسمح لكل مستورد بأن يقرر بالارتباط مع بنكه التجارى إذا ما كان سيستخدم أو لا يستخدم هذه التسهيلات عبر السوق الموازية .

وعلى ذلك فلن يكون هناك إلزام للمستوردين - وفق السياسة الجديدة - استخدام مثل هذه التسهيلات باستثناء حالة الواردات من السلع الأساسية (١) .

وتعهدت الحكومة بأن تكتمل عملية تحويل المعاملات إلى سعر السوق الموازية فى أول يناير ١٩٧٩ بحيث تصل فى هذا التاريخ إلى أن يتم تطبيق سعر السوق الموازية على كل المعاملات والحسابات مع استثناء مؤقت يتعلق باتفاقيات الدفع الثنائية مع البلاد غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى .

وتطبيقا لذلك فقد أصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى القرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ لقانون النقد رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

وطبقاً للقرار الجديد ، ثبت سعر الجنيه المصرى على أساس ١,٤٢٨ دولار للجنيه (٧٠ قرشا تقريباً للدولار) وبنسبة تخفيض مقداره ٧٥٪ تقريباً بالنسبة لسعره الرسمى السابق ، والغيت بمقتضى هذا القرار السوق الموازية للنقد ، واستبدل بها مصطلح " عمليات النقد الأجنبى " التى تتم من خلال " مجمع النقد الأجنبى " لدى البنك المركزى والبنوك المعتمدة للقيام بذلك ، وحددت أسعار الصرف للعملات الأجنبية من واقع علاقاتها بالدولار وفقا للأساس الذى احتسب عليه سعر صرف الدولار (٢) .

وتنفيذاً للاتفاق مع الصندوق فقد تم فى أول يونيو ١٩٧٨ تحويل واردات الشاى وزيت الطعام - وهى واردات استهلاكية - إلى سعر السوق الموازية ، وكذلك كل ما تبقى من المعاملات الجارية غير المنظورة (٣) .

---

(١) أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ٣٧٦ .

(٢) انظر فى ذلك د. رمزى زكى : المرجع السابق ، صـ ٣٩٠ .

د. جودة عبدالخالق : الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، صـ ١٩٧ ، د. خيرية عبدالفتاح ، علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٦ صـ ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) أ. عادل حسين ، المرجع السابق ، صـ ٣٧٨ .

واستطاع المستوردون فى إطار الإجراءات الجديدة استيراد السلع التى اشتملت عليها قوائم معينة - ولقد اتسع نطاقها كثيراً - كما رأينا فى دراسة تطوير السوق الموازية - من خلال السوق الموازية بلا قيود وبحرية تامة فى أول يناير ١٩٧٩ ، على أن يتم توسيع نطاق القائمة تدريجياً حتى تغطى ٤٠٪ من الواردات فى عام ١٩٨٠ (١) .

وبخصوص ما تلتزم البنوك المعتمدة من توريده من نقد أجنبى إلى البنك المركزى فقد اقتصر على الموارد التالية (٢) :

١- رسوم المرور بقناة السويس .

٢- عائد تشغيل خط سوميد للبترول .

٣- صادرات الأرز وكسر الأرز .

٤- صادرات البترول ومنتجاته .

٥- صادرات القطن الخام .

كما أعفيت البنوك من توريد موارد النقد الأجنبى المتأتية من رسوم الملاحة وإصلاح وتموين السفن ، ومبالغ الاستثمار العربى والأجنبى فى مصر ، والالتزامات العامة والدولية التى كانت تتم سابقاً من خلال السوق الموازية ، ومبالغ أقساط اعادة التأمين ، والتعويضات المستحقة من الخارج التى كانت تسدد سابقاً من خلال السوق الموازية ، وكذلك مبالغ انفاق الهيئات والشركات والمكاتب الدولية التى كانت تحسب جميعها بسعر السوق الرسمية (٣) .

كما أعفيت البنوك بمقتضى القرار المذكور أيضا من وجوب توريد حصيلة الصادرات من السلع التالية (٤) :

(١) البصل الطازج (٢) الثوم الطازج (٣) البطاطس

---

(١) المرجع السابق ، صـ ٣٧٨ .

(٢) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٠ وذلك وفقاً لما جاء به القرار ٣٧٢ / ١٩٧٨ فى إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الصندوق ، وهو أيضا ما جاء بخطاب النوايا الذى قدمته الحكومة إلى الصندوق ، انظر فى بيان ذلك أيضاً أ. عادل حسين ، المرجع السابق ، صـ ٤١٩ .

(٣) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، صـ ٣٩١ .

(٤) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٣٩١ .

(٤) الأسمنت (٥) البضائع الأجنبية المعاد تصديرها والسابق تحويل قيمتها .

وعلى ذلك فبالوصول إلى الغاء ما عرف بنظام السوق الموازية خلال السبعينات تصل إلى نهاية هذا المبحث ، والذى علمنا من خلاله كيف طبقت السوق الموازية نظام الأسعار التشجيعية على العملات والمعاملات خلال السبعينات وكيف كان تطبيق نظام العلاوات والأسعار التشجيعية قبل إنشاء السوق الموازية .

وكيف طبقت هذه السوق فى البداية فى إطار ضيق أخذ هذا الإطار يتسع شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ذروته فى نهاية الفترة .

ولقد كان لهذا التوسع فى تطبيق نظام السوق آثاره على قيمة الجنيه المصرى إذ تم تخفيضه عدة مرات كان آخرها بنسبة ٧٥٪ تقريباً والذى ساهم فيه نظام التدرج فى الأسعار التشجيعية الذى عملت السوق الموازية فى إطاره إذ بدأت العلاوات من ٥٠٪ حتى وصلت إلى ٧٤٪ .

وليس من شك فى أن ذلك له تأثيره على جوانب كثيرة فى الاقتصاد المصرى تم تناول بعضها فى أماكن متفرقة من هذا البحث وقد أفردنا لها أجزاءً مستقلة خاصة فيما يتعلق بالتأثير على الصادرات والواردات وكذلك على التضخم وزيادة الاثمان الداخلية خلال الفترة محل الدراسة على ما سنرى .

ننتقل بعد ذلك لدراسة أحد النظم التى طبقت خلال فترة الانفتاح والذى يعد صورة غير منظمة للسوق الموازية وهو نظام الاستيراد بدون تحويل عملة والذى ساهم بدرجة كبيرة مع نظام السوق الموازية فى إحداث ما نتحدث عنه من آثار .

المبحث الثانى

نظام الاستيراد بدون تحويلة عملة

تمهيد :

قامت سياسة الانفتاح الإقتصادى اعتماداً على عدة دعائم ، من أهمها نظام الاستيراد بدون تحويل ، هذا النظام الذى أحدث آثاراً هامة بتطبيقه احتدم الجدل بسببها بين السلطات المختصة [١] والاقتصاديين والهيئات الدولية بل ومن لديه ولو قدر ضئيل من الثقافة الاقتصادية ، وطبيعى أن يكون لكل حججه وأسانيده .

فنجد مثلاً أن الحكومة عندما لجأت إلى تطبيق هذا النظام كانت تسعى إلى تحقيق أهداف معينة ، يتمثل بعضها فيما يلى [٢] :

(١) تسهيل استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة ومستلزمات الإنتاج للقطاع الخاص دون إرهاق للموارد المحدودة من العملات الأجنبية ، والمتوفرة عن طريق مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية .

(٢) العمل على جذب المزيد من مدخرات المصريين العاملين بالخارج وكانت السلع المصرح باستيرادها فى نطاق هذا النظام عبارة عن ٧٩ سلعة . زيدت إلى ٨٦ سلعة عام ١٩٧٥، ثم تقرر بعد ذلك السماح باستيراد كافة السلع ، باستثناء قائمة محدودة من السلع التموينية ذات الطابع الإستراتيجى .

على الجانب الآخر نجد أن العديد من الاقتصاديين قد عارض تطبيق هذه السياسة لما أحدثته من آثار سيئة على الاقتصاد الوطنى [٣]. ونشير إلى بعض هذه الآثار فيما يلى [٤] :

---

(١) حتى أنه فى داخل الجهاز الحكومى اختلفت الآراء ، فبينما نادت أصوات جانب من المسئولين - يؤازرهم فى ذلك صوت الهيئات الدولية - بالحد من هذا النظام أو إلغائه وذلك عندما ظهرت آثاره السيئة ، من ذلك ما رآه مندوب عن البنك المركزى ووزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية بل ورئيس الوزراء . على العكس من ذلك ، ذهب وزير التجارة الذى سلك مسلكا آخر مؤيداً هذا النظام .
انظر فى ذلك : أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ١٦١ .

(٢) د. اسماعيل شلبى : مقدمة فى النقود والبنوك - القاهرة ، ١٩٨٢ ، صـ ٧٦ .

(٣) سوف نعرض لهذه الآراء فى حينها عندما نتعرض لبيان تأثير نظام الاستيراد بدون تحويل عملة مع غيره على كل من الصادرات والواردات والتضخم والأسعار فى البابين الثانى والثالث .

(٤) د. اسماعيل شلبى : المرجع السابق ، صـ ٧٦ ، ٧٧ .

(١) ارتفاع نسبة الاستيراد بدون تحويل عملة إلى مجموع الواردات من ٣٪ فى بداية العمل به إلى ٣٣٪ فى عام ١٩٧٩ ، وقد بلغت جملتها ٣٩٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ٥٧٨,٤ مليون جنيه فى النصف الأول من عام ١٩٨٠ .

(٢) تحول نسبة كبيرة من مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج عن القنوات الشرعية - سواء كانت رسمية أو تشجيعية - إلى تمويل الواردات بدون تحويل عمله ، وذلك بعد نجاح البنوك المشتركة والأجنبية وكبار المستوردين فى جذب هذه المدخرات لعرضهم أسعار تزيد عن مثيلاتها فى السوق الموحدة .

(٣) ارتفاع أسعار العملات الأجنبية فى السوق الحرة - السوداء - نتيجة الطلب عليها لتمويل عملية الاستيراد ، وبالتالى انخفاض قيمة الجنيه المصرى .

(٤) أدى تعدد أسعار الصرف السائدة فى السوق المحلية بسبب هذا النظام إلى صعوبة مراقبة سوق الصرف وبالتالى إلى صعوبة الوصول إلى سعر صرف موحد للجنيه المصرى .

هذا بالإضافة إلى ما أدى إليه تطبيق النظام من تأثير على الذوق العام وزيادة استهلاك بعض الفئات والتفاوت فى توزيع الدخول .... الخ .

ونقوم فى هذا المبحث بالتعرض لدراسة هذا النظام إذ نقوم بتعريفه ثم نتعرض لتطوره وما إذا كان قد ظهر قبل فترة الانفتاح الاقتصادى فى صورة ما أو صور أخرى ثم نتعرض بعد ذلك إلى تطور النظام خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ونتعرض من خلال ذلك للتشريعات الآتية القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، القرار ١٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، القرار ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، والقرار ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ ، والقرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٨٠ ، والقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٨١ وسنرى كيف تطور هذا النظام بحيث بدأ متحفظاً محاطاً ببعض الضمانات ثم اتسع نطاقه ليصبح أصلاً ويكون عدم الاستيراد استثناءً وكيف بدأت المحاولات لترشيده بعد ذلك وإلى أى مدى انتهى به المقام خلال فترة الدراسة .

أولاً : تعريف الاستيراد بدون تحويل عملة

كان المتبع عادة فى تمويل التجارة الخارجية ، أن يفتح المستورد إعتماداً مستندياً عن طريق أحد البنوك بعملة المصدر ، أو بعملة مقبولة دولياً .

وكان عليه وفقاً لذلك تدبير المال اللازم للاستيراد بالعملة المصرية ، وعلى البنك فاتح الاعتماد تدبير العملة الأجنبية اللازمة .

غير أنه في سنوات السبعينات [١] ، تم تطبيق سياسة جديدة تقضى بأن يقوم الأفراد من خلالها بتمويل عمليات الاستيراد للسلع التى يحتاجون إليها ، وذلك فى نطاق ما يرخص لهم باستيراده من هذه السلع دون اللجوء إلى السلطات النقدية للحصول على النقد الأجنبى اللازم لعمليات الاستيراد .

وهذه السياسة هى ما أطلق عليها اسم " الاستيراد بدون تحويل عملة " [٢] .

ومقتضى هذه التسمية أن أى شخص يملك نقداً أجنبياً يستطيع استخدامه فى تمويل وارداته ذاتياً دون الرجوع إلى السلطات النقدية .

غير أن الأمر يكون أكثر ايضاحاً فى بيان المقصود بالاستيراد بدون تحويل عملة الذى طُبق خلال السبعينات بعد استعراض البنود التالية :

فقد وضع أساس نظام الاستيراد بدون تحويل عملة بمقتضي القرارين الوزاريين رقمى ٦٤ ، ٧٣ لسنة ١٩٧٤ إذ تضمنا ما يلى :

- السماح للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية ، باستخدامها فى استيراد سلع من تلك التى تضمنتها القائمة المرفقة بالقرار الوزارى ٦٤ لسنة ١٩٧٤ .
- السماح لغير المقيمين وللمصريين الذين فى حكم غير المقيمين من الناحية النقدية بتوريد سلع من الواردة فى القائمة المذكورة طبقاً لشروط معينة .

(١) عُرف الاستيراد بدون عملة منذ الأربعينات كما سنرى بعد قليل ، وكما اتضح لنا عند بيان تطور النظام النقدى المصرى .

(٢) ثار الجدل حول دقة التسمية حيث أطلق عليه الاستيراد العينى أو الاستيراد من الموارد الذاتية ، أو الاستيراد الممول ذاتياً .

وبمناسبة التسمية أيضا فقد عبر عنه البعض بأنه " بدعة " استناداً إلى أن الاستيراد لابد وأن يقابله تسديد قيمة هذه السلعة إلى المصدر بالعملة التى يحددها .

وانكاراً لهذه التسمية ذهب البعض إلى القول بأن هذا النظام لا يعد فى الواقع استيراداً بدون تحويل عملة إلا إذا كان هناك اصراراً متعمداً على التفرقة بين الدولة ومواطنيها لأنه إذا نظرنا إلى المجتمع ككل بأعضائه وتنظيماته لاتضح لنا ، أنه لا يمكن أن يكون هناك استيراد بدون تحويل رصيد المجتمع من النقد الأجنبى .

فى تفصيل ذلك ، انظر :

- د. جودة عبدالخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .
- د. حمدية زهران : سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ ، صـ ٦٩ .

- السماح للقطاع الخاص ، سواء الحرفيين أو المهنيين أو المصانع ، باجتلاب احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج بدون تراخيص استيراد .
- السماح للمصريين باستيراد السلع للاستهلاك الشخصى عند عودتهم نهائياً للوطن [١] .

ويتبين لنا من استعراض ما سبق أنه يصاحب تحويل الواردات إلى البلاد تحويل ثمنها بالنقد الأجنبى إلى الخارج وبذلك نجد أن تسمية هذا الاستيراد بأنه بدون تحويل عملة عبارة عن تسمية مجازية ، مقتضاها تمام الاستيراد بدون التزام السلطات النقدية بتحويل نقد أجنبى من جانبها ، وبالتالى إعفائها من عناء تدبير هذه المبالغ ، وبالتالى يكون المقصود هو عدم تحويل العملة من السلطات المختصة . ومع ذلك فلا بأس من استعمال هذا المصطلح بمعناه التاريخى .

وكما سبق الذكر ، فإن هذا النظام لم يطبق على وتيرة واحدة فى كل الأحوال ، ولم يصل إلى الصورة التى نفرّت منه بعض المهتمين بذلك مرة واحدة ، لكنه مر بمراحل مختلفة واختلفت الشروط المطلوبة لتمامه من فترة لأخرى ما بين التقييد والإطلاق ، وهذا ما سيتم التعرض لبيانه عند التعرض لدراسة تطور هذا النظام .

وتعد مدخرات المصريين العاملين بالخارج من أهم المصادر إن لم تكن أهمها ، التى مولت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، حيث كان المستوردون يحصلون على هذه المدخرات ، إما فى الوطن من العاملين أنفسهم أو ذويهم ، وإما فى الخارج من خلال الوسطاء والسماسرة ، وإما عن طريق بعض السلع العينية التى كانت ترد بصحبة العاملين بالخارج بقصد الاستعمال الشخصى أو بقصد الاتجار لما تدره هذه السلع من أرباح خيالية فى بعض حالات سلع الترفيه .

ثانياً : نظام الاستيراد بدون تحويل عملة هل وجد قبل الانفتاح الاقتصادى ؟

نقوم من خلال هذه النقطة بالتعرض لنشأة وتطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة قبل مرحلة الانفتاح الاقتصادى ، وسوف يتبين لنا أن هذا النظام عرف وتم تطبيقه تحت مسميات مختلفة يحسن التعرف عليها حتى تظهر الأمور بجلاء ، ونتعرض هنا لصورتين انطويتا على مفهوم الاستيراد بدون تحويل عملة رغم أنهما اتخذتا مسميين مختلفين وهما : نظام حسابات التصدير ، ونظام حسابات حق الاستيراد ، ونقوم بالتعرض لهما فيما يلى :

---

(١) لم يكن الأمر بهذه الصورة على إطلاقها ، إذ مر النظام بتطورات ومراحل مختلفة كان يلزم فيها توافر بعض الشروط منها ما يتعلق بمصدر النقد الأجنبى ، وتنوعيات السلع الممكن استيرادها على ما سنرى بالتفصيل .

(١) حساب التصدير

عُرف هذا النظام فى أكتوبر ١٩٤٩ ، وكان يقضى بتدبير قيمة النقد الأجنبى اللازم لسداد قيمة الواردات بعيداً عن السلطات النقدية وذلك عن طريق وسيط أو ممول خارجى - وليس عن طريق البنوك الوطنية - لديه العملات الأجنبية ، على أن يحصل فى مقابلها على الجنيه المصرى . وكان هذا السداد يتم مقابل عمولة تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ وتقيد القيمة محليا لهؤلاء الوسطاء فى حساب التصدير [١]

كان الهدف من نشأة هذا النظام هو محاولة التغلب على الصعوبات الناشئة عن تحديد قابلية الاسترلينى للتحويل فى اتفاقية مارس ١٩٤٩ ، فى نطاق العمليات المباشرة فقط بحيث أنه أصبح من غير الممكن استخدامه إلا فى دفع ثمن السلع والخدمات المستوردة من المنطقة الاسترلينية فقط بعكس ما كان متبعًا من استخدامه فى عمليات ثلاثية تدخل دولاً أخرى طرفاً فيها .

وقد سميت هذه الحسابات أيضاً " حسابات الجنيه المصرى القابل للتحويل " ، والتى تهدف إلى ايجاد جنيه مصرى قابل للتحويل يغنى عن الاسترلينى القابل للتحويل ، والذى قصر استخدامه بحسب الاتفاقيات المالية مع بريطانيا على العمليات التجارية المباشرة ، أى فى العمليات الثنائية فقط [٢] ، **ويوضح لنا المثال التالى كيف يعمل هذا النظام :**

فعندما تصدر مصر أقطانها وفقاً لهذا النظام ، فإنها تقبل دفع أثمانها بالجنيهات المصرية وتستطيع فى نفس الوقت الاستيراد بالجنيهات المصرية عن طريق هذه الحسابات لأغلب ما تحتاج إليه من سلع بلاد العملات الصعبة .

ونفس الأمر إذا بدأنا بعملية الاستيراد إذ تستطيع مصر أن تمول وارداتها طبقاً لهذا النظام بأن تقيد قيمتها بالجنيهات المصرية فيما يسمى بحسابات التصدير ، على أن يتم استخدام هذه القيمة فى الوفاء بقيمة الصادرات المصرية إلى جميع بلاد العالم فيما عدا بعضها مثل أمريكا وسويسرا .

وبذلك أنشأت مصر منطقة للجنيه المصرى تتم فى نطاقها العمليات التجارية ذات الأطراف المتعددة بالجنيه المصرى ، وفى هذه المنطقة يتم تداول الجنيه المصرى بحرية يخضع فى

---

(١) د. أحمد بديع بليح : عن فلسفة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ١٩٨٢ ، صـ ١٧٠ .

(٢) د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح مرجع سابق ، صـ ٥٨ ، ٥٩ .

إطارها سعر صرفه لعوامل العرض والطلب ، إلا أن هذا النظام انطوى عمليا على تعويم جزئى للجنيه المصرى بحيث كان يباع بتخفيض [١] .

استخدام حسابات التصدير :

استطاعت مصر من خلال هذا النظام أن تدفع قيمة العديد من السلع التى يمكن تمويل وارداتها عن هذا الطريق [٢] .

وتم استخدام هذه الحسابات كذلك فى تسوية قيمة الصادرات المصرية إلى عدد كبير من الدول التى كانت مصر تعقد معها اتفاقيات دفع ثنائية وقد أدت هذه الحسابات إلى زيادة المعاملات التجارية الثلاثية ، وعادت الفائدة من خلالها على مصر والتجار الأجانب ، حيث أمكن عقد كثير من الصفقات تمكنت مصر من خلالها استيراد كثير من السلع الضرورية .

وبين لنا الجدول التالى حجم هذه المعاملات خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥

جدول رقم (١)

حجم المعاملات من خلال حسابات التصدير خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥

القيمة بملايين الجنيهات

السنة	مدفوعات إلى مقيمين فى مصر			مدفوعات عن مقيمين فى مصر		
	عن الصادرات	عن مدفوعات أخرى	جملة	عن الصادرات	عن مدفوعات أخرى	جملة
١٩٥٠	٩,٧	٠,١	٩,٨	٨,٧	١,٢	٩,٩
١٩٥١	١٨,٩	١,٧	٢٠,٦	٢٠,٣	٠,٨	٢١,١
١٩٥٢	١٠,٤	٠,٧	١١,١	٨,٤	١,١	٩,٥
١٩٥٣	١٧,٧	٠,٦	١٨,٣	١٩,٠	٠,٨	١٩,٨
١٩٥٤	٧,٧	٠,٤	٨,١	٧,٩	٠,٥	٨,٤
١٩٥٥	٤,٠	٠,٣	٤,٣	٢,٦	٠,٢	٢,٨
المجموع فى ٦ سنوات	٦٨,٤	٣,٨	٧٢,٢	٦٦,٩	٤,٦	٧١,٥

المصدر : محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى ، مرجع سابق ، ص١٣٣ .

(١) د. جودة عبدالخالق : الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٢) تمثلت هذه السلع فيما يلى : اللحوم - الأسماك - البن - الشاى - الكاكاو - الذرة - القمح - الدقيق - الدخان - السجائر - الزيوت المعدنية - المنتجات الكيماوية - المنتجات الدوائية - الحبوب - الخشب - ألواح الحديد والصلب - الآلات وقطع الغيار - قاطرات السكك الحديدية - الآلات البخارية - الموتورات والمولدات - الآلات الدقيقة - الآلات الكاتبة والحاسبة والجوت الخام ومن الملاحظ على هذه السلع أنها عبارة عن سلع غذائية وضرورية ومستلزمات انتاج وسيطة .

ومن الملاحظ على الجدول أن المعاملات فى إطار هذا النظام قد بلغت ذروتها فى عام ١٩٥١ ، نظراً لزيادة الواردات من القمح وتمويلها عن هذا الطريق ، ثم بدأت المعاملات تقل ابتداءً من عام ١٩٥٢ لتقييد الواردات [١] . وقد ألغى هذا النظام فى عام ١٩٥٥ ، وأعيد العمل به ثانية فى عام ١٩٥٨ ، كما سنرى بعد قليل [٢] .

(٢) نظام حسابات حق الاستيراد:

يمثل نظام حسابات حق الاستيراد الصورة الثانية التى انطوت فى تطبيقها على مفهوم الاستيراد بدون تحويل عملة .

فقد لجأت السلطات النقدية فى مصر فى فبراير ١٩٥٣ . إلى تطبيق هذا النظام الذى يقضى ببيع المصدرين المصريين لكل أو بعض ما ينشأ لهم من حقوق بالعملات الأجنبية لدى المستوردين الأجانب إلى المستوردين المحليين أو استخدامها بأنفسهم فى تمويل وارداتهم من الخارج [٣] .

وكان التنازل عن هذا الحق يتم مقابل علاوة يتقاضاها المصدر ، ليعوض بها نفسه عن الخصم الذى يمنحه على أسعار السلع المصدرة [٤] .

وكما هو واضح من هذا النظام أنه يسمح للمصدر الذى يتلقى مقابل صادراته بالنقد الأجنبى ، بأن يستعمل جزءاً من هذه الحصيلة فى استيراد سلع أخرى ، أو يتنازل عن هذا الجزء لغيره من المستوردين وبالتالى يكون لمن آل إليه هذا القدر أو للمصدر نفسه أن يستعمل هذا القدر دون الرجوع إلى السلطات النقدية وذلك لتمويل بعض الواردات وبالتالى لا يختلف ذلك عما كان يقضى به نظام الاستيراد بدون تحويل عمله الذى عُرف وطبق فى السبعينات [٥] .

---

(١) محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : المرجع السابق ، صـ ١٣٣ .

(٢) د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، صـ ١٦٠ .

(٣) د. أحمد بديع بليح : المرجع السابق ، صـ ١٧٠ ، د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، صـ ١٦٠ .

(٤) كان المفروض ألا يتجاوز هذا الخصم ١٠٪ من أسعار القطن .

(٥) د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، صـ ١٥٩ .

وقد أوجد نظام حسابات حق الاستيراد سوقاً جزئية شبه حرة للتعامل فى النقد الأجنبى الذى تمثل الهدف منه فيما يلى :

١- تشجيع الصادرات المصرية .
٢- نقل مركز الثقل فى التعامل فى الجنيه المصرى من الخارج إلى السوق المصرية من أجل الحفاظ على قيمته من التدهور .

مزايا نظام حسابات حق الاستيراد :

عند مقارنة هذا النظام بنظام حسابات حق التصدير نجد أنه قد تميز عنه بميزتين أساسيتين وهما [1] :

١- تم اشتراط أن يستعمل هذا الحق خلال فترة معينة ، كانت تنقضى بعد مضى ستة أشهر من نهاية الشهر الذى تم خلاله استرداد قيمة الصادرات عن طريق أحد البنوك المعتمدة ، هذا بعكس ما كان مطبق بخصوص حسابات حق التصدير التى لم تشترط مدة معينة يجب استعمالها خلالها .
٢- انتقلت بمقتضى هذا النظام سوق التعامل فى الجنيه المصرى إلى داخل البلاد فى القاهرة والاسكندرية بعد أن كانت بالخارج دون أن يكون لمصر أى إشراف عليها ، وتستطيع السلطات من خلال هذا الانتقال إلى الداخل الإشراف على هذه السوق ، وبالتالى التحكم فى سعر صرف الجنيه المصرى .

ومن خلال هاتين الميزتين ازدادت صادرات مصر من القطن ، حتى أنها تضاعفت خلال الستة أشهر الأولى من تاريخ إدخاله إذا ما قورنت بالفترة المقابلة فى عام ١٩٥٢ .

كذلك أدى هذا النظام إلى إعادة التوازن إلى مركز المدفوعات بين مصر وبلاد عملات حق الاستيراد إذ عمل على تشجيع الصادرات والحد من الواردات ، وذلك لأن الواردات لم تكن تتم إلا فى حدود ٧٥٪ من القيمة المستردة بالدولار الأمريكى أو الكندى أو الجنيه الاسترلينى ، وفى حدود ٦٦٪ بالنسبة لألمانيا الغربية [2] .

---

(١) محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : المرجع السابق ، صـ ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، صـ ١٥٩ ، ويلاحظ أن هذا النظام كان يعيبه أن الدولة التى كانت تطبقه تصبح بما ترتبط به من علاوة فى وضع مميز بالنسبة لباقى الدول من حيث كونه يزيد من ثمن السلع المستوردة ويخفض من ثمن السلع المصدرة .

وإذا كان هذا النظام قد حقق بعض المزايا فإنه عابه أنه أدى إلى انخفاض أكبر فى قيمة الجنيه المصرى أكثر مما أدى إليه نظام حسابات التصدير [١] .

ونتيجة لبعض الصعوبات التى أحاطت بتطبيق النظامين ، رأت السلطات النقدية فى عام ١٩٥٥ إنهاء العمل بكلاهما ، ولقد كان لانجلترا بعض الضغوط حتى يتم الالغاء وذلك أثناء مفاوضات ١٩٥٥ بشأن تسوية الأرصدة الاسترلينية [٢] ، إلا أنه أعيد العمل بنظام حسابات التصدير بعد ذلك .

وإذا كانت هاتان الصورتان قد انطوتيا على معنى الاستيراد بدون تحويل عملة رغم اختلاف المسمى فقد استمر اتجاه الدولة نحو تطبيق هذا النظام - فعلى أثر الحصار الاقتصادى الذى فرض على مصر فى عام ١٩٥٦ أعيد النص على هذا النظام ، فصدر فى ١٩٥٦/٧/٩ بياناً من وزارة ا لتجارة بشأن الاستيراد ، جاء فيه : استمرار إيقاف تراخيص الاستيراد بالنسبة لبعض الأصناف وهى : السيارات الخاصة بالركوب والراديوهات والثلاجات والغسالات والأفران ، والسخانات ، ومع ذلك ، فإن الوزارة على استعداد للنظر فى تراخيص استيراد عنها ، طبقاً للقواعد الخاصة باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، طالما أن هذا الاستيراد لن يترتب عليه تحويل نقد أجنبى للخارج " .

ولا يخفى ما تدل عليه هذه العبارة الأخيرة صراحة من سماح بالاستيراد طبقاً لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وإن كان الأمر يخضع لبعض القواعد .

وفى ١٩٥٦/١٠/١٠ تم تحديد هذه السلع فى البنود التالية :

أ- البضاعة من آلات وخامات مستوردة بقصد تحويل رأسمال لاستثماره فى مصر .

ب- استيراد بضائع سداداً لمبالغ مستحقة من الخارج لأفراد فى مصر عن هذا الطريق .

جـ- البضاعة اللازمة لشركات البترول .

د- البضاعة اللازمة لتنفيذ برامج المعونة الأمريكية .

وصدر فى ١٩٥٧/١/٣١ منشور آخر يتضمن الترخيص باستيراد جميع البضائع التى تصدر بدون تحويل عملة ، أو يطلب استيرادها بدون تحويل قيمة ، سواء كانت تلك البضائع من المسموح أو المحظور استيرادها .

---

(١) د. جودة عبدالخالق : الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، صـ ١٩٢ .

(٢) د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، صـ ١٥٩ .

وتم فى ١٩٥٧/٤/١٥ تحديد الواردات عن هذا الطريق وجاء فى أسباب هذا التقييد ألا يكون هناك انتاج محلى مماثل لسد حاجة الاستهلاك المحلى ، أو فى حدود النقص بين الإنتاج المحلى المماثل وحاجة الاستهلاك المحلى ، وأن يدفع المستورد للإدارة العامة للنقد بعملة صعبة ، تحددها له مبلغاً يوازى نصف القيمة الإسمية الصادر بها الترخيص " .

وعن طريق هذا النظام ، أمكن مواجهة قدر لا بأس به من الاستيراد خلال عامى ١٩٥٦، ١٩٥٧ ، حتى بلغت جملة المرخص باستيراده عن هذا الطريق عام ١٩٥٦ ما يقدر بحوالى ١٨,٦ مليون جنيه ، وبلغ فى عام ١٩٥٧ ما يقدر بحوالى ٣,٨ مليون جنيه .

وواضح أن هناك فارقًا كبير فى حجم التعامل فى إطار هذا النظام ما بين عامى ١٩٥٦، ١٩٥٧ والسبب فى ذلك هو الاتجاه نحو تقييد العمل بهذا النظام بل والاتجاه إلى منعه فى عام ١٩٥٧ ، ولكن ما لبثت أن عادت السلطات إلى العمل به ، خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٨ ، وقد أدى هذا النظام عند إعادة العمل به إلى تدعيم السوق المحلية ، وتموينها بالبضائع ، كذلك ساهم فى سداد بعض احتياجات القطاع الخاص ، من تجار وأفراد من بعض السلع مثل : الساعات والآلات الموسيقية وأدوات الرياضة ، وكذلك بعض السلع شبه الكمالية ومستلزمات السياحة .

الأصناف التى يمكن استيرادها وفقاً لهذا النظام :

تتركز الأصناف التى كان يمكن استيرادها من خلال هذا النظام فى أصناف ثلاثة :

١- أصناف غير محظورة ، ولا يخصص لها حصص فى الميزانية النقدية .

٢- أصناف محظوراستيرادها ، تستورد لأغراض سياحية .

٣- أصناف غير محظورة ، تستورد علاوة على الحصص المخصصة لها فى الميزانية النقدية .

٤- كذلك صرح باستيراد الهدايا الفردية للاستعمال الشخصى ، والعينات ونماذج الصناعة والسلع المستوردة لأغراض الدعاية من الشركات الأجنبية إلى وكلائها .

وفى عام ١٩٦١ تم قصر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، على السلع الواردة للدعاية أو المعارض ، أو البديلة للتالف وهى :

١- السلع السياحية .

٢- نماذج الصناعة والعينات لإجراء التجارب .

٣- مواد الدعايـــة .

٤- السلع الواردة باسم عرضها فى المعارض المؤقتة .

٥- بدل التالف والمكسور .

٦- البضائع الواردة باسم جمعيات خيرية .

٧- البضائع الواردة من المراكز الرئيسية للشركات بالخارج إلى فروعها بالإقليم المصرى .

٨- السلع الإنتاجية أو الرأسمالية المملوكة لمصريين بالبلاد العربية كالسعودية والكويت ولبنان ومطلوب استيرادها نظراً لتصفية أعمالهم فى هذه البلاد .

٩- تقاوى الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزيتية التى تستورد بغرض إكثارها ونشرها محلياً تحت إشراف وزارة الزراعة ، وإعادة تصدير المحصول الناتج منها بالعملات الحرة "بغرض الأبحاث والتجارب فقط" .

١٠- السلع الواردة بدون تحويل عملة للاستعمال الشخصى وتزيد قيمتها عن ١٠٠ جنيه مصرى "بشرط عدم قصد الاتجار" .

١١- سيارات الركوب للاستعمال الشخصى وطبقاً للتعليمات المنظمة لذلك .

وعرف أيضاً نظام الاستيراد بدون تحويل عملة قبل حرب ١٩٦٧ فيما عرف ببضائع غزة، وبعد العدوان تلقى هذا النظام اعترافاً قانونياً محدوداً . [(١)]

وأبيح الاستيراد بدون تحويل عملة لفترة من الزمن عام ١٩٦٨ ، حيث صدرت عدة قرارات من وزارة الاقتصاد تتيحه على أثر الاختناقات التى انتابت الاقتصاد المصرى بعد عام ١٩٦٧ وأدخلت على النظام عدة تعديلات ما بين عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، تناولت تحديد الفئات التى يجوز لها الاستفادة من هذا النظام وكذلك السلع التى يمكن استيرادها من خلاله ومصادر الاستيراد .

فقد سُمح رسمياً باستخدام أسلوب الاستيراد بدون تحويل عملة فى عام ١٩٦٩ ، لاستيراد السيارات ، والسلع للاستعمال الشخصى ، والسلع الإنتاجية المملوكة لهيئات مصرية أو لمصريين فى الخارج [(٢)] .

---

(١) أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص٤٩ .

(٢) قرار وزارى ٥٤٣ / ١٩٦٨ ، قرار وزارى ١٠٠٩ / ١٩٦٩ .

ولكن الممارسة العملية كانت تملأ الأسواق بكميات وأنماط تتجاوز تماماً ما سمحت به هذه القرارات . إذ استجابت القيادة السياسية لتطلعات أصحاب الدخول العليا فى استيراد أنماط استهلاكية كمالية ، وكانت تتم هذه العمليات عبر قنوات منفصلة عن شركات الاستيراد الرسمية الحكومية ، حتى تنفى القيادة مسئوليتها عن هذه الصفقات أمام الجماهير المحرومة .

وقد اتسعت عمليات الاستيراد بدون تحويل عمله ، وأصبحت نشاطاً يتطلب " إدارات سرية " ذات كفاءة لها مكاتب فى مصر وفى الخارج ، للإشراف على تهريب النقد وحسابات المقاصة وتنظيم شبكة آلاف العاملين من حملة البضائع جواً وبحراً ومن القائمين بالتوزيع (١) .

وتبعاً لعدم رسمية هذه العمليات فقد كان من الصعب الوقوف عند حجمها بدقة ، فقد قدرت الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة فى مارس ١٩٧١ أن حجم هذة التجارة فى القاهرة وحدها كان ١٠ مليون جنيه سنوياً ، وذكر بعض المسئولين المصريين فى بيروت أن حجم الواردات المهربة من لبنان قدر بحوالى ١٨ مليون جنيه سنوياً منها ٣ ملايين عن طريق الجو ، ١٥ مليوناً عن طريق البحر ، ولا تدخل فى الحسابات الواردات المهربة من عمان ، دمشق ، ليبيا ، الكويت وأوربا الغربية (٢) .

وكانت المظلة التشريعية لهذه العمليات غير الرسمية ، هى صدور بعض القرارات التى تتيح الاستيراد بدون تحويل عملة ، مثل القرار الوزارى ٥٥٥ لسنة ١٩٧١ ، الصادر فى ٢٢ مايو ١٩٧١ (٣) .

فقد أباح هذا القرار استيراد الأصناف التالية من السلع :

(أ) المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات فى حدود ٧٥٠٠ جنيه فى السنة الواحدة وللمصنع الواحد . وذلك لأصحاب مصانع القطاع الخاص ، بشرط أن تكون هذه النوعيات من السلع ، مرتبطة بنشاط المصنع ونوع إنتاجه (٤) .

(ب) سيارات الركوب والنقل على الوجه التالى :

١- سيارة واحدة لنقل البضائع بمقطورة أو بدون أو سيارة نصف نقل ، ذلك بالنسبة

---

(١) أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ١١٣ .

(٢) أ. عادل حسين : جريدة الأخبار ١٩٧٢/٢/٥ .

(٣) الوقائع - العدد ١١٥ تابع فى ١٩٧١/٥/٢٣ .

(٤) م١ من القرار السابق .

للفرد الواحد أو المنشأة الواحدة فى كل سنة مالية وفقاً لشروط معينة [١] .

٢- سيارة أو أتوبيس أو مايكروباص واحد لكل منشأة سياحية فى القطاع الخاص ، وذلك بالنسبة لكل منشأة ولكل سنة مالية وفقاً لشروط معينة [٢] .

٣- سيارات الركوب للاستعمال الشخصى وذلك وفقاً لبعض الشروط [٣] .

٤- سيارة واحدة بصحبة المصريين القادمين من الخارج [٤] .

٥- سيارة واحدة بصحبة المصريين الذين أدوا خدمات مؤقتة فى الخارج ، بشرط قيامهم بتحويل النسبة المقرر تحويلها من الدخل الذى حصلوا عليه مقابل هذه الخدمات فى الخارج [٥].

٦- سيارة كل سنتين ، بشرط الإقامة مدة ٦ أشهر متصلة على الأقل بالخارج وكذلك بشرط تحويل نسبة معينة من الدخل ، ذلك بالنسبة للمصريين العاملين بالخارج[٦]

٧- سيارة واحدة لكل أجنبى يعمل فى مصر ، وذلك وفقاً لبعض الشروط المتعلقة بالسن والإقامة . [٧]

٨ - سيارة واحدة للفروع الموجودة بمصر للإرساليات والمدارس والشركات الأجنبية فى الخارج وفقاً لبعض الشروط . [٨]

(جـ) السلع اللازمة للإستعمال الخاص للفئات الآتية :

١ - الأفراد والمنشآت الخاصة ، بشرط تقديم المستندات المؤيدة لذلك من الجهات المختصة وفى الحدود الموضحة لكل فرد أو منشأة فى كل سنة مالية . [٩]

٢ - المراكز الرئيسية للشركات الأجنبية وفروعها بالخارج إلى فروعها فى مصر ،

---

(١) م٢
(٢) م٣
(٣) م٧
(٤) م٨
(٥) م٩
(٦) م١٠
(٧) م ١١
(٨) م ١٢
(٩) م ٥

وكذلك الواردة باسم جمعيات خيرية أو مستشفيات أو معاهد تعليم [(١)]

ويتم فى كل الأحوال السابقة الإفراج عن السلع بدون اشتراط وجود ترخيص استيراد [(٢)]

وواضح من هذا القرار أن استيراد السيارات ، قد أخذ جانباً هاماً منه . وكانت النتيجة أن بلغ عدد سيارات الركوب المستوردة فى ١٩٧٢ حوالى ١٦ ألف سيارة فى وقت لا يناسب ظروف اقتصاد الحرب ، والذى يعانى فيه الشعب من الحرمان [(٣)].

ولقد استمر الاتجاه بالسماح بالاستيراد بدون تحويل عملة ، فى عام ١٩٧٢ ، إذ أجيز الترخيص باستيراد رسائل المعونات الأجنبية ، من حكومات الدول الأجنبية ، والمنظمات والوكالات الدولية ، والهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والعالمية ، بقصد الاستعمال الخاص أو التوزيع بالمجان ، تحقيقاً لأغراض الجهة المهدى إليها [(٤)].

كذلك سمح بالاستيراد من المدخرات الخاصة ، للاحتياجات الخاصة ، لكل من :

- مصانع القطاع الخاص والورش الإنتاجية والحرفية ، وذلك بالنسبة للمواد الخام ، وقطع الغيار ، ولوازم الإحلال والتجديد .
- وللأفراد والمنشأت الخاصة ، بالنسبة للجرارات الزراعية والآلات الزراعية ولوازمها
- وللمشتغلين بأعمال النقل ، من الأفراد والمنشآت الخاصة والتعاونية ، بالنسبة لسيارات النقل والمقطورات ولوازمها .
- والمنشآت الخاصة التى تعمل فى مجال السياحة من سيارات ولوازم المحلات السياحية .
- ولمدارس ومعاهد التعليم الخاص ، وذلك بالنسبة لاحتياجاتها من سيارات أتوبيس ومايكروباس ولوازمها .
- كذلك ما يلزم الأطباء ومعامل التحليل والأشعة كل ذلك وفقاً لبعض الشروط الخاصة بكل حالة [(٥)]

---

(١) م ٦

(٢) م ٧

(٣) أ . عادل حسين ، الاقتصاد المصرى ...... مرجع سابق ص ١١٣

(٤) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٦٥ / ١٩٧٢ والصادر فى ٤ مايو ١٩٧٢ - الوقائع العدد ١٠١ تابع (أ) فى ١٩٧٢/٥/٤ .

(٥) قرار - وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٥٣ / ١٩٧٢ الصادر فى ١٢ يوليو ١٩٧٢ - الوقائع - العدد ١٥٩ (تابع) فى ١٢ / ٧ / ١٩٧٢ .

وقبل نهاية تلك الفترة ، وقبل الانتقال إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادى ، كان أيضاً القرار ٢٣٠ لسنة ١٩٧٣ ، الصادر فى ١٣ / ٢ / ١٩٧٣ فى شأن استيراد احتياجات الحرفيين الذى رخص لهم استيراد احتياجاتهم من مواد خام وقطع غيار وغيرها من السلع الوسيطة، على أن يتم تمويل هذه الواردات من صندوق المدخرات بأسعار البيع التشجيعية [١].

بعد هذا العرض يتبين لنا أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، كان معروفاً قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى - سواء كانت هذه المعرفة فى صورته التى عرف بها فى السبعينات أو من خلال اتباع بعض النظم تحت مسميات مختلفة مثل نظام حسابات حق التصدير ، ونظام حسابات حق الاستيراد التى كانت تنطوى على تطبيق لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

ثالثاً : تطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى

بالوصول إلى عقد السبعينات ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، فقد دعت الحاجة إلى التنمية والتخلص من بعض الصعوبات والمشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، بعد الانتهاء من حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، إلى التفكير والبحث عن حلول لهذه المشكلات . وكان الحل الذى تفتق عنه الذهن فى ذلك الوقت هو اللجوء إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى مثل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أحد أهم دعاماتها ، إن لم يكن الدعامة الاساسية لتطبيقها .

وربما لم يثر نزاع أو جدل حول نظام ما ، بقدر ما أثير حول نظام الاستيراد بدون تحويل عملة إذ لم يقتصر الخلاف على الاقتصاديين فقط ، ولكن كان هذا النظام مثاراً للنزاع بين السلطات المحلية والهيئات الدولية ، إذ عارض صندوق النقد الدولى تطبيق هذا النظام لما لتطبيقه من تأثير على حسن سير السوق الموازية التى كانت مطبقة فى ذلك الوقت [٢].

ولقد اتسع نطاق عمل هذا النظام خلال فترة الانفتاح الاقتصادى نتيجة لأمرين [٣]

---

(١) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٣٠ / ١٩٧٣ والصادر فى ١٣ / ٢ / ١٩٧٣ - الوقائع - العدد ٧٢ فى ١٩٧٣/٤/٢ .

(٢) ذلك لأن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة عبارة عن سوق سوداء للنقد الأجنبى ، يفضل أصحاب المدخرات بالنقد الأجنبى التعامل من خلالها إذ تقدم أسعار أعلى لمدخراتهم وكذلك يفضل التجار والمستوردون القيام بعملياتهم من خلال هذا النظام بما يتيحه من مرونة أوسع .
انظر فى ذلك الاستاذ / عادل حسين : الاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

١- فقد فرض الجو السياسى المشروعية القانونية لهذا النظام .

٢- تكاثر الدخول الطفيلية وتراكمها واتساع حجم الطلب على السلع الكمالية المستوردة تبعاً لذلك .

ومع قناعة السلطات بالتأثير السلبى لتطبيق هذا النظام ، إلا أنها مضت فى حفزه بدافعين متعارضين : [(١)]

١- دافع الاستسلام أمام فئة المستوردين الشرهة والمؤثرة بقوة على القرارات .

٢- لما يتيحه التوسع فى هذا النظام للمسئولين من ممارسة للنفاق السياسية ،فيسمحون من جهة لاصحاب الدخول العالية بكل أنماط الاستهلاك السفيهة ، ولمنظمى العملية بتحقيق أرباح خرافية ، وفى نفس الوقت يواجهون الشعب بتصريحات حادة ضد من انحرفوا باهداف الاستيراد بدون تحويل عملة إلى استيراد الكماليات [(٢)] .

نأتى بعد ذلك لمتابعة تطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى.

قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، الصادر فى أول يونيه ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية [(٣)]

فقد كانت البداية من خلال هذا القرار الذى أباح للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية ، أن يقوموا بتحويلها إلى البلاد فى شكل عينى من سلع واردة بملحق بهذا القرار [(٤)].

وأجاز أيضاً لغير المقيمين وكذا المصريين الذين يعاملون معاملة غير المقيمين من الناحية النقدية ، القيام بتوريد سلع من تلك الواردة بالقائمة الملحقة إلى البلاد ، ويتم قيد المقابل لقيمة هذه السلع بالجنيه المصرى على أساس الاسعار التشجيعية [(٥)].

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) تصريح أدلى به أحد المسئولين فى ذلك الوقت نقلاً عن الاستاذ عادل حسين : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٣) الوقائع - العدد ١٤٤ في ١٩٧٤/٦/٢٧ .

(٤) م ٥ فقرة (أ)

(٥) م ٥ فقرة (ب)

فلقد كان هذا القرار الخطوة الأولى على طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة خلال فترة الانفتاح ولقد جاء القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر فى ١١ يونيه ١٩٧٤ [١] بالإجراءات التنفيذية لقرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ متبعاً لنفس المنهج ومقرراً نفس النص السابق ، وهذا أيضاً ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤، ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤.

وتتكون مجموعات السلع التى يسمح باستيرادها فى اطار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وفقاً للتشريعات السابق ذكرها فيما يلى : [٢]

أولاً : وسائل النقل البرى وقطع الغيار اللازمة لها .

ثانياً : موارد ومستلزمات البناء والاسكان والتعمير .

ثالثاً : مستلزمات الانتاج الصناعى من لوازم للصناعات الجلدية ، صناعات الأثاثات الخشبية، والمستلزمات الطبية ، ومستلزمات صناعة الغزل والنسيج والحياكة وبعض مستلزمات الإنتاج السينمائى بالإضافة إلى بعض المستلزمات الصناعية الأخرى .

رابعاً : الأجهزة والأدوات الكهربائية ومستلزماتها .

خامساً : المواد التموينية والغذائية .

سادساً : بعض الآلات والأدوات والمنتجات المتنوعة الأخرى مثل (الكراريس والكتب وأدوات الطباعة ومواد أولية أو وسيطة للحرفيين ولعب أطفال وأدوات كتابية ورياضية) .

ويضاف إلى المجموعات السابقة ما أجازه القرار ١٩٧٤/٦٤ للمشتغلين بأعمال السياحة والتصدير من احتفاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة القابلة للتحويل المقيدة ضمن موارد السوق الموازية فى حساب بأحد البنوك المحلية وأعطاهم القرار الحق فى استخدام هذه المتحصلات فى تمويل الواردات التى يحتاجون إليها فى نشاطهم ، سواء كانت مستلزمات إنتاج أو معدات أو قطع غيار ، أو مدفوعات غير منظورة متعلقة بنشاطهم طبقاً للقواعد التى تتقرر فى هذا الشأن [٣] .

---

(١) الوقائع - العدد ٢١٥ فى ١٩٧٤/٩/٢١

(٢) ملحق رقم (٢) بالقائمة المرفقة بالقرار رقم ٦٤ / ١٩٧٤ .

(٣) م ٧ من القرار ٦٤ / ١٩٧٤ .

ضمانات انضباط نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى اطار القرار الوزارى ٦٤ لسنة ١٩٧٤

(١) اشتراط أن تكون غالبية السلع المستوردة ضرورية

الملاحظ على السلع السابقة ، أن غالبيتها تعد سلعاً ضرورية ، سواء كانت سلع غذائية وما تؤدى إليه من التخلص أو التقليل من النقص فى أسواقها بسبب زيادة الطلب عليها عن عرضها ، أو كانت سلعًا تعد من مستلزمات الإنتاج وسلعاً وسيطة .

وهذا الوضع هو ما حرصت السلطات المختصة على إثباته ولو شكلياً عندما أصدرت القرار ، إذ جاء به : أنه يجب أن يراعى بالنسبة لما يتم توريده وفقاً لما ورد بالمادة (٥) [١]، إعطاء الأولوية التامة لمعدات ومستلزمات الانتاج ، والسلع الضرورية لعمليات التنمية والتعمير وتلبية الحاجات الضرورية اللازمة لاستهلاك المواطنين [٢].

(٢) اشتراط العرض على لجان البت

ولقد حددت السلطات المختصة وجهاً أخر لضمان انضباط عمل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة إذ تقرر أن تشكل لجنتان [٣] بالمؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية للبت فى الطلبات التى تقدم إليها ممن تنطبق عليهم أحكام المادة الأولى[٤] . احداهما بالقاهرة والأخرى بالإسكندرية [٥]

ومقتضى هذا أن تقوم لجنة البت بالنظر فى مدى تحقق الشروط التى تطلبها القرار فيمن يقوم بالاستيراد فى اطار نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، وكذلك فى السلع المسموح بتوريدها إلي البلاد فى اطار هذا النظام . ويعد هذا نوعاً من الرقابة المطلوبة والتى افتقدها النظام بعد ذلك .

---

(١) وهى التى اجازت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

(٢) م ٦ من القرار ٦٤ / ١٩٧٤ ، وجاء نص م ٢ من القرار الجمهورى ١٣٧ / ١٩٧٤ قريباً من ذلك .

(٣) وسميت هذه اللجان لجان البت وتشكلت هذه اللجان وفقاً للمادة ٣ من القرار ٧٣ / ١٩٧٤ كما يلى :
رئيس اللجنة : وهو ممثل للمؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية بدرجة مدير عام على الأقل ثلاثة أعضاء:- وهم ممثل عن مصلحة الجمارك وممثل عن الشركة التابع لها الوكالة التجارية وممثل عن الادارة العامة للنقد .

(٤) وهى المادة الأولى من القرار ٧٣ / ١٩٧٤ والتى تتعلق بنظام الاستيراد بدون تحويل عمله .

(٥) م ٢ من القرار ٧٣ / ١٩٧٤ .

إستثناء من العرض على لجان البت

وقد استثنى من العرض على لجان البت تلك السلع التى تدخل فى إطارنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، والتى لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى بالعملة الحرة وبالسعر الرسمى فى كل مرة ، ويفرج عنها مباشرة بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية، إلا أنه إذا تجاوزت القيمة القدر المذكور ، يعرض الموضوع على لجان البت (١)

(٣) توافر درجة معينة من القرابة :

واشترط أيضاً أن تتوافر درجة معينة من القرابة إذا وردت السلعة باسم شخص غير الممول وأن تكون السلعة للاستعمال الشخصى ، وفى حالة استيراد سلع مثل الأدوات المهنية والحرفية ومواد البناء وسيارات الاتوبيس ... الخ كان لابد من الحصول على ترخيص للاستيراد من وزارة الاقتصاد .

(٤) ولقد اشترط أيضاً فى السلع التى تدخل البلاد طبقاً لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، أن تكون من منشأ بلاد العملات الحرة وأن تكون جديدة ولم يسبق استخدامها (٢) .

وربما تطلب القرار أن تكون السلع من منشأ بلاد العملات الحرة (٣) حتى يضمن توجيه القدر من النقد الأجنبى الموجود مع بعض الفئات إلى استيراد تلك السلع اللازمة للاقتصاد والتى تتوفر فى هذه البلاد ويكون بذلك قد وفر بعض احتياجات الاقتصاد دون عناء تدبير العملات اللازمة لذلك ولأن البلاد الأخرى ذوات العملات غير الحرة إن جاز التعبير تحكم مصر معها اتفاقيات تجارة ودفع كانت لا تزال سارية حتى ذلك الوقت .

واشتراط أن تكون السلع جديدة فان الفائدة من ذلك تتمثل فى ضمان تحصيل مبالغ اكثر متمثلة فى النسبة التى يتم تحصيلها كضريبة جمركية والتى ترتفع بالطبع كلما كانت السلعة جديدة وهذا الشرط أيضاً يقفل الباب أمام التلاعب سواء كان فى المواصفات أو الأسعار إذ يسهل معرفة الأسعار الحقيقية للسلع المستوردة فى حالة كونها جديدة عنه فى حالة

---

(١) م ٨ من القرار ٧٣ /١٩٧٤

(٢) م ٥ من القرار ٧٣ / ١٩٧٤

(٣) يوضع هذا الشرط أيضاً لأن مصر ترتبط مع بلاد الاتفاقات ببروتوكولات تجارية فإذا تم الاستيراد من هذه البلاد كان ذلك على حساب القدر المحدد فى البروتوكول .

كونها مستعملة ، وكونها جديدة يحقق فائدة أكبر أيضاً للاقتصاد الذى يستطيع فى هذه الحالة أن يحصل على أعلى قدر من الاستفادة الممكنة من الأجهزة والآلات والأدوات التى ترد عن هذا الطريق . إلا أنه قد تم الغاء القائمة المرفقة بالقرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ وحل محلها قائمة أخرى أرفقت بالقرار الوزارى ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ والتى اتصفت بالاتجاه نحو توسيع بطاقة السلع المسموح باستيرادها ، إذ أضافت سلعاً جديدة إلى محتويات المجموعات بالقائمة السابقة وأضافت مجموعة السلع والآلات الزراعية والسلع الكيميائية وتخلى القرار عن شرط أن تكون السلع المستوردة جديدة ، وذلك فى العديد من الحالات ، إذ أجيز أن يكون بعضها مستعمل ، وهذا من شأنه توسيع نطاق الاستيراد بدون تحويل عملة .

(٥) الدور الرئيسى فى الاستيراد مازال للقطاع العام :

مازال حتى ذلك الوقت الدور الرئيسى للهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها فى القيام بعمليات الاستيراد ، بينما يطلع القطاع الخاص بالدور الثانوى ، إذ جاءت النصوص موضحة أن الاستيراد يتم عن طريق الهيئات العامة ، ويجوز للقطاع الخاص والأفراد القيام بذلك . (١)

ويظهر لنا من كل ما سبق أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كان يطبق خلال تلك الفترة فى إطار عدد من الضوابط التى تعمل على حسن أدائه بالنسبة للاقتصاد .

ورغم حدوث بعض التجاوزات واللجوء إلى الحيل لخرق القوانين والقرارات والانحراف بالنظام عن أهدافه المسجلة فى التشريعات إلا أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ظل حتى ذلك الوقت معقولا فى انضباطه إذ مازال الأصل هو عدم الاستيراد والاستثناء هو الاستيراد .

القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير :

لم يستمر الانضباط الذى سبق وأشرنا إليه كثيراً فسرعان ما انقلبت الموازين فى العام التالى-١٩٧٥- عندما صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير (٢) إذ أصبح الاستيراد وفقاً لهذا القانون هو الأصل وعدم الاستيراد هو الاستثناء .

---

(١) م ١ من القرار الجمهورى ١٣٧ / ١٩٧٤

(٢) الجريدة - العدد ٣٩ فى ٢٥ / ٩/ ١٩٧٥

فقد سمح القانون للقطاع العام والقطاع الخاص بالاستيراد على قدم المساواة وليس كأصل واستثناء واشترط فقط أن يكون ذلك فى حدود الموازنة النقدية السارية ، ونص القانون أيضاً على أحقية الأفراد فى استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من موارد هم الخاصة (١).

اشتراط خضوع السلع للرقابة :

وطبيعى أن ينص القرار على خضوع السلع للرقابة النوعية على الواردات ، وأنه لايجوز استيراد تلك السلع إلا إذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة أو كانت مصحوبة بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية تفيد توافر تلك الشروط والمواصفات ، ولكن تنعدم أهمية هذا النص أمام الاستثناء الذى أجاز لوزير التجارة أو من يفوضه استثناء بعض الرسائل من الشروط والمواصفات المنصوص عليها (٢) .

فإن هذا الاستثناء يذهب بالأصل أدراج الرياح وما أكثر أن نتوسع فى الاستثناءات ، ولماذا لم يحدد الوزير أوجه الاستثناءات عندما وضع الشروط و المواصفات ، فإن هذا كله من شأنه أن يفتح المجال للتلاعب ، ودلالة صغيرة على هذا أنه كان لا يعلن عن بعض الاحتياجات قبل وقت كاف حتى يتمكن الجميع من تقديم العروض وفقاً لفرص متكافئة ، ضمانا للوصول إلى أفضل الشروط وأحسن الأسعار . فيعلن عن بعض الاحتياجات ويحدد أسبوع فقط لتقديم العروض ، ويكون مطلوباً من المورد أن يقدم الأسعار ويفتح خطاب الضمان لتأكيد جدية العرض المقدم فيه وبالتالى يقوم بالاتفاق مع السفن التى يشحن عليها وتكاليفها ، ولا شك أن ذلك يوصف بالتعجيز ، وتكون الفرصة لمن عرف بهذه الاحتياجات مسبقاً بطريقة أو بأخرى . نفس الشيئ بالنسبة للصادرات كان يتم الإعلان عن تصدير سلع معينة تضم عدة شحنات فى الشهر نفسه ، ويطلب من المستوردين تقديم الأسعار خلال ثلاثة أيام ، مما يؤدى إلى أن يقول

---

(١) م ١ من القانون ١٩٧٥/١١٨ولقد اكسبت بذلك انهيار احتكار الدولة للاستيراد اعترافاً قانونياً ولقد استثنى القانون بعض دول الاتفاقيات التى قصر حق الاستيراد منها على القطاع العام ، والتبرير المعلن لهذا الاستثناء هو ضرورة مواجهة البائع الواحد فى دولة الاتفاقيات بمشترى واحد .

انظر فى ذلك ، أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ١٥١ .

(٢) مواد ٩ ، ١١ ، ١٢ من القانون ١١٨ / ١٩٧٥

البعض «إن سفن المشترى لابد وأن تكون فى الاسكندرية » [١] .

ودلالة هذا الأمر أن العمليات كانت تتم وكانت الشروط والمواصفات يتم تحديدها طبقاً للواقع وليس بطريقة موضوعية . إذ ليس بمستغرب على من يسمح بتمام صفقة بعينها مراعاة لبعض المصالح أن يقبل هذه الصفقة على ما جاءت به من مواصفات وشروط ، ويكون دوره هنا إقرار أمر موجود وليس اشتراط لما يجب أن يوجد .

القرار الوزارى ١٤٣ لسنة ١٩٧٥ واستمرار التوسع فى الاستيراد:

يستمر التوسع فى الاستيراد بدون تحويل عملة ، باستمرار إضافة نوعيات من السلع إلى تلك المسموح باستيرادها ومثالاً لذلك ما جاء به قرار وزير التجارة رقم ١٩٧٥/١٤٣ [٢] والذى أضاف ما يقرب من ٦٨ سلعة ومشتقاتها إلى تلك التى وردت بالقائمة المرفقة بالقرار ١٩٧٤/٢٨٦ [٣] وطبيعى أن يقترن بالتوسع الكمى والعددى توسعاً فى التخلى عن المواصفات ونوعية تلك السلع .

الاستيراد هو الأصل وعدم الاستيراد هو الاستثناء

تصل الأمور إلى منتهاها ويصل التوسع فى الاستيراد بدون تحويل عمله إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه فى نفس العام - ١٩٧٥ - عندما صدر قرار وزير التجارة رقم ٥٨ - ١ لسنة ١٩٧٥ ، بشأن السلع المسموح باستيرادها طبقاً للقرار الجمهورى ١١٧ / ١٩٧٤ ، ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد [٤] والذى أصبح بمقتضاه الاستيراد هو الاصل والاستثناء عدم الاستيراد ، وليست هذه العبارة مجرد عبارة مستوحاة من الوضع الذى آل إليه حال الاستيراد بدون تحويل عملة ولكن هذه العبارة أشار إليها القرار نفسه عندما سمح للمصريين والأجانب الذين تنطبق عليهم أحكام القانون ١٣٧ / ١٩٧٤ [٥] باستيراد كافة

(١) أ. عادل حسين المرجع السابق صـ ٥٣

(٢) الوقائع - العدد : ٩ فى ١٩/ ٤ / ١٩٧٥

(٣) اشتملت هذه القائمة على ما يقرب من ١٤٩ سلعة ومشتقاتها وقد اضيف عليها سلع أخرى بمقتضى القرارين ٤٤٨ / ١٩٧٤ ، ٦٢ / ١٩٧٥

(٤) الوقائع - العدد ٢٥٦ تابع فى ٩ / ١١ / ١٩٧٥

(٥) وهم المصريون الحائزين على نقد أجنبى يدخل فى نطاق السوق الموازية ، وغير المقيمين ، و المصريين الذين يعاملون معاملتهم من الناحية النقدية- راجع فى ذلك م ٢ ، م ٣ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ .

السلع ماعدا ما هو منصوص عليه منها فى القائمة المرفقة [١] وهذه اشارة صريحة بفتح أبواب مصر أمام جميع السلع دون تفرقة أو استثناء. لأنه فى الحقيقة بالنسبة للسلع التى تم النص على استثنائها فإن لها طبيعة خاصة فجانب منها يمثل سلعاً استراتيجية [٢] لاتأمن البلاد تركها فى يد القطاع الخاص وحتى هى بطبيعتها لا تغرى القطاع الخاص وهى هنا لا تمثل استثناءً من الاستيراد بل استثناءً من تركها فى يد القطاع الخاص .

أما الجانب الآخر من السلع فيمكن القول أن لها طبيعة أمنية ، إذ تتعلق فى أغلبها بالمتفجرات وما يتعلق بها ، وجانب منها يتعلق بمنتجات الاقطان [٣]

ونتيجة لوضع كهذا نجد أن الاستيراد بدون تحويل عملة قد مثل خطراً كبيراً على المجتمع وعلى الاقتصاد المصرى ، فقد أصبح الاقتصاد مفتوحاً أمام الضرورى والكمالى من السلع ، أمام النافع والضار من السلع ، أمام الجديد والقديم من السلع ، أمام السلع التي تصنع محلياً والتى لا تصنع محلياً . ولا يخفى أن الكمالى من السلع يرهق الاقتصاد ويبدد النقد الأجنبى ويخلق روح التقليد وما يؤدى إليه ذلك من إفساد للذوق العام وتدمير للثقافة . ويؤدى الجديد والقديم من السلع المستوردة إلى التلاعب والإضرار بالاقتصاد أيضاً ، ويؤدى استيراد السلع التى تصنع مثيلاتها محلياً إلى القضاء على الصناعات الناشئة وتعثر الصناعات القائمة ..... إلخ .

ولقد أفردنا للآثار السيئة التى لعب الاستيراد بدون تحويل عملة دوراً أساسياً فى إحداثها أماكن خاصة من هذا البحث حيث تم معالجة آثاره مع غيره على الصادرات والواردات وكذلك على التضخم والأثمان فى مصر .

---

(١) م ١ من القرار ١٠٥٨ / ١٩٧٥ .

(٢) وهذه السلع هى :- القمح - الدقيق - الذرة - الفول - السمسم - الشاى غير المعبأ - السكر - الزيت - الشحوم الحيوانية الغذائية - الدخان - القطن - غزل القطن - الجوت المصنع - الفحم بأنواعه - البترول ومنتجاته - الاسمدة الكيماوية - المبيدات الحشرية - مستلزمات الانتاج الحربى والاسلحة

(٣) هذه السلع :- تقاوى البطاطس - بارود متفجرات محضرة - فتائل وحبال التفجير - كبسول للتفجير - موقدات مفجرات - اصناف نارية فنية العاب نارية للمهرجانات والتسلية - اصناف من مواد لهوب عدا ما يلزم للصناعة بموافقة وزارة الانتاج الحربى - نسيج من فضلات مشاقة الحرير عدا ما يلزم لاقمشة الكرفتات للمصانع - كتان خام - قطن غير ممشط ولا مندوف -زغب بزور القطن - فضلات القطن - قطن مندوف أو ممشط خيوط من قطن غير مهيأة للبيع فيما عدا الغزل الصيادى المصنع من النمر - أحزمة بياضات منزلية واصناف المفروشات من مواد نسيجية ، أحذية وأغطية رأس من جميع المواد البادى عليها أثر الاستعمال بشكل واضح - أسمال وخرق وفضلات خيوط حزم وحبال وأمراس واصناف باليه من هذه المواد .

القرار الوزارى رقم ١٣٣٦ / ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون ١٩٧٥/١١٨ فى شأن الاستيراد والتصدير [١]

وبعد امتداد للاتجاه السابق ، صدور القرار الوزارى رقم ١٧٧٥/١٣٣٦ باللائحة التنفيذية للقانون ١٩٧٥/١١٨ فى شأن الاستيراد والتصدير ، إذ قصر هذا القرار استيراد الثمانية عشر سلعة الاستراتيجية والسابق بيانها منذ قليل على شركات القطاع العام التجارية بالمنافسة مع شركات القطاع العام المستفيدة [٢] ولقد أجاز القرار أيضاً فى بعض الأحوال قام بتحديدها ، الاستيراد عن طريق السوق الموازية للنقد الأجنبى فى حدود الموازنة النقدية السارية [٣] وهذه الحالات هى :

١- واردات القطاع الخاص بما فى ذلك الحرفيين والمهنيين من الخامات ومستلزمات الإنتاج والالات والمعدات والأجهزة وقطع غيارها .

٢- وارادت قطاع السياحة العام والخاص من الآلات والأجهزة وقطع غيارها والسلع الكمالية وفقاً للحصة النقدية المخصصة .

٣- الواردات من الخامات ومستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات وقطع الغيار الممولة من متحصلات الصادرات والسياحة .

٤- الخامات ومستلزمات الإنتاج الواردة للقطاعين العام والخاص التى تدخل فى صناعات التصدير وخاصة التى تدخل حصيلتها فى السوق الموازية .

٥- واردات شركات التجاره الخارجية من الخامات ومستلزمات الأجهزة والمعدات وقطع الغيار اللازمة للقطاع الخاص وقطاع السياحة .

٦- أية واردات أخرى توجه إلى السوق الموازية وخاصة مستلزمات الإنتاج .

وعن استيراد السلع للاستعمال الشخصى والخاص دون الإتجار . فقد أجاز القرار للافراد استيراد احتياجاتهم لهذا الغرض ومن مواردهم الذاتية فى الحالات الآتية :

---

(١) الوقائع - العدد - ٢٩٧ تابع فى ١٩٧٥/١٢/٢١ .

(٢) م ٣ من القرار ١٩٧٥/١٣٣٦ .

(٣) انظر : م (٤) من القرار ١٩٧٥/١٣٣٦ .

(١) السلع الاستثمارية من آلات وماكينات وأدوات ومستلزمات انتاجها وقطع الغيار بمشروعات قائمة أو تقام فى مصر

(٢) الأمتعة الشخصية والهدايا الواردة بصحبة الراكب .

(٣) اللوازم المهنية والحرفية بشرط الإفراج عنها لأصحاب الشأن بعد التأكد من مهنتهم وحرفهم وأنها للاستعمال الشخصى .

(٤) السلع الواردة داخل الأغلفة واللفافات والطرود البريدية والطرود الواردة عن طريق البر أو البحر أو الجو بشرط ألا تكون لها صفة الاتجار .

(٥) السلع التى تشترى من الاسواق الحرة داخل المنطقة الجمركية .

(٦) سيارة ركوب واحدة كل سنة ميلادية إذا توافرت بعض الشروط .

(٧) سيارة واحدة للاستعمال الشخصى لكل أجنبى يعمل فى مصر مع توافر بعض الشروط .

(٨) سيارات ركوب لفروع الارساليات والمدارس والشركات الأجنبية بمصر مع توافر بعض الشروط .

(٩) السلع الواردة من الجمعيات الخيرية أو المستشفيات أو الهيئات الدولية أو المعاهد التعليمية والعلمية الأجنبية وفروعها بالخارج إلى فروعها بمصر مع توافر بعض الشروط .

(١٠) العينات التجارية التى ترسلها الشركات المنتجة فى الخارج بدون مقابل .

(١١) النماذج الصناعية والسلع الواردة لإجراء التجارب بشرط ألا يكون لها صفة الاتجار .

(١٢) مواد الدعاية التى تحمل إسم الجهة المرسلة وبشرط ألا تكون للاتجار.

(١٣) بدل التالف أو الفاقد أو المكسور .

(١٤) رسائل المعونات الواردة من حكومات الدول الأجنبية والمنظمات والوكالات الدولية والهيئات والجمعيات الخيرية الرسمية والعلمية والشركات بقصد الاستعمال الخاص أو التوزيع بالمجان تحقيقا لاغراض الجهة المهدى إليها مع توافر بعض الشروط .

وإذا كان نظام الاستيراد بدون تحويل عملة قد وصل إلى منتهاه عند الحد الذى ذكرناه فإنه قد ساهمت فى ذلك أيضاً بعض التشريعات فى مجالات معاونة منها ما يتعلق بحيازة النقد الأجنبى وفتح الحسابات وكذلك ما يتعلق منها بأعمال الوكالة التجارية وكيف حدثت

تلاعبات فى هذا المجال الأخير وانتشر الفساد من خلالها (١) واكتسب الممارسين لهذا الدرب من دروب الاستيراد - من ذوى النفوذ - تماسكاً يصعب اختراقه ، وأصبحوا فئة يصعب التصدى لمصالحها ، ويصعب فى نفس الوقت الدفاع العلنى عن استمرارها (٢) ازاء هذا الوضع الذى وصل إليه حال الاستيراد بدون تحويل عمله كان لابد من التفكير فى محاولة لاصلاح النظام ، وعلت الأصوات منادية بترشيده حتى يمكن تلافى ما يؤدى إليه من أضرار.

رابعا : الاستيراد بدون تحويل عملة بين الإبقاء والإلغاء

رأينا فيما سبق كيف تطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وكيف امتدت يده لتصل إلى كافة السلع التى من بينها السلع الاستهلاكية والتى تشتمل بدورها على السلع الترفيهية والكمالية .

ولقد عمل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى هذا المجال بنشاط بالغ ، لما تحققه هذه السلع من أرباح طائلة للمستوردين والتجار لاتخضع نسبيا فى الغالب لرقابة الدولة (٣) ويساهم فى رواج نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى هذا المجال ما يتمتع به مستهلكو هذه الطائفة من السلع من ميل جدى مرتفع للاستهلاك ، ونظراً لما تمثله هذه السلع لمستهلكيها من ميزة تفاخرية نجد أنه يصل الأمر بالبعض إلى اقتناء بعض السلع لمجرد ارتفاع أسعارها ليس إلا ! .

وكان طبيعياً أمام هذا الاتساع فى مجال عمل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أن تتأثر حصيلة البلاد من النقد الأجنبى وتقل فرص الحصول على ما هو متاح منه ، إذ أتى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة على غالبية دخول المصريين العاملين بالخارج سواء قاموا بتحويله فى شكل عينى أو قام تجار السوق السوداء بالحصول عليه منهم أو من ذويهم فى الوطن أو منهم فى الخارج من خلال السماسرة والوسطاء . وبذلك حُرمت البلاد فائدة هذه الأموال ولم يتوقف الأمر عند حرمان البلاد من هذه الأموال بل تعدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد والمجتمع

---

(١) انظر بيان ذلك أ . عادل حسين المرجع السابق صـ ٥٠ - ٥٢ ، ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) المرجع السابق : صـ ١٦٠ . ولقد اشار المؤلف إلى معارضة الهيئات الدولية وكذلك الجهاز المصرفى ممثلاً فى البنك المركزى ووزير الاقتصاد ووزير التخطيط ووزير المالية بل ورئيس الوزراء وإن سلك وزير التجارة مسلكاً مختلفاً ، انظر فى عرض ذلك صـ ١٦١ .

(٣) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٥ .

بأسره بأضرار بسبب بعض السلع التفاخرية والأذواق المستوردة التى دخلت إلى البلاد وما أدت إليه روح التقليد من رواج وانتشار هذه الأذواق وتلك السلع [١] .

القرار ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩[٢] بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير .

صدر فى ٣١ يولية ١٩٧٩ القرار الوزارى ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ، ويرى البعض فى هذا القرار أنه الخطوة الأولى والاتجاه الجديد نحو ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عمله [٣] .إلا أن اتجاهاً آخر قد ذهب وبحق إلى أن الاتجاه نحو ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عمله لم يبدأ من خلال القرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ بل من خلال القرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ [٤]

وللتدليل على وجهة النظر الثانية نستعرض ما جاء به القرار الوزارى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ والذى لم يتعرض لشيىء مما استند عليه الاتجاه الأول ، إذ تمثلت أهم أحكام هذا القرار فيما يلى :

(١) أن تفرج مصلحة الجمارك ودون حاجة إلى موافقة استيرادية من لجنة التيسيرات الاستيرادية عن بعض السلع [٥] إذا توافرت الشروط الآتية : [٦]

---

(١) د. رمزى سلامة الاقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات انفتاح المؤتمر السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة القاهرة ، ١٩٨٢ ، صـ ١١٨٩ .

(٢) الوقائع - العدد ١٩٠ فى ١٥ / ٨ / ١٩٧٩ .

(٣) انظر فى ذلك : سامح سيد جعفر - مركز الجنيه المصرى فى ظل الانفتاح : المؤتمر السنوى الثانى كلية التجارة جامعة المنصورة ، القاهرة ١٩٨٢ صـ ٢٧٤ .

- د. عزة رضوان المرجع السابق صـ٢٩٤ .
- د. على حافظ منصور : مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية مؤتمر الاقتصاديين الخامس القاهرة ١٩٨٣ صـ ١٨٣ .

(٤) د. أحمد جامع جريدة الأهرام ، السنة ١٠٨ العدد ٣٤٧٨١ الصادر فى يوم الجمعة ٥ مارس ١٩٨٢ صـ ٥ .

(٥) وهى السلع الواردة بالكشوف أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ المرفقة بالقرار الوزارى ١٠٣٦ / ١٩٧٨ .

(٦) م ١ من القرار ٦٠٠ / ١٩٧٩ .

أ - أن ترد هذه السلع بقصد الاتجار .

ب- أن ترد هذه السلع من دول العملات الحرة غير المحظور التعامل معها.

جـ- أن تمول واردات هذه السلع من الموارد الخاصة " استيراد بدون تحويل عملة ".

(٢) استمرار استيراد بعض السلع (١) عن طريق لجنة التيسيرات الاستيرادية التى تقوم باصدار الموافقة اللازمة بعد العرض على لجنة متابعة السوق الموازية .

ويستثنى من ذلك ، السلع اللازمة لإقامة وتشغيل المشروعات المنتفعة بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وذلك من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وذلك طبقاً للأوضاع والشروط التى تحددها الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (٢)

القرار الوزارى ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ (٣)

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى قراره رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ ، ولقد كان الهدف من وراء صدور هذا القرار هو محاولة ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتوفير حصيلة النقد الأجنبى ، ويقضى هذا القرار بسداد الرسوم الجمركية على الواردات بدون تحويل عمله بالنقد الأجنبى (٤) إذا جاء بالقرار أنه بشأن السلع الواردة بالقائمةالمرفقة به يتم استبدال عملات حرة عن طريق بنوك القطاع العام التجارية الاربعة بما يعادل على الأقل كافة الرســـوم والضرائب الجمركية التى تستحق عن السلع الواردة وفقاً لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة بقصد الاتجار وكذا السلع الاستهلاكية المعمرة للاستعمال الشخصى (٥) .

---

(١) وهى السلع الممولة من الموارد الذاتية والواردة بالكشف رقم ٢ الملحق بالقرار الوزارى ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ .

(٢) م ٢ من القرار ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ .

(٣) الوقائع - العدد ٢٤٧ فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٩ .

(٤) د.أحمد جامع الأهرام ١٩٨٢/٣/٥ مرجع سابق صـ ٥ .

(٥) م١ من القرار ٧٨٢ / ١٩٧٩ .

وعلى ذلك يكون القرار ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ هو القاضى بضرورة استبدال الرسوم الجمركية بالنقد الأجنبى من البنوك وليس القرار ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ هو القاضى بذلك كما هو شائع بين البعض وكما سبق وأشرنا إلى ذلك .

ولمزيد من تجميع الحصيلة من النقد الأجنبى قضى القرار ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ أيضاً بأنه فى حالة مخالفة أحكام الاستيراد بدون تحويل عملة وفقا لأحكام القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، يتم استبدال نقداً أجنبياً عن طريق البنوك التجارية الأربعة بما يعادل قيمة التعويضات التى تستحق (١) .

ولقد فشل هذا القرار فى تحقيق أهدافه وهى ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وتجميع حصيلة النقد الأجنبى (٢) . إذ ترتب عليه عزوف كثير من المصريين العاملين فى الخارج عن تحويل العملات الحرة عبر الجهاز المصرفى ، مفضلين بيعها فى السوق السوداء ، حيث زاد الطلب على العملات الأجنبية وخاصة الدولار ، مما أدى لاتجاه قيمة الجنيه المصرى نحو الانخفاض (٣) .

ونظراً لفشل هذا القرار الأخير وسابقه فى تحقيق أهدافهما ، كان لابد من البحث عن وسيلة أخرى ، وقد صدرت لمحاولة ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ودعم قيمة الجنيه المصرى ، ثلاثة قرارات وزارية متوالية كان الهدف من الأول والثانى منها ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى حين كان الهدف من الثالث دعم قيمة الجنيه (٤) .

ونتعرض لهذه القرارات الثلاثة فيما يلى :

القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التجارة ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ (٥)

أصدر وزير الاقتصاد فى ٤ يونيه ١٩٨٠ قراره الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ وكان الهدف من صدور القرار هو معالجة ما فشلت القرارات السابقة عليه فى معالجته بخصوص ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، واستند القرار المذكور فى محاولة تحقيقه لأهدافه إلى

---

(١) م٢ من القرار السابق .
(٢) د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٥ .
(٣) د. عزة رضوان : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .
(٤) د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٥ .
(٥) الوقائع – العدد ١٣٣ (تابع) فى ٧ / ٧ / ١٩٨٠ .

تقرير بعض الأحكام نوردها فيما يلى :

(١) ضرورة تنفيذ الاستيراد بدون تحويل عملة - من اجراءات ودفع الضرائب الجمركية - عن طريق البنوك المحلية ، وهذا بخلاف ما كان سائداً من قبل حيث كان من الممكن تمويل الواردات من الخارج مباشرة [١] وذلك بأن نص على أنه « للقطاع الخاص الاستيراد من الخارج بقصد الاتجار أو التصنيع عن طريق مصارف القطاع العام التجارية المعتمدة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاقتصاد » [٢] .

(٢) ضرورة أن تكون السلعة المطلوب استيرادها تدخل ضمن النشاط المقيد بالسجل التجارى للمستورد [٣] .

(٣) ضرورة الحصول على موافقة لجنة ترشيد الاستيراد « لجنة متابعة السوق الموازية » بالنسبة لبعض السلع [٤].

(٤) يلتزم المستورد بدفع نسبة معينة من قيمة السلعة التى يريد استيرادها مقدماً بالنقد الأجنبى فى البنك الذى سيتولى فتح الاعتماد وذلك وفقاً لما يلى : [٥]

المجموعة الأولى : يسدد عن هذه المجموعة من السلع نسبة ٢٥٪ على الأقل من ثمنها مقدماً بالنقد الأجنبى لدى قبول الطلب والباقى بالنقد الأجنبى لدى ورود مستندات الشحن وفقاً للترتيبات التى يضعها البنك مع عميله المستورد [٦].

---

(١) انظر فى ذلك د. أحمد جامع المرجع السابق ، سامح سيد جعفر ، المرجع السابق صـ ٧٢٤ ، د. عزة رضوان المرجع السابق صـ ٢٩٥ .

(٢) م ١ من القرار ١٥ / ١٩٨٠ .

(٣) م ١ / ٢ من القرار السابق

(٤) م ٣/١ من القرار السابق وهى السلع الواردة بالمرفق رقم (٢) من القرار الوزارى ١٠٣٦ / ١٩٧٨ .

(٥) م ١ / ٤ من القرار المذكور .

(٦) هذه المجموعة تحتوى على السلع الاستهلاكية الغذائية وكذا الادوية : وهى اللحوم البقرية والضأن المجمدة والمحفوظة والمثلجة - الاكباد المجمدة - المواشى والاغنام الحية - اللبن المكثف واللبن البودرة - جبن جودا وايدام - جبن مطبوخ -جبن أبيض - الزبد الطبيعى - البيض الطازج - بودرة بيض - الدواجن المجمدة والارانب المجمدة والبط المجمد - الشوربة المجففة للدواجن واللحوم - الزيتون الأسود بالنوى - زيت الطعام بجميع أنواعه - المسلى الطبيعى والصناعى - المكرونة - الموز - ألبان الاطفال الرضع المعلبة - السمسم - البلح الجاف والمجفف - الفلفل الأسود - القرفة - القرنفل - البن وكذا الادوية .

المجموعة الثانية : ويسدد عن هذه المجموعة ٤٠٪ على الأقل من القيمة بالعملات الحرة مقدماً والباقى بالعملات الحرة وفقاً للترتيبات السابق ذكرها فى المجموعة الأولى(١).

المجموعة الثالثة : ويسدد عنها كامل القيمة لدى قبول الطلب وذلك بالنسبة لباقى السلع الاستهلاكية - غالبيتها كمالية - وكافة وسائل النقل وفقاً لتبويب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

(٥) تقرر تحويل المبالغ التى يدفعها المستورد إلى البنك المركزى المصرى لتودع لفترة لا تقل عن شهر ، وبدون فوائد ، وذلك قبل البدء فى إجراءات الاستيراد (٢).

(٦) يتم سداد كافة الرسوم والضرائب الجمركية عن السلعة الواردة التى تستحق لحساب مصلحة الجمارك أو مستحقات أية جهة حكومية أخرى بالجنية المصرى فى أحد بنوك القطاع العام التجارية الأربعة عن السلعة المستوردة (٣).

(٧) محاولة من القرار لتحقيق أهدافه فقد قضى بإلغاء الأحكام السابقة عليه والتى تتعارض مع هذه الأهداف ، بأن تم على سبيل المثال الغاء المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، وذلك بهدف ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ، وكذلك تم إلغاء المادتين الأولى والثانية من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ ، بهدف زيادة الحصيلة من النقد الأجنبى . هذا بالإضافة إلى إلغاء بعض الأحكام الأخرى (٤).

ولقد قيل عندما صدر هذا القرار أنه يستطيع تحقيق الأهداف التالية :(٥)

أ- خفض أعباء الدولة بالنسبة لتمويل الواردات للقطاع الخاص ، إذ أصبح تمويل جميع هذه الواردات يتم خارج نطاق الموازنة النقدية .

---

(١) ومحتويات هذه المجموعة تتكون من السلع الداخلة ضمن مجموعات الوقود والمواد الخام أو السلع الوسيطة أو الاستثمارية دون وسائل النقل وفقاً لتبويب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) د. أحمد جامع المرجع السابق صـ ٥ .

(٣) م ١ / ٧ من القرار السابق .

(٤) م ٢ من القرار المذكور .

(٥) ابراهيم محمد يوسف القار : دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ ، ص٦٩٧ .

ب- إلغاء تمويل الواردات من الخارج مباشرة ، مما يساعد على جذب التحويلات فى شكل نقدى ، ويحد بذلك من استيراد السلع الكمالية .

جـ- الزيادة المؤقتة فى الموارد من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى بسبب التزام البنوك التجارية المعتمدة بتحويل قيمة العملات الخاصة بمقدم الاعتمادات المستندية إليه لمدة شهر على الأقل .

د- إحكام الرقابة المالية عن طريق التحكم فى حجم تسهيلات الموردين التى كان يمكن لمستوردى القطاع الخاص الحصول عليها والتى تعد بطبيعة الحال التزامات قصيرة الأجل

وعلى الرغم من كل الأحكام التى جاء بها القرار الوزارى ١٥ لسنة ١٩٨٠ للحد من نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ومحاولتزيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى ، فقد كانت النتيجة عكسية حيث أدى القرار إلى زيادةالطلب على النقد الأجنبى وساهم بالتالى فى تدهور قيمة الجنيه المصرى [١] .

القرار الوزارى ٢٤٢ لسنة ١٩٨٠

صدر فى ٢٦ يوليو ١٩٨٠ القرار الوزارى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٠ ، معدلاً بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ولقد تمثل التعديل الذى اشتمله انقرار المذكور فى طبيعة المقدمات التى يتم دفعها وفترة إيداعها لدى البنك المركزى .

فلقد قضى القرار بدفع المقدمات الخاصة بالمجموعتين الاول والثانية (٢٥٪ ، ٤٠٪) بالجنيه المصرى بدلاً من النقد الأجنبى ، على أن يقوم المستورد بتدبير باقى القيمة بالنقد الأجنبى ، على أساس أن يقوم البنك المركزى بتدبير العملة الأجنبية التى تقابل المقدمات المدفوعة بالجنيه المصرى .

وعن مدة بقاء الإيداعات لدى البنك المركزى فلقد قضى القرار بزيادة الفترة التى تودع فيها قيمة السلع من المجموعة الثالثة (١٠٠٪) من القيمة بالنقد الأجنبى لدى البنك المركزى من شهر إلى ثلاثة شهور على الأقل وبدون فوائد[٢]

---

(١) د. عزة رضوان : المرجع السابق ، صـ ٢٩٥ .

(٢) د. أحمد جامع : المرجع السابق ، صـ ٥ .

وعن تأثير هذا القرار ومدى تحقيقه لاهدافه .نجد أنه :- ربما وضع هذا القرار وسابقه بعض المعوقات الإدارية والإجراءات أمام المستورد فى إطار الاستيراد بدون تحويل عملة بما قضى به من حرمان المستورد من التسهيلات الإئتمانية التى كان يتمتع بها ويحصل عليها من المورد الأجنبى بحكم الصلة التجارية بينهما والثقة التى تربطهم ببعضهم .

وتمثلت المعوقات كذلك بتشتيت المستورد بين البنوك ومصلحة الجمارك والادارة العامة للاستيراد . وأيضاً بما اشتمل عليه القرار من فرض ضريبة مستترة بلا قانون تمثلت فى تجميد قدراً من قيمة الصفقة بدون فوائد لصالح البنك المركزى (١) . رغم كل هذه المعوقات إلا أن القرار لم يستطع حماية الجنيه المصرى والمحافظة على قيمته ، إذ زاد الطلب على النقد الأجنبى حيث أثبت الواقع عجز البنك المركزى عن تدبير النقد الأجنبى المقابل للمقدمات بالجنيه المصرى التى تم إيداعها فى حالة استيراد السلع الداخلة فى المجموعتين الأولى والثانية .

وكانت النتيجة عدم قدرة القرار على تحقيق ما صدر من أجل تحقيقه .

القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى .

أصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى فى ١٩٨١/١٠/٢٧ قراره الوزارى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨١ (٢) بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى . وكان الهدف من هذا القرار دعم قيمة الجنيه المصرى والحد من تدهوره .

وألغيت بمقتضى هذا القرار الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى بأن تحولت أرصدة هذه الحسابات إلى أرصدة لحسابات حرة بالنقد الأجنبى (٣) .

ولقد كانت الحسابات الخاصة التى تم إلغائها يسمح للشخص بفتحها دون سؤال عن مصدر العملة الأجنبية وكانت تستخدم فى تمويل العمليات الاستيرادية (٤) .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الوقائع - العدد ٤٤ فى ١٩٨١/١٠/٢٧ .

(٣) م١ من القرار ١٩٨١/٢٥٨ .

(٤) د. أحمد جامع : المرجع السابق .

وطبقاً للقرار نجد أنه قد استبقيت الحسابات الحرة التى يتم تمويلها عن طريق تحويلات من الخارج أو بنكنوت مصحوب بإقرار جمركى . وحولت الحسابات الخاصة التى كانت موجودة فى ذلك الوقت إلى حسابات حرة .

وعن آثار هذا القرار نجد أنه [١] أوجد سوقين غير نظاميتين للدولار بدلاً من سوق واحدة . الاولى لدولار البنكنوت ، والثانية لدولار الحسابات . وارتفع تبعاً لذلك سعر الدولار فى مصر ليصل لأول مرة إلى ١٠٥ قرش وتضاعفت أسعار السلع المستوردة .

- وضع هذا القرار صغار ومتوسطى المستوردين تحت رحمة الوسطاء والسماسرة من أصحاب الحسابات الحرة الدسمة لتمويل عملياتهم الاستيرادية . وتحددت بذلك أسعار الدولار تبعاً لرغبات الكبار استناداً إلى مركزهم الاحتكارى .

- أدى القرار إلى قيام صغار المستوردين بتهريب الدولارات للخارج للعودة بها والحصول على إفراج جمركى - وكذلك تهريب الجنيهات المصرية لاستبدالها بدولارات بالخارج والعودة بنفس الطريقة .

وبذلك انتهى هذا القرار كسابقيه إلى تحقيق نتائج عكسية بخصوص ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ودعم قيمة الجنيه المصرى [٢].

وامتداداً لمحاولة إصلاح نظام الاستيراد صدر تعديلاً آخر فى فبراير ١٩٨٢ فتقرر أن تتركز عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة فى البنوك وأن يحصل المستورد على موافقة من لجنة ترشيد الاستيراد ،وأن يقوم المستورد نفسه بتدبير كامل قيمة السلع المستوردة بالنقد الأجنبى ، وأن تودع المقدمات فى البنوك لمدة شهر لمصلحة البنك المركزى ، وتم تقسيم السلع إلى المجموعات الآتية :

المجموعة الأولى : وهى تتكون من سلع أساسية من مواد غذائية وأدوية ويدفع عنها ٢٥٪ من القيمة مقدماً .

المجموعة الثانية : وتتكون من مواد خام ومستلزمات انتاج ويدفع عنها ٤٠٪ من القيمة مقدماً .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) د . أحمد جامع : المرجع السابق .

المجموعة الثالثة : وتتكون من وسائل النقل الاستثمارى وقطع الغيار ويدفع عنها ٧٥٪ من القيمة مقدماً .

المجموعة الرابعة : وتتكون من السلع الاستهلاكية المعمرة ، والأغذية غير الأساسية ، ويدفع عنها ١٠٠٪ من القيمة مقدماً .

والملاحظ على هذا التعديل :

- أنه يعد ردة إلى القرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ وكل ما هنالك أنه جعل المجموعات أربع بدلاً من ثلاث ، وأنه سمى المقدمات تأميناً .

وعلى ذلك فإن الأثر الذى أحدثه القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ينسحب على ما أحدثه هذا التعديل ولم تختلف النتائج [١].

تعلق ما سبق من التعديل بكيفية تنظيم الاستيراد بدون تحويل عملة ، أما ما تعلق منه بكيفية تمويل الواردات فيتلخص فيما يلى : [٢]

تقرر فتح حسابات جديدة لدى البنوك (حسابات استيراد بالنقد الأجنبى للمصريين) إلى جانب الحسابات الحرة الموجودة سابقاً . ويمكن التحويل فيما بينها وكذلك داخل حسابات الاستيراد بانقد الأجنبى يمكن التحويل من حساب إلى أخر .

ويغذى الحساب الجديد كما يلى :

- إذا لم يتجاوز المبلغ المراد إيداعه ما يعادل ألف جنيه فإنه يسمح لصاحبه أن يودعه دون أى شروط .
- إذا تجاوز المبلغ المراد إيداعه ما يعادل الألف جنيه فلا يسمح بإيداعه إلا إذا كان صاحبه قادم من الخارج بشرط أن يتم الإيداع خلال ثلاثة أيام من تاريخ العودة المثبت فى جواز السفر ودون اشتراط تقديم إفراج جمركى .

---

(١) د. أحمد جامع : المرجع السابق صـ ٥ .

(٢) المرجع السابق .

نظرة على محاولات ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

إذا نظرنا إلى محاولات ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة نجدها لم تأت بكبير أثر وفقاً لما أريد منها ويرجع ذلك لبعض الأسباب نوردها فيما يلى :

(١) عدم الاستقرار التشريعى وهو أمر بالغ الأهمية وخصوصاً فيما يتعلق بالمجال الذى نحن بصدده ، إذ أن أولى المحاولات قد بدأت فى أخر يوليو سنة ١٩٧٩ وهو تاريخ صدور القرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، وانتهت حيث وقفنا فى فبراير ١٩٨٢ وهو تاريخ التعديل الأخير . وهو ما يقرب من ثلاثين شهراً تقريباً صدر خلالها ستة قرارات على الأقل - وهى التى ذكرناها فيما نحن بصدده - وذلك يعنى أنه كان يصدر قرار كل خمسة أشهر فى المتوسط وكان فارق المدة شهرين تقريباً بين القرارين ٦٠٠ ، ١٩٧٩/٧٨٢ وشهر واحد بين القرارين ١٥ ، ١٩٨٠/٢٤٢ . ولا شك أن كثرة التشريعات بما تحويه من تعديلات تفتح الثغرات أمام الانحراف وتؤدى إلى انعدام الاستقرار الأقتصادى إذ كان الهدف من القرارات ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ، ودعم الجنيه ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ولكن على العكس فقد زاد الاستيراد بدون تحويل عملة ووصل سعر الدولار لأول مرة ١٠٥ قرشاً وافتقدنا الاستقرار الاقتصادى .

(٢) الجدير بملاحظته أيضاً على تلك القرارات أنها لم تكن مدروسة والله أعلم بنوايا المسئولين عن إصدارها بدليل العودة إلى بعض القرارات التى تم إلغائها من قبل مع ثبوت عدم جدواها وعدم قدرتها علي تحقيق الأهداف المرجوة والدليل على ذلك ما رأيناه بالنسبة للتعديل الأخير الصادر فى فبراير ١٩٨٢ ، وما تضمنه من عودة إلى تطبيق أحكام القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، مع بعض الفوارق الشكلية .

(٣) تمثلت القرارات التى تم اتخاذها بهدف ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ودعم الجنيه فى بعض الاجراءات الادارية البيروقراطية ، بعيدة عن المفاهيم الاقتصادية الفنية السليمة التى تعالج الأمور بموضوعية والتى تكون أجدى عند استعمالها فى تحقيقها لأهدافها ، أما ما تم اتباعه هو وضع بعض المعوقات والعراقيل الادراية التى رغم وجودها يسهل الخروج والتحايل عليها ، وليس أدل على ذلك من امكانية الخروج بسهولة عما وضعه التعديل الأخير الذى سبق الإشارة إليه عندما فرق بخصوص المبالغ التى تم إيداعها فى حسابات الاستيراد بالنقد الأجنبى بين مبلغ تزيد قيمته عما يعادل ألف جنيه وآخر لا تزيد قيمته عما يعادل الألف جنيه ، عندما اشترط بخصوص المبلغ

الأول أن يكون صاحبه عائد من الخارج وأن يقوم بايداعه خلال ثلاثة أيام من تاريخ العودة .

إذ يسهل التحايل على ذلك . بأن يسافر صاحب هذا المبلغ إلى أي مكان بالخارج ولأى مدة ثم يعود ليقوم بإيداع المبلغ الذى غالباً لم يصطحبه معه إلى الخارج .

وطريقة أخرى للخروج على هذا الشرط بأن يبقى صاحب المبلغ داخل البلاد ويقوم فقط بتقسيم المبلغ الذى يملكه والذى تزيد قيمته عما يعادل الألف جنيه إلى مبالغ أصغر فى حدود المسموح على أن يقوم بإيداع هذه المبالغ على عدة مرات [١].

ولقد رأينا كيف جاءت هذه القرارات بآثار عكسية ولم تحقق أيا من أهدافها التى كانت السلطات تسعى إلى تحقيقها .

الخلاصة : رأينا من خلال دراسة نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كيف أن تسمية هذا النظام بهذا الإسم يعوزه شئ من الدقة وإن اعتمدنا عليها استناداً إلى أساسها التاريخى .

ورأينا كيف تم تطبيق مضمون هذا النظام من خلال ما عرف بحسابات حق التصدير وحسابات حق الاستيراد ، وتم خلق جنيهاً مصرياً قابلاً للتحويل من خلال ذلك وتعرض هذا النظام للإلغاء والعودة إلى التطبيق كل ذلك قبل معرفته بصورته التى عرف بها من خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مرحلته الأولى .

وخلال هذه الفترة الأخيرة تم تطبيق النظام وكانت البداية من خلال القرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ والذى عُرف بقرار تطوير السوق الموازية ، تطور النظام من هذا التاريخ ليتسع مداه شيئا فشيئا حتى أطلقت يداه لتمتد إلى كل شئ وذلك فى عام ١٩٧٥ من خلال القرارين الوزاريين ١٠٥٨ ، ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ .

ولقد تعرضنا للقوانين والقرارات التى تناولت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وما قضت به هذه التشريعات من أحكام وتعديلات حتى وصل بنا المطاف بمحاولات ترشيد هذا النظام بعد ثبوت سلبياته . وأيضا الاهتمام بدعم الجنيه المصرى والذى تأثر بتطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

بدأت مسيرة الإصلاح بوضوح ابتداءً من عام ١٩٧٩ من خلال القرارين ٦٠٠ ، ٧٨٢

---

(١) د. أحمد جامع : المرجع السابق .

لسنة ١٩٧٩ ، ورأينا كيف شهدت الفترة من ١٩٧٩ وحتى بدايات عام ١٩٨٢ عدداً لايستهان به من القرارات والتى وصل الأمر بها إلى أن يصدر قرار ما معدلاً أحكام قرار آخر لم يمر على صدوره أكثر من شهر وكذلك كان القرار يصدر قاضياً بأحكام قرار آخر سبقه وتم إلغائه من قبل رغم ثبوت فشل الأول ، كل هذا لم يجعل القرارات قاصرة عن تحقيق أهدافها فقط بل جلها تأتى بآثار عكسية تتنافى والاهداف التى صدرت من أجل تحقيقها .

يدلنا هذا كله على أن الأمور لا يمكن معالجتها بقرارات إدارية بعيدة عن الموضوعية ومفتقره إلى الدراسة المتأنية بل كان ورائها ضغوط أصحاب النفوذ والسلطان ، وكان الأولى بالسلطات المختصة وكما ذهب بحق أستاذنا الدكتور أحمد جامع أن تعالج الأمور بموضوعية أكثر وتتبع ما يلى: (١)

١- تحديد السلع الاستهلاكية بالغة الترف ، وفرض ضرائب جمركية مانعة عليها . ويكون من شأن هذه الضرائب تحقيق أحد أمرين (٢).

أ- الانصراف عن استهلاك هذه الطائفة من السلع لارتفاع أسعارها وبذلك يتحقق الهدف بمنعها .

ب- زيادة موارد الدولة عن طريق الضرائب ، إذا أصر البعض على استهلاك هذه السلع ويتم من خلال هذه الموارد تمويل الدعم المقرر لسلع الاستهلاك الشعبى ، ونكون أمام مثال طيب لأمثلة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة .

٢- تحديد السلع التى يوجد لها مثيل من الإنتاج المحلى بشرط أن يكون جيد الصنف ومناسب السعر وكافى المقدار، وفرض ضرائب جمركية مناسبة عليها .

والهدف هنا هو حماية الإنتاج المحلى عند توافر هذه الشروط ، ولا يكون الحل حظر استيراد هذه السلع لتنافى ذلك مع طبيعة اقتصاد السوق وكذلك لأنه يخلق الاحتكار (٣).

---

(١) د. أحمد جامع : الاهرام ، السنة ١٠٨ ، العدد ٣٤٧٨٨ الصادر يوم الجمعة الموافق ١٢ مارس ١٩٨٢ ، ص ٥ .

(٢) لا يغيب عن ذهن الباحث ما يتمتع به مستهلكى مثل هذه السلع من قدرة عظيمة على التخلص من مثل هذه الضرائب ، إذ يسهل اختراق أية حواجز من خلال شراء ذمم القائمين على التنفيذ بأبخس الأثمان .

(٣) ربما يكون الاحتكار مقبول بل مطلوب إذا كان من جانب الدولة ويكون أكثر لزوماً إذا تعلق ببعض السلع الاستراتيجية الهامة، أما الاحتكار المرفوض على إطلاقه هو احتكار القطاع الخاص لأنه بصدد حديثنا عن الاستيراد وخطر الاستيراد فإنه يحدث أحياناً أن يكون كبار المستوردين من أنصار خطر استيراد السلعة التى يتاجرون فيها حتى تتاح لهم فرصة تصريف الكميات المخزونة لديهم والتى استوردوها بأسعار مرتفعة، وبعد هذا يطالبون برفع الحظر .

٣- إذا أمكن تطبيق النقطتين السابقتين بما تكفلانه من ضمان التخلص من عيوب النظام المتمثلة فى استيراد السلع الترفيهية والسلع المنافسة للإنتاج المحلى . يمكن التمتع بما يكفله النظام من ميزة أساسية وهى تخفيف العبء عن الدولة فيما يتعلق بتوفير النقد الأجنبى ، إذ يجب أن يُترك المستوردين وشأنهم مع الموردين الاجانب فيما يتعلق بتدبير ما يلزم لتمويل الواردات خصوصاً بعد فشل الاعتماد على البنوك للقيام بهذا الشأن واشتراط دفع مقدمات ... إلخ ، إذ أدى ذلك كله إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبى والضغط على قيمة الجنيه المصرى وانخفاض قيمته باستمرار مقابل العملات الأخرى وكذلك مقابل السلع والخدمات فى الداخل .

وبالفعل فقد صدر فيما بعد ما يتناول حظر استيراد بعض السلع وكذلك فرض ضرائب جمركية مانعة على البعض الآخر مثلما قضى به القرار الوزارى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٥، بشأن تشكيل لجان فنية لتوزيع السلع المستوردة [١]. ولكن لم تمتد فترة الدراسة لتشمل ما حدث بعد ذلك من تطورات .

(١) الوقائع العدد ١٣٤ (تابع) فى ١٩٨٥/٦/٩.

الفصل الثانى

سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧

تمهيد وتقسيم :

يعد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من أهم الخطوات المنفردة على طريق الانفتاح الاقتصادى (١) .

ذلك لأنه بصدور هذا القانون دخلت مصر عهد جديد، إلى حد أنه يمكن وصف ما حدث بأنه ثورة تفوق فيما أحدثته ما أدت إليه ثورة يوليو ١٩٥٢، لأن مصر لم تقتصر على فتح أبوابها للاستيراد غير المقيد للسلع ورؤوس الأموال الأجنبية ، بل شهدت مصر بدخولها هذه المرحلة تخلياً تدريجياً عن وظيفتين أساسيتين (٢) .

الوظيفة الأولى : وظيفة الإسهام المباشر فى النشاط الأنتاجى .

الوظيفة الثانية : وظيفة حماية المصالح الاقتصادية لذوى الدخل المحدود .

ولم يتوقف أثر القانون على ما قضى به من أحكام. بل استدعى تطبيق القانون وتوفير المناخ الملائم لهذا التطبيق إحداث تعديلات فى قوانين أخرى معمول بها ، فتم على سبيل المثال إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل وصدر بدلاً منه القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦. وكان الغرض من إصداره تقنين التيسيرات النقدية لتتوائم مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكذلك امتد التعديل ليصل إلى القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير والجمارك والبنوك ... إلخ ،

---

(١) د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى مرجع سابق صـ ٣٦٧ ويطلق البعض على هذا القانون إسم قانون الانفتاح الاقتصادى . انظر د. محمد محروس اسماعيل : المشكلة الاقتصادية المصرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٨ ، صـ ١٥٩ .

(٢) د. جلال أحمد امين : محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥-١٩٨٥- المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى الاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، صـ ٤٢٢ . ٤٢٣ .

ولقد تناول القانون ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية تحديد الأهداف التى جاء ليحققها والضرورات التى دعت لصدوره ، وكذلك تم تحديد المجالات التى تستفيد من أحكامه ، وتناولت نصوصه العديد من الضمانات والتسهيلات والإعفاءات التى وفرها للمشروعات التى تعمل فى نطاقه . لكن وقبل استعراض هذه النقاط نتعرض لبيان موقف مصر من رأس المال الأجنبى قبل صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ونصل فى عودتنا إلى الوراء إلى عهد محمد على كى نبدأ من عنده .

وقبل التعرض بالدراسة لموقف مصر من الاستثمار الأجنبى قبل فترة الانفتاح، نقوم بالتعرض لدراسة الأهداف التى تسعى كل من الدول المتقدمة والدول النامية إلى محاولة تحقيقها من وراء انتقال رأس المال ، وكذلك المصادر المختلفة الرئيسية للتمويل والاقراض ثم تعرض لبيان الأشكال التى تنتقل بها رؤس الأموال ثم للمعوقات التى تقابل الاستثمار الأجنبى المباشر. ونقوم بتناول هذه الموضوعات بالدراسة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين مرجئين بيان محتويات كل منهما كل فى موضعه .

المبحث الأول : ظاهرة إنتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومعوقاته .

المبحث الثانى : مصر والاستثمار الأجنبى المباشر .

المبحث الأول

ظاهرة انتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومعوقاته

تمهيد وتقسيم :

اتصفت رؤس الأموال بحرية واسعة فى الانتقال فى الآونة الأخيرة، بسبب إلغاء الرقابة على النقد فى العديد من الدول وكذلك بسبب إتساع الاسواق الذى أدى إليه تقدم وسائل المواصلات والاتصال والامتداد الإعلامى وكذلك بسبب انتشار الاستقرار السياسى فى الدول النامية المقترضة والمستقبلة لرؤوس الأموال بعد انحسار الاستعمار العسكرى ، بما للاستقرار السياسى من دور هام وضرورى فى جذب رؤس الأموال [١] .

وإن هذا الانتقال لهو أمر طبيعى إذا توافر الاستقرار والمناخ اللازم لذلك إذ أن رأس المال عندما ينتقل من بلد إلى آخر ، ينتقل ليشبع حاجة كل منهما ، لوجود بلد فقير محتاج يسعى إلى استقدامه ليشبع به احتياجاً إليه ويكمل به نقصاً منه، ويفك به اختناقاً تعجز إمكانياته على التخلص منها وفى المقابل نجد أن هناك بلداً غنيًا لديه أموال يحتاج إلى تصديرها للاستفادة من العائد الذى يمكن أن تدره هذه الأموال عليه وكذلك لتحقيق بعض الأهداف الأخرى كما سنرى بعد قليل .

وعلى ذلك نجد أنه إذا كان الطرف المتلقى لرأس المال فى احتياج إليه ، ربما يكون الطرف المعطى أكثر وأشد احتياجاً لهذا الانتقال [٢] ، وعليه سوف نقوم بتناول أهداف كل منهما ، ورغم الحاجة المزدوجة للطرفين من وراء انتقال رأس المال إلا أنه قد توجد بعض العقبات والمعوقات التى تحول دون هذا الإنتقال أو تحد منه ، نتعرض أيضاً لها بالبيان .

ونبين أيضاً أنه لا يوجد مصدر واحد لتصدير رأس المال فرغم وجود هيئات ومؤسسات مالية متخصصة إلا أنه من الممكن أن تقوم بهذه المهمة حكومات أو هيئات ذات طبيعة دولية أو ذات طبيعة خاصة .

---

(1) M. Rizk, L'internationalization, de marché de Capitaux et la Jetermination des Taux de change dans la theorie du Porte -Feuille, memoire, universite´ de Paris II Pantheon- ASSAS 1988 PP. 18- 23 .

(٢) بالاضافة إلى ما سيتم تعداده من هذه الفوائد فى الصفحات التالية يمكن مراجعة بعض الفوائد فى :

د. أنور إسماعيل الهوارى ، القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية رسالة دكتوراه . كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، (بدون تاريخ) ، ص ٩٢، ١٣٢-١٣٩ .

ونشير فى النهاية إلى الصور المختلفة التى يأخذها رأس المال عند انتقاله ، وعليه تقوم بتقسيم هذا المبحث على الوجه التالى :

المطلب الأول : أهداف الدول النامية والدول المتقدمة من وراء انتقال رأس المال .

أولاً : أهداف الدول المتقدمة

ثانياً : أهداف الدول النامية

ثالثاً : معوقات انتقال رأس المال

المطلب الثانى : مصادر انتقال رأس المال وصور انتقاله .

أولاً : المصادر

ثانياً : الصور

المطلب الأول

أهداف الدول النامية والدول المتقدمة
من وراء انتقال رأس المال

أولاً : أهداف الدول المتقدمة من وراء تصديرها لرأس المال (١)

إذا كان فى انتقال رأس المال فائدة معينة تسعى إلى تحقيقها الدول النامية ، وهى استخدامه لتعويض النقص لديها من الموارد اللازمة للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية ، فإن هناك فوائد تتطلع الدول المتقدمة إلى تحقيقها من وراء انتقال هذه الأموال .

وتتمثل هذه الفوائد إما فى تحقيق أقصى ربح ممكن وإما لتعميق علاقة التبعية الاقتصادية فيما بينها وبين الدول النامية وإما لبسط نفوذ سياسى وإما لتحقيق ذلك كله ، وهذا ما سنراه من خلال استعراض الصفحات التالية :

---

(١) للامعان فى بيان أهداف الدول الرأسمالية من وراء استثمار أموالها فى الدول النامية ، أنظر فى ذلك : د.حسين نجم الدين - تطور الاقتصاد الدولى والتنمية فى ظل سيطرة الدول الرأسمالية ، دار النهضة العربية . القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٤ ويظهر من هذه الدراسة ، كيف حاربت الولايات المتحدة حتى تستطيع تصدير أموالها للاستثمار فى الدول المتخلفة ص ١٥٥ ، وموقف الاستثمارات الانجليزية ، وكيف تحورت فى أساليبها، والمناطق التى تتوجه إليها حتى تخدم أهدافها ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(١) تتأكد الدول المتقدمة من أن أية قروض تقوم بتقديمها إلى الدول النامية ، ستعود بالنفع والفائدة عليها وذلك لأن الدول النامية تلتزم فى معظم الأحوال بتسوية القروض بعملة الدولة المقرضة وهو ما يحقق زيادة فى الطلب على هذه العملة كما تلتزم فى نفس الوقت بشراء احتياجاتها بالاستعانة بهذه القروض من الدول المتقدمة ، خاصة الدولة صاحبة القرض وهو ما يؤدى إلى زيادة الطلب على منتجات هذه الدول فى الوقت الذى يجعل الدول المقترضة فى عجز مستمر ومتزايد فى موازين مدفوعاتها ، وعندما تقوم الدول النامية بسداد هذه القروض - فإن ذلك يأتى على حساب عملية التنمية فى حد ذاتها. [1]

(٢) تهدف الدول المتقدمة من وراء تقديمها للقروض أو المعونات للدول النامية ، ومن خلال تحديد شروطها وفقاً للاهداف التى ترمى إليها ، تهدف من وراء ذلك إلى عرقلة أى محاولة إيجابية تستهدف بها الدول النامية استثمار ثرواتها الطبيعية والبشرية لصالحها وصالح أبنائها [2] فإذا كانت الشروط سهلة صرفت الدول النامية عن محاولة استثمار ما لديها[3] وإذا كانت قاسية اثقلتها بالاعباء التى ترهقها وتستنزف مواردها .

ويمتد الطرف فى عجالة لبيان ذلك ، ولنعلم على سبيل المثال أن الدول الافريقية وحدها قد خسرت أكثر من ٦٠٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ ، وذلك بسبب شرط التجارة غير المتكافئة التى فرضتها عليها الدول الاستعمارية [4] .

ودفعت خلال نفس الفترة دول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى شكل

---

(١) أ. عبد التواب سليمان : استثمار الموارد المالية العربية والأفريقية ودول العالم الثالث . مصر المعاصرة السنة ٦٦ العدد ٣٦٢ اكتوبر ١٩٧٥ ، ص ١٨٣ .

(٢) أ. عبد التواب سليمان ، المرجع السابق ص١٨٣ .

(٣) إن من أسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو مايؤدى إليه إذا استمر فترة طويلة من الزمن من إضعاف قدرة الدولة المتلقية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية واستغلال كل إمكانياتها الذاتية للنمو .
راجع فى ذلك : د. جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص-٢ .

(٤) تجدر الإشارة إلى أن المشكلة قد تفاقمت أكثر وتضاعفت هذه القيمة أضعافاً كثيرة بعد زيادة التردى فى هذه العلاقات ومحاولات الدمج التى تتم فى الوقت الحاضر .

فوائد وأقساط للقروض التى تسلمتها منها ما يصل إلى ضعف ما تسلمته هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية [١] .

وبالتالى تهدف الدول المتقدمة من وراء تقديمها للقروض إلى الدول النامية إلى تعزيز مواقفها ونفوذها فى الدول النامية بالابقاء على العلاقة غير المتكافئة فى العلاقات الاقتصادية فيما بينها لصالح الدول المتقدمة وعلى حساب الدول النامية [٢].

(٣) اقتضى التطور رفض الصورة التى أوجدها الاستعمار السياسى للعبودية عسكريًا والتى كانت نتاج قوة السادة وضعف العبيد وأن يحل محلها صورة أخرى من صور الاسترقاق ومن خلال السيطرة الاقتصادية حتى ولو تم ذلك فى صورة مساعدات ومعونات بما تقتضيه العلاقات المتحضرة [٣].

(٤) تقوم الدول المتقدمة من خلال انتقال رؤوس أموالها إلى الدول النامية بتصدير أزماتها ومشكلاتها الاقتصادية إليها مثل مشكلات التضخم والركود عن طريق انتقال المنتجات الصناعية الغربية فى الحالة الأولى والحد من زيادة صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة فى الحالة الثانية : هذا بالإضافة إلى أزمات الطاقة والنقد [٤] .

(٥) تسعى الدول المتقدمة أيضاً من خلال انتقال رؤوس الأموال منها إلى الدول النامية إلى الحصول على صداقة بعض الدول المقترضة ، وكسب تحالفها ، والاستفادة من قوتها العسكرية فى بعض الأحوال ، ويدلنا على ذلك ما قام به الاتحاد السوفيتى من استغلاله للأوضاع الدولية المتأزمة بين بعض دول الكتلة الغربية (فرنسا والولايات المتحدة ،

---

(١) وهذا الوضع يقضى بأن الدول النامية هى التى تقوم بتصدير رأس المال إلى الدول المتقدمة وليس العكس ، وهذا ما يسمى بظاهرة التحويل العكسى للموارد ولمزيد من التفصيل حول هذه الظاهرة يمكن مراجعة

- د.أمينة عز الدين عبدالله : التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ ، العددان ٤١٣ ، ٤١٤ يوليو واكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٣٥ .
- د. سهير معتوق التحويل العكسى للموارد فى إطار أزمة مديونية العالم الثالث ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ العددان ٤١١ ، ٤١٢ يناير وابريل ١٩٨٨ ، ص ٢٣ .
- أ . عبد التواب سليمان : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٢) أ - عبد التواب سليمان : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٣) د . جعفر عبد السلام : شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى - مصر المعاصرة ، السنة ٨٢ ، العددان ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، يناير وأبريل ١٩٩١ ، ص١٠٢ .

(٤) د. جعفر عبدالسلام : المرجع السابق ، ص١٠٢ .

ومحاولة الرئيس الراحل ديجول عمل كيان مستقبل لأوروبا) وقدم قروض لهذه الدول والدول الآخذة فى النمو ، وكان القصد الأساسى من وراء هذه القروض كسب صداقات الدول المقترضة ومنعها من الوقوع فى مناطق النفوذ الغربى ، وكذلك كانت تهدف القروض الصينية إلى محاولة الوصول إلى زعامة العالم الشيوعى بدلاً من الاتحاد السوفيتى [١] .

(٦) تسعى الدول المتقدمة من خلال انتقال رؤوس أموالها إلى الدول النامية ، إلى توسيع خطوط إنتاج معينة فى الدول المقترضة [٢] والحصول منها على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها ، وضمان التمويل المنتظم للمواد الضرورية للإنتاج [٣] ، والتخلص من بعض المشروعات الضارة مثل المشروعات التى تسبب فى تلوث البيئة فى أراضيها فتقوم بنقلها إلى خارج نطاقها الجغرافى وذلك فى إطار التخصص والتقسيم الدولى للعمل [٤].

(٧) تسعى الدول المتقدمة من وراء انتقال رؤوس أموالها إلى الدول النامية إلى فتح منافذ جديدة لصادراتها ، سواء كانت هذه الصادرات إلى الدول القائم بها الاستثمار أو إلى دول أخرى أو إلى الدولة صاحبة الاستثمار [٥] ، وحدث ذلك على وجه الخصوص عندما احتاجت الصناعة الغربية إلى أسواق لتصريف فائض إنتاجها الصناعى بعد الثورة الصناعية وهذا ما يفسره انتقال رؤوس الأموال الأوربية خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وطوال القرن التاسع عشر- تجاه دول أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ،

---

(١) د . أنور الهوارى : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

د. هانز باخمان العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية . ترجمة مصطفى عبد الباسط ، وأيوب محمود : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٦٩ .

(٢) د. هانز باخمان : المرجع السابق .

(٣) د. على لطفى التنمية الاقتصادية مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٨٤ ص ١١٣

- Yves SIMON op. cit., P., 576.

(٤) - Frank, A. G. : Critique and Anti-critique Essays on Dependence and Reforism, London, 1984, p.234.

(٥) د. هانز باخمان ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

- Yves SIMON OP. cit., P., 576.

(٦) د . على لطفى : المرجع السابق ص ١١٣

ولقد صاحب انتقال هذه الأموال استعماراً سياسياً لهذه البلاد خلال الفترة المذكورة .(٦)

(٨) ظهرت حاجة الدول الرأسمالية المتقدمة إلى انتقال رؤوس الأموال إلى الدول النامية ، خاصة بعد أن زادت درجة تركز وتمركز رأس المال بسبب الاحتكارات الكبرى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، وظهر بالتالى فى هذه الدول فائض رأسمالى يصعب استثماره فيها لما يلى : (١)

أ - أصبح المزيد من الاستثمار فى هذه البلاد ، يؤدى إلى انخفاض معدل الربح إلى مستويات غير مقبولة من وجهة نظر الرأسماليين .

ب - أدت ظاهرة الاحتكار إلى الحد من امكانات استثمار رؤوس الأموال ، حيث أصبح الاستثمار فى بعض الفروع الانتاجية ، التى تسيطر عليها الاحتكارات الكبرى أمراً ضعيفاً إن لم يكن مستحيلاً .

جـ - نتيجة للنقطة السابقة ، إذا أرادت رؤوس الأموال أن تتجه إلى مجالات جديدة مستقلة ، فإن ذلك يتطلب حداً أدنى ضخماً من الأموال ، ومن هنا تعجز رؤوس الأموال التى لا تصل إلى هذه الأحجام المطلوبة عن الاستثمار المربح .

د- صعوبة التسليم بوضع هذه الأموال فى البنوك ، والاكتفاء بالحصول على سعر الفائدة السائد . لأن هذا السعر يكون غالباً أقل ربحية من استثمار هذه الأموال فى المشروعات المختلفة .

وترتيباً على ما سبق ظهرت حاجة الدول الرأسمالية إلى الاستفادة من هذه التراكمات الرأسمالية بالبحث عن مجالات لاستثمارها فى الدول النامية بحثاً عن معدل أعلى للربح .

(٩) تهدف الدول المتقدمة من وراء قيامها بالاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية إلى الرغبة فى الإحتفاظ بالأسواق الخارجية ضد الإجراءات التى قد تتخذها الدولة محل الاستثمار ضد الواردات (٢) .

---

(١) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص-٣٠ .

(٢) - Yves Simon, Op. cit., p. 576.

كانت هذه بعض الفوائد التى تعود على الدول المتقدمة من وراء قيامها بنقل رؤوس أموالها للاستثمار والعمل فى الدول النامية ، وقد تبين لنا من خلال استعراضها أن الدول المتقدمة لا تفكر إطلاقاً فى تنمية الدول النامية من خلال انتقال هذه الأموال [1] . بل تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مصالحها الخاصة[2] . ولا يقلل من هذا ما يمكن أن يكون فى ظاهره محققاً لصالح الدول النامية ، عندما يتم إنفاق جزء من هذه الاستثمارات على بعض أوجه الخدمات الاجتماعية ، كتحسين مستوى التغذية ، أو الرعاية الصحية أو التعليم ......الخ . فإن هذا الإنفاق ، تحكمه فى الواقع اعتبارات المصلحة الخاصة للمستثمر الأجنبى . إذ يهدف هذا الإنفاق فى نهاية الأمر إلى توفير مصادر بشرية متقدمة ذات وفورات خارجية للشركات الأجنبية [3]. وعليه فإذا صاحب ذلك بعض مظاهر التنمية فإنه سوف يكون بالقدر اللازم لاستمرار نزف أموال وخيرات الدول النامية .

ثانياً: أهداف الدول النامية من وراء استيرادها لرأس المال الأجنبى

أ - حاجة الدول النامية إلى النقد الأجنبى

تتوقف عملية التنمية الاقتصادية ، إلى حد كبير ، على مدى قدرة الاقتصاد القومى على تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التى تستهدفها خطة التنمية . وتتجسد مصادر هذه الموارد فى مصدرين رئيسين : [4]

---

(١) حتى ولو أرادت الدول المتقدمة معاونة الدول النامية فى تنميتها فإن هذا أمر يصعب حدوثه لأنه على سبيل المثال فى حالة المعونة المقترنة بمعونة فنية ، فإن الخبير الأجنبى أيا كان تخصصه لايمكنه أن يقدم للدول النامية ما ليس فى حوزته لأن المعرفة الوحيدة التى يتقنها هى معرفته بفنون الإنتاج الغربية التى لاتناسب البلاد النامية .

راجع فى ذلك : د. جلال أمين : تنمية أم تبعية ؟ ، المرجع السابق ، ص١٩ .

(٢) ويؤكد ذلك أن النظريات التى ذكرت فى هذا الشأن لاتخرج عن كونها تراعى بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة ، من هذه النظريات :

- نظرية أسواق احتكار القلة - النظرية التقليدية (الكلاسيكية) للتجارة الدولية (نظرية سلوك الربح والفائدة)
- نظرية الفائض الاقتصادى فى الرأسمالية الاحتكارية - نظرية تآكل الربح فى النظم الرأسمالية الاحتكارية - نظرية السياسة العامة - نظرية مضمون منطقة العملة .

راجع فى ذلك بالتفصيل :

د. محمد محمد أحمد حليمة : دراسة تحليلية لدور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق - جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥ ، ص٢٠ - ٢٥ .

(٣) د . على لطفى : المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٤) د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

المصدر الأول : يتمثل فى المدخرات المحلية التى تتحقق فى الاقتصاد القومى ، من مدخرات قطاع الأعمال ومدخرات القطاع الحكومى ، ثم مدخرات القطاع العائلى .

المصدر الثانى : يتمثل فى الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها ، مثل القروض الحكومية الثنائية ، والقروض المتعددة الأطراف ، والقروض الخاصة التجارية القصيرة الأجل ، بالإضافة إلى استخدام الدولة لرأس المال الأجنبى الخاص للاستثمار بشكل مباشر داخل الاقتصاد القومى .

ويجمع الاقتصاديون على ضرورة توفير الجزء الأكبر من الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية ، من مصادر تمويل محلية ، قبل اللجوء إلى الخارج ، وهذا من مقتضاه عدم إمكانية الاعتماد الكامل على موارد التمويل الأجنبية (١)

وتنشأ الحاجة إلى الاعتماد على الموارد الأجنبية ، لتغطية ما يسمى بالفجوة الإدخارية ، وفجوة النقد الأجنبى أو ما يسمى بفجوة التجارة الخارجية (٢) ، وتتمثل الفجوة الإدخارية فى الفارق بين مجموع الأموال اللازمة للاستثمار وما هو متاح منها محلياً ويمكن تعبئته دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومى خلال فترة زمنية مقبلة .

وتحتاج مشروعات التنمية إلى نقد أجنبى تستطيع الدولة أن توفر بعضه من خلال صادراتها المنظورة وغير المنظورة . وتلجأ فى الحصول على الباقى إلى الخارج ويسمى الفارق بين ما تستطيع الدولة تدبيره من نقد أجنبى وما تحتاجه من الخارج منه بفجوة النقد الأجنبى أو التجارة الخارجية (٣) .

ويتوقف على مقدار هاتين الفجوتين حجم الموارد الأجنبية التى تلزم الاقتصاد القومى حتى يقوم بأعباء التنمية فتزداد الحاجة إلى هذه الموارد كلما زاد حجم الفجوتين المذكورتين .

ويتم تقليل الحجم المذكور من خلال تقليل حجمها ، وإن كان الواقع يقضى بعدم إمكانية الاستغناء عن الموارد الأجنبية على الإطلاق .

لذا يلزم أن يتصف الإستعمال بالترشيد والاعتدال بقدر الإمكان والمستطاع .

---

(١) د . مدحت العقاد : التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، ص ٢٢٣ .

(٢) د . رمزى ذكى : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

د . مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٣) د. مدحت العقاد : المرجع السابق ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

ب - الفوائد التى تتطلع الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استيرادها لرأس المال الأجنبى

تستند الدول النامية فى لجوئها لرأس المال الأجنبى ، ودعوتها له حتى يقدم إليها ويعمل بها ، تستند إلى بعض المبررات والحجج التى تجعلها تقوم بالاستعانة به ، وعليه تقوم بفتح أبوابها له وتسرف فى تقديم الإمتيازات والتسهيلات حتى يتدفق إليها ويعمل بها .

ومن هذه المبررات ، قيام رأس المال الأجنبى بإمداد الدول النامية بما يلزمها لسد الفجوة بين الإدخار والاستثمار ، وكذلك لسد الفجوة التجارة الخارجية .

وأن هذه الأموال تساهم فى قيام عملية التكوين الرأسمالى بها ، وأنها كذلك تسعى من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبى إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية ليستفيد منها الاقتصاد القومى ، وتساهم هذه الأموال بذلك فى تنشيط حركة الإنتاج الصناعى ، وكذلك لتقليل العجز فى ميزان المدفوعات عندما تقوم الاستثمارات الأجنبية بالإنتاج من أجل التصدير . وتخلق نوعاً من الديناميكية فى الاقتصاد القومى عندما تتعدد أنشطة هذه الاستثمارات ، كل ذلك يؤدى إلى توفير المزيد من فرص العمالة ، وبالتالى محاربة البطالة ، وما ينتج عنها من مشكلات ، وتقوم الدولة بجانب ذلك كله بزيادة مواردها من خلال الضرائب التى يتم تحصيلها من خلال هذه المشروعات .....الخ

ونقوم من خلال هذه الصفحات ببيان مدى صحة هذه المبررات ومدى تحقيق الاستثمارات الأجنبية للفوائد التى تسعى إلى تحقيقها الاقتصاديات النامية .

(١) الحصول على رأس المال الأجنبى اللازم لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار .

تعانى الدول النامية ولاشك من نقص فى النقد الأجنبى اللازم للقيام بعملية التنمية وأعبائها ، ويرجع هذا النقص لعوامل عدة ، وتتسبب فيه مشكلات اقتصادية هيكلية أهمها زيادة الواردات فى الوقت الذى تعانى فيه الصادرات من نقص شديد على سبيل المثال .

وتسعى الدول النامية لتعويض هذا النقص باللجوء إلى الخارج وبصفة خاصة عندما لاتستطيع زيادة الموارد المحلية مثل المدخرات لأن ذلك ليس بالحل السهل إذ من بين ما تتصف به الدول النامية ضعف الدخول وبالتالى ضعف المدخرات . وتقوم الدول النامية فى سبيلها للاستعانة برأس المال الأجنبى بفتح أبوابها لهذه الأموال حتى تأتى للعمل بها فى شكل استثمار مباشر معتقدة بذلك أن هذه الاستثمارات سوف تحل مشكلاتها الخاصة بنقص النقد الأجنبى ، وأنها تقوم بجلب رأس المال الأجنبى اللازم لسد النقص من المدخرات الوطنية ، ولكن هذا الوضع لا يتحقق رغم فتح الأبواب ومنح التسهيلات لرأس المال الأجنبى .

وتدلنا الحقائق التى أحاطت بالتجربة المصرية أن مساهمة رأس المال الأجنبى فى الاستثمارات المباشرة كانت ضعيفة وأن الجانب المصرى المحلى العام والخاص هو الذى قام بتمويل الجانب الأكبر فى رأس المال والنقد الأجنبى ، إذ بلغت نسبة مشاركته على سبيل المثال فى آخر عام ١٩٧٨ حوالى ٥٥٪ ، منها حوالى ٣٢٪ للقطاع العام و٢٣٪ للقطاع الخاص ، وارتفعت هذه النسبة فى نهاية عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٦٠٪ منها ٣٢٪ للقطاع العام و٢٨٪ للقطاع الخاص ، والنسبة المتبقية أسهم بها رأس المال العربى والأجنبى (١) .

وبالنسبة للمشروعات التى تشترك مع القطاع العام ، نجد أن النسبة الكبرى من رؤوس الأموال للمشروعات المشتركة حوالى ٥٧,٨٪ يقدمها القطاع العام ، وهذا بخلاف أن الأصول العينية التى تسهم بها شركات القطاع العام مقومة فى الأغلب بأقل من قيمتها الحقيقية ، وعلى أساس اعتبار جزء هام منها فى صورة خردة ، ودلالة هذا أن النسبة التى يساهم بها القطاع العام محاسبياً أعلى من النسبة المذكورة (٢) .

وزيادة فى بيان ضآلة حجم رأس المال الأجنبى الذى يساهم فى مشروعات الاستثمار الأجنبى نجد أ ن المستثمر يستعين بالقروض الأجنبية فى تمويل استثماراته ، إذ بلغت نسبتها فى هذه المشروعات حوالى ٤٥٪ ، ومن شأن هذا زيادة الأعباء على المشروعات (٣) والسماح للأجانب باسترداد ما قدموه باعتباره قرضاً ويستمرون فى جنى الأرباح وفى إدارة مشروعات تتكلف مئات الملايين من الجنيهات بزعم أنهم أصحاب رأس مال وهم فى الحقيقة وسطاء أو سماسرة للإقراض أكثر منهم مستثمرون (٤) .

إن مقتضى ما سبق أن الاقتصاد المصرى يعتصر من مدخراته بالنقد الأجنبى والمحلى ليقدمها دون مناسبة إلى المستثمر الأجنبى كى يتولى تشغيلها وتصدير رأرباحها (٥) .

ويكون المستثمر الأجنبى بذلك قد استعان برأس المال المصرى سواء العام أو الخاص أو هما معاً فى نقل خيرات البلاد إلى الخارج وبذلك تسقط الحجة القائلة بأن مشاركة رأس المال

---

(١) محمد عبد الشفيع : التطور التكنولوجى والاعتماد على الذات فى التجربة الصناعية المصرية ١٩٧٠ - ١٩٨٠ المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٨ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٧٠ .

(٣) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٤) أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، مرجع سابق ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٥) المرجع السابق : ص ٥٠٩ .

الأجنبى فى المشروعات تستهدف جذب رأس المـــــال إلى البلاد ، ومساهمته فى عملية التنمية [١] .

(٢) الزيادة المباشرة فى التكوين الرأسمالى

تستند الدول النامية من بين ما تستند إلية من مبررات لاستقدام رأس المال الأجنبى للعمل بها تستند إلى أن هذه الأموال تساهم فى عملية التكوين الرأسمالى بها ، من خلال زيادة الدخول الفردية والدخل القومى ، حتى تعتمد على نفسها بعد ذلك ، وتقوم بالاستعانة بهذه الدخول فى تنمية الاقتصاد [٢] .

وحقيقة ما يحدث أن المشروعات الأجنبية تقوم بتحويل رأس المال إلى الخارج ، وتؤدى بذلك إلى النزح المستمر للفائض الاقتصادى للمجتمعات المستقبلة لرأس المال على أيدى الاستثمارات الأجنبية وتحويله للخارج ، سواء كان ذلك فى صورة تحويلات للأرباح والفوائد أو فى صورة تبادل لا متكافئ فى التجارة الخارجية [٣] وتقوم الشركات دولية النشاط بصفة خاصة بهذه المهمة ، ويدلنا على ذلك الأشكال التى تنتقل بها الأموال إلى الخارج إذ تأخذ هذه الأموال فى إنتقالها الصور التالية : [٤]

(١) المبالغة فى قيمة الواردات وتخفيض قيمة الصادرات بما يكفل تحقيق أرباح عالية تنتقل إلى الخارج ، وتساهم هذه الأرباح بعد فترة فى عملية النقل العكسى للموارد من البلاد النامية إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة .

---

(١) محمد عبد الشفيع : المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٢) د. خالد سعد زغلول : الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، ص ٤٤٣ .

(٣) د . رمزى ذكى : أزمة الديون الخارجية مرجع سابق ص ١٨٣

(٤) د. رمزى ذكى : المرجع السابق ص ٣٠٩ ، ٣١٢ -٣١٤

- د. رمزى ذكى : التمويل الخارجى والاعتماد على الذات ، القضايا الجوهريجة والدروس المستفادة مع اشارة خاصة لمصر ، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين الفترة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .
- د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : الاستثمار الاجنبى المباشر فى المشروعات الداخلة فى إطار الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة جامعة المنصورة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٠٠ .
- محمد عبد الشفيع : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

ويساعد على ذلك ما تتمتع به هذه الشركات من عدم خضوعها للرقابة فى البلد الذى تعمل به .

(٢) المبالغة فى تقدير تكاليف التكنولوجيا وبراءات الإختراع .

(٣) ينتقل جزء إلى الخارج فى صورة أجور للخبراء والفنيين الأجانب الذين يستعان بهم فى إدارة هذه المشروعات ، وكذلك الذين يستقدمون لتدريب العمالة والمبالغة فى تقدير هذه الأجور وكذلك ينتقل جزء آخر من خلال المبالغة فى تقدير نفقات تدريب العمالة عندما يتم هذا التدريب فى الخارج .

(٤) ينتقل جزء آخر من الموارد فى شكل فائدة على رؤوس الأموال المقترضة للقيام بالاستثمارات .

(٥) نفقات استعادة رأس المال المستثمر .

يضاف إلى ما سبق أن البنوك الأجنبية والمشتركة التى تنشأ لخدمة أغراض شركات الاستثمار إتجهت إلى إيداع أموالها فى الخارج ، وفى العمليات التى قامت بتمويلها كان التركيز على تمويل الاستيراد والمشروعات الاستهلاكية ذات الربحية السريعة .

ولا يتوقف الأمر عند تحويل الموارد إلى الخارج ، بل إن بعض الموارد يتم إهدارها بالداخل ، إذ من شأن الإعفاءات الجمركية التى تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تكون دافعاً للتبذير وإهدار الموارد [١] .

وحتى بالنسبة للجزء الذى يتم إنفاقه واستثماره داخل البلاد نجد أن جزءاً هاماً منه يتم إنفاقه على مشروعات البنية الأساسية التى تخدم مشروعات الاستثمار ، والمثال على ذلك سكة حديد السويس « خط بين السويس والاسكندرية » وكذلك حفر قناة السويس ، وغير ذلك من المشروعات التى أقامتها الدول الغربية فى مصر ، ولم تكن هذه المشروعات تتصل بحاجات البلاد الاقتصادية اتصالاً مباشراً بل كانت تفوق حاجات البلاد وإمكانياتها ، وكان الهدف منها وصل مراكز الإنتاج الغربية بمنابع تموينها وأسواق استهلاكها فى آسيا وأفريقيا [٢] .

---

(١) د . محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٢) صبحى وحيدة : أصول المسألة المصرية ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

ويزيد ذلك إيضاحاً إذا علمنا أن ٦, ٤٠٪ تقريباً من استثمارات بريطانيا فى الخارج خلال القرن التاسع عشر ، اتجهت لتمويل طرق المواصلات وأهمها السكك الحديدية [1] ويدلنا كل ذلك على أن الاستثمارات الأجنبية لا تساعد على التكوين الرأسمالى للبلاد النامية التى تعمل بها وحتى عندما تتحقق بعض الزيادة فى دخول بعض الفئات فإنها تتجه إلى الإنفاق الاستهلاكى والترفى ولدى البلاد المتقدمة من الوسائل ما يكفل لها تحقيق هذا الأمر .

(٣) نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية إلى البلاد النامية

تسعى الدول النامية إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والخبرات الأجنبية المتقدمة فى مجال الإدارة والتنظيم من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبى التى تستقدمها للعمل بداخلها فهذا يعد أحد المبررات التى تستند إليها الدول النامية عندما تلجأ إلى تشجيع الإستثمار الأجنبى المباشر على اعتبار أن انتقال التكنولوجيا مع هذه الاستثمارات يعد أحد المميزات لهذا النوع من الإستثمار على الأقل فى الأجل القصير . [2] ولكن هذه الميزة التى تسعى إلى تحقيقها لا تتحقق هى الأخرى إذ ما فائدة تكنولوجيا لا تناسب ظروف الاقتصاد بل تعد فى هذه الحالة ضرة لا نافعة .

وفى الحقيقة فإن معظم الأنشطة البحثية تتم فى الدولة الأم ولاتزود الدول التى يتم بها الاستثمارات إلا ببعض الأنشطة الثانوية .[3] وحتى عندما تنتقل التكنولوجيا إلى البلاد النامية فإنه يلاحظ عليها مايلى :

(١) تستخدم الشركات دولية النشاط ذلك النوع من التكنولوجيا الذى لا يتناسب وظروف الدول النامية ، وكذلك فى إنتاج سلع لا تناسبها [4] إذ تعد التكنولوجيا وسيلة للإنتاج

---

(١) وإذا تم النظر إلى البنود الأخرى التى اتجهت إليها الاستثمارات لوجدناها كلها تخدم ما يتعلق بالتصدير للسلع الأولية والاستيراد للسلع الصناعية وتمويل ذلك .

انظر فى ذلك :

- Cameron, R. E. : France and the economic development 1800 - 1814, Princeton. 1961, pp. 69 - 85, p. 486.

(٢) André Grjebine e Tovy Grjebine : La reforme du système monétaire international, P.U.F., Paris, 1973, p. 40.

(٣) - André Grjebine et Tovy Grjebine : Op. cit., p. 44.

(٤) د . أبو بكر متولى : استراتيجية الاعتماد على الذات ، ومصيدة التطور التكنولوجى - المؤتمر العلمى السنوى السادس ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

- Sanjaya Lall and Paul Streeten : Foreign investment, Transnationals and developing countries, Macmillan Press LTD, London, 1980, p. 70.

كثيفة رأس المال فى الوقت الذى تعانى فيه الدول النامية من نقص منه .

وكذلك فهى وسيلة كثيفة فى استخدام الطاقة كل هذا يؤدى بها إلى أن تكون مرتفعة التكلفة [١] فضلاً عن أنها تزيد من حجم البطالة .

(٢) هذه التكنولوجيا لاتستطيع أن تتكامل ولا تتندمج مع الاقتصاد القومى ، فهى ليست إلا جيباً منعزلاً عن الأقتصاد القومى[٢] يقوم بتمثيل الدولة الأم .

(٣) إذا تم استخدام هذه التكنولوجيا والفنون الانتاجية المتقدمنة فى المشروعات الوطنية تستطيع الشركات الأجنبية بما لها من قدرة تنافسية كبيرة مع الشركات الوطنية ، أن تقضى عليها . وعندما تستخدم هذه التكنولوجيا فى مشروعات مشتركة فإن مثل هذه المشروعات تقوم على أساس شروط مجحفة بالطرف المحلى ، ومتميزة لصالح الشريك الأجنبى وهو ما حذث على سبيل المثال مع التجربة المصرية ويتضح ذلك مما يلى : [٣]

(أ) اشتراط عدم قيام مشروعات مشتركة أخرى لإنتاج نفس السلعة لمدة محددة وهو شرط مجحف وشرط احتكارى يفرض مبدأ غير مقبول .

(ب) اشتراط بيع نسبة من الإنتاج بالعملات الاجنبية واعتبار ذلك بديلا عن التصدير للأسواق الخارجية .

جـ) اشتراط تخريد جانب من الطاقات الإنتاجية لوحدات القطاع العام المشتركة فى المشروع واستبدالها بوحدات إنتاجية يتولى الشريك الأجنبى توريد الآلات والمهمات اللازمة لها بأسعار غير قابلة للتفاوض وغالباً ما تكون أعلى من الأسعار العالمية .

(٤) تؤدى التكنولوجيا كما رأينا إلى خروج قدر كبير من موارد البلاد إلى الخارج ، إذ تقوم باستنزاف ثروات البلاد من النقد الإجنبى من خلال دفع رسوم براءات الإختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية وأجور الخبراء والفنيين الأجانب الذين يفدون إلى البلاد لتشغيل وصيانة وسائل الإنتاج المتقدمة المستخدمة فى المشروعات ، وغالباً ما تبالغ الشركات فى تقدير هذه المبالغ للتهرب من الضرائب المفروضة ، وينبغى دفع هذه

---

(١) محمد عبد الشفيع ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

(٣) محمد عبد الشفيع ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .

التكاليف بالعملات الأجنبية ، بما يمثله ذلك من زيادة العبء على ميزان المدفوعات [١]

يدلنا كل هذا على أن الضرر الذى ينال الإقتصاد القومى- وهو محقق - من وراء الاستعانة بالتكنولوجيا يفوق بكثير النفع الذى يمكن أن يعود عليه - وهو غير مؤكد تحققه - وأمام مثل هذا الوضع نجد أن المنطق يقضى بما تقضى به القاعدة الفقهية من أن الشئ الذى يزيد ضرره عن نفعه يجب تركه .

(٤) المساهمة فى تنشيط حركة الإنتاج الصناعى

كانت هذه أيضاً إحدى المبررات لاستقدام رأس المال الأجنبى ، استناداً لما يوفره رأس المال هذا من إمكانيات يحتاجها هذا القطاع لا تتوفر محلياً إلا أن هذا الرجاء وهذا الأمل لايتحقق إذ تتجه الإستثمارات الأجنبية غالباً إلى المشروعات ذات العائد السريع من مشروعات النشاط الإستهلاكى وقطاعات الإنتاج الهامشية ، متطلعة من وراء ذلك إلى تحقيق أكبر معدل ممكن من الأرباح ومتجنبه للمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المشروعات التى تحتاج إلى فترات زمنية طويلة بسبب تغير السياسات وموقفها من رأس المال الأجنبى ، وتتجه الإستثمارت الأجنبية هذا الاتجاه حتى ولو كان الأمر فى غير صالح الإقتصاد المضيف .

وعلى الحكومات المضيفة إذن بجانب توفيرها لمناخ الأستثمار اللازم لجذب المستثمرين أن تكمل النقص بالاستثمار فى القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالصناعات الثقيلة مثلاً [٢] .

(٥) الإنتاج من أجل التصدير وعلاج العجز فى ميزان المدفوعات

تكرر القول فيما سبق بأن الهدف من وراء انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الدول النامية يتمثل فى الحصول على أعلى قدر من الأرباح ، ويقوم هذا الهدف بتوجيه الإستثمارات فى القطاعات التى تحقق له ذلك .

---

(١) د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية مرجع سابق ص ٣٠٣ .

(٢) تعد مصر من بين البلاد التى تصلح للأستثمار الأجنبى إذا تم توفير المناخ المناسب لذلك فى ظل توافر الضوابط التى تحمى الاقتصاد لأن هذا الاقتصاد يتميز بأنه لا توجد فيه صعوبة فى تصريف السلع وبالتالى عدم ركودها وسبب ذلك زيادة عدد المستهلكين واتساع الأسواق ، راجع فى ذلك - د . أحمد جامع الانفتاح للإنتاج أم للاستهلاك - الأهرام - العدد ٣٥٣٤٧ الصادر الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٩ .

- د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .
- د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

وعندما تتجه الاستثمارت إلى قطاع التصدير فإنها تفعل ذلك ، إذ يحقق لها هذا القطاع ميزة وجود النقد الأجنبى ، بما يكفل لها تحويل الأرباح واستهلاك رأس المال ، وتبتعد المشروعات عن هذا القطاع أو تتحول عنه عندما يتحقق لها إمكانية الحصول على النقد الأجنبى من مصدر آخر ، وهذا يبين مسلك بعض المشروعات التى تقام بالإشتراك مع القطاع العام إذ تشترط فى بعض الأحوال بيع المنتجات داخل البلد المضيف بالعملات الأجنبية واعتبار ذلك بديلاً عن التصدير للأسواق الخارجية .

وليس من شك فى مدى تأثير ذلك على حصيلة البلاد من النقد الأجنبى ، وتأثير ذلك السلبى على ميزان المدفوعات ، ويدلنا الواقع فى مصر أن المشروعات التى أتجهت إلى التصدير قليلة ، وأن الأموال اتجهت إلى المشروعات التى تتميز بسرعة دوران رأس المال ، وإن كانت لا تساهم فى الإنتاج [١] . كما سبق بيان ذلك وتنتفى بذلك أيضاً هذه الحجة .

(٦) توفير فرص العمل

ومما قيل أيضاً بخصوص المزايا التى يمكن أن تقدمها مشروعات الاستثمار الأجنبى أنها تخلق فرصاً للعمالة من خلال المشروعات التى تقوم بإنشائها ، ونرى الآن مدى تحقق هذه الفائدة : فقد رأينا كيف أن الشركات الأجنبية تستخدم فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ، وهذا من شأنه أن يقلل من الطلب على العمالة الوطنية ، بل إن لمشروعات الأستثمار الأجنبى تأثير ضار على هيكل توزيع العمالة والنقص منها فى بعض المجالات عندما تؤدى بالقليل من فرص العمالة التى تقدمها إلى هجران ذوى الكفاءات لأعمالهم فى الحكومة والقطاع العام بل والقطاع الخاص الوطنى جرياً وراء الأجر الأعلى . ومن لم يستطع منهم الانتقال يترك وظيفته ويسافر إلى الخارج تاركاً وراءه أزمة فى بعض التخصصات وما يترتب على ذلك من مشكلات وعلى هذا تترتب الآثار السالبة بسبب القليل من فرص العمالة التى تخلقها الإستثمارات الأجنبية .

(٧) زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب المفروضة على الاستثمارات

قيل أن الدولة تستطيع زيادة إيرادتها من خلال الضرائب التى تفرضها على الأستثمارات الأجنبية ، وفى الحقيقة لسنا فى حاجة إلى بيان أن الدولة لا تستفيد من هذا

---

(١) محمد عبد الشفيع : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

د. هانز باخمان : المرجع السابق ، ص ٧٦ .

الجانب ، وذلك لأن أحد الأدوات الرئيسية التى تلجأ إليها الدول النامية كحافز لتشجيع قدوم رأس المال الأجنبى هو الإعفاءات الضريبية والتى تتبارى الدول وتتسابق فى حجمها . وتضيع على الدولة أموال طائلة من وراء هذه الإعفاءات . وبذلك تؤدى هذه الإعفاءات إلى نقص الإيرادت الحكومية ، وتتسبب هذه الإعفاءات أيضاً فى اتجاه المشروعات نحو المجالات ذات الربح السريع والكبير للاستفادة من الإعفاءات ، وأغلبها المشروعات الإستهلاكية قصيرة الأجل ذات معدلات الأرباح المرتفعة ، والتكلفة المنخفضة لرأس المال [١] .

وحتى عندما تنتهى فترة الإعفاءات نجد أنه يتم التهرب من الضرائب بالطرق المختلفة التى ذكرناها والخاصة بتدفق الموارد إلى الخارج مثل المبالغة فى قيمة الواردات وبخس قيمة الصادرات بهدف تقليل الأرباح المتحققة [٢].

ومثال ذلك ما عمدت إليه الشركات التى تعمل فى كولومبيا من رفع أسعار مستلزمات الإنتاج التى تصدرها إلى فروعها بنسبة ٨٧ ٪ فى مجال الأدوية و ٤٤٪ فى مجال المطاط و٢٥٪ فى إنتاج الكيماويات . وتصعب الرقابة على هذه التصرفات لاستقلال فروع الشركات الأجنبية عن الرقابة المالية فى أغلب لأحوال فى الدول المضيفة ، مما يؤدى فى النهاية إلى الإضرار الجسيم بمصالح الدول المضيفة ، وعدم استفادتها من نشاط هذه الشركات [٣].

ومما قيل أيضاً عن فوائد الإستثمار الأجنبى المباشر ، أنه يخلق نوعاً من الديناميكية فى الإقتصاد القومى ، وهذا الكلام أيضاً ، ينال من صحته أن الأستثمارات الأجنبية ، تؤدى إلى الإزدواجية أو الثنائية الإتصادية بسبب التميز فى التعامل . [٤] وذلك بأن يكون فى الإقتصاد الواحد قطاعات متقدمة ، وقطاعات أخرى متخلفة ، وهذا ما تقوم به الشركات دولية النشاط وتحاول تعميقه [٥] .

---

(١) د. ميرانڈا زغلول : تأثير نظم الحوافز والأعفاءات الضريبية على تحسين بيئة الاستثمار فى مصر . مصر المعاصرة السنة ٨٥ ، العددان ٤٣٧ ، ٤٣٨ يوليو وأكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٧٥ .

(٢) Seers, D. : The Political Economic of Nationalism, Oxford University Press, London, 1983, p. 68.

(٣) د. حسين نجم الدين : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

(٤) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٥) د. أبو بكر متولى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

ويدلنا على ذلك ما نلاحظه على المشروعات الصناعية المشتركة من أنها لا تتركز فى القطاعات التى تحقق التحول الهيكلى للاقتصاد القومى (١) .

بعد هذا العرض لبعض المبررات التى تستند إليها الدول النامية فى تقديمها للتسهيلات اللازمة لاستقدام رأس المال الأجنبى ، وبعد أن وجدنا أن هذه الفوائد هى فوائد محدودة جداً وأنها محاطة بكثير من الأخطار (٢) ، وبعد إن علمنا الدوافع الحقيقية للدول المتقدمة والتى تدفعها لتوجيه أموالها للاستثمار فى الدول النامية وكيف أن هذه الدوافع تتركز بصفة خاصة فى الحصول على أكبر قدر من الأرباح ، وهو القدر الذى لا تستطيع أن تحصل عليه لو استثمرت هذه الأموال بداخلها ، وأنها تسعى أيضاً من وراء انتقال هذه الأموال إلى تعميق وتقوية رابطة التبعية بينها وبين الدول النامية ، ومحاولة فرض النفوذ بعد أن أصبح مستحيلاً فرضه عن طريق الاستعمار السياسى .

كل ذلك يبين لنا أن الإستعانة برأس المال الأجنبى هو أمر محفوف بالمخاطر . ولكن الدول النامية تجد نفسها أمام ضرورة للاستعانة به بسبب قلة مواردها المحلية ، وعلى هذا يمكن القول بأن الأستعانة برأس المال الأجنبى هو شر لابد منه ، وإنه يجب النظر إليه على أنه دواء مر ذو أضرار جانبية لابد من تناوله بالرغم من مرارة طعمه وآثاره الجانبية بهدف الشفاء من العلة ، وهنا يستلزم أن تكون الجرعات بالقدر الذى يلزم ، ويلزم فقط للتداوى . لا هى بجرعة كبيرة مميتة ، ولا هى بجرعة أقل مما يجب ، فتتأخر فى تحقيق الشفاء ولا يسلم الإنسان من أثارها الجانبية وعلى هذا يجب على الدول النامية أن تراعى بعض الضوابط ، عند الإستعانة بروؤس الأموال الأجنبية ، سواء تعلق ذلك بالاقتراض من الخارج أو تعلق باستقدام رأس المال الأجنبى للعمل فى البلاد بصورة مباشرة ، وسوف نرجئ الحديث عن هذه الضوابط إلى موضع آخر عندما نتحدث عن الصور المختلفة لانتقال رأس المال .

---

(١) محمد عبد الشفيع : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) هذا رغم أن هذه الأمور تعد من المميزات التى يمكن أن توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الأجل القصير ، يضاف إليها الآثار التى لاخلاف حول أثرها الضار على اقتصاديات البلاد المتلقية والتى منها الآثار الضارة على موازين مدفوعاتها عند البدء فى عودة هذه الأموال إلى البلاد الأم ، وكذلك فيما تساهم به هذه الاستثمارات فى تحجيم دور الإقتصاديات المتلقية فى الاقتصاد الدولى وكذلك فى عدم خضوع هذه المشروعات لرقابة الدول المضيفة .

راجع فى ذلك :

- André Grjebine et Tovy Grjebine : Op. cit., pp. 39 - 44 .

ثالثا: معوقات انتقال رأس المال الأجنبي

ينصب التركيز في هذه الجزئية على المعوقات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لأن قدوم رأس المال الأجنبي للعمل في دولة ما يحتاج إلى أرض خصبة وتتوقف درجة خصوبة هذه الأرض على مدى توافر الحوافز اللازمة لتشجيع قدوم هذه الأموال بالإضافة إلى توافر هذه الحوافز يجب إزالة المعوقات التي قد تعوق قدوم هذه الأموال من الخارج ، بل والتي تتسبب أيضا في هروب رؤوس الأموال الوطنية من البلاد إلى خارجها وتقوم بالتعرض لأهم هذه المعوقات فيما يلي :

أ- عدم الاستقرار السياسي والثقافي

يلعب الاستقرار السياسي دوراً هاماً في قدوم أو هروب رأس المال الأجنبي للأستثمار في البلد المعني ، إذ تؤدي الحروب إلى إحجام رأس المال الأجنبي عن القدوم ويؤدي إلى نفس النتيجة خوف المستثمر ، وعدم اطمئنانه لاتجاه السلطة الحاكمة ، وانطباعه عن النظرة العامة للمسئولين ونظرتهم إلى رأس المال الأجنبي كذلك انطباع الرأي العام وموقفه من المستثمرين الناجحين ونحو الإستثمار الأجنبي بالذات ويتوقف الأمر كذلك على درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي ، وفرص الاتصال بمصادر الاستثمار في الخارج ، وعلاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى التي يمكن الحصول منها على مصادر التمويل ، أو ينتظر تسويق المنتجات فيها ، ودرجة المخاطر غير التجارية بكافة أنواعها وما يتوافر من حماية بشأنها (١) .

وتحاول الدولة النامية التغلب على الخوف الذي يسيطر على المستثمرين الأجانب من عدم الإستقرار السياسي عن طريق إبرام معاهدات مع الدول الصناعية ، بشأن الحماية المتبادلة للإستثمارات الأجنبية ، وقد تكون هذه المعاهدات ثنائية أوجماعية وإن كانت أغلبها ثنائية ، ومن شأن هذه المعاهدات ، بعث الثقة والاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي ، إذ يستطيع المستثمر اللجوء إلى دولته للتدخل بموجب هذه المعاهدات عند إخلال الدولة المضيفة بالتزاماتها تجاه استثماراته (٢) .

---

(١) د. إبراهيم شحاتة : القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية - مصر المعاصرة - السنة ٨٣ العدد ٤٢٧ يناير ١٩٩٢ ، ص ٧ ـ ٨ .

(٢) د. هاني باخسان : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

يُدخل البعض التأميم وحظر التملك ضمن الأخطار أو المعوقات السياسية ، وهذه الأخطار إن كانت لاتخضع لنظام التأمين إلا أن الحكومات تقوم بتعويض المتضررين في حالة حدوثها ، راجع في ذلك :

- Cyril Bouyeure : Investissement International, P.U.F. 1er édition, Paris, 1993. p. 44.

وتعد مصر من الدول التى تكررت فيها الحروب ، وتباينت فيها الأنظمة الحاكمة التى اختلفت نظرة كل منها إلى الاستثمار الأجنبى المباشر ، إذ كانت النظرة عدائية فى فترات ، ومشجعة له فى فترات أخرى .

ويشهد النصف الثانى من القرن الحالى النقيضين بما فعلته التأميمات بعد ثورة يوليو ، وما أدى إليه الانفتاح الاقتصادى منذ النصف الأول من السبعينات .

ب- مشكلات تتعلق بالوضع الإقتصادى بالبلد المضيف .

تتعدد المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها الدول النامية ومن هذه المشكلات ، ما يتعلق بالوضع الإقتصادى العام ومنها ما يتعلق بالأوضاع الجزئية على ما نرى فيما يلى :

١- تتعدد المشكلات التى تتعلق بالوضع الاقتصادى العام في الدولة مثل عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات ، وعجز الموازنة العامة وما يؤدى إليه ذلك من تأثير على قيمة العملة وسعر الفائدة ، ومعدل التضخم .

٢- ومن المشكلات التى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية الجزئية ما يتعلق منها بنظام الأجور والأسعار ، ومدى تدخل الدولة فيها من تسعير لمستلزمات الإنتاج بما فى ذلك مصادر الطاقة والوقود وما ينتج عن التدخل من تفرقة بين مشروعات الإستثمار والمشروعات الأخرى (١) . وكذلك تسعير المنتجات للمشروعات الأخرى بما يعرقل تسويق منتجات مشروعات الإستثمار (٢).

يُضاف إلى ما سبق من المعوقات ما يتعلق منها بمشكلات البنية الأساسية وما يوجد بها من قصور ومدى قدرة المستثمر الأجنبى على توفير ما لا يتوافر منها محلياً سواء تعلق ذلك بالجانب المادى منها مثل الطرق والمياه والكهرباء والموانى ووسائل الإتصالات ... إلخ . أو ما يتعلق منها بالجانب البشرى . مثل التعليم والصحة والتدريب .....إلخ (٣)

---

(١) أنه بالنسبة للتسعير ، فإن كانت الدولة تفرق بين مشروعات الإستثمار والمشروعات الأخرى بأن تقوم بدعم أسعار بعض المدخلات ومصادر الطاقة لصالح الثانية ، فإنها فى مقابل ذلك تترك لمشروعات الاستثمار حرية تحديد أسعار منتجاتها ، وتتدخل فى تحديد أسعار منتجات المشروعات الأخرى .

(٢) د. إبراهيم شحاته : القواعد الإرشادية للبنك الدولى . مرجع سابق ص ٧ - بنك مصر ، المجلة الاقتصادية ، معوقات الاستثمار الأجنبى فى مصر وسبل مواجهتها ، السنة ٣٠ ، العدد الثانى ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤ .
د . خالد سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٤٣٧ .

(٣) د . إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ٧ .

جـ- مشكلات تمويلية ونقدية ومالية

وتتمثل هذه المعوقات في :

١- المشكلات التمويلية وتتمثل في ندرة رؤوس الأموال التي تنتج عن نقص عرضها مقابل زيادة الطلب عليها بسبب هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج لعدم ثقتها في الإدارة الوطنية ، مقابل ثقتها في الإدارة والخبرة الأجنبية التي تكفل لها تحقيق عائد أعلى من استثماراتها [١].

وينقص العرض بسبب هذا الإتجاه الإجتماعي إلى المساواة في الدخول بين الأفراد وهذا من شأنه أن يقلل إلى حد ما من تكوين رأس المال في الدول الصناعية [١] . وينقص العرض محلياً بسبب هجرة رؤوس الأموال الوطنية وهروبها إلى الخارج لعدم ثقتها في الخبرة الوطنية وثقتها في الخبرة الإدارية الأجنبية بما يكفل لها تحقيق عائداً أعلى [٢] .

وهذا الهروب يؤثر في القدر المحلي من الموارد اللازم لتمويل الاستثمار والمشاركة مع رأس المال الأجنبي .

وفي جانب زيادة الطلب على رأس المال الأجنبي والذي يؤدي إلى ندرته يعد السبب الرئيسي في ذلك التطور الآلي واستغلال الطاقة النووية والتقدم التكنولوجي الشامل ، والتوسع الإقتصادي البالغ السرعة في الدول الصناعية وتوافر فرص كثيرة أمام الشركات المساهمة والفردية داخل المناطق الصناعية في العالم [٣].

٢- مشكلات تتعلق بالجانب النقدي وسعر الصرف

تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر على العائد من الإستثمار . ولذلك غالباً ماتشترط الدول المتقدمة عند تقديم القروض مثلا ما يكفل لها المحافظة على قيمة القرض [٤] .

---

(١) د. هانز باخمان : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢) د. سهير معتوق ، التحويل العكسي للموارد في إطار أزمة مديونية العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص٤٥ ، ٤٦

(٣) المرجع السابق : ص ٧٦ .

(٤) د. سهير معتوق : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

وكذلك تعد مشكلات سعر الصرف من ضمن معوقات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الدول النامية ، وذلك لأن سعر الصرف يعد أحد العناصر التى يأخذها المستثمر الأجنبى فى الاعتبار عندما يقرر استثمار أمواله فى الخارج ، وعلى أساس سعر الصرف يفاضل المستثمر بين مجالات الاستثمار المختلفة مراعياً فى ذلك ما قد يحيط بسعر الصرف من مخاطر تؤدى إلى عدم استقراره ، وبالتالى إلى عدم الثقة فيما قد يحققه من أرباح ، خاصة عند إعادة ترحيل هذه الأموال إلى البلد الأم [(١)].

وتتمثل بعض المشكلات التى تتعلق بسعر الصرف فيما يلى :

(١) عدم وجود سوق منتظمة للنقد الأجنبى من خلال القنوات المتعارف عليها يمكن اللجوء إليها لاستيفاء حاجة القطاع الخاص لتمويل استيراد ما يلزم للاستثمار كأن يستطيع المستثمر الحصول على الائتمان اللازم لذلك من خلال البنوك المحلية [(٢)].

(٢) تعدد إسعار الصرف وتقلباتها ، وتقويم العملات بأعلى من قيمتها الحقيقية مما يؤدى إلى ارتفاع التكلفة الأستثمارية للمشروعات والقروض المستخدمة . [(٣)] ومن شأن التقويم بأعلى من القيمة جعل الأصول الأجنبية تبدو رخيصة ، ومن شأنه أيضاً إثارة المخاوف من قرب حدوث تخفيض مفاجئ وعنيف فى قيمة العملة ، مما يدفع الأفراد والمشروعات إلى تحويل نقودهم إلى عملات أجنبية [(٤)].

(٣) الصعوبات المتعلقة بإمكانية تحويل النقد الأجنبى فى أى شكل من أشكاله إلى الخارج بسبب صعوبات موازين مدفوعات الدول المستقبلية لرؤوس الأموال . [(٥)]

وبالنظر إلى الوضع فى مصر نجد أن مصر قد عرفت هذه الأمور ، فقد طبقت نظام أسعار الصرف المتعددة منذ الستينيات [(٦)] ، ووصل الأمر قبل توحيد سعر الصرف إلى وجود أربع

---

(١) راجع فى ذلك :
- Researche Department of the I.M.F., Exchange Rate Volatility and World Trade, Occasional Paper, No. 28, I. M. F., Washington, D. C., July 1984, p. 4 .
- Paul Einzig, Contre les changes, Flottants, MAME, 1971, p. 87.

(٢) مجلة بنك مصر : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) مجلة بنك مصر : المرجع السابق .

(٤) د . سهير معتوق : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٥) - Cyril Bouyeure, Op. cit., p. 47.

(٦) انظر فى ذلك الجزء الخاص بتعدد أسعار الصرف من هذه الدراسة .

أسعار للدولار فى مصر [١] وهى :

أ - سعر صرف مجمع البنك المركزى ٧٠ قرشاً للدولار

ب- سعر صرف مجمع البنوك التجارية ٨٣,٣ قرشاً للدولار .

ج- سعر صرف مجمع البنوك التجارية المستقل مضافاً إليه العلاوة بمتوسط ١٣٥ قرشاً للدولار خلال شهر يونيو ١٩٨٦ .

د- سعر صرف السوق الحرة ويتراوح بين (١٨٠ - ٢٠٠) قرشاً للدولار .

٣- بخصوص الجانب المالى وما يعترضه من مشكلات . فإن الدول النامية لديها مشكلات فى هذا الجانب تؤثر على قدوم رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بها ، من هذه المشكلات :

أ- عدم توافر أسواق مالية قوية تسمح بتنوع وتداول الأوراق المالية بشكل منظم ومأمون ، وكذلك أوضاع الجهاز المصرفى والشركات القائمة على تجميع المدخرات واستثمارها وقدرتها على العمل دون قيود حكومية مبالغ فيها [٢] .

ومن شأن ما سبق عدم توافر ما يكفل للمستثمرين من مرونة عالية فى نقل ملكية ما يقيمه أو يشترك فيه من منشأت . ذلك أنه لا يقبل أن تظل أمواله حبيسة هذه المنشأت بشكل دائم [٣].

ب - هيكل النظام الضريبى فى الدول النامية ، وما يؤدى إلية من زيادة الضرائب على الإستهلاك والتى تخصم من المستورد مباشرة ، والذى يقوم بدوره بإضافتها إلى تكلفة السلع . مما يرفع من أسعارها ، فتقل قدرتها على المنافسة الخارجية ، وينتقل عبئها فى النهاية إلى المستهلك العادى [٤] .

---

(١) بنك مصر : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٢) د. إبراهيم شحاته : القواعد الإرشادية للبنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٣) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشروعات الداخلة فى إطار الإنفتاح الإقتصادى - مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٤) بنك مصر : المرجع السابق ، ص ٢١ .

د- مشكلات استيرادية وجمركية

تتسبب بعض المشكلات الخاصة بالإستيراد والجمارك والإجراءات اللازمة لتمامه مع غيرها من المشكلات الأخرى في عزوف المستثمر الأجنبي عن المجئ بأمواله إلى البلد الذي يملك هذه المعوقات . ومن هذه المشكلات طول إجراءات الإستيراد والتي ترجع على سبيل المثال في مصر إلى ما يلي : (١)

١- طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على موافقة لجنة ترشيد الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة التكلفة الإستثمارية للمشروعات التي تعتمد على استيراد المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج من الخارج .

٢- حتمية موافقة لجان الإستيراد ، في حالة استيراد السلع التي تمول عن طريق الموارد الذاتية ، دون تفرقة بين مستلزمات الإنتاج والسلع الكمالية .

٣- مشكلة تأخر وصول مستندات الشحن الأصلية التي بموجبها يحصل المشروع على الموافقات الأستيرادية التي تطول إجراءتها .

٤- مشكلة تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويل واردات المشروع .

وفيما يتعلق بالمشكلات الجمركية ، تتلخص بعضها فيما يلي :

١- تعدد القوانين والقرارات الجمركية ، وعدم وضوحها ، مما يمثل عقبة عند استيراد معدات وآلات ومستلزمات إنتاج المشروعات الإستثمارية من الخارج .

٢- التعقيدات الجمركية نتيجة لإعادة تقييم الواردات بخلاف قيمتها في الفواتير المرفقة بها (٢) .

٣- التأخر في الإفراج عن السلع المستوردة ، مما يحمل المشروع تكلفة الأرضيات والنقل ، وبالتالي تزيد الأعباء ، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف .

٤- المشكلات المتعلقة بالشحن والنقل والتخزين .

---

(١) المرجع السابق : ص ١٦ - ٢٠ .

(٢) إن ذلك له ناحية إيجابية ، إذ من شأنه القضاء على التلاعب في الأسعار وتصحيح الأسعار الوهمية الموجودة في الفواتير ، والناحية السلبية له تتمثل في إمكانية خضوع المسئولين في الجمارك للضغوط والمساومات وشراء الذمم .

هـ- المعوقات الإدارية البيروقراطية والإجرائية والعشوائية

إن من بين المشكلات التى يصطدم بها المستثمر الأجنبى فى البلاد المضيفة لرأس المال . ما يتعلق بنظام الإدارة ، وكثرة الإجراءات وانعدام الخبرة . ويتبين ذلك مما يلى : [١]

١- تعدد التشريعات الإقتصادية من قوانيين وقرارات ، وصدور بعضها خلال فترات زمنية متقاربة ، وما يؤدى إليه ذلك من عدم الإستقرار ، والخوف من التغيير . وتخرج على أثر السرعة بعض التشريعات غير مدروسة دراسة كافية ، مما يتسبب فى حدوث التضارب فيما بينها ، والبلبلة فى المناخ الإقتصادى ، وما لذلك من تأثير على نشأة المشروعات الجديدة ، واستمرار القائم منها .

٢- عدم توافر البيانات الإحصائية والإقتصادية والمعلومات الدقيقة التى تتطلبها دراسات الجدوى الأقتصادية للمشروعات . وهذا من شأنه تمام إعداد الدراسات على أساس بيانات غير دقيقة ، يتم الاصطدام بها عند البدء فى تنفيذ المشروعات ، أو توقفها بعد تمامها ، بما يؤدى إليه ذلك من إهدار للأموال التى يكون الإقتصاد فى أشد الحاجة إليها

٣- طول الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص ، بسبب تعقيدات الروتين ، وتعدد الجهات التى يلزم الرجوع إليها للحصول على التراخيص . ويؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على إقامة المشروعات .

٤- عدم توافر خطة واضحة المعالم لتحديد مجالات الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وكذلك حجم الاستثمار اللازم فى كل قطاع . ويتسبب ذلك فى قيام استثمارات فى مجالات ليس من الضرورى الاتجاه إليها ، أو القيام بإنتاج سلع لايحتاج إليها المجتمع ، ولا تناسبه ، أو إنتاج سلع تزيد عن حاجة الإستهلاك المحلى . ويقف ضعف الجودة التى تتمتع بها حائلاً أمامها للدخول فى الأسواق العالمية . فتكون النتيجة تراكم هذه السلع كمخزون لا يستفيد منه الإقتصاد القومى . والأكثر من هذا ، قد يتسبب عدم التخطيط فى إنتاج سلع تنافس السلع الوطنية ، مما يؤثر بذلك على الصناعات الوطنية .

٥- ضعف مستوى الإدارة والخبرة اللازم لإقامة المشروعات ، مما يؤخر تنفيذها عن الوقت المحدد لها . وكذلك ضعف الإدارة والخبرة اللازمة لتشغيل المشروعات ، مما يؤدى إلى

---

(١) بنك مصر : المرجع السابق ، ص ١٣ - ١٦ ، د . خالد سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

ضعف الإنتاجية وإنخفاض الجودة ، الذى يؤدى بدوره إلى زيادة التكلفة ، مما يرتفع معه سعر السلعة سواء كانت منتجة للأستهلاك المحلى فترتفع معها الأسعار . أو منتجة للتصدير ، فلا تقوى على المنافسة بسبب ضعف الجودة .

ويلعب ضعف الإدارة والخبرة دوراً هاماً فى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج لعدم توافر ثقتها فى الإدارة الوطنية ، وتوافرها فى الإدارة الأجنبية إذ تؤدى الأخيرة بسبب توافر الخبرة إلى إرتفاع العائد على استثمار رأس المال [١] .

٦- تلك الحلقة المفرغة التى تدور فيها المشروعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة أو الأراضى المستصلحة ، من عدم السماح بتسجيل ملكية الأرض إلا بعد قيام المشروع ، وحتى يقوم المشروع يحتاج إلى قروض وتمويل من البنوك ، ولن يقبل البنك تمويل المشروع إلا بعد رهن الأرض لضمان حقوقه ، ويشترط لتمام الرهن تسجيل الملكية ، وهكذا نصل من حيث بدأنا .

و- المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية

يصطدم الاستثمار الأجنبى المباشر فى بعض الدول بعدم جواز تملك العقارات ، وما ينظم ذلك من تشريعات ، وأيضاً تلك التشريعات المنظمة لعمل المشروعات ، وطرق تنفيذها ، وما يتعلق بسرعة الفصل فى المنازعات وإجراءات التقاضى [٢].

تعرضنا فيما تقدم لأهم المعوقات التى تعترض قدوم رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الدول النامية . وكان حتماً على هذه الدول طالما تسعى لاستقدام رأس المال الأجنبى للعمل بها أن تسعى للتخلص من هذه المعوقات بتقديم التسهيلات لرأس المال الأجنبى وتقديم الحوافز التى تجعله يتخطى هذه المشكلات ومن بين الإجراءات التى يمكن اتخاذها ما يلى : [٣]

١- تقديم ما يكفل المعاملة العادلة لهذه الاستثمارات .

٢- تقرير حرية العمل للأشخاص الأجانب .

٣- تقرير حرية إعادة الأرباح للخارج

---

(١) د. سهير معتوق : المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) د . ابراهيم شحاته : القواعد الإرشادية للبنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٣) - Yues Simon, Op. cit., p. 587

٤- اشتراط الحماية ضد التأميم ومنح التعويضات المناسبة عند حدوثه .

٥- تقرير معاملة ضريبية خاصة .

وبالإضافة إلى الحماية التى تتم من خلال المعاهدات الثنائية أو الجماعية وكذلك ما تقرره التشريعات فى الدول المستقبلة لرأس المال من حماية وتشجيع ، نجد أن هذه الإستثمارات تسعى أيضاً إلى الحصول على ضمانات عن طريق التأمين على هذه الاستثمارات لدى المؤسسات العامة المتخصصة .

ولكن نجد أن القليل من الدول توفر لرعاياها الإستفادة من التأمين لدى الهيئات العامة وقد طبقت هذا النظام الولايات المتحدة فى البداية فى عام ١٩٤٨ ثم تبعتها اليابان عام ١٩٥٦ ، ثم جمهورية المانيا الإتحادية عام ١٩٥٩ ثم النرويج عام ١٩٦٤ وأخيراً أستراليا والدنمارك عام ١٩٦٦ (١).

وتعد مصر من بين الدول التي سلكت طريق تشجيع رأس المال الأجنبى خلال فترة الإنفتاح الإقتصادى من خلال العديد من الإستثناءات التى قدمتها لرؤوس الأموال الأجنبية ، منها ما تعلق بالإستثناء من قوانين الإستيراد والتصدير والنقد الأجنبى ، والضرائب والجمارك حتى إنه تم إنشاء هيئة خاصة للنظر فى طلبات إنشاء المشروعات ، وتقديم التسهيلات لها طوال فترة حياتها ... الخ ، وسوف نتعرض لذلك فى حينه .

وبعد بيان أهداف كل من الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال الأجنبى من وراء هذا الإنتقال وكذلك المعوقات التى تحول دون هذا الإنتقال تنتقل بعد ذلك إلى التعرض بالبيان لمصادر انتقال رأس المال الأجنبى وكذلك الصور المختلفة التى يأخذها عند انتقاله .

---

(١) ويتم التأمين لمقابلة الخسارة الناجمة عن أخطار التأميم والحروب وضد الثورات والاضطرابات ومنع تحويل الأرباح أو رأس المال عند التصفية . ويقضى التأمين بتعويض الخسارة وغالباً ما يغطى ٩٠ ٪ منها ، إلا أن مدة الحماية التى يقدمها التأمين تختلف بحسب البلد ، إذ تتراوح ما بين ١٢ - ٢٠ سنة ، وتختلف التكلفة أيضاً بحسب الأحوال وتتراوح ما بين ٠,٥ ٪ : ١,٥ ٪ من قيمة الاستثمار . راجع فى ذلك .

- Yves Simon, Op. cit., p. 586 .

المطلب الثانى

مصادر التمويل وأشكال انتقال رأس المال الأجنبى

تأخذ رؤس الأموال الأجنبية عند انتقالها إلى الدول النامية أشكالاً متعددة نتعرض لها هنا بالبيان .

ولكن وقبل التعرض لبيان هذه الصور نتعرض أولا لبيان مصادر التمويل التى تقوم بتصدير هذه الأموال وهو ما يمثل جانب العرض لرأس المال الأجنبى .

أولا: مصادر التمويل

تتنوع المصادر التى تنتقل منها رؤوس الأموال الأجنبية ، وتتمثل أهم هذه المصادر فيما يلى : (١)

(١) المصادر الرسمية الجماعية :

وتتمثل هذه المصادر فى المنظمات الدولية وأهمها ما يلى :

أ - صندوق النقد الدولى : يقوم صندوق النقد الدولى بإقراض الدول أعضائه ، وهو يعد فى الحقيقة وسيط يقترض ثم يقرض إذ يقوم بالإقتراض من الدول العشر طبقاً للمادة السابعة من القسم الأول ويقوم بالإقراض على أساس نظام السحب طبقاً للمادة الخامسة من القسم الثالث (٢) . وتعطى هذه القروض بسعر فائدة معتدل لكنها قصيرة الأجل إذ تتراوح مدتها ما بين ثلاث إلى خمس سنوات ، وتكون مشروطة بتنفيذ برنامج اقتصادى تلتزم به الدولة وتختلف الشروط باختلاف الشريحة التى يتم السحب على أساسها . والأصل فى استخدام هذه القروض أنها تستخدم فى علاج مشكلات مؤقتة فى موازين

---

(١) د. إسماعيل شلبى : المرجع السابق صـ ٣٦٤ - ٣٦٧

- د. سعيد النجار : التطورات الجديدة فى النظام المالى مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ ، ٤١٠ يوليو واكتوبر ، ١٩٨٧ ، صـ ٦.٥

- د. هانز باخمان : المرجع السابق ، صـ ٦٢ .

(٢) - Marc Raffinot, la dette des tiers Mondes, Edition la découverte, Paris 1993, p. 45 .

المدفوعات مثل ذلك الناتج عن المضاربة على رأس المال [١] .

ب- البنك الدولى للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له مثل هيئة التمويل الدولية ، وهيئة التنمية الدولية بواشنطون .

ويقوم البنك وهيئاته مثل مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية بالإقراض لمدد طويلة الأجل ، وبسعر فائدة عادة ما يكون ٨,٥٪ تقريباً ، وتستخدم هذه القروض فى تمويل مشروعات التنمية ، ويشترط البنك عدة شروط قبل أن يقوم بالإقراض لتقليل الأخطار بقدر الإمكان ، ويتم تقديم هذه القروض فى إطار عدد من الضوابط تتمثل فيما يلى : [٢]

(١) لا تمنح القروض لأغراض سياسية أو لمعالجة أزمة مالية ، بل تستعمل لتنفيذ مشروعات يقصد منها التعمير أو الإنشاء أو أى أعمال تؤدى إلى زيادة قوة البلاد الإنتاجية حتى يكون فى وسعها بعد ذلك تسديد الدين عند حلول أجله .

(٢) يجب دراسة المشروع الذى يطلب القرض من أجله بمعرفة لجنة فنية يرسلها البنك إلى الدولة التى تطلب القرض ليتحقق من أغراض المشروع ، ثم تدرس هذه اللجنة الظروف الأقتصادية والسياسية السائدة فى هذه الدولة لأن من شأنها أن تؤثر على المركز المالى فى المستقبل .

(٣) لا يمنح القرض إلا إذا كان الطالب لا يستطيع الحصول على المال الذى يحتاج إليه من السوق المالية العادية وبشروط معتدلة ومعقولة .

(٤) يمنح القرض إلى منشآت خاصة ولكن على أساس أن تضمن حكومة المدين أو بنكها المركزى الوفاء بأصل الدين وفوائده .

(٥) ويراجع البنك طريقة إنفاق الأموال المقترضة ليتحقق من أنها تتفق فى الغرض الذى يهدف المشروع إلى تحقيقه .

جـ- بنك التنمية للدول الأمريكية المنبثق عن منظمة الدول الأمريكية بواشنطون .

د - بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى تيجو ثيجاليا .

---

(١) - Jacques des Larosiér, Les operations du fonds monétaire international, Edition Économica, 1988, p. 44 .

(٢) د. محمد ذكى شافعى : مقدمه فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٦ صـ٢٩. د. منيس أسعد عبد الملك : الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد الدولى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، صـ ٢٣٣ .

هـ- بنك الإستثمار الأوربى للسوق الأوربية المشتركة ببروكسل .

و- البنك الأسيوى للتنمية بمانيلا .

ويضاف إلى هذه المصادر بعض المؤسسات الإقليمية العربية الإقراضية مثل : (١)

أ - المؤسسة المالية العربية للإنماء الإقتصادى

ب- الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية

ج- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى الاجتماعى

ومن الحقائق المعروفة أن سياسة المنظمات الدولية المذكورة ، تتأثر بسياسة كبار الدول المساهمة فيها ، مادام التصويت فى مجالسها مرتبط بمدى مساهمة كل عضو فى رأس المال . وأن حجم التسهيلات التى تقدمها إلى الدول الأعضاء يتوقف على مقدار حصة كل منها فى رأس المال ، وبالتالى تستفيد منه الدول ذات الحصص الكبرى .

ولذلك نجد أنه على سبيل المثال فى عام ١٩٧٩ كان أكبر الدول استفادة من صندوق النقد الدولى تتمثل فى بريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا (٢) .

(٢) المصادر الرسمية الثنائية:

وتتمثل هذه المصادر فى الحكومات الأجنبية أو مؤسساتها ، وهى تشمل المساعدات الإنمائية بين حكومتين أو بين هيئات حكومية .

وعادة ما تحصل الدول النامية على التمويل من هذا المصدر باتفاق ثنائى بينها وبين الحكومة المعطية ، ومثال ذلك المساعدات التى تعطيها حكومة الولايات المتحدة أو فرنسا أو اليابان أو المانيا أو بريطانيا لحكومات البلاد النامية ، ويشمل هذا المصدر على نسبة عالية من التمويل بشروط ميسرة استناداً إلى العلاقات الثنائية بين الطرفين ، إلا أنه يعيبه ، قلة العائد الذى تحصل عليه الدول النامية ، لأنه غالباً ما تكون القروض مقيدة ببعض القيود ، منها مثلا أن ٧٥٪ من قيمة هذه القروض و المساعدات ، تنفق عادة داخل الدولة المقرضة أو صاحبة المساعدة نفسها ، وذلك فى شكل ثمن العدد والآلات والمعدات و الأغذية والوسائل الفنية

---

(١) د. أنور الهوارى : المرجع السابق ، صـ ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) - Marc Raffinot, Op .cit., P. 12

المختلفة . وغالباً ما تلجأ الدول المتقدمة ذات الإنتاج الوفير إلى هذا الأسلوب ، بقصد إيجاد أسواق لسلعها من الدول الفقيرة .

(٣) البنوك التجارية في البلاد الصناعية والأسواق المالية الرئيسية :

لم تكن البنوك التجارية في البلاد الصناعية مصدراً ذا أهمية في تمويل البلاد النامية إلى عهد قريب . غير أن أهميته بدأت في التزايد ، بسبب وفرة البترول خلال عقد السبعينات، وكذلك تلجأ الدول النامية إليه عند عدم كفاية المصادر السابقة أو عند تعذر الاتفاق مع المنظمات الدولية .

وتتسم القروض من هذا المصدر بثقل أعبائها ، وقسوة شروطها لقصر الأجل وارتفاع سعر الفائدة إذ تصل في بعض الاحوال إلى نحو ١٨٫٥٪ مما يحمل الاقتصاديات النامية بأعباء ثقيلة .

وقد بدأت أهمية هذا المصدر من مصادر الإقراض تتزايد في الآونة الأخيرة إذ تلجأ إليه الدول النامية مضطرة عندما تضيق أو تغلق أمامها الطرق ، وقد وصل في مصر إلى حوالى ٣٠٪ أو ٣٣٪ من قيمة الصادرات ، ومثل نحو ٤٠٪ من مجموع الديون الخارجية على البلاد النامية [١] .

و الجدير بالملاحظة أن المصادر السابقة ليست متاحة بدرجة واحدة لكل البلاد النامية . كما أن سياسة الاقراض الخارجى قد تعطى أفضلية لبعض المصادر على الاخرى . وبالنسبة لمصر فإنها تعتمد بصفة أساسية على المصادر الرسمية الثنائية وبدرجة أقل على البنك الدولى والبنوك التجارية .

وبصفة عامة نجد أن أى دولة تسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من القروض الميسرة مع التنوع فى مصادر التمويل بحيث تتفادى الاعتماد الكبير على مصدر وحيد لتفادى ما يمكن أن تتعرض له من أزمات عند حدوث اضطراب فى العلاقة بين الدولة المقترضة ومصدر القرض .

---

(١) من الجدير بالذكر أن الأسواق المالية كمصدر للإقراض قد احتلت مكانة هامة بين صور الاقتراض الخارجى خلال القرن التاسع عشر ، وقد تم ذلك من خلال أسواق نيويورك ولندن وزيوريخ .... الخ .

ثانياً: صور انتقال رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية [(١)]

تأخذ رؤوس الأموال الأجنبية عند انتقالها من بلد إلى آخر صوراً عدة ، وتختلف هذه الصور باختلاف الشروط التي تحيط بها ، وكذلك باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وكذلك طريقة توظيف هذه الأموال ، كما يتوقف على مدى السلطة التي يملكها الطرف المعطي على المال بعد انتقاله منه وعلى أساس الاعتبارات السابقة نقوم بالتعرض بالدراسة لثلاث صور مختلفة وهي :

أ- المنح والإعانات   ب - القروض والتسهيلات   ج - الاستثمار الأجنبي المباشر

ونقوم بالتعرض لهذه الصور فيما يلي :

أ - المنح والإعانات :

مفهوم المنحة والإعانة :

ينصرف المعنى الدقيق للفظ منحة إلى أنها هبة خالصة لا ترد ، بعكس الإعانة التي يمتزج فيها عنصر الهبة مع القرض السهل [(٢)] .

ودلالة هذا أن المنح تمثل تحويل بدون مقابل ، ومع ذلك فغالباً ما تكون المنح مشروطة ومحملة بالأعباء ، لدرجة أنها عندما تكون غير مشروطة فغالبا ما يثور في الأذهان أنها تكون مشبوهة ومع ذلك تقبل الدول النامية عليها نظراً لحاجتها الشديدة لها [(٣)]. وساهم في هذا الإقبال الشديد الارتكان إلى المعنى الظاهري للمنحة على اعتبار أنها تقدم بدون مقابل

---

(١) توجد عدة تقسيمات لاشكال انسياب رأس المال الأجنبي بحسب ما إذا كان النظر إليه من ناحية المدة فيكون قصير أوطويل الأجل ، أو النظر إليه منذ ناحية المصدر فيكون هناك قروض خاصة وعامة ومن هيئات دولية ، أو النظر إليه من ناحية الالتزامات المترتبة عليها فيكون منها ما لا يولد التزامات مثل المنح والإعانات ومنها ما يولد التزامات مثل القروض ثم التفرقة أخيراً من حيث النوع فتكون الاستثمارات المباشرة والمنح والأعانات والقروض الخارجية .

وهذا التقسيم الأخير هو الذي تناولناه في هذا البحث وأشرنا للصور الأخرى عند الحديث بصفة خاصة عن القروض الخارجية .

- راجع في هذه التسميات : د. أنور اسماعيل الهواري : المرجع السابق ، صـ ٨١ - ٨٨ .

(٢) د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، صـ ٢٢٧ .

(٣) د. هانز باخمان : المرجع السابق ، صـ ٨٦ .

واستناداً إلى هذا المعنى أيضاً نجد أن هذه الصورة من صور انتقال رأس المال تعتمد بصفة أساسية على التعاون الوثيق بين طرفيها [١] .

الأشكال التي تقدم بها المنح والاعانات :

تتمثل المنح والإعانات فى تحويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة الممنوح إليها ، ويأخذ هذا التحويل أحد شكلين :

الأول : الشكل النقدى والذى يكون فى شكل عملات قابلة للتحويل [٢] .

الثانى : الشكل العينى ويكون ذلك فى شكل سلع أو خدمات أو معونة فنية تكون مقترنة أحياناً بمعونة رأسمالية متواضعة فى شكل معدات

وإذا كانت المنح والإعانات تقدم من جانب الدول سواء بشكل ثنائى أو جماعى إلا أن المنظمات الدولية تقوم هى الأخرى بتقديمها ، ومن المؤسسات التى تقوم بذلك : [٣]

١- المعونة الفنية للأمم المتحدة فى نيويورك .

٢- منظمة الأغذية والزراعة فى روما .

٣- اليونسكو « المنظمة التعليمية العلمية الثقافية للأمم المتحدة » فى باريس .

٤- منظمة العمل الدولية فى جنيف .

٥- منظمة الصحة العالمية فى جنيف .

فاعلية المنح والإعانات :

لاشك فى أهمية المنح والإعانات بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة للإستعانة بها فى سد النقص فى الموارد للقيام بأعباء التنمية ، إلا أنه حتى تتمتع المنح والإعانات بفاعلية فى هذا المجال يجب أن تتوافر الاعتبارات الآتية : [٤]

---

(١) المرجع السابق .

(٢) د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، صـ ٢٢٧ .

(٣) د . مدحت العقاد : المرجع السابق ، صـ٢٢٧ ، د. هانز باخمان : المرجع السابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٤) د . مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(١) حجم المنح والإعانات :

تزيد فاعلية هذا المصدر التمويلى كلما كان يمثل نسبة عالية من الموارد التمويلية الكلية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية خلال فترة زمنية معينة ، ولكن المعروف عن المنح أن نسبتها هامشية بالنسبة لحجم الأموال التى تنتقل إلى البلاد النامية .[١] وهذا بعكس الحال فى الخمسينيات مثلاً إذا مثلت أهم عناصر انتقالات رؤوس الأموال[٢] .

(٢) الشكل الذى تقدم به المنح والإعانات :

كلما كانت المنح والإعانات تقدم فى شكل نقد أجنبى حر قابل للتحويل ، غير مشروطة، بحيث يستخدم هذا النقد فى الحصول على السلع والخدمات الاستشارية المناسبة وبأفضل الشروط ، دون الإلتزام بالشراء من أسواق الدول المانحة ، كلما ارتفعت فاعلية هذا المورد التمويلى .

(٣) نوع الشروط التى ترد على استخدام المنح والإعانات .

ترتفع فاعلية هذا المورد التمويلى ، كلما لم يرد عليه شروط تقيد أستخدامه فى تمويل مشروعات تتفق واستراتيجية التنمية التى يتبناها البلد المتلقى لهذه المعونات ، بعكس الحال عندما تتحمل هذه المنح بأعباء وشروط يكون الهدف منها فقط خدمة أغراض الدول المانحة .

(٤) درجة انتظام تدفق المنح والإعانات .

كلما كان تدفق هذه الأموال يتصف بالانتظام ، كلما كانت سهولة ربطها بخطة تمويلية شاملة ، ويمكن بذلك الاعتماد عليها بشكل منتظم فى تمويل مشروعات التنمية .

بالنظر إلى واقع المنح والإعانات ومدى توافر الاعتبارات اللازمة حتى تكون فعالة وذات أثر نجد أنها لا تقدم بصفة منتظمة خاصة أنه تتوقف إلى حد كبير على العلاقات بين الدول ، وأنها غالباً ما تكون مكبلة بالقيود والشروط لتخدم أغراض الطرف المانح .

وعن الشكل الذى تقدم به ، فغالباً ما تكون سلعاً أو معونات فنية أو تكنولوجية متقدمة لا تتفق وصالح الاقتصاديات المتلقية .

---

(١) Marc Raffinot, Op. cit., P. 8.

(٢) د. أنور الهوارى : المرجع السابق ، ص ٨٧ .

أما فيما يتعلق بالحجم ، فإنه رغم وجود التزام على الدول المتقدمة بتقديم ١٪ من دخولها القومية كمعونات لتنمية الدول النامية ، إلا أن هذه النسبة وصلت إلى ٣٥, ٪ تقريباً خلال السبعينات .

الآثار السلبية للمنح والإعانات :

ذكرنا أن المنح والإعانات تعتمد أساساً على العلاقات بين أطرافها ، لذا يخشى من وراء هذا الشكل من أشكال انتقال رؤس الأموال الأجنبية ، أن تؤثر على الاستقلال السياسي للدولة المتلقية لها ، وخضوعها لنفوذ وسيطرة الدولة المانحة . كذلك غالباً ما تكون هذه المنح مشروطة ، ومحملة بالأعباء ، إذ يصحب المعونة الفنية ضرورة تدريب الموظفين إما في الداخل باستخدام خبراء من الدولة المانحة وإما في الخارج في الدولة المانحة ، وينطبق الأمر على معونات البحث العلمي .

وعندما تكون المنحة في شكل أموال نقدية ، يشترط استخدامها في استيراد سلع من الدولة المانحة . ومن الممكن أن تكون هذه السلع مما لا تحتاجها الدولة المتلقية بقدر حاجة الدول المانحة إلى التخلص منها ، والمثال على ذلك المنح التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في شكل سلع من فائض الإنتاج المحلي من القمح والقطن ، على أن تقوم الدولة المتلقية بدفع قيمتها بالعملة الوطنية وتستخدم هذه الأموال في الإنفاق على المصالح الأمريكية في البلد المتلقي ، وهي بذلك تنفق على مصالحها ، دون تحويل نقد أجنبي ، بل عن طريق التخلص من فائض سلعي ، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى حدوث اضطرابات في الأسواق الدولية لهذه السلع : فتضر بذلك الدول المنتجة والمستهلكة لها (١) .

(ب) القروض والتسهيلات .

المفهوم:

تعد القروض شكلاً من أشكال انتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ويتم القرض بموجب عقد بين طرفيه ، يلتزم بموجبه المقرض بتقديم بعض الأموال للمقترض على

---

(١) د. هانز باخسان : المرجع السابق ، ص٦٩ ، ٨٦ ، ٨٧ .

أن يقوم هذا الأخير بسدادها مع دفع فائدة على فترات متقاربة ، وفقاً للشروط الواردة فى عقد القرض [١] .

أشكال القرض :

وتختلف أشكال القروض الأجنبية بحسب الوجهة التى ينظر إليها من خلالها .

فنجد أنه بالنظر إلى المقترض تأخذ القروض الأشكال الآتية : [٢]

(١) **القروض العامة :** وهى تلك التى تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين فى الخارج ، سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها ، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين ، وسواء كانت هيئات دولية كالبنك الدولى ، أو الهيئة الدولية للتنمية التابعة له أو هيئات التمويل الأقليمية .

(٢) **القروض الخاصة :** وهى تلك التى يعقدها الأشخاص من طبيعيين ومعنويين فى البلاد النامية ، مع الغير المقيمين فى الخارج ، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين ، أو من منظمات التمويل الدولية ، مثل المؤسسة الدولية للتمويل أو من هيئات وصناديق التمويل الإقليمية .

ومن ناحية الشروط التى تعقد بها القروض تنقسم إلى : [٣]

(١) **القروض التجارية :** وتكون هذه القروض عادة وفقاً للشروط التى تحددها أسواق رأس المال من حيث سعر الفائدة ، والضمانات ، وبرنامج السداد ، وعلى هذا نجد أن أهم ما يميز هذه النوعية من القروض ما يلى : [٤]

---

(١) د . عبد الجليل هويدى : سياسة الاقتراض العام الداخلى فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٥ .

- Frederic TEULON , vocanbul air monetaire Quesais Je? 1993 p. 43.

(٢) د . مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ويفرق بينها أيضاً بالنظر إلى المقرض فتكون إما قروض خارجية خاصة وهى الممنوحة من أحد الأفراد فى الخارج أو قروض خارجية عامة أو ثنائية وهى الممنوحة من حكومة أو قروض دولية متعددة الأطراف .

(٣) د . مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٤) راجع فى ذلك : د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجيـة ، مرجع سابق ، ص٣٢٦ .

- Marc Paffinot, Op. cit., p. 8.

١- قصر آجالها الزمنية .

٢- ارتفاع أسعار الفائدة عليها .

٣- غالبا ما تستخدم فى تمويل استيراد السلع الإستهلاكية الضرورية والسلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة ، وغالبا ما يكون الاستيراد من الدول المقرضة .

٤- أن الطلب عليها دائما فى ازدياد لكثرة مشكلات موازين المدفوعات فى الدول النامية .

٥- سهولة الحصول عليها ، ولايقصد بذلك الدول النامية ، ولكن بسبب كثرة عرضه على الدول المتقدمة ، بما يحققه من عائد سريع .

(٢) **القروض السهلة :** وهى القروض التى تقدها بشروط ميسرة ، متمثلة فى آجالها الطويلة ، وطول فترة السماح ، وضآلة أسعار الفائدة عليها [١] ، وامكانية سداد أقساطها كلياً أو جزئياً بالعملة المحلية للبلد المقترض ، ومثال ذلك ما تمنحه الهيئة الدولية للتنمية من قروض للحكومات أو الهيئات العامة التابعة لها ، لتمويل مشروعات وطنية ذات طابع هيكلى ، كمرافق النقل والمواصلات والرى ومياه الشرب ، والإضاءة وغيرها .

فاعلية الاستعانة بالقروض الأجنبية:

عندما تحدثنا عن أهداف كل من الدول المتقدمة والدول النامية من وراء انتقال رأس المال الأجنبى ، ذكرنا أنه سوف يتم التعرض لبيان الضوابط المختلفة للاستعانة برأس المال الأجنبى عند الحديث عن أشكال انتقال رأس المال الأجنبى ، وتنفيذا لهذا الوعد نقوم الآن بالتعرض للضوابط التى تجعل الاستعانة بالقروض الأجنبية أكثر فاعلية إذ يجب توافر ما يلى :[٢]

(١) قبل الاستعانة بالقروض الأجنبية واللجوء إليها يجب على الدول النامية أن تبذل جهداً كبيراً فى تجميع وتنمية المدخرات الوطنية .

---

(١) - Marvc Rahffinot, Op. cit. , p. , 6 .

(٢) راجع فى ذلك : د. اسماعيل شلبى : الاعتماد على الذات فى مصر فى إطار الإعداد الذاتى للعالم العربى ، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق ، ص٢٣٢ - ٢٣٤ .
- د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص٢٣٢ - ٢٣٤ .

(٢) عند اللجوء إلى الاقتراض يجب ترشيد هذه السياسة بحيث تقتصر على إبرام ما يلزم منها لزيادة الإنتاج بطريق مباشر ، خاصة جانب التصدير وليس تمويل الاستهلاك .

(٣) يجب توفير المناخ الملائم للإنتاج والاستثمار ، حتى تؤتى هذه القروض ثمارها ، ويكون ذلك من خلال :[١]

أ - إجراء دفعة قوية للنمو الاقتصادى وإصلاح هيكله .

ب- إجراء التخطيط السليم فى جميع النواحى الإنتاجية .

ج- تنظيم الجهاز الإدارى للحكومة ، والأجهزة المشرفة على القطاع العام ، وإعادة النظر فى الروتين الحكومى والقوانين والتشريعات .

(٤) يجب أن يكون هناك تناسب بين شروط القروض والمشروعات التى تقدم لتمويلها بحيث يتم الاستعانة بالقروض طويلة الأجل فى تمويل المشروعات الإنمائية طويلة المدى وهى الأكثر أهمية لدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق . ولذلك يجب أن تقتصر على المراحل الأولى للتنمية بحيث لا يستمر اعتماد الدولة عليها [٢].

(٥) عدم التساهل أو الاستسلام لكل ما يطلب من شروط أو ضمانات سواء مستترة أو ظاهرة يترتب عليها فرض أى نوع من التبعية السياسية أو الاقتصادية .

وفى الحقيقة فإن هذا الشرط الأخير يتوقف تحققه على مدى توافر الشروط السابقة ، وفى الغالب ما لا تستطيع الدول النامية الاستناد إلى هذه الاعتبارات المذكورة إذ تدفعها الحاجة الشديدة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية حتى لو علمت أخطارها .

جـ- الاستثمار الأجنبي المباشر :

المفهوم :

يعد الاستثمار الأجنبى المباشر أحد صور الاستعانة براس المال الأجنبى فى مقابلة احتياجات الدول النامية لرأس المال اللازم للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية ، وبالتالى فهو

---

(١) د. ابراهيم العيسوى : خلفية ضرورية لنقاش سياسة مصر الإقتصادية ، مصر المعاصرة ، السنة ٦٥ ، العدد ٣٧٥ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص١١٧ .

(٢) - W. Rostow, the economics of take off into sustained Growth Macmillan, London, 1963, p. 48 .

أحد أساليب تمويل اقتصاديات عدد كبير من الدول برأس المال الأجنبى ، فنجده على سبيل المثال يمثل حوالى ٢٣٪ من صافى رأس المال المتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ ، ويمثل كذلك أحد صور التصرف فى فائض المدخرات للبعض الآخر من الدول ، فنجده يمثل حوالى ٢١٪ من صافى رأس المال المتدفق من ألمانيا وحوالى ٤٧٪ من صافى رأس المال المتدفق من اليابان خلال الفترة المذكورة (١) . ويعد الاستثمار الأجنبى المباشر طبقًا لتعريف صندوق النقد الدولى ذلك النوع من الاستثمار الذى يتحقق بهدف الحصول على فائدة مستمرة من مشروع يقام ويعمل فى إقتصاد أو بلد آخر غير البلد المستثمر (٢) .

وبالتالى ، يأخذ رأس المال الأجنبى شكل الاستثمار الأجنبى المباشر ، عندما يقيم المستثمر الأجنبى المشروع الإنتاجى ، ويمتلك رأسماله ، ويتولى إدارته ، أو كانت مساهمة فى رأسمال المشروع كبيرة لدرجة تمنح له حق الإشتراك فى الإدارة (٣)
وعليه فهو يأخذ أحد الأشكال الآتية (٤) .

أ - قيام شركات أجنبية بانشاء فروع لها فى البلد المتلقى للاستثمار .

ب- فى شكل سيطرة الشركة الأجنبية على مشروع ما فى الدولة النامية .

ج- فى شكل إعادة الاستثمار الذى تقوم به الفروع فى البلد المتلقى .

المزايا التى يقدمها الاستثمار الأجنبى المباشر للبلد النامى :

تقوم الدول النامية بتقديم الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر ساعية من وراء ذلك الحصول على بعض المزايا الآتية : (٥)

(١) يقوم الاستثمار الأجنبى المباشر على أساس دراسات عميقة ، ذلك لحرص المستثمر الأجنبى على عدم تقديم أمواله وخبراته إلا بعد أن يتبين سلامة المشروع الذى يقدم عليه .

---

(١) Cyril Bouyeure, Op. cit., p. 3.

(٢) Ibid.

(٣) د. أنور الهوارى : المرجع السابق ، صـ ٨٥ ، د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٤) - Marc Raffinot, Op. cit., pp. 6 - 8 .

(٥) د. أنور الهوارى : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ، د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٢) الاستثمار الأجنبي المباشر ، ليس مجرد تحويل نقد أجنبي يساهم في سد فجوة الصرف الأجنبي ، وإنما يمثل تحويلاً خفيفاً إذا يتخذ شكل موارد خفيفة من الخارج متمثلة في معدات وآلات حديثة معها الخبرة .

(٣) يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلاد النامية بقيام مشروعات جديدة وبإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها ، بالاضافة إلى توفير مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوافرة .

(٤) بسبب منافستها للمشروعات الوطنية تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليب إنتاجهم عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب .

(٥) يمكن أن تسمح بفتح أسواق جديدة للسلع الوطنية بالخارج .

(٦) تساهم في خلق فرص للعمالة ، وتدريب الأيدي العاملة ، ومنع بعض المهرة من هجر البلاد عندما تقدم لهم الأعمال والأجور المناسبة التي تدفعهم إلى ترك البلاد لو لم تتوافر من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المزايا التي يقدمها الإستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر

أما عن بعض المميزات التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر لصاحبه تتمثل أهمها فيما يلي :(١)

(١) يجعل هذا الأسلوب من أساليب الاستثمار أمام المستثمر حرية كبيرة لاختيار المشروع الذي يقدم عليه للاستثمار فيه .

(٢) تظل الأموال مملوكة لصاحبها ملكية مباشرة بما تولده له هذه الملكية من حقوق .

(٣) تتمثل بعض الحقوق في امكانية حصول المستثمر على تحويلات من أرباح وفوائده وتحكمه في خطط الإنتاج والتشغيل والتوزيع (٢) .

وأمام هذه التطلعات لا يشترط من وجهة نظر المستثمر - أن تتناسب هذه المشروعات مع صالح الاقتصاد النامي . ولذلك غالباً ما يؤثر ذلك على مدى تحقق المزايا المذكورة منذ قليل

---

(١) د. رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، صـ ٣٠٢ ، ٣٠٣

(٢) - Marc Raffinot : Op. cit., p. 8 .

والتى تسعى الدول النامية للحصول عليها .

تنتقل رؤس الأموال الأجنبية للعمل فى مجال الاستثمار المباشر ، وتأخذ بذلك شكل مصانع أو مؤسسات زراعية ، أو مشروعات إنتاجية لاستغلال المناجم أو لإقامة مشروعات البنية الأساسية : (١)

- بالنظر إلى العنصر الأجنبى فى هذه الاستثمارات نجدها :

(١) استثمارات مباشرة أجنبية خاصة ، ويقوم بهذه الاستثمارات الطرف الأجنبى منفرداً دون مشاركة مع الطرف الوطنى وغالباً ما تكون هذه الاستثمارات مستقلة استقلالاً تاماً وتخضع لسيطرة المستثمر الأجنبى فقط .

ويكون المستثمر الأجنبى فى هذه الحالة ، إما فرد أو مجموعة أفراد ، أو هيئات خاصة أو تجمع احتكارى ، هو ما يعرف بالشركات الدولية النشاط ، التى نرى أنه من الضرورى أن نتعرض لها بالاشارة فيما يلى :

الاستثمارات الأجنبية الخاصة دولية النشاط (٢) .

إن هذه الاستثمارات عبارة عن مؤسسة ذات تجمع عالمى للقوى الاحتكارية الرأسمالية وتسهم فيها عدة دول رأسمالية ، وإن كانت تتميز فيها قوة مالية احتكارية قيادية لدول معينة وتدلنا بعض الدلالات على وجود ومسلك هذه التجمعات والتى تتمثل فيما يلى : (٣)

١- زيادة تركز رؤوس الأموال الاحتكارية .
٢- نجاح الرأسماليات المتقدمة فى تكوين تحالفات فيما بينها بما لا يهدد مصالح كل منها .
٣- لم تنجح هذه التحالفات فى أن توجد نوعاً من الانسجام بينها وبين الرأسماليات الضعيفة والناشئة فى الدول النامية .

وتتميز هذه الشركات بما يلى :

١- أنها تتمتع بقوة احتكارية فائقة بما تنطوى عليه من دقة وتنظيم فى العمل ويكفى لبيان ذلك أن نذكر أنها تقوم بتنظيم الأسواق الدولية لصالحها وتقسيمها فيما بينها بحيث

---

(١) د. رمزى زكى : المرجع السابق : صـ ٢٩٨ .

(٢) حول دور هذه الشركات وأساليب عملها فى الدول النامية راجع د. حسين نجم الدين : تطور الاقتصاد الدولى والتنمية ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٦ - ٢٩٥ .

(٣) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، صـ ٣١٨ .

تقوم بالإنتاج فى البلاد التى تنخفض فيها نفقة الانتاج ، وتصرف المنتجات فى البلاد التى تتميز أسواقها بارتفاع الأسعار ، وتستفيد بذلك من اختلاف الأوضاع الاقتصادية فى جميع أنحاء العالم (١) .

٢- نستفيد من النقطة السابقة أنها تتميز بتنوع نشاطها .

٣- ويدلنا ذلك أيضاً على تغلغل فروعها فى كثير من البلاد .

٤- أنها تحتكر أحدث الأساليب التكنولوجية .

٥- تتركز إدارتها وتصدر قراراتها فى دولة رأسمالية معينة مهيمنة ، وتسعى من وراء ذلك كله إلى تحقيق هدف رئيسى ، وهو السيطرة على مناطق الإنتاج والتوزيع والاستثمار التى ترتفع فيها معدلات الربح فوق المستوى العالمى ، لهذا نجدها تتوجه بنشاطها إلى المجالات التى تحقق لها ذلك (٢) . حتى ولو تعارض ذلك مع مصالح إقتصاديات الدول النامية المضيفة (٣) .

وبسبب هذه الخصائص تستطيع الشركات دولية النشاط تحقيق ما يلى : (٤)

أ- تستطيع تحقيق أعلى معدلات من الارباح والمحاولة من وراء ذلك لتعويض الإنفاق الضخم على الدراسات والأبحاث والتنمية .

ب- تستطيع تخفيض تكلفة المعاملات ، وذلك بالاستفادة من الوفورات التى توفرها المزايا الاحتكارية لهذه الشركات والاستفادة من عنصر العمل الرخيص وتوفير نفقات النقل .

ج- تستطيع تخطى القيود والإجراءات الحكومية ، خاصة وأن الاستثمارات التى تقوم بها هذه الشركات لا تخضع لرقابة الدولة ولا لسيطرتها بسبب قوة نفوذ هذه الشركات (٥).

---

(١) د. حسين نجم الدين : المرجع السابق ، صـ ٢٨٨ .

(٢) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، صـ ٣١٨ .

(٣) د. حسين نجم الدين : المرجع السابق ، صـ ٢٩٢ .

(٤) راجع فى ذلك :

د. أبو بكر متولى : استراتيجية الاعتماد على الذات ، مرجع سابق ، ص١٣٥ .

- Yves Simon Op . cit ., PP. 576 , 577 .

- Sanjaya Lall and Paul Streeten, Op. cit., pp. 29 - 34.

(٥) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، صـ ٣١٦ .

د- تستطيع تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التراخيص وبراءات الاختراع الخاصة بالشركة المستثمرة وكذلك الاستفادة من التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج .

و- تستطيع التصدى لمزاحمة الشركات الأخرى دولية النشاط التى تعمل فى نفس أسواق الدولة محل الاستثمار .

(٢) الاستثمارات المباشرة الثنائية

تستند هذه التسمية إلى ما يحدث من مشاركة بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الوطنى ، وتتوزع ملكية المشروعات فى هذه الاستثمارات فيما بينها ، ويأخذ الاشتراك أحد الصور الآتية : (١)

أ- الشركات التى تتوزع فيها الملكية فيما بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الوطنى الحكومى ، وينشأ هذا النوع من الاستثمارات نتيجة التأميم الجزئى الذى تقوم به الحكومة وتجربة على الشركات الأجنبية القائمة ، ويبدو هذا الشكل واضحاً فى مجال البترول

ب- الشركات التى تتوزع فيها الملكية فيما بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الوطنى الخاص ، وينشأ هذا النوع نتيجة لالزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها فى السوق المحلية وشراء القطاع الخاص لها .

ج- الشركات التى تتوزع فيها الملكية فيما بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الوطنى العام والخاص .

ضوابط نجاح الاستثمار الأجنبى المباشر

تعرضنا لبيان بعض المميزات التى يكفلها الاستثمار الأجنبى المباشر لصاحب رأس المال وكذلك بعض المزايا التى يتطلع الاقتصاد المضيف إلى الحصول عليها من وراء سماحة لعمل هذه الاستثمارات به .

وحتى يستطيع الاقتصاد المضيف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمار الأجنبى

---

(١) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، صـ ٣١٦ .

المباشر يجب أخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان [١] .

(١) يجب أن يترتب على الاستثمار الأجنبى المباشر أقصى زيادة ممكنة فى الإنتاج سواء كان ذلك استثماراً فى مشروعات جديدة أو أنشطة تساعد على القضاء على الإختناقات فى الصناعات القائمة فعلا .

(٢) ألا يترتب على الاستثمار الأجنبى ضغوط تضخمية جديدة .

(٣) يجب أن يتم التحديد وبوضوح لمجالات الاستثمار ، وذلك من خلال خطة للاستثمار القومى ، على أن يستند هذا التحديد لاعتبارات يحكمها حاجة الاقتصاد القومى ووضع أولويات لهذه الحاجات عن بعضها .

(٤) يجب السعى بقدر الإمكان أن تكون هذه المشروعات مستقلة عن المركز الرئيسى أو الفروع المختلفة ، حتى يمكن إخضاعها لقوانين الدولة ، ليتسنى بذلك للدولة مراقبة أنشطتها ومتابعة نتائج عملها .

(٥) ضرورة اشتراك رأس المال الوطنى مع رأس المال الأجنبى اشتراكاً يمكنه من الاشتراك الفعلى فى الإدارة واكتساب المعرفة .

(٦) أن تعمل الدول على الاستفادة من هذه المشروعات كمراكز تدريب للعمالة الوطنية على التكنولوجيا الحديثة ، وتكون من وراء ذلك كوادر من الكفاءات الفنية والإدارية تغذى بها المشروعات الوطنية .

وتجرنا النقطة الخامسة لبيان صورة من صور الاستثمار الأجنبى ، بأن يكون هذا الاستثمار غير مباشر ، إذ يقتصر فيه دور الطرف الأجنبى على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب فى أسهم المشروعات المزمع القيام بها .

وغالباً ما يقوم بهذا النوع من الاستثمار القطاع الخاص الأجنبى ، وقد تقوم به منظمات دولية ، كالمؤسسة الدولية للتمويل التى أنشئت خصيصاً فى عام ١٩٥٦ لتشجيع الإستثمارات فى القطاع الخاص فى البلاد النامية ، وذلك بالاكتتاب فى أسهم الشركات الخاصة .

ولا يخول هذا النوع من الاستثمار لصاحبه حق الاشتراك فى الإدارة ، إذ لا يعدو أن

---

(١) د. سلوى سليمان : الاستثمار العربي فى الاقتصاد المصرى بين الإنتاج والمضاربة ، مصر المعاصرة ، السنة ٦٧، العدد ٣٦٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص١٣١ .

د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، صـ ٢٣٧ - ٢٣٨ .

يكون شريكا مساهماً ، وهذا ما يجعل مساهمة هذا النوع فى المشروعات الإنتاجية مساهمة ضئيلة ، لعدم ثقة المستثمر الأجنبى فى الكفاءة والإدارة الوطنية [١] .

بعد هذا العرض لصور الاستعانة برأس المال الأجنبى سواء كان ذلك فى صورة منح وإعانات أو قروض وتسهيلات أو استثمارات مباشرة ، ينبغى على الدولة النامية أن تختار من بين هذه الصور مايناسبها ، وعند توافرها جميعاً أو الاحتياج لها جميعاً أن تقوم بترتيبها وتبدأ أولاً بتلك التى تنعدم أعبائها أو تقل بدرجة كبيرة ، ثم الآثقل أعباءً فالأثقل .

وتبعا لما سبق ، فغالباً ما يكون الترتيب لصالح المنح والإعانات لقلة ما تفرضه من التزامات على الدول المتلقية [٢] . ثم يأتى بعد ذلك دور القروض السهلة ، ثم القروض الحكومية وقروض المنظمات الدولية ، إذ تعد شروطها أفضل ، ثم القروض التجارية . وأما بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر ، فيجب على الدول الراغبة فى استقباله عدم الإفراط فى المميزات والامتيازات والتسهيلات التى تقدمها ، وإذا كان لابد من تقديم تسهيلات لتشجيعه يجب أن توزن الأمور ، وأن يتم ذلك من خلال الضوابط التى تكفل عدم إساءة استعمال هذه التسهيلات ، وما قد يؤدى بها إلى أن تكون مجرد وسيلة لتحقيق أقصى ربح ممكن لصاحبها حتى وإن تحققت أكبر خسارة ممكنة لمستقبلها ، وفى نفس الوقت يجب ألا تكون النظرة عدائية على إطلاقها . فإذا كان المستثمر الأجنبى يسعى إلى تحقيق مصلحته هو فإنه من الممكن التوفيق بقدر الامكان بين ما يتطلع المستثمر الأجنبى إلى تحقيقه ، وما يهدف الاقتصاد الوطنى إلى الوصول إليه بالاستعانة برأس المال الأجنبى من خلال استقدامه فى إطار بعض الضوابط على ضوء فهم تام للاحتياجات ، وعلم تام بمواضع الاقدام فى الخطوات المقبلة لا أن تترك الأمور كما يترك قارب لأمواج البحر تقذف به أنى وكيف شاءت .

وبعد التعرف على أهداف كل من الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال من وراء انتقاله وما قد يعوق هذا الانتقال من عقبات ، وكذلك بعد التعرف على مصادر التمويل المختلفة ، وصور انتقال رأس المال ، ننتقل بعد ذلك إلى دراسة التجربة المصرية وموقفها من رأس المال الأجنبى خلال فترة الانفتاح الإقتصادى .

---

(١) د. أنور الهوارى : المرجع السابق ، صـ ٨٦ .

د. مدحت العقاد : المرجع السابق ، صـ ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) لايتعارض ذلك مع ما ذكرناه من أن هذه المنح غالباً ما تكون مشروطة حتى عندما لا تكون مشروطة فإنها تثير بعض الشبهات ولكن غالباً ما تنظر الدولة النامية إلى المسمى غاضة بذلك الطرف عن المضمون والجوهر .

المبحث الثانى

مصر والإستثمار الأجنبى المباشر

تمهيد وتقسيم :

استلزم الحديث عن موقف مصر من الإستثمار الأجنبى المباشر التعرف على الصور المختلفة لانتقال رأس المال للتعرف على مكان الاستثمار المباشر من هذه الصور ، وكذلك بيان المشكلات التى يمكن أن تقابله فى البلد المضيف وما قد تجعله يحجم عن الإنتقال إليه .

وكان من الطبيعى أن يتم التعرف على مصادر هذه الأموال والأهداف التى تتطلع إليها وتريد تحقيقها حتى يكون ذلك واضحا فى الذهن عندما تقدم التسهيلات وتمنح الإمتيازات .

وبالنسبة لمصر وموقفها من رأس المال الأجنبى ، فقد أخذت منه مواقف مختلفة ، ونظرات متباينة ، فنجدها تتجنبه ، وتستغنى عنه ، وتجرى إليه ، وترتمى فى أحضانه ، وتعاديه وتحاربه ، وتستميله بحذر ثم تعود مرة أخرى وتسلك مسلكا قد سلكته من قبل وكانت قد عدلت عنه ، وهكذا كان الحال خلال فترات مختلفة من تاريخ مصر ، ونرجع إلى الوراء لنتوقف عند حكم محمد على لنبدأ من عنده حتى نصل إلى صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى ، وتعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

ويرجع السبب فى اختيار فترة حكم محمد على لتكون بداية الدراسة ذلك ، لأنه يوجد تشابه بين فترة الإنفتاح الإقتصادى فى السبعينات والفترة التى أعقبت حكم محمد على والتى شهدت منح الإمتيازات للأجانب والتى ربما تتشابه مع التسهيلات والإمتيازات التى تقررت فى السبعينات للاستثمارات الأجنبية .

ونشير أيضا إلى أن البحث فى هذه النقطة يقتصر على الوقوف وإلى حد كبير عند بيان اتجاه الدولة وموقفها من رأس المال الأجنبى وما إذا كانت تقف منه موقف العداء أو التحفظ أو التمادى فى الاستعانة به أو استمالته ، وبذلك لن تمتد هذه الدراسة إلى الآثار بالتفصيل إذ نقف فقط عند بيان الآثار الإجمالية حتى لا يجرنا ذلك إلى الخروج عن نطاق البحث .

وعليه سوف يكون تناول هذه النقطة بالدراسة من خلال التقسيم التالى :

المطلب الأول : موقف مصر من رأس المال الأجنبى خلال الفترة من عهد محمد على وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

المطلب الأول

موقف مصر من رأس المال الأجنبى خلال الفترة من عهد محمد على وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

اتسمت هذه الفترة بالتباين فى نظرة البلاد إلى رأس المال الأجنبى وهذا ما سنراه فيما يلى :

أولاً : الموقف فى عهد محمد على

ننظر فى البداية إلى الوضع عندما تولى محمد على مقاليد الأمور فى البلاد ، فلقد كان ثلث الأراضى الزراعية تقريباً يتمثل فى إقطاعيات فى أيدى المماليك ، وكانت الخزانة العامة فارغة ، يصاحب ذلك عدم وجود جيش للبلاد ، إذ يعتمد الجيش على المماليك والمرتزقة (١) .

وبخصوص الجزء الباقى من الأراضى الزراعية الغير مملوك للمماليك ، فقد كان موزعا بين طوائف ثلاث :

(١) جزء موزع على مشايخ الأزهر وهم معفـــون من الضرائب .

(٢) جزء يتمثل فى أوقاف دينية ، وهذا الجزء يصرف ولا يغل .

(٣) جزء موزع على صغار الملتزمين الذين كانوا لا يحسنون الإستغلال الإقتصادى .

ولقد كانت حقوق هذه الطوائف تكاد تكون غير مشروعة ، ولذلك قام محمد على بتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة وقام بما يلى :

---

(١) إن علاقة وضع الجيش بالموضوع الذى نتحدث عنه هو أن محمد على عندما أراد بناء الدولة اقتصادياً ، واهتم بالصناعة ، كان يعتبر ذلك ضرورة من ضرورات الحرب ، وضرورة مالية وليس بناء على فكر اقتصادى بحت مثل الذى تطلع إليه طلعت حرب مثلاً.

ونشير أيضاً إلى أنه قد يكون الإهتمام بالصناعة مجرد صورة من صور النشاط الحكومى ليس إلا ، وهذا ما حدث فى عهد إسماعيل .

انظر فى ذلك :

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص١٨٦ .

- فرض الضرائب على المشايخ والأوقاف ، ثم قام بالإستيلاد على هذه الأراضى .
- ألغى نظام الالتزام ، وبذلك يكون قد قضى على الطبقة الوحيدة ذات النفوذ إذا استثنينا بعض كبار التجار ، واضطر بذلك من لا مورد له منهم إلى العمل كأجراء بالزراعة (١) .

وبدأ محمد على بذلك بانتهاج منهج اشتراكية الدولة ، واحتكر كل شئ ، وقد استعان فى ذلك بلفيف من أتباع الرائد الإشتراكى (سان سيمون)(٢) . وحتى يتحقق له الإحتكار - فبجانب التعديل الذى حدث فى ملكية الأراضى الزراعية ، فقد قام بضبط الرى من خلال بناء القناطر وشق الترع ، ووزع الأيدى العاملة فيها ، ولاءم بين حاصلات الأراضى الزراعية والاستهلاك ، والتصدير ، واستعان على ذلك بتنظيم زراعة المحاصيل ، ومنع الفلاحين من التصرف فيها ، إذ يشتريها بسعر يحدده هو ، ثم يقوم بتوزيعها ، ويفعل ذلك حتى يحصل على الأرباح التى كان يحصل عليها التجار من وراء ذلك خاصة المصدرين ، لتستخدم هذه الأموال فيما هو أنفع للبلاد مما ينفعه فيه هؤلاء التجار .

وبالتالى يكون نشاطه قد امتد من احتكار للحاصلات الزراعية ، إلى احتكار توزيعها وتصديرها وتصنيع الباقى منها (٣) .

وتظهر نتيجة هذا المسلك الذى سلكه محمد على فى التطور الذى حدث فى الدخل ، إذ تطور الدخل فارتفع من ١١٠٣٥ جنيه فى نهاية القرن الثامن عشر ، فوصل إلى ١١٩٩٧٠٠ جنيه فى سنة ١٨٢١ إلى أن وصل إلى ٣٠٦٤٣٠٠ جنيه فى عام ١٨٢٦ .

وبجانب الإحتكار الذى قام به محمد على فى مجال الزراعة ، فقد ساهم فى تحقيق الزيادة السابقة ما قام به من إنشاء للمصانع والبيوت التجارية وخلق الإدارات اللازمة للإشراف عليها (٤) .

لم يستمر محمد على فى اتباعه لهذا المسلك إذ اضطر فى الفترة الأخيرة من مدة حكمه إلى التخلى عن هذا المسلك شيئا فشيئا تحت تأثير الضغوط الخارجية ، وذلك بإبرام الإتفاق

---

(١) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .
(٢) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .
(٣) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
(٤) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

التجارى عام ١٨٣٨ والذى يتمثل فى اتفاق بين إنجلترا وتركيا ، وتعهدت تركيا بمقتضاه إلغاء الإحتكارات فى كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وألزمت بذلك محمد على بالعدول عن هذا المسلك وقفل مصانعه الواحد بعد الآخر ، والاستعاضة عن أرباحه الزراعية والتجارية بفرض الضرائب على الأرباح من التجارة والزراعة [١] وذلك لأن المعاهدة كانت تستهدف أساساً القضاء على السياسة الأقتصادية التى يطبقها محمد على فى مصر والمناطق الواقعة تحت نفوذه [٢].

موقف محمد على من رأس المال الأجنبى والأجانب

الواضح من سياسة محمد على أنها لا تستميل الأجانب [٣] ، وأنها تعتمد على الذات فى إصلاح أحوال البلاد ، ولكنه كان يستعين بالأجانب كمستشارين ، وخبراء ، وفنيين ، إذ يتخذهم كوسيلة لتحقيق غايته هو ، وما يريد هو تحقيقه .

لذلك نجده قد فتح أبواب مصر لهجرة الأجانب حتى يستفيد منهم ويتعلم كل ما يستطيع أن يتعلمه من خيارهم ، إذ كان القناصل والفنيين عبارة عن رجال أعمال قبل أن يكونوا شيئا آخر .

واستطاع محمد على بمسلكه هذا الإستفادة من الإكتشافات العلمية الجديدة وإن كان أصلها أجنبى ومن الفنيين والخبراء الغربيين فى إقامة القنوات والطرق والقناطر والمصانع والبيوت التجارية ، كل ذلك كما سبق الذكر من خلال استعماله للأجانب كوسيلة لتحقيق ما وصل إلى تحقيقه من المشروعات السابق الإشارة إليها [٤].

---

(١) المرجع السابق : ص ١٥٠ ، ١٧٨ .

(٢) د. جلال أحمد أمين : بعض قضايا الإنفتاح الإقتصادى فى مصر . المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين الفترة ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ . الإقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠٣ .

(٣) د . محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٤) المرجع السابق : ص ١٥١ ، ١٥٢ .

ثانياً : الموقف فى عهد عباس [1]

كان عباس معادياً للأجانب ، وقد دلت تصرفاته على ذلك ، إذ فرض القيود على الأجانب المقيمين بالبلاد ، فقام بقفل المدارس التى كانوا يسيطرون عليها ، وتخلص ممن كان يعمل منهم فى المصالح والمعاهد . وقام بهدم الأسطول الذى يصل البلاد بالخارج .

وحاول خلال ذلك كله أن يضع يده على الأمور ويعالج ما فيها من قصور واهمال ، وكأنه يعالج ما قصر فيه محمد على .

وكما حدث التدخل الخارجى فى نهاية عهد محمدعلى ، حدث أيضا فى عهد عباس إذ لم يستمر على مسلكه الذى بدأ به ولجأ هو إلى إنجلترا يحتمى بها ويطلب مساعدتها لتضمن له حقوقه عندما أرادت تركيا أن تضيق من هذه الحقوق وقد عاونته إنجلترا ، وكان ثمن هذه المعونة موافقتها فيما تريد من إنشاء خط حديدى تستخدمه تجارتها الشرقية بين الإسكندرية والسويس . وسوف نرى بعد قليل وعند تعرضنا لفترة إسماعيل ، كيف أن مثل هذه المشروعات لا تتفق واحتياجات البلاد فى وقتها على الأقل .

ويوضح لنا ذلك أن رأس المال الأجنبى عندما يتجه إلى مكان ما ، فإنه دائماً يسعى إلى تحقيق أغراضه ومصالحه بالدرجة الأولى .

ثالثاً : الموقف فى عهد سعيد

فتح سعيد البلاد أمام الأجانب أشخاصاً وأموالاً عندما تولى أمر البلاد ، وكان الهدف من وراء ذلك ، إعادة الملكية الفردية ، وفتح التجارة على العالم الخارجى . ولم يكن هذا بالطبع بإيعاز من نفسه ، بل إستجابة لنصائح بطانته ومستشاريه الغربيين الذين كانوا يهبطون عليه ، ولكل منهم مشروع يعرضه ، وقنصل يوصى به ، ويدافع عنه [1] .

ولعبت نشأة سعيد دوراً هاماً هى الأخرى فى اتباعه لهذا المسلك ، فقد تربى ونشأ على أيدى فرنسية ، فزاده ذلك شغفاً وتطلعاً إلى أشكال الحضارة الغربية [2].

---

(١) المرجع السابق : ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ .

(٢) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٨ . د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٣) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

ولما كانت مالية البلاد لاتسمح بالقيام بالمشروعات الضخمة التى أرادها سعيد ، والمزمع القيام بها ، فقد تم الإستعانة بالأجانب بمنحهم الإمتيازات وفتح الباب لهجرتهم إلى البلاد .

وقدم الأجانب إلى مصر لإقامة المشروعات المقترحة ، أو العمل بها ، أو لممارسة أوجه النشاط الأخرى التى أصبحت متاحة لهم بموجب الإمتيازات ، ولم يجدوا عند مقدمهم جهازاً حكومياً يستوعب التخطيط والتنفيذ للمشروعات المزمع القيام بها [1].

كانت النتيجة أن نشط الإنتهازيون ، وانتشرت سوق الوسطاء ، وانقلب قناصل الدول الأوربية أنفسهم إلى وسطاء ، ولم يتعففوا عن القيام بأعمال السمسرة فى الحصول على امتيازات لأصدقائهم أو شركائهم ، ويقرضون القروض ، ويعقدون الصفقات الخاصة بالمشروعات الكبرى التى تتعاقد عليها الحكومة ، وتحولوا على كل حال إلى أدوات لهذا الغزو المالى الخاطف ، الذى كان يغزو الإقتصاد الزراعى المصرى ويعمل فيه عمله المحتوم [2] .

حاولت الحكومة المصرية إزاء هذا التردى فى الأوضاع ، القيام بمحاولة للتغلب على ذلك على أن تُحد هذه المحاولة من تدخل القناصل وألاعيب المستثمرين وحيلهم ، وضغوطهم من أجل الحصول على الإمتيازات ، وتمثل هذا الأسلوب فى إنشاء شركات وطنية عامة تشابه ما كان قائماً فى أوربا فى ذلك الوقت ، على أن تستعين برؤوس الأموال الأجنبية فى استثمار مرافق البلاد فى ظل القوانين المحلية ، وفى حدود ما يسمح به نظام الإمتيازات الأجنبية . ولعدم وجود إدارة مصرية على مستوى المسئولية تستطيع التخطيط لذلك ومتابعة تنفيذه، انتهى الأمر إلى أسوأ مما كان .

فقد زادت الانتهازية والوساطة ، وغرقت البلاد فى الديون التى كان يبالغ كثيراً فى تقدير قيمتها ، ونتيجة لتخبط الإدارة بسبب هذه الظروف والملابسات ، زاد فرض الضرائب وزادت القسوة فى تحصيلها [3] .

الآثار السيئة لاستعانة سعيد برأس المال الأجنبى

أدت الاستعانة برأس المال الأجنبى إلى آثار سيئة على الإقتصاد المصرى ، وامتدت هذه

---

(١) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(٢) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٩ . د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

الآثار إلى التأثير على الإستقلال السياسى .

فقد قامت الدولة بأنشطتها خاضعة فى ذلك للنفوذ الأجنبى وسيطرته السياسية "إنجلترا وفرنسا بصفة خاصة" بما كان يتمتع به من حق الوصاية على البلاد [١].

وزاد تغلغل نشاط الأجانب فى الإقتصاد المصرى ، حتى صار هذا الإقتصاد جزءاً مكملاً للإقتصاد الغربى [٢] .

وقد أدى زيادة عدد الأجانب فى مصر والتغلغل السابق الإشارة إليه إلى ظهور الإزدواجية فى الإقتصاد المصرى ، التى طالما استخدمها الأجانب فى بسط نفوذهم على الاقتصاديات واستغلالها فى تحقيق أغراضهم . ومقتضى هذه الازدواجية ، أن يقتصر نشاط الوطنيين على مجال واحد هو الزراعة فى مثالنا هنا بجانب بعض المهن والحرف والوظائف الحكومية البسيطة ، فى حين يفتح الباب أمام الأجانب لكل أوجه النشاط الأخرى . فلهم حرية الدخول والخروج هم وأبناؤهم وأموالهم ، يستثمرون أموالهم فى المشروعات الضخمة وشركات الإمتياز التى يمتلكونها ، ويقصرون العمل فيها على أبناء جنسهم ، ويملكون كبرى المتاجر والمصارف وتجارة الجملة ، وبيدهم تجارة الإستيراد والتصدير . وغالباً ما يعفون من الضرائب فى كل هذه الأنشطة من واقع ما تقضى به الإمتيازات ويمتلكون إلى جانب ذلك كله العقارات بالمدن والأراضى الزراعية بالريف [٣] .

وما سبق يدلنا ويدعم أيضاً ما قلناه من أن رؤوس الأموال الأجنبية تجرى دائماً وراء تحقيق مصالح خاصة ، وغالباً ما تجلب المتاعب والصعوبات ، إن لم يكن الدمار للإقتصاديات التى تعمل بها عندما لا تكون لدى هذه الإقتصاديات القدرة على الإمساك بزمام الأمور .

رابعاً : الموقف فى عهد إسماعيل [٤]

رأينا ما آل إليه حال البلاد فى عهد سعيد ، والمكانة التى تبوأها الأجانب فى المجتمع المصرى ، وكيف تمت سيطرتهم على الإقتصاد ، وبما يكفل لهم القضاء عليه من خلال نزف ثماره وخيراته . مع هذا الوضع السيئ الذى وصل إليه حال الإقتصاد ، كان الوضع أسوأ فى

---

(١) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٧٩ .

(٣) د . محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٤) صبحى وحيدة : المرجع السابق ، ص ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٧٩ ، ١٨٢ .

عهد إسماعيل . فقد تم تعيين إنجليزى وفرنسى فى وزارتى الأشغال والمالية وهما غالباً الوزارتين اللتين يوكل إليهما بالدور الأكبر فى تنمية البلاد .

واختفت الهيئات التى كانت تجمع أهل الحرف والطوائف بالقضاء عليها [١] وبذلك قضى على كل احتمال لمقاومة الأهالى ، وتحول أهل هذه الطوائف والحرف إلى أجراء للدولة الجديدة ، وبقى الميدان الإقتصادى مقصور على الحكومة ونشاط ممثلى الإقتصاد الغربى حتى أنه لم يعد يرجى من الحكومة عمل شئ مفيد ، لأنها لا تملك الأموال ولا الإدارة التى تتولى ذلك ، ويقضى على كل أمل فى ذلك أن كان الأحتلال العسكرى بجانب الإحتلال الإقتصادى ، وأدى ذلك إلى اتساع نشاط الأجانب بعد الإحتلال الإنجليزى فشمل أدوار الإنتاج والتوزيع جميعاً ، وكثر المشتركون فيه ، وامتدت الإمتيازات لتشمل القوانين والمحاكم والإدارات حتى أصبحت هذه الفئات لساناً أوربياً ممتداً فى صميم المجتمع المصرى .

وحتى نرى أيضاً أهدافهم من وراء القيام بالمشروعات الكبرى ، نأخذ نموذجا لذلك ونذكر بما تم بخصوص إنشاء سكة حديدية لخدمة مصالح إنجلترا [٢] مقابل مساعدتها لعباس عندما وقع مع تركيا ، ونضيف إلى ذلك أيضاً مشروع قناة السويس ، إذ كيف تستفيد إنجلترا من مصر وتقيم مشروع السكة الحديد ، وتقف فرنسا متفرجة ؟ فكان لزاما أن تسعى هى الأخرى إلى الحصول على مشروع يحقق لها منافع ، فكان مشروع حفر قناة السويس الذى عارضه إسماعيل فى البداية بشدة ولم تكن المعارضة نتيجة لاقتناعه بأنه ليس فى صالح البلاد ، بل كانت المعارضة بإيعاز من انجلترا وبتحريض منها ومن بعض البلاد الأخرى التى لن تستفيد من المشروع استفادة مباشرة . وتم المشروع فى النهاية وقد فاق هو ومشروع السكك الحديدية طاقات الإقتصاد المصرى ، وفاقا أيضاً احتياجاته لكنهما مع ذلك قاما واكتملا لخدمة مصالح إنجلترا وفرنسا لأنهما أرادتا ذلك [٣].

---

(١) حدث ذلك فى صدر القرن التاسع عشر .

(٢) يؤكد ذلك ما سبق ذكره من حجم الإستثمارات البريطانية فى السكة الحديدية إذ يبلغ حجم هذه الإ ستثمارات حوالى ٤٠,٦ ٪ من جملة الإستثمارات البريطانية فى عام ١٩١٣ ، انظر ص ١٩ من الإستثمار الأجنبى ، وراجع أيضاً فى ذلك د . أنور إسماعيل الهوارى : القروض الخارجية والتنمية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص٦٩ .

(٣) لا ينال هذا القول من أهمية قناة السويس للإقتصاد المصرى وكذلك أهمية شبكة السكك الحديدية وكيف أن الأولى تعتبر أحد المصادر الرئيسية والهامة للنقد الأجنبى وكيف تعد الثانية شريان حياة ولكن الحديث يتعلق بهدف الأجانب من إنشائهماوليس بما آل إليه حالهما .

خامساً : الموقف من بعد الغاء الإمتيازات الأجنبية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

عانت مصر كثيراً من خضوعها لسيطرة الأجانب على مقدرات الأمور من خلال الإمتيازات الكثيرة التى حصلوا عليها ، إلى أن جاء عام ١٩٣٧ عندما تم إبرام إتفاقية مونترو ، والتى قضت بإلغاء الإمتيازات الأجنبية ، على أن يكون هناك مرحلة انتقالية حتى عام ١٩٤٩ ، وتعهدت مصر بمقتضاها بعدم التمييز المجحف ضد الأجانب ، بل وضد الشركات المصرية التى يكون للأجانب مصالح هامة فيها .

لكن قبل انتهاء الفترة المحددة كفترة انتقالية ، ظهرت بعض التشريعات التى تضع القيود والعراقيل فى مواجهة الإستثمارات الأجنبية . حتى تحد من سيطرة الأجانب على الإقتصاد المصرى ، فصدرالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، والذى قضى ببعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، مشترطاً ألا تزيد حصة الأجانب فى أى شركة مصرية مساهمة عن ٤٩٪ من رأسمال الشركة ضماناً لخضوع هذه الشركات فى إدارتها للسيطرة المصرية .

وفى العام التالى صدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ . بشأن المناجم والمحاجر ، والذى اشترط التمتع بالجنسية المصرية للشركات التى تعمل فى مجال استغلال البترول .

وفى عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ ، والذى حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية كقاعدة عامة [١] .

ونتيجة لهذا الاتجاه ، اتجه بعض المستثمرين الأجانب إلى تفضيل إشراك مصريين فى مشروعاتهم إما سبحاً مع التيار ، أو رغبة فى تصفية استثماراتهم تدريجياً حتى يتمكنوا من تحويل الحصيلة إلى الخارج بطريقة أو بأخرى [٢].

ويظهر لنا مما سبق ، أن مصر قد فطنت إلى خطورة الوضع الذى آل إليه حالها من سيطرة الأجانب على مقدرات أمورها و تأثير ذلك على اقتصادها ، فاتجهت إلى التخفيف من هذه الحدة لتحاول أن يكون للمصريين القدرة على إدارة شئون بلادهم ، وأن تكون كلمتهم هى العليا . وبغض النظر عن مطابقة ذلك للواقع أوعدم مطابقته ، فإنه يعتبر الاتجاه التشريعى للبلاد وموقف هذا الاتجاه من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وروس الأموال الأجنبية .

---

(١) د. إبراهيم شحاته : معاملة الأستثمارات الأجنبية فى مصر دارالنهضة العربية القاهرة ١٩٧٢ ص ١٥-١٧

د. سامى عفيفى حاتم : الإقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، مرجع سابق ، ص٦٦ .

(٢) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

المطلب الثانــى

موقف مصر من رأس المال الأجنبى خلال الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤

اتصفت هذه الفترة بوجه عام بالعداء المتزايد للاستثمارات والمصالح الأجنبية وتصاعدت درجة الأخطار السياسية التى تعرضت لها هذه الإستثمارات ، إذ عمت البلاد موجات متزايدة ومتصاعدة من حركات التأميم والمصادرة لكافة الممتلكات والإستثمارات الأجنبية فى مصر ، وانتشرت أخطار الحروب والعمليات العسكرية التى صاحبت العدوان الثلاثى فى اكتوبر ١٩٥٦، وحرب اليمن ١٩٦٢ وحرب يونيو ١٩٦٧ واستمرار عدم الاستقرار حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ . صاحب ذلك كله زيادة حدة أخطار عدم القابلية للتحويل بسبب تدخل الدولة فى أسواق الصرف الأجنبى والسيطرة الكاملة عليه [١] .

وباستعراض موقف الاقتصاد المصرى تجاه رأس المال الأجنبى خلال هذه الفترة نجده أخذ اتجاهات ثلاثة مختلفة :

الاتجاه الأول : التشجيع المتحفظ خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٥٦ .

الاتجاه الثانى : المحاربة والشك والعدائية خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ .

الاتجاه الثالث : العودة الى التشجيع المتحفظ مع اهتمام خاص بالاستثمارات العربية خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

أولا : التشجيع المتحفظ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦.

علمنا إنه بعد توقيع اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧ والتى تقضى بإلغاء الامتيازات الأجنبية على أن يتم ذلك خلال فترة اتفاقية تنتهى فى ١٩٤٩ . لم تنتظر السلطات المصرية حلول هذا التاريخ الأخير وقامت بإصدار بعض التشريعات التى تحد من سيطرة الأجانب على مقدرات الاقتصاد المصرى ، وفى سبيلها لتحقيق ذلك اشترطت ألا يزيد رأس المال الأجنبى عن ٤٩٪ من قيمة رأسمال الشركات المساهمة حتى لا يسيطر الأجانب على الإدارة ، وأيضا

(١) د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

اشتراط الجنسية المصرية لشركات استغلال البترول . وعندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد هذا التاريخ بأسبوع واحد فقط ، صدر المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ . وقد سمح للأجانب بتجاوز نسبة الـ ٤٩٪ السابق الإشارة إليها معدلا بذلك أحكام القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والذى قرر هذه النسبة (١) ومعبراً أيضاً عن تغير نظرة مصر الى رأس المال الأجنبى .

وصدر فى نفس العام القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بتشكيل المجلس الدائم للإنتاج ، ولم يفت واضعو هذا القانون النص على الإنتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية فى مشروعات التنمية الإقتصادية ، دون ما تمييز لإحدى الطائفتين على الأخرى (٢) .

ثم أجاز المرسوم بقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ ، إنشاء مناطق حرة عامة أو خاصة فى أى ميناء من الموانى المصرية أو المناطق الملاصقة لها ، وقرر للمشروعات الأجنبية فى هذه المناطق إعفاءات من الضرائب والقيود الإدارية (٣).

وبخصوص ما سبق وأن قرره القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨من اشتراط التمتع بالجنسية المصرية للشركات التى تعمل فى استغلال البترول ، فقد تعدل هذا الشرط ، وتم التجاوز عن شرط الجنسية المصرية فى هذه الشركات .

وترحيبا بالاستثمارات الأجنبية وفى عام ١٩٥٣ . صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ (المعدل بالقانون ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤) فقد أعطى هذا القانون امتيازاً للأستثمارات الأجنبية التى تعمل فى مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والنقل والسياحة أعطاها امتيازاً يتعلق بتحويل رأس المال والأرباح وجزء من المرتبات إلى الخارج .

ولقد جاء فى ذكر الإعتبارات التى دعت لصدور هذا القانون ما يلى : (٤)

١- ضعف الإنتاجية الزراعية وقصورها عن توفير حصة مناسبة من الدخل الوطنى للاستثمار فى مشروعات التنمية .

---

(١) د . إبراهيم شحاته : معاملة الإستثمارات الأجنبية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
د. سامى عفيفى حاتم : المرجع السابق ، ص ٦٧ . د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ . محمد مدبولى سيد أحمد : مفهوم الإنفتاح الإقتصادى والجهاز المصرفى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة جامعة المنصورة ، مرجع سابق ، ص ٧٩٨ .

(٣) د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٤) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ . محمد مدبولى سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٠١ .

٢- قحط الأموال الإحتياطية لدى المصانع القائمة

٣- ضعف الإئتمان الصناعى .

٤- تجنب الإعتماد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل مشروعات التنمية .

واستمراراً فى التوسع نحو هذا الإتجاه الذى سلكته الدولة ، صدر فى نفس العام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ ، الذى قرر إعفاءات ضريبية هامة لفترات محددة للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم (المصرية والأجنبية) العاملة فى ميادين الصناعة والتعدين والقوى المحركة والفنادق واستصلاح الأراضى .

وبدأت الحكومة المصرية فى دراسة تجربة المشروعات المشتركة مع المستثمرين الأجانب فى قطاع البترول ، وتكونت تبعاً لذلك الشركة الشرقية للبترول عام ١٩٥٧ كسابقة أولى[١] .

ثانياً : المحاربة والشك والعدائية "الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٥" [٢]

تغيرت الأحداث بوقوع العدوان الثلاثى على مصر ، وتغيرت تبعاً لذلك نظرة الدولة إلى رأس المال الأجنبى وموقفها منه ، وتبين لنا هذه الفترة الترجمة العملية لنظرة البلادالعدائية ضد رأس المال الأجنبى .

بدأت الخطوة الأولى بقانون تمصير البنوك ثم قانون تمصير شركات التأمين ، ومن بعدهما كان تمصير الوكالات الأجنبية ، كل ذلك حدث فى العام التالى للعدوان الثلاثى .

وانتقلت الدولة من مرحلة التمصير إلى مرحلة التأميم خلال السنوات الخمس الأولى من الستينيات ، وامتد التأميم إلى مجالات البنوك وشركات التأمين ، وكثير من المرافق العامة والشركات الصناعية الهامة .

وقد صحب ذلك إتجاه الدولة نحو تضييق نطاق تطبيق قانون تشجيع الإستثمارات الأجنبية الصادر عام ١٩٥٣ ، وتم إلغاء غالبية إن لم يكن كافة الإمتيازات التى تقررت خلال الفترة السابقة ، مثل الإعفاءات الضريبية التى قررها القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ ، والإستثناءات الخاصة بتملك الأراضى الزراعية ، وأوقف عملياً عملية تطبيق قانون الإستثمار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بسبب عدم اجتماع لجنة الإستثمار المسئولة عن تنفيذ أحكامه .

---

(١) د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٩ .

ثالثاً : العودة إلى التشجيع المتحفظ من ١٩٦٥ وحتى صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

اتجهت مصر من جديد لتشجيع الإستثمارات الأجنبية فى مصر ، وصدر لتطبيق هذه السياسة القانون ٤٧٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن المنطقة الحرة ببورسعيد ، ثم حل محله القانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ بنظام المنطقة الحرة ، الذى أضفى على هذه المنطقة إمتيازات واسعة جديدة .

واتجهت مصر نحو رأس المال العربى تستميله إليها وتشجعه على المجئ للعمل بها من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية بلغ عددها خمسة عشر اتفاقاً فى آخر عام ١٩٧١ ولقد كان لمحاولات الدول العربية الأخرى لاستمالة رأس المال الأجنبى للعمل بها أثر فى اتجاه مصر وتطلعها إلى سلوك نفس الطريق [(١)].

ومن أوضح الخطوات التى خطتها مصر للتعبير عن هذا الاتجاه صدور القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن الاستثمار الأجنبى والمناطق الحرة والذى تم تعليل الإقدام عليه لمحاولة تحقيق الأغراض التالية : [(٢)]

(١) الرغبة فى دعم العلاقات الإقتصادية بين جمهورية مصر العربية ، وسائر الدول العربية لاجتذابها وتشجيعها على الاستثمار فى الجمهورية ، وذلك فى إطار التعاون الفعال .

(٢) العمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها لتمويل مشروعات التنمية لصالح شعب مصر .

(٣) التأكيد على أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به فى هذا الشأن رأس المال العربى ، إذا أحسن استثماره فى مشروعات تدفع عجلة الإنتاج فى إطار الخطة الإقتصادية لزيادة معدلات التنمية حسبما يمليه صالح الإقتصاد الوطنى .

(٤) الحرص على تذليل العقبات التى قد تعترض إنسياب رؤوس الأموال ، والمخاطر غير التجارية ، التى يصعب على المستثمر توفيرها بوسيلته .

التيسيرات والإمتيازات التى تضمنها القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١

يهمنا فى هذا المقام أن نتعرض لاتجاه القانون المصرى ونظرته إلى رأس المال الأجنبى ،

---

(١) د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ٢١ ، ٢٢ .

(٢) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

وتدلنا نصوص القانون على أن المشرع المصرى أراد من خلال تقرير بعض التسهيلات ، والامتيازات أن يشجع رأس المال الأجنبى للقدوم والعمل فى مصر ، ونلاحظ ذلك فيما يلى :

أولاً : تيسيرات مقصود منها زيادة فرص الربح التجارى [١]

وتتحقق هذه التسهيلات من خلال ما يلى :

(١) إعفاء الأرباح التى يحققها المستثمر من الضريبة على الأرباح التجارية واالصناعية وملحقاتها .

(٢) إعفاء المبانى السكنية المنشأة بالمال المستثمرمن الخضوع لنظام تحديد القيمة الإيجارية .

(٣) إباحة بيع المستثمر أصوله العينية إلى الغير .

ثانياً : تيسيرات المقصود منها الحد من المخاطر السياسية

وتتمثل فيما يلى :

(١) عدم جواز الحرمان من ملكية الإستثمارأو من السيطرة عليه من خلال فرض الحراسة والتأميم ونزع الملكية إلابشروط مشددة ومقابل تعويض عادل [٢] .

(٢) إباحة التحويل لرأس المال والأرباح وجزء من الأجور والمرتبات [٣] .

ثالثاً : تيسيرات مقصود منها تخفيف الأعباء الإدارية

وتتمثل فيما يلى :

(١) إنشاء هيئة حكومية مستقلة تختص بالتعامل مع المستثمرين عند بدء المشروع وأثناء حياته .

(٢) أعطى القانون للمشروعات المنتفعة بأحكامه حق التعامل بالنقد الأجنبى ، وحتى يسهل عليها ذلك أباح لها فتح حسابات بالنقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة فى مصر [٤].

---

(١) تذكر بما قلناه أن تناولنا لهذه النقطة سوف ينحصر فى بيان موقف مصر من رؤوس الأموال الأجنبية دون خوض فى التفصيلات ولمن أراد التعرف على المزيد عن هذه التسهيلات ، يرجع على سبيل المثال إلى د . إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص٤٠ - ٤٦ .

(٢) د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ٤٦ ، د . سامى عفيفى : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٤) د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ٥٨ . د . سامى عفيفى : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) اعتبار المشروعات المنتفعة بأحكامه من المشروعات الخاصة ، التى لا يسرى عليها قواعد قوانين تنظيم شركات القطاع العام [١].

كانت هذه أهم الأحكام التى وردت بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١والخاصة بتشجيع رأس المال الأجنبى ، حتى يأتى للعمل فى مصر . ونفس الحوافز والتسهيلات تقريباً هى ما تقررت للمشروعات التى تعمل فى المناطق الحرة .

إلا أن هذا القانون لم يحقق الهدف منه ، ولم تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية كما هو مرجو خاصة بسبب قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ والفترة السابقة عليها .

وفى نهاية عرضنا لهذه المرحلة ، التى امتدت من ١٩٥٢وحتى صدورالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، نلاحظ أن هذه الفترة ظهر فيها وبوضوح الاتجاه العدائى نحو رؤوس الأموال الأجنبية خلال فترات منها ، وحتى عندما اتجهت مصر أحياناً إلى التخفيف من هذه النظرة وتقديم الأمتيازات والتسهيلات ، فإن المناخ العام فى مصر لم يكن ليساعد على قدوم هذه الأموال ، ولم يكن ليوفر عنصر الأمان الذى تسعى دائماً هذه الأموال للعمل تحت مظلته . كل ذلك أدت إليه الأحداث والظروف المتعددة التى لا يتوافر معها هذا الأمان والتى يتمثل بعضها فيما يلى : [٢]

(١) تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦

(٢) فرض الحراسة على الأموال البريطانية والفرنسية والبلجيكية .

(٣) استئثار القطاع العام بالمشروعات الكبرى .

(٤) بدء عهد التخطيط المركزى .

(٥) التحول إلى الأشتراكية العلمية .

(٦) الهزيمة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧وما تبعها من أستحكام حلقات الأزمة الإقتصادية .

كل هذه الأحداث ساهمت فى تحفظ رؤوس الأموال وفى اتجاهها نحو مصر للاستثمار والعمل بها ، حتى ولو قضت القوانين بما يخالف ذلك لأن رأس المال الأجنبى يتعامل مع واقع ومناخ وحقل مناسب وخصب ولا يتعامل مع نصوص جوفاء لا تملك إلا ما احتوت عليه من كلمات . ولا توفر ما يكفل لها التطبيق .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

وقد اختلفت الظروف بعد ذلك سواء من الناحية التشريعية أو من الناحية الواقعية وتحسنت الأحوال التى تساعد على قدوم رأس المال الأجنبى للعمل فى مصر وهذا ما سنراه من خلال المطلب الثالث .

المطلب الثالث

موقف مصر من رأس المال الأجنبى خلال الفترة من بعد صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وحتى أوائل الثمانينات

ظهرت حاجة مصر لاستيراد رأس المال الأجنبى لتحقيق ما يكفل علاج العجز فى ميزان المدفوعات بسبب عجز الحساب التجارى وكذلك لسد العجز في الادخار المحلى [١] ، وتحقيقاً لذلك دخلت مصر بحلول عام ١٩٧٤ مرحلة جديدة من مراحل علاقتها برأس المال الأجنبى ، إذ اتجهت تشريعياً فى هذا العام ، إلى تشجيع انتقال رأس المال الأجنبى ليعمل بها . فصدر تحقيقاً لذلك القانون رقم ٤٣لسنة ١٩٧٤ ، بشأن استثمار المـال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

ولقد كان هذا القانون كريماً فى امتيازاته وتسهيلاته مزيلاً لكثير من المعوقات ، ومقللا للإجراءات حتى يكفل توفير المناخ المناسب لاستثمار رأس المال الأجنبى فى مصر .

ولقد تزامن مع مع هذا الاتجاه التشريعى ذلك الاستقرار السياسى الذى تمتعت به البلاد مع انحسار أخطار الحروب وانخفاض حدة العداء مع إسرائيل على المستوى السياسى .

---

(١) يرجع عجز ميزان المدفوعات إلى أسباب خارجية مثل الركود والتضخم العالميين وارتفاع أسعار البترول مما يؤثر على أسعار الواردات وأسباب داخلية مثل سياسة الإنفتاح الإقتصادى وما أدت إليه من زيادة الورادات واتباع استراتيجية للتنمية الصناعية وما يستلزمه ذلك أيضاً من زيادة الورادات من مستلزمات الإنتاج .
كما يرجع العجز فى الأدخار القومى إلى عدة أسباب منهاإنخفاض الدخل القومي ، وزيادة السكان ، وهيكل توزيعها ، والاختلال فى توزيع الدخول ، وزيادة الإنفاق الجارى ، وإنخفاض الصادرات ، وشيوع التقليد والمحاكاة فى الاستهلاك ، وسياسة البيع الأجل ، والتطلع إلى تحسين مستوى المعيشة ، وأسباب تتعلق بالديانة مثل تحريم سعر الفائدة .. إلخ . وفى تفصيل هذه الأسباب يمكن مراجعة :
- D. Gaballah Abdel - Fadil Bekheit EL ABD, Capitaux Étrangers et developpement économique, le cas de l' Egyp : 1960 - 1980- Th´ese de Doctorat, Faculité des sciences Economiques etSociales, C. E. D. L., universit´é deClermon 1 1984, pp.19 - 95 .

وسوف نستعين فى دراستنا لهذه الجزئية بالتعرض أولاً لأهداف القانون ، وثانياً إلى مجالات الإستثمار وفقاً لأحكامه ، وثالثا للمزايا والتسهيلات التى قدمها لرأس المال الأجنبى ثم رابعاً لتعديل بعض أحكام هذا القانون بموجب القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، كل ذلك على التفصيل التالى :

أولاً : أهداف القانون

استندت السلطات المختصة إلى عدة اعتبارات ومبررات دفعتها إلى إصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وما جاء به من تسهيلات وامتيازات قدمها لرأس المال الأجنبى ولقد رأت السلطات المختصة أن القانون جاء ليحقق مجموعة من الأهداف تتمثل طبقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية فيما يلى :[١]

(١) ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للإقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى بحيث يتحقق النماء للاقتصاد والربح للمستثمر .

(٢) إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

(٣) تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية .

(٤) تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى فى مصر يتمشى مع احتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية فى المنطقة العربية .

(٥) تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الإستثمارات

(٦) تخطى المعوقات الإدارية والإجرائية التى تؤثر فى نمو حجم الأستثمار .

(٧) منح الأولوية للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية ، وكذلك المشروعات التى تجلب معها تكنولوجيا متقدمة .

---

(١) د. خالد سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .
د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

ثانياً : مجالات الإستثمار وفقاً لأحكام القانون [١]

عندما يصدر قانون ما مقرراً وضعاً جديداً ممتداً بأحكامه لتطبق على جزء من كل ، فمن الطبيعى أن يتم تحديد مجال معين ، ونطاق معين ليكون محلاً لتطبيق أحكام هذا القانون ، وانسياقاً مع هذا المنطق ، حدد القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بعض المشروعات والمجالات التى تعمل فى كنفه وتمتد إليها أحكامه .

وقبل استعراض هذه المجالات نود إبداء ملاحظة هامة ، وهى أن القانون مع سرده لمجالات معينة لتطبق عليها أحكامه ، ولا تنسحب إلى غيرها من المجالات قد نفى هذا التحديد عندما ذكر عبارة (وغيرها من المجالات) بعد انتهائه من تعداد هذه المجالات . والتى تتمثل كما ذكرها القانون فيما يلى :

(١) مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

(٢) مجالات إستصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها .

(٣) مشروعات تنمية الإنتاج الحيوانى والثروة المائية .

(٤) مشروعات الإسكان ومشروعات الإمتداد العمرانى .

(٥) شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة .

(٦) شركات التعمير والمقاولات ، وبيوت الخبرة الفنية .

بعض الضوابط فى تطبيق أحكام القانون

عرف القانون المال المستثمر فى البند الأول من المادة الثانية بأنه " النقد الأجنبى المحول لجمهورية مصر العربية ، بالسعر الرسمى عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها "

فقد ذكر القانون هنا (السعر الرسمى) والمقصود به هنا السعر الرسمى دون إضافة أى علاوات ويخرج بذلك سعر السوق الموازية .

---

(١) د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .
د. خالد سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٦ .

واحتد الخلاف حول السعر الذى يطبق على تحويل رأس المال أو الأرباح والمرتبات إلى الخارج ، إذ تم النص على إنه عند إعادة تحويل رأس المال إلى الخارج يطبق السعر المعمول به وقت التحويل واستقر الأمر على أن السعر الرسمى الذى سبق الإشارة إليه هو الواجب التطبيق فى الحالتين .

واعتبر المستثمرون أن حساب رأس المال سواء عند قدومه أو عند خروجه بالسعر الرسمى سبباً للإحجام عن القدوم للاستثمار فى مصر .

وإلى جانب الضابط الخاص بسعر التحويل يضاف إلى ذلك ما أعطى للأجهزة التنفيذية من صلاحيات واسعة نسبياً فى الموافقة على المشروعات ومتابعتها [(١)].

وحتى يقوم الاستثمار الأجنبى بتحقيق الأهداف التى أريد منه أن يسعي إلى تحقيقها كان لزاماً أن توضع بعض الضوابط التى تستند إليها هيئة الاستثمار فى السماح للمشروعات أن تعمل فى مجال معين . ولقد تحددت بعض هذه الضوابط بما يلى : [(٢)]

(١) أن يؤدى المشروع إلى إضافة حقيقة فى الدخل القومي .

(٢) النظر إلى ما يؤدى المشروع إلى تحقيقه من إضافة حقيقة فى حصيلة الدولة من العملات الحرة .

(٣) أن يكون المشروع على مستوى عال من التكنولوجيا حتى يستطيع المنافسة بإنتاجه فى الأسواق الخارجية .

(٤) تفضل المشروعات التى تنتج سلعاً ترتفع فيه نسبة المكونات والعناصر الوطنية بما يحقق وفراً فى العملات الحرة على المستوى القومى بالنسبة لمشروعات إحلال الواردات

(٥) منح رعاية خاصة للمشروعات التى تقدم - أو توفر - المواد الغذائية أو تلك التى تقلل فى إنتاجها نسبة المدخلات المستوردة - وبالتالى خفض مبالغ الدعم التى تتحمها الدولة

(٦) أن يوفر هذا المشروع فرص للعمالة المحلية ويوفر الفرصة لتدريبها على مهارات جديدة .

وعلى ضوء الإعتبارات السابق بيانها تم تحديد أسباب خمسة لرفض المشروعات [(٣)] .

---

(١) أ. عادل حسين : المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) د. بشير البنا : البعد الإجتماعى فى تقييم أداء شركات الإنفتاح الإقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة جامعة المنصورة ، ١٩٨٢ ، ص ١١١٨ ، ١١١٩ .

(٣) د. عبد المنعم رشدى : " لماذا ترفض هيئة الأستثمار بعض المشروعات ٤ ٥ أهداف وراء رفض المشروعات . الأهرام ، السنة ١٠٢ ، العدد ٣٢٧٩٥ ، الصادر فى٢٤ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٥ .

(١) طلب المشروع لحصة من النقد الأجنبي تلتزم بتوفيرها الدولة ، لأن الدولة تعانى أساساً من نقص فى النقد الأجنبي .

(٢) أسباب تتعلق بسمعة المستثمر الأجنبي ، كأن يكون المستثمر غير معروف عالمياً ، وذلك لحماية المستهلك المصرى .

(٣) المشروعات التى تنافس الإنتاج المحلى المتوفر والقادر على سد احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير إلى الخارج .

(٤) عدم جدية الدراسات الإقتصادية التى يقدمها المستثمر ، وانخفاض حجم المشروع وعدم تقديمه لخبرات تكنولوجية تعوض النقص فى رأس المال ، وعندما يستخدم المشروع معدات قديمة لا تساعد علي دعم وتطوير الصناعة المصرية .

(٥) يتم رفض المشروعات التى يمكن أن يقوم بإنشائها رأس المال الوطنى بكفاءة عالية وذلك لحماية المستثمر الوطنى والصناعة الوطنية .

ومع توافر هذه الأعتبارات والضوابط السابق بيانها ، تظل الحاجة قائمة إلى إبداء بعض الملاحظات حول بعض المجالات التى حددها القانون والتى تستفيد من أحكامه .

إننا نكرر أولاً ما سبق ذكره من أن القانون بذكره عبارة (وغيرها من المجالات) قد فتح كل المجالات أمام رأس المال الأجنبي ، والقطاع الخاص ، وهذا من شأنه أن يفتح كل مجالات الأقتصاد القومى على الخارج ، وبجانب خطورة ذلك اقتصادياً فإنه بعدم تركه لمجالات معينة مقصورة على رأس المال الوطنى العام أو الخاص ، وبعدم تحديده لمجال معين يقتصر على القطاع العام يقوم بذلك بمخالفة للمبادئ الدستورية والتى تقرر للقطاع العام دوراً هاماً فى النشاط الإقتصادى [١].

ويخرج هذا التوسع أيضاً على ما جاء بورقة أكتوبر والتى تم الاستفتاء عليها والتى ذكرت أنها تلتزم بالسير فى نفس خط الميثاق [٢] .

وبعد إيراد الملاحظة السابقة ، نورد ملاحظة أخرى تتعلق بمدى جدوى فتح بعض المجالات أمام رأس المال الأجنبي .

---

(١) د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، مرجع سابق ، ص٢٣٨

(٢) أ. عادل حسين : مجلة الطليعة ، العدد السادس ، السنة العاشرة ، يونيو ١٩٧٤ .

إن من الأسس التى يتم الاستناد عليها في الاستعانة برأس المال الأجنبى هو الإستفادة من التكنولوجيا العالمية فى المجالات التى تحتاج إلى ذلك . وعلى ذلك فإن هذا الأمر يكون مقبولاً عندما يحتاج المشروع إلى ذلك .

إذا طبقنا ما سبق على مجال مثل السياحة ، فما فائدة فتح مجال السياحة لعمل رأس المال الأجنبى رغم أنه لا يحتاج إلى مهارة تكنولوجية نفتقدها !؟ ونفس الأمر ينطبق على مجال النقل ، فهو لا يحتاج إلى مهارة فنية .

وعن النقد الأجنبى الذى يمكن أن يوفره الإستثمار فى هذين المجالين ، فإن قطاع السياحة يستنزف جزء من حصيلة النقد الأجنبى للبلاد بسبب التحويلات إلى الخارج فى شكل أرباح ومرتبات ، وفيما يخص مجال النقل ، فإن المستثمر يقوم بتحصيل الإيرادات بالعملة المحلية ثم يصدر أرباحه بالنقد الأجنبى ، فمن أين يحصل على هذا النقد ؟ وهل يحصل عليه بدون ضغوط على حصيلة البلاد منه ؟

ننتقل إلى مجال الإسكان هو الآخر ، إن الإيجار يدفع بالعملة المحلية ، فى حين أنه يسمح لصاحب المساكن بأن يحول صافى العائد إلى الخارج بالنقد الأجنبى فى حدود ٨ ٪ سنوياً من المال المستثمر [١] فى حالة الاستثمار فى مجال الإسكان الإدارى وفوق المتوسط ويضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص بما أنه يسعى أولاً وأخيراً وراء أعلي عائد من الأرباح فإنه سوف يتجه دائماً إلى ما يحقق له ذلك ولن يحقق له ذلك فى هذا المجال إلا الاستثمار فى مجال الإسكان فوق المتوسط والفاخر والذى لا يتناسب وبذلك لا يحل مشاكل الطبقة العريضة من الشعب ولا يساهم فى القضاء على الأزمة فى مجال الإسكان ، وهو ما أريد من الإستثمار الأجنبى أن يحققه عند السماح له بالعمل فى هذا المجال .

وعن الاستثمار فى مجال البنوك ، فالملاحظ أن هذه البنوك تقوم بتوظيف أموالها ليس حسب أولويات الاقتصاد المصرى ، ولكن حسب أوامر المراكز الرئيسية ، وما دمنا لا نستطيع السيطرة على الموارد والتحكم فى إنفاقها وفق الأولويات ، فلن نستطيع التحدث عن تنفيذ خطة مستقلة طموحة .

وفى النهاية ليس هناك ما يضمن عدم الإضرار بالصناعة الوطنية وبالسلع المصرية فى

---

(١) تصل هذه النسبة إلى حوالى ١٤ ٪ للمساكن الشعبية والمساكن المنشأة فى مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن – م ٢٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

الدول العربية من خلال مشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة ، التى يمكن أن تستخدم كأداة للإضرار بالمصالح السابق بيانها [(١)] .

ويمثل أيضاً فتح جميع المجالات أمام رأس المال الأجنبى خطورة أخرى تتمثل فى أن ذلك من شأنه إمكانية أن يتحول القطاع الأجنبى إلى قطاع قائد ، وعندما يحدث ذلك ، فإنه يعنى أن البنية الإقتصادية ، قد تكيفت تماماً مع وضع التبعية [(٢)].

ثالثاً: المزايا والتسهيلات التى قدمها القانون للمشروعات المنتفعة بأحكامه .

إن جوهر سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى يتمثل بصة أساسية فى المزايا والتسهيلات التى يمكن أن يقدمها الإقتصاد المستقبل لهذا الاستثمار ، ولذلك نجد أن الدول تتبارى فيما بينها وتتسابق فى النص على تسهيلات ومزايا وإعفاءات واستثناءات يتمتع بها رأس المال الأجنبى عندما يأتى للعمل فى هذه البلاد .

ولم يختلف مسلك السلطات المختصة المصرية عن مسلك غيرها من السلطات فى البلاد الأخرى .

.ولكن ما يقع فيه القائمون على أمور البلاد هو اعتقادهم فى أن هذه التسهيلات والإمتيازات والإعفاءات هى كل شئ ، وينسون رغم أهميتها أنها أحد العوامل فقط التى تستخدم لتحفيز رأس المال الأجنبى للقدوم والعمل فى البلاد ، وأن هناك بجانبه عوامل متعددة ، يضعها رأس المال فى الإعتبار عندما يفكرفى الإنتقال للعمل فى بلدنا .

وغالباً ما يذهب الإفراط فى تقديم هذه التسهيلات بكل ميزة يمكن أن تتحقق للبلاد من وراء إستثمار رأس المال الأجنبى بها ، وقد يكون الإفراط فيها أحد عوامل عدم ثقة المستثمر

ونقوم باستعراض هذه التسهيلات والامتيازات وما يوجه إليها من نقد ، ونود الإشارة قبل استعراض هذه التسهيلات والامتيازات إلى أن الأحكام التى جاء بها القانون والتى تقدم هذه التسهيلات والامتيازات تعد فى الأصل استثناء من القاعدة العامة المطبقة فى مجال الإستثمار ، بمعنى أنه استثنى المشروعات التى تعمل فى إطاره من أن يطبق عليها أحكام القوانين المصرية على اختلاف المجالات التى تنظمها ، ولكن ما لبث أن امتد نطاق هذه

---

(١) أ. عادل حسين : مجلة الطليعة ، العدد السادس ، السنة العاشرة ، يونيو ١٩٧٤، ص ٦٠ .

(٢) أ . عادل حسين : الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ، مرجع سابق ، ص٧٤ .

الأستثناءات ، وتأصلت واتسعت حدودها حتى صارت هى القاعدة الوحيدة التى تتميز بهاالأحكام الخاصة بالاستثمار داخل البلاد [١] .

ونقوم بتناول هذه الامتيازات بتقسيمها إلى ضمانات وتسهيلات وإعفاءات فيما يلى :

(أ) الضمانات:

نص القانون فى أكثر من موضع على عدد من الضمانات التى تكفل للمستثمر المحافظة على أمواله فى البلد المضيف وعدم تعرضه لمخاطر فى هذا البلد ، ثم إذا أراد المستثمر أو اضطر إلى تحويلها إلى الخارج فى أى صورة من الصور[٢] يستطيع القيام بذلك .

إذ قرر القانون عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الحجز أو التجميد لأموال هذه المشروعات عن غيرالطريق القانونى [٣] . وكذلك حق هذه المشروعات فى تسوية منازعاتها عن طريق التحكيم ، دون التقيد بقواعد قانون المرافعات [٤] ، وكذلك عدم خضوع هذه المشروعات للقوانين واللوائح التى يخضع لها القطاع العام [٥].

وفيما يتعلق بالضمانات المتعلقة بالحق فى تصدير رأس المال ، فقد نص القانون على حق المستثمر فى إعادة تصدير رأس المال المتنفع باحكام القانون أو التصرف فيه [٦].

وكذلك الحق فى تحويل صافى العائد عن هذا الاستثمار وفقاً لاعتبارات معينة ، وفى أحوال مختلفة [٧] .

---

(١) د. محمد على رفعت المرجع السابق ص ٢٣٨ ، وقد تناول هذا المرجع نصوص المواد من ١- ٢٢مثبتاً أن كل من هذه المواد تمثل استثناء من قاعدة ما ، أو من تطبيق أحكام قانون ما، وما ينتج عن ذلك من آثار وذلك فى الصفحات من ٢٣٨ - ٢٤٧.

(٢) يتم التحويل إما لرأس المال ، أو جزء منه فى صورة أرباح وفوائد وكذلك فى صورة نسبة من المرتبات والأجور للأجانب العاملين فى المشروعات .

(٣) م ٧ من القانون ٤٣ / ١٩٧٤ .

(٤) م ٨ .

(٥) م٩ .

(٦) م٢١ .

(٧) على سبيل المثال م٢٢ ، وانظر فى بيان هذه الأوجه د. خالد سعد زغلول : المرجع السابق ، صـ٢٨٠ ، ٢٨١ .

وقد أعطى القانون للأجانب العاملين بالمشروعات التى تعمل فى نطاقه ، الحق فى تحويل حصة لا تتجاوز ٥٠٪ من أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم [(١)] .

ويرى البعض أن فى النص على عدم جواز التأميم والمصادرة والحجز ما يمس بسيادة الدولة ، وأن هذا من شأنه أن يتحول القطاع الأجنبى داخل الاقتصاد المصرى إلى قطاع ثالث قائد . وأن الاستثمار الأجنبى سوف يشكل بمشروعاته اقتصاداً قائماً بذاته داخل الاقتصاد المصرى [(٢)] .

ونرى أن الإفراط فى ذلك يذكرنا بعهد الامتيازات الأجنبية وما يحيط بها من أخطار .

(ب) التسهيلات : [(٣)]

قدم القانون للمشروعات التى تنشأ وتعمل فى إطاره العديد من التسهيلات و الأمتيازات التى لا تتوافر لغيرها من المشروعات ، والملاحظ أن هذه التسهيلات تتعلق كلها تقريباً باستثناء هذه المشروعات من الخضوع لأحكام قوانين النقد والإستيراد والتصدير المطبقة فى البلاد فى ذلك الوقت .

فقد استثنيت بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال ، وشركات إعادة التأمين والتى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد [(٤)] .

وتقرر للمشروعات التى تعمل فى إطار القانون حق فتح حسابات بالنقد الأجنبى بالبنوك المسجلة لدى البنك المركزى ، وذلك خروجاً على أحكام القانون ٨١ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد [(٥)] .

---

(١) م ٢٠ .

(٢) د. فؤاد مرسى : هذا الانتاج الإقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، صـ١١٣، ١١٤

(٣) بجانب النصوص القانونية التى تنص على هذه التسهيلات وتنظيمها يمكن الرجوع إلى د. محمد على رفعت المرجع السابق ، صـ٢٤١ . د. خالد سعد زغلول : المرجع السابق ، صـ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ د . سامى عفيفى : الإقتصاد المصرى بين الواقع و الطموح ، مرجع سابق ، صـ١٦٨ ، أ. عادل حسين : الإقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، مرجع سابق ، صـ٧٢ ، د. عبد الفتاح عبد الرحمن : مرجع سابق ، صـ٦٠٤ .

(٤) م١٣ من القانون ٤٣ / ١٩٧٤ .

(٥) م ١٤ .

تم استثناء هذه المشروعات من القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد والتصدير[١]

وتكمن خطورة هذه الإستثناءات فى أنها عندما تخرج عما هو مطبق من أحكام خاصة بالرقابة على الواردات وضرورة الحصول على تراخيص للاستيراد أو السماح بتمامه تخرج بذلك عن نطاق رقابة الدولة ومراجعتها ، لما هو ضرورى وغير ضرورى وما هو مناسب لظروفها وما هو غير مناسب . وتبقى لهذه المشروعات الحرية فى أن تستجلب من الخارج ما تشاء ، ولايشغلها فى ذلك إلا النظر فيما يحقق لها أقصى ربح ممكن .

وليت الأمر يقف عند هذا ، إذأن الخروج عن القواعد المنطبقة فى مجال الاستيراد والتصديرمصحوب بالضرورة بخروج عن الرقابة على النقد ، وعندما تتقرر الحرية لهذه المشروعات فى أن تتعامل فى النقد الأجنبى ، وفى فتح حسابات خاصة لاستخدامها فى تمويل وارداتها ، ومقابلة كافة الأعباء التى تتطلبها المشروعات ، فإن هذا مقتضاه أيضاً ، إعطاء الفرصة لكل من يتعامل مع المستثمر الأجنبى أن يتعامل فى النقد الأجنبى ، وهذا من شأنه التأثير بالسالب على سعر صرف الجنيه المصرى [٢] . بما لذلك من آثار متعددة وهو ما تناولته محتويات البابين الثانى والثالث من هذا البحث .

يضاف إلى ما سبق أن حرية التعامل فى النقد الأجنبى المصحوبة بحرية الاستيراد يصحبها تحويل الأموال للخارج من خلال المبالغة فى تقدير أسعار الواردات وكذلك المبالغة فى استيراد مستلزمات الإنتاج بهدف بيع جزء منها فى السوق الحرة [٣] ، على أن يتم تهريب المتحصلات من هذه العمليات إلى الخارج .

(جـ) الإعفاءات :

الأصل أن الإعفاءات الضريبية تؤدى إلى انخفاض فى تكلفة الإنتاج بمقدار هذه الإعفاءات . وبذلك يتم إنتاج سلعة ذات تكلفة أقل فيستفيد من هذا الإنخفاض المستهلك المحلى عندما تكون هذه السلعة منتجة للإستهلاك المحلى وتقوى هذه السلعة على المنافسة فى الأسواق العالمية عندما تكون منتجة للتصدير ومن هنا تتطلع الدول النامية إلى تخفيف الأعباء

---

(١) ـ ١٥ .

(٢) د. عبد الفتاح عبد الرحمن : المرجع السابق ، صـ ٦٠٤ .

(٣) المرجع السابق : صـ ٦٠٥ .

عن رأس المال الأجنبى ، مشاركة منها فى تخفيض تكلفة انتقاله ، ومساهمة منها فى الحد من حجم المخاطر التى تجعله ، محجم عن القدوم للاستثمار فى تلك الدول .

وتضحى الدولة بذلك بقدر محتمل الحصول عليه من الإيرادات ، مقابل الحصول على قدر أقل احتمالاً من المنافع التى يقدمها رأس المال الأجنبى ، والفوائد التى تعود على البلاد من عمله واستثماره بها .

وتلجأ الدول إلى الإعفاءات الضريبية كوسيلة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بها ، لكنها تتفاوت فيما بينها فى حجم هذه الإعفاءات ما بين السخاء والتقتير وما يتوسطهما من اعتدال [١] .

ونود الاشارة قبل أن نتعرض لما قدمه القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من إعفاءات ضريبية إلى أنه ، ليس فى كل الأحوال تستطيع الإعفاءات الضريبية أن تلعب دوراً هاماً فى تشجيع انتقال رأس المال الأجنبى إلى البلد مقدم الإعفاء ، إذ إنه قد يحصل المستثمر على اعفاء فى البلد المضيف ، ويقوم بدفع ضريبة على الدخل من هذه الاستثمارات فى بلدة الأصلى . أو يعفى من ضريبة ذات معدل أقل ليدفع ضريبة ذات معدل أعلى أو العكس ، أو يتعرض للأزدواج أو يعفى فى كل من البلدين إذا كان بلده الأصلى لا يفرض ضرائب على أمواله التى يستثمرها فى الخارج ، وعلى ضوء ظروف كل مستثمر ، وموقف دولته تتحدد جدوى الإعفاءات الضريبية [٢] .

بالنظر إلى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، نجد أنه أورد فى مادته السادسة عشر إعفاءً لأرباح المشروعات المتفعة بأحكامه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها.

وللأرباح التى توزعها هذه المشروعات إعفاء من الضريبة العامة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ، ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، ومن الضريبة العامة على الإيراد وذلك لمدة خمس سنوات . وقرر لعائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطيات الخاصة نفس الإعفاءات ولذات المدة . وقرر للأسهم إعفاء من رسم الدمغة السنوى لمدة خمس سنوات .

---

(١) يظهر لنا ذلك بالنظر إلى موقف الدول العربية من قضية الاعفاءات الضريبية ، وتفاوتها فى ذلك ، انظر فى التعرف على ذلك د. إبراهيم شحاتة : معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، مرجع سابق ص ١٢٨-١٣٣.

(٢) راجع فى ذلك د. إبراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

وقرر لكافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة إعفاء من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم [١] .

وقرر المشرع أيضاً إعفاء من الضريبة العامة على الإيراد ، للأرباح التى يوزعها كل مشروع ، وذلك بنسبة ٥٪ من القيمة الأصلية لحصة الممول ، وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء عليها فى الأحوال السابقة [٢].

وأعفى من جميع الضرائب والرسوم . الفوائد المستحقة على القروض التى يعقدها المشروع بالنقد الأجنبى حتى ولو اتخذت شكل ودائع .

ويسرى هذا على فوائد القروض التى يمول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروع [٣] .

وعن مدد هذه الإعفاءات ، فقد أجيز النظر فى مدها فى أحوال معينة وتصل المدة إلى خمسة عشر عاماً فى حالة مشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضى .

جدوى الإعفاءات الضريبية

يجب أن يكون واضحاً من البداية أن الإعفاءات الضريبية ما هى إلا أحد العوامل التى تشجع المستثمرعلى الأستثمار فى البلدان النامية وليست هى كل مايدفعه للإستثمار ، بل وقد تكون أقل العوامل أهمية [٤].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإنفتاح الاقتصادى يعد منهجاً للتنمية وليس هدفاً فى حد ذاته . لذا يجب أن تستخدم الحوافز الضريبية فى المشاركة فى إصلاح الإختلال الهيكلى فى البناء الإقتصادى لذلك يجب مراعاة ما يلى عند تقرير الإعفاءات الضريبية [٥].

أ- يجب الربط بين الحوافز الضريبية والإستثمار فى الأصول الرأسمالية .

ب- يجب أن تختلف قوة هذه الحوافز باختلاف موقع المشروعات على خريطة الأولويات

---

(١) م١٦ .

(٢) م١٧ .

(٣) م١٨ .

(٤) د. رمزى سلامه : المرجع السابق ، ص ١١٩٥ . د. عبد الفتاح عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص٦٠٥ .

(٥) د. عبد الفتاح عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٦٠٦ .

القومية والقطاعية ، فى حين أن القانون هنا لم يفرق بين المشروعات المختلفة والنتيجة ، حدوث آثار شوهاء على هيكل الاستثمار القومى .

على سبيل المثال نجد أن الإعفاء من الضرائب الجمركية يؤدى إلى خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ، وبذلك يستمر الإعفاء طوال فترة استخدام الآلات والمعدات والتركيبات المعفاة، لذلك يجب أن يقتصر المشرع فى منحه هذا الإعفاء على تلك المستلزمات التى تحتاجها المشروعات الرائدة التى تحقق أعلى عائد اجتماعى واقتصادى ممكن [١] .

وعن الجانب النقدى لهذه الإعفاءات نلاحظ مايلى :

كان المشرع سخياً فيما وفره من إعفاءات للمستثمرين الأجانب حتى أنه أعفى مشروعاتهم من الوفاء بأية التزامات للدولة ، مع أن هذه الإلتزامات تعد فى الحقيقة الاستفادة المالية الوحيدة التى قد تعود على الاقتصاد المصرى من وراء رأس المال الأجنبى ، بل وهى الهدف النهائى للسماح له بالعمل فى البلاد .

ولقد قدرت الأموال السنوية التى تضيع على خزانة الدولة نتيجة هذه المزايا ؛ والإعفاءات الضريبية بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه فى العام وهو رقم يقترب من إجمالى رسوم القناة لعام ١٩٨٠ ، هذا فى الوقت الذى قدر فيه فى عام ١٩٨١ أن نصف عدد المشروعات المصرح بها فقط هو الذى يستحق الإعفاء الجمركى طبقاً للشروط التى وضعتها هيئة الاستثمار

وأمام هذا القدر الكبير من الأموال التي يضيع على خزانة الدولة ، نجد أنه ليس هناك ما يبرر منح إعفاءات لمشروعات الإستثمار الأجنبى فى مجال إنتاج الكماليات من مياة غازية وأطعمة فاخرة ، وتحميض وطبع الأفلام الملونة . فى الوقت الذى تفرض فيه رسوم إنتاج على المنتج من هذه السلع فى مصر، فى حين أن المنطق يقضى بفرض رسوم جمركية عالية على المستورد منها ورسوم إنتاج على المنتج منها محلياً [٢] ولا يقف الأمر عند رفض الإعفاءات لمشروعات إنتاج السلع الكمالية بل يجب ألا تقرر الإعفاءات الضريبية لمشروعات الإنتاج الإستهلاكى ، لأن هذه المشروعات تحقق أرباح سريعة ، وذات معدلات مرتفعة ، وهى بذلك لاتحتاج إلى حماية أو تشجيع ، والحال بالنسبة للمشروعات التى تحتاج إلى فترة طويلة حتى تنتج أو تلك التى من شأنها أن يكون إنتاجها منخفض فى البداية ، فطبيعى أن هذه

---

(١) المرجع السابق : ص ٦٠٨ .

(٢) د. رمزى سلامه : المرجع السابق ، ص١١٧٢، ١١٩٥ .

المشروعات لن تدفع ضرائب أو سوف تدفع نسبة ضعيفة ، وبالتالى نجد أن المستثمر الذى يتجه إلى الإستثمار فى مثل هذه المشروعات ، لايهتم بالإعفاء الضريبى بدرجة كبيرة [١].

ولكن نجد أن الواقع يقضى بأن الإعفاءات لا تفرق بين المشروعات من ناحية فائدتها أو ضرورتها للاقتصاد القومى ، وهذا ما يدفع المستثمرين إلى تفضيل الإتجاه نحو المشروعات التى تنتج سلعاً استهلاكية ومشروعات التمويل ، والخدمات ، والابتعاد عن المشروعات التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، وفترة بناء طويلة نسبياً لتحقيق عائد مناسب لأصحابها [٢].

ولا يقف الحد عند ضياع الأموال المحتمل تحصيلها لو لم يوجد الإعفاء ، بل تهدر الإعفاءات أيضاً نقداً أجنبياً تحتاج إليه البلاد ، إذ تشجع الإعفاءات الجمركية على زيادة الاستيراد بهدف إعادة البيع للسوق المحلية ، بدلا من الشراء المباشر للمعدات المماثلة من الداخل [٣] . وبجانب إضراره بالنقد الأجنبى يؤدى إلى الإضرار بالإنتاج المحلى الذى ينتج هذه السلع ، ثم إنه يحقق أرباحاً لبعض الفئات بدون وجه حق ، وبدون دفع نصيب الدولة والمجتمع فى ذلك .

وتوجد ملاحظة يجدر الإشارة إليها وتستدعى النظر فى الدافع من ورائها ، فقد سمح القانون لأصحاب المشروعات بأن يعيدوا تصدير أموالهم التى أسهموا بها إلى خارج البلاد ، بعد خمس سنوات فقط من دخولها ، أى بالتحديد بعد انتهاء فترة الإعفاء ، وحلول موعد وفاء هذه المشروعات بالتزاماتها الضريبية تجاه الدولة ، صحيح أن هذا السماح ليس مطلق القيود ولكن هذا لا يمنع أنه أمر وارد ، وووروده يفتح أبواباً لخلق الظروف التى تدعو إليه .

بعد استعراض هذه الضمانات والتسهيلات والإعفاءات ، وما قد يؤدى كل منها إليه من آثار سلبية ، تقوم الآن بإلقاء نظرة إجمالية على ما قد تؤدى إليه هذه الإمتيازات ويتمثل بعضها فيما يلى : [٤]

(١) إن من شأن التفرقة الكبيرة بين المشروعات المتنفعة بأحكام هذا القانون وغيرها من المشروعات ، أن تؤدى إلى غيبة المنافسة المتكافئة بينها ، وتتحقق بذلك خسارة للمشروعات غير المتنفعة لا تعوضها المكاسب التى تحققها المشروعات المتنفعة ، كما

---

(١) د. عبد الفتاح عبد الرحمن : المرجع السابق ، صـ ٦٠ .

(٢) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، صـ ٢٤٤ . د. ميراندا زغلول : المرجع السابق ، صـ ١٧٥ .

(٣) د. رمزى سلامة : المرجع السابق ، صـ ١١٩٥ .

(٤) د. محمد على رفعت : المرجع السابق ، صـ ٢٤٣ .

يؤدى ذلك إلى ظهور طوائف المنتفعين من وسطاء ومقامرين ، وكذلك تؤدى التفرقة إلى قيام المشروعات المنتفعة باستقطاب الخبرات والكفاءات مما يؤثر بالسالب على المشروعات غير المنتفعة .

(٢) يؤدى التمييز فى المعاملة ما تؤدى إليه الحماية الجمركية من إغراء للقائمين على المشروعات المنتفعة على التبذير فى الموارد ، مما يؤدى إلى قيام صناعات ذات تكلفة عالية تعجزها هذه التكلفة عن مواجهة المنافسة فى الأسواق الخارجية .

(٣) إلتجاء المشروعات المنتفعة المغالى فيه إلى القروض الأجنبية فى تمويل النفقات الإستثمارية [١] . سوف يحمل هذه المشروعات أعباء مرهقة ، قد تؤثر تأثيرا خطيراً فى مستقبلها ، وينعكس هذا بأثره على الاقتصاد المصرى ، إذ هو فى النهاية الذى يتحمل الأعباء .

(٤) إن التمييز فى المعاملة فى مجال الاستثمار يؤدى إلى خلق الإزدواجية الإقتصادية التى تعتبر من أخطر العلل واشدها وطأة على الاقتصاد ، وهذا ما فعلته الإمتيازات الأجنبية فى مصر أيام سعيد واسماعيل ، ورأينا ما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى

تعديل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧

لم يقنع المستثمرون بما حصلوا عليه من امتيازات قررها لهم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وانتهت مطالبهم بصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ورغم الإفراط فى الامتيازات التى قدمها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فقد جاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بالمزيد .

ونقتصر فقط على بيان أهم ماتناوله التعديل وذلك فيما يلى :

(أ) بخصوص مجال الإستثمار

- قام القانون بإضافة مجالات جديدة لتمتد إليها أحكامه ، وهى :

(١) نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

(٢) نشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن ٥٠٪ .

---

(١) وصلت نسبة القروض إلى حوالى ٤٥٪ من رأس المال الأجنبى فى مشروعات الإستثمار .

(٣) نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بأى من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار إليها ، والتى تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته ، وبشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة فى كل حالة على حده ، على أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقاً للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة .

ولقد جاء الزمن بمقتضى هذه التعديلات الذى فتح فيه الباب أمام شركات مقاولات أجنبية للقيام بعمليات داخل مصر ، وتستهلك النقد الأجنبى ، فى وقت تصدر فيه مصر خبرة البناء ، وعمال الانشاء (بمئات الالاف) إلى أسواق خارجية ! (١)

(ب) فى مجال تصدير الأرباح :

بالنسبة للمشروعات التى تنتج للتصدير لم يعد التحويل فى حدود رصيد صادرات المشروع ولكن أصبح فى حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الأجنبية المرخص به .

وبالنسبة للمشروعات التى لا تكون موجهة أساساً للتصدير والتى تحد من حاجة البلاد إلى الاستيراد ، يسمح بتحويل صافى أرباحها كلها أو بعضها بأى سعر معلن للنقد الأجنبى وفقاً لما تقرره الهيئة وطبقاً للقواعد النقدية السارية .

وبهذا تحقق مطلب المستثمرين فى أن يتسع حافز تصدير كل الأرباح « وبدون حد أقصى » لمشروعات إحلال الواردات ، التى تشمل فى أغلبها مشروعات غير أساسية يركز عليها المستثمرون الأجانب لعائدها السريع ، أو مشروعات يمكن إقامتها بالإمكانيات المحلية، ولم تعد القدرة التصديرية « التى تعكس مزايا تكنولوجية وإدارية » محدداً أساسياً لتحويل صافى الأرباح بالكامل طالما أن المشروعات قادرة على توفير النقد الأجنبى اللازم لتحويل أرباحها عن طريق التصدير - أى طالما أن رصيدها الدائن بالعملة الأجنبية يسمح بذلك - سواء من حصيلة المبيعات بالنقد الأجنبى فى الأسواق المحلية ، أو بشراء العملات الأجنبية عن طريق

---

(١) أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٤ .

تظهر خطورة ذلك أيضا فى أن قطاع الانشاء والمقاولات يتحكم فى التنفيذ العينى للخطة كتحكم الجهاز المصرفى فى التنفيذ المالى وكما كان اختراق الاجانب للقطاع المصرفى ضربة كبرى للأستقلال الاقتصادى أو للقدرة على تنفيذ قرارات مستقلة فى مجال التنمية والإدارة الإقتصادية كأن اختراق الأجانب لقطاع المقاولات ضربة مشابهة بنفس المعايير .

انظر فى ذلك : أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ٢٥٣ .

البنوك من أصحاب الحسابات الحرة ، أو بشراء العملات الأجنبية من مواد السوق الموازية، وتعنى هذه الوسائل البديلة عن التصدير لتوفير النقد الأجنبى ، منافسة حادة لأوجه الطلب الأخرى على العرض المحدود من النقد الأجنبى المتوفر فى السوق المصرى (١) .

وأجيز أيضاً تحويل رأس المال دفعة واحدة بدلاً من التحويل على خمسة أقساط وعند حدوث ذلك يكون التحويل فى حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الأحوال على أن تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

(ج) بالنسبة لسعر الصرف

تغير سعر الصرف الذى يتم على أساسه حساب قيمة رأس المال الأجنبى سواء عند دخوله أو عند تقييم أصول المشروع أو عند التحويل إلى الخارج ليصبح هذا السعر هو السعر التشجيعى بدلاً من السعر الرسمى .

وأصبح الشريك الأجنبى بذلك بوسعه أن يتملك نسبة أكبر من رأس مال الشركة ويحكم قبضته على الإدارة بالتالى بكمية محدودة من النقد الأجنبى المحول(٢) . كانت هذه أهم التعديلات التى جاء بها القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ورأينا كيف وسعت من المجالات التى ينطبق عليها القانون وسمحت بزيادة القدر الذى يمكن أن تستنزفه الاستثمارات الأجنبية من خيرات البلاد بما أجرته من تعديلات تتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال وما يتعلق بحساب التحويلات بكافة اشكالها وكذلك حساب رأس المال وتقويمه على أساس السعر التشجيعى بما يدل عليه ذلك من تخفيض لقيمة الجنيه المصرى بما له من تأثير سيىء سوف نتناوله بالبيان فيما بعد .

وبالإنتهاء من بيان موقف مصر من رأس المال الأجنبى خلال فترة الأنفتاح وهو ما قام بتحديده القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نكون قد انتهينا من بيان أهم سياسات النقد الأجنبى التى لجأت مصر الى تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الأولى ، والتى تمثلت فى سياسة السوق الموازنة وسياسة الاستيراد بدون تحويل عمله واللتين لجأت إليهما الدولة لخدمة أغراض سياسة تشجيع رأس المال الأجنبى للعمل فى مصر وما قرره لذلك القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، سننتقل بعد ذلك إلى دراسة آثار تطبيق هذه السياسات على الاقتصاد المصرى وقد اخترنا للتطبيق وأحدث من آثار على الصادرات والواردات ثم على التضخم وارتفاع الأسعار .

---

(١) أ. عادل حسين : المرجع السابق ، صـ ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٢) المرجع السابق : صـ ٣٥٢ .

الباب الثانى

تأثير سياسة الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى على تجارة مصر الخارجية

(التطبيق على الصادرات والواردات السلعية)

تمهيد وتقسيم :

طبقت السلطات المصرية المختصة سياسة الإنفتاح الاقتصادى بهدف النهوض بالاقتصاد المصرى وتخليصه من مشكلاته التى يعانى منها . ومن بين هذه المشكلات مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات ، إذ أرادت التقليل من هذا العجز من وراء تشجيع الصادرات حتى يتسنى لمصر توفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل الواردات التى من الضرورى أن تكون نسبتها مرتفعة فى البداية بسبب زيادة واردات السلع الوسيطة والإستثمارية اللازمة للإحلال والتجديد فى الاقتصاد وإعادة بناء البنية الأساسية للاقتصاد خاصة بعد الدمار الذى أصاب الكثير منها بسبب الحرب بطريقة مباشرة من ناحية ، وبسبب الإنشغال عن هذه المنشآت وتوجيه ما يتوفر من موارد لإعداد الجيش وتجهيزه بالأسلحة اللازمة للدخول فى حرب أكتوبر من ناحية أخرى .

بناء على ما سبق فقد كان من المأمول أن تؤدى سياسة تشجيع الصادرات من خلال الإجراءات التى تم تطبيقها إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطة والإستثمارية على أن تقل الحاجة إلى الواردات بعد فترة معينة والتى يكون خلالها قد استطاع الاقتصاد أن ينهض بنفسه وأن يمول نفسه ذاتياً إلى حد كبير . فهل حدث ما كانت ترجو السلطات المختصة حدوثه ؟ وهل تناسبت المنفعة التى تعود على الدولة مع التسهيلات التى قدمتها الدولة سواء للمستوردين أو لرأس المال الأجنبى؟

على هذين التساؤلين وغيرهما يقوم هذا الباب بالإجابة عليها ، وعليه فسوف يكون محور دراسة هذا الباب الحديث عن تأثير الإجراءات الخاصة بالنقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة الإنفتاح على كل من الصادرات والواردات السلعية على اعتبار أنهما تمثلان أهم عناصر الميزان التجارى الذى يتمتع بثقل بدوره فى تأثيره على توازن ميزان المدفوعات .

وسوف نبحث فى مدى نجاح هذه الإجراءات فى زيادة الصادرات المصرية وبالتالى زيادة الموارد من النقد الأجنبى ، وكذلك فى مدى نجاح هذه الإجراءات فى جلب الواردات اللازمة للنهوض بالاقتصاد حتى يستطيع بعد ذلك التقليل من الإعتماد عليها ، وفى التقليل من الواردات الأخرى فى نفس الوقت .

ويجرنا الحديث عن تأثير إجراءات النقد الأجنبى على الصادرات والواردات إلى الحديث عن بعض النقاط التى رأينا أن لها علاقة بالنقطة التى يتناولها هذا الباب .

فلقد لاحظنا أن محصلة الإجراءات التى تم تطبيقها كان لها التأثير على قيمة الجنيه المصرى بالانخفاض مقابل العملات الأجنبية وعلى ذلك كان من اللازم الحديث عن تخفيض قيمة العملة وبالتالى عن شروط نجاح التخفيض فى زيادة الصادرات والإقلال من الواردات .

وإذا كان التخفيض قد حدث بسبب بعض الإجراءات والقرارات المباشرة فإنه قد حدث كذلك كنتيجة منطقية لتطور بعض الظواهر الإقتصادية بسبب إجراءات الإنفتاح وكنتيجة منطقية لتطبيق بعض السياسات خلال مرحلة الإنفتاح الاقتصادى .

وعلى ذلك فسوف تبدأ محتويات هذا الباب بالحديث عن التخفيض والتعرف عليه ثم التعرض لبعض السياسات التى انتهت بسعر الجنيه المصرى إلى الانخفاض ثم بيان شروط نجاح هذه السياسة لزيادة الصادرات والإقلال من الواردات ثم تطبيق ذلك على الإقتصاد المصرى من خلال بيان تأثير إجراءات النقد الأجنبى (وما أدت إليه من تخفيض قيمة الجنيه) على الصادرات والواردات المصرية .

وعلى هذا سوف يتم تناول محتويات هذا الباب من خلال فصلين على النحو التالى :

الفصل الأول : تخفيض قيمة الجنيه المصرى نتيجة منطقية لسياسة النقد الأجنبى المطبقة خلال فترة الإنفتاح الإقتصادى .

المبحث الأول : معالم تخفيض سعر الصرف .

المبحث الثانى : بعض الظواهر الإقتصادية والسياسات المطبقة وتأثيرها على قيمة الجنيه المصرى .

الفصل الثانى : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الإنفتاح على الصادرات والواردات المصرية .

المبحث الأول : شروط نجاح سياسة التخفيض لتشجيع الصادرات والحد من الواردات

المبحث الثانى : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الإنفتاح على الصادرات المصرية .

المبحث الثالث : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الإنفتاح على الواردات المصرية .

الفصل الأول

تخفيض قيمة الجنيه المصري نتيجة منطقية لسياسة الصرف الأجنبي المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي

تمهيد وتقسيم :

سوف يتناول هذا الفصل بالبيان التعرف على موضوع تخفيض قيمة العملة في مبحث أول ، وفي مبحث ثان بالتعرض لبعض الظواهر الإقتصادية وتطورها خلال فترة الانفتاح مثل ظاهرة تزايد المديونية الخارجية ، وتزايد عجز الموازنة العامة . وما كان لذلك من تأثير على قيمة الجنيه المصري إذ أدت إلى زيادة الضغوط عليه وكانت النتيجة إنخفاض قيمته ، ولقد ساهم في هذا الإنخفاض تطبيق بعض السياسات مثل سياسة الإستيراد بدون تحويل عملة وسياسة بيع المنتجات المستوردة والمحلية بالعملات الأجنبية ، وما تم القيام به من تخفيض رسمي للجنيه المصري وسياسة الإعفاءات الضريبية لمشروعات الاستثمار وكذلك ما وجد من اختلاف في أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية والجنيه المصري ، وعلى ذلك وكما سبقت الإشارة سوف يتم تناول هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : معالم تخفيض سعر الصرف

المبحث الثاني : بعض الظواهر الإقتصادية والسياسات المطبقة خلال فترة الانفتاح الإقتصادي وتأثيرها على قيمة الجنيه المصري .

المبحث الأول

معالم تخفيض سعر الصرف

تقسيم :

نتعرض فى هذا المبحث إلى تعريف تخفيض قيمة العملة الوطنية ، والوقوف عند أصله التاريخى وبيان الأهداف التى تسعى السلطات من وراء إجراء التخفيض إلى تحقيقها .

ثم ننتقل بعد ذلك إلى بيان ما قد يختلط بالتخفيض من إجراءات أو عمليات يمكن أن تتشابه معه أو تقوم بما قد يقوم به التخفيض عند تطبيقه من تحقيق نفس الأهداف .

وعلى ذلك نتعرض للتخفيض والانخفاض وكذلك للتخفيض وتعدد أسعار الصرف وهذا ما تبينه الصفحات التالية :

أولاً : تعريف تخفيض قيمة العملة وأهدافه

يندرج التخفيض تحت إطار عام وهو ما يعرف بإعادة التقدير ، والذى يعد إجراء يتضمن إحداث تغيرات على التعادل القانونى بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية وبالتالى فكما تنطوى عملية إعادة التقدير على التخفيض فإنها تنطوى على الرفع لقيمة العملة (١)

ويختلف تعريف تخفيض قيمة العملة باختلاف القاعدة النقدية السائدة ، وإن كان هذا لايؤثر على الأساس الذى تقوم عليه الفكرة وما تؤدى إليه من نتيجة .

ونقوم من خلال هذه الجزئية بتعريف التخفيض فى ظل كل من قاعدة الذهب ثم فى ظل قاعدة الأوارق النقدية الإلزامية .

(١) التخفيض فى ظل قاعدة الذهب .

تنبغى الإشارة إلى أن التخفيض قد ارتبط فى معرفته بتطبيق قاعدة الذهب بصورها الثلاث :

---

(١) - Pierre- Hubert Breton et Armand- Denis Schor, La devaluation théorie et pratique des devaluations et des revaluations, Que sais Je? 3e édition 1988, P. 3.

أ - قاعدة المسكوكات الذهبية والتى سادت قبيل ظهور الحرب العالمية الأولى .

ب- قاعدة السبائك الذهبية والتى ظهرت فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

جـ - قاعدة الصرف بالذهب وقد ظهرت أيضاً فى نفس الفترة السابقة وظلت حتى أوائل السبعينات .

وفى ظل قاعدة الذهب يعرف التخفيض ، بأنه ذلك الإنتقاص القانونى لوزن الذهب الصافى الذى تمثله الوحدة النقدية .(١)

إلا أنه نظراً لاختلاف الصور المختلفة التى تتخذها قاعدة الذهب ، فقد تم تعريف التخفيض تعريفاً آخر أكثر شمولاً ، إذ يدل التخفيض تبعاً له على ما تقوم به السلطات العامة عمداً ، من إحداث تغيير فى سعر الصرف ، أى فى سعر العملة الوطنية مقوماً بالذهب، عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب أو مقوماً بالعملات الأجنبية المقومة هى نفسها بالذهب عن طريق تغيير مقدار ما تساويه الوحدة المذكورة من هذه العملات (٢)

وهذا التعريف يتعرض للحالات التى ترتبط فيها عملة الدولة الوطنية بعملة أخرى وتكون تلك الأخيرة مرتبطة بالذهب ومقومة بوزن معين منه ، وهذا ما حدث بالنسبة للدولار فى ظل قاعدة الصرف الذهبى .

إلا أن التعريف بذكره عبارة إحداث تغيير فى سعر الصرف يشتمل بذلك على التخفيض والرفع .

ونشير فى النهاية إلى أنه :

فى ظل قاعدة الذهب ، من المتصور أن تقوم جميع الدول بإجراء تخفيض لقيم عملاتها بإحداث نقص فى الوزن القانونى لعملاتها بالذهب (٣) هذا بعكس الحال فى ظل قاعدة الأوراق النقدية الإلزامية إذ ينطوى التخفيض لقيمة عملة ما على رفع لقيمة عملة أو عملات أخرى .

---

(١) د. هاشم حيدر : التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات ، معهد الإنماء العربى ، ص ١٢٠.

(٢) د. أحمد جامع : العلاقات الأقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

- Henri Bourguinat, Marché des change et crise des Monnaies, Op. cit., p.196..

(٣) المرجع السابق .

(٢) التخفيض فى ظل قاعدة الأوراق النقدية الإلزامية :

إذا كان التخفيض قد ارتبط فى ظهوره بنظام قاعدة الذهب ، إلا أن هذا التعبير قد بقى يستخدم عملاً للدلالة على إنقاص السلطات المختصة لسعر صرف عملتها الوطنية بالعملات الأجنبية ، وذلك حتى بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب فى كافة صورها ، أى فى ظل حرية الصرف مع تدخل الدولة للتخفيف من تقلب سعر الصرف بواسطة صندوق استقرار الصرف . وكذلك فى ظل نظام استقرار سعر الصرف الذى أتى به صندوق النقد الدولى [١] ، وكذلك ينطبق على ما طرأ على نظام الصرف بعد ذلك من تطورات .

والتخفيض فى هذا الحالة يعنى تلك الزيادة القانونية لعدد الوحدات من النقد الوطنى الذى تمثله وحدة النقد الأجنبى .[٢]

أو بتعريفه على الطريقة الإنجليزية بأنه الإنقاص القانونى لعدد الوحدات من النقد الأجنبى الذى تمثله وحدة النقد الوطنى .[٣]

وفى حالة التخفيض فى ظل قاعدة الأوراق المالية الإلزامية . لايتصور أن يحدث تخفيض فى أسعار صرف كل العملات فى وقت واحد ، وذلك لأنه فى هذه الحالة فإن التخفيض بالنسبة لعملة ما يعنى رفعاً للعملات الأخرى مقابل هذه العملة .[٤]

الأصل التاريخى للتخفيض:

عرف التخفيض منذ القدم ، وليس كما يعتقد البعض أنه لم يعرف إلا بعد الحرب

---

(١) يستخدم صندوق استقرار سعر الصرف للمحافظة على سعر الصرف من التقلب ، وقد عرفته كل من بريطانيا كأول دولة لجأت إليه فى عام ١٩٣١ ، وقد عُرف باسم حساب معادلة الصرف . ثم عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك عام ١٩٣٣ ، ثم فرنسا فى عام ١٩٣٦ ، وقد عُرف فيهما باسم صندوق استقرار الصرف ، وقد لاحظ الإقتصاديون أنه كان يتم اللجوء إلى هذا النظام فى الحالات الثلاثة السابقة بعد تمام حدوث تغيير فى سعر الصرف . ودلالة هذا أن هذا النظام وُجد للمحافظة على أسعار الصرف من التقلب .
راجع فى ذلك :
د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ١٨١ . د. محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) د. هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) يعتمد ذلك على تعريف سعر الصرف الذى يعتبر العملة الوطنية عبارة عن سلعة ووحدات النقد الأجنبى ثمناً لها راجع فى ذلك : د. أحمد جامع : العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٤) د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

العالمية الأولى .

فقد لجأت إليه الإمبراطورية الرومانية . بسبب الاضطرابات الإقتصادية الحادة التى ظهرت فى فترة ما بين القرنين الثالث والخامس ضمن اتخاذ بعض الإجراءات .

وفى القرون الوسطى نجد أن الأمراء ، بسبب الديون التى كانت متراكمة عليهم ، قد لجأوا أيضاً إلى عملية التخفيض للتخلص من القسم الأكبر من هذه الديون .

كذلك لجأت الحكومة الأسبانية فى عهد التجاريين - من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر - إلى تخفيض قيمة وحدتها النقدية لتجعل منها نقداً رديئاً غير مرغوب فيه . وتهدف من هذا إلى منع تسرب المعدن الثمين الذى كان يرد لها مباشرة من مستعمراتها فى الخارج [١] وقد عُرف التخفيض فى شكله الحديث بعد الحرب العالمية الأولى عندما هجرت غالبية الدول قاعدة الذهب وتبنت قاعدة الصرف الذهبى [٢]

الأهداف والدوافع من إجراء التخفيض

يختلف الدافع إلى إجراء التخفيض ، وما يراد تحقيقه من أهداف من وراء القيام به ، باختلاف الفترة الزمنية التى استخدم فيها ، فلقد كان الهدف من التخفيض عند الرومان وفى القرون الوسطى يختلف عن الهدف من إجرائه الآن وهذا ما نراه فيما يلى :

الهدف من التخفيض قديماً :

كان التخفيض يرمى فى عهد الرومان والقرون الوسطى إلى التخفيف أو التخلص من أعباء الديون المتراكمة على كاهل الأباطرة والأمراء . وعلى ذلك فإن عملية التخفيض ، بهذا الشكل هى عملية غير أخلاقية ، أو بتعبير صريح عملية إفلاس نسبى [٣]

الهدف من التخفيض حديثاً :

إن كان التخفيض من بين السياسات التى عرفت قديماً ، إلا أن ذلك لا يمنع أن تحسناً

---

(١) د. هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) - Pierre- Hubert Breton et Armand- Denis Schor, Op. Cit., P. 4.

(٣) د. هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

طرأ على هذه السياسة ومن بين ما طرأ عليه من تغيير هو الهدف الذى تسعى السلطات إلى تحقيقه من وراء التخفيض ، ففى حين يهدف التخفيض كما رأينا قديماً إلى مجرد تخفيف أو التخلص من أعباء الديون فإن له أهدافاً أخرى ظهرت فى العصر الحديث نقدمها فيما يلى :

١- التخفيض وعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات .

يعتبر التخفيض وسيلة متاحة للدولة ذات العجز فى ميزان المدفوعات ، تستطيع من خلالها ، تخفيض أسعار منتجاتها بالنسبة إلى أسعار منتجات الدول الأخرى ، وذلك دون حاجة إلى اتباع سياسة إنكماشية فى الداخل ، وتخفيض مستوى الدخل القومى الحقيقى بحيث ينخفض مستوى الأسعار المطلقة فيها . وهكذا فإن مستوى الأسعار فى الدولة المخفضة لسعر صرف عملتها يظل على ما هو عليه ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الأخرى .

ولكن نظراً لأن المقيمين فى هذه الدول الأخرى سيتمكنون من الحصول على مقدار معين من عملة الدولة المخفضة ، فى مقابل كمية أقل من عملاتهم ، فإنه سيترتب على هذا أن تنخفض أسعار الدولة المخفضة بالنسبة لهم . مما يؤدى إلى زيادة فى صادراتها إليهم .

كذلك فإنه نظراً إلى أن المقيمين فى الدولة المخفضة سيضطرون إلى دفع مقدار أكبر من عملتهم فى سبيل الحصول على مقدار معين من عملات الدول الأخرى ، فإنه سيترتب على هذا أن ترتفع أسعار هذه الدولة بالنسبة لهم ، مما يؤدى إلى نقص وارداتهم منها . وفى زيادة صادرات الدولة المخفضة ، ونقصان وارداتها ما يساهم فى علاج العجز الذى يعانى منه ميزان مدفوعاتها ويعيد التوازن إليه .

والمثال الواقعى لذلك هو ما قامت به بريطانيا فى عام ١٩٤٩ .(١)

٢- التخفيض وزيادة التشغيل والإنتاج :

من الممكن أن يترتب على التخفيض زيادة فى معدلات التشغيل والإنتاج ، إذ يمكن استخدامه كسياسة لإصلاح العمالة وهو ما حدث بالنسبة للجنيه الاسترلينى فى عام ١٩٣١ ، وما حدث بالنسبه للدولار الأمريكى فى عام ١٩٣٣ ، وما حدث أيضاً بالنسبة للفرنك البلجيكى فى عام ١٩٣٥ . والملاحظ على هذه الحالات أنها كلها تمت فى حالة الكساد وأنها

---

(١) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

- Henri Bourguinat : Marché des change et crises des Monnaies, Op. cit., P. 197 .

تمت لاعتبارات داخلية وهى عدم التشغيل الكامل [١] ويمكن حدوث هذا الأثر فى صناعات التصدير وصناعات الإحلال محل الواردات ثم بعد ذلك فى باقى أوجه النشاط الاقتصادى بفعل المضاعف .[٢] ذلك أن التخفيض من الممكن أن يحدث عنه توسع فى الدخل ، حيث أن السلعة المحلية أصبحت بعد التقويم الجديد للعملة منخفضة الثمن بالنسبة لسلع الدول الأخرى إلا أنه يجب أن تتوافر بعض الشروط حتى يحدث ذلك .[٣]

١- ألا تكون الصناعة المحلية معتمدة على استيراد المواد الخام ، لأن المواد الخام غالباً ما تكون نسبة كبيرة من نفقات الإنتاج ، وإذا حدث ذلك فسوف ترتفع التكلفة .

٢- ألا تكون نسبة كبيرة من السلع الإستهلاكية المعروضة فى الداخل من الإنتاج الأجنبى المستورد لأن التخفيض فى هذه الحالة سوف يرفع أسعارها .

٣- التخفيض وابقاء ارتباط العملة المحلية بالعملات الأخرى التى خفضت .

يحدث هذا الشئ فى حالة الدول التى ترتبط مع بعضها بعلاقات إقتصادية ومالية قوية ، نظراً لعملية التأثير والتأثر .[٤]

ومثال ذلك عملات دول المغرب العربى وأفريقيا بالنسبة للفرنك الفرنسى .[٥] وهو ماحدث أيضاً بالنسبة للجنيه المصرى أثناء انضمام مصر إلى منطقة الإسترلينى وحتى بعد انفصالها عنها عندما كان يلحق الجنيه المصرى الجنيه الإسترلينى فى انخفاض قيمته .. ولاشك أن ذلك يحكمه عوامل تاريخية فى أغلب الأحوال .

بعد هذا الإستعراض للأهداف التى يرجى تحقيقها من وراء التخفيض لقيمة العملة الوطنية يتبين لنا أن أهم هذه الأهداف دون غيرها ، هو هدف علاج العجز فى ميزان المدفوعات وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأداة هى أشد فعالية من الأدوات الأخرى . وأنها أكثر خطورة من غيرها من الأدوات على الصعيد الداخلى والخارجى . ولذلك فإن الدولة لا تلجأ إليها ، إلا بعد استنفاد الوسائل كافة ، التى تستعمل للقضاء على عجز ميزان المدفوعات ، مثل الأرصدة النقدية الرسمية وسعر الخصم ، والرسوم الجمركية ...الخ [٦] .

---

(١) - Pierr- Hubert Breton et Armand - Denis Schor, Op. cit, P. 41.

(٢) - Henri Bourguinat, Marché de change et Craises monetaires, Op. cit, p. 197.

(٣) د . محمد ذكى المسير : العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٤) من الطبيعى أن يكون القيام بالتخفيض من جانب الدولة التى تمثل الجانب الضعيف فى تلك العلاقة .

(٥) د . محمد ذكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٦) د . هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

ويمكن القول بخصوص تخفيض قيمة العملة أن الدولة عندما تعجز عن حل مشكلاتها الإقتصادية الداخلية بطاقاتها الخاصة ، متحملة المسئوليات التى تنجم عن ذلك ، تلجأ بعملية التخفيض إلى نقل هذه المشكلات إلى البلدان الخارجية طالبة أو فارضة ، عليها حلها ودفع نفقات الحل أيضاً ، وهى بذلك تصدر مشكلاتها الداخلية .(١)

ثانياً : تخفيض قيمة العملة والانخفاض فى قيمة العملة (٢)

إذا كانت التفرقة بين التخفيض والانخفاض فى قيمة العملة الوطنية ، تزيل ما قد يثير خلطاً بينهما ، فإنها أيضاً تضفى مزيداً من الدقة والتحديد لمفهوم التخفيض ، وبيان مزيد من الوصف له بما يميزه عن غيره .

تعريف الانخفاض فى قيمة العملة الوطنية :

قمنا بتعريف التخفيض وما يقابله من رفع فى قيمة العملة فيما سبق ، ونتعرض هنا لتعريف الانخفاض وما يقابله من ارتفاع فى قيمة العملة ، إذ يستخدم هذا التعبير - انخفاض سعر الصرف أو ارتفاعه - للدلالة على ما يحدث من نقص فى سعر الصرف للعملة الوطنية ، مقوماً بالعملات الأجنبية أو زيادة فى هذا السعر ، وذلك فى نظام حرية سعر الصرف الذى لاتتدخل فيه الدولة فى سوق الصرف الأجنبى ، حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب انخفاضاً وارتفاعاً وفقاً لحركة العرض والطلب على النقد الأجنبى (٣) .

---

(١) د . هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا من الممكن أن يحدث بالنسبة للبلدان المتقدمة فى ظل توافر شروط نجاح التخفيض ، أما بالنسبة للدول النامية ، فإن تطبيق هذه السياسة فى ظل عدم توافر شروطها يزيد من مشكلاتها ولايخلصها منها .

(٢) انظر فى ذلك د . ابراهيم محمد الفار : سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤٤ ، د : أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، د . هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١١٨ ، د . صفوت عبد السلام عوض الله : السياسات التكليفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرهما على علاج الاختلالات الإقتصادية فى الدول النامية ، دار النهضة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤ .

- A. B. N. Kulkarni and A. B. Kalkundrikar : Money, Banking, Trade and Finance, R. Chand & Co. Publishing, New Delhi-2, Second Edition, 1980, p. 287.

(٣) د . أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

فالانخفاض إذن عبارة عن حركة تلقائية ، تنتج عن توافر بعض الظروف الاقتصادية تؤدى فى السوق الداخلية إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ، وفى سوق الصرف إذا توافرت بعض الظروف إلى انخفاض قيمتها نسبة إلى العملات الأجنبية (١) .

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحاً نقوم بعرض هذه المقارنة بين التخفيض والانخفاض :

١- إن التخفيض عبارة عن عملية ، وليس حركة تلقائية ، بما يدل عليه ذلك من أن السلطة المسئولة تصدر قراراً تحت ضغط ظروف معينة بتخفيض قيمة وحدتها النقدية ، ولذلك يمكن القول بأن التخفيض ينطوى على قرار سياسى وبناء عليه ينبغى أن يتم اختيار اللحظة المناسبة ، وتحديد معدل التخفيض المناسب وأن يكون هناك تصور لآثاره .(٢)
أما الانخفاض فهو عبارة عن حركة تلقائية تحدث نتيجة ظروف العرض والطلب .

٢- يحدث التخفيض فى سوق الصرف فقط .

أما الإنخفاض فيحدث فى سوق الصرف كما يحدث فى سوق السلع والخدمات الداخلية وذلك عندما يزيد الطلب عن العرض على النقود فى الحالة الأولى وعلى السلع والخدمات فى الحالة الثانية .(٣)

٣- لا يعمل التخفيض فى ظل اقتصاد حر ، وكل ما هنالك أن السلطات النقدية الرسمية تستطيع التدخل فى سوق الصرف ، بصورة غير مباشرة ، من أجل تثبيت سعر الصرف . وبذلك يفترض التخفيض تطبيق نظام ثبات سعر الصرف .

أما الانخفاض فإنه يحدث فى ظل اقتصاد حر يتيح لآلية العرض والطلب أن تعمل بكفاءة .(٤)

---

(١) د . هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١١٨.

(٢) المرجع السابق : ص ١١٩ .

- Bierre - Hubert Breton et Armand - Denis Schor, Op. cit., PP : 3-4 .

(٣) د . هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٤) استطاعت بعض البلدان التى تطبق نظام الاقتصاد الحر إجراء عملية التخفيض أو التقويم لوحدتها النقدية ، وهذا ما حدث فعليا فى إطار السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبى الآن) ، حيث اضطرت ألمانيا الغربية إلى تقويم المارك مرات متتالية كما اضطرت فرنسا إلى تخفيض قيمة الفرنك .
انظر فى ذلك : د. هاشم حيدر : المرجع السابق ، ص١٢١ .

- Pierre - Hubert Breton et Armand - Denis Schor, Op. cit., p. 6.

٤- يقابل التخفيض عملية التقويم أو الرفع ، ويحدث الرفع عندما تكون قيمة العملة مقومة بأقل من قيمتها ، وما يؤدى إليه ذلك من ضغوط تضخمية ويرجع السبب فى ذلك إلى الاختلال بين العرض والطلب الداخلى ، وزيادة كمية النقود الداخلية التى تؤدى إلى تدفق رأس المال . [١] ويتم الرفع بقرار رسمى وينطوى هذا القرار على رفع قيمة عملة ما بالنسبة للعملات الأجنبية أو الذهب ويكون بذلك على العكس من التخفيض.[٢] أما الانخفاض فالمقابل له هو الارتفاع فى قيمة العملة الذى تتحكم فيه آلية العرض والطلب فى سوق الصرف [٣]

٥- من الملاحظ أن تجربة التخفيض كثيرة الحدوث بعكس الرفع الذى تعد حالات حدوثه أقل وأشهرها ما تم بالنسبة للمارك الألمانى والفلورين الهولندى بنسبة ٥٪ عام ١٩٦١ وما حدث عندما تم الخروج على نظام بريتون وودز . [٤]

ثالثا : تخفيض سعر الصرف وتعدد أسعار الصرف

نتعرض هنا لبيان مفهوم التعدد وأشكاله وما يتعلق بالتخفيض والتعدد . وطرق تطبيق التعدد . ثم فى النهاية الحديث بين التعدد وغيره من أساليب الرقابة على الصرف مثل الضرائب الجمركية والإعانات .

مفهوم تعدد سعر الصرف:

تعدد أسعار الصرف هو عبارة عن تنظيم يتحدد فى ظله أكثر من سعر واحد لبيع الصرف الأجنبى أو أكثر من سعر واحد لشرائه ، أو يتجاوز الفرق بين أسعار البيع وأسعار الشراء الحد المألوف بأسواق الصرف الحرة ، ويحدده صندوق النقد الدولى باثنين فى المائة بالنسبة للعمليات العاجلة . [٥] ويعبر عنه بأنه ذلك النظام الذى يتحدد فيه أسعار صرف

---

١) - Jacques - Henri David et philipp Jaffre , la monnaie et la politque monétaire 3 Edition , Economica Paris 1990, PP.130-131 .

(٢) - Henri Bourguinat, Marché de change et crises monetaires op. cit., P. 230.

(٣) - Dominiqe Plihon, Les taux dechange. Op. cit., P. 91 .

(٤) - Henri Bourguinat : Op. cit., p. 230 .

(٥) د. محمد ذكى شافعى : نظام تعدد أسعار الصرف وأثره على التجارة الخارجية ، معهد الدراسات المصرفية ١٩٥٩ ، ص ١.

مختلفة للصادرات والواردات من السلع المختلفة . (١)

ويشكل تعدد سعر الصرف بذلك عنصراً جوهرياً من عناصر الرقابة على الصرف فى كثير من البلدان . وقد عرف هذا الأسلوب فى البداية فى دول أمريكا اللاتينية ، وكان تطبيقه وقفاً عليها عند انتهاء الحرب العالمية الأخيرة ، ثم انتشر بعد ذلك وخاصة بالبلدان المتخلفة . (٢)

وبجانب نظام تعدد أسعار الصرف فى الدول المتخلفة ، فقد عرفته كذلك بعض دول أوربا الغربية مثل إيطاليا وفرنسا (٣)، وقد وصل إجمالى الدول التى طبقت هذا النظام والتى تنتمى إلى صندوق النقد الدولى فى ٣١ مارس ١٩٨٢ إلى ٤٢ دولة ، انخفض هذا العدد إلى ٢٥ دولة فى عام ١٩٨٤ ، وقد وصل عدد الأسعار فى بلد مثل المكسيك إلى خمسة أسعار للصرف (٤)

ولقد طبقت مصر نظام تعدد أسعار الصرف من خلال نظام العلاوات والمنح والأسعار التشجيعية ... الخ ، التى تم تطبيقها لفترات طويلة ، إذ عرفت مصر نظام التعدد منذ أواخر الأربعنيات من خلال حسابات التصدير وحسابات حق الاستيراد ، وفى عام ١٩٦٨ من خلال القرار ٣٦٤ الذى منح تيسيرات نقدية للمواطنين العاملين فى الخارج أو من يؤدى خدمات للخارج ، وفى عام ١٩٧١ من خلال العلاوة التى تقررت على الخدمات الفندقية بنسبة ٣٥٪ ، وفى أوائل عام ١٩٧٢ عندما تم تعميم هذه العلاوة على حصيلة السياحة على أساس نسبة الـ ٣٥ ٪ .

---

(١) - A. B. N. Kulkarni and A. B. Kalkundrikar : Op. cit., p. 315.

(٢) المقصود بالتعدد الذى نتحدث عنه هو ذلك الذى يتم بمعرفة السلطات المختصة والمحدد بطريقة شرعية ، أما ظهور أسعار غير شرعية فلا تكون مع سعر الصرف الشرعى تعدداً ومن ذلك ما يعرف بسعر السوق السوداء .
راجع فى نشأة هذا النظام :
- Eugene Richard Schlesinger : Multiple Exchange Rate and Economic Development, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1952, p. 1 .

(٣) - Ibid.

(٤) - Bernard DECaluwe et Jagdeep S. Bhandari, Op, cit., P. 1345 .
- Jose saul Lizondo unifying multuple exchange rates, finance & development, I.M.F, Vol. 22, No. 4, Dec., 1985, p. 23.

وعندما تقرر العمل فى ١٩٧٢ بأسعار تشجيعية للمدخرات والسياحة تضمنت علاوة نسبتها ٥٠٪ من السعر الرسمى ووجهت الحصيلة الناشئة عن ذلك إلى استخدامات منظورة وغير منظورة ، وحين أنشئت السوق الموازية بالقرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ قيل أن الهدف من إنشائها إنشاء نظام متكامل لممارسة تعدد سعر الصرف ، وقد نتج عن ذلك وجود سعرين للصرف أحدهما رسمى والآخر سعر السوق الموازية (١) .

اشكال تعدد أسعار الصرف

توجد صورتان أساسيتان لتعدد أسعار الصرف ، وهما تعدد أسعار الصرف بالنسبة للمعاملات ، وتعدد أسعار الصرف بالنسبة للعملات

١- تعدد أسعار الصرف بالنسبة للمعاملات .

يراد به تجاوز الفرق بين أسعار شراء العملات الأجنبية وبيعها ، الحدود المألوفة بأسواق الصرف الحرة ، والذى يحدده صندوق النقد الدولى باثنين فى المائة ، بالنسبة للعمليات العاجلة أو اختلاف الأسعار المقررة لشراء الصرف الأجنبى ، وبيعه باختلاف طوائف المعاملات التى يتحصل عنها أو يطلب لتمويلها (٢) .

٢- تعدد أسعار الصرف بالنسبة للعملات .

يراد به اختلاف العلاقة بين قيم العملات مقومة بالعملة الوطنية ، عن العلاقة المباشرة بين أسعار التعادل المقررة لها . أو بعبارة أخرى - عدم انتظام - أسعار الصرف المشتقة (٣) .

---

(١) تبنت السلطات فيما بعد سعراً ثالثاً مما أسفر عن التركيبة الآتية :

أ- مجمع البنك المركزى ، وهو مخصص أساساً لعمليات الحكومة المركزية .

ب- مجمع البنوك التجارية بسعر مقوم بصورة أكثر انخفاضاً من أجل عمليات المؤسسات العامة .

ج- السعر المقوم بأشد الصور انخفاضاً ممثلاً فى مجمع السوق الحرة من أجل أنشطة القطاع الخاص .

وكرد فعل للتغيرات الضخمة فى طبيعة حصيلة النقد الأجنبى للدولة عقب الزيادات فى أسعار البترول الدولية تم إضافة مجمع والحصيلة الذاتية من النقد الأجنبى، الذى سمح للمقيمين الذين يملكون نقداً أجنبياً بأن يستوردوا السلع لاستخدامهم الخاص .

راجع فى ذلك : أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى .... ، مرجع سابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

أ. محمد العريان ، تعدد أسعار الصرف : تجربة الدول العربية : التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٣٠

(٢) د. محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق .

الأغراض التى يخدمها التعدد:[١]

عندما يطبق نظام تعدد أسعار الصرف فإنه يخدم الأغراض التالية :

١- يحصل المصدرون فى ظله على أسعار للنقد أعلى من التى يدفعها المستوردون ، الأمر الذى يعتبر إعانة تصدير يقع عبئها على الخزانة وعلى دافعى الضرائب .

٢- عندما يدفع المستوردون أسعاراً أعلى من تلك التى حوسب على أساسها المصدرون فإن الخزانة هنا تحصل على عوائد إضافية من تجارة التصدير والاستيراد .

٣- تطبيق الأسعار المختلفة على ايرادات النقد الأجنبى من تصدير السلع المختلفة لتشجيع أو لعرقلة بعضها ، ويحدث ذلك عادة بتطبيق أسعار أعلى لدعم تصدير السلع الأقل قدرة على المنافسة ، وعلى حساب السلع الأكثر قدرة على المنافسة التى تطبق عليها أسعار أقل .

وتم تطبيق هذا النظام على السياحة التى هى مجرد صورة أخرى من الصادرات وذلك بقبول نقود السائحين بأسعار خاصة ، إما لدعم المركز التنافسى للسياحة أو بما يبعد السياح عن اللجوء إلى السوق السوداء كما أن تطبيق سعر صرف سياحى خاص قد يشكل أيضاً وسيلة لمعادلة زيادة الأعباء الناتجة عن حماية الواردات .

٤- قد تستخدم الأسعار المختلفة لشراء أنواع مختلفة من السلع . ويحدث ذلك عادة لتخفيض أثمان استيراد المواد الأساسية وخاصة الغذاء ، على حساب الأقل أهمية بتحميل الأولى أسعار صرف أقل .

٥- قد يستخدم نظام أسعار الصرف المتعددة مقترناً بمضاربة الدولة على النقد الأجنبى وهو ما فعلته البرازيل .

٦- عندما تختلف الأسعار من عملة دولة متعاملة إلى عملة دولة أخرى يؤدى ذلك إلى التمييز ضد دولة ما لصالح دولة أخرى .. وقد يؤدى ذلك إلى إجراءات وقائية مقابلة من جانب تلك الدولة .

ومن الواضح أن استخدام الأسعار المتعددة للصرف يفتح الباب أمام تدخل بعيد المدى من جانب الحكومة فى عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية .

---

(١) انظر فى ذلك :

- د . هانز باخمان : العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

- Jose, Saul Lizondo, Op. cit ., p. 24

وأن فرصة حدوث أخطاء فى التطبيق أو سوء استخدام تعد كبيرة ، ومن أسوأ الآثار التى يؤدى إليها تطبيق نظام الأسعار المتعددة للصرف أنها قد تعرقل المدفوعات الأجنبية بما يؤدى إليه ذلك من اضطراب نقدى خارج عن أى سيطرة . ويؤدى بالتالى إلى انخفاض كفاءة الاقتصاد فى استخدام موارده ، وتوجه هذه الموارد إلى المضاربات وتحقيق المكاسب والأرباح .

العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وتعدد أسعار الصرف ..

بالنظر إلى نظام تعدد أسعار الصرف ، نجده يعد درباً من دروب التخفيض ، وهو بذلك يعد تخفيضاً جزئيًا لقيمة العملة أو رفعًا جزئيًا لقيمتها ، ويظهر ذلك باختلاف المعاملات التى تتم على أساس السعر المخفض[١] . وبذلك فإن التعدد يقوم بنفس وظيفة التخفيض فيما يُطبق عليه ، وعلى هذا الأساس قد تم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية ، وطبقت فى نطاقه أعلى أسعار للصرف بالنسبة للتحويلات الرأسمالية حتى تكون أداة جذب لرأس المال الأجنبى مع عدم تشجيع رأس المال القومى للانتقال إلى الخارج [٢] . وعلى هذا الأساس قد ينجح نظام تعدد أسعار الصرف فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات على اعتبار أنه أحد أهداف التخفيض إلا إنه لا يتعلق بعلاج أسباب العجز ، وعلى هذا فإن استمرار أسباب العجز تتطلب استمرار تطبيقه [٣] .

اللجوء إلى تطبيق التعدد دون التخفيض

لما كان التعدد يعد تخفيضاً جزئياً . فنتعرض هنا لبيان السبب من وراء اللجوء إلى تطبيق تعدد أسعار الصرف دون اللجوء إلى التخفيض . لأنه من بين أهم الفروق والتى تميز كلا النظامين عن الآخر هو أن التخفيض لقيمة العملة ، يعمل عند استعماله فى اتجاهين .

- فى اتجاه الصادرات بالعمل على زيادتها عن طريق منح إعانة لكافة الصادرات .
- وفى اتجاه الواردات بالعمل على تخفيضها عن طريق فرض ضريبة على كافة الواردات ولا يمكن قصر التخفيض على اتجاه واحد منهما عند تطبيقه .

---

(١) د. أبو بكر متولى : الاقتصاد الخارجى ، مرجع سابق ، ص ٧٢

(٢) د. أبو بكر متولى ، المرجع السابق ص ٧٢

(٣) المرجع السابق .

هذا بخلاف الوضع بالنسبه لنظام تعدد أسعار الصرف ، والذى يمكن تطبيقه ، ليعمل فى اتجاه واحد ، إما فى اتجاه الصادرات بمنح علاوه لمحاولة تشجيعها ، وإما فى اتجاه الواردات بفرض ضريبة لمحاولة التقليل منها .

وهذا ما يفسر لجوء دول أمريكا اللاتينية إلى تطبيق هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث طبقت هذه الدول نظام تعدد أسعار الصرف فى اتجاه الواردات فقط ، لعدم حاجتها لتطبيق ذلك على الصادرات ، وذلك لأن آثار الحرب قد أحدثت رواجاً فى صادرات هذه البلدان من الأغذية والمواد الأولية ، وأدت بذلك إلى سهولة تصدير كافة ما يستطاع إنتاجه منها عند السعر القائم لعملاتها بالعملات الأجنبية ، وإن تمخض هذا السعر عن ارتفاع مستوى الواردات فوق المستوى الذى تكفله لها ايراداتها من الصرف الأجنبى .(١)

ونظراً لهذا الوضع للصادرات فإن التخفيض لن يؤدى إلا إلى تضخم أرباح المصدرين ، بما يترتب على ذلك من بعض الميول التضخمية أو تعزيزها . وذلك لأن صناعات التصدير هنا قد بلغت الحد الأقصى لطاقتها الإنتاجية .(٢)

طرق تطبيق نظام تعدد أسعار الصرف

يمكن تطبيق هذا النظام بطريقة تأخذ صفة العمومية ، ويأتى ذلك بفرض ضريبة نسبية (١٠٪ مثلا) على كافة المبيعات للصرف الأجنبى ، ويتم من خلالها إحداث فارق يعتد به بين أسعار شراء العملات الأجنبية وبيعها .

غير أن هذا لا يحقق صالح الاقتصاد القومى . لأنه فى هذه الحالة سوف ترتفع أسعار كل الواردات الضرورية من سلع غذائية ومستلزمات إنتاج ، وليس من صالح الاقتصاد القومى أن ترتفع أسعار هذه الطائفة من الواردات .

وعلى ذلك – وهذا من مزايا نظام التعدد – يمكن استعمال نظام التعدد بالتفرقة بين النوعيات المختلفة للواردات . وفى هذا الحالة ، فإن ما يتقرر من أسعار منخفضة لاستيراد بعض الطوائف من السلع إنما تحتوى على إعانة تقررها لها السلطات .

---

(١) د . محمد ذكى شافعى : نظام تعدد أسعار الصرف .... ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢) المرجع السابق .

وبذلك تستطيع الدولة من خلال تفاوت الأسعار التى يباع بها الصرف الأجنبى لاستيراد طوائف السلع المختلفة ، التأثير على أسعارها بالداخل وبالتالى على الطلب عليها(١) .

نفس الشئ من الممكن حدوثه بالنسبة للصادرات ، إذ تستطيع الدولة عن طريق اختلاف الأسعار المقررة لشراء الصرف الأجنبى ، باختلاف طوائف الصادرات التى يتحصل منها التأثير على أسعار هذه الصادرات بالداخل ، مما ينعكس بأثره على أسعارها فى الخارج (٢) ويجب أن تراعى الدولة فى كل ذلك ، أهمية كل من الصادرات والواردات بحسب طوائفها ، ودرجة أهميتها للاقتصاد القومى ، ودرجة مرونة عرض هذه السلع والطلب عليها ... الخ .

وترتيباً على ما سبق أيضاً ، فإن الدولة تستطيع الاعتماد على هذه الوسيلة من وسائل الرقابة ، فى توجيه تجارتها الخارجية إلى الأسواق المختلفة ، وهو ما يعبر عنه بالتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية . إذ تستطيع الدولة من خلال هذه الوسيلة ، أن تفرق بين العملات المختلفة وبالتالى حجم التعامل مع تلك الأسواق التى تستخدم فيها هذه العملات .(٣) وتقوم الدولة بذلك على ضوء ما قد يتوفر من عملة ما ، وما قد تحتاج إليه منها .

وهذا ما دفع مصر إلى تطبيق نظام حسابات التصدير لمعالجة آثار اتجاه صادراتنا إلى دول الكتلة الشرقية والشرق الأقصى ، وحققت مصر بذلك فائضاً معها ، فى الوقت الذى تكون فيه عملات هذه الكتلة غير قابلة للتحويل . يحدث ذلك فى الوقت الذى نحقق فيه عجزاً مع دول الكتلة الغربية بسبب زيادة وارداتنا منها .(٤)

تعدد أسعار الصرف والوسائل الأخرى للرقابة على الصرف .

إذا كان نظام التعدد يمكن أن يقوم بوظيفة التمييز والتحكم فى نوعيات معينة من الصادرات والواردات ، وكذلك فى توجيهها إلى أسواق معينة دون غيرها ، وهى نفس الوظيفة التى من الممكن أن تقوم بها بعض الوسائل الأخرى، مثل الضرائب الجمركية والإعانات فلماذا إذن لايكون الاستغناء عن تطبيق نظام التعدد ويتم تطبيق الوسائل الأخرى؟ .

---

(١) ولمزيد من التفاصيل حول تأثير أسعار الصرف المتعددة على الواردات ، راجع فى ذلك :
- Eugen Richard Schlesinger, Op. cit., pp. 7 - 9 .

(٢) راجع د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٣ - ١٧ .

(٣) المرجع السابق : ص٢١ .

(٤) المرجع السابق .

فقد تلجأ الدولة فى بعض الأحوال للتحكم فى الصادرات والواردات، لفئات معينة من السلع بفرض ضريبة جمركية على الصادرات أو الواردات مما يؤدى إلى التأثير فى أسعارها برفعها ، فيقل بالتالى الطلب عليها . كذلك قد تلجأ لتشجيع الصادرات أو الواردات من فئات معينة من السلع بأن تقوم بمنح إعانة لكل منهما مما يؤدى بأسعارها إلى الانخفاض .

فى الواقع ، نجد أن هناك من المبررات ما تدعو السلطات المختصة إلى اللجوء إلى تطبيق نظام تعدد أسعار الصرف دون غيره من وسائل الرقابة على الصرف مثل الضرائب الجمركية والإعانات ، وتتمثل هذا المبررات فى يلى :[١]

١- فى حين ينصب تأثير الضرائب الجمركية والإعانات على الصادرات والواردات المنظورة فقط ، فإن التأثير يمتد ليشمل غير المنظور من الصادرات والواردات فى حالة تطبيق نظام تعدد أسعار الصرف .

٢- تتقيد السلطات وطبقاً لما تفرضه القوانين الداخلية ، فى حالة اللجوء إلى فرض الضرائب الجمركية ، أو تعديلها ، وفى تقرير الإعانات واطراد منحها بإجراءات تشريعية ، قد تستغرق الكثير من الوقت . هذا فى الوقت الذى يخضع فيه ، تشكيل بنيان أسعار الصرف المتعددة ، لمشيئة السلطة التنفيذية وحدها ، بما يتسنى معه سرعة الاستجابة لتغيير الظروف الاقتصادية الدولية ، بإجراء التعديل المناسب . ويحدث أيضاً أن تكون الدولة مرتبطة باتفاقيات دولية بخصوص تطبيق الضرائب الجمركية ومنح الإعانات ، وهذا ما يؤدى إلى صعوبة أكثر لتعديل هذه الاتفاقيات .

٣- يقتضى منح إعانات التصدير والاستيراد تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقات هذا المنح فى ميزانية الدولة ، وتخضع السلطة التنفيذية فى ذلك لرقابة السلطة التشريعية . يضاف إلى ذلك أن الدولة قد تضطر إزاء ذلك إلى فرض ضرائب أو تقرير رسوم جديدة لمقابلة هذه الأعباء . ومعلوم أن هذا لا يكون إلا بالرجوع إلى السلطة التشريعية صاحبة الإختصاص . والأمر يختلف بالطبع بالنسبة لأسلوب تعدد أسعار الصرف حيث تجد السلطة التنفيذية نفسها فى بحبوحة ويسر عند اللجوء إليه .

ونشير فى النهاية إلى أن التخفيض رغم أنه لا يحدث تلقائياً إلا أنه لا يكون إرادياً حتى ولو صدر بقرار من السلطة المختصة ، لأنها عندما تلجأ إلى مثل هذا القرار فإنها يدفعها إلى ذلك ما يعانى منه الاقتصاد القومى من مشكلات .

---

(١) د . محمد ذكى شافعى : المرجع السابق ، ص ٢١ .

وأنها إذا حاولت تأجيل هذا القرار خوفاً من اضطرابات اجتماعية أو مسئولية سياسية ، نجد أن الهيئات الدولية توصى عليها بالقيام بمثل هذا الإجراء ، وإن كان الأمر فى ظاهره توصية إلا أنها فى حقيقتها تنطوى على أمر ، لأن التوصية إذا كانت يترتب على عدم تنفيذها حرمان من مساعدة ما ، أو اتهام بالجحود والعصيان فإنها لا تكون إلا أمراً يجب على متلقيه أن ينفذه ، وهذا ما ينطبق على توصيات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين .

وإذا كان هذا هو حال التخفيض ، فيجب أن يتم هذا القرار بعد دراسة متأنية وتقدير للملابسات المحيطة(١) ، وأن يتم من خلال توقع للآثار التى يمكن أن تنتج عنه ، حتى يكون قراراً سديداً يأتى بأفضل النتائج حتى ولو كان فى الأصل قراراً غير مرغوب فيه ، ليكون بذلك مثل الدواء الذى لابد من تناوله رغم مرارة طعمه وآثاره الجانبية للتخلص من المرض وآلامه وما يمكن أن يؤدى إليه من آثار ضارة . وعلى ذلك يجب ألا يكون التخفيض بنسبة مرتفعة تحدث من الآثار التى ضررها أكبر من نفعها على ما سنرى .

كذلك إذا كان هناك أكثر من وسيلة متاحة للقيام بالإصلاح يجب أن يتم الإختيار فيما بينها ما يحقق الصالح خاصة وأنه من الممكن أن تكون وسيلة ما مناسبة لدولة ما دون غيرها وكذلك فى الدولة الواحدة قد يناسبها وسيلة ما فى وقت ما ولا تصلح فى غيره نظراً للظروف الخاصة لكل دولة وما يحيط بها من ملابسات خاصة .

---

(١) على سبيل المثال نجد أنه فى حالة تخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى فإن التأثير على الواردات لا يقف عند هذا الأمر ، بل يتوقف أيضاً على علاقة العملات الأجنبية بالدولار ، راجع فى ذلك :

- محيى الدين قنديل : تجارتنا الخارجية لم تتأثر بارتفاع سعر الفائدة على الدولار ، الأهرام ١٩٩٤/٨/٢١ ، ص ١١ .

المبحث الثانى

بعض الظواهر الإقتصادية والسياسات المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى وتأثيرها على قيمة الجنيه المصرى

تمهيد وتقسيم :

حدثت العديد من صور الإختلالات فى الاقتصاد المصرى خلال فترة السبعينيات وقد تسببت سياسة الانفتاح الإقتصادى فى جانب منها وتسببت بعض إجراءاتها فى إحداث هذه الاختلالات ، وتسببت هذه الاختلالات بصورها المختلفة فى التأثير على قيمة الجنيه المصرى بما خلقته من ضغوط على الجنيه وزيادة فى الطلب على العملات الأجنبية .

ونقوم فى هذا المبحث بدراسة بعض صور الإختلالات خلال فترة الدراسة فنقوم بدراسة تطور الديون الخارجية وزيادتها وما تؤدى إليه من تأثير على الجنيه المصرى ثم ننتقل لبيان تطور عجز الموازنة العامة وتأثيره أيضاً على قيمة الجنيه ، ثم نعرض لبعض السياسات الإقتصادية التى طبقتها السلطات المختصة خلال السبعينات وكان لها تأثير على قيمة الجنيه المصرى ، مثل :

- سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة .
- سياسة بيع المنتجات المستوردة والمحلية بالعملات الأجنبية .
- سياسة التخفيض الرسمى للجنيه .
- سياسة الإعفاءات الضريبية لمشروعات الاستثمار .
- ما تم تطبيقه من اختلاف فى أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية والعملة المحلية .

ويرجع سبب الرغبة فى التعرض لهذه النقاط الرغبة فى بيان أن السياسات التى تم تطبيقها خلال السبعينات سواء تعلقت هذه السياسات مباشرة بالنقد الأجنبى أو لم تتعلق به مباشرة فإنها كان مؤداها جميعاً أن أثرت على قيمة الجنيه المصرى وكان لكل منها دوراً بدرجة أو بأخرى فى المساهمة فى تخفيض أو انخفاض الجنيه المصرى ، وحتى نستطيع الخروج من ذلك بنتيجة مؤداها أن مجمل السياسات التى تم تطبيقها فى السبعينات اتجهت إلى التأثير على قيمة الجنيه المصرى بالانخفاض ، حتى يمكن القول بأن السمة الوحيدة فى تطور الجنيه المصرى

منذ منتصف ١٩٧١ هى الاتجاه نحو الإنخفاض[١] . ويبرر لنا ذلك ما قد نلجأ إليه من قصر الحديث عن تأثير الإجراءات التى تم تطبيقها فى السبعينات على الصادرات والواردات والأثمان الداخلية من قصر ذلك على الحديث عن تأثير التخفيض على هذه الظواهر الاقتصادية على اعتبار أن التخفيض هو ما أدت إليه تلك السياسات .

ونقوم الآن بالتعرض للنقاط السابق الإشارة إليها تباعاً كل فى مطلب مستقل .

المطلب الأول

الديون الخارجية وتطورها خلال السبعينات

تطور ديون دول العالم الثالث :

شهدت الديون الخارجية لدول العالم الثالث بصفة عامة ارتفاعاً خلال السبعينات ، فقد بلغ إجمالى هذه الديون أقل من ١٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٧٣ ، إرتفع هذا الرقم وتضاعف ثلاث مرات ليصل إلى حوالى ٣٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٧٨[٢]

وعندما نتحدث عن تزايد المديونية الخارجية فإن هذا الكلام لا يأتى مجرداً بل إن هذا له دلالة كبيرة على ما لهذا القدر من الديون من أعباء يتحملها الاقتصاد المدين تؤثر على قدرته وتضعفه بعكس ما هو مرجو من اللجوء إليها إذ يكون الهدف تكملة النقص من خلال الاستعانة بها لتحقيق النهوض بالاقتصاد ، ولكن فى ظل الأعباء المتزايدة لهذه الديون لايزداد الاقتصاد بها إلا ضعفاً ويزداد بذلك تدهوره .

ويصبح هذا الكلام أكثر وضوحاً وأسهل فى دلالته عندما نشير إلى أعباء خدمة هذه الديون ومدى ثقلها ، فقد بلغت نسبة خدمة الدين إلى صادرات ٢١ دولة من أكثر دول العالم مديونية حوالى ٧١٪ وذلك فى عام ١٩٨٣ . وتقرب هذه النسبة من ثلاث أضعاف النسبة التى تعتبرها المنظمات الدولية حداً أقصى يفضل عدم تجاوزه وهى ٢٥٪ تقريباً .

---

(١) د . فائقة الرفاعى ، تعويم السعر الجنيه المصرى لزيادة قدرة الصادرات المصرية على المنافسة ، جريدة الوفد ، الثلاثاء ١٦ شعبان ١٤١٠ هـ ، ١٣ مارس ١٩٩٠ م ، ص ٧ .

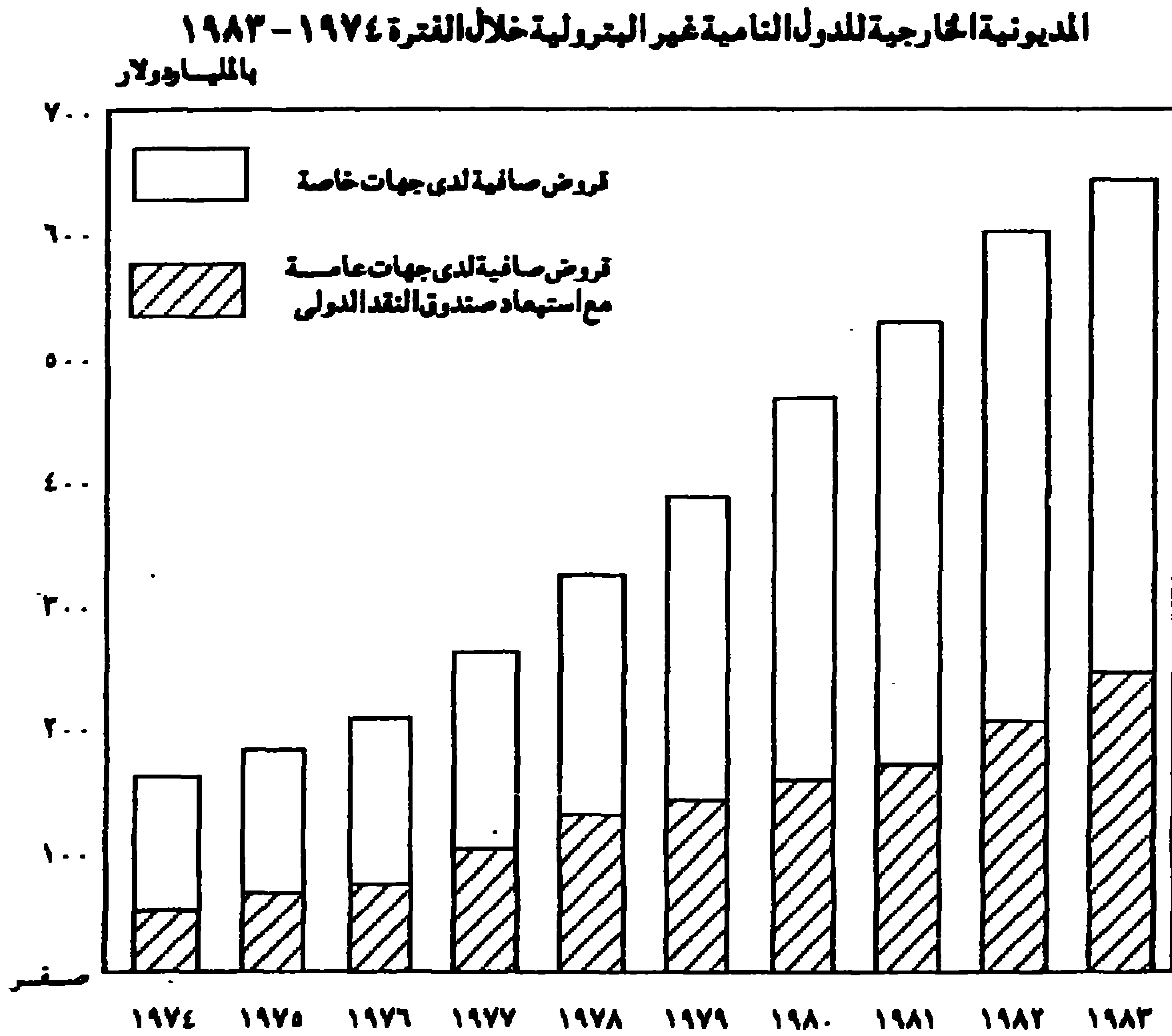
(٢) - Jacque - Henri David, Crise financiere ..., Op. cit., P. 161.

وإذا كانت النسبة حوالى ٧١٪ فإنها تمثل متوسط هذه النسبة ولا يمنع ذلك من تجاوز بعض الدول هذه النسبة بكثير فنجد أن هذه النسبة قد بلغت فى الأرجنتين حوالى ١٥٥٪ ، وفى المكسيك حوالى ١٣٠٪ ، وبلغت فى البرازيل حوالى ١٢٠٪ ، ١٠٠٪ فى شيلى .[١]

ويوضح لنا الشكل البيانى التالى المديونية الخارجية للدول النامية غير البترولية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ . سواء كانت هذه الديون لدى جهات عامة أو لدى جهات خاصة .

شكل رقم (٦)

المديونية الخارجية للدول النامية غير البترولية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣



المصـــدر

Jacques - Henri David, Op. cit., P. 171 .

ننتقل بعد ذلك إلى التعرف على الوضع فى مصر خلال فترة السبعينات .

---

(١) Jacques - Henri David, Op. cit., P. 160 .

وضع المديونية فى مصر : (١)

لا يختلف الوضع فى مصر عن غيرها من البلاد النامية على اعتبار أنها إحدى هذه الدول ، بل وكما سنرى تحتل مركزاً متقدماً بين هذه الدول . وطبيعى أن يرجع سبب هذه الزيادة فى جانب منه لأسباب خارجية أثرت على مصر كما أثرت على غيرها . كما يرجع جانب آخر من هذه الأسباب إلى عوامل داخلية ونتاج تطبيق بعض السياسات الإقتصادية الداخلية التى تعد سياسة النقد الأجنبى إحداها . والمحصلة الناتجة عن ذلك وأيا كانت الأسباب هى التأثير على قيمة الجنية المصرى إذ يؤدى ثقل عبء المديونية إلى انخفاض قيمة الجنيه سواء داخلياً مقابل السلع والخدمات أو خارجياً مقابل العملات الأجنبية .

وقبل التعرض لتطور الديون الخارجية لمصر خلال السبعينات وما ينتج عنها من أعباء نتعرض بداية لبيان أسباب تزايد هذه المديونية سواء كانت هذه الأسباب ترجع إلى ظروف خارجية أو أسباب تتعلق بالأحوال الداخلية .

أولا: أسباب تزايد المديونية الخارجية

قبل التعرض للأسباب التى أدت إلى تزايد المديونية الخارجية فى مصر ، نشير إلى أنه بصفة عامة ومما يؤدى إلى تزايد المديونية هو أن الدول الدائنة تسعى دائماً وعند إجراء القروض الخارجية إلى الوصول إلى ما يكفل لها المحافظة على قيمة هذه القروض حتى لا تتأثر بما قد يحيط بها من ظروف وملابسات تؤثر على قيمتها ، وبذلك تؤدى الوسائل التى تحافظ بها الدول الدائنة على قيمة قروضها إلى زيادة أعباء الديون على الدول النامية .

من ذلك إشتراط أن يتم سداد الديون الخارجية بسلعة أو بعملة تتمتع بالثقة الدولية ، وفى ذلك ما يكفل حماية الديون من انخفاض القيمة بسبب ما يمكن تطبيقه من سياسات نقدية وما ينتج عن ذلك من تضخم بما يمثله من تدهور فى قيمة العملة وطبيعى أن يكون اشتراط

---

(١) نشير هنا إلى أن مصر كانت دائنة للعالم الخارجى عند قيام ثورة ١٩٥٢ فقد كانت بريطانيا مدينة لمصر بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه استيرلينى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو ما عرف (بالأرصدة الإستيرلينية) وكان يعد هذا الرقم رقماً ضخماً بالمقارنة باحتياجات مصر فى ذلك الوقت .

راجع فى ذلك د . محمد محروس إسماعيل : المشكلة الإقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

السداد بعملة تتمتع بالثقة يكون فى حالة الدول التى تتبع نظام الإقتصاد الحر . فى حين تمثل دول شرق أوربا الأحوال التى يمكن أن يتم الاتفاق فيها على السداد بسلعة معينة تتمتع بالثقة الدولية .(١)

يضاف إلى هذا السبب الجوهرى ما أدى إليه زيادة سعر الفائدة من زيادة عبء المديونية إذ بلغ سعر الفائدة فى أوائل الثمانينات أكثر من ضعف ما كان عليه فى أوائل السبعينات وقد ساهمت أيضاً فى هذه الزيادة ما أدت إليه الزيادة فى أسعار البترول من زيادة فى الأسعار العالمية .(٢)

ويأتى الآن دور الأسباب الخاصة بتزايد المديونية المصرية فى السبعينات وتلزم الإشارة إلى أن المديونية المصرية تزايدت بصورة كبيرة فى الوقت الذى شهدت فيه البلاد تدفقاً كبيراً فى النقد الأجنبى على مصر .(٣)

(١) الزيادة السريعة فى السكان (٤)

ازداد عدد السكان فى مصر بمعدل سنوى مقداره ٢.٨ ٪ تقريباً خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٦ وطبيعى أن يحتاج العدد الزائد من السكان إلى سلع وخدمات لاتستطيع إمكانيات الدولة المحدودة بسبب بعض المشكلات التي تتعرض لها من توفير هذا القدر المطلوب من السلع والخدمات فيتم اللجوء إلى الخارج .

(٢) انخفاض معدل الادخار القومى (٥) .

لم يرتفع معدل الادخار القومي بالقدر الذى يتناسب مع الإرتفاع الكبير فى الدخل الفردى ، وخاصة خلال الانفتاح . وهذا المسلك يقضى بعكس ما يذهب إليه التحليل الكنزى ،

(١) - Marc Raffinot, la dette des tiers monds, Op. cit., P. 20.

(٢) - Jacques - Henri David et philippe Jaffré, la monnaie et lapolitique monétaire, 3e édition économica 1990 pp. 209 - 210 .

(٣) فقد شهدت تلك الفترة تدفقاً كبيراً للموارد من النقد الأجنبى من تحويلات المصريين العاملين بالخارج ودخل البترول وقناة السويس والسياحة وكذلك فى ظل زيادة تدفق المعونات الأجنبية إلى مصر .انظر د. محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤) د . محمد محروس اسماعيل : المشكلة الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(٥) المرجع السابق : ص ٢٩٢ ، ١٩٣ ، د. حمدى عبد العظيم : مديونية الشمال .. ومديونية الجنوب ... وحتمية التعاون العربى مع دول الجنوب ، مصر المعاصرة ، السنة ٨١ ، العددان ٤١٩ ، ٤٢٠ يناير وأبريل ١٩٩٠ ، ص ١٣٩ .

من أن معدل الإدخار يأخذ فى الزيادة ، كلما اتجه الدخل إلى الإرتفاع . ومقتضى عدم زيادة الإدخار فى الوقت الذى يزداد فيه الاستثمار ، أن تحدث فجوة بينهما ، ويتم اللجوء إلى القروض الخارجية لسد هذه الفجوة ، وهذا ما حدث خلال فترة الانفتاح الاقتصادى .

(٣) انخفاض حصيلة الصادرات وزيادة قيمة الواردات [١]

وهذا يؤدى بدوره إلى وجود عجز فى الميزان التجارى وزيادة هذا العجز . وتلجأ الدولة على أثر ذلك إلى الديون الخارجية .

(٤) التوسع الكبير فى الإنفاق المدنى والعسكرى

فقد تزايد هذا الإنفاق وتجاوز إمكانياتنا ومواردنا ، ويظهر ذلك من العجز الكبير الذى سجلته الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة . وغالباً ما يكون تسليح الدول النامية لخدمة مصالح الدول المتقدمة . [٢]

(٥) سوء استخدام القروض الخارجية : [٣]

ساهم سوء استخدام القروض الخارجية فى ظهور الحاجة إلى المزيد من الاقتراض ويظهر سوء استخدام القروض الخارجية فى الحالات الآتية :

(أ) استخدام القروض الخارجية فى أغراض استهلاكية . ويظهر ذلك من التوسع الكبير الذى حدث فى الواردات من السلع الغذائية وغيرها من السلع الإستهلاكية الضرورى منها والترفى .

(ب) استخدام القروض الخارجية فى تعويض الإنخفاض فى معدل الادخار المحلى ، وذلك نظراً لزيادة الاستثمار خلال تلك الفترة ، وانخفاض معدل الادخار فى نفس الفترة ، فكان لابد من اللجوء للاقتراض لتعويض ذلك النقص الذى حدث فى معدل الادخار .

---

(١) د . جعفر عبد السلام على : شرعية ديون العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٢) د . حمدى عبد العظيم : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٣) د . محمد محروس إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٠ ، ٤١ ، ٢٩٤ ، وراجع لنفس المؤلف : أزمة الديون الخارجية فى مصر، مصر المعاصرة ، السنة ٨٠ ، العددان ٤١٧ ، ٤١٨ يوليو وأكتوبر ١٩٨٩ ، ص٣٨ ، ٣٩ .

(ج) انخفاض كفاءة الاستثمارات الجديدة ، ويرجع ذلك لعدم اختيار المجالات المناسبة وكذلك لثقل عبء الديون وما تتسبب فيه من تقليص حجم الأموال المتاحة لتمويل الاستثمار .

(د) استخدام القروض فى تمويل بعض العمليات التى لا يستفيد منها الاقتصاد القومى . كأن تستخدم فى تمويل بعض الاستخدامات التى من شأنها تدفق الأموال إلى خارج البلاد كما فى الحالات الآتية :

١- شراء الأصول الاستثمارية الرأسمالية فى الخارج من عقارات وأسهم فى شركات صناعية وتجارية مختلفة .

٢- استخدام قدر كبير من الأموال الأجنبية فى تمويل تجارة المخدارت والأنشطة الشبيهة بها .

٣- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج لأسباب سياسية أو غير سياسية [١]

٤ - قلة (أو عدم) استخدام القروض الأجنبية فى دعم الصناعات التصديرية .

٥- وجود بعض السلبيات المحيطة ببعض القروض الخارجية المقدمة من الحكومات خصوصاً من الحكومة الأمريكية ، حيث يحيط بمثل هذه القروض ، بعض الشروط التى ينتج عنها عودة قدر كبير من هذه القروض إلى الدولة المصدرة لها . هذا فى الوقت الذى تؤدى فيه تلك القروض إلى زيادة تكلفة الاستثمارات التى تدخل فى تمويلها ، وذلك بسبب ارتفاع بعض الخدمات المتعلقة بالاستثمارات .[٢] ومن شأن ذلك إنخفاض الفائدة الفعلية المرجوة من القروض الرسمية .

ويضاف إلى السلبيات السابقة ، التسرع فى عقد القروض الأجنبية ، والمبالغة فى ذلك بالشكل الذى يفوق فى بعض الحالات إحتياجاتنا وقت تمام القرض ، ولاشك أن هذا

---

(١) أظهر الإجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والذى عقد فى سول بكوريا الجنوبية فى أكتوبر ١٩٨٥ ، أن ما بين ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ من الأموال التى أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية ، كانت تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وتودع فى بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول . أنظر فى ذلك د . جعفر عبد السلام : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
وراجع د . حمدى عبد العظيم : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٢) غالبا ما يتم استيراد المعدات اللازمة للمشروع من الدولة المانحة ، وكذلك اشتراط نقل المستلزمات على أسطول نقل الدولة المانحة .....الخ وفى كل الأحوال تكون أسعار هذه الخدمات أعلى من أسعارها العالمية ، راجع د . محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

الأسلوب يخلق أعباءً إضافية يكون الإقتصاد القومى فى غنى عنها .[١]

٦- سوء الإدارة الإقتصادية : ويتجلى هذا الأمر بالنظر إلى بعض المظاهر التالية :

(أ) اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية خاطئة ، مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق العام والخاص .

(ب) يرتبط أيضاً بزيادة الإنفاق ما تتبعه الدولة من سياسات سعرية خاطئة ، مثل تسعير المنتجات وما يؤدى إليه ذلك من زيادة حجم الإنفاق على الدعم .

(ج) تطبيق سياسات خاطئة لسعر الفائدة ، كأن يقل سعر الفائدة على المدخرات عن معدل التضخم السائد ، وهذا من شأنه إضعاف الحافز على الإدخار ، وبالتالى يؤدى إلى زيادة الاستهلاك .

(د) تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته . وهذا من شأنه الإضرار بالصادرات لأنه فى هذه الحالة ترتفع الأسعار كثيراً بحيث يكون من المتعذر أن تقبل الدولة الأجنبية على شراء السلع المحلية بأسعارها الجارية ونتيجة لذلك يحدث عجز ميزان المدفوعات ويستمر ما دامت الأسعار مرتفعة فى الداخل وما دام سعر الصرف باقياً كما هو عليه .[٢]

(٧) سوء إدارة الدين الخارجى [٣]

ويظهر ذلك فى بعض الصور الآتية :

(أ) التوسع الكبير فى الاقتراض بواسطة القطاع العام ، وبما يفوق الإحتياجات الفعلية فى بعض الأحوال .

---

(١) ويرجع ذلك إلى أنه يتم دفع ما يسمى بعمولة ارتباط عن القروض التى يتم التعاقد عليها ويتم دفع هذه العمولة عن الجزء الذى لم يتم سحبه من القرض ويبلغ مقدار هذه العمولة ٠,٥٪ من قيمة القرض . راجع د.محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) د . محمد زكى المسير : العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) د . محمد محروس اسماعيل : المشكلة الإقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ ، أزمة الديون الخارجية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

(ب) فقد القدرة على التحكم فى سياسة الاقتراض ، بسبب عدم التنسيق ، وعدم تسجيل القروض ، وتعدد الجهات القائمة بعقد القروض مما يؤدى إلى عدم معرفة حجم القروض وعدم معرفة مواعيد السداد وحجم الأقساط مما يضع الاقتصاد القومى فى حرج عندما يفاجأ بالسداد ويساعد على ذلك انتشار الوساطة المالية والرغبة فى الحصول على العمولات ، الأمر الذى يدفع الوسطاء إلى التأثير على صانعى القرارات الإقتصادية فى الدول الفقيرة والموافقة على التوسع فى المديونية لتمويل احتياجات البلاد من السلع الأساسية والكمالية .(١)

(ج) التوسع فى الاعتماد على القروض قصيرة الأجل عالية التكلفة ، وذلك بسبب عدم الرقابة على القطاع الخاص الذى يعتمد عليها إلى حد كبير .

ثانيا: الآثار الناجمة عن تزايد المديونية الخارجية

يؤثر تزايد الديون الخارجية على الدول النامية من خلال رافدين أساسيين يندرج تحت كل منهما عدة بنود وهما :

(أ) تعثر عملية التنمية الإقتصادية

(ب) زيادة تبعية الدول المدينة إلى الخارج .

(أ) تعثر عملية التنمية الإقتصادية كأحد آثار تزايد المديونية الخارجية للدول النامية :

تؤدى الديون الخارجية إلى تعثر عملية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على عدة جوانب منها ما يلى :

(١) تأثير المديونية الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد :(٢)

تؤثر المديونية الخارجية على القدر المتاح من الموارد الحقيقية للبلاد النامية واللازمة

---

(١) د . حمدى عبد العظيم : مديونية الشمال - ومديونية الجنوب ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

(٢) تدلنا الإحصائيات على أنه فى حالات متعددة يحدث الإنتقال العكسى للموارد ، بمعنى أن الدول الفقيرة تصدر الأموال إلى الدول الغنية فى صورة أقساط وفوائد تفوق هذه المبالغ ما تحصل عليه من قروض جديدة .
والأمثلة على ذلك أنه بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة فقد بدأت فى التحويل العكسى ابتداءاً من ١٩٨٤ ، حيث بلغ صافى التحويلات إليها - ١٣,٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ ، - ٢٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ ، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن هذا التحول العكسى بدأ من عام ١٩٨٢ حيث بلغ - ٢٦٢,٠ مليون دولار وفى عام ١٩٨٣ بلغ - ١٠,٠٧٠ مليون دولار .

للقيام بمهـــام عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يقل صـــافى هذه الموارد نظراً لما تتحمله الدولـــــة المدينة من أعباء للديون ، وبالتـــالى تقل استفادة الدولة المدينة من القروض التى تحصل عليها .[١]

ويتضح لنا هذا الأمر بالنظر إلى ثقل عبء المديونية المصرية ، فقد بلغ إجمالى مدفوعات خدمة الدين (أقساط + فوائد) إلى إجمالى القروض ما يقدر بـ ٧٢٪ تقريباً فى عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ ، أى أن أعباء القروض كانت تستهلك ما يقرب من ثلاثة أرباع القروض وكان حوالى الربع فقط هو الذى يتدفق إلى البلاد . ولقد كان هذا الوضع يمثل تحسناً نسبياً إذا قورن بعام ١٩٧٤ إذ وصلت هذه الأعباء إلى ما يصل إلى ٩٤,٧٪ من جملة القروض تقريباً .[٢]

ولا يخف ما لهذا الوضع من خطورة على جدوى القروض الخارجية ودورها فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية ، فإنها عندما تأتى إلى البلاد تأتى بأعباء ومشكلات أكثر مما تدره من فوائد .[٣]

(٢) تأثير الديون الخارجية على القدرة على الإستيراد .

تستلزم التنمية الاقتصادية عادة استيراد كثير من الآلات والمعدات والماكينات الإنتاجية وقطع الغيار من السلع الوسيطة وكذلك بعض المواد الخام اللازمة لدوران عجلة الإنتاج فضلاً عن استيراد السلع الضرورية المختلفة ، كالسلع الغذائية التى لا ينتجها الاقتصاد القومى ، أو ينتجها بكميات أقل من حاجة الطلب المحلى [٤]

- واذا نظرنا إلى أوضاع بعض الدول كل على حده كأمثلة نجد الآتى :

بلغ هذا الصافى فى الأرجنتين - ٢٣٨, ٠مليون دولار فى عام ١٩٨١ ، وفى البرزيل - ٢١,٨٢٧ - ٧١٢, ، -١,٨٤١ ، - ٣,٨٧٥ مليون دولار فى الأعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالى .

وبلغ فى المكسيك - ٣,٠٤٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٣ وفى فنزويلا -١٠٨, ، -٥٢٩, ، - ١,٢٩٦ ، - ٧٦٩, مليون دولار فى سنوات ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٨٣على التوالى .

- World Bank - World Debt tables- External Debt of Developing Countries - 1984- 1985 Edition , Washington , D.C 1985.

(١) انظر تفصيل ذلك . د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ - ٣٧١ .

(٢) د . حمدية زهران : سياسة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

(٣) هذا بخلاف ما تؤدى إليه الديون الخارجية من تبعية وتأثير على استقلال وسيادة الدولة .

(٤) راجع د. رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٣٧١ - ٣٧٥ .

ولاشك أن المديونية الخارجية بسبب ما تخلقه من أعباء خاصة بالفوائد والأقساط والتى تصل أحياناً إلى أن تفوق ما يدخل البلاد من قروض جديدة ، لاشك أنها تقلل من الموارد المتاحة لتمويل الواردات التى تستلزمها عملية التنمية الاقتصادية .

(٣) التأثير السلبى للمديونية الخارجية على الادخار المحلى

تؤثر الديون الخارجية على معدل الادخار المحلى عندما تلغى الحافز على الادخار وهناك عدة تفسيرات لبيان التأثير السلبى للديون الخارجية على الادخار المحلى ، منها ما يعتمد على بيان تأثير الديون على الادخار الحكومى ، ومنها ما يعتمد على بيان التأثير من خلال التأثير على الإستهلاك المحلى ، ومنها ما يعتمد على بيان تأثير المديونية على الادخار المحلى من خلال المقارنة بين تكلفته وعائده .

ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه التفسيرات .[١]

(٤) تأثير المديونية الخارجية على تزايد العجز فى ميزان المدفوعات :

رغم تعدد العوامل المسئولة عن وجود ظاهرة العجز فى ميزان المدفوعات [٢] إلا أنه بامعان النظر فى جملة هذه العوامل ، لوجدنا أن مشكلة تفاقم المديونية الخارجية وما يترتب عليها من أعباء كانت أحد العوامل المسئولة بشكل رئيسى عن استمرار ظاهرة العجز فى ميزان المدفوعات[٣] .

وبالنسبة للوضع فى مصر ، فإن التزايد المستمر فى أعباء خدمة الديون يعد أحد الأسباب الرئيسية المسببة لاختلال الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ، إذ أصبح دفع الفوائد بنداً وعاملاً جوهرياً فى إحداث عجز الحساب الجارى ، وقد بلغت مدفوعات الفوائد فى ١٩٨١ - ١٩٨٢ ما نسبته ٢٦٪ من قيمة العجز بالحساب الجارى [٤] .

---

(١) راجع فى تفصيل هذه الآراء وتفسيراتها لتأثير الديون على الادخار ، د . رمزى ذكى : المرجع السابق ، ص٣٧٥ - ٣٨٦ .

(٢) أشرنا إلى بعض هذه العوامل فى المطلب الثالث من المبحث الثانى من الفصل الثانى من الباب الأول ، ص

(٣) د . رمزى ذكى : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

(٤) د. حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٥) تأثير المديونية الخارجية على زيادة معدل التضخم :

تتدفق رؤس الأموال فى أحد أشكالها فى صورة استثمارات مباشرة ، وحقيقة هذه الاستثمارات أنها تعتمد على قدر كبير من القروض الخارجية كما رأينا فى الباب الأول ، ويترتب على تنفيذ هذه الاستثمارات المباشرة ، زيادة واضحة فى القوة الشرائية ، التى يتبعها زيادة فى القدرة على الإنفاق . ومرجع ذلك إلى أن كل استثمار له طبيعة مزدوجة من حيث ما ينتجه ومن حيث ما يتيحه من إنفاق . فمن ناحية ، يخلق هذا الاستثمار طاقة إنتاجية معينة، ذات طبيعة متخصصة فى إنتاج معين . وعلى الجانب الآخر ، يولد هذا الاستثمار طلباً فعالاً ، عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن إنفاقه ، وهذا الطلب الذى يتولد عن الدخول الناشئة عن الاستثمار يتصف بأنه أكثر عمومية . حيث ينصرف إلى كافة الأنواع من السلع والخدمات ، وعلى الأخص السلع الضرورية التى يستهلكها غالبية السكان . فإن لم يزد عرض هذه المنتجات بنسبة مساوية على الأقل لنسبة زيادة الطلب عليها فإن أسعارها لابد وأن تتجه نحو الارتفاع (١)

وفى بعض الحالات يتضح لنا ازدياد هذا الضغط التضخمى عن غيرها من الحالات . إذ أنه فى حالة الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والطرق والكهرباء ....إلخ . فإن هذا الاستثمار لا يعد استثماراً منتجاً بصورة مباشرة ، لأنه لايؤدى إلى إنتـــــاج سلع وخدمات إستهلاكية بصورة مباشرة ، ولكنه يعد استثماراً منتجاً بصورة غير مباشرة ، لما يؤدى إليه من سهولة الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية مثل المصانع وغيرها .

وعلى ذلك فإن الإنفاق على هذا الجانب من الاستثمار ، يصحبه زيادة فى دخول العاملين فى هذه المشروعات ، بما يصحبه من الزيادة فى الطلب على السلع والخدمات ، يحدث ذلك فى الوقت الذى لا تزداد فيه السلع والخدمات مما يرفع من أسعارها ، وحتى عندما يبدأ

---

(١) راجع فى ذلك :

- د. رمزى زكى : المرجع السابق ، ص٣٩١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ .
- د. فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، ضمن أعمال ندوة آليات التضخم فى مصر الفترة من ٣ - ٥ مارس ١٩٩٠ ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١٦٦ ، ١٦٧ .

الإنتاج فى الظهور كنتيجة غير مباشرة لهذه الاستثمارات ، ويزداد إنتاج السلع والخدمات بما يتيح الفرصة للتصدير أو العرض للاستهلاك المحلى . فإنه فى هذه الحالة لا تستفيد الدولة من عائد التصدير فى الحالة الأولى أو انخفاض الأسعار فى الحالة الثانية ، وذلك بسبب عبء الديون الخارجية ، التى لايلبث أن يظهر على الساحة ليقضى على كل ميزة تأتى من وراء زيادة الإنتاج [1] .

(ب) زيادة التبعية للخارج بسبب الديون الخارجية :

تؤدى الديون الخارجية إلى زيادة تبعية الدول المدينة للخارج وبصفة خاصة التبعية للدول الدائنة .

ونوجز فيما يلى بعض المؤشرات التى يظهر من خلالها مدى تبعية البلاد المدينة للخارج وبصفة خاصة التبعية للدول الدائنة .

(١) ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى .

إن تزايد نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ليعبر عن مدى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ، وفى علاج بعض المشكلات الاقتصادية الملحة التى تواجهها ، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية ، وقطع الغيار وغير ذلك . ولبيان ما وصل إليه الوضع فى بعض البلدان النامية ، فقد بلغت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى جويانا إلى ١٢٤.١٪ فى عام ١٩٧٠[2] .

وعن الوضع فى مصر ، نجد أن نسبة الدين قد وصلت إلى حوالى ٤٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ حوالى ٢٤٪ فى عام ١٩٧٠[3] وهذا معناه ، أن الدين الإجمالى يلتهم ما يقرب من نصف الناتج المحلى الإجمالى.

---

(١) د . رمزى زكى : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى بالبلاد الآخذة فى النمو ، مذكرة رقم ٦٩١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٧٦ .

د . هناء خير الدين : العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨/٨٧ ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مرجع سابق ص ٧٦

(٢) د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٩

(٣) د . حمدية زهران ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٢) زيادة التعامل التجارى مع مناطق معينــة

تؤثر القروض الخارجية فى هيكل التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للدولة المدنية ، ويتم التأثير من خلال الأثر الذى تحدثه هذه القروض فى زيادة الواردات السلعية والخدمية من البلد الأجنبى الذى عقدت الدولة معه القرض .

ويحدث هذا التأثير أيضاً من خلال زيادة صادرات الدولة المدينة إلى البلد الدائن حينما تبدأ عملية السداد لفوائد أقساط القرض .

وغالباً ما يرتبط بالقرض ضرورة تنفيذ مشروعات معينة ويشترط فيها الدائن استخدام الخبرة والمعدات ....الخ اللازمة لتنفيذ المشروع من البلد الدائن ، ومن النادر أن يكون القرض غير مقيد [١] .

وهذا هو ما حدث بالنسبة لمصر حيث تحولت تجارتنا الخارجية بصورة ملحوظة من الكتلة الشرقية إلى الكتلة الغربية خلال فترة السبعينات [٢] .

(٣) الخضوع لتوجيهات الجهات الدائنة والمنظمات الدولية المعنيــة [٣]

من المؤشرات الهامة التى تدل على زيادة تبعية الدول النامية المدينة للخارج بسبب الديون الخارجية ، أننا نجد أن الدولة المدينة ، تخضع لتوجيهات الجهات الدائنة والمنظمات الدولية المعنية ، حتى تستطيع الحصول على مزيد من القروض .

وتتدخل بذلك الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، فى الشئون الداخلية للدول المدينة ، وما لذلك من مساس بسيادتها وتهديد لاستقلالها الاقتصادى بل والسياسى فى كثير من الأحوال ، وتفرض بذلك الجهات الدائنة ما تراه مناسباً من وجهة نظرها لخلق حالة من الإستقرار والتوازن المطلوبة لضمان تسديد هذه الديون .

---

(١) د . رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٣٩٩ - ٤٠١ .

(٢) تم التعرض لهذه النقطة بالتفصيل فى الفصل الثالث من هذا الباب . عند الحديث عن التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات المصرية خلال السبعينات .

(٣) إذا رجعنا قليلاً إلى الوراء لتبين لنا كيف فعلت القروض الأجنبية بمصر فى عهد كل من سعيد وإسماعيل ، وكيف آل الوضع إلى إنشاء صندوق الدين المصرى وفرض الوصاية المالية الإنجليزية والفرنسية على مصر ، انظر فى ذلك د . عبد الجليل هويدى : المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١٢١ .

ونضرب هنا مثالاً لما يقدمه صندوق النقد الدولى من روشتة للدولة المدينة تلتزم بالسير بمقتضاها ، حتى تحصل على المزيد من القروض من الصندوق ، أو تكون هذه الروشتة عند تنفيذ بنودها شهادة حسن سير وسلوك تقدمها الدولة إلى البنك الدولى عندما تحتاج إلى خدماته .

وتتشمل بعض هذه الشروط فيما يلى :[١]

أ- الغاء الرقابة والقيود على التجارة الخارجية بما يؤدى إلى حرية الاستيراد والتصدير .

ب- تحرير المدفوعات الخارجية الجارية من القيود التى تضعها الدولة حتى يتسنى تحقيق حرية سعر التحويل ، وبحيث تصل قيمة العملة الوطنية إلى سعر تحويل واقعى بالنسبة للعملات الأجنبية ، وعلى الأخص الدولار .

ج- وضع الترتيبات الخاصة بالسياسة النقدية والمالية للدولة ، حتى يمكن السيطرة على الأجور والأسعار .

د- القضاء على الخسارة التى تحققها المشروعات العامة للدولة ، بالغاء الدعم الحكومى الممنوح لهذه المشروعات ورفع أسعار البيع لمنتجاتها .

هـ- الالتزام بسياسات معينة لموازنة الميزانية العامة للدولة ، مثل تقليل الإنفاق وتحاشى سياسة التمويل بالعجز .

ولا يختلف الأمر بالنسبة للبنك الدولى ، حيث يشترط البنك بعض الشروط حتى تستفيد الدولة مما يقدمه البنك من خلال الهيئات التابعة له ، وغالباً ما تشترط هذه الهيئات تنفيذ شروط صندوق النقد الدولى أولاً .[٢]

(٤) من الآثار التى يمكن أن تنتج عن تزايد حجم الديون الخارجية ، أن زيادة حجم هذه الديون وبالتالى زيادة أعبائها من الممكن أن يؤدى ببعض الدول ذات المديونية الكبيرة إلى أن تتعسر فى السداد ، وتشهر بذلك إفلاسها . وهذا ينعكس بأثره بالطبع على ثقة الدائنين فى هذا البلد، فتضعف هذه الثقة، مما يؤثر على قدرة الدولة على عقد قروض جديدة [٣]

---

(١) د . رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

(٢) تعرضنا لهذه الشروط بالبيان فى الفصل الثانى من الباب الأول

(٣) - Jacques- Henri David, crise Financiere .... Op. Cit., P. 166.

بعد هذا البيان الموجز لتأثير زيادة الديون الخارجية على الدول النامية ، ننتقل لبيان وضع المديونية الخارجية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

ثالثاً : تطور المديونية فى مصر خلال السبعينات وتأثيرها على قيمة الجنيه

أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى على أمل أن تقل حاجة البلاد من القروض الخارجية بعد قدوم رؤوس الأموال الأجنبية اختياراً للاستثمار فى مصر .

وعلى ذلك فقد رحبت مصر بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وقدمت المزيد من التسهيلات والضمانات ، بل والحقوق ، لتكون بديلاً عن الاستدانة من الخارج ، ورغم هذه التسهيلات والضمانات والحقوق ، لم يكن حجم الاستثمارات الأجنبية بالقدر المتوقع ، ولم تحدث استجابة كافية تتناسب مع هذه التسهيلات (١)

هذا فضلاً عن اتجاه قدر ملحوظ من رؤوس الأموال إلى البنوك الأجنبية ومشروعات السياحة والفنادق ، والمناطق الحرة ، وكانت النتيجة أن استمر خط المديونية فى تقدم للأمام ، وعادت مصر للاقتراض مرة أخرى من الخارج .(٢)

وفى الحقيقة فقد كان من الطبيعى أن تتفاقم مشكلة الديون الخارجية ، بسبب إجراءات السبعينات التى أدت إلى الإنصراف عن قطاعى الإنتاج السلعى - قطاع الزراعة وقطاع الصناعة - إلى قطاع الخدمات .

وأدت هذه الإجراءات أيضاً إلى زيادة الإعتماد على الخارج فى الحصول على الواردات من السلع الوسيطة ، وإلى فتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص لكى يستورد ما يشاء فى ظل التسهيلات الكبيرة التى تقررت له فى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة ، وغير المعمرة ، هذا بالإضافة إلى تزايد الدخول النقدية لبعض الفئات مثل دخول المصريين العاملين بالخارج ، واتجاهها نحو الاستهلاك الترفى .(٣) وزيادة حجم الواردات من السلع الإستهلاكية بسبب التقليد .

---

(١) لم تزد نسبة تدفق رأس المال الأجنبى عن ٥٪ من معدل تدفق القروض الأجنبية على مصر .

(٢) د . حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(٣) د . حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

نقوم الآن ببيان تطور المديونية الخارجية المصرية خلال فترة السبعينات ، حيث شهدت هذه المديونية تطوراً كبيراً خلال تلك الفترة .

وقبل الخوض فى هذا الموضوع نود الإشارة إلى ملحوظة هامة وهى أنه عند الرجوع إلى الأرقام التى سجلتها المديونية الخارجية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ، تبين أن هناك اختلافاً فى تلك الأرقام ، من مصدر إلى آخر ، ويمكن رد سبب الاختلاف إلى ما يلى :[١]

(١) اختلاف سعر الصرف الذى يتم على أساسه المعادلة بين الجنيه والدولار لحساب قيمة المديونية ، حيث أنه من الممكن أن يؤدى ذلك إلى تفاوت كبير فى قيمة الدين الخارجى.

(٢) عدم التفرقة فى بعض الحالات بين مبالغ الديون الخارجية التى تم سحبها بالفعل ، وبين تلك التى تم التعاقد عليها فقط ولم يتم سحبها أو تم سحب بعضها فقط ، ولا شك أن حجم الديون يختلف فى الحالتين .

(٣) يرجع الإختلاف فى بعض الحالات بسبب عدم التنسيق بين الجهات التى تقوم بالاقتراض وتعدد هذه الجهات .

بعد هذا البيان لأسباب اختلاف الأرقام نأتى الآن إلى التعرض لتطور المديونية الخارجية فى مصر فى السبعينات ومن الطبيعى أن يتم الاعتماد على مصدر واحد للأرقام ويكفينا أن تبين لنا الأرقام اتجاه المديونية .

فقد تضاعفت المديونية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ بما يقرب من سبع مرات تقريباً حيث بلغت ما يقدر بحوالى ١٩٩٠٤,١ مليون دولار فى عام ١٩٨٢ ، مقابل ما يقدر بحوالى ٢٩١٢,٩ مليون دولار فى ١٩٧٣ ، وبنسبة زيادة إجمالية تبلغ ٥٨٣,٣٪ تقريباً خلال نفس الفترة ، وبمعدل متوسط سنوى بمقدار ٢٥,٤٪ تقريباً وتتضح لنا الصورة من الجدول التالى :

---

(١) د . محمد محروس إسماعيل : المشكلة الإقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٨ .

جدول رقم (٢)

تطور الديون الخارجية لمصر خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢

السـنة	إجمـالى الدين	نسبة الزيادة السنوية %
١٩٧٣	٢,٩١٢,٩	-
١٩٧٤	٤,٤٥٣,٣	٥٢,٩
١٩٧٥	٧,٢٧٥,٨	٦٣,٤
١٩٧٦	٨,٧٨٩,٢	٢٠,٨
١٩٧٧	١٢,٥٨١,٠	٤٣,١
١٩٧٨	١٤,٣١٥,٤	١٣,٨
١٩٧٩	١٥,٨٨٣,٣	١١
١٩٨٠	١٧,٨٧٤,٣	١٢,٥
١٩٨١	١٩,١٠٦,٠	٦,٩
١٩٨٢	١٩,٩٠٤,١	٤,٢

المصدر:

- World Bank , World Debt Tables, External Debt of developing Countries, 1984-1985 edition, Washington, D.C, 1985 PP. 234 - 235.

وتبعاً لهذا لتطور الذى حدث فى أرقام المديونية الخارجية لمصر ، فقد احتلت مصر المركز السادس فى عام ١٩٧٩ بدلاً من المركز العاشر فى عام ١٩٧٠ ، من بين أكبر الدول مديونية بعد كل من موريتانيا - الصومال - غنيا - الكتغو - وبنما (١)

---

(١) تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ ونستطيع أن نضيف أن مصر قد تصدرت فى عام ١٩٧٨ قائمة الدول الأربعة المسئولة عن ٥٠٪ من ديون أفريقيا بنسبة ١٧,٧٤٪ تليها نيجيريا بنسبة ١٢,٦٥٪ فالجزائر بنسبة ١٠,٠٨٪ ثم المغرب بنسبة ٩,١٣٪ . وتعد مصر ضمن خمس دول تمثل ديونها ٨٥٪ من إجمالى ديون الدول العربية وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان ، راجع فى ذلك :

- د . رمزى زكى : حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٩٩ .
- Hayam EL-BIBLAWI, African countris Debt problem : The Differential Centre for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics and Political Scienc, Cairo University 5-7 may 1990 p., 4.

وقد أدى ذلك بمصر إلى زيادة تبعيتها للخارج ، حيث أصبحت مصر وفقاً لدراسة للبنك الدولي أكبر دولة معتمدة على التجارة الخارجية من بين كل الدول النامية التي يزيد تعدادها عن ٢٠ مليون نسمة [(١)]

ويظهر مدى ثقل عبء المديونية أيضاً بالنظر إلى تطور أعبائها (الأقساط + الفوائد) :

فقد ارتفعت قيمة الأقساط من ٥١٣,١ مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ما يقدر بحوالي ١٤٨٧ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، وبنسبة زيادة إجمالية قدرها ١٨٩,٨٪ وبما يقدر بحوالي ثلاثة أضعاف . أما عن الفوائد فقد ارتفعت من ٥٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ، إلى ما يقدر بحوالي ٣٩٠,٨ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، وبنسبة زيادة إجمالية تقدر بحوالي ٥٧٩,٧ وهو ما يصل بالزيادة إلى سبع مرات تقريباً .[(٢)]

وبالنظر إلى إجمالي الأقساط والفوائد ، نجد أنه قدبلغ مجموعهما ما يقدر بحوالي ٥٧٠,٦ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ، زاد هذا الرقم حتى وصل إلى ١٨٧٧,٨ مليون دولار تقريباً في عام ١٩٨٢ .

وقد بلغت نسبة هذه الأعباء نسبة ١٩,٦٪ ، ٩,٤٪ تقريباً من إجمالي الديون على التوالي .

وقد بلغت نسبة هذه الأعباء (الأقساط + الفوائد) إلى الصادرات من السلع والخدمات ما يقدر بحوالي ٤٢٪ في عام ١٩٧٨ على سبيل المثال ، ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقدر بحوالي ٤٨٪ عام ١٩٨٢.[(٣)]

وبالنظر إلى نسبة الأعباء إلى إجمالي القروض طويلة ومتوسطة الأجل ، نجد أن هذه النسبة قد بلغت حوالي ٥٦,٣٪ في عام ١٩٨٢ .[(٤)]

---

(١) - World Bank -Arab Republic of Egypt, Domestic Resource mobilization and Grouth prospects For 1980S, Washington 1980, P. 2.

(٢) - World Bank, world debt tables, External Debt of Developing Countries, 1984-1985 . Edition Washington D.C. 1985, PP. 234 - 235 .

(٣) - Jacques- Henri David, crise Financiere et ......, Op. cit., p., 172.

(٤) على اعتبار أن مقدارالقروض طويلة ومتوسطة الأجل قد بلغ حوالي ٩٥,٢٠٠ - و٣٣٣٧,٩ مليون دولار في أعوام ١٩٧٠ ، ١٩٨٢/٨١ على التوالي .

وهذا يدل على أن ما تحصل عليه مصر من قروض خارجية تفقد جزء كبير منه فى صورة فوائد وأقساط ، مما يقلل من نصيب مصر من القدر الصافى المتدفق إليها من القروض الخارجية ، وهذا ما يدل على أن القروض الجديدة تمثل أعباءً أكثر منها وسيلة لفك الاختناقات

ويرجع التزايد فى أعباء الديون إلى تزايد الاقتراض من ناحية ، وتزايد اختلال هيكل الإقتصاد الخارجى والذى يمثله العجز بين الصادرات والواردات من ناحية أخرى .[١]

وعن نسبة الدين الإجمالى إلى الناتج القومى الإجمالى ، فقد بلغت هذه النسبة ٤٧,٦٪ تقريباً فى عام ١٩٨٠ وهو ما يقرب من نصف الناتج القومى ، ذلك مقابل نسبة مقدارها ٢٦٪ تقريباً فى بداية تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤[٢] وتظهر خطورة القروض الخارجية عندما نعلم أن حجم القروض قصيرة الأجل منها قد بلغ ٢١٩٥ مليون جنيه تقريباً وهو ما يقدر بحوالى ٣١٣٥,٧ مليون دولار على أساس سعر صرف ٧٠ قرشاً للدولار وذلك فى عام ١٩٨١[٣] وهذا المبلغ عبارة عن تسهيلات مصرفية وتسهيلات موردين ، تستخدم فى تمويل الاستهلاك ، وهذا أمر يدعو إلى الاستغراب ، حيث تستخدم هذه القروض قصيرة الأجل - بما لها من أعباء ثقيلة تتمثل فى ارتفاع أسعار الفائدة عليها وقصر أجل السداد - فى تمويل الاستهلاك .

ويظهر مدى ثقل عبء المديونية أيضاً إذا علمنا أن نصيب الفرد منها قد ارتفع من ٥٨ دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٦٧٤ دولار فى عام ١٩٨٢/٨١[٤]

وتظهر الصورة أكثر وضوحاً إذا علمنا أنه فى عام ١٩٧٩ وعلى سبيل المثال قد بلغ فيه نصيبه من الدخل القومى حوالى ٤٨٠ دولار .[٥]

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأنه على الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد جاءت بإجراءاتها لتهدف من بين ما تهدف إليه الحد من الإعتماد على القروض الخارجية ، إلا

---

(١) د . رفعت الرميسى : دراسة حول بنوك التنمية الإقليمية وسياسة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٨٧٩ .

(٢) The World Bank, World debt tables (1974 - 1983), p. 57 .

(٣) د . رمزى سلامه : الاقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات انفتاح ، مرجع سابق ، ص ١١٧٨ .

(٤) د . حمدية زهران : سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٥) د . رمزى سلامة : الإقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات انفتاح ، مرجع سابق ، ص ١١٨٧.

أن الجزء الأعظم من الإستثمارات الأجنبية ، والتى تمت خلال فترة الإنفتاح الإقتصادى قد تم تمويله من خلال القروض الأجنبية ، حيث أنه فى مقابل كل جنيه استثمار أجنبى مباشر كانت مصر تقترض أربع جنيهات أخرى من العالم الخارجى لتمويل الاستثمار .(١)

وتبين لنا النقاط التالية كيف أن القروض الخارجية تمثل عبئاً على المشروعات التى تستعين بها وبالتالى على الاقتصاديات المستقبلة لها . ويظهر ذلك مما يلى : (٢)

(١) إن القروض تلقى عبئاً كبيراً على موارد البلاد من النقد الأجنبى ، وذلك لأنها تلزم المقترض بالتعامل مع أسواق معينة مما يجعل أثمان السلع والخدمات التى يحصل عليها المقترض تتجاوز المستوى العالمى بنسب تصل إلى ٥٠٪ تقريباً أو تزيد .

(٢) إن حدوث أية أزمة إقتصادية عالمية تؤثر على مصادر هذه القروض وبالتالى على استمرار عمل هذه المشروعات .

(٣) يلتزم المشروع بسداد هذه القروض فى مواعيدها دون اعتبار لأداء المشروع وما يحققه من أرباح أو خسائر .

(٤) أنه بالنسبة لحالة الاقتصاد المصرى ، فقد بدأ استعمال تلك القروض فى وقت مازال فيه الإقتصاد المصرى متعثراً وبالتالى لا يستطيع الاستفادة منها على الوجه الأمثل .

يضاف إلى ذلك أنه زاد الاعتماد على الواردات من السلع الوسيطة ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليستورد ما يشاء فى ظل التسهيلات الكبيرة التى تقررت له فى ظل نظام الإستيراد وبدون تحويل عملة وبصفة خاصة السلع الإستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، وقد ساهم ذلك ، بدرجة كبيرة على زيادة العجز فى الميزان التجارى الذى انعكس بدوره على عجز ميزان المدفوعات ، وعلى زيادة المديونية الخارجية .(٣)

---

(١) د . حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، د. رمزى سلامة : المرجع السابق ، ص ١١٨٧ .

(٢) د . محمد على رفعت : الإستثمارات الأجنبية فى مصر ماضيها ، وحاضرها ومستقبلها فى الميزان ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(٣) محمد حمدى صبحى الأتربى : ملحوظات أساسية على سياسة الانفتاح الاقتصادى ، محاولة لاستقراء بعض المؤشرات الإجمالية والشواهد العملية ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لتجارة المنصورة ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠١٧ .

وإذا وصلنا إلى هذه المرحلة من الإستدانة ، فإنها تصبح حلقة تراكمية ، تتسع عاماً بعد آخر ، وذلك لأن عجز الميزان التجارى يتطلب الإقتراض ، كما أن الإقتراض أصبح من خلال أعباء خدمته يزيد من العجز وهكذا (١)

بالإضافة إلى أن ديون مصر الخارجية تؤدى إلى زيادة أعبائها ، فإنها تضعف من قدرة الصادرات على تغطية الواردات ، ويؤدى ذلك إلى قلة المعروض من السلع الوطنية فى السوق المحلية ، وهذا ما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، ولاشك أن هذا ينعكس بأثره على قيمة الجنيه المصرى بالانخفاض داخليا وبالتالى انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية (٢)

ومن ناحية أخرى ، فقد أدت إجراءات الانفتاح أيضاً ، إلى اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وللأسف كان ذلك لتمويل الاستهلاك كما سبقت الإشارة من قبل ولقد تسبب ذلك فى خلق أزمات فى النقد الأجنبى وبخاصة فيما بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ . ولقد خلقت هذه الأزمات صعوبة داخلية لمصر تمثلت فى اختناقات للواردات ، ونجم عنها أيضاً التحرر فى سوق الصرف الأجنبى ، مما عرض الجنيه المصرى لتدهور وضغوط مستمرة ، وذلك من أجل الحصول على النقد الأجنبى ، وبأية وسيلة (٣) .

ويتضح لنا من ذلك كله أن الديون الخارجية لمصر ، قد تزايدت خلال السبعينيات ومن بين أسباب الزيادة تلك الإجراءات الخاصة بالنقد الأجنبى والاستيراد والتصدير التى تم تطبيقها ، وقد ساهمت زيادة الديون فى تدهور قيمة الجنيه المصرى خلال الفترة محل الدراسة .

المطلب الثانى

عجز الموازنة العامة خلال السبعينات وتأثيره على قيمة الجنيه المصرى

يعد عجز الموازنة العامة وتزايده فى السبعينات أحد صور الاختلالات التى أصابت الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة (٤) .

(١) د . رمزى زكى : الخطورة فى الوضع الاقتصادى الراهن ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٦٨٦ مارس ١٩٨٢ ، ص٤٢ .

(٢) د . محمد حامد الزهار : الانفتاح الاقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى : ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٨٥٤ .

(٣) د . حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ١٩٤.

(٤) عرف العجز فى الموازنة العامة منذ الخمسينات إلا أن زيادته كانت ملحوظة فى السبعينات .

ويعبر عن عجز الموازنة بأنه ذلك الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ، بما يعكس تواضعاً للإيرادات العامة المتاحة للدولة فى مقابل نفقاتها العامة [١] .

وقبل الحديث عن تطور عجز الموازنة العامة فى السبعينات ، وما أدى إليه ذلك من تدهور فى قيمة الجنيه المصرى، نعرض أولاً وفى عجالة للأسباب التى أدت حدوث هذا العجز .

أولاً : أسباب العجز فى الموازنة العامة

تتحدد أسباب عجز الموازنة العامة فيما يتعلق بكل من النفقات والإيرادات وعلى وجه الخصوص فيما يؤدى إلى زيادة الأولى ونقص الثانية . وهذا ما تبينه لنا النقاط التالية :

(أ) الزيادة الكبيرة فى الانفاق [٢]

يندرج تحت هذا السبب الرئيسى عدة أسباب فرعية تتحدد أهمها فيما يلى :

(١) الزيادة الكبيرة فى الإنفاق على الاستثمار :

ويرجع السبب فى زيادة الإنفاق فى هذا المجال إلى أن نسبة كبيرة من الإنفاق تتجه إلى الاستثمارات فى مشروعات المرافق العامة والبنية الأساسية التى انتهى عمرها الافتراضى ، وأن هذه الاستثمارات لا تعطى عائداً مباشراً ، ولكنها تساهم فى دفع عجلة الإنتاج وتشجيع الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية المختلفة .

---

(١) د . محمد حامد الزهار . المرجع السابق ، ص ٨٤٢ .

(٢) طبيعى أن تقتصر الدراسة هنا على الأسباب التى أدت الى زيادة الإنفاق العام والخاصة بفترة الدراسة ، ولكن توجد تقسيمات معروفة يتناولها الاقتصاديون عند التعرض لظاهرة زيادة النفقات العامة والأسباب وراء ذلك وما إذا كانت الزيادة ظاهرية أم حقيقية .....إلخ .

ولمن أراد المزيد من المعرفة حول ذلك يمكنه الرجوع على سبيل المثال :

- د . رفعت المحجوب : المالية العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧٩ -٨٩ .
- د . زين العابدين ناصر : علم المالية العامة ، دراسة للمبادئ العامة المالية والنظام الضريبى المصرى ، ١٩٨٤ ، ص ٩١ - ١٠١ .
- د . عادل أحمد حشيش : أصول الفن المالى للاقتصاد العام ، دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص١٨٨ - ٢٠٤ .
- د . على لطفى : اقتصاديات المالية العامة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٣١ - ٣٧ .

كذلك كان لابد من إعمار وإصلاح ما خربته الحرب وما يحتاج إليه ذلك من نفقات كبيرة بالإضافة إلى ما انتهجته الدولة من سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وما أقرته لتشجيع الاستثمار بمقتضى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون ٣٢ سنة ١٩٧٧ .

(٢) الزيادة الكبيرة فى الأجور والمرتبات

كان للسياسة التى انتهجتها الدولة فى مصر والتى تقضى بالتزامها بتعيين الخريجين ، أثر فى زيادة إنفاق الدولة على هذا البند [(١)] .

وكذلك ساهم فى إحداث هذه الزيادة ، ما قامت به الدولة من إجراء زيادات فى الأجور لمواجهة الارتفاع فى الأسعار ، والذى تسأل سياسة الانفتاح الاقتصادى عن إحداث جانب كبير منه كما سنرى فى الباب الثالث ، فقد بلغ معدل الزيادة فى الأجور على سبيل المثال ١١٪ ، ١٩,٤٪ ، ١١,٥٪ ، ٦,٨٪ فى أعوام ٧٣ / ١٩٧٤ - ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٧٦/٧٥ - ١٩٧٧/٧٦ على التوالى [(٢)] .

ومن الجدير بالذكر ، فإن هذه الزيادة السريعة فى الأجور والمرتبات لم يقابلها زيادة مناسبة فى الإنتاج القومى الحقيقى ، مما ساعد على إحداث مزيد من الإرتفاع فى الاسعار[(٣)] .

(٣) الزيادة الكبيرة فى الإنفاق العسكرى :

تتحمل الموازنة العامة قدراً كبيراً من الأموال التى تتجه إلى الإنفاق العسكرى والذى بلغ حوالى بليون جنيه فى ١٩٨١/٨٠ . وتجدر الملاحظة أن هذا الرقم يتعلق فى معظمه بالإنفاق على المرتبات والأجور التى تدفع لأفراد القوات المسلحة ، أما مقدار الإنفاق على السلاح فهو غير معروف وذلك لأسباب أمنية [(٤)] .

---

(١) د . أحمد سعيد دويدار : التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين الفترة ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٩٢ .

(٢) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٤٧ ، ٨٤٨ .

(٣) د . محمد محروس اسماعيل : المشكلة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٤) الانفاق على الدعم المباشر :

رغم أن تطبيق الدولة لسياسة الدعم لبعض السلع ، يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أن مشكلة الدعم لم تظهر بصورة حادة ، إلا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد تسبب الدعم نتيجة لاتساعه فى عجز شديد فى موازنة الدولة وعجز فى موارد العديد من شركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية ، التى تقوم بإنتاج السلع المدعمة[١] .

ونقتصر فى هذه النقطة على التعرض للدعم المباشر فقط كسبب من أسباب عجز الموازنة العامة للدولة رغم وجود أنواع أخرى[٢] .

ويمثل الدعم المباشر ، والذى يعرف أيضاً بدعم الموازنة ، الاعتمادات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة مثل دعم رغيف الخبز (القمح والدقيق) والذرة الصفراء والبقول والزيوت واللحوم والدواجن المجمدة والسكر والشاى والأخشاب وغيرها [٣]

وقد تطور رقم الدعم المباشر الذى تتحمله الموازنة العامة من حوالى ١٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، إلى حوالى ٤٢٠.٣ مليون عام ١٩٧٨ ، وحتى وصل إلى حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه فى موازنة ١٩٨٢/٨١ . وبلغ بذلك حوالى ٢٧٪ من إجمالى الإنفاق العام وهو يمثل ما يقرب من ربع قيمة الناتج القومى الإجمالى بالأسعار الجارية فى ذلك التاريخ [٤] .

وعن الأسباب التى تؤدى بدورها إلى زيادة حجم الدعم ، زيادة السكان وسياسة الاستيراد التى تم اتباعها خلال السبعينات ، وما نتج عنها من زيادة الكميات المستوردة من السلع الاستهلاكية والوسيطة ، هذا من ناحية ، وللارتفاع المتواصل فى أسعارها من ناحية أخرى خصوصاً بعد حساب الواردات بالسعر التشجيعى للنقد الأجنبى [٥] .

---

(١) د . محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٢) توجد عدة تسميات للدعم مثل المعلن أو الظاهر أو المباشر والدعم الضمنى والدعم النقدى والدعم العينى وكذلك يوجد الدعم الاقتصادى والدعم التحويلى ، يمكن مراجعة هذه التسميات فى د .حمدية زهران المرجع السابق ص ٩٩ ، ١٠٠ ، د . محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٣) يلاحظ أن الدعم قد تم رفعه نهائياً عن كثير من السلع وتخفيضه عى بعضها تمهيداً لرفعه نهائياً طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولى ، راجع فى ذلك د . محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٤) د . حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ١٠٤ -١٠٦ ، د . محمد محروس اسماعيل : المرجع السابق ، ص١٢٨ .

(٥) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٤٤ .

وعلى ذلك ، يتسبب الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى فى زيادة حجم الدعم فى الوقت الذى يلعب حجم الدعم دوراً ما فى التأثير على قيمة الجنيه بالانخفاض ، وذلك من خلال تأثيره فى عجز الموازنه العامة وما يتم اتباعه تبعاً لذلك من طرق تمويل هذا العجز .

(٥) ازدياد عبء خدمة الدين

ازدادت الديون بصفة عامة والديون الخارجية بصفة خاصة خلال فترة السبعينات ، حيث تطور رقم المديونية للدين العام القائم والمنصرف [١] من ٤٥٠٤ مليون دولار تقريباً فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٨٤٩٩ مليون دولار تقريباً فى عام ١٩٨١ [٢] . وغير خاف ما للتطور فى سعر صرف الجنيه من تأثير على حجم هذه الأرقام عند حسابها بالجنيه المصرى ، وما يؤدى إليه ذلك من عجز فى الموازنة العامة .

(٦) تخفيض قيمة الجنيه المصرى :

أشرنا فيما يتعلق بزيادة الدعم وزيادة عبء خدمة الديون ، أن انخفاض قيمة الجنيه المصرى تلعب دوراً كبيراً فى زيادة هذين البندين ويدلنا على ذلك ، أن جملة النفقات العامة للدولة بلغت ٨٣٣٢.٩ مليون جنيه تقريباً فى عام ١٩٧٩ ، يدخل فى هذا المبلغ ما يقدر بحوالى ٢٠٧٤,١ مليون جنيه تعد زيادة ظاهرية نتيجة تطبيق الأسعار التشجيعية للعملات الأجنبية على بقية الواردات و المدفوعات إبتداءً من أول يناير ١٩٧٩ [٣] . ويدلنا هنا أيضاً على التداخل بين الظواهر الاقتصادية المختلفة ، وهو هنا تأثير عجز الموازنة العامة على سعر صرف الجنيه ، وتأثير انخفاض قيمة الجنيه على الموازنة العامة مما يزيد من حجم العجز بها .

(ب) بطء معدل الزيادة فى الإيرادات بل ونقصانها فى بعض الأحوال:

تأتى الإيرادات العامة للدولة بصفة أساسية من عدة روافد ، مثل الضرائب والبترول والسياحة وقناة السويس ... إلخ . وعلى الرغم من أن الضرائب تعد أحد أهم عناصر

---

(١) ذكرت الدين القائم والمنصرف وذلك لأن الدين غير المنصرف يدفع عنه ما يسمى بعمولة لرتباط مقدارها ٠,٥ ٪ من قيمة القرض بمجرد الاتفاق عليه وبذلك تمثل عبئاً على الموازنة العامة .

(٢) - The World Bank , world debt tables first supplemnt, 1984 - 1985 pp. 56 - 57

(٣) د . رفعت المحجوب : المالية العامة ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

الإيرادات إلا أن معدل تغطيتها للنفقات لم يتعد ٣٨٪ تقريباً خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ . وبالنسبة للعناصر الأخرى فقد شهد الدخل من البترول تزايداً ، خاصة بعد ارتفاع أسعاره فى ١٩٧٤/١٩٧٣ إلا أنه أخذ فى الانخفاض بعد ذلك ، بسبب انخفاض أسعاره العالمية ابتداءً من ١٩٨٢ .

ونفس الشيئ حدث بالنسبة للإيرادات من الجمارك التى انتعشت ، بسبب التوسع فى الاستيراد ، إلا أنها أخذت فى الانخفاض بسبب الاتجاه نحو ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى أواخر السبعينات . ورغم الزيادة فى ايرادات بعض المصادر كما رأينا إلا أن السياسة الخاطئة للاستيراد وبعض السياسات الأخرى أدت إلى إهدار هذه الموارد لتحرم الاقتصاد القومى منها وهو فى أشد الحاجة إليها .

ثانيا : تطور العجز فى الموازنة العامة ومسئوليته عن انخفاض قيمة الجنيه المصرى

وبسبب الزيادة فى الإنفاق العام ونقص الإيرادات أو تواضع زيادتها فقد قفز عجز الموازنة من حوالى ٨١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، إلى حوالى ٣٥٦٠ مليون جنيه فى ١٩٨١/٨٠ (١) .

وعند البحث فى أسباب العجز فى الموازنة ، ففيما يتعلق بجانب النفقات فقد وجدنا أن من بين الأسباب كانت زيادة الإنفاق على الاستثمارات وهذا من بين ما تدعو إليه سياسة الانفتاح الاقتصادى من خلال إجراءاتها .

وفيما يتعلق بزيادة الإنفاق على الأجور ، فإنه يرجع فى جانب منه إلى مقابلة الزيادة فى الأسعار التى ساهمت إجراءات السبعينات فى إحداث جانب منها ، كما سنرى فى الباب الثالث ، ونفس الشئ فيما يخص أعباء الدعم ، إذ زادت هذه الأعباء بسبب زيادة الأسعار ، وبسبب ما يلزم لتمويل الواردات التى لعبت سياسة الانفتاح دوراً كبيراً فى زيادتها .

وقد تسببت أيضاً إجراءات الانفتاح ، بما سمحت به من زيادة فى الواردات ، وكذلك من زيادة فى الاستثمارات ، تسبب فى زيادة القروض الخارجية والداخلية ، وبالتالى زيادة أعباء

---

(١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة ٢٩ ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦ .

هذه الديون ، التى تساهم فى عجز الموازنة العامة ، ويضاف إلى ما سبق ما أدى إليه تعميم تطبيق الأسعار التشجيعية فى أول يناير ١٩٧٩ وما أدى إليه من زيادة النفقات وهذا الإجراء الذى تم هو أحد إجراءات الإنفتاح . ونفس الشئ بالنسبة لجانب الإيرادات ، حيث تسببت كثرة الإعفاءات الضريبية والجمركية التى تقررت فى ضوء التسهيلات الاستيرادية للقطاع الخاص ، والمشروعات الاستثمارية الجديدة فى ضياع أموال طائلة على الخزانة العامة ، ويكفى أن نذكر أن حجم الواردات المعفاة من الجمارك للغرض السابق حوالى ٢٩٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ (١) .

ولبيان مسئولية عجز الموازنة عن تدهور قيمة الجنيه المصرى ، نتعرض لبيان طرق تمويل هذا العجز . إذ يتم تمويل العجز بصفة عامة بواسطة القروض الخارجية والداخلية والتمويل التضخمى .

وعن تمويل هذا العجز محلياً ، فإن القروض المحلية كانت تتمثل فى قروض من البنك المركزى فى صورة إصدارات نقدية جديدة ، تتم تغطيتها بأذون على الخزانة العامة ، وقد ارتفعت قيمة أذون الخزانة بشكل مطرد ، نتيجة لالتجاء الحكومة بصورة متكررة لهذه الوسيلة من وسائل تمويل العجز فى ميزانيتها (٢) . ولا شك أن اعتماد الدولة على التمويل المصرفى بدرجة كبيرة يعد العامل الرئيسى المسئول عن ازدياد معدل التضخم (٣) . وعن تطور العجز فى الموازنة العامة وزيادته .

وخلاصة ما سبق ، أن عجز الموازنة العامة فى مصر ، نتج فى جانب منه عن الإجراءات التى تم تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، وفى جانب منه نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، ويتسبب هذا العجز من خلال طرق تمويله - التمويل المصرفى على وجه الخصوص - فى زيادة معدل التضخم ، الذى يتسبب بدوره فى انخفاض قيمة الجنيه المصرى .

---

(١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) د . محمد حامد الزهار ، الانفتاح الاقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى ، مرجع سابق ، ص ٨٤٣ .

(٣) د . محمد محروس أسماعيل ، المشكلة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

المطلب الثالث

تأثير بعض السياسات التى تم تطبيقها فى السبعينات على قيمة الجنيه المصرى

لجأت الدولة خلال السبعينيات إلى تطبيق بعض السياسات الاقتصادية التى كان من شأنها التأثير على قيمة الجنيه المصرى بما أدى إلى انخفاض قيمته وتدهوره أمام العملات الأجنبية .

ومن هذه السياسات :

أولا : سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة .

ثانيا : سياسة بيع المنتجات المستوردة والمحلية بالعملات الأجنبية .

ثالثا : سياسة التخفيض الرسمى للجنيه .

رابعا : سياسة الإعفاءات الضريبية لمشروعات الاستثمار .

خامسا : ما تم تطبيقه من اختلاف أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية .

وفيما يلى بيان لكل سياسة من هذه السياسات على حدة

أولا : سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة (١)

يعتبر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة والذى طبق خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، من أكثر النظم التى لاقت هجوماً من جانب الاقتصاديين ، لما أسفر عنه أسلوب تطبيقه من سلبيات دعت الكثيرين إلى المطالبة بضرورة ترشيده أو إلغائه (٢) .

---

(١) تم التعرض لدراسة نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فى المبحث الثانى من الفصل الأول ودراسة تأثيره على الصادرات والواردات فى الفصل الثانى من هذا الباب ، كذلك تأثيره على التضخم فى الباب الثالث . وعليه يكون تعرضنا له هنا باقتضاب شديد وبما يكفى لبيان تأثيره على سعر صرف الجنيه المصرى .

(٢) سهام منير سليم : تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لتجارة المنصورة مرجع سابق ، ص ١٠٩٤ .

ويتيح هذا النظام استيراد مختلف السلع مهما كانت أنواعها ، وأغرقت السوق بالكثير من أنواع السلع الاستهلاكية الكمالية . ولقد لاقت هذه السلع رواجاً فى السوق المصرى ، نتيجة لوجود الفئات التى حققت دخولاً عالية ، فى ظل سياسة الانفتاح ، فضلاً عن أثر المحاكاة والتقليد وما ترتب عليه من ظهور أنماط استهلاكية جديدة [١] .

وبذلك أدى هذا النظام فى جانب منه ، إلى أن تم تبادل عمل المصريين العاملين بالخارج بسلع أجنبية معظمها سلع استهلاكية وغير ضرورية أو كمالية [٢] .

وكان من الطبيعى إزاء تزايد الاستيراد ، طبقاً لهذا النظام ، أن يزداد الطلب على العملات الأجنبية ، وخاصة الدولار، فى الأسواق ، مما اضطرت معه الدولة ، لرفع الأسعار التشجيعية لهذه العملات ، وقد أدى ذلك بدوره إلى رفع أسعارها فى السوق السوداء . ومؤدى ذلك انخفاض قيمة الجنيه المصرى[٣].

ويدلنا على ذلك زيادة الفجوة بين السعر التشجيعى للنقد الأجنبى وأسعار السوق غير الشرعية ، ويظهر ذلك على وجه الخصوص بالنسبة للدولار الأمريكى، فقد وصل سعر صرف الدولار رسمياً ٨٤ قرشاً فى أوائل الثمانينات ، وارتفع فى السوق الحرة ليتجاوز الجنيه المصرى ، وذلك مقابل ٤٠ قرشاً تقريباً فى بداية السبعينات . ومن ناحية أخرى فقد أدت الزيادة فى الطلب على العملات الأجنبية الناتجة عن الزيادة فى الواردات إلى الإنخفاض فى قيمة الجنيه المصرى والذى أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الواردات كسلع نهائية ، وارتفاع أسعارها كسلع وسيطة تدخل فى الإنتاج المحلى ، مما أدى إلى زيادة تكلفة المنتجات الوطنية ، وبالتالى رفع أسعارها .

وكذلك ساهم هذا النظام فى أن تجتاح الموجة العارمة من الاسعار العالميةالمرتفعة الاقتصاد المصرى ، مما أدى إلى أن فقد الجنيه لمصرى توازنه حتى أصبح فى حقيقته أقل من قيمته النقدية بكثير [٤] .

---

(١) المرجع السابق : ص ١٠٩٥ .

(٢) د . رمزى سلامة : الاقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات انفتاح ، مرجع سابق ، ص ١١٩٦ .

(٣) د . محمد حامد الزهار : الانفتاح الاقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى ، مرجع سابق ، ص ٨٥٦ .

(٤) سهام منير سليم : المرجع السابق ، ص ١٠٩٦ .

ثانيا : سياسة بيع المنتجات المحلية والمستوردة بالعملات الأجنبية

من السياسات الاقتصادية التى جانبها الصواب والتى تم تطبيقها خلال السبعينات . والتى أثرت على قيمة الجنيه المصرى ، كانت سياسة البيع لبعض المنتجات محلية أو أجنبية بالعملات الأجنبية .

ولقد لجأت الدولة إلى تطبيق هذه السياسة بهدف زيادة موارد البلاد ومن ثم حصليتها من النقد الأجنبى ، وقامت الدولة فى سبيلها لتحقيق ذلك باتخاذ عدة إجراءات منها - قرار وزير المالية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم عمليات بيع السلع المستوردة والمحلية بالعملات الأجنبية للمواطنين والأجانب (١) وقد نص القرار على السماح ببيع السلع المستوردة والسلع المحلية بالعملات الأجنبية فى محلات تنشأ لهذا العرض للمواطنيين والأجانب دون سؤالهم عن مصدر العملة (٢)

وكان قد صدر فى هذا الشأن أيضاً القرار ١٥٨ لسنة ١٩٧٤ والذى صرح ببيع السلع الوطنية فى السوق المحلية بالنقد الأجنبى الحر من موارد غير منظورة تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد . وهذا الاتجاه يعد فى حقيقته ، خفض غير رسمى لقيمة الجنيه المصرى ، إذ أدت هذه السياسة ، إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكى ، وبالتالى ارتفاع قيمته فى مقابل الجنيه المصرى .(٣)

ومن الأمثلة على ذلك السماح بحجز الشقق وكذلك شراء الأجهزة الكهربائية بالعملات الأجنبية وأيضاً ما طرحته الدولة من سندات الجهاد بالعملات الأجنبية ، وسندات التنمية بالدولار الأمريكى . حتى بلغت القيمة الإجمالية للدين العام بالعملة الأجنبية فى سبتمبر ١٩٨١ ما يقرب من ٤٤٥,٥ مليون جنيه تقريباً بالدورلار الأمريكى (٤)

ولاشك أن قيام الحكومة بالاقتراض من السوق المحلية بالدولار الأمريكى ، يؤثر على سعر الدولار ويدفع بقيمته نحو الإرتفاع ، خصوصاً فى ظل الظروف القائمة فى سوق النقد

---

(١) الوقائع - العدد ٣٦ فى ١٩٧٦/٢/١٢

(٢) م١ من القرار السابق . والوضع يختلف هنا عما جاء بالقرار ٦٦١ لسنة ١٩٧٢ والذى قرر استمرار السماح ببيع السلع الوطنية بالنقد الأجنبى للمصريين العاملين بالخارج .

(٣) د . محمد حامد الزهار: المرجع السابق ، ص ٨٥٦ .

(٤) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٥٧ .

الأجنبي وبالنقص الشديد في المعروض منه ، يضاف إلى ذلك أيضاً ما أصدرته الدولة من القرارات لتنظيم التعامل في فترة من الفترات ، عن طريق إلزام المستورد بوضع نسبة معينة من قيمة الصفقة ، في البنك الذي يفتح له الاعتماد بالعملة الأجنبية .[١]

وحفاظاً على قيمة الجنيه المصري فقد طالب البعض بضرورة إلغاء نظام بيع السلع والمنتجات بالعملات الأجنبية ، وخاصة بالدولار ، وذلك حتى يخف الطلب على الدولار .[٢]

ثالثا : التخفيض الرسمي للجنيه المصري خلال السبعينات

رغم أن كثير من السياسات التي تم تطبيقها خلال السبعينات ، كانت تؤدي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التأثير على قيمة الجنيه المصري بالانخفاض ، كما رأينا وكما سنرى ، إلا أن الدولة لجأت إلى وسيلة تخفيض السعر الرسمي للجنيه ، سواء كان هذا التخفيض جزئياً أو كلياً .

وتم التخفيض الرسمي الجزئي للجنيه المصري ، بتطبيق نظام الأسعار التشجيعية ، بتقرير علاوات على المتحصلات والمدفوعات من وإلى الخارج ، والمثال على ذلك ما تم تقريره عند العمل بنظام السوق الموازية بمنح علاوة مقدارها ٥٠٪ في حالة الشراء و٥٥٪ في حالة البيع وقد وصل مقدار هذه العلاوة إلى ٧٩٪ تقريباً في عام ١٩٧٦ .[٣]

وعن التخفيض الرسمي الكلي ، فقد حدث ذلك في أول يناير ١٩٧٩ ، بعد انتهاء العمل بنظام السوق الموازية في آخر ١٩٧٨ ، وبالتالي إدماج السوقين ، الموازية ، والرسمية .

وألغيت بمقتضى ذلك التفرقة بين سعر الصرف الرسمي ، وسعر الصرف التشجيعي ، وأصبح هناك سعر صرف موحد للجنيه المصري ، وقد نتج عن هذا الإجراء تخفيضاً لقيمة الجنيه بلغ مقداره ٧٥٪ إذ انخفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار ليصبح ١,٤٢ دولار تقريباً تقريباً "٧٠ قرشاً للدولار" مقابل ٢,٥ دولار تقريباً " ٤٠ قرشاً للدولار " .[٤]

---

(١) هذا ما نص عليه القرار الوزاري ١٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٤ يونيو ١٩٨٠ ، حيث اشترط في م ٤ على المستورد أن يسدد نسب معينة من قيمة السلع المطلوب استيرادها ، وذلك بالعملات الحرة للمصرف الذي سيتولى فتح الإعتماد ، وهذه النسب ٢٥٪ ، ٤٠٪ ، ١٠٠٪ من القيمة بحسب المجموعات السلعية المختلفة

(٢) سامح سيد جعفر : مركز الجنيه المصري في ظل الإنفتاح الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٧٢٨ .

(٣) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٥٨ .

(٤) المرجع السابق : ص ٨٥٨ .

والتخفيض الرسمى الثانى الكلى الذى حدث فى قيمة الجنية المصرى ما تم تقريره فى آخر يوليو ١٩٨١ من تخفيض مقداره ٢٠٪ تقريباً إذ تم خفض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ليصبح ١,١٩ دولار تقريباً "الدولار = ٨٤ قرشاً" (١)

وهكذا يتبين لنا أن سياسة تخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى من جانب الدولة ، سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر رغم أن هذه السياسة قد اتبعت منذ فترة طويلة (٢) .إلا أن الملفت للنظر ، أن هذه السياسة قد استخدمت منذ عام ١٩٧٥ ، على نطاق واسع وعلى فترات متقاربة ، مما خلق حالة من عدم الاستقرار فى سوق النقد الأجنبى ، وزاد من عمليات المضاربة على أسعار صرف الجنيه المصرى بالعملات الأجنبية الرئيسية فى السوق غير المعلنة للنقد .(٣)

ومن المعلوم أن التخفيض لابد له من توافر بعض الشروط ، حتى يحدث آثـــاره الحميدة (٤) ، وأن هذه الشروط لا تتوافر فى البلدان النامية ، إن لم يكن كلها فبعضها . وعلى ذلك تكون نتيجة التخفيض فيها ، ألا تزداد المتحصلات من الصادرات إلا بنسبة ضئيلة ، فى نفس الوقت الذى تزيد فيه المدفوعات عن الواردات ، ويزيد تبعاً لذلك العجز فى موازين مدفوعاتها ، وتقل مواردها من النقد الأجنبى ، وتزيد ديونها الخارجية ، وتزداد أعباء خدمة هذه الديون ، وتنخفض تبعاً لذلك القيمة الفعلية لعملاتها .(٥)

ولأن مصر من بين هذه البلدان ، فقد نتج عن التخفيض لقيمة الجنيه المصرى ، أن تزايد العجز فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات ، عقب كل فترة حدث فيها هذا التخفيض ، وكانت

---

(١) المرجع السابق .

(٢) حيث حدث تخفيض جزئى عن طريق نظام العلاوات بنسبة ١٠٪ عام ١٩٥٧ ، ٢٠٪ فى عام ١٩٦١ ، وتخفيض مباشر عام فى مايو ١٩٦٢ ، عندما تم العمل بسعر صرف موحد بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على ذلك ، حيث حدد السعر الرسمى للجنيه المصرى بـ ٢,٣ دولار (الدولار = ٤٣ قرشاً) . ولجدر الملاحظة هنا أن السعر للجنيه منخفض عن بعد عام ١٩٧١ ، وذلك بسبب أرتفاع قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، بسبب إجراءات نيكسون فى ١٩٧١ والتى أعلن فيها تخفيض قيمة الدولار وذلك بتخفيض وزنه مقوماً بالذهب بنسبة ٧,٨٩ ٪ . وبهذا نقص المحتوى الذهبى للدولار من ٨٨٨٦٧١,٠ ومن الجرام إلى ٨١٨٥١٥٦,٠ ومن الجرام .
انظر فى هذه النسب الأخيرة :
- د . أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ .

(٣) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٥٨ .

(٤) سيتم التعرض لذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

(٥) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٦١ .

تزداد قروض مصر الخارجية لمواجهة هذا العجز، وتزداد ديونها تبعاً لذلك ، وتبعاً أيضاً لزيادة تكلفة الاقتراض الخارجي ، بفعل الارتفاع فى أسعار الفائدة فى الأسواق العالمية ، ولانخفاض نسبة المنح منها ، ولانخفاض كذلك متوسط مدة القرض وفترة السماح . وكان كل ذلك يضعف مركز الجنيه المصرى .

وتجدر الإشارة فى النهاية إلى أن الدولة كانت تهدف من وراء سياستها الاقتصادية فى مجال سعر الصرف للجنيه ، إلى زيادة مواردها من النقد الأجنبى بقدر أكبر من دعم وتثبيت قيمة الجنيه ، وأنها كانت تضحى دائماً بالهدف الثانى فى سبيل تحقيق الهدف الأول .(١)

رابعا : الإعفاءات الضريبية لمشروعات الإستثمار خلال فترة الانفتاح

تعد الإعفاءات الضريبية ، أحد المزايا التى منحتها الحكومة للأموال المستثمرة فى مصر فى إطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكان الهدف من مثل هذه الإعفاءات هو زيادة تدفق رأس المال الأجنبى إلى البلاد . ورغم ما أدت إليه هذه الإعفاءات من ضياع أموال طائلة على الدولة ، إلا أنها لم تحقق الهدف الذى منحت من أجله – وهو الحد من القروض الأجنبية – إذ لم تزد نسبة تدفق رأس المال الأجنبى على ٥٪ من معدل تدفق القروض الأجنبية على مصر .(٢)

وقد استخدمت الأموال المعفاه من الضرائب – فى تمويل الاستثمارات فى مشروعات تجارة وإنتاج الكماليات من مياه غازية ، وأطعمة فاخرة ، وتحميض وطبع الأفلام الملونة ......الخ ، فى الوقت الذى تفرض فيه رسوم إنتاج على المنتج من هذه السلع فى مصر .

وما يهمنا بيانه الآن ، هو أن الإعفاءات لم تنقص من دخل الحكومة فقط ، وإنما شجعت أيضاً البعض على زيادة الاستيراد بهدف إعادة البيع للسوق المحلية ، بدلاً من الشراء المباشر للمعدات المماثلة من الداخل . ومن ثم يحدث تسرب لجزء كبير من حصيلة البلاد من العملة الأجنبية دون مبرر .(٣)

---

(١) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٦٣ .

(٢) د . رمزى سلامه : المرجع السابق ، ص ١١٩٥ .

(٣) المرجع السابق .

ومن شأن الاستيراد أيضاً ، زيادة الطلب على العملات الأجنبية ، وبالتالى ارتفاع أسعار صرف هذه العملات بالنسبة للجنيه المصرى ، وهو ما يعنى انخفاض قيمة الجنيه مقابل هذه العملات .

خامسا : اختلاف أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية

يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً فى تحديد حجم الطلب على العملات المختلفة ، حيث يزداد الطلب على عملة ما ، إذا ارتفع سعر الفائدة على المدخرات منها عن غيرها من العملات . فإذا أخذنا مثالاً على ذلك الجنيه المصرى والدولار الأمريكى فإن اختلاف سعر الفائدة على الودائع لصالح الدولار من شأنه أن يتخلى المدخرون عن الجنيه فى الوقت الذى يتمسكون فيه ويطلبون الدولار ويؤثر ذلك على إقبال العاملين بالخارج على تحويل النقد الأجنبى إلى البلاد فيقل عرضه محلياً .(١)

ومن شأن ذلك أن يرتفع سعر صرف الدولار الذى يزداد الطلب عليه فى مقابل انخفاض سعر صرف الجنيه الذى ينخفض الطلب عليه .

وهذا ما حدث بالنسبة للجنيه المصرى والعملات الأخرى ، خاصة الدولار الأمريكى خلال فترة السبعينات ، فرغم استمرار اتباع سياسة الرفع التدريجى لسعر الفائدة على الجنية المصرى ، حتى بلغ سعر الخصم ١٢٪ فى أول يناير ١٩٨١ ، كما أصبحت أسعار الفائدة الدائنة على الودائع الإدخارية تتراوح ما بين ٥٪ ، ١١,٥٪ فى نفس التاريخ ، إلا أن أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية ، سواء فى البنوك الأجنبية أو المشتركة أو الوطنية قد ارتفعت بمعدلات أكبر ، إذ بلغت ١٥,٥ ٪ على الودائع بالدولار فى الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٨١(٢)

ولقد كانت المحصلة لذلك أن ازداد الإقبال على الإيداع فى البنوك بالعملات الأجنبية مما زاد الطلب عليها وبالتالى ازدادت قيمتها بالنسبة للجنيه المصرى .(٣)

---

(١) د . عبد المنعم راضى : الجنيه المصرى يكسب الجولة الأولى ، جريدة الأهرام عدد ١٩٩٤/٨/٢١ ، ص ١١ .

(٢) تعدل هذا الوضع فيما بعد وانخفضت تدريجياً أسعار الفائدة على الودائع بالدولار حتى أصبح هناك فارق ملحوظ لصالح الجنيه .

(٣) د . محمد حامد الزهار : المرجع السابق ، ص ٨٥٥ .

هذا بالإضافة إلى ما يؤدى إليه ارتفاع سعر الفائدة على الدولار - باعتباره العملة الدولية الأولى - من تأثير على تكلفة الإنتاج والقوة الشرائية [١] وأمام ذلك كله كان طبيعياً أن ترتفع الأصوات منادية بتعديل هذه الأوضاع للمحافظة على قيمة الجنيه .[٢]

خلاصـــة :

لقد أتاح لنا هذا الفصل التعرف على تخفيض قيمة العملة ، وكيف أن هذه السياسة لا يتم اللجوء إليها اختياراً حتى ولو صدر قراراً بشأنها ، لكن توجدها الضغوط سواء كانت ضغوط داخلية بسبب المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد ويبحث لها عن حل ، فيعين للسلطات المختصة هذا الحل وتلجأ إليه مرغمة أو كانت ضغوطاً خارجية تمارسها الهيئات الدولية عندما تلجأ إليها دولة ما طالبة العون للتخفيف أو التخلص من مشكلاتها الاقتصادية الداخلية .

وأيا كان سبب اللجوء إلى التخفيض ، فقد رأينا أنه يجب أن يكون التخفيض بناءً على قرار متأن بحيث تكون نسبته معقولة وبالقدر اللازم لإصلاح الحال ، وأن يتم اختيار الوقت المناسب لذلك ، وأن يكون متخذ القرار على دراية وتوقع لما يمكن أن يحدث من آثار وإلا لما تم اللجوء إليه ، وكذلك ألا يكون أمام المختصين وسيلة أخرى تستطيع الدولة من خلالها حل مشكلاتها . إذ من الممكن أن يتم حل مشكلات جزئية من خلال حلول جزئية مثل تعدد أسعار الصرف وما ينطوى عليه هذا النظام من تخفيض جزئى للعملة بالنسبة لعملات معينة أو معاملات معينة وكذلك نظام الضرائب الجمركية التى تنطوى هى الأخرى على تخفيض أو رفع جزئى لسعر العملة ، وهذا ما دفعنا للتعرض لمثل هذه السياسات والمقارنة بينها وبين التخفيض والمفاضلة بينها فى تطبيق إحداها دون الأخرى .

وبعد التعرف على التخفيض تم التعرض لدراسة بعض الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانفتاح الإقتصادى مثل زيادة الديون الخارجية وعجز الموازنة العامة ، وتبين كيف أن سياسة الانفتاح الإقتصادى قد أدت من خلال بعض الإجراءات التى تم تطبيقها إلى زيادة المديونية الخارجية وزيادة العجز فى الموازنة العامة .

---

(١) د . كمال سرور : الجنيه المصرى يكسب الجولة الأولى ، جريدة الأهرام ، عدد ١٩٩٤/٨/٢١ ، ص ١١ .

(٢) سامح سيد جعفر : المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .

ورأينا كيف أدت هذه الاختلالات مع غيرها إلى الضغط على قيمة الجنيه المصرى مما أدى إلى انخفاض قيمته مقابل السلع والخدمات داخلياً ومقابل العملات الأجنبية خارجياً .

وتبين لنا كذلك أن بعض السياسات التى طبقتها مصر خلال فترة الانفتاح الإقتصادى قد أدت هى الأخرى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى مثل سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة وسياسة بيع المنتجات المستوردة والمحلية بالعملات الأجنبية وما تم إجراؤه من تخفيض رسمى لقيمة الجنيه ، وسياسة الإعفاءات الضريبية لمشروعات الاستثمار وما تمثل فى انخفاض فى أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية عنه على الودائع بالعملات الأجنبية .

كل هذه الإجراءات كان الهدف من وراءها زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى ، لكن هذه الإجراءات دفعت من لا يملكون النقد الأجنبى من مصدر مشروع إلى التدافع على شرائه من السوق السوداء للحصول بمقتضاه على سلعة مستوردة من الخارج وغير متوافرة بالسوق المحلية أو سلعة متوافرة فى السوق المحلية بالنقد الأجنبى وغير متوافرة بالجنيه المصرى . أو تحويله إلى نقد أجنبى (دولارات مثلاً) وإيداعه بهذه العملة بأحد البنوك للحصول على سعر فائدة أعلى مما لو تم إيداعه بالجنيه المصرى ، وقد أدى ذلك كله إلى الإتجاه إلى ما عرف بدولرة الجنيه أى تحويله إلى دولارات . ولا يخفى ما لهذا الاتجاه من تأثير خطير على قيمة الجنيه المصرى بسبب زيادة الطلب على الدولار مقابل التخلص من الجنيه المصرى وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر الأول وانخفاض سعر الثانى .

ولقد لجأنا إلى تناول هذه السياسات حتى نبين أن غالبية إن لم يكن كل السياسات التى طبقت خلال فترة الانفتاح الاقتصادى قد انتهت إلى نتيجة مؤداها انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، وبذلك تتيح لنا هذه النتيجة التحدث عن تأثير تخفيض قيمة الجنيه المصرى على الصادرات والواردات المصرية وعلى الأثمان الداخلية باعتبار أن التخفيض كان نتيجة للإجراءات التى طبقتها مصر خلال فترة الانفتاح الإقتصادى ، وهذا ما سيتم التعرض له بالبيان فى الفصل الثانى من هذا الباب والباب الثالث من هذا البحث .

الفصل الثانى
تأثير اجراءات الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الانفتاح على الصادرات والواردات المصرية

تمهيد وتقسيم :

علمنا من خلال دراسة الباب الأول أن مصر قد قامت بتطبيق بعض الإجراءات والسياسات الجديدة والخاصة بالنقد الأجنبى مثل نظام السوق الموازية وسياسة الاستيراد بدون تحويل عملة وسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر ، وما لزم لتطبيق ذلك من قوانين وقرارات . وطبيعى أن يكون تطبيق وتبنى مثل هذه السياسات بهدف تحقيق بعض الأهداف إذ تعد هذه الأمور وسائل وليست غايات إذ أرادت الدولة بذلك زيادة الصادرات بهدف زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى ، وتقليل الاعتماد على الخارج وبالتالى تقليل الواردات بعد مضى بعض الوقت على الأقل ومحاولة بناء الاقتصاد وتنميته بمعاونة رأس المال الأجنبى والاستغناء بذلك عن الاستدانة ... الخ .

وإذا كنا قد سبق وقلنا بأن مجمل الاجراءات التى طبقت خلال السبعينات كان مؤداها انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، وهذا ما دلنا عليه الفصل السابق ، فإننا نقوم من خلال هذا الفصل ببيان ما يلزم من شروط حتى ينجح تخفيض قيمة العملة - سواء حدث هذا التخفيض بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة - فى القضاء على أو التقليل من العجز فى الميزان التجارى ، ثم نعرض لتأثير السياسات المطبقة وما أفضت إليه من تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى على كل من الصادرات والواردات المصرية وذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلى :

المبحث الأول : شروط نجاح تخفيض قيمة العملة بالنسبة لكل من الصادرات والواردات

المبحث الثانى : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة فى مصر خلال فترة الانفتاح الاقتصادى على الصادرات المصرية .

المبحث الثالث : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة فى مصر خلال فترة الانفتاح الاقتصادى على الواردات المصرية .

المبحث الأول

شروط نجاح تخفيض قيمة العملة بالنسبة لكل من الصادرات والواردات

سعر الصرف وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات:

إذا كنا نتحدث عن تأثير سعر الصرف على بعض الظواهر الاقتصادية ، فإنه من المفيد أن نذكر أن سعر الصرف يتأثر بدوره بالعديد من الظواهر الاقتصادية المختلفة ، فنجده يتأثر بحالة ميزان المدفوعات ، كما يتأثر بمعدلات سعر الفائدة فى الأجل القصير ويخضع كذلك لتأثير معدلات التضخم والتوقعات بخصوص سعر الصرف نفسه وكذلك التوقعات بخصوص سعر الفائدة (١) .

وفيما يخص ميزان المدفوعات (٢) - على أساس أننا ندرس تأثير سعر الصرف عليه فى هذا الباب - ، نجد أن سعر الصرف يتأثر بحالة ميزان المدفوعات ، وخاصة ميزان العمليات الجارية ، فإذا كان حساب هذا الميزان موجباً ، انعكس ذلك على سعر الصرف بالارتفاع ، والعكس يحدث عندما يكون حساب هذا الميزان سالباً ، إذ سيؤدى ذلك إلى انخفاض سعر الصرف (٣) .

وهذا يدلنا على أن وضع أى عملة فى سوق الصرف من حيث القوة والضعف يتأثر مباشرة بتطور المبادلات الدولية للبلد صاحب هذه العملة (٤) .

وتلجأ الدولة إلى علاج الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق تغيير سعر الصرف ، إذ يؤدى التغيير فى سعر الصرف إلى التأثير على أسعار السلع المصدرة والسلع المستوردة ،

---

(١) - Michéle Saint Marc, Construction monétaire, Européenne un Excès de Rigueur en France ? La Revue Banque No. 504 Avril 1990, p. 346 .

(٢) يعرف ميزان المدفوعات ، بأنه سجل محاسبى لكل العمليات التجارية والمالية والنقدية التى تتم خلال فترة معينة فى الغالب سنة ما بين المقيمين وغير المقيمين ، راجع فى ذلك :

- Antoine Bouet et Michél Dupuy, Relations financieres internationales, Exercices et corriges edition Eyrolles , 1994 , p. 79 .

(٣) - Yves Simon, Technique financiere internationale, Op. cit. p. 126.

(٤) - Jacque Blanc, le Marché des changes. Op. cit., p. 22.

وبالتالى تتغير العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية للسلع والخدمات التى تدخل فى مجال التجارة الدولية [١] .

وعندما تلجأ الدولة إلى فعل ذلك فإنها تحاول أن تصل بسعر الصرف إلى المستوى المناسب الذى يسمح بالسير الطبيعى لحركة الصادرات والواردات بما يكفل توازن ميزان المدفوعات[٢] ، إذ من شأن سعر الصرف غير الواقعى أن يتسبب فى الأجل القصير فى تدهور قدرة الاقتصاد على المنافسة بسبب ارتفاع الطلب الداخلى على المنتجات المستوردة فى الوقت الذى يحيد فيه الطلب الدولى عن السلع الوطنية القابلة للتصدير . وفى الأجل الطويل يؤثر ذلك على العرض المحلى خاصة عندما ترتفع الأسعار ، وترتفع الأجور ، ويسعى المنتجون إلى تعويض ذلك [٣] .

وعندما نتحدث عن التغير فى سعر الصرف ، فإننا نعنى بذلك التغير صعوداً من خلال الرفع لقيمة العملة ، والتغير هبوطاً من خلال التخفيض لقيمة العملة ، ويؤدى كل من التخفيض والرفع آثاراً متضادة تماماً إذ من شأن التخفيض أن يحدث ما يلى : [٤]

١- عندما تقوم الدولة بإجراء التخفيض فإنها بذلك تسجل خفضا لقيمة عملتها وعكس ذلك يكون رفعاً لأسعار العملات الأجنبية ، وبالتالى ترتفع أسعار المنتجات المستوردة مقومة بالعملة الوطنية وهذا يؤدى إلى :

---

(١) - Jean - pierre Faugere , la crise du système monteaire international 2e édition, revue et ougmenteé Minerve, 1986 , p. 79
- Sylviane Guillaumont Jeanneney et Jean. Luc paraire, la variabilité des taux de change et le Rattachement optimal des monnaies des pays en voie de developpement, Revue Économique politique 101 (3) Mai - Juin 1991, p.441 .

(٢) قد يتحقق التوازن فى ميزان المدفوعات بمقتضى سعر الصرف التوازنى ، وهو السعر الذى من شأنه أن يؤدى خلال فترة زمنية معينة إلى حفظ ميزان المدفوعات فى حالة توازن ، وهذه المدة فى الغالب ثلاث سنوات .

راجع فى ذلك :

- Scammell W. M. : International Monetary Policy, 1961, pp. 53, 54.

(٣) - Patrick Plane, les facteures de désequilibre des paiements courants en union monétaire ouest Afrricane (1970 - 1983) Revue d'économie politique 98e année - No 1 , 1988 , pp. 117 - 118 .

(٤) - Henri Bourgunat, le marché des change et crises des monnaies, Op. cit., pp. 196 - 198 .

- خفض الواردات

- انعاش وتنشيط الأنشطة الوطنية البديلة للواردات .

٢- تنخفض الأسعار فى الدولة القائمة بالتخفيض معبراً عنها بالعملة الأجنبية ، ويمثل ذلك علاوة لصادرات هذه الدولة ، وتكون النتيجة زيادة صادرات الدولة من السلع والخدمات

٣- سوف تجد كثير من رؤوس الأموال الوطنية طريقها إلى الخارج على أثر التخفيض خوفاً من تكراره سواء كان هذا الخروج بصحبة المسافرين أو بشراء قيم وأصول فى الخارج أو من خلال التحويل إلى حسابات موجودة بالخارج .

ولتلاشى خروج رؤوس الأموال تقوم الدولة برفع سعر الفائدة بالداخل ، إذ من شأن ذلك أن تعود رؤوس الأموال التى خرجت ، وتدخل رؤوس أموال جديدة . وهذا ما فعلته انجلترا عندما خفضت الاسترلينى عام ١٩٦٧ ، إذ رفعت سعر الخصم إلى ٨٪ .

ويقوم رفع قيمة العملة هو الآخر بإحداث ذات التأثير ولكن فى الاتجاه المعاكس ، إذ يكون من شأن الرفع إحداث ما يلى : (١)

١- تخفيض الصادرات إذ تصبح أسعارها أغلى مقومة بالعملات الأجنبية .

٢- زيادة قيمة وكمية الواردات إذ تصبح أسعارها أرخص سعراً مقومة بالعملة الوطنية

٣- خروج رؤوس الأموال الأجنبية للاستفادة من فروق السعر .

وسوف يقلل كل ذلك من فائض الميزان التجارى .

وسوف يكون اهتمامنا بالتخفيض أكثر منه بالنسبة للرفع بما أنه هو الذى حدث خلال فترة الدراسة .

وزيادة فى البيان نوضح أن تأثير التخفيض على أسعار وحجم كل من الصادرات والواردات يأخذ ثلاثة أوجه على ثلاث مراحل ويظهر ذلك مما يلى : (٢)

(أ) التأثير فى الأجل القصير (أقل من سنة) : نجد أنه خلال هذه الفترة يستمر بل ويتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات على أثر التخفيض وذلك لأن أسعار الواردات سوف تزداد

---

(١) - Henri Bourgunat. Op. cit., p. 233.

(٢) - Dominique Plihon, les taux de change, Op. cit., pp. 93 - 94.

بسرعة نتيجة التخفيض فى الوقت الذى يظل فيه حجم وأسعار الصادرات كما هو . وتكون التجارة الخارجية فى هذه الحالة فى غير صالح البلد القائم بالتخفيض .

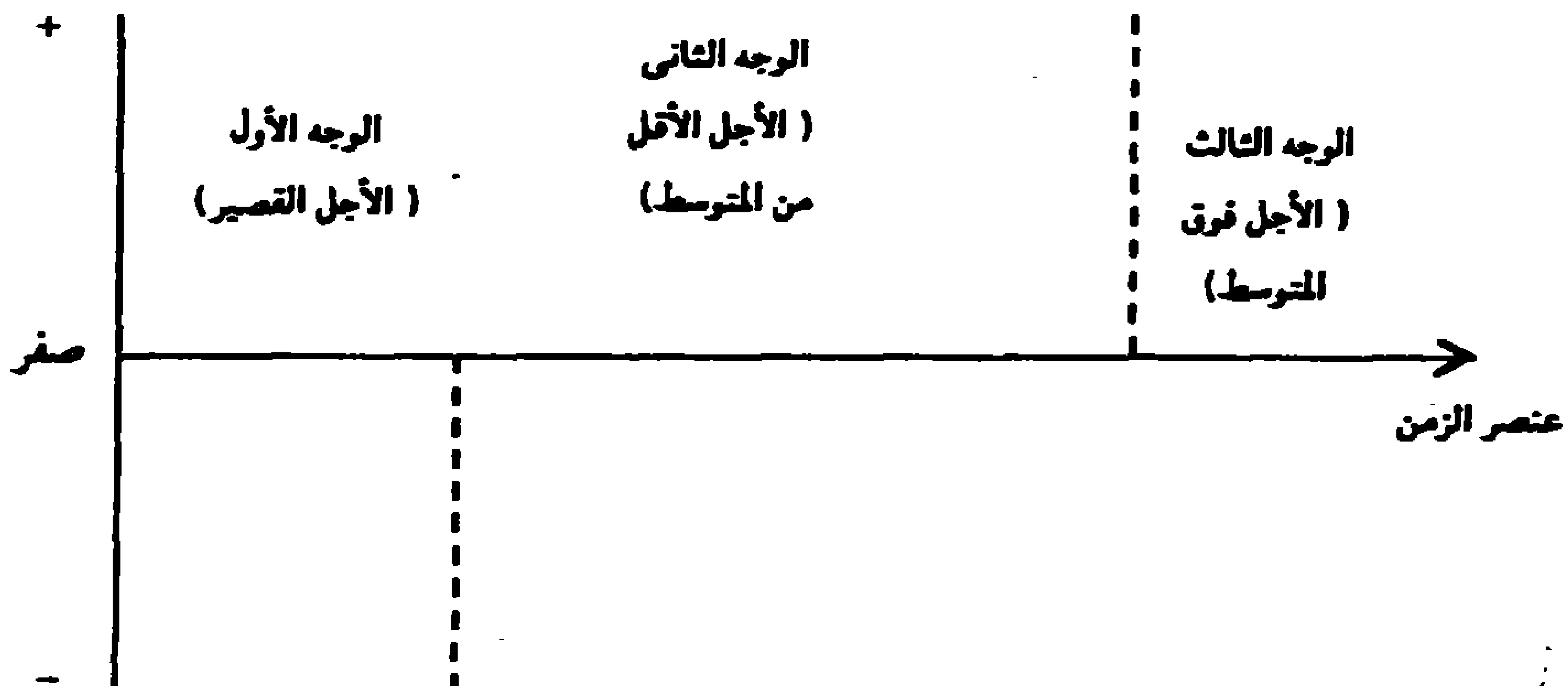
(ب) الأجل الأقل من المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات) ، وتظهر آثار التخفيض الحميدة خلال هذه الفترة ، وينعكس بالتالى على الميزان التجارى ، إذ يصل التأثير إلى حجم وكمية كل من الصادرات والواردات ، إذ تستورد الدولة فى هذه الحالة كمية أقل من المنتجات الأجنبية التى أصبحت أكثر تكلفة ، وتزداد الصادرات التى أصبحت أرخص سعراً مقومة بالعملة الأجنبية .

(جـ) الأجل فوق المتوسط : تقل خلال هذه الفترة آثار التخفيض الحميدة تدريجياً عندما تقل الميزة المبدئية للتخفيض وهى القدرة على المنافسة بسبب زيادة أسعار الاستهلاك التى يؤدى إليها التضخم المستورد ، بالإضافة إلى ما قد يتوافر من مشكلات داخلية .

ويستطيع الشكل البيانى التالى أن يساهم فى إيضاح الصورة التى تكون عليها المراحل الثلاثة السابق الإشارة إليها .

شكل رقم (٧)

رسم بيانى يوضح تأثير التخفيض على الحساب التجارى

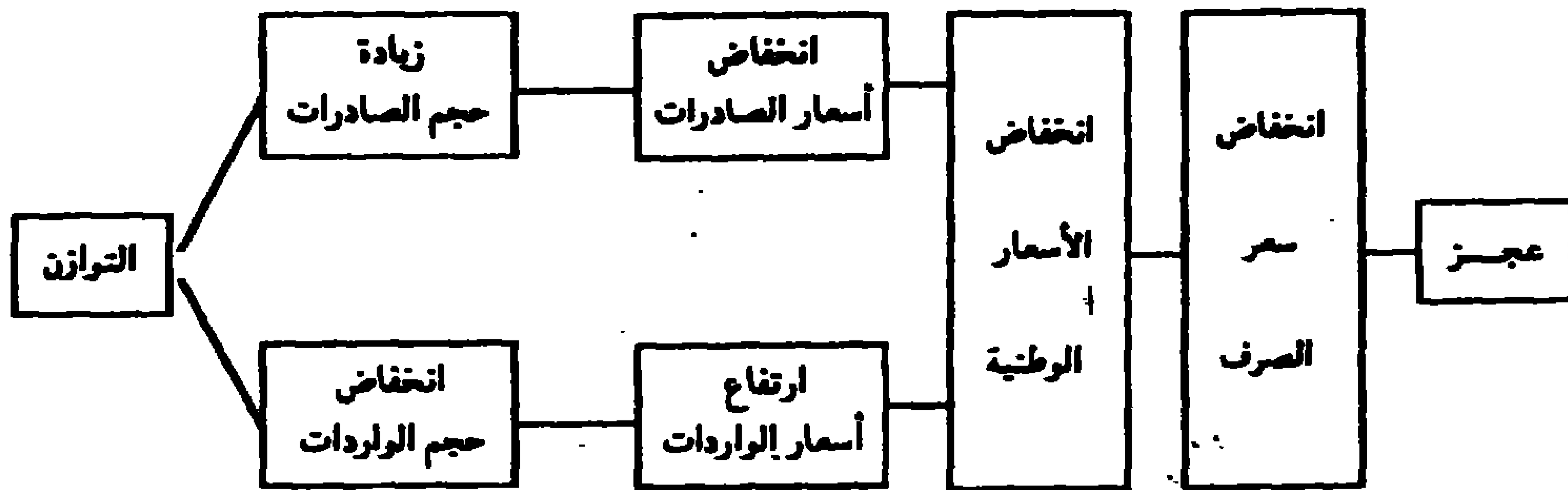


المصدر : Dominique Plihon, les taux de change, Op. cit., p. 94.

وإذا كنا نتحدث عن تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على أسعار كل من الصادرات والواردات فإن هذا التأثير يتم من خلال آلية معينة يوضحها لنا هذا الشكل البياني . ونقوم بعرض العودة للتوازن فى حالة العجز ثم نقوم بعرض العودة إلى التوازن فى حالة تحقق الفائض وذلك فيما يلى :

شكل رقم (٨)

" عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر الصرف "



المصدر :

Jean - pierre Faugere la crise du système monétaire International. OP. cit., p. 99 .

يبين الشكل أنه فى حالة حدوث عجز لميزان المدفوعات ، فإن تخفيض قيمة العملة يجعل المنتجات الوطنية أرخص سعراً فى الخارج إذ ينطوى التخفيض فى هذه الحالة على علاوة للصادرات وفى الداخل تكون المنتجات الوطنية أرخص سعراً من المنتجات المستوردة [(١)] ، وتقل تبعاً لذلك الواردات فى الوقت الذى تزداد فيه الصادرات حتى يتحقق التوازن .

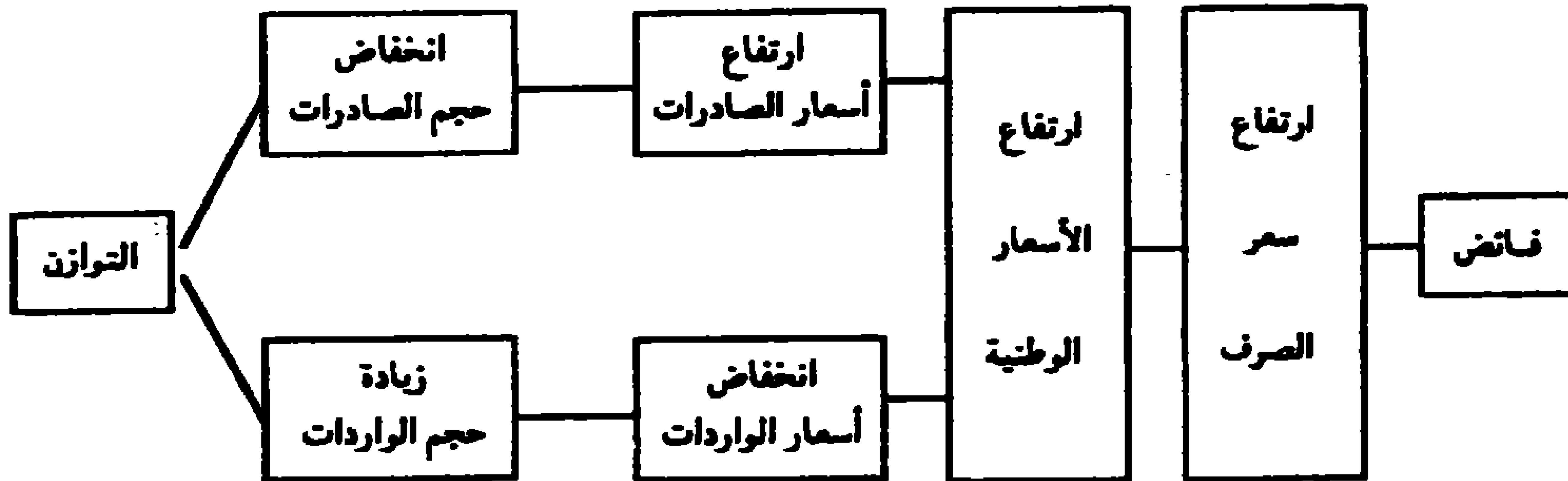
ويقدم لنا الشكل التالى آلية حدوث التوازن عندما يكون الفائض هو المتحقق فى ميزان المدفوعات .

---

(١) - Jean- Pierre Faugere, Op. cit., p. 98.

شكل رقم (٩)

" عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر الصرف "



تم تكوين الشكل بمعرفة الباحث بوحى من الشكل السابق .

ويبين الشكل أن عكس الوضع السابق هو الذى يحدث فى هذه الحالة عندما يكون الاختلال فى ميزان المدفوعات نتيجة حدوث فائض . فهنا يكون رفع قيمة العملة هو الاجراء المناسب إذ يؤدى رفع سعر العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية ، وتقل بذلك قدرة الصادرات على المنافسة فى الأسواق الخارجية . وعندما ترتفع أسعار المنتجات الوطنية تصبح أسعارها أعلى من أسعار الواردات التى يزداد حجمها تبعاً لذلك ، وسوف يضمن كل من انخفاض الصادرات وزيادة الواردات عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات (١) .

وإذا كانت هذه النتيجة "توازن ميزان المدفوعات" ، يمكن أن تتحقق من خلال تغيير سعر الصرف فإن الأمر لايعدو أن يكون افتراضا نظرياً يحتاج ليتحقق فى الواقع إلى توافر العديد من الشروط قلما تتوافر لاقتصاد ما وهذا ما نقوم بالتعرض له بالبيان من خلال هذا المبحث وطبيعى أن يكون الحديث منصب على التخفيض وليس الرفع لأن التخفيض هو الذى حدث للجنيه المصرى خلال فترة الدراسة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الرفع يعد أمراً نادر الحدوث وربما يمكن حصر عدد المرات التى حدث فيها رفع لقيمة بعض العملات بعكس عمليات التخفيض التى لاحصر لها .

وننتقل الآن إلى بيان الشروط الواجب توافرها حتى ينجح التخفيض فى زيادة الصادرات ثم ننتقل بعدها إلى بيان الشروط الواجب توافرها حتى ينجح التخفيض فى الإقلال من الواردات من خلال مطلبين فيما يلى :

---

(١) Ibid.

المطلب الأول
شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للصادرات[1]

تنبغى الإشارة فى البداية إلى أن المقصود بشروط نجاح سياسة التخفيض بالنسبة للصادرات ، أن يؤدى التخفيض عند اجرائه إلى زيادة حجم وحصيلة الصادرات ، ويتحقق ذلك بأن تزداد الكميات المصدرة من نفس السلع إلى نفس الأسواق أو فتح أسواق جديدة أمام نفس السلع ، أو دخول فئات جديدة من السلع فى مجال التصدير . سواء توجهت هذه السلع الجديدة إلى نفس الأسواق القديمة ، أو سلكت طريقاً إلى أسواق جديدة .

ويعد تنشيط الصادرات أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى السلطات المختصة إلى تحقيقها عندما تقوم باجراء التخفيض لقيمة عملتها الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية ، لكن لايتحقق هذا الهدف على إطلاقه وفى كل الأحوال فقد لايتحقق إطلاقاً ، بل تنقلب الأمور وينعكس بالسالب عندما تكون الصادرات معتمدة بصفة رئيسية على المدخلات المستوردة ، أو قد يتحقق بقدر أو بآخر ، وقد يتحقق فى وقت معين وفى ظل ظروف معينة ولايتحقق فى وقت آخر ... الخ . كل هذا يحسب ظروف كل بلد ، بل وحسب ما يحيط به من ظروف وأحوال فى البلاد الأخرى التى تتعامل معه . يتحكم فى ذلك ظروف معينة وشروط معينة سوف نتعرض لها فيما يلى :

الشرط الأول : يجب أن يتمتع الطلب العالمى على صادرات الدولة القائمة بالتخفيض بقدر كاف من المرونة [1] .

يقضى هذا الشرط بأنه عندما تقوم الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية ،

---

(١) بجانب المراجع المذكورة كل فى حينه يمكن الرجوع إلى :
- د. ابراهيم محمد الفار : المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٥٠ .
- د. سامى عفيفى حاتم : دراسات فى الاقتصاد الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ٢١٤ .
- د. صفوت عبدالسلام عوض الله : المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٥٠ .

(٢) راجع فى ذلك :
- د. أبو بكر متولى : الاقتصاد الخارجى ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
- د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

وتنخفض تبعاً لذلك أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية يجب أن يصاحب ذلك استجابة في الأسواق الخارجية لهذا لانخفاض في أسعار هذه الصادرات ، وذلك بأن يزداد الطلب العالمي على سلع التصدير هذه ، ويجب أن تكون هذه الزيادة بالقدر الكافي لتعويض الانخفاض في قيمة الصادرات .

أما إذا كان الطلب العالمي على السلع الوطنية المعنية عديم المرونة ، أو مرن ولكن ليس بالقدر الكافي ، فلن تُحدث سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية أي أثر واضح على زيادة الصادرات [١] . بل بالعكس فغالباً ما تنخفض الحصيلة التي تعود على الدولة من النقد الأجنبي ، وهذا ما يوضحه لنا المثال التالي [٢]

نفترض أن هناك تعاملا في سلعة معينة " الأحذية " بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، تقوم مصر بتصدير هذه السلعة وتستوردها الولايات المتحدة وعليه يكون التعامل بالجنيه المصري والدولار الأمريكي .

فإذا كانت البداية هنا أن الدولار الأمريكي يعادل رسميا أربعون قرشا مصرياً ، وأن سعر الحذاء يساوي أربعة جنيهات مصرية ، وهو ما يعادل عشرة دولارات طبقاً للسعر السابق الإشارة إليه ، يقوم المستورد الأجنبي بدفع هذه الدولارات إلى المنتج الوطني ، مقابل الحصول على كل وحدة ، ويستطيع المنتج المصري أن يستبدل هذه الدولارات العشرة من البنك مقابل أربعة جنيهات وهو سعر الحذاء (١٠ دولار × ٤٠ قرش = ٤٠٠ قرش = ٤ جنيهات)

ونفترض أن صناعة الأحذية في مصر تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمية

= - د. رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٧١ - ٥٧٢ .

- د. محمد زكي المسير : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

- Jean Weiller, La Balance des paiements. Que sais Je ? P.U.F , 3e édition, Paris, 1974, p. 55 .
- Pierre Jacquemot et Elsa Assidon politique de change et ajustement en Afrique, l' expérience de 16 pays d' Afrique subsaharienne et de l'océan Indian études et documents ministère de la coopération et du developpement 1988 p. 81 .
- Henri Bourguinat, le Marché des changes et crises des monnoies Op. cit., p.199 .

(١) - Henri Bourguinat, Op. cit., p. 203.

(٢) د. رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ وما بعدها .

تساوي ألف حذاء فتكون الحصيلة عشرة آلاف دولار .

(الكمية × سعر الوحدة = الحصيلة = ١٠٠٠ حذاء × ١٠ دولار = ١٠٠٠٠ دولار)

وتتحقق هذه الحصيلة فى ظل سعر صرف يساوى فيه الدولار الأمريكى أربعون قرشا .

فإذا تغير الوضع وقامت السلطات المصرية بتخفيض قيمة الجنيه المصرى فأصبح الدولار يعادل سبعون قرشا ، بنسبة تخفيض ٧٥٪ تقريبا .

عند هذا السعر الجديد ، يستطيع المستورد الأمريكى أن يدفع خمسة دولارات وواحد وسبعين سنتاً لكل حذاء ، وذلك مقابل عشرة دولارات للحذاء فى الوضع السابق للتخفيض .

وطبقاً لهذا الوضع الجديد ، لايتغير مقدار ما يحصل عليه المنتج المصرى من جنيهات مصرية حيث يستطيع الحصول على أربعة جنيهات ثمناً للحذاء إذا قام باستبدال هذه الدولارات الخمسة والواحد وسبعين سنتاً عند السعر الجديد " سبعون قرشا للدولار " ، إلا أن الحصيلة الإجمالية من صادرات الأحذية بالنقد الأجنبى سوف تتناقص عند تصدير نفس الكمية من الأحذية إذ تصبح الحصيلة من تصدير الألف وحدة من الأحذية خمسة آلاف وسبعمائة وعشر دولاراً " ١٠٠٠ حذاء × ٥,٧١ دولار = ٥٧١٠ دولاراً " .

وطبقا لهذا المثال ، إذا لم يكن الطلب العالمى - متمثلا فى الطلب الأمريكى - مرناً بحيث يزداد مع هذا الانخفاض الذى تحقق فى السعر مقوماً بالعملة الأجنبية فإن ذلك يحقق خسارة للاقتصاد المصرى .

والآن سنفترض أن الشرط الذى نحن بصدده سوف يتحقق وأن الطلب العالمى مرناً وبالتالى سوف يزداد الطلب الأمريكى على الأحذية المصرية عندما ينخفض سعرها مقوماً بالدولار طبقا لقوانين العرض والطلب المألوفة .

فى هذه الحالة نجد أن الكمية المصدرة من الأحذية والتى تضمن تحقيق نفس الحصيلة "١٠٠٠٠ دولار " هى ١٧٥١ حذاء تقريبا " $\frac{\text{الحصيلة}}{\text{سعر الوحدة}}$ = الكمية = $\frac{10000}{5.71}$ =

١٧٥١ حذاء تقريبا ، وذلك عند معامل مرونة يساوى ١,٧٥ (١) .

---

(١) معامل المرونة = $\frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية المطلوبة}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن}} = \frac{751}{1000} \div \frac{4.29}{10} = \frac{7510}{4290}$

= ١,٧٥ تقريبا .

وعلى ذلك فإن أى مرونة للطلب تساوى ١,٧٥ أو أقل منها لاتحقق أى زيادة فى حصيلة الصادرات فى مثالنا ، بل بالعكس يتحمل الاقتصاد القومى خسارة بسبب تحمله تكلفة انتاج الوحدات الزائدة فى الكمية المصدرة دون عائد . يختلف الوضع إذا كان معامل المرونة أكبر من ١,٧٥ ، ففى هذه الحالة تزداد الكمية المصدرة عن ١٧٥١ وحدة ويتحقق بسببها زيادة فى حصيلة صادرات الأحذية عن الحصيلة السابقة " ١٠٠٠٠ دولار " ، وتزداد هذه الحصيلة كلما ازداد معامل المرونة ويتضح لنا ذلك من الجدول التالى :

جدول (٣)

اختلاف حصيلة الصادرات من الأحذية باختلاف مرونة الطلب بعد حدوث التخفيض

مرونة الطلب الخارجى على الأحذيـــة	الزيادة فى كمية ص من الأحذية المناظرة للمرونـــة	إجمالى كمية الأحذية المصدرة	إجمالى حصيلة ص الكمية المصدرة × السعر السعر = ٥,٧١ $	التغير فى حصيلة صادرات الأحذية بالنسبة لما قبل التخفيض
٠,٥-	٢١٥	١٢١٥	٦٩٣٨	- ٣٠٦٢
٠,٦-	٢٥٨	١٢٥٨	٧١٨٣	- ٢٨١٧
٠,٧-	٣٠١	١٣٠١	٧٤٢٩	- ٢٥٧١
٠,٨-	٣٤٤	١٣٤٤	٧٦٧٤	- ٢٣٢٦
٠,٩-	٣٨٧	١٣٨٧	٧٩٢٠	- ٢٠٨٠
١,-	٤٣٠	١٤٣٠	٨١٦٥	- ١٨٣٥
١,١	٤٧٣	١٤٧٣	٨٤١٠	- ١٥٩٠
١,٢	٥١٦	١٥١٦	٨٦٥٦	- ١٣٤٤
١,٣	٥٥٩	١٥٥٩	٨٩٠٢	- ١٠٩٨
١,٤	٦٠٢	١٦٠٢	٩١٤٧	- ٨٥٣
١,٥	٦٤٥	١٦٤٥	٩٣٩٣	- ٦٠٧
١,٦	٦٨٨	١٦٨٨	٩٦٣٨	- ٣٦٢
١,٧	٧٣١	١٧٣١	٩٨٨٤	- ١١٦
١,٧٥	٧٥١	١٧٥١	١٠٠٠٠	صفر
١,٨	٧٧٤	١٧٧٤	١٠١٣٠	+ ١٣٠
١,٨٦	٨٠٠	١٨٠٠	١٠٢٧٨	+ ٢٧٨
١,٩	٨١٧	١٨١٧	١٠٣٧٥	+ ٣٧٥
٢,-	٨٦٠	١٨٦٠	١٠٦٢٠	+ ٦٢٠

ويوضح لنا الجدول ضرورة تحقق قدر كاف من المرونة للطلب العالمى حتى تزداد الحصيلة من النقد الأجنبى عند إجراء تخفيض قيمة العملة الوطنية ، حيث أن أى قدر من المرونة أقل من ١,٧٥ فى مثالنا هذا ، فإنه يحقق نقصاً فى حصيلة النقد الأجنبى رغم زيادة الكمية من السلعة محل التصدير - الأحذية - ، يتحول هذا النقص إلى زيادة عندما يزيد معامل المرونة عن ١,٧٥ .

ونود أن نشير هنا إلى أن الأمر يعد نسبياً يختلف من سلعة إلى أخرى حسب درجة مرونة الطلب العالمى على السلع المختلفة ، فكلما ازداد مقدار هذه المرونة كلما ازداد مقدار الحصيلة وكان أثر التخفيض على الصادرات ايجابياً بدرجة أكبر . فى حين تقل هذه الحصيلة كلما قل مقدار المرونة حتى ينعدم أثر التخفيض تماماً عند قدر معين من المرونة .

وتتأثر مرونة الطلب العالمى على سلعة ما بعدة عوامل نذكرها فيما يلى :

(١) نوعية السلعة محل التصدير :

تتفاوت السلع الخاضعة للتصدير فيما بينها من حيث مرونة الطلب عليها ، بحسب ما إذا كانت هذه السلع سلعاً ضرورية مثل السلع الأولية أو الغذائية أو الدوائية ... الخ . أو غير ذلك من السلع غير الضرورية . إذ أن السلع الضرورية لايمكن أن يتغير الطلب عليها بدرجة كبيرة إذا تغيرت أسعارها . بعكس الحال بالنسبة للسلع الأقل فى أهميتها وضرورتها التى تتفاوت فى درجة مرونة الطلب عليها ، إذ تزداد المرونة كلما قلت أهمية السلعة ممثلة بذلك علاقة عكسية بين درجة المرونة ومدى أهمية السلعة وفى بعض الأحيان من الممكن أن تتغير درجة المرونة على سلعة ما أو طائفة من السلع باختلاف الظروف المحيطة ، إذ أنه بالنسبة للسلع الأولية من الممكن أن يتصف الطلب عليها بعدم المرونة أو بمرونة غير كافية وقد يتصف فى ظل ظروف أخرى بالمرونة وقد حدث ذلك بالنسبة لبعض السلع التى أصبح من الممكن أن يوجد بدائل لها فهذه الطائفة الأخيرة عندما يزداد المعروض العالمى منها قد تنخفض أسعارها بالقدر الذى يكفى لأن تهبط حصيلة صادرات البلدان المنتجة لها [١] ، وهنا يكون ضد آثار التخفيض ، ولقد حدث مثل ذلك مع زامبيا التى يمثل النحاس ٨٥٪ من صادراتها ، عندما انخفضت أسعاره العالمية ابتداء من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥ بنسبة ٢٥٪ ، وبالتالى لن

---

(١) - Dean Derosa and Jashus Green, Will Contemporaneaus Devaluations Hurt Exports Frome Sub-saharan Africa ? Finance & Development . Volume 28, No. 1, March 1991, p. 32.

تفيد سياسة التخفيض لتنشيط صادراتها من هذه السلعة [١] .

ويحدث نفس الشئ إذا كانت السلعة المصدرة سلعة صناعية تنخفض مرونة الطلب العالمي عليها ، في الوقت الذي تعتمد فيه هذه السلعة في تصنيعها على مستلزمات مستوردة من المواد الأولية والسلع الرأسمالية ، وهذا الوضع هو ما يتوافر في غالبية الدول النامية [٢] .

(٢) مدى توافر شروط المنافسة الكاملة في السوق العالمي للسلعة :

هذا أمر طبيعي وذلك نظراً لأنه إذا لم تتحقق المنافسة الكاملة وخضعت احدى السلع للاحتكار ، فلن تجد معها السياسات التي تهدف إلى التأثير على صادراتها ووارداتها من خلال التأثير على أسعارها بواسطة تخفيض قيمة العملة الوطنية ، إذ تظل شروط المحتكر هي المطبقة سواء تعلق ذلك بالكميات أو الأسعار .

(٣) الظروف والأحوال الاقتصادية التي تسود في الدول المستوردة للسلع محل التخفيض [٣] :

تلعب الظروف والأحوال الاقتصادية السائدة في الدولة أو الدول المستوردة للسلع التي تغيرت أسعارها الخارجية نتيجة التخفيض دوراً هاماً هي الأخرى إذ تتحكم هذه الظروف في حجم الكمية التي يمكن أن تقوم هذه الدول باستيرادها ، لأنه على سبيل المثال لو قامت الدولة بتخفيض قيمة العملة الوطنية وانخفضت على أثر ذلك أسعار صادراتها ، ولكن كانت هذه الصادرات تتجه بصفة أساسية إلى دولة أو مجموعة من الدول تعاني من كساد اقتصادي ، فلن يزداد طلب هذه الدول على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض لقيمة عملتها لأن الانفاق في هذه الدول يتجه تحت تأثير الكساد إلى الانخفاض ومن ذلك الانفاق على الواردات

والعكس ممكن أن يحدث إذا كان الانتعاش هو السائد في أسواق السلع المعنية عند حدوث التخفيض ، حيث يزداد الإنفاق ومن بينه الإنفاق على الواردات ويزداد بذلك الطلب على السلع محل التصدير التي حدث تغير في أسعارها الخارجية بسبب التخفيض لقيمة العملة، وهو ما يتطلع إليه القائمون بالتخفيض .

---

(١) د. سهير معتوق : سياسات التثبيت الاقتصادي ، مصر المعاصرة ، السنة ٨١ ، العددان ٤١٩ ، ٤٢٠ ، يناير وأبريل ١٩٩٠ ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) د. رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢ .

وما يحدث بالنسبة للكساد والانتعاش ممكن أن يحدث إذا كانت الدولة المستوردة من دول التخطيط أو من دول السوق الحر . حيث تلتزم دول التخطيط بخطة معينة تستورد بمقتضاها كميات محدودة سلفاً . وعلى ذلك لايتغير طلب هذه الدول بسبب التغير فى أسعار السلع وإن حدث تغير فإنه يحتاج لفترة زمنية عندما تتاح الفرصة لتغيير الخطة . وعليه لاتستفيد الدول التى تقوم باجراء تخفيضات لقيم عملاتها الوطنية إذا كانت السلع التى تقوم هذه الدول بتصديرها تتجه إلى دول تتبع منهج التخطيط مثلما كان حال دول شرق أوربا .

عكس الأمر ممكن أن يحدث إذا كانت صادرات الدولة القائمة بتخفيض قيمة عملتها تتجه إلى أسواق دولة أو دول أخرى تنتهج سياسة السوق الحر حيث يكون التفاعل التام بين العرض والطلب والأسعار .

وإذا نظرنا إلى هذا الشرط - شرط مرونة الطلب العالمى - بصفة عامة وما يؤثر فيه من عوامل والتى سبق بيانها ، نجده صعب التحقق بالنسبة لسلع التصدير فى الدول النامية ، وذلك لأن سلع التصدير فى هذه الدول تتركز أساسا فى سلع أولية ومنتجات زراعية ، والمعروف عن هذه السلع أنها غالبا ما تتمتع بالجمود فيما يتعلق بالعرض والطلب عليها ، وعلى ذلك لاتجد معها سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية [1] ، بعكس الحال بالنسبة للسلع المصنعة بدرجة أو بأخرى والتى قلما توافرت لدولة نامية ميزة تصديرية بالنسبة لإحداها ، وهو ما ينطبق على مصر ، إذ يتكون الجزء الغالب من الصادرات من إنتاج مواد أولية تنخفض مرونة الطلب عليها ،وهذا مما يجعل فائدة التخفيض محدودة بل ربما تحدث آثاراً سيئة [2] .

وغالبا ما تنتفى شروط المنافسة الكاملة فى أسواق سلع الدول النامية فى الدول الرأسمالية ، حيث تتحكم فى ذلك أحياناً الظروف التاريخية والنظام الاستعمارى القديم والذى يمتد بصورة أو بأخرى إلى وقتنا الحاضر .

وعندما نتحدث عن سلع أولية وبلدان نامية فغالباً ما تتجه هذه السلع إلى أسواق تتركز فى الدول الرأسمالية ، ولايخفى علينا ما تتعرض له هذه الأسواق من دورات ومشكلات اقتصادية تعوق هذه الأسواق عن الاستجابة لانخفاض أسعار السلع بأن يزداد الطلب عليها .

---

(١) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٥٧٢ .

(٢) معبد الجارحى : مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٦ ، أبريل ١٩٨٤ ، ص ١٤٩ .

ونظراً لما سبق بيانه نجد أنه يصعب تحقق شرط مرونة الطلب العالمى على السلعة محل التصدير والتى ينخفض سعرها بسبب تخفيض قيمة العملة . وعليه يكون هناك شكاً فى أن تؤتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ثمارها بالنسبة للصادرات ، بأن تؤدى إلى زيادتها ، ومع ذلك نؤجل الحكم على جدوى هذه السياسة حتى نستعرض ما يلى ذلك من شروط .

الشرط الثانى: يجب أن يتمتع العرض المحلى لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة (١)

مقتضى هذا الشرط أن يكون الجهاز الإنتاجى المحلى لديه القدرة على مقابلة الزيادة التى تحدث فى الطلب على سلع التصدير ، فيستطيع أن يزيد من إنتاج هذه السلع ، عندما يزداد الطلب العالمى عليها .

ويتوقف مدى تأثير هذا الشرط على مدى مرونة الجهاز الإنتاجى ، بحيث يصل تأثيره إلى الحد الأقصى ، عندما تكون مرونة الجهاز الإنتاجى لانهائية ، ويقل هذا التأثير كلما كانت المرونة أقل ، حتى ينعدم التأثير تماماً عند درجة معينة من المرونة بحسب الظروف ، وطبيعى أن يتوقف ذلك على ما إذا كان الجهاز الإنتاجى يتحقق فيه التشغيل الكامل من عدمه .

وحتى يسهل ايضاح هذا الشرط نعود ثانية إلى مثالنا الذى أوردناه عند الحديث عن الشرط الأول وهو تصدير الأحذية المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

فنجد أن التخفيض فى قيمة الجنيه المصرى فى مثالنا وصل إلى ٧٥٪ تقريبا " من ٤٠ قرش إلى ٧٠ قرش للدولار " . ونجد أن الزيادة فى الانتاج والتى تحافظ على نفس القدر من الحصيلة من النقد الأجنبى - الدولار الأمريكى - بلغت هى الأخرى حوالى ٧٥,١٪ ، وبناء على ذلك يجب أن يزداد الانتاج على الأقل بنفس نسبة التخفيض حتى تؤتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية آثارها .

وذلك لأنه إذا لم يتحقق ذلك فإن تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة سوف ينعكس مباشرة على الأسعار ، حيث تؤدى الرغبة فى الحفاظ على قدر معين للتصدير إلى المساس بالقدر المعروض من السلعة محلياً للاستهلاك المحلى ، فيقل المعروض فيرتفع السعر ويتبع ذلك

---

(١) د. أبو بكر متولى : المرجع السابق ، ص ٤٨ . - د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص٥٧٣ . - د. محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

- Henri Bourguenat Op. cit., p. 202 .
- Jean Weiller, Op. cit., p. 55 .
- Pierre Jacqumot et Elsa Assidon, Op. cit., p. 81 .

زيادات فى أسعار سلع أخرى ينتقل إلى عوامل الإنتاج وتكون النتيجة ارتفاع التكلفة فارتفاع الأسعار . وهذا ما يؤكد الأثر التضخمى لتخفيض قيمة العملة الوطنية والذى سنتعرض لدراسته فى الباب الثالث من هذا البحث .

ومثل مرونة الطلب العالمى فإن مرونة العرض المحلى تتوقف هى الأخرى على توافر بعض العوامل ومثال ذلك أنه يجب أن توجد طاقات عاطلة فى الاقتصاد ، وهذه الطاقات يمكن استخدامها والاستفادة منها بسهولة ، وأن تتوافر الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك [١] .

كذلك أن تكون قطاعات الإنتاج المختلفة من النوع الذى يمكن الإحلال فيما بينها بسهولة ، بحيث يمكن تحويل بعض عوامل الإنتاج بسهولة من القطاعات الأخرى إلى قطاع الإنتاج من أجل التصدير [٢] .

وكذلك ما إذا كان الانتاج يعتمد على مدخلات مستوردة أو محلية ودرجة هذا الاعتماد ، ومقتضى هذا كله ، هو مدى توافر القدرة للاقتصاد الوطنى على الإنتاج من أجل التصدير من عدمه .

وهذا الشرط ليس من السهل تحققه بالنسبة لبعض الاقتصاديات المتقدمة ، فما بالنا بالاقتصاديات النامية التى تعانى أجهـــزة الإنتاج فيها من صعوبات جمة ، سواء تعلق ذلك بجانب التمويل ، أو بالكفاءة ، أو بالطاقات العاطلة وعدم توافر مايلزم لتشغيلها ، بالإضافة إلى الصعوبة المطلقة فى كثير من الأحوال لإمكانية الإحلال بين عوامل الانتاج فى القطاعات المختلفة على الأقل على المدى القصير أو حتى المتوسط حتى يتحقق الإنتاج من أجل التصدير .

وعند جمود عرض المنتجات القابلة للتصدير - أى انعدام هذا الشرط - فإن هذا يساهم فى أن الأسعار الداخلية لن تبقى ثابتة ، وبالتالى يزول ما قد يتحقق للتخفيض من مزايا[٣] .

وهذا ما سوف نراه من خلال استعراضنا للشرط الثالث من شروط نجاح التخفيض فى التأثير على الصادرات بالزيادة .

---

(١) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ص ٥٧٤ .
- Henri Bourguinat, Op. cit., p. 202 .

(٢) - Pierre Jacquemot et Elsa Assidon, Op. cit., p. 81.

(٣) - Pierre Jacquemot et Elsa Assidon, Op. cit., p. 79.

الشرط الثالث: يجب أن تتمتع الأثمان المحلية لسلع التصدير بقدر كاف من الاستقرار [١]

حتى تؤتي سياسة التخفيض لقيمة العملة الوطنية آثارها المرجوة بخصوص زيادة الصادرات يجب أن يتوافر بجانب ما سبق من شروط قدر من الاستقرار فى الأثمان المحلية لسلع التصدير ، بل فى الأثمان المحلية بصفة عامة ، لأنه لو لم تستقر الأسعار بأن ارتفعت بتأثير عوامل أخرى ، فإن ما يستفيده المستورد من انخفاض فى أسعار هذه السلع بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية لدولة التصدير ، سوف يقضى على هذه الفائدة ارتفاع أسعار تلك السلع فى أسواقها المحلية ، إذ من شأن زيادة الأسعار فى الداخل ، القضاء على العلاوة التى منحها التخفيض للصادرات ، ولن تكون الواردات بسبب ذلك أغلى سعراً من السلع الوطنية ، وعليه فلن ينخفض حجمها [٢] . والأمر ليس مطلقاً بل يتوقف على درجة الثبات ، فكلما ازدادت درجة الثبات لأسعار سلع التصدير كلما زادت جدوى تحقيق هذا الشرط الذى نحن بصدده ، وبالتالى زاد تأثير التخفيض ، ويقل تأثير التخفيض كلما قلت درجة الثبات فى أسعار سلع التصدير .

وتساهم عدة عوامل فى عدم تحقق هذا الشرط وتتوافر هذه العوامل فى الدول النامية بصفة خاصة حيث تعانى هذه الدول من صعوبات ومشكلات كثيرة تميل على أثرها الأسعار فى هذه الدول إلى الارتفاع باستمرار ، ومن بين هذه المشكلات :

(١) زيادة السكان:

من المعروف أن عدد السكان فى الدول النامية يزداد بنسب تفوق بكثير نسب الزيادة فى عدد السكان فى الدول المتقدمة . وتنعكس هذه الزيادة على الطلب فيزداد هو الآخر ، ولما كان من الصعب فى كثير من الأحوال ، أن يتم مقابلة الزيادة فى الطلب بزيادة فى الإنتاج لسلع الاستهلاك المحلى ، فالنتيجة أن تتجه الزيادة فى الطلب إلى سلع التصدير ، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها ، وبالتالى تنعدم فائدة وقيمة التخفيض لقيمة العملة الوطنية أو تقل على أحسن الأحوال .

---

(١) راجع فى ذلك : د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .
- د. هائز باخسان : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .
- Dean Derosa and Joshua Green , Op. cit., p. 32 .
- Henri Bourguenat, Op. cit., p. 198 .
- W: Max cordon protection Exchange Rate and macro- economic, finance and development , Vol. 22, No. 2, June 1985. p. 19 .

(٢) - Henri Bourguenat, Op. cit., p. 198.

(٢) قصور الموارد وندرتها [1] :

يؤدى قصور الموارد بدوره إلى قصور الجهاز الإنتاجى وعدم قدرته على الوفاء بما هو مطلوب منه ، سواء كان الإنتاج للاستهلاك المحلى أو كان الانتاج للتصدير ، وبالتالى لايزداد العرض المحلى للسلع عندما يزداد الطلب ، فترتفع بالتالى أسعارها ، فتنعدم الفائدة من التخفيض أو تقل ، بل من الممكن أن تنعكس فى صورة ضرر ، عندما ترتفع الأسعار الداخلية بسبب التخفيض .

(٣) التمويل التضخمى :

كلما اعتمدت الدولة على هذه الوسيلة للوفاء باحتياجاتها من النقود ، كلما شهدت الأسعار فى هذه الدولة ارتفاعاً ، لما تؤدى إليه هذه السياسة من زيادة فى عرض النقود دون أن تقابلها زيادة حقيقية فى الإنتاج .

ولايخفى علينا أن هذه السياسة تعد سمة من سمات الدول النامية ، وبالتالى يحد ذلك من قدرتها على الاستفادة من إجراء تخفيضات فى قيم عملاتها لزيادة صادراتها .

(٤) زيادة أسعار الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية [2]

تدخل الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة فى الإنتاج المحلى ، وعندما تتطلع الأنظار من وراء إجراء تخفيض قيمة العملة الوطنية ، إلى رفع أسعار الواردات فيقل حجمها مما يؤدى إلى انخفاض حجم النقد الأجنبى اللازم لتمويلها .

وتشتمل الواردات من بين ما تشتمل ، على قدر ليس بالقليل من السلع الوسيطة والاستثمارية ، اللازمة لعملية التنمية ، وبالتالى يسرى عليها ما يسرى على باقى الواردات ، فترتفع أسعارها . ولن تستطيع الدولة أن تحد من الواردات من هذه السلع نظراً لأهميتها .

ولما كانت هذه السلع تدخل فى الإنتاج الوطنى ، فإن ذلك من شأنه أن يرفع من تكلفة المنتجات التى تدخل تلك السلع فى إنتاجها ، وتكون النتيجة ارتفاع أسعار هذه المنتجات ، مما ينعكس بدوره على الأسعار الداخلية ، ومنها أسعار سلع التصدير ، وهذا يؤثر بدوره على جدوى تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الصادرات ، ويتوقف الأمر على مدى اعتماد

---

(١) - Henri Bourguenat, Op. cit., p. 199.

(٢) - Henri Bourguenat, Op. cit., p. 202.

الصناعة المحلية على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من الخارج [١] .

(٥) التخصص فى انتاج السلع الزراعية والأولية :

يتسبب التخصص فى انتاج هذه السلع فى زيادة عرضة الأسعار فى دول إنتاجها إلى الارتفاع وعدم الاستقرار ، نظراً لمحدودية عرضها وتمتع الكثير منها بقدر من الموسمية

فإذا نظرنا إلى الأراضى الزراعية - العنصر الأساسى لإنتاج السلع الزراعية - نجدها تتمتع بقدر كبير من الثبات فى مساحاتها ، بل بالعكس تميل مع الاعتداءات عليها إلى النقصان ، وحتى لو توافرت مساحات من الأراضى القابلة للاستصلاح فإن هذا أمراً ليس بالسهل ، وليس سريع التحقيق ، لما يحتاج إليه ذلك من امكانيات لاتتوافر بسهولة للدول النامية ، وإن توافرت فتحتاج إلى وقت حتى تؤتى ثمارها . وإذا فرض وتوافر ذلك كله فإن الأمر فى النهاية ليس مطلقا بلا حدود .

نفس الشئ ينطبق إذا كانت الدولة تمتلك بعض الآبار أو المناجم ، فإنها مصادر قابلة للنفاذ ، وعليه فأمام محدودية عرض هذه السلع ، تكون أسعارها عرضة للارتفاع داخلياً مما يؤثر على ارتفاع أسعار القدر المتاح منها للتصدير .

يضاف إلى ما سبق اتجاه التوقعات حول سعر الصرف وما إذا كان التخفيض سوف يجر إلى تخفيض آخر ، وكذلك ما قد يؤدى إليه الرواج فى قطاع التصدير من زيادة فى الدخول وما ينتج عنها من زيادة الواردات وتأثير على الأسعار الداخلية [٢] .

وإذا نظرنا إلى الدول النامية ومدى تحقق هذا الشرط بالنسبة لها ، نجد أنه من السمات الأساسية للدول النامية ، عدم استقرار الأسعار فيها وارتفاع معدلات التضخم حتى وصل فى دول مثل البرازيل والأرجنتين إلى ثلاثة أرقام [٣] . ويتسبب فى ارتفاع الأسعار إما توافر الأسباب السابقة كلها أو توافر أغلبها . كل ذلك يقلل من فرص البلدان النامية من الاستفادة من سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية كوسيلة لزيادة الصادرات من خلال تخفيض أسعارها خارجياً .

---

(١) د. محمد زكى المسير : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٢) - Henri Bourguenat, Op. cit., p. 199.

(٣) وصل هذا الرقم فى الأرجنتين إلى ٣٢٢٪ فى يونيو ١٩٨٨ ، وارتفعت الأسعار فى البرازيل إلى حوالى ٤٦٨٪ فى نفس العام .

الشرط الرابع : يجب ألا يقابل إجراء التخفيض لقيمة العملة الوطنية بإجراءات مماثلة أو وقائية أو انتقامية من الدول الأخرى (١)

حتى تؤتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية آثارها المرجوة فيما يخص الصادرات ، يجب أن يتوافر شرط رابع بجانب الشروط الثلاثة السابق الإشارة إليها . ومقتضى هذا الشرط أنه يجب ألا تقوم الدول الأخرى بإجراءات تقضى على أو تقلل من تأثير سياسة التخفيض لقيمة عملة الدولة القائمة به .

وذلك بأن تقوم دولة أخرى تنتج نفس السلعة ، وتمتلك ذات الأسواق بإجراء تخفيض مماثل لقيمة عملتها الوطنية هى الأخرى طمعا فى زيادة صادراتها هى الأخرى ، وفى هذه الحالة تدخل صادرات الدولة الأخيرة منافسة لصادرات الدولة الأولى ، خاصة إذا تحققت المنافسة الكاملة التى سبق أن تعرضنا لها .

فإذا حدث ذلك فإن النتيجة تتمثل فى عدم تحقق الزيادة المرجوة فى الصادرات ، نظراً لعدم زيادة الطلب العالمى ، بقدر كبير لانعدام الميزة التنافسية لصادرات الدولة الأولى بانخفاض سعرها عن غيرها من السلع . ويتوقف الأمر فى النهاية على مقدار صادرات الدولة المعنية التى قامت بالتخفيض من إجمالى الصادرات العالمية لهذه السلعة أو السلع التى تقوم بتصديرها (٢) .

ويتأثر الطلب العالمى على سلع التصدير للدولة التى قامت بإجراء تخفيض لقيمة عملتها بما تقوم به الدول المستوردة من تطبيق لسياسات خاصة بالتجارة الخارجية من تقييد لوارداتها عن طريق نظام الحصص ، لأن انخفاض أسعار الصادرات الذى يترتب على سياسة التخفيض للقيمة الخارجية للعملة الوطنية لن يؤدى إلى زيادة الكميات المصدرة . لالتزام الدولة المستوردة فى هذه الحالة بكمية معينة من الواردات دون نظر لأسعارها وما يحدث فيها من تغيير .

وتلجأ بعض الدول لتطبيق نظام الحصص كسياسة وقائية ضد إجراء التخفيض الذى تقوم به الدولة المصدرة حفاظاً على أسواقها ومنتجاتها . كذلك من الممكن أن تأخذ السياسة الوقائية شكلاً آخر كأن تقوم الدولة المستوردة بفرض رسوماً جمركية جديدة أو تقوم برفع

---

(١) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .

(٢) - Dean Derosa and Joshua Green, Op. cit., p. 32.

معدلات الرسوم المطبقة على وارداتها حيث تحد هذه الرسوم على الواردات من فاعلية تأثير تخفيض قيمة العملة على الصادرات بزيادتها .

وكذلك من الممكن أن تلجأ الدولة المستوردة إلى تقديم الإعانات إلى المنتجين الوطنيين الذين ينتجون نفس السلعة حتى ينخفض سعر المحلى منها عن سعر المستورد ، وذلك كإجراء انتقامى من الدولة القائمة بالتخفيض وكذلك قد تقوم الدولة المستوردة هى الأخرى بتخفيض قيمة عملتها للحصول على نفس المزايا التى تريدها الدولة الأولى ، وفى هذه الحالة ستظل النسبة بين العملتين واحدة ، إذا تم التخفيض بنفس النسبة ، وبالتالى يظل معدل التبادل بين الدولتين كما هو [١] .

وإذا حدث مثل هذه السياسات المشار إليها سواء كانت مماثلة أو وقائية أو انتقامية ، فإن ذلك قد يدفع الدولة إلى إجراء تخفيض آخر ومن الممكن أن يجرها ذلك إلى إجراء تخفيضات متتابعة لقيمة عملتها الوطنية بما يجره التخفيض عليها من مشكلات كثيرة تنعدم على أثرها جدواه فيما يتعلق بإمكانية زيادة الصادرات .

ويضاف إلى الإجراءات التى تتخذها الدول الأخرى للوقاية أو الانتقام بسبب قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها ما قد يظهر من المضاربة الدولية ، ذلك أن اعتياد الدولة تخفيض قيمة عملتها كلما واجهتها أزمة فى ميزان مدفوعاتها سيجعل هذا فى الإمكان التنبؤ وقت حدوث مثل هذا التخفيض ، وفى هذه الحالة سيؤجل غير المقيمين مشترياتهم من الدولة فتقل حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى ، فى حين سيعجل المقيمون فيها بالشراء من الخارج قبل ارتفاع أسعار الواردات ، فتزيد قيمة مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى ، ونتيجة لذلك تسوء حالة ميزان المدفوعات ، مما يدفع الدولة لإجراء تخفيض بمعدل أكبر من اللازم مما لو ظلت الأحوال فى ظروفها العادية ، وقد يحدث ذلك رغم أن إجراءات التخفيض تتصف دائما بالسرية لما للمضاربين من قدرة على التوقعات استرشاداً ببعض المؤشرات [٢] .

والآن وبعد استعراض الشروط الأربعة وما يؤثر فيها من عوامل ، والتى يلزم توافرها حتى تؤدى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات ، يتضح لنا أن هذه السياسة لاتناسب اقتصاديات الدول النامية ، لأنه لو استطاعت هذه الدول أن تتغلب على

---

(١) د. محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢) د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

ظروفها وتوفر شرطاً من الشروط السابقة ما استطاعت أن تحقق بقية هذه الشروط لصعوبة ذلك إن لم يكن لاستحالته . وأمام ذلك فلا ينال الاقتصاد النامى من التخفيض إلا آثاره السيئة غير المرجوة ، مثل الارتفاع فى الأسعار كما رأينا وكما سنرى عندما نتعرض لذلك بالتفصيل فى الباب الثالث من هذا البحث . وعلى ذلك يجب على الدول النامية التى تسعى إلى زيادة صادراتها ألا تعتمد على سياسة التخفيض لقيم عملاتها الوطنية وحدها ، بل يجب اتباع سياسات أخرى تعمل جنباً إلى جنب مع سياسة التخفيض .

وإذا نظرنا إلى حالة مصر ، وجدنا أن الحديث السابق ينطبق على الوضع فى الاقتصاد المصرى إذ أن مشكلة التصدير فى الواقع فى مصر فى معظمها لاتتعلق بالسعر ، وليست قلة الصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار بحيث إذا انخفض السعر أقبل المصدرون ، وزادت الصادرات، وتحركت أجهزة الإنتاج فى الداخل لتستجيب لهذا الفعل .

ليست المشكلة على هذا النحو ، لكن مشكلة التصدير أن أجهزة الانتاج غير قادرة على الوفاء والتطوير السريع ، والاستجابة لمثل هذه الميكانيكية .

فنجد أن الزراعة مثلا وفى حالة التصدير لمزيد من الفواكه ، هل يمكن أن تخصص مساحة أكبر للفاكهة ؟ وعلى حساب أى المحاصيل ؟ فهل يمكن أن تكون الزيادة على حساب القطن وهو محصول تصديرى ؟ أم على حساب القمح وهو سلعة نستوردها ونزيد بالتالى من استيرادها ؟ أم تكون الزيادة على حساب الخضر ، وهى فى الأصل تقل عن حاجة السوق يوما بعد يوم ؟ فالمسألة على ذلك ليست بهذه السهولة .

وإذا نظرنا إلى الاستهلاك المحلى نجده يلتهم كل فرصة للتصدير .

وإذا أمكن القول أن الإنتاج المحلى لابد وأن يتطور لينتج سلعاً أكثر سواء للاستهلاك المحلى أم التصدير ، فإن ذلك لن يحدث على الأرجح من خلال ميكانيكية تخفيض قيمة العملة وجذب المستوردين الأجانب ، ثم المصدرين فالمنتجين المحليين ، هذه الميكانيكية ليست هى النموذج الصالح فى مصر [١] .

وإذا عدنا للقاعدة العامة التى تشمل حالة مصر وغيرها من البلدان فإنه وحتى ولو حدثت زيادة فى الصادرات ، فإن هذه الزيادة لن يعرف تأثيرها على توازن الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات إلا إذا عُرف تأثير التخفيض على الواردات لأن التوازن يتحقق بمقارنة طرفيه

---

(١) أ. محمود المراغى : مصر والمسألة الاقتصادية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

وتساوى كل من طرفيه أو عدم تساويهما من خلال هذه الآلية [١] : حساب ميزان المدفوعات = كمية الصادرات × سعرها - كمية الواردات × سعرها وهذا ما يجعل الضرورة ملحة للتعرض بالبيان لتأثير التخفيض على الواردات وشروط نجاحه بالنسبة لها .

المطلب الثانى

شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للواردات[٢]

إذا كان المقصود بنجاح سياسة التخفيض على الصادرات ، أن تزداد الصادرات سواء تعلق ذلك بالحجم أو بالحصيلة أو بهما معاً ، فإن الأمر على العكس بالنسبة للواردات إذ يكون المقصود بنجاح سياسة التخفيض فيما يتعلق بالواردات ، أن تقل الواردات ، سواء تعلق النقص بالكمية أو بالحصيلة أو بهما معا .

ويحدث الانخفاض فى الواردات ، بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة اجراء التخفيض فى قيمة العملة الوطنية ، وذلك لأن المستورد الوطنى يضطر ، بسبب التخفيض فى قيمة عملته الوطنية أن يدفع عدد أكبر من وحدات عملته الوطنية ، للحصول على نفس القدر من الوحدات الأجنبية اللازمة للحصول على نفس الوحدة أو الوحدات من وارداته قبل التخفيض .

وقد دفعت النتيجة السابقة العديد من الدول إلى محاولة الاستفادة من تخفيض قيمة العملة الوطنية ، فى زيادة أسعار وارداتها ، وبالتالى الحد منها ، لتقضى بذلك أو تقلل من حجم الفجوة بين الصادرات والواردات والناتجة عن نقص الأولى ، وزيادة الثانية ، ليتحقق للدولة ما تصبو إليه من علاج الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق تحسن الميزان التجارى ، وتوفر بذلك النقد الأجنبى اللازم للقيام بمهام التنمية الاقتصادية .

ربما تستطيع بعض الدول أن تحقق الأثر السابق من خلال تخفيض قيم عملاتها الوطنية .

---

(١) - Henri Bourguenat, Op. cit., p. 200.

(٢) إلى جانب المراجع المذكورة كل فى حينه ، يمكن الرجوع إلى :
- د. ابرهيم محمد القار : سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٥٢ .
- د. سامى عفيفى حاتم : دراسات فى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .
- د. صفوت عبدالسلام عوض الله : السياسات التكيفية ، المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٥٠ .

إلا أن الذى لاشك فيه أن غالبية الدول خاصة النامية منها تفشل فى تحقيق ذلك . بل بالعكس تجنى هذه الدول ثماراً عطبه بسبب التخفيض بدلاً من الثمار الطيبة التى تتطلع إلى الحصول عليها .

ويؤثر فى قدرة الدولة على الاستفادة من التخفيض بعض العوامل إذ يلزم لكى تنخفض الواردات بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية توافر بعض الشروط منها ما يلى :

الشرط الأول : يجب أن يتمتع الطلب المحلى على الواردات من السلع الأجنبية بقدر كاف من المرونة (١)

مقتضى هذا الشرط أن يقل الطلب المحلى على الواردات عندما ترتفع أسعارها إعمالاً لقوى العرض والطلب والأسعار .

أما إذا لم يتوافر هذا القدر من المرونة ، بأن يظل الطلب المحلى ثابتاً رغم ارتفاع أسعار الواردات ، أو يزداد كما فى بعض السلع التفاخرية ، فلن تجد سياسة التخفيض فى إنقاص حجم الواردات .

ويتوقف تأثير هذا الشرط بانتقاصه للواردات على درجة التفاعل بين مرونة الطلب المحلى وأسعار الواردات ، فيزداد التأثير كلما ازدادت هذه المرونة ، ويقل التأثير كلما انخفضت المرونة .

وعلى ذلك فلا تنخفض الواردات عندما يحدث التخفيض فى قيمة العملة الوطنية فى الحالات التى تنعدم فيها أو تقل المرونة كما فى الحالات الآتية :

(١) إذا تمثلت السلع المستوردة فى سلع الاستهلاك الضرورية ، والتى لايمكن الحد من استهلاكها ، ويتحقق ذلك فى السلع الغذائية والأدوية ومواد الوقود ، وكذلك المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية التى يعتمد عليها دوران دولاب الإنتاج . فهذه

---

(١) انظر فى ذلك :

- د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٦ - ٥٧٧ .
- د. محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

- Henri Bourguenat, Op. cit., p. 199.
- Jean Weiller, Op. cit., p. 55.
- Pierre Jacqumot et Elsa Assidon, Op. cit., p. 81.

الطائفة من السلع يصعب الاستغناء عنها بحيث لايتوقع اتجاه الطلب عليها نحو الانخفاض عقب تطبيق سياسة التخفيض حتى ولو ارتفعت أسعارها [١] .

(٢) يتحقق الوضع السابق أيضا عندما تكون السلع المستوردة من سلع الاستهلاك التفاخرى والتى يتمتع مستهلكوها دائما بميل حدى مرتفع للاستهلاك تجاه هذه النوعية من السلع [٢] ، حيث يزداد الطلب على هذه السلع بارتفاع أسعارها خلافاً لمقتضى العلاقة العكسية التى تحكم العلاقة بين الثمن والطلب والتى يقضى بها قانون الطلب ، والسبب فى ذلك هو الخلل فى السلوك الاستهلاكى لهذه الفئة من المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع فى كثير من الأحوال لمجرد ارتفاع أسعارها رغبة فى التفاخر . لذلك تعجز سياسة التخفيض لقيمة العملة عن إعمال تأثيرها المرجو من إجرائها بالحد من الواردات من سلع التفاخر ، ولايجد مع هذه النوعية من السلع للحد من استيرادها إلا نظام الرسوم الجمركية ذات النسب المرتفعة المانعة ، أو نظام الحصص .

وعلى ذلك ، فإن الأمر يتوقف على مدى أهمية السلع الاستهلاكية الأجنبية لدى المقيمين فى الدولة القائمة بالتخفيض [٣] . هذا بعكس الوضع فى حالة السلع المصنعة التى تتمتع فى الغالب بقدر كبير نسبياً من المرونة [٤] .

(٣) قصور الجهاز الانتاجى الداخلى:

يساهم قصور الجهاز الإنتاجى المحلى فى عدم مرونة الطلب المحلى على الواردات عندما ترتفع أسعارها .

فعندما يعجز الجهاز الإنتاجى عن الوفاء باحتياجات السوق المحلى من بدائل للسلع المستوردة المرتفعة السعر ، فإن هذا يتسبب فى جمود الطلب المحلى إلى حد كبير على السلع المستوردة وبالتالى لاينقص استهلاكها وخصوصاً إذا كانت ضرورية [٥] وبالتالى لاتقل

---

(١) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ص ٥٧٦ .

- C. H. Kirc Patrick and F. L. : Nixon, the origins of inflation in less developed countries : a selective review, in readingsin development economics and policy, London, G. Allen and Unwin, 1981, p. 325.

(٢) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٥٧٦ - ٥٧٧ .

(٣) د. محمد زكى المسير : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٤) د. أحمد جامع : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٥) لم أذكر سلع التفاخر هنا لأن استيراد هذه السلع من الخارج هو فى حد ذاته سببا للتفاخر وعلى ذلك لايقوم البديل المحلى منها غالبا مقام المستورد .

الواردات [١] .

ويكتنف القصور الجهاز الإنتاجي بسبب الصعوبات التى تحيط به والتى سبق الإشارة إليها عند الحديث عن مرونة العرض المحلى ودورها فى زيادة الصادرات عند تخفيض قيمة العملة الوطنية وذلك فى المطلب الأول ، ومن بين هذه الصعوبات القصور فى الموارد والتمويل وكذلك صعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج ومدى قدرتها على الانتقال من قطاع إلى آخر .

وحتى لو أمكن حدوث ذلك فلن يحدث فى الأجل القصير ، وعندما يحدث فلن يحدث دون ارتفاع فى أسعار السلع المحلية ، مما يقلل الفارق بين أسعارها وأسعار الواردات التى ارتفعت أسعارها بسبب التخفيض ،أو يقضى على الفارق تماماً [٢] ، هذا مع الوضع فى الاعتبار فارق الجودة لصالح السلع المستوردة فى كثير من الأحيان ، أو حتى مع انعدام الفارق فى الجودة تبقى عقد الخواجة هى المسيطرة على سلوك كثير من المستهلكين المحليين الذين يميلون دائما إلى تفضيل السلع المستوردة ، كل ذلك يضعف من مرونة الطلب المحلى على الواردات .

وإذا تحققت القدرة للجهاز الإنتاجى المحلى ، أن ينتج للتصدير ، فإن الانتعاش الذى يحدث فى هذا القطاع ، يتسبب فى زيادة الواردات عن طريق العاملين فى هذا القطاع والذين ارتفعت دخولهم بسبب ذلك الرواج فأدى ذلك إلى زيادة ميلهم الحدى للاستيراد [٣] ، ويؤدى ذلك بدوره إلى تقليل الفائدة من توافر مرونة الطلب المحلى على السلع المستوردة وعلى ذلك فلا تقل الواردات كما هو مخطط إليه من وراء التخفيض . وبذلك يؤدى جمود مرونة كل من العرض المحلى لسلع التصدير ، والطلب المحلى على سلع الاستيراد إلى حدوث آثار معاكسة للتخفيض على الاقتصاد القائم به [٤] .

الشرط الثانى: يجب أن يتمتع العرض الأجنبى للواردات بقدر كبير من المرونة [٥]

يقضى هذا الشرط ، بأن يستطيع المنتج الأجنبى ، التقليل من عرض منتجاته عندما

---

(١) د. رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

(٢) د. رمزى زكى : المرجع السابق ص ٥٧٧ .

(٣) د. أحمد جامع : المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٤) - Pierre Jacquemot et Elsa Assidon. Op. cit., p. 79.

(٥) د. رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ص ٥٧٧ - ٥٧٨ .
- Jean Weiller, Op. cit., p. 55.
- Pierre Jacquemot et Elsa Assidon, Op. cit., p. 81.

ترتفع أسعارها ، ويقل الطلب عليها فى بلد الاستيراد بسبب التخفيض وذلك حتى يستطيع مقابلة انخفاض الطلب عليها . إلا أنه فى حالات كثيرة ، قد يجد المنتجون الأجانب أنه من العسير عليهم ، تخفيض المعروض من منتجاتهم للتصدير ، دون أن تلحق بهم خسائر مالية كبيرة ، فيلجأون فى مثل هذه الظروف ، إلى خفض أسعار صادراتهم . بما يكفل لهم المحافظة على أسواقهم الخارجية .

وفى هذه الحالة قد تنخفض أسعار السلع المستوردة ، بالقدر الذى يكفل لها منافسة السلع الوطنية ، وكذلك يؤدى ذلك الانخفاض فى أسعارها إلى الغاء الأثر الأولى للتخفيض والذى يؤدى إلى ارتفاع أسعار تلك السلع وكلما حقق المنتجون الأجانب نجاحاً فى هذا المجال ، فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية العملة الوطنية ، سوف تفشل فى تحقيق ما كانت تهدف إليه من تقليل الواردات وبالتالى حجم الطلب على النقد الأجنبى .

ونظراً لعدم امكان تحقق هذا الشرط بسهولة ، فإنه يساهم مع الشرط الأول فى صعوبة تحقيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة آثارها المرجوة بالحد من الواردات .

وإذا نظرنا إلى الوضع فى مصر ، فإن حدود التحرك فى جانب الاستيراد ومرونته ليست كبيرة ، ولا يلعب فيها السعر الدور الحاسم ، إذ أن الجزء الأعظم من الواردات يتمثل فى سلع تموينية ، وغذائية ، ومستلزمات إنتاج ، وسلع استثمارية "آلات" ، فكل ذلك لاينخفض إذا ارتفع السعر ، لكنه ينخفض إذا زاد الإنتاج المحلى ليشبع حاجة الأسواق ، وإذا تغير حجم الاستثمار أو نمطه ، فكل ذلك يعتمد على سياسات محلية ولايعتمد على لعبة الأسعار ، على العكس فإن تخفيض قيمة العملة ، ورفع أسعار الواردات بالتالى يرفع تكلفة ذلك كله بالضرورة وربما يجعل القطاعات الأساسية التى تتحمل العبء تقوم بمواجهته بأساليب مختلفة ليس من بينها فى معظم الأحوال ضغط الاستيراد الذى يعد هو الهدف المرجو [١] .

ونخلص من هذا المبحث إلى أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لاتستطيع أن تأتى بنتائج إيجابية فيما يتعلق بإمكانية زيادة الصادرات إلا إذا توافرت عدة شروط ، والتى يؤدى انتفائها أو انتفاء أحدها إلى القضاء على أو التقليل من الأهداف التى تسعى السلطات المختصة إلى تحقيقها من وراء إجراء التخفيض .

---

(١) أ. محمود المراغى : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

ونظراً لما يعترى اقتصاديات البلدان النامية من مشكلات وصعوبات ، فلن تستطيع هذه الاقتصاديات أن تجنى ثمار التخفيض المرجوة .

ونفس الأمر يحدث بالنسبة للواردات ، حيث لاتستطيع البلدان النامية أن تقلل من حجم الواردات من خلال اجراء تخفيضا على قيمة عملتها الوطنية ، وذلك لأن هذا يتطلب توافر شروط معينة سبق بيانها ، وأن هذه الشروط يصعب توافرها فى البلدان النامية ، وعلى اعتبار أن مصر هى إحدى الدول النامية ، فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على بقية البلدان النامية ، وعليه فإن التخفيض لن يؤدى إلى تحسن وضع الميزان التجارى ، إذ يتكون الجزء الغالب من إنتاجها من إنتاج مواد أولية .

وعليه فإن سياسة تخفيض قيمة العملة لاتستطيع بمفردها أن تحقق زيادة فى الصادرات وتقليلا للواردات ، لأنه إذا تم الاعتماد عليها وحدها فى حالة عدم توافر شروط تطبيقها ، فإن النتائج ستكون عكسية ولايقف الأمر عند مجرد عدم زيادة الصادرات وعدم نقصان الواردات بل يتعدى ذلك إلى حدوث آثار أخرى غير مرغوبة مثل زيادة الأثمان الداخلية وارتفاع معدلات التضخم . ومن بين السياسات الأخرى التى يمكن الاستعانة بها نظام الحصص أو الرسوم الجمركية أو الضرائب المباشرة على استهلاك بعض السلع فيما يتعلق بالواردات وتقديم إعانات للمنتجين لسلع التصدير فيما يتعلق بالصادرات .

وكذلك تطبيق بعض السياسات النقدية التى تكفل التحكم فى حجم النقود المتاح للأفراد .

ولايكفى مجرد تطبيق سياسات أخرى لتتضافر مع سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فى اصلاح الخلل بين الصادرات والواردات . ولكن ينبغى انتقاء السياسة المناسبة حتى يمكن تلاشى التعارض بين السياسات عند التطبيق وهذا ما نتعرض له من بين ما يحتويه الباب الثالث من البحث .

وبعد هذا العرض لشروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فيما يتعلق بالصادرات والواردات ننتقل لبحث آثار هذه السياسة فى مصر على التجارة الخارجية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى . وذلك لأن سياسات الصرف الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر كانت تنطوى على تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى بصورة أو بأخرى . وهذا ما سنراه فى المبحثين الثانى والثالث من هذا الفصل .

المبحث الثانى

تأثير اجراءات الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر على الصادرات

صدرت العديد من التشريعات خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، وقد أرست هذه التشريعات بعض السياسات الخاصة بالصرف الأجنبى ، مثل سياسة السوق الموازية ، وسياسة الاستيراد بدون تحويل عملة ، وما انطوت عليه هاتين السياستين ، من تشجيع للصادرات والواردات فى نفس الوقت .

ولقد كان لهذه السياسات أثر على الصادرات ، حيث تقلص حجمها من السلع المصنعة لصالح الصادرات من السلع الأولية والاستخراجية ، وهذا من شأنه خلق العديد من المشكلات للاقتصاد المصرى التى من بينها أن الانخفاض فى قيمة الجنيه والذى كان حصيلة العديد من الإجراءات والسياسات ، يأتى بآثار عكسية أو تنعدم آثاره المرجوة على أحسن الأحوال ، بسبب شبه التخصص فى تصدير السلع الأولية والاستخراجية .

كل هذه الأمور سوف نتعرض لها فى هذا المبحث ، فنقوم ببيان تطور حجم وحصيلة الصادرات بصفة عامة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، والصادرات فى إطار السوق الموازية على وجه الخصوص . ثم نتعرض بعد ذلك لبيان التوزيع النوعى للصادرات خلال تلك الفترة وكذلك التوزيع الجغرافى لها .

اولا: تطور الصادرات الإجمالية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى

إن المتتبع للتطور الذى حدث فى حصيلة الصادرات المصرية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠ ، يجد أن هذه الحصيلة قد ارتفعت لتصل إلى حوالى ٦ مرات ونصف فى نهاية الفترة عنها فى بدايتها .

فقد بلغت الحصيلة حوالى ٢١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ مقابل ٣٣١,٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ .

ويبين لنا الجدول التالى تطور حصيلة الصادرات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ :

جدول (٤)

تطور قيمة الصادرات المصرية الإجمالية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

السنة	القيمة	القيمة بملايين الجنيهات النسبة المئوية للتغير ٪
١٩٧٠	٣٣١,٢	-
١٩٧١	٣٤٣,٢	٣,٦
١٩٧٢	٣٥٨,٨	٤,٥
١٩٧٣	٤٤٤,٢	٢٣,٨
١٩٧٤	٥٩٣,٣	٣٣,٦
١٩٧٥	٥٤٨,٦	- ٧,٥
١٩٧٦	٥٩٥,٥	٨,٥
١٩٧٧	٦٦٨,٤	١٢,٢
١٩٧٨	٧٤٣,٩	١١,٣
١٨٧٩	١٢٨٧,٩	٧٣,١
١٩٨٠	٢١٣٢,٢	٦٥,٦

المصدر : Notions - unies " Year Book of International trade Statistics : Trade by country Data " Vol. 1 , New York, 1981

وتم حساب النسبة المئوية بمعرفة الباحث .

عند مطالعة أرقام الجدول السابق ، وما يدلنا عليه من تطور فى حصيلة الصادرات ، نجد أن الحصيلة قد تزايدت عام بعد عام ، باستثناء عام ١٩٧٥ والذى سجلت فيه حصيلة الصادرات انخفاضاً . إلا أن هذه الزيادة كانت بسيطة ، إذ لم تتجاوز نسبتها ١٢٤,٦٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ . هذا باستثناء عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، حيث بلغت النسبة فيهما وحدهما ١٨٦,٦ تقريباً بمقارنة عام ١٩٨٠ بعام ١٩٧٨ . وربما يرجع السبب فى ذلك إلى

التغير الكبير فى سعر الصرف ما بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، حيث تم تطبيق نظام سعر الصرف فى مجمع البنك المركزى ومجمع البنوك المعتمدة بدلاً من نظام السعر الرسمى والسعر الموازى . وقد انخفضت قيمة الجنيه بمقتضى ذلك من ٣٩ قرشاً للدولار إلى ٧٠ قرشاً للدولار وبنسبة ٧٩,٥٪ تقريباً . والدليل على ذلك هو أنه إذا قمنا بحساب حصيلة الصادرات مقومة بالنقد الأجنبى على أساس ٣٩ قرشا للدولار ثم على أساس ٧٠ قرشا للدولار فسوف نجد أن الحصيلة مقومة بالنقد الأجنبى قد تناقصت .

فقد بلغت هذه الحصيلة حوالى ١٢٨٧,٨ مليون جنيه وعند حسابها على أساس ٣٩ قرشا نجدها تعادل ٣٣٠٢ مليون دولار [١] . فى حين تبلغ هذه الحصيلة ١٨٣٩,٧ مليون دولار إذا تم حسابها على أساس ٧٠ قرشا للدولار .

وعلى ذلك ، نتبين أن الحقيقة ، هى نقصان حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات خلال فترة الانفتاح ، وأن الزيادة التى يبينها الجدول كانت بسبب طريقة حساب سعر الصرف ، وبسبب تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، حيث بلغت هذه النسبة كما سبق البيان حوالى ٧٩,٥٪ ، وبذلك نجد أن الزيادة التى حدثت فى عام ١٩٧٩ بالنسبة لعام ١٩٧٨ هى زيادة ظاهرية إذ أنه لو تم تقويم حصيلة عام ١٩٧٨ بالدولار على أساس ٣٩ قرشا لكانت ١٩٠٧ مليون دولار تقريبا . هذا القدر نفسه يعادل ١٣٣٥ مليون جنيه على أساس ٧٠ قرشا للدولار وهو رقم أكبر من المتحقق فى عام ١٩٧٩ مما يدل دلالة قاطعة على أن الزيادة كانت ظاهرية وبسبب طريقة الحساب .

ورغم النقص فى الحصيلة من النقد الأجنبى ، نجد أن هذه الزيادة الظاهرية فى حصيلة الصادرات عند تقييمها بالجنيه المصرى ، كانت فى صالح مجموعة السلع الاستخراجية والأولية وخاصة البترول ، وذلك بعكس الصادرات من السلع المصنعة التى انخفضت حصيلتها خلال الفترة محل الدراسة ، ويظهر لنا ذلك من تناول التوزيع النوعى للصادرات المصرية خلال نفس الفترة والذى نتعرض له فيما يلى :

ثانيا: التركيب السلعى للصادرات المصرية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى

إذا كان التطور السابق بيانه فى قيمة الصادرات يبين لنا زيادة الحصيلة بالجنيهات المصرية عام بعد آخر ، ورغم أن هذه الزيادة متواضعة إلا أن الأمر يختلف من مجموعة سلعية

(١) هذا القدر من الدولارات إذا تم تقويمه بالجنيه المصرى على أساس ٧٠ قرشا للدولار يبلغ ٢٣١١ مليون جنيه .

إلى أخرى ، حيث سجلت بعض المجموعات زيادة فى حصيلة صادراتها ، فى حين سجلت مجموعات أخرى نقصاً فى حصيلة صادراتها .

فقد ساهمت الصادرات الأولية والمواد الخام فى جزء هام من هذه الزيادة ، على حساب الزيادة فى صادرات السلع المصنعة والتى سعت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تحقيق الزيادة فى صادراتها والنهوض بها ، وسوف يتجلى الوضع بوضوح من عرضه على هذا النحو :

إذا أخذنا البترول كسلعة تصدير ، نجد أن الزيادة فى قيمة الصادرات من البترول الخام قد بلغت حوالى ٦٠ مرة خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٠ ، وترجع هذه الزيادة فى أغلبها إلى الارتفاع فى الأسعار ، والذى حدث على مرحلتين ، الأولى منهما خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، والثانية خلال عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

ولكن إذا كانت الزيادة فى الحصيلة قد تجاوزت ٦٠ مرة خلال الفترة المذكورة ، حيث بلغت الحصيلة ١٣٧٠,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ مقابل ٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ ، إلا أن الزيادة فى الكمية قد بلغت حوالى ٥٨٪ فقط خلال نفس الفترة [١] ، وهذا يؤكد أن الزيادة فى حصيلة الصادرات كانت ترجع فى أغلبها إلى الارتفاع الذى حدث فى الأسعار عالميا خلال فترة السبعينات .

وترتيباً على ما سبق ، فإذا تم استبعاد حصيلة صادرات البترول من إجمالى حصيلة الصادرات ، فإننا نجد أن النسب ستختلف تماماً ونجد أن الزيادة هى زيادة هزيلة فيما يتعلق بالحصيلة أما عن الكميات فنجدها تسجل انخفاضا ، ويظهر لنا ذلك من النظر إلى الأرقام التالية : ارتفعت حصيلة الصادرات الإجمالية من ٣٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢ إلى حوالى ٧٦١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ .

وعن الكمية فقد انخفضت من حوالى ٢,٧ مليون طن فى عام ١٩٧٢ إلى حوالى ١,١ مليون طن فى عام ١٩٨٠[٢] ، أى بنسبة انخفاض تقدر بحوالى - ٦٠٪ وقد ترتب على هذا زيادة الأهمية النسبية لصادرات البترول إلى إجمالى الصادرات ، فبعد أن كانت تمثل حوالى ٦,٤٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٧٢ أصبحت تمثل حوالى ٦٤,٣٪ فى عام ١٩٨٠ .

---

(١) حمدية زهران : سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٢) د. حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

وبإضافة صادرات البترول إلى صادرات بعض المواد الخام الأخرى والسلع الأولية نجد أن حصيلتها تمثل حوالى ٨٣٪ من قيمة الصادرات الإجمالية .

ويظهر لنا ذلك بوضوح من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

النمط السلعي للصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠

نوعية السلعية	١٩٧٢		١٩٨٠		نسبة الزيادة أو الانخفاض في الوزن النسبي ٪
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	
المواد الخام والسلع الأولية	٢٠٩	٥٨	١٧٧١	٨٣	٤٣,١
البتـــــرول	٢٣	٦,٥	١٣٧٠,٥	٦٤	٨٨٤,٦
القطن الخام	١٦٢	٤٥,٢	٢٩٦	١٤	- ٦٩
المنتجات المصنوعة	١٥٠	٤٢	٣٦١	١٧	- ٥٩,٥
سلع شبه مصنوعة	٥٢	١٤,٦	٢٠٩	١٠	- ٣١,٥
منتجات تامة الصنع	٩٨	٢٧,٤	١٥٢	٧	- ٧٤,٥
الإجمـــالي	٣٥٩	١٠٠	٢١٣٢	١٠٠	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أغسطس ١٩٧٣ ، ١٩٨١ عن يناير وديسمبر ١٩٧٢ ، ١٩٨٠ ، وتم حساب العمود الأخير بمعرفة الباحث .

وإذا عدنا للحديث عن بيانات الجدول فنجد أن تطوراً ملحوظاً قد حدث في نصيب الصادرات الأولية والمواد الخام فأصبحت تمثل ٨٣٪ تقريباً من إجمالي الصادرات في عام ١٩٨٠ ، مقابل نسبة مقدارها ٥٨٪ تقريباً في عام ١٩٧٢ ، وأصبح نصيب البترول وحده يقرب من الثلثين فبلغ وحده ٦٤٪ تقريبا في عام ١٩٨٠ من إجمالي الصادرات مقابل ٦,٥٪ تقريباً في عام ١٩٧٢ .

وبالنسبة للقطن فقد تراجعت أهميته النسبية من ٤٥,٢٪ تقريبا في عام ١٩٧٢ إلى

١٤٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ ، وإن كان محصول القطن كأحد المحاصيل الزراعية لايمكن الاطمئنان له والاعتماد عليه لما قد يصيبه من آفات أو ما يتأثر به من تقلبات جوية إلا أن ما يدل عليه هذا التطور هو التدهور الذى حدث فى قطاع الزراعة ، لصالح قطاعات أخرى غير منتجة مثل قطاع الخدمات .

وما حدث من تراجع بالنسبة للقطن فقد حدث بالنسبة للصادرات من السلع المصنوعة بصفة عامة ، حيث انخفضت الحصيلة من صادراتها بالنسبة لإجمالى حصيلة الصادرات فقد تراجعت نسبتها إلى ١٧٪ تقريباً فى عام ١٩٨٠ مقابل نسبة وصلت إلى ٤٢٪ تقريباً فى عام ١٩٧٢ . وأصبحت المنتجات الصناعية تامة الصنع تمثل حوالى ٧٪ فقط تقريبا من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٠ مقابل ٢٧,٤٪ تقريبا فى عام ١٩٧٢ .

وإذا نظرنا إلى نسبة التغير فى الوزن النسبى لحصيلة كل فئة من الفئات السابقة فنجد أن الوزن النسبى لصادرات البترول قد حقق أعلى نسبة زيادة ، حيث ارتفع وزنه النسبى بمقدار ٨٨٤,٥٪ وهو السلعة الوحيدة التى حقق وزنها النسبى زيادة وليست مجرد زيادة فقد كانت زيادة فائقة . على النقيض من ذلك تماماً فإن الوزن النسبى لحصيلة صادرات المنتجات تامة الصنع هو الذى حقق أكبر نسبة نقص من بين الصادرات حيث بلغت نسبة تراجع وزنه النسبى ناقص (- ٧٤,٥٪) ، وتراوحت بقية الصادرات بين البترول والمنتجات تامة الصنع فقد حقق الوزن النسبى للقطن الخام تراجعاً قدره ٦٩٪ تقريباً والمنتجات شبه المصنوعة نقصا يساوى ٣١,٥٪ كل ذلك يدل على مدى التشوه الذى حدث فى الأوزان النسبية لحصيلة صادرات السلع المختلفة إلى إجمالى الصادرات . خلافاً لما هدفت إليه إجراءات سياسة الانفتاح الاقتصادى .

رغم الأرقام السابقة إلا أن الإنسان لا يستطيع أن يطمئن إلى مؤداها إلا إذا نظر إلى تطور كمية الصادرات لبعض الفئات السابقة [١] .

فقد سجلت الكميات المصدرة من محصول القطن ، انخفاضاً قدره ٤٤٪ تقريباً حيث انخفضت الكمية من ٥,٩ مليون قنطار فى عام ١٩٧٢ إلى ٣,٣ مليون قنطار فى عام ١٩٨٠ تقريباً .

وقد سجل غزل القطن انخفاضاً قدره ٢,١٪ تقريبا حيث انخفضت الكمية المصدرة منه

---

(١) راجع فى ذلك د. حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

من ٤٧ ألف طن فى عام ١٩٧٢ إلى ٤٦ ألف طن فى عام ١٩٨٠ تقريباً .

وبالنسبة للأقمشة القطنية فقد سجلت انخفاضاً قدره ٣٣٪ تقريبا . حيث انخفضت الكمية المصدرة منه من ٢١ ألف طن فى عام ١٩٧٢ إلى ١٤ ألف طن فى عام ١٩٨٠ .

وعن بعض المنتجات التى تولاها القطاع الخاص ، فقد سجلت صناعات الأحذية انخفاضاً قدره ٨٥٪ تقريبا فى القيمة وانخفاضاً قدره ٨٨٪ تقريبا فى الكمية ، وسجلت صناعة الآثاث انخفاضاً قدره ٢٦٪ تقريبا فى القيمة و ٧٦٪ تقريبا فى الكمية .

ومن استعراض الوضع السابق يتبين أن الزيادة التى حدثت فى الصادرات خلال السبعينات هى زيادة ظاهرية فى أغلبها لحدوثها فى القيمة وذلك يرجع إلى تغير الأسعار العالمية بالارتفاع وكذلك إلى طريقة حساب قيمة الصادرات بعد الإنخفاض المتتالى لسعر الصرف خلال تلك الفترة وأن هذه الزيادة قد تركزت بدرجة كبيرة وبصفة أساسية فى قطاع الصادرات الأولية والمواد الخام وفى قطاع البترول بصفة خاصة .

أما عن الصادرات من السلع تامة الصنع وشبه المصنعة ، فقد سجلت انخفاضاً ، بصفة عامة سواء فى كميتها أو قيمتها .

ولهذا الأمر دلالة خطيرة حيث يدل على زيادة اعتماد قطاع الصادرات على المنتجات الأولية والمواد الخام ، وما يمثله من خطورة ، حيث أنه بالنسبة لسلعة مثل البترول ، نعرف أن هذه السلعة هى سلعة قابلة للنفاذ ، حيث تدلنا البيانات على أن الاحتياطات المؤكده منه ٤٠٠ مليون طن لا تكفى إلا لعشرة سنوات تقريبا على أساس الإنتاج السنوى المستهدف ٥٠ مليون طن فى عام ١٩٨٥ ، بينما تتناقص الكمية المتاحة منه للتصدير ، مع استمرار زيادة الاستهلاك المحلى بنسبة ١٥٪ سنويا ، هذا بخلاف التقلبات فى الأسعار والتى تحدث من وقت إلى آخر ، مما يؤثر على حصيلة النقد الأجنبى المتحصل من هذا القطاع .

وكذلك إذا نظرنا إلى محصول القطن ، فرغم تراجع قيمة حصيلته بالنسبة للصادرات الإجمالية ، إلا أنه مثل قدراً لا بأس به فى نهاية الفترة محل الدراسة .

ومع ذلك لا يمكن الاعتماد عليه أو الاطمئنان إلى حصيلته ، لأنه عرضة للآفات والحشرات مما يؤثر على الحصيلة منه ، وهذه هى طبيعة الحاصلات الزراعية إذ تتقلب من عام

---

(١) راجع فى ذلك : د. على حافظ منصور : مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

إلى آخر حسب الأحوال . والدليل على ذلك أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالى الصادرات هى نسبة متقلبة وغير ثابتة لتقلب وعدم ثبات حصيلة صادراتها ، ترشدنا إلى ذلك بعض الأرقام التالية : (١)

فقد بلغت حصيلة الصادرات لبعض السلع الزراعية ٢٢٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٦٩/١٩٧٠ وتمثل بذلك نسبة ٦٧,٢٪ من إجمالى الصادرات التى بلغت ٣٣١,٢ مليون جنيه تقريباً فى نفس العام ، وبلغت هذه الحصيلة حوالى ٢٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، وتبلغ بذلك حوالى ٢٩,٦٪ من إجمالى الصادرات التى بلغت حوالى ٧٤٣,٩ مليون جنيه فى نفس العام.

أما فى عام ١٩٧٩ بلغت الحصيلة ٣٥٦ مليون جنيه لتمثل بذلك نسبة ٢٧,٦٪ من إجمالى الصادرات التى بلغت ١٢٨٧,٩ مليون جنيه فى نفس العام .

وتبين هذه الأرقام عدم استقرار حصيلة الصادرات من السلع الزراعية ، وفى نفس الوقت تدهور نسبة هذه الحصيلة إلى اجمالى الصادرات المصرية بمرور الوقت .

والذى لاشك فيه أن هذا الخلل الذى حدث فى الهيكل السلعى للصادرات قد نتج عن بعض السياسات التى تم تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، حيث قضت بعض هذه السياسات بوقف العمل بالعديد من اتفاقيات التجارة والدفع ، حيث كانت الدول الاشتراكية هى الأسواق الرئيسية لصادراتنا وسوف نعرض لتطور الوزن النسبى لهذه الأسواق بعد قليل . كذلك فقد ساهم فى هذا الخلل بعض السياسات المطبقة بخصوص الاستيراد والتصدير ، وما أحدثته سياسة الاستيراد بدون تحويله عمله من تأثير بالغ على المنتجات السلعية ، عن طريق ايجاد سلع مستوردة منافسة للسلع الوطنية ، وتكدست بذلك الأسواق بسلع بديلة للإنتاج المحلى . قتلت هذه الصناعات فى مهدها ، لعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية .

أضف إلى ذلك ما أدت إليه بعض سياسات النقد الأجنبى وما تتيحه من مشروعية تحويل الأرباح والأموال إلى الخارج ، من التركيز فى الإنتاج للتصدير على بعض الصناعات ذات الربح السريع حتى ولو انعدمت قيمتها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى ، بل مثلت هذه النوعية من الصناعات معول من معاول الهدم للاقتصاد القومى بما تحدثه من تشويه وتخريب للاقتصاد .

ثالثاً:التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية خلال فترة السبعينات

رأينا التطور الذى حدث فى التركيب السلعى للصادرات المصرية خلال فترة الانفتاح

الاقتصادى بفعل تطبيق بعض السياسات الخاصة بالنقد الأجنبى والاستيراد والتصدير . فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل إن هذه السياسات ، قد أحدثت تغييراً فى هيكل التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى .

فقد تمثل التغير فى التحول الكبير لصادراتنا المصرية من الدول الإشتراكية ، إلى الدول الرأسمالية المتقدمة بفعل إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع ، التى كانت تنظم الصادرات والواردات مع الدول الاشتراكية ، وبذلك انخفض نصيب هذه الدول من صادراتنا فى الوقت الذى زاد فيه نصيب الدول الرأسمالية من تلك الصادرات .

ربما لا يكون هناك خطورة إذا كان الأمر مجرد تحول فى الأسواق فقط ولكن مكمن الخطر يتمثل فى أن سلع التصدير التى كانت تناسبها أسواق الدول الاشتراكية لا تقو على غزو أسواق الدول الرأسمالية . فبينما تحتمى صادراتنا إلى الدول الاشتراكية تحت مظلة اتفاقيات التجارة والدفع ، تتجرد هذه الصادرات من تلك الحماية فى أسواق الدول الرأسمالية ، التى تتعرض فيها لمنافسة السلع الأخرى سواء أنتجت هذه السلع فى الدولة المستوردة أو كانت واردة إليها من دول أخرى .

وتتضح لنا الصورة أكثر جلاءً بعد استعراض بيانات الجدول التالى :

جدول (٦)

التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية مقارنة بين عامى ١٩٧٢ - ١٩٨٠

(٪) من اجمالى الصادرات)

أسواق الصادرات	١٩٧٢	١٩٨٠
الدول الرأسمالية المتقدمة	٢٢,٥	٦٠
- السوق الأوربية المشتركة	٩,٥	٤٣
- الولايات المتحدة الأمريكية	١,٤	٨
الدول الاشتراكية	٦١,٣	١٨,٢
دول العالم الثالث	١٦,٢	٢١
دول أخرى	-	,٨
إجمالى النسبة	١٠٠	١٠٠

المصدر : نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية (أغسطس ١٩٧٣ عن يناير - ديسمبر ١٩٧٢) ، (أغسطس ١٩٨١ عن يناير - ديسمبر ١٩٨٠)

وكما هو واضح من الجدول السابق ، فقد تغيرت صورة التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية ، فبعد أن كان نصيب الدول الاشتراكية منها حوالى ٦١,٣٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٧٢ ، تحولت هذه النسبة تقريبا إلى صالح الدول الرأسمالية فى نهاية الفترة ، حيث بلغت النسبة حوالى ٦٠٪ فى عام ١٩٨٠ ، وتبادلتا كلتا الكتلتين النسبة المنخفضة من الصادرات ، حيث تسببت السياسات الخاصة بالنقد الأجنبى والاستيراد والتصدير فى السبعينات ، فى انخفاض نصيب الدول الاشتراكية من الصادرات المصرية ، حيث بلغت نسبتها حوالى ١٨,٢٪ فى عام ١٩٨٠ ، وهى نسبة تقارب ما كانت تمثله الصادرات إلى الدول الرأسمالية فى عام ١٩٧٢ إذ بلغت حوالى ٢٢,٥٪ .

وفى إطار مجموعة الدول الرأسمالية ، فقد بلغ نصيب دول السوق الأوروبية المشتركة وحدها حوالى ٤٣٪ فى عام ١٩٨٠ مقابل نسبة مقدارها ٩,٥٪ تقريبا فى عام ١٩٧٢ .

وسجل نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نسبة قدرها ٨٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ مقابل ١,٤٪ تقريبا فقط فى عام ١٩٧٢ .

وكما سبق القول فإن التحول الذى حدث فى أسواق صادرات مصر ليس معناه مجرد تحول حدث من سوق إلى سوق ، ولكن هذا مؤداه حدوث تحول فى نوعية الصادرات . وذلك نظراً لصعوبة المنافسة فى أسواق الدول الرأسمالية أمام المنتجات الصناعية ، بعكس الحال بالنسبة للسلع الأولية والاستخراجية والمواد الخام والسلع الزراعية ، وربما لاتظهر خطورة الوضع بالنسبة للصادرات إذا قورن بالنسبة للواردات كما سنرى فى حينه . وليس أدل على هذا من الانخفاض الذى حدث فى نصيب السلع المصنعة عند مقارنة ذلك أثناء سنوات الدراسة ، حيث انخفضت هذه النسبة من ٤٢٪ تقريبا فى عام ١٩٧٢ إلى حوالى ١٧٪ فى عام ١٩٨٠ ، بعكس الحال بالنسبة للسلع الأولية والمواد الخام التى زادت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية من ٥٨٪ تقريبا عام ١٩٧٢ إلى ٨٣٪ تقريبا عام ١٩٨٠ .

وخلاصة ما سبق ، أن الصادرات المصرية ، قد شهدت تحولاً فى تركيبها السلعى ، يتجه هذا التحول لصالح السلع الأولية والمواد الخام ، على حساب السلع المصنعة .ولقد كان هذا

التحول لابد منه ، كنتيجة للتحول فى أسواق التصدير ، من أسواق الدول الاشتراكية ، إلى أسواق الدول الرأسمالية ، نتيجة انتهاج بعض السياسات التى تعلقت بالتعامل فى النقد الأجنبى وعمليات الاستيراد والتصدير وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع ولقد كانت الأخيرة تحكم التعامل مع البلدان الاشتراكية بصفة أساسية .

رابعاً: تطور الصادرات فى إطار السوق الموازية خلال السبعينات

تم تطبيق سياسة السوق الموازية فى عام ١٩٧٣ بمقتضى القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ، على أن يتم العمل بنظامها اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٧٣ على أساس التعامل فى السوق من خلال الأسعار التشجيعية ، وكذلك تم تطويرها بمقتضى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ وما تلا ذلك من إجراءات قبل صدور القانون ١١٨ / ١٩٧٥ الخاص بالاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية [١] . ولقد كان لهذه القرارات السابقة تأثير على حجم حصيلة الصادرات التى تمت فى إطار السوق الموازية .

وتدلنا البيانات أن حصيلة الصادرات من السوق الموازية تزايدت باستمرار خلال الفترة المبينة ، فبعد أن كانت تسجل نسبة قدرها ٤٧,٪ تقريبا من حصيلة الصادرات الإجمالية فى عام ١٩٧٣ ، فى بداية تطبيق نظام السوق الموازية ، فقد وصلت هذه النسبة ، إلى حوالى ٢٠٪ فى عام ١٩٧٧ وهو يمثل خمس حصيلة الصادرات تقريبا فى ذلك العام . وقد بلغ متوسط هذه النسبة المذكورة حوالى ١٠,٥٪ ، ورغم دلالة ذلك على زيادة حصيلة السوق الموازية وتزايد نسبة هذه الحصيلة إلى إجمالى الصادرات باستمرار عاماً بعد عام . إلا أن النسبة المتوسطة السابق ذكرها لم تتناسب مع التسهيلات التى تم تقديمها للصادرات من خلال تطبيق نظام السوق الموازية .

ومن الجدير بالملاحظة ، أن نصيب الصادرات غير التقليدية فى إطار السوق الموازية ، هو نصيب ضعيف ، إذ لم تتجاوز حوالى ٢٠٪ من موارد السوق .

ويمكن ارجاع أسباب زيادة موارد السوق الموازية لما يأتى :[٢]

---

(١) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول .

(٢) راجع فى ذلك د. رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٣) هذا يؤكد ما سبق ذكره من أن الزيادة فى حصيلة الصادرات كانت ترجع فى جانب كبير منها للتغير فى سعر صرف الجنيه .

(١) ارتفاع معدل الربح فى النشاط التصديرى الذى تم فى إطار السوق الموازية نتيجة معاملة المصدرين فى إطار السوق بالسعر التشجيعى للنقد الأجنبى ، فأصبحت السلعة التى كانت تصدر الوحدة منها مقابل دولار واحد تغُل على المصدر أو المنتج مبلغ ٧٠ قرشاً بدلا من ٤٠ قرشاً قبل تطبيق نظام العلاوة المطبقة فى إطار تطبيق السوق (٢) .

ومع افتراض عدم تغير سعر السلعة خارجيا أو عدم اختلاف تكاليف إنتاجها ، نجدها بسبب نظام العلاوات تدر ربحاً على صاحبها . مما يغرى المنتجين ، على إنتاج سلع قابلة للتصدير ، وتكثيف نشاطهم فى هذا المجال .

(٢) أدت التسهيلات الاستيرادية ، التى انطوى عليها نظام السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة ، إلى فك بعض أوجه الاختناقات ، فى قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الأخرى التى تلزم لدوران عجلات الإنتاج ، فى بعض القطاعات التى تنتج للتصدير ،ويظهر ذلك بالنسبة لقطاع الحرفيين . مما كان لذلك أثر على زيادة الإنتاج للتصدير .

إلا أنه ينبغى الإشارة إلى أنه لا يوجد تناسب بين التزايد الذى حدث فى الصادرات مع التسهيلات الاستيرادية لمستلزمات الإنتاج ، وقطع الغيار والآلات والعدد اللازمة لهذا القطاع ، حيث أثبتت سنوات التجربة أن الجزء الأكبر من صادرات السوق ، قد قام به القطاع العام ، وليس القطاع الخاص .

ويظهر ذلك عندما نعرف أن النصيب النسبى للصادرات السلعية للقطاع العام كان يساوى ٦٨٪ من إجمالى صادرات السوق الموازية فى عام ١٩٧٤ ، على حين بلغ النصيب النسبى لصادرات القطاع الخاص ٣٢٪ تقريبا فى نفس العام .

وتوضح الإحصاءات أيضا أن معدل نمو صادرات القطاع العام ، من خلال السوق الموازية كانت أعلى من معدلات النمو لصادرات القطاع الخاص .

(٣) تساهم الإجراءات المختلفة التى طرأت على نظام السوق الموازية ، والتى أضافت بالتتالى كثير من الأصناف من السلع المصدرة إلى هذه السوق ، تساهم هذه الإجراءات فى زيادة موارد السوق . وكذلك نظراً لمحاسبة منتجى ومصدرى السلع بالأسعار التشجيعية للنقد الأجنبى وما يؤدى إليه ذلك من زيادة فى حصيلة الصادرات .

ومن السلع التى تم إدخالها فى إطار السوق الموازية ، الصادرات من الغزل والنسيج والبصل والثوم .

ولاشك أن تحويل هذه السلع لتتم المحاسبة بالنسبة لها طبقاً لنظام السوق الموازية ، قد أدى إلى زيادة أرقام حصيلة الصادرات التى سجلتها السوق . ولذلك فإن الزيادة التى حدثت لا ترجع إلى زيادة الكميات المصدرة بقدر ما ترجع إلى زيادة الأسعار . بسبب حساب الحصيلة بالسعر التشجيعى فى إطار السوق الموازية .

وخلاصة ما سبق هو ، أنه قد حدثت بالفعل زيادة فى حصيلة الصادرات الإجمالية خلال فترة السبعينات ، إلا أن هذه الزيادة رغم ضعفها ، ترجع فى أغلبها إلى الانخفاض فى قيمة الجنيه ، وما أدى إليه ذلك من زيادة ما يحصل عليه المصدر المصرى من الجنيهات المصرية ثمنا لتصدير نفس السلعة أو الوحدات منها مع افتراض عدم تغير سعرها خارجياً ، وكذلك عدم تغير نفقات الإنتاج .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن المتفحص للأمر يجد أن حصيلة الصادرات مقومة بالنقد الأجنبى قد انخفضت خلال تلك الفترة ، ويدلنا على هذا ما ذكرناه بالنسبة لتغير الحصيلة بين سنتى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، حيث وجدنا أن نفس الحصيلة التى تحققت فى عام ١٩٧٩ ، والتى تبلغ ١٢٨٧,٨ مليون جنيه تعادل ٣٣٠٢ مليون دولار على أساس ٣٩ قرشاً للدولار وهو السعر فى عام ١٩٧٨ وتعادل نفس الحصيلة إذا احتسبت على أساس ٧٠ قرشاً للدولار ما يقدر بـ ١٨٣٩,٧ مليون دولار ، ومؤدى ذلك أن الصادرات لم تنشط كما كان مرجواً لها من وراء إجراءات السبعينات .

وإذا نظرنا إلى التركيب السلعى للصادرات نجد أن كفة الميزان قد رجحت لصالح الصادرات التقليدية ، ضد صالح الصادرات المصنعة ، وبالتالى لم يتحقق الهدف من تنشيط الأخيرة ، رغم الكم الهائل من التسهيلات فى نظام النقد الأجنبى والاستيراد والتصدير ، سواء بالنسبة للواردات اللازمة لتمويل الصناعات التى تنتج للتصدير أو عن طريق المزايا التى حصل عليها المصدرون للسلع التى تدخل فى إطار السوق الموازية . وفى هذا الإطار نجد أن الزيادة كانت لصالح السلع التقليدية ، على حساب السلع الصناعية ، وساهمت المتحصلات من السلع التى تم إدخالها من فترة لأخرى فى نظام السوق ، ساهمت فى زيادة الحصيلة . وبناءً على ما سبق كله ، نستطيع القول ، بأن الإجراءات الخاصة بالنقد الأجنبى والاستيراد والتصدير ، التى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات لم تأت بما هو مطلوب منها ومستهدف حدوثه .

وسوف تتضح الصورة بجلاء أكثر عندما نستعرض تأثير هذه الإجراءات على الواردات

المبحث الثالث

تأثير اجراءات الصرف الأجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى في مصر على الواردات

عندما يتحدث الإنسان عن الصادرات فى إطار الحديث عن التجارة الخارجية ، فإن الأمر يستلزم الحديث عن الواردات ، حيث يمثل كل منهما وجهاً لعملة واحدة . ذلك أنه لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية ، وما يتصل بذلك من حديث عن توازن الميزان التجارى ، والذى يؤثر بصورة كبيرة على توازن ميزان المدفوعات ، إلا إذا تم تناول عاملى التوازن معاً ، وهما الصادرات والواردات . والسبب فى ذلك أنه ، ربما لا يحدث تطور فى قيمة الصادرات بالزيادة ، ويسعد الإنسان بذلك على أساس أن الصادرات لم تتدهور ، ولكن تكون الحقيقة مرة ، إذا تضاعفت قيمة الواردات . لأن ذلك يكفى وحده لزيادة حجم الخلل بين الصادرات والواردات ونفس الأمر ممكن أن يحدث ، إذا زادت الصادرات زيادة طفيفة ، فى الوقت الذى تزيد فيه الواردات زيادات بالغة .

كل ذلك يستدعى التعرض لدراسة تطور الواردات خلال ذات الفترة التى استعرضنا فيها تطور الصادرات ، حتى تكتمل الصورة ، ونستطيع الحكم على السياسات المطبقة خلال نفس الفترة .

وسوف نتناول دراسة هذا الموضوع من خلال التعرض للنقاط المختلفة التى درسنا بها الوضع بالنسبة للصادرات مضافاً إليها تطور الوزردات فى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

أولاً: تطور حصيلة الواردات الاجمالية خلال فترة السبعينات

نعرض فى البداية الجدول رقم (٦) حتى نتعرف على وضع حصيلة الواردات من خلاله .

جدول (٧)

تطور قيمة الواردات الاجمالية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

القيمة بملايين الجنيهات

السنة	القيمة	النسبة المئوية للتغير ٪
١٩٧٠	٣٤٢	-
١٩٧١	٣٩٩,٩	١٦,٩
١٩٧٢	٣٩٠,٧	٢,٣-
١٩٧٣	٣٦١,١	٧,٦-
١٩٧٤	٩٢٠,٢	١٥٤,٨
١٩٧٥	١٥٣٩,٣	٦٧,٣
١٩٧٦	١٤٨٩,٩	٣,٢-
١٩٧٧	١٨٨٤,٣	٢٦,٥
١٩٧٨	٢٥٣٥,٨	٣٤,٦
١٨٧٩	٢٦٨٦,٢	٢,١
١٩٨٠	٣٤٠٢	٢٦,٦

المصدر : Nations-Unies," Year Book of international trade statistics : Op. cit .

وتم حساب النسبة المئوية بمعرفة الباحث .

من استعراض بيانات الجدول نجد أن قيمة الواردات قد تضاعفت بما يقرب من ٨ أضعاف خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وبنسبة ٨٩٥٪ تقريبا ، حيث سجلت قيمة الواردات مبلغ وقدره ٣٤٢ مليون جنيه تقريبا فى عام ١٩٧٠ ، مقابل مبلغ مقداره ٣٤٠٢ مليون جنيه تقريبا فى عام ١٩٨٠ ، وبفارق ٣٠٦٠ مليون جنيه فى نهاية الفترة عن بدايتها .

وترجع هذه الزيادة إلى الاجراءات الخاصة بتسهيل الاستيراد ، وإن كان لا يمكن تجاهل أثر ارتفاع الأسعار العالمية على زيادة قيمة الواردات ، بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال عقد السبعينات ، وما ساهم به ذلك من زيادة فى التضخم العالمى .

وقد ساهم فى ذلك أيضا التغير الذى طرأ على قيمة الجنيه المصرى ، سواء بتدخل من السلطات المختصة ، أو بسبب الضغوط ، التى خلقها نظام الاستيراد بدون تحويل عملة على قيمة الجنيه .

ويؤيد ما نقول ، تلك الطفرة التى حدثت فى زيادة قيمة الواردات فى عام ١٩٧٤ عنه فى عام ١٩٧٣ ، حيث بلغت نسبة الزيادة ١٥٤,٨٪ إذ تغيرت من ٣٦١,١ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٩٢٠,٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، وذلك بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، والذى بدأ تطبيقه فى عام ١٩٧٤ .

وعند مقارنة الزيادة فى الكمية والزيادة فى القيمة ، نجد أن الزيادة فى القيمة كانت أكبر من الزيادة فى الكمية ، حيث سجلت الأولى تغيراً قدره ٨٩٥٪ - أكثر من ٨ أضعاف - فى حين سجلت الزيادة فى الثانية ما يقدر بحوالى ٧٤٪ [١] ، وغير خاف الاختلاف بين التطور فى الصادرات عن التطور فى الواردات خلال نفس الفترة .

ومن الملاحظ أيضا أن نسبة الزيادة ، قد انخفضت فى نهاية الفترة وفى عام ١٩٧٩ بصورة ملحوظة ، ويعزى ذلك إلى اتجاه السلطات المختصة ، إلى ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وقد صدر لتحقيق هذا الهدف القرار رقم ٦٠٠ لعام ١٩٧٩ ، بالإضافة إلى غيره من القرارات .

وننتقل بعد عرض التطور الذى حدث فى إجمالى الواردات إلى عرض التطور الذى حدث فى هيكل الواردات .

ثانيا: التركيب السلعى للواردات المصرية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى

إذا كانت الورادات الاجمالية قد شهدت تطوراً بالزيادة خلال فترة السبعينات إلا أن هذه الزيادة لم تتوزع على النوعيات المختلفة من السلع بالتساوى ولكن تغير الوزن النسبى لنوعيات السلع المختلفة . وهذا ما سوف تدلنا عليه الصفحات التالية من خلال عرض بعض الجداول والتعليق عليها .

ونبدأ أولاً بالبيان ، لتطور نصيب كل من الواردات الاستهلاكية والواردات الانتاجية من اجمالى الواردات ، وهذا ما يدلنا عليه الجدول التالى :

---

(١) د. حمدية زهران : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

جدول رقم (٨)

التوزيع النوعى للواردات إلى استهلاكية وإنتاجية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

القيمة بملايين الجنيهات

تصنيف الواردات / السنة	جملة الواردات		جملة الواردات الإستهلاكية			جملة الواردات الإنتاجية		
	القيمة	نسبة التغير ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	نسبة الواردات الاستهلاكية إلى إجمالى الواردات ٪	القيمة	نسبة التغير* ٪	نسبة الواردات الإنتاجية إلى إجمالى الواردات ٪
١٩٧٤	٩٢٠,٣	-	٣٩٢,٨	-	٤٢,٧	٥٢٧,٣	-	٥٧,٣
١٩٧٥	١٥٣٩,٣	٦٧,٣	٥٣٨,٣	٣٧,-	٣٥,-	١٠٠٠,٩	٨٩,٨	٦٥,-
١٩٧٦	١٤٨٩,٩	٣,٢-	٤١٧,٢	٢٢,٥-	٢٨,-	١٠٦٥,٢	٦,٤	٧١,٥
١٩٧٧	١٨٨٤,٣	٢٦,٥	٤٥٩,٤	١٠,١	٢٤,٤	١٤٢٥,١	٣٣,٨	٧٥,٦
١٩٧٨	٢٥٣٥,٨	٣٤,٦	٧٧٨,-	٦٩,٤	٣١,-	١٩٤٤,٤	٣٦,٤	٧٦,٧
١٩٧٩	٢٦٨٦,٢	٢,١	٧٠٧,٤	٩,١-	٢٦,٣	١٩٤٨,٥	,٢	٧٢,٥
١٩٨٠	٣٤٠٢	٢٦,٦	١٥٧٤,٥	١٢٢,-	٤٦,٣	١٨٤١,٧	٥,٥ -	٥٤,١

المصدر : Nation - nuies " Year Book of international trade statistics : Op. cit.

- اعداد مختلفة من المؤشر الاحصائى ونشرات التجارة الخارجية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وتم حساب النسب المئوية بمعرفة الباحث .

قبل أن نتحدث عن محتويات الجدول نشير إلى أنه قد تم الحديث عن إجمالى الواردات وتطورها فى الجدول السابق ، وإنما تم إيـرادها هنا حتى تكتمل الصورة .

وإذا نظرنا إلى مجموعة الواردات الاستهلاكية نجد أن نسبة تغيرها تختلف من عام إلى آخر ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى كثرة التعديلات التى حدثت خلال تلك الفترة كما رأينا عند الحديث عن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وإن كانت محصلة التذبذب أن هذه المجموعة من الواردات قد سجلت تغيراً بالزيادة بلغ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة ٣٤,٦٪ تقريباً .

وإذا نظرنا إلى نسبة الواردات الاستهلاكية إلى إجمالى الواردات خلال الفترة المذكورة نجد أنها بدأت مرتفعة وانتهت مرتفعة وكانت أقل فيما بين البداية والنهاية ، وإذا نظرنا إلى اجمالى الفترة نجد أنها شكلت نسبة لا بأس بها من إجمالى الواردات إذ بلغت فى المتوسط ٣٣,٤٪ تقريبا ، وبالطبع فإن ذلك يتوقف على طبيعة هذه الواردات .

وإذا نظرنا إلى الواردات الانتاجية . نجد أن نسبة تغيرها السنوى بدأ مرتفعاً ثم أخذ يتناقص مع تذبذبه وكانت محصلة ذلك أن سجل هذا التغير متوسط سنوى مقداره ٢٦,٩٪ ، ويقل هذا المعدل عن متوسط معدل التغير الذى سجلته مجموعة السلع الاستهلاكية مما يدل على تزايد الاستهلاك للسلع المستوردة .

وإذا نظرنا إلى نسبة هذه الفئة من السلع إلى إجمالى الواردات نجد أنها قد بدأت منخفضة وانتهت منخفضة وكان متوسط النسبة خلال الفترة المذكورة ٦٧,٥٪ ، وتتوقف أهمية هذه النسبة أيضاً على طبيعة السلع التى تكون مجموعة الواردات الانتاجية .

وسوف تتضح لنا الأمور أكثر عندما نتعرض بالبيان لهيكل كل من الواردات الاستهلاكية والواردات الانتاجية ، وهذا ما نراه فيما يلى :

هيكل الواردات الاستهلاكية :

تتكون الواردات من سلع الاستهلاك من سلع استهلاكية فى صورة مواد خام تتكون أساساً من مواد غذائية مثل القمح والدقيق والذرة والبقول والفاكهة والبن والشاى بالإضافة إلى الحيوانات الحية (للذبح) .

كما تتكون من سلع استهلاكية مصنعة من اللحوم الطازجة والمحفوظة ومنتجات الألبان وزيت بذرة الذرة والمشروبات والسكر والملابس الجاهزة والكتب ومستحضرات الأدوية والزينة وسيارات الركوب .. الخ .

وبالنسبة للمجموعة الأولى (المواد الخام) نجد أنها سجلت تغيراً سنويا فى المتوسط قدره ٢٣,٥٪ تقريبا ، وعن نسبتها إلى إجمالى الواردات الاستهلاكية نجد أن هذه النسبة بدأت مرتفعة (٧٦,٧٪) وأخذت فى التناقص حتى وصلت ٤٨٪ . والعكس قد حدث بالنسبة للمجموعة الثانية (المصنعة) إذ بدأت هذه النسبة (نسبتها إلى اجمالى الواردات الاستهلاكية) منخفضة (٢٣,٣٪) وأخذت فى التزايد حتى وصلت إلى (٥٢٪) وسجلت بذلك نسبة فى المتوسط بلغت ٤٤٪ تقريباً ، وهى نسبة مرتفعة وتدل على زيادة الاعتماد على الخارج بالنسبة لاستهلاك السلع الغذائية ، وهذا ما يدل عليه أيضا معدل التغير السنوى الذى سجلته هذه النوعية من الواردات الاستهلاكية إذ بلغ هذا المعدل فى المتوسط ٦٠٪ تقريبا .

ويوضح لنا الجدول التالى (رقم ٨) هذه البيانات والنسب بصورة تفصيلية .

هيكل الواردات الانتاجية

يدلنا الجدول التالى (رقم ٩) على أنه كما تكونت الواردات الاستهلاكية من مجموعتين (خام ومصنعة) تتكون الواردات الانتاجية هى الأخرى من مجموعتين وهما مجموعة الواردات من السلع الوسيطة ، ومجموعة الواردات من السلع الاستثمارية .

فلقد علمنا أن مجموعة السلع الانتاجية المستوردة قد انخفض معدل تغيرها السنوى فى نهاية الفترة عنه فى بدايتها إذ بلغت هذه النسبة حوالى ٨٩٪ فى بداية الفترة وانخفضت إلى -٥,٥٪ فى نهايتها فإن هذه النسب قد انعكست بدورها على نسب تغير الواردات لكل من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية إذ بدأت فى الأولى بنسبة ٨٠٪ وانتهت بنسبة ١٨٪ وبمعدل متوسط سنوى مقداره ٢٤,٨٪ وقد مثلت متوسط سنوى بنسبة ٦٦٪ تقريبا من جملة الواردات الانتاجية . وإذا نظرنا إلى المجموعة الثانية وهى الواردات من السلع الاستثمارية نجد أن هذه المجموعة قد سجلت نسبة متزايدة إلى اجمالى الواردات الانتاجية إذ بدأت بنسبة ٢٤,٢ حتى وصلت إلى ٤٣٪ فى عام ١٩٧٩ وإن انخفضت فى عام ١٩٨٠ ، وقد سجلت بذلك متوسطا قدره ٣٤٪ تقريباً . وإن كان معدل تغيرها السنوى قد أخذ فى التناقص فى نهاية الفترة عنه فى بدايتها كما اتجهت مجموعة الواردات الانتاجية بصفة عامة إذ بدأت بنسبة ١٢٠,٧٪ فى عام ١٩٧٥ حتى وصلت إلى -٣٦,٥٪ فى عام ١٩٨٠ وإن كانت النسبة فى المتوسط بلغت ٣٥,٧٪ تقريباً . وهذا يدل على زيادة وزن العدد والآلات والماكينات و ... الخ فى الواردات .

جدول (٩)

هيكل الواردات الاستهلاكية (خام ومصنعة) خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

القيمة بملايين الجنيهات

تصنيف الواردات / السنة	جملة الواردات الإستهلاكية			الواردات الاستهلاكية الخام			الواردات الاستهلاكية المصنعة		
	القيمة	نسبة التغير ٪	النسبة إلى إجمالى الواردات ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	النسبة إلى إجمالى الواردات الاستهلاكية ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	النسبة إلى إجمالى الواردات الاستهلاكية ٪
١٩٧٤	٣٩٢,٨	-	٤٢,٧	٣٠١,٣	-	٧٦,٧	٩١,٥	-	٢٣,٣
١٩٧٥	٥٣٨,٣	٣٧,-	٣٥,-	٣١٨,٧	٥,٨	٥٩,٢	٢١٩,٩	١٤٠,٣	٤٠,٩
١٩٧٦	٤١٧,٢	٢٢,٥-	٢٨,-	٢٥٧,٥	١٩,٢-	٦١,٧	١٥٩,٧	٢٧,٤-	٣٨,٣
١٩٧٧	٤٥٩,٤	١٠,١	٢٤,٤	٢٥٠,٣	٢,٨-	٥٤,٥	٢٠٩,١	٣٠,٩	٤٥,٥
١٩٧٨	٧٧٨,-	٦٩,٤	٣١,-	٣٤٢,٤	٣٦,٨	٤٤,-	٤٣٥,٦	١٨,٣	٥٦,-
١٩٧٩	٧٠٧,٤	٩,١-	٢٦,٣	٣٤٢,٦	-,١	٤٨,٤	٣٦٤,٨	١٦,٣-	٥١,٦
١٩٨٠	١٥٧٤,٥	١٢٢,-	٤٦,٣	٧٥٥,٣	١٢٠,٥	٤٨,-	٨١٩,٢	١٢٤,٦	٥٢,-

المصدر : المرجع السابق

جدول (١٠)

هيكل الواردات الإنتاجية (وسيطة واستثمارية) خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

القيمة بملايين الجنيهات

تصنيف الواردات / السنة	جملة الواردات الإنتاجية			الواردات الوسيطة			الواردات الإستثمارية		
	القيمة	نسبة التغير ٪	النسبة إلى إجمالى الواردات ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	النسبة إلى إجمالى الواردات الإنتاجية ٪	القيمة	نسبة التغير ٪	النسبة إلى إجمالى الواردات الإنتاجية ٪
١٩٧٤	٥٢٧,٣	-	٥٧,٣	٣٩٩,٧	-	٧٥,٨	١٢٧,٦	-	٢٤,٢
١٩٧٥	١٠٠٠,٩	٨٩,٨	٦٥,-	٧١٩,٣	٨٠,-	٧١,٩	٢٨١,٦	١٢٠,٧	٢٨,١
١٩٧٦	١٠٦٥,٢	٦,٤	٧١,٥	٦٨٨,٥	٤,٣-	٦٤,٦	٣٧٦,٧	٣٣,٨	٣٥,٤
١٩٧٧	١٤٢٥,١	٣٣,٨	٧٥,٦	٨٩٠,٥	٢٩,٣	٦٢,٥	٥٣٤,٦	٤١,٩	٣٧,٥
١٩٧٨	١٩٤٤,٤	٣٦,٤	٧٦,٧	١١٥٣,-	٢٩,٥	٥٩,٣	٧٩١,٤	٤٨,-	٤٠,٧
١٩٧٩	١٩٤٨,٥	,٢	٧٢,٥	١١٠٩,٧	٣,٨-	٥٧,-	٨٣٨,٨	٦,-	٤٣,-
١٩٨٠	١٨٤١,٧	٥,٥ -	٥٤,١	١٣٠٩,٢	١٨,-	٧١,١	٥٣٢,٥	٣٦,٥-	٢٨,٩

المصدر : المرجع السابق

وإذا كانت البيانات التى وردت بالجداول السابقة دلت على اتجاه الواردات لكل من مجموعة السلع الاستهلاكية ومجموعة السلع الإنتاجية ، ونوعيات السلع المختلفة التى تندرج تحت كل منهما ، فإن هذا يعد مؤشرا عاماً يبين مسئولية إجراءات الانفتاح الاقتصادى عن اتجاه كل من الواردات من السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الانتاجية ، إلا أن الأمر سوف يكون أكثر وضوحاً إذا تعرضنا بالبيان لنوعيات الواردات فى إطار كل من نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة . ولكن قبل أن نعرض لذلك نقوم أولا ببيان التوزيع الجغرافى للواردات المصرية خلال الفترة محل الدراسة إذ أن للأسواق التى تأتى منها الواردات دلالة ما بشكل أو بآخر على نوعيات السلع التى تأتى من هذه الأسواق .

ثالثاً: التوزيع الجغرافى للواردات المصرية خلال فترة السبعينات

لم تتسبب إجراءات النقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى تغيير الهيكل السلعى للواردات المصرية فقط ، ولكن بجانب هذا التغير فى هيكل الواردات نجد أن اجراءات السبعينات قد أثرت كذلك فى الهيكل الجغرافى للواردات إذ أدت هذه الاجراءات إلى تزايد وارداتنا من الدول الغربية وتطور هذا التزايد من بداية الفترة وحتى نهايتها ، وقد شهدت الفترة فى نفس الوقت تناقصاً فى واردات البلاد من دول الكتلة الشرقية وتدلنا أرقام الجدول التالى على الوزن النسبى للواردات من مجموعات الدول المختلفة .

جدول رقم (١١)

التوزيع الجغرافى للواردات المصرية ، مقارنة بين عامى (١٩٧٢ - ١٩٨٠)

(٪) من اجمالى الواردات

أسواق الواردات / السنوات / النسبة	١٩٧٢ ٪	١٩٨٠ ٪	نسبة التغير ٪
الدول الرأسمالية المتقدمة	٥١	٧٤	٤٥,١
- السوق الأوروبية المشتركة	٢٠	٣٩	٩٥,-
- الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٦	٢٠	١٣٢,٦
الدول الاشتراكية	٣٣	١٦	- ١٠٦,٣
الدول النامية	١٦	١٠	- ٦٠,-
إجمالى النسبة	١٠٠	١٠٠	

- من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، أغسطس ١٩٧٣ ، ١٩٨١ عن يناير - ديسمبر ١٩٧٢ ، ١٩٨٠ .

وكما تدل أرقام الجدول فإن نصيب مجموع الدول الرأسمالية المتقدمة قد ارتفع من ٥١٪ تقريبا من جملة الواردات إلى أن بلغ حوالى ٧٤٪ ما بين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٠ وبنسبة تغير مقدارها ٤٥,١٪ تقريباً .

وداخل هذه النسبة قد ظهر مقدار التحول بالنسبة لكل من الواردات من الولايات المتحدة ومجموعة السوق الأوربية المشتركة . إذ بلغ معدل التغير فى الأولى ١٣٢,٦ تقريبا إذ تغيرت نسبتها من ٨,٦٪ إلى ٢٠٪ ما بين عامى المقارنة ، وبلغ هذا المعدل فى حالة السوق الأوربية المشتركة حوالى ٩٥٪ إذ تغيرت نسبتها من ٢٠٪ إلى ٣٩٪ ما بين عامى المقارنة .

وأمام هذا التحول بالزيادة فى نصيب مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة لاجمالى الواردات نجد أن تحولاً عكسياً قد حدث بالنسبة لنصيب الدول الاشتراكية إذ تناقص نصيب هذه المجموعة من اجمالى الواردات فأصبح يمثل ١٦٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ مقابل ٣٣٪ تقريبا فى عام ١٩٧٢ . وبذلك سجلت انخفاضا فى معدل التغير بلغ حوالى ١٠٦,٣٪ ونفس التغير بالنقصان هو ما حدث بالنسبة لنصيب الدول النامية سواء كانت دولاً عربية أم غير عربية فى اجمالى الواردات المصرية ولكن كان معدل الانخفاض أقل منه فى حالة الدول الاشتراكية إذ بلغ معدل التغير بالانخفاض حوالى ٦٠٪ إذ بلغ نصيبها ١٠٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ مقابل ١٦٪ تقريبا فى عام ١٩٧٢ .

ولقد رأينا كيف أن الواردات المصرية قد تطورت فى قيمتها وكميتها خلال فترة السبعينات ، ولكن هذا التطور تظهر دلالته القوية وعلاقته بتأثير إجراءات النقد الأجنبى على الواردات خلال فترة الدراسة عندما ننظر إلى نوعية الواردات وهيكلها السلعى .

وإذا كانت الواردات قد شهدت تحولاً لصالح مجموعة ما من السلع وضد صالح مجموعة أخرى فإن ذلك يستلزم أن يحدث التحول فى الأسواق لأنه وعلى سبيل المثال إذا كان الطلب قد ازداد على السلع الاستهلاكية فإن هذه السلع تجد رواجاً لها فى الدول الرأسمالية المتقدمة . وطبيعى أن يتجه الطلب إلى أسواق هذه الدول . وهنا تكمن الخطورة لأنه ربما تزداد الواردات ولكن عندما تشتمل الواردات على سلع وسيطة وسلع استثمارية تتجه أساساً إلى رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومى فإن الوضع لايمثل خطورة ولكن عندما تشمل الواردات على سلع استهلاكية تتجه أساساً إلى اشباع طلب فئات معينة مسيطرة اقتصادياً فهنا تكمن الخطورة وهذا ما حدث بالنسبة للواردات من كل من دول أوربا الشرقية ودول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إذ كانت أغلب السلع المستوردة من الدول الشرقية عبارة عن عدد وآلات

منها ما لزم لإنشاء السد العالى وإقامة المصانع بعكس الحال بالنسبة للواردات من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التى تكونت فى الغالب من سلع استهلاكية وخاصة المعمرة التى تناسب فئات معينة [١] .

ومن شأن وضع مثل هذا أن يتزايد العجز فى الميزان التجارى لصالح الدول الرأسمالية مما يلزم معه تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل هذه الواردات . وعندما تعجز الصادرات عن تحقيق ذلك فلا يكون هناك طريقاً غير الاستدانة [٢] ، مع ما يجره ذلك من مشكلات تعرضنا لها بالبيان عند الحديث عن تزايد المديونية الخارجية .

ونستطيع بعد هذا العرض أن نقرر أن التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية قد شهدت تحولاً خلال فترة السبعينات فى غير صالح مصر إذ اتجهت كل من لصادرات والواردات نحو الغرب وهذا من شأنه أن تكون الصادرات متركزة فى المواد الخام فى حين تتركز الواردات فى السلع الاستهلاكية . وهذا له دلالة أخرى وهو أن الواقع يخالف تماماً ما أعلن وتقرر من أن الانفتاح سوف يكون على العالم كله شرقه وغربه والحقيقة أنه كان على الغرب فقط دون الشرق وهذا أدى إلى أن تخسر مصر ما كانت تجره عليها اتفاقات التجارة والدفع من منافع والتى اقتضت اجراءات الانفتاح الاقتصادى القضاء عليها .

وجاء الآن دور الحديث عن تطور الواردات فى اطار كل من السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة كما سبق وأن وعدنا .

رابعاً: تطور الواردات المصرية فى إطار نظام السوق الموازية للنقد

كان لتطبيق نظام السوق الموازية فى مجال التجارة الخارجية أثر على زيادة الصادرات كمية وقيمة ، بسبب تطبيق نظام الأسعار التشجيعية الذى تقرر العمل به فى اطار نظام السوق الموازية .

وبجانب هذا التأثير على الصادرات تأثرت الواردات أيضاً فى اطار نظام السوق الموازية فى القيمة والكمية بسبب ما سمح به نظام السوق من استيراد نوعيات معينة من السلع ممولة من موارد السوق الموازية .

---

(١) راجع فى ذلك : محمد على الدمشاوى : مؤشرات اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٦ ، أبريل ١٩٨٤ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

ولقد تحققت الزيادة فى القيمة بصورة مباشرة بسبب ما انطوى عليه نظام السوق من تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى ، وبجانب هذا الأثر المباشر لتطبيق نظام السوق الموازية على الواردات ، فإن لتطبيقها أثر غير مباشر أيضا ، وقد تحقق هذا الأثر نتيجة الزيادة فى الحصيلة من النقد الأجنبى التى تمثل موارد السوق من قطاعات مختلفة ،أمدت هذه الحصيلة المتزايدة من النقد الأجنبى ، الاقتصاد القومى بدم جديد ، فزادت من قدرته على الاستيراد [١] ، حيث تم تمويل جانب لا بأس به من واردات مصر السلعية ، من خلال هذه القناة .

ونقوم الآن بعرض اجمالى استخدامات السوق الموازية ، وتطور هذه الاستخدامات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، مع بيان النسبة المئوية للزيادة السنوية فى هذه الاستخدامات ، مع مقارنة ذلك بتطور الواردات الاجمالية خلال نفس الفترة ، ونسبة الزيادة السنوية بها . ومن خلال ذلك نقوم ببيان نسبة ما يكونه اجمالى استخدامات السوق الموازية إلى الواردات الإجمالية خلال الفترة المذكورة ، كل ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول(١٢)

إجمالى استخدامات السوق الموازية ونسبتها إلى الواردات الاجمالية

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

السنة	(١) إجمالى استخدامات السوق الموازية	(٢) نسبة الزيادة السنوية ٪	(٣) إجمالى الواردات	(٤) نسبة الزيادة السنوية ٪	(٥) نسبة (١) : (٣) ٪
١٩٧٥	١٧٧,٢	-	١٥٣٩,٣	-	١١,٥
١٩٧٦	٤١٤,٩	١٣٤	١٤٨٩,٩	- ٣,٢	٢٧,٨
١٩٧٧	٧٨٩,٦	٩٠,٣	١٨٨٤,٣	٢٦,٥	٤١,٩
١٩٧٨	١١٦٤,٩	٤٧,٥	٢٥٣٥,٨	٣٤,٦	٤٥,٩
١٩٧٩	١٦٢٣,٧	٣٩,٤	٢٦٨٦,٢	٢,١	٦٠,٤
١٩٨٠	٢٦٤٨,٦	٦٣,١	٣٤٠٢	٢٦,٦	٧٧,٩

المصدر : العمود (١) البنك المركزى المصرى

العمود (٣) Nations - unies, " Year Book of international trade statistics, Op. cit.

الأعمدة (٢) ، (٤) ، (٥) تم حسابها بمعرفة الباحث .

---

(١) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠٣ .

ويدلنا الجدول على أن نسبة الزيادة السنوية فى أجمالى استخدامات السوق الموازية بدأت مرتفعة فبلغت ١٣٤٪ فى عام ١٩٧٦ ، ثم أخذت تتناقص حتى ارتفعت ثانية فى عام ١٩٨٠ ، ووصلت ٦٣,١٪ بعد أن كانت قد تدنت إلى ٣٩,٤٪ فى العام السابق .

والجدير بالملاحظة أيضا ، أن نسبة استخدامات السوق الموازية إلى اجمالى الواردات أخذت تتزايد عام بعد عام وباستمرار فبدأت بنسبة ١١,٥٪ فى عام ١٩٧٥ إلى أن وصلت فى نهاية الفترة فى عام ١٩٨٠ إلى ٧٧,٩٪ ، وهذه نسبة كبيرة ولكن الذى يدلنا على أنه هل هذه النسبة فى صالح الاقتصاد القومى أم فى غير صالحه هو النظر فى توزيع هذه النسبة بين استخدامات السوق وما يبلغه الوزن النسبى لواردات السلع من اجمالى تلك الاستخدامات ، وهذا ما سوف يتضح بعد النظر إلى بيانات الجدول التالى :

جدول (١٣)

نسبة واردات السلع إلى اجمالى الاستخدامات فى اطار السوق الموازية للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ القيمة بملايين الجنيهات

السنة	(١) الواردات السلعية	(٢) نسبة الزيادة السنوية ٪	(٣) إجمالى الاستخدامات	(٤) نسبة الزيادة السنوية ٪	(٥) نسبة (١) : (٣) ٪
١٩٧٥	١٢٨,-	-	١٧٧,٢	-	٧٢,٢
١٩٧٦	٢٧٠,٩	١١١,٦	٤١٤,٩	١٣٤,-	٦٥,٣
١٩٧٧	٤٣١,١	٥٩,٦	٧٨٩,٦	٩٠,٣	٥٤,٦
١٩٧٨	٧٤٧,٩	٧٣,٥	١١٦٤,٩	٤٧,٥	٦٤,٢
١٩٧٩	١٢٤١,٢	٦٦,-	١٦٢٣,٧	٣٩,٤	٧٦,٤
١٩٨٠	١٥١٣,٢	٦٣,١	٢٦٤٨,٦	٦٣,١	٥٧,١

المصدر : بيانات الأعمدة (١) ، (٣) ، (٥) من البنك المركزى المصرى
العمودان (٢) ، (٤) تم احتسابهما بمعرفة الباحث

ومن الجدول يتبين لنا ، أن نسبة الزيادة فى الواردات السلعية فى إطار السوق الموازية بدأت مرتفعة حيث وصلت إلى ١١١,٦٪ فى عام١٩٧٦ ، وتناقصت بعد ذلك حتى وصلت إلى ٦٣,١٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ ، وربما يرجع سبب التراجع إلى ما بذل من محاولات لإصلاح نظام السوق الموازية ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ونفس الشئ قد حدث تقريباً بالنسبة لتطور الاستخدامات الاجمالية لموارد السوق الموازية .

وأما عن نسبة الواردات السلعية ، فى إطار السوق الموازية إلى إجمالى الاستخدامات ، نجد أن هذه النسبة مرتفعة ، فقد بلغت فى المتوسط ٦٥٪ وهو ما يقرب من الثلثين ، ومكمن الخطورة بالنسبة للاتجاه إلى الزيادة وبلوغ هذه النسبة هو هكيل التوزيع لهذه الواردات حيث مثلت السلع الغذائية، والاستهلاكية، وأدوات ومستحضرات التجميل، وغيرها من السلع التى لا تمثل ضرورة ملحة فى كثير من الأحيان ، حيث مثلت هذه السلع نسبة لا يستهان بها، ويدلنا على هذا الأمر وغيره البيانات الواردة فى الجدول التالى الذى يبين حجم وهيكل الواردات السلعية بالنظر إلى كل مجموعة من السلع على حدة ونسبة ما تمثله هذه المجموعة إلى إجمالى الواردات السلعية فى إطار السوق وتتم المقارنة بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

جدول(١٤)

حجم وهكيل الواردات السلعية فى اطار السوق الموازية مقارنة بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

القيمة بملايين الجنيهات

مجموعات السلع	١٩٧٦		١٩٧٧		التغير	النسبة المئوية للتغير٪
	قيمة	٪	قيمة	٪		
وسائل النقل	٣٠,٤	١٦	٥٤,٥	١٥	٢٤,١	٧٩,٣
سلع كهربائية	٣٨,٤	٢٠	٥٥,٧	١٥	١٧,٣	٤٥,١
مستلزمات الحرفيين (١)	٤٣,٣	٢٢	٤٥,١	١٢	١,٨	٤,٢
سلع هندسية (٢)	٢١,٤	١١	٤٣,٦	١٢	٢٢,٢	١٠٣,٧
سلع غذائية (٣)	١٥,٨	٨	٣٢,١	٩	١٦,٣	١٠٣,٢
سلع استهلاكية (٤)	١٥,٣	٨	٥٤,٥	١٥	٣٩,٢	٢٥٦,٢
سلع معدنية (٥)	١٠,٤	٥	٢٥,٤	٧	١٥,-	١٤٤,٢
أدوات ومستحضرات تجميل	,٣	,٢	٤,٥	١	٤,٢	١٤٠٠,-
غزل ومنسوجات	٣,٤	٢	١٧,-	٤	١٣,٦	٤٠٠,-
حيوانات حية	,٥	,٣	٢,٢	,٦	١,٧	٣٤٠,-
سلع تعدينية	,٧	,٤	٨,٥	٢	٧,٨	١١١٤,٣
سلع متنوعة	١٥,٣	٨	٢٩,٣	٨	١٤,-	٩١,٥
المجموع	١٩٥,٢	١٠٠	٣٧٢,٤	١٠٠	١٧٧,٢	٩٠,٨

المصدر : الاهرام الاقتصادى ، العدد ٥٣٧ أول يناير ١٩٧٨ ، ص ٣٠، وتم حساب النسبة المئوية بمعرفة الباحث

(١) تشمل : الجلد الصناعى ، والخام ، لوازم المبانى والمعمار ، الخشب الكونتر ، والابلكاش ، الكيماويات والمطاط

(٢) تشمل : قطع غيار السيارات ، ماكينات الخياطة ، آلات الطباعة ، أجهزة التصوير والأجهزة العلمية .

(٣) تشمل : اللحوم المحفوظة ، الألبان ، الشاى ، والفواكه .

(٤) تشمل : السجائر ، التمباك ، الأدوات المكتبية ، الأدوات المنزلية ، الملابس الجاهزة والساعات .

(٥) تشمل : الحديد ، الألمونيوم ، والزنك .

ويمكن الوقوف عند بعض الحقائق الآتية من خلال الجدول :

إذا وقفنا عند عام ١٩٧٧ نجد أن : مجموعات السلع الغذائية والاستهلاكية وأدوات ومستحضرات التجميل ، تمثل وحدها ٢٥٪ تقريباً من إجمالي واردات السوق الموازية ، إذ تبلغ الواردات من هذه المجموعات الثلاثة ما يقدر بـ ٩١,١ مليون جنيه من قيمة واردات اجمالية مقدارها ٣٧٢,٤ مليون جنيه .

ولا يخفى أن هناك فئات كثيرة من السلع داخل هذه المجموعات الثلاث ، كان من الممكن الاستغناء عنها ، لعدم جدواها للاقتصاد القومي بل بالعكس لأنها تجر عليه كثير من المتاعب بسبب التقليد والتفاخر ... الخ .

إذا استبعدنا تلك المجموعات الثلاث ونظرنا إلى مجموعة السلع التي تمثل مستلزمات للانتاج ، نجد أن مستلزمات الانتاج تمثل حوالي ٦٩٪ من اجمالي الواردات بعد استبعاد المجموعات الثلاث المذكورة وتبلغ قيمتها ١٩٤,١ مليون جنيه تقريباً منسوبة في هذه الحالة إلى مبلغ وقدره ٢٨١,٣ مليون جنيه وهو قيمة اجمالي الواردات بعد الاستبعاد .

أما إذا نسبت إلى اجمالي الواردات السلعية قبل الاستبعاد فإنها تمثل ٥٢٪ تقريباً تبقى فئات من السلع وهي وسط بين المجموعتين وهي السلع الكهربائية والحيوانات الحية والسلع المتنوعة فقد قدرت بحوالي ٧٨,٢ مليون جنيه وهي بذلك تمثل نسبة ٣١٪ تقريبا من قيمة الواردات بعد استبعاد المجموعات الثلاث ونسبة ٢٣,٤٪ تقريبا قبل استبعاد تلك المجموعات .

وتدلنا هذه الأرقام والنسب على أن جانباً كبيراً من الواردات ، في اطار نظام السوق الموازية ، كانت من ذلك النوع من الواردات التي تمثل عبئا على الاقتصاد القومي في الوقت الذي كان فيه في أشد الحاجة إلى النقد الأجنبي الضائع الذي يستخدم في تمويل هذه الواردات ، لاستخدامه في تمويل المشروعات البناءة واللازمة للنهوض بالاقتصاد .

وإذا نظرنا إلى التطور الذي حدث في قيم الفئات المختلفة من الواردات خلال العامين محل المقارنة ، ووقفنا عند نسب الزيادة في قيم واردات هذه الفئات لاتضح لنا ، كيف احتلت الواردات من السلع عديمة الجدوى للاقتصاد القومي ، أعلى هذه النسب ، إذ بلغت الزيادة أقصاها بالنسبة لأدوات ومستحضرات التجميل فبلغت حوالي ١٤٠٠٪ إذ ارتفعت من ٣, مليون جنيه في عام ١٩٧٦ إلى ٤,٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٧ .

فى حين مثلت الواردات من مستلزمات الحرفيين أدنى هذه النسب فبلغت حوالى ٤,٢٪ حيث ارتفعت قيمتها من ٤٣,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ إلى ٤٥,١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ . رغم أن هذه الفئة من الواردات ، كانت تمثل هدفاً له وزنه ، تسعى السلطات المختصة إلى زيادتها ، من وراء الاجراءات التى تم تطبيقها بهدف فك الاختناقات الموجودة فى ذلك الوقت فى هذا القطاع .

وبين مستحضرات وأدوات التجميل ومستلزمات الحرفيين ، تفاوتت نسب الزيادة بين المجموعات السلعية المختلفة .

بعد استعراض نظام الواردات فى إطار السوق الموازية ، وتطورها وتوزيعها السلعى ، فإنه احقاقا للحق نذكر أن نظام السوق الموازية قد حقق إلى حد ما ما كان يرجى تحقيقه من تطبيقه ، إذ اقتصرت موارد السوق فى البداية على تمويل نوعيات معينة من السلع ، سواء كانت سلعاً استثمارية كمستلزمات الانتاج من آلات ومعدات ومواد خام أولية أو وسيطة ، والتى تلزم للقيام ببعض جوانب التنمية ، ويستخدمها القطاع العام ، والخاص على حد سواء ، والتى كانت تستخدم فى تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة ، والعمل على فك مناطق الاختناق فيها ، أو لتنمية حجمها ، ورفع قدرتها على سد احتياجات السوق المحلية ، أو للانتاج بغرض التصدير وكذلك ساهمت بعض الواردات من السلع الغذائية الضرورية فى فك الاختناق فى الطلب عليها ، مثل اللحوم المجمدة والمحفوظة والأسماك والزيوت والدهون ... الخ .

واستطاعت الدولة أن تسيطر بدرجة كبيرة على موارد السوق فى بداية تطبيقها ، وتوجيهها التوجيه السليم ، وذلك من خلال بعض القواعد والاجراءات ، التى حكمت العمل فى اطار السوق ، كأن تتطلب أن تصب موارد السوق فى يدها ، وتتحكم هى فى التصرف فى هذه الموارد ، من خلال نظام القوائم السلعية التى تضم نوعيات السلع المصرح باستيرادها .

إلا أنه ورغم ذلك فبحكم طبيعة النفس البشرية وما خلقت عليه من ميل غريزى إلى المخالفة ، مصداقاً لما ذكره القرآن الكريم على لسان زوجة فرعون مصر تعليقا على ما حدث منها مع سيدنا يوسف " وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى إن ربى غفور رحيم " (١)

---

(١) الآية (٥٣) من سورة يوسف .

تطلع الكثيرون وفقاً لهذه الطبيعة ، إلى العبث بأحكام تنظيم عمل السوق ، وتحسسوا الثغرات للخروج على نظامها ، وفعلوا ذلك بمهارة ، وكانت النتيجة أن اشتملت واردات السوق على نوعيات من السلع ما أنزل بها المشرع من سلطان ، وما رغب اطلاقاً أن تدخل مصر عندما قرر إنشاء وتنظيم العمل بالسوق الموازية ، ومن هذه السلع الأنواع الفاخرة من الجبن والمشروبات والحلويات والفواكه ، وكثير من المعلبات ، وتفاقم الأمر خطورة عندما دخل نظام الاستيراد بدون تحويل العملة الحلية ، وهذا ما سنتعرض لآثاره فيما يلى .

خامساً: الواردات المصرية فى إطار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة خلال السبعينات

ربما لم يثر جدلاً أو نقاشاً ، حول أى من السياسات المطبقة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، أكثر مما ثار حول سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة .

فقد وقف هذا النظام ، موقف الاتهام ، وانهالت عليه التهم من كل جانب ، وصل بعضها إلى تحميله المسئولية عن الفساد الذى أصاب كافة مناحى الحياة ، متعدياً بذلك الاطار الاقتصادى ، ليصل إلى الحياة الاجتماعية ، باشاعته الانحلال وانعدام القيم ، بما جلبه على المجتمع من سلع غريبة عليه ، تسابق الكثيرون إلى اقتنـــاتها ، بدافع غريزة التقليد والمحاكاة ... الخ .

ولقد بدء فى تطبيق هذا النظام خلال السبعينات وكما رأينا فى الباب الأول عندما تم تطوير السوق الموازية بمقتضى القرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، والتحرر بمقتضى ذلك من بعض القيود على التعامل فى النقد الأجنبى والاستيراد والتصدير وما تلا ذلك من صدور القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والخاص بالاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية ، وما تلا ذلك من محاولات لترشيد الاستيراد فى إطار هذا النظام بعد أن أطلق القانون الأخير له العنان ليعمل بحرية فائقة (١) .

ولاشك أن لهذه الإجراءات مجتمعة تأثيراً قد حدث على الواردات المصرية خلال تلك الفترة وكذلك على توجهات هذه الواردات ، هذا ما سنحاول بيانه من خلال السطور التالية .

(١) تطور حجم الواردات فى إطار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة خلال السبعينات .

نقوم فيما يلى بمحاولة المقارنة بين واردات الاستيراد بدون تحويل عملة ، ونسبتها إلى

---

(١) راجع فى ذلك المبحث الثانى من الفصل الأول من الباب الأول .

اجمالى الواردات ، حتى تقف عند حدود التطور الذى وصلت إليه واردات الاستيراد بدون تحويل عملة خلال الفترة المذكورة .

ويبين لنا الجدول التالى تطور حجم الاستيراد بدون تحويل عملة ونسبته إلى إجمالى الواردات .

جدول(١٥)

تطور حجم واردات الاستيراد بدون تحويل عملة ونسبتها إلى إجمالى الواردات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

القيمة بملايين الجنيهات

السنة	(١) واردات الاستيراد بدون تحويل عملة	(٢) نسبة الزيادة السنوية ٪	(٣) إجمالى قيمة الواردات	(٤) نسبة الزيادة السنوية ٪	(٥) نسبة (١) : (٣) ٪
١٩٧٥	٦٠,١	-	١٥٣٩,٣	-	٣,٩
١٩٧٦	١٦١,٦	١٦٨	١٤٨٩,٩	٣,٢ -	١٠,٨
١٩٧٧	٢٦٥,١	٦٣	١٨٨٤,٣	٢٦,٥	١٤,١
١٩٧٨	٤٢٢,٣	٥٩	٢٥٣٥,٨	٣٤,٦	١٦,٧
١٩٧٩	٨٨٣,-	١٠٩,١	٢٦٨٦,٢	٢,١	٣٢,٩
١٩٨٠	١١٠٠,-	٢٤,٦	٣٤٠٢	٢٦,٦	٣٢,٣

المصدر : عمود (١) من البنك المركزى المصرى .

عمود (٣), Nations - unies, " Year Book of interational trade statistics Op. cit.

الأعمدة (٢) ، (٤) ، (٥) تم احتسابها بمعرفة الباحث من بيانات العمودين (١) ، (٣) .

تدلنا البيانات الواردة فى الجدول على الزيادة المستمرة فى حجم واردات الاستيراد بدون تحويل عملة لتمثل باستمرار ، نسبة ايجابية ، وهذا ما يدلنا عليه العمودان ١ ، ٢ ، وإن تفاوتت الزيادة من عام لآخر فهذا كان بفعل التدخلات المستمرة فى محاولات لاصلاح نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، والتى كانت تحدث آثاراً إيجابية فى بداية تطبيقها ، ولكن سرعان ما تنعكس هذه النتائج سلباً ، ومثالاً لذلك ما أدى إليه فشل القرار ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩

فى ترشيده لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة وما أتى به من نتائج عكسية أدت فى النهاية إلى الزيادة فى قيمة الواردات ، والدليل على ذلك تلك الزيادة الكبيرة فى حجم الاستيراد بدون تحويل عملة إذ وصلت إلى ١٠٩,١ تقريبا فى ذلك العام وإن كان لا يمكن اغفال أثر زيادة الأسعار العالمية فى نفس العام بسبب ارتفاع أسعار البترول وما أدى إليه من ارتفاع الأسعار الواردات .

ويوضح الجدول أن نسبة الزيادة فى واردات الاستيراد بدون تحويل العملة قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً فى عام ١٩٨٠ عن قيمتها فى عام ١٩٧٩ ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى صدور القرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، والذى قضى بأن تتولى البنوك ، مسئولية فتح الاعتمادات ، اللازمة للمستوردين من القطاع الخاص ، خلافاً لما كان مطبقاً ، من امكانية تمويل الواردات من الخارج مباشرة ، ولما جاء به القرار أيضاً بخصوص شروط تغطية فتح الاعتمادات المستندية ، وما فرق به فى هذا الصدد بين السلع المستوردة ، وتقسيمها إلى مجموعات ثلاث من ناحية النسبة المسموح بتسديدها من قيمة السلع عند فتح الاعتماد [1] .

وعن نسبة واردات الاستيراد بدون تحويل عملة إلى اجمالى الواردات [2] ، نجد أن هذه النسبة قد تزايدت باستمرار ، وبنسبة ارتفعت عام بعد عام ، حيث وصلت هذه النسبة فى نهاية الفترة إلى ٣٢,٣٪ تقريباً مقابل نسبة مقدارها ٣,٩٪ تقريبا فى عام ١٩٧٥ .

وتكتمل الصورة لتكون أكثر وضوحاً من استعراض الهيكل النوعى لواردات نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فيما يلى :

(٢) التوزيع السلعى لواردات الاستيراد بدون تحويل عملة

طبق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وكما سبق القول فى عام ١٩٧٤ بمقتضى القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية ، ولقد كان يعمل هذا النظام ، فى البداية من خلال قائمة سلعية [3] ، وذلك حتى يتسنى للسلطات المختصة مراقبة عمله ، إلا أن الأمر لم يستمر على هذا الوضع ، فقد توالت التشريعات التى أثرت بشكل أو

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك صـ١٣٦ من البحث .

(٢) تعمد الباحث أن يستند إلى احصائيات مختلفة المصدر ويجرى المقارنة بينها حتى يثبت أنه رغم اختلاف الاحصائيات فإن المؤشرات تدل على تطور حجم الاستيراد بدون تحويل عملة ، وهذا ما سيتم اتباعه أيضا عند الحديث عن هيكل الواردات فى اطار الاستيراد بدون تحويل عملة .

(٣) كانت مجموعة السلع التى تحتويها القائمة ٣٠٠ سلعة وكانت أغلبها سلعاً منتجة بالمعنى الواسع .

بآخر فى طريقة عمل هذا النظام ، وكذلك فى التأثير على نوعيات السلع ، التى ترد عن طريق هذا النظام ، ومدى ملاءمتها للاقتصاد الوطنى وحالة المجتمع .

ومثالاً لهذه التشريعات صدور القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية ، وقد ألغى بمقتضيهما كافة القيود تقريباً على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، فألغيت القوائم الخاصة بالسلع المسموح باستيرادها ، كذلك الشروط الواجب توافرها فيمن يمكنهم الاستيراد عن هذا الطريق ، وتم اطلاق حرية الاستيراد فى مجالات عديدة شملت المواد التموينية والغذائية والسلع الوسيطة وقطع الغيار والعدد والآلات حتى أصبح أن الأصل هو الاستيراد والاستثناء هو عدم الاستيراد (١) .

ويظهر الأمر أكثر وضوحاً عند استعراضنا لبيانات الجدول رقم (١٦) والذى يبين لنا الواردات من المجموعات السلعية المختلفة ونسبة كل منها إلى إجمالى الواردات فى اطار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ثم نسبة واردات الاستيراد بدون تحويل عملة إلى إجمالى الواردات كل ذلك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

وكذلك نسبة المجموعات السلعية المختلفة فى اطار الاستيراد بدون تحويل عملة إلى إجمالى وارداته خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ القيمة بملايين الجنيهات

فقد أمكن تصنيف السلع طبقاً للجدول المذكور إلى المجموعات الثلاث الآتية :

(١) مجموعة السلع الاستهلاكية

(٢) مجموعة السلع الاستثمارية

(٣) مجموعة السلع الوسيطة

وبالنظر إلى تطور حجم هذه المجموعات خلال فترة الدراسة نجدها قد تبادلت المراتب خلال تلك الفترة .

فقد احتلت مجموعة السلع الاستثمارية المرتبة الأولى فى البداية حيث بدأت بقيمة مقدارها ٢٢,٨ مليون جنيه بنسبة ٤٤٪ من اجمالى واردات الاستيراد بدون تحويل عملة فى عام ١٩٧٥ ، يليها فى ذلك مجموعة السلع الوسيطة التى احتلت المرتبة الثانية بقيمة مقدارها ٢٠ مليون جنيه وبنسبة قدرها ٣٩,٢٪ ، واحتلت مجموعة السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة

---

(١) انظر صـ ١١٨ .

والأخيرة بقيمة قدرها ٨,٧ مليون جنيه وبنسبة ١٦,٨٪ من إجمالى الواردات بدون تحويل عملة .

وربما يرجع هذا الترتيب إلى مجموعة الضوابط التى كانت مطبقة فى بداية العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة والسوق الموازية . والدليل على ذلك أنه بمجرد تخفيف القيود قفزت مجموعة السلع الاستهلاكية إلى المرتبة الثانية فى عام ١٩٧٦ .

ويتغير الوضع مع مرور الوقت حتى يصل الأمر بمجموعة السلع الاستثمارية إلى التقهقر حتى يستقر بها الحال فى المرتبة الثالثة وذلك فى عام ١٩٨٠ بعد السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية .

والذى يمكن ملاحظته أيضاً أن هناك دلالة أخرى على التطور الكبير الذى حدث بالنسبة لواردات السلع الاستهلاكية فى اطار الاستيراد بدون تحويل عملة وهو أن الفارق كان كبير فى بداية الفترة بين المجموعة الأولى والمجموعة الثالثة حيث بلغت نسبة الأولى حوالى ٤٤٪ من مجموع الواردات فى حين بلغت الثالثة نسبة ١٦,٨٪ تقريبا . ويفارق بينهما بقدر بـ ٢٧,٢٪ وأخذ هذا الفارق يتقلص وتتأرجح نسبته من عام إلى عام بحسب الاجراءات التى كان يتم تطبيقها والمحصلة من ذلك هو أنه رغم أن مجموعة السلع الاستهلاكية احتلت المرتبة الثالثة إلا أن نسبتها المئوية إلى اجمالى واردات الاستيراد بدون تحويل عملة تزايدت من عام إلى آخر .

وتدلنا بعض البيانات التالية على اتجاهات واردات بعض السلع [١] .

فقد تطورت الواردات من المواد التموينية والغذائية من ٣,٩ إلى ٥,٢ إلى ١٠,٢ مليون طن خلال السنوات ٧٤ - ٧٥ - ١٩٧٦ على الترتيب بنسبة زيادة اجمالية مقدارها ١٦١,٥٪

ونفس الاتجاه سلكته واردات الأجهزة والأدوات الكهربائية حيث تطورت من ٤,٣ إلى ٤,٤ إلى ١٨,١ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب بنسبة زيادة اجمالية مقدارها ٣٢١٪ .

وكان نفس الوضع بالنسبة لبعض السلع الاستهلاكية النهائية التى زادت قيمتها من ٨,٥ إلى ١٠,٨ إلى ١٦,٩ مليون جنيه خلال نفس السنوات بنسبة زيادة اجمالية مقدارها ٩٨,٨٪ .

---

(١) محمد الشحات سيف : السوق الموازية بين سياسات النقد ونظم الاستيراد ومقتضيات التطوير ، مذكرة رقم ٥٣ - جهاز تخطيط الأسعار - القاهرة - أبريل ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

ونفس الشئ قد حدث بالنسبة للواردات من أجهزة البصريات للطب والجراحة والسينما حيث ارتفعت من ٠,٨ إلى ٣,٣ مليون جنيه خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ على الترتيب وبنسبة زيادة قدرها ٣١٢٪ .

ولا يخفى أن المجموعات السابق ذكرها فى أغلبها سلع استهلاكية وكمالية غير ضرورية وعكس الزيادة التى تحققت فى وارداتها فإن تراجعاً قد حدث فى واردات بعض السلع المفيدة للاقتصاد .

فقد سجلت الواردات من خامات مستلزمات الانتاج تراجعاً من ٢٦,٩ إلى ٢٥,٨ إلى ١٦,١ مليون جنيه خلال الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ على الترتيب وبنسبة تراجع اجمالية مقدارها ٤٠,١٪ .

ونفس الشئ حدث فى واردات السيارات وقطع غيارها [1] . إذ تراجعت قيمة وارداتها من ٤٤,٤ إلى ٤٤,٢ إلى - ,٢٨ خلال نفس السنوات ، مسجلة بذلك تراجعاً قدره ٢٢,٧٪

ولاشك أن كل هذه الأرقام تعد مؤشرات إلى الاتجاه الذى ساد خلال السبعينات فيما يتعلق بالواردات المصرية بسبب الإجراءات التى تم تطبيقها ويجب ألا تخدعنا بعض الأرقام والنسب إذا كانت منخفضة دون النظر إلى داخلياتها .

والمثال على ذلك ما يتعلق بالمواد التموينية والغذائية فرغم انخفاض نسبة زيادتها إذا قورنت مثلا بالزيادة فى واردات الأجهزة والأدوات الكهربائية ولكن إذا نظرنا إلى نوعية بعض السلع التى تدخل فى اطار هذه المجموعة نجدها اشتملت على بعض السلع التى لا تناسب المستهلك العادى مثل التفاح وجوز الهند والموز والحلوى والمشروبات ... الخ [2] .

---

(١) هذا بخلاف الواردات من بعض الأنواع مثل سيارات المرسيدس التى ارتفعت وارداتها خلال نفس الفترة .

(٢) د. رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ .

جدول (١٦)

تطور الواردات بدون تحويل عملة ونسبتها إلى اجمالى الواردات وكذلك نسبة المجموعات السلعية المختلفة فى إطار الاستيراد بدون تحويل عملة إلى إجمالى وارداته خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠

آخر ديسمبر / مجموعات السلع	١٩٧٥ قيمة	١٩٧٥ ٪	١٩٧٦ قيمة	١٩٧٦ ٪	١٩٧٧ قيمة	١٩٧٧ ٪	١٩٧٨ قيمة	١٩٧٨ ٪	١٩٧٩ قيمة	١٩٧٩ ٪
سلع غذائيـــة	٤,-	٧,٧	١٨,٩	١٢,١	٣٢,٦	١٢,٣	٨٦,٨	١٤,٨	٩١,٨	١٠,٩
غزل ومنسوجات	٣,١	٦,-	٤,٢	٢,٧	٦,٢	٢,٣	٩,-	١,٥	١٢,٥	١,٥
أدوات ومستحضرات تجميل	,٣	,٦	,٦	,٤	١,١	,٤	٢,٥	,٤	١,٧	,٢
سلع استهلاكية	١,٣	٢,٥	٢٥,٤	١٦,٣	١٨,٢	٦,٨	٢٤,٩	٤,٢	٢٩,٤	,٥
مجموع السلع الاستهلاكية فى الغالب	٨,٧	١٦,٨	٤٩,١	٣١,٥	٥٨,١	٢١,٨	١٢٣,٢	٢١,-	١٣٥,٤	١٦,١
مستلزمات الحرفيين	٩,١	١٧,٦	١٥,٣	٩,٨	٣٣,٦	١٢,٧	٨٦,٣	١٤,٧	١٣٢,٥	١٥,٨
سلع كهربائية	٣,١	٦,-	١٤,٢	٩,١	١٨,٦	٧,-	٤٣,٧	٧,٤	٥٩,٢	٧,١
سلع معدنيــة	٢,٤	٤,٦	٧,١	٤,٦	١٨,٤	٦,٩	٤٠,٤	٦,٩	١٠٠,٦	١٢,
سلع تعدينيــة	١,٥	٢,٩	١,٣	,٨	٧,٩	٢,٩	٣٢,-	٥,٥	٧٤,٨	٨,٩
سلع متنوعــة	٤,٢	٨,١	٩,٦	٦,٢	١٦,٥	٦,٢	٢٤,-	٤,١	٤٣,١	٥,١
مجموع السلع الوسيطة فى الغالب	٢٠,٣	٣٩,٢	٤٧,٥	٣٠,٥	٩٥,-	٣٥,٧	٢٢٦,٤	٣٨,٥	٤١٠,٢	٤٨,٩
سلع هندسـيـة	١٣,٣	٢٥,٧	٢٨,٥	١٨,٣	٥٢,١	١٩,٩	٨٧,٢	١٤,٩	١٠٦,٦	١٢,٧
وسائل نقـــل	٩,٥	١٨,٣	٣٠,٦	١٩,٧	٦٠,-	٢٢,٦	١٥٠,٤	٢٥,٦	١٨٧,١	٢٢,٣
مجموع السلع الاستثمارية فى الغالب	٢٢,٨	٤٤,-	٥٩,١	٣٨,-	١١٢,١	٤٢,٥	٢٣٧,٦	٤٠,٥	٢٩٣,٧	٣٥,
المجمـــوع الكلى	٥١,٨	١٠٠	١٥٥,٧	١٠٠	٢٦٥,٢	١٠٠	٥٨٧,٢	١٠٠	٨٣٩,٣	١٠٠
الواردات الإجمالية	١٥٢٩,٩	-	١٤٨٩,٩	-	١٨٨٤,٣	-	٢٥٢٥,٨	-	٢٦٨٦,٢	
نسبة "و" بدون تحويل عملة إلى إجمالى "و"	٣,٤	-	١٠,٥	-	١٤,١	-	٢٣,٢	-	٣١,٢	

المصدر : أعداد مختلفة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى .

ملحوظة : كما سبق الإشارة فقد تعمد الباحث الاعتماد على بيانات من جهات مختلفة وإجراء المقارنات بينها أحياناً وإن اختلفت النتائج وذلك حتى يتم تأكيد اتجاه البيانات رغم اختلاف مصادرها .

بيان خاص بعام ١٩٨٠

المـــدة / مجموعات السلع المختلفة	١٩٧٧	
	قيمـة	٪
سلع غذائيـــة	١٢٦,٥	١٠,١
أدويــــة	٦,٤	,٥
مواد خـــام	٣,٥	,٣
سلع وسيطة	٥٧٦,٣	٤٦,١
سلع استثمارية	١٦٥,٦	١٣,٢
وسائل النقـل	٢٣٦,٧	١٨,٩
سلع استهلاكية معمرة	٢٦,٤	٢,١
سلع استهلاكية غير معمرة	١٠٩,٤	٨,٨
مجموع واردات الاستيراد بدون تحويل عملة	١٢٥٠,٨	١٠٠
الواردات الإجماليـــة	٣٤٠٢,٠٠	-
نسبة إجمالى الواردات بدون تحويل عملة إلى الواردات الإجمالية	٣٦,٨	-

وخلاصة ما سبق كله أن الإجراءات التى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات والخاصة بالنقد الأجنبى والاستيراد والتصدير قد أدت إلى زيادة حجم وقيمة الواردات المصرية ولكن لم تحدث الزيادة فى الواردات كما أرادت السلطات من تقرير تلك التسهيلات ، حيث سعت السلطات إلى إجراء ذلك لزيادة الواردات من السلع اللازمة لفك الاختناقات فى بعض قطاعات الإنتاج وكذلك اللازمة لأصحاب بعض الحرف لفك الاختناقات فى مجالاتهم . إلا أن الأمر لم يحدث على هذا النحو بل اتجهت الأنظار إلى استيراد تلك السلع التى تحقق للمتعاملين فيها أعلى ربح إذا كانوا مستوردين أو تجار وأعلى منفعة تفاخرية لمستهلكى سلع التفاخر وقد أدى ذلك إلى كثير من الآثار السيئة من انعدام لكثير من القيم نظراً للتقليد الأعمى وكذلك أدت الاتجاهات السابقة إلى التأثير على الصناعات الوطنية وكذلك أدت إلى زيادة الأثمان وارتفاع معدلات التضخم والذى سوف نتعرض لبيانه فى الباب الثالث من هذا البحث . وننتظر حتى نبحث ذلك الجزء لتكون النظرة أوضح على ما أدت إليه اجراءات الصرف خلال الانفتاح من آثار على الاقتصاد المصرى .

الباب الثالث

تأثير سياسة الصرف الأجنبى المطبقة خلال فترة الانفتـاح الاقتصــادى

على الأثمان الداخلية فى مصــر

تمهيد وتقسيم :

يبحث هذا الباب فى بيان تأثير إجراءات الصرف الأجنبى التى قامت مصر بتطبيقها خلال السبعينات على مستوى الأثمان الداخلية بالزيادة ومن ثم مشاركة هذه الإجراءات فى زيادة التضخم فى مصر خلال الفترة المذكورة .

وأود الإشارة إلى ملاحظة هامة فى البداية وهى أن إجراءات النقد الأجنبى التى نتحدث عنها ليست هى السبب الوحيد لحدوث التضخم . وذلك لأن التضخم تؤدى إليه مجموعة من الإختلالات والأسباب المتشابكة والتى يزداد تأثيرها فى هذا المجال بسبب التداخل فيما بينها وتأثير كل منها وتأثره بالآخر . ولكن هذا لاينفى الدور الذى لعبته هذه الإجراءات فيما أدت إليه من ارتفاع فى الأسعار وانخفاض فى قيمة الجنيه .

وهذه العبارة الأخيرة تقودنا أيضاً إلى جانب آخر من هذه الملاحظة ، فأحياناً نكتفى بذكر أن إجراءً معيناً قد أدى إلى ارتفاع الأسعار ونستدل من خلاله على حدوث التضخم . وفى الحقيقة أن ليس كل ارتفاع فى الأسعار يعتبر تضخم [1] إذ لابد أن يكون هذا الارتفاع ملحوظاً وإن لم يشمل كل السلع يجب أن ينال من أسعار السلع ذات الوزن النسبى الكبير فى المجتمع وألا يؤدى انخفاضاً فى أسعار السلع الأخرى إلى زوال تأثير الزيادة التى حدثت فى المستوى العام للأسعار ولسنا فى مجال دراسة خاصة بالتضخم حتى نستطيع تتبع دراسة ذلك بالتفصيل .

وحتى نستطيع القول بأن ارتفاعاً فى الأسعار يؤدى إلى التضخم يجب أن يقترن ذلك أو يؤدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ، لأننا عندما نتحدث عن التضخم نتحدث عن انخفاض القوة الشرائية للنقود . ووددنا الإشارة إلى ذلك حتى لا يفهم أن هناك خلطاً بين مجرد الارتفاع فى الأسعار وبين التضخم .

وبعد هذا الإيضاح ننتقل لبيان محتويات هذا الباب . إذ تم تقسيمه إلى فصلين ، يتناول الأول منهما التعرض لبيان التعرف على التضخم والعلاقة بينه وبين سعر الصرف ، وسوف نتعرض عند بيان الجزء الخاص بالتعرف على التضخم وهو ما يتناوله المبحث الأول إلى بيان مفهوم التضخم وبيان أسبابه المختلفة ثم بيان آثار التضخم على الإقتصاد والمجتمع ، كل هذا بقدر من الإيجاز يكفى فقط لبيان الآثار الضارة للتضخم على المجتمع حتى يتسنى لنا التعرف على الآثار الضارة لإجراءات النقد الأجنبى محل الدراسة على الإقتصاد والمجتمع .

---

(١) - A.B.N kulkarni and A.B kalkunrikar, OP. cit., P. 229.

وفى المبحث الثانى من هذا الفصل سيتم التعرض بالبيان للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم وتأثير كل منهما على الآخر ، وبذلك يتم تناوله ببيان تأثير التضخم على سعر الصرف ثم تأثير سعر الصرف على التضخم وما يحدث من دوران كل منهما فى حلقة مفرغة ليؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به ، وزيادة فى الإيضاح لتأثير سعر الصرف على الأسعار الداخلية نقوم ببحث جزئية ماهية سعر الصرف هل هو متغير خارجى المنشأ حتى يلعب الدور الأساسى فى ارتفاع الأسعار أم هو متغير داخلى المنشأ يتأثر هو كما تتأثر أسعار السلع بعوامل أخرى ثم يرتد بأثره على الأسعار ؟

وننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثانى من هذا الباب والذى يبين لنا تأثير الإجراءات التى نحن بصددها على الأثمان فى مصر على أن يكون ذلك من خلال بحث هذا التأثير فى مبحث أول بسبب زيادة دخول بعض الفئات وزيادة الطلب بذلك مثل زيادة الدخول فى قطاع المصريين العاملين بالخارج وكذلك الدخول فى قطاع السياحة ثم أخيراً الدخول فى قطاع الاستيراد والتصدير . وقد ارتفعت هذه الدخول فى الوقت الذى يعانى فيه عرض السلع والخدمات من الجمود وعدم المرونة مما أدى إلى ارتفاع الأثمان .

ثم ينتقل البحث بعد ذلك فى المبحث الثانى إلى بيان التأثير من خلال تأثير الإجراءات المذكورة على أسعار السلع والخدمات ، فنقوم ببيان هذا التأثير من خلال التأثير المباشر على أسعار الواردات والسلع الوطنية البديلة والمنافسة لها فى مطلب أول ، وفى المطلب الثانى نقوم ببيان التأثير على أسعار السلع والخدمات من خلال زيادة تكلفة الاستثمارات وزيادة دخول العاملين بها سواء كانت استثمارات وطنية أو الاستثمارات التى قام بها قطاع الإستثمار الأجنبى المباشر .

الفصل الأول

التعرف على التضخم والعلاقة بينه وبين سعر الصرف

تقسيم :

نقوم في هذا الفصل بالتعرض للتضخم لنتعرف على مفهومه وأسبابه ثم نقوم ببيان آثاره سواء كانت آثاراً اقتصادية أو اجتماعية ، ثم نتعرض للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم للتعرف على كيفية تأثير كل منهما على الآخر وتأثره به من خلال الحلقة المفرغة التى تجمعهما . وأيضا للتعرف على مدى مسئولية سعر الصرف عن ارتفاع الأسعار وأن له دوراً رئيسياً فى ذلك وأنه يملك تأثيراً مباشراً فى بعض الأحوال وغير مباشر فى كثير من الأحوال .

ونتناول ذلك من خلال مبحثين كما يلى :

المبحث الأول : التعرف على التضخم (الأسباب والآثار)

المبحث الثانى : العلاقة بين سعر الصرف والتضخم .

المبحث الأول

التعرف على التضخم

تمهيد وتقسيم :

تم رصد هذا المبحث حتى يقدم حداً أدنى من المعرفة للتضخم وبيان بعض جوانبه وحتى تكتمل الصورة للموضوع الذى نتحدث عنه ، لأنه عندما نتحدث مثلا عن أسباب التضخم نجد أن سعر الصرف سبباً من هذه الأسباب ، وإن كان لا يعمل منفرداً فى هذا المجال إذ نجد بعض السياسات تعمل جنباً إلى جنب مع سعر الصرف ويتأثر هو بها ويؤثر فيها مثل السياسات المالية والنقدية .

وعندما نتحدث عن آثار التضخم نجد أنه يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة سواء فى الداخل أو فى الخارج . وتدلنا آثاره على خطورة آثار سعر الصرف الضارة بصفة عامة مادام سعر الصرف المنخفض أحد مسببات التضخم .

وبذلك نقوم بتناول هذا المبحث على الوجه التالى :

المطلب الأول : مفهوم التضخم وأسبابه

المطلب الثانى : آثار التضخم

المطلب الأول

مفهوم التضخم وأسبابه

نتعرض فى هذا المطلب لبيان مفهوم التضخم وأنواعه ثم نتعرض بعد ذلك للأسباب .

أولا: المفهوم والانواع

فى الحقيقة يصعب الوقوف على مفهوم واحد للتضخم ، إذ يختلف المفهوم باختلاف النظرة أو الوجهة التى ينظر إلى التضخم من خلالها سواء فيما يؤدى إليه أو ما ينتج عنه . وبذلك نجد أنه أحيانا يقصد به أن تصدر الدولة كميات متزايدة من النقود الورقية التى تغطى بها جانباً من نفقاتها العامة . وقد يقصد به ارتفاع متواصل فى الأسعار بسبب الزيادة فى الطلب الكلى على السلع عن عرضها الكلى ، ومع ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب أى

زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات . فإن قيمة النقود تتدهور ويسود التضخم . ويقال أنه حالة تنخفض فيها قيمة النقود وترتفع فيها الأثمان ، وكذلك فهو حالة تشترى فيها نفس كمية النقود كمية أقل من السلع والخدمات (١)

ولن نخوض كثيراً فى هنا نظراً للاختلاف حول هذه النقطة ، وإن لزمت الإشارة إلى أنه يجب عدم الخلط بين فكرة التضخم وغيرها من الأفكار الأخرى ، إذ أن كمية النقود ليست الزيادة فيها تضخماً بالرغم من أنها تسبب التضخم فى بعض الأحوال ، وكذلك العجز فى ميزانية الدولة ليس تضخماً وإن اعتبر سبباً من الأسباب فى ظل ظروف معينة (٢)

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه الإرتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار الذى يحدث بسبب الاختلال بين العرض والطلب على أن ينتج هذا الارتفاع بسبب ارتفاع التكلفة أو بسبب التوقعات (٣)

وما يمكن ذكره هنا هو أن معيار ارتفاع الأسعار يعد أكثر المعايير قبولاً وأكثرها ملاءمة لتفسير التضخم على أن يكون هذا الارتفاع متصفاً بالاستمرار وأن يتوافر به عوامل ذاتية تضمن هذا الإستمرار سواء تعلقت الزيادة فى الأسعار بزيادة الطلب عن العرض أو بزيادة التكلفة للمنتجات ، وسوف تظهر الصورة أكثر وضوحاً عند التعرض لأسباب التضخم ، ولكن قبل ذلك نقوم بالإشارة إلى الصور أو الأنواع المختلفة للتضخم .

أنواع التضخم: (٤)

تتعدد أنواع أو صور التضخم ونقوم ببيان بعضها بإيجاز فيما يلى :

(١) **التضخم الظاهر :** وتكون هذه الصورة عندما ترتفع الأسعار بالصورة التى نتحدث عنها أى تكون الزيادة ظاهرة لا يخفيها إجراء ما وتنعكس الضغوط التضخمية على الأسعار بنفس النسبة .

---

(١) راجع فى هذه الآراء : د . عبد الهادى النجار : التحليل النقدى - دروس فى النقود والبنوك والنظرية النقدية . مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

- A. B. N kulkarni and A. B kalkunrikar, OP. cit ., P. 229 .

(٢) د . عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٢٣ .

(٣) - Frederic Teulon. Vocabulaire economique Que sais - Je ? 1ér ed.1991, P. 68.

(٤) راجع فى ذلك د . عبد الهادى النجار : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩

د . عبد المنعم راضى : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ - ٤٦٩

- A . B . N Kulkarni and A . B Kalkunrikar . Op. cit., pp. 231 - 233 .

(٢) **التضخم المكبوت :** وتحدث هذه الصورة عندما توجد ضغوط تضخمية فى الاقتصاد لكنها لا تنعكس على المستوى العام للأسعار أو تنعكس ولكن ليس بنفس النسبة بسبب تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار ويحدث ذلك عندما تتبع الدولة سياسة التسعير للسلع أو للسلع الهامة وتطبق نظام البطاقات وتقدم الدعم .

(٣) **التضخم الكلى :** وهو الذى يحدث عندما تصل عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل بحيث تبدو مرونة عوامل الإنتاج هذه صفراً . وبالتالى إذا زادت كمية النقود ترتفع الأسعار بمعدل يتناسب معها . ويحدث كذلك عندما يشمل كل قطاعات الاقتصاد

(٤) **التضخم الجزئى :** غالباً ما يحدث هذا النوع فى فترات الإنتعاش وقبل أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، ويحدث كذلك عندما يقتصر على بعض قطاعات الاقتصاد دون غيرها .

(٥) **التضخم الجامح :** ويكون هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً تستتبعها زيادة مماثلة فى الأجور مما يؤدى إلى زيادة نفقات الإنتاج وخفض معـــدل الربح ، الأمر الذى يحتم زيادة الأسعار والأجور من جديد ... الخ ، وهو أخطر أنواع التضخم إذ تنعدم معه الثقة فى النقود ويتخلص منها الأفراد وهو يستلزم محاولة التصدى له وغالباً ما تعجز الحكومات وتضعف فى وقوفها أمامه . وإذا وصل هذا التضخم إلى منتهاه غالباً ما ينتهى بإصلاحات نقدية هامة تصل إلى وقف التعامل بالعملة القديمة وإحلال عملة جديدة محلها .

(٦) **التضخم الركودى** (١) ظهر هذا النوع من أنواع التضخم أخيراً وخاصة عندما اجتاحت العالم موجة عاتية من الارتفاع فى الأسعار خاصة فى السبعينات وبسبب الارتفاع الذى

---

(١) كان السائد أنه إذا أريد تخفيض مستوى التضخم فلابد من قبول مستوى مرتفع من البطالة والعكس يحدث عندما يراد تخفيض مستوى البطالة فلابد من قبول التضخم وكان على الحكومات أن تقارن وتختار ما يناسبها وما تقدر عليه وتحاول إختيار ذلك الوضع الذى يحقق لها أقل قدر ممكن من البطالة والتضخم . وعن العلاقة بين التضخم و البطالة قام فيليبس بتناولها فى دراسته المعروفة باسم منحنى فيليبس

The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the u k 1861 - 1957 .

وظل هذا الوضع حتى عام ١٩٦٥ فى أمريكا ، ٦٩/١٩٧٠ فى أوربا عندما بدأت معدلات الارباح تنخفض وأصبح على النظام الرأسمالى أن يحتفظ بأى ثمن بمعدلات معقولة من الأرباح وطبيعى أن يكون ذلك على حساب رفع أسعار المنتجات وتخفيض العمالة : راجع فى ذلك :-

- Christion Goux : Baisse du taux de profit et crise du capitalisme. problemes econmaques n 2. 319 - 2,320 31Mars - 7 Avril, PP. 11 - 12

حدث فى أسعار البترول مرة فى عام ١٩٧٣ والثانية فى عام ١٩٧٩ . ويعبر هذا النوع عن التعايش الذى حدث بين التضخم والبطالة ولفترة طويلة [١] إذ أصبح الإقتصاد يعانى من معدلات مرتفعة لكل من التضخم والبطالة . وهناك من يستعمل لفظ الركود التضخمى والعبرة فى ذلك بالظاهرة الأكثر سيادة عن الأخرى فتتقدم عن الأخرى .

(٧) **التضخم المحلى** : هو ذلك النوع الذى ينشأ بصفة أساسية نتيجة عوامل محلية .

(٨) **التضخم المستورد** : ينتج هذا النوع عن عوامل خارجية عن الدولة بسبب معدلات التضخم المرتفعة فى البلاد الصناعية ، وينتقل التضخم فى هذه الحالة مع السلع والخدمات المستوردة إلى البلاد المستوردة ولا تملك الدولة سلطاناً على هذا النوع من التضخم إلا من خلال إعادة النظر فى علاقة التبعية التى ترتبط بها مع الدولة الرأسمالية المصدرة للتضخم .[٢]

ولقد انتشر هذا التعبير فى أوائل الثمانينات وتجدر الإشارة هنا إلى أن التضخم ينتقل بالكامل من الاقتصاد الخارجى إلى الاقتصاد الداخلى فى ظل تطبيق ثبات سعر الصرف بخلاف الوضع فى ظل نظام التعويم إذ تنخفض قيمة عملة الدولة التى تعانى من التضخم[٣]

ونشير أيضاً إلى أنه يجب عدم الخلط بين الضغط التضخمى الذى ينشأ عن تخفيض قيمة العملة وبين التضخم المستورد ، لأن الأول ناتج عن إجراء داخلى أما الثانى فلا دخل للدولة به اللهم إلا اعتمادها على الخارج بصورة كبيرة . لذلك نجد أن تأثير التضخم المستورد على التضخم الداخلى يتوقف على مدى اعتماد الدولة على الخارج وحجم وارداتها منه [٤] .

وبعد استعراض هذه الأنواع نشير إلى أنه أحيانا يذكر أنواع للتضخم على اعتبار

---

(١) د . سهير معتوق : ظاهرة التضخم الركودى بين التأصيل النظرى والواقع العملى مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ ، العددان ٤١٣ - ٤١٤ ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٤٠٢ .

(٢) د . عبد الهادى النجار : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٣) - Viven Lévy - Garboua et Bruno Weymuller : Op. cit., p. 682.

(٤) Emile JAMES: problemes Monetaires dAujourd hui 2e edition, 1970, P. 181.

د . سعيد النجار : الكلمة التمهيدية لندوة آليات التضخم فى مصر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١١ .

وللمزيد من المعرفة حول موضوع التضخم المستورد ، راجع :

- د . رمزى زكى : التضخم المستورد ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- William R. Cline and Association : World Inflation and the Developing Countries, The Brookings Institution, Washington DC, 1981

مسبباته مثل التضخم الناتج عن جذب الطلب والتضخم الناتج عن دفع التكاليف والتضخم الناتج عن الإختلالات الهيكلية بالإضافة إلى أنواع أخرى مثل التضخم الزاحف ، والتضخم المفتوح وتضخم النقود وتضخم الأسعار والتضخم الاختلالى .....الخ [١] .

ونشير أيضاً إلى أن وجود أحد الأنواع السابق الإشارة إليها لا ينفى وجود الأنواع الأخرى وهذا يعنى إمكانية اندماج أكثر من نوع للتعبير عن التضخم بصفة عامة كأن يكون التضخم محلياً ، كلياً ، جامحاً ، ركودياً .

ونقف عن بيان أنواع التضخم عند هذا الحد ننتقل بعد ذلك إلى بيان الأسباب .

ثانياً: أسباب التضخم

يرتبط الحديث عن أسباب التضخم بالحديث عن مصادره ، وبخصوص المصادر يوجد ثلاثة تفسيرات .

التفسير الأول : يجعل زيادة الطلب هى المسؤلة عن التضخم ويستند فى ذلك إلى كمية النقود الموجودة وقد اهتم بذلك النقديون وبذلك يكون للتضخم هنا أصل نقدى [٢] . ويشترط ليكون التضخم تضخماً من جانب الطلب أن تزداد كمية النقود وأن يصاحب ذلك ميل الأفراد إلى توجيه الزيادة أو الجزء الأكبر من الزيادة إلى الاستهلاك وليس إلى الادخار ، وتنعكس هذه الزيادة إلى زيادة الدخول التى لا يقابلها زيادة فى الإنتاج لمقابلة الطلب الزائد .على أن يحدث ذلك فى ظل عمالة كاملة ، واستخدام كامل لكل الطاقات الإنتاجية [٣] . وتتحقق الزيادة من جانب الطلب عندما تزداد الدخول النقدية من خلال زيادة العرض الكلى للنقود فى الاقتصاد [٤] وزيادة المبالغ المتاحة من الدخل وتوسع البنوك فى الائتمان والزيادة فى نفقات الاستهلاك وزيادة الطلب الأجنبى .

---

(١) راجع فى بعض هذه الأنواع ، د . محمد يحيى عويس : محاضرات فى النقود والبنوك، ١٩٧٩ ،ص١٠٥- ١٠٧.

(٢) Sylviane Guillaumont .J. pour la politique monetaire, defense d'une mal aimee, P.U.F. 1er edition paris 1982 P.101.

(٣) Gerard Chambas. Taux de change et inflation dans une economie primaire Africaine. le cas du senegal et de soudan.thes complementaire universite de clermont 1 1985 P/8

وراجع د . عبد المنعم راضى : مبادىء الاقتصاد مرجع سابق ص٤٥٩ – ٤٦٣ .

(٤) د . سعيد النجار : الكلمة التمهيدية ، مرجع سابق ، ص٩ – ١١ .

- Emile Games: Op . cit., p. 178

التفسير الثانى : يجعل زيادة التكاليف سبباً للتضخم . وترجع الزيادة فى التكاليف إلى زيادة أسعار عدة مصادر[١]

أ - ارتفاع الأجور والمرتبات بمعدل يزيد عن معدل الزيادة فى إنتاجية العمل .

ب- ارتفاع أسعار الطاقة وهو ما حدث فى الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال السبعينات وأوائل الثمانينات .

ج- تخفيض قيمة العملة إذ ينتج عنه ارتفاع أسعار الواردات .

د - التأثير الناتج عن التضخم المستورد والذى ينتقل مع السلع المستوردة .

هـ - ارتفاع أسعار الفائدة .

و - ارتفاع القيمة الإيجارية للأصول الرأسمالية .

وتجدر الإشارة إلى أن النقديين لا يفرقون بين تضخم ناتج من جانب التكلفة وتضخم ناتج من جانب الطلب ، إذ أن ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور يخضعان معاً من وجهة نظرهم لضغوط الطلب الذى يمارس تأثيره على سوق السلع وسوق العمل ، وبذلك تكون السياسة النقدية هى المسئولة عن التضخم عندما تحدد تطور الطلب الكلى [٢]

وبذلك يمكن القول بأن هذا التفسير يهتم بجانب الندرة فى كل من المواد الأولية والعدد والآلات وقوة العمل (عوامل الانتاج بصفة عامة)[٣]

التفسير الثالث : ارتبط كل من التفسير الأول والثانى بظروف وأحوال الدول المتقدمة إذ يقدمان التفسير المناسب لظهور التضخم فى هذه الدول . لذلك كان من الضرورى أن يتم البحث عن تفسير أكثر مناسبة لظروف الدول النامية لأنه يجب عند دراسة المشكلات ومحاولة علاجها أن يتم تشخيص الحالة حتى يتم تقرير العلاج المناسب .

وقد سمى التفسير الجديد بالنظرية الهيكلية للتضخم . وقد ظهرت فى بدايتها لتفسير التضخم فى دول أمريكا اللاتينية وذلك منذ الخمسينات إلا أنها تناسب أيضاً الدولة المتقدمة.

---

(١) - A.B.N Kulkarni and . A.B. Kalkunrikar, Op. cit., p. 233 .

(٢) - Sylviane Guillaumont, Op. cit., P. 126.

(٣) - A.B.N Kulkarni and .A.B Kalkunrikar, Op. cit., PP. 233 - 234.

ولأن هذه النظرية أكثر مناسبة لحالة الدول النامية ، نقوم بإلقاء الضوء على الأسس والمبادىء التى تقوم عليها ، مراعين فى ذلك أن يكون العرض بالقدر اللازم للإيضاح دون خوض فى كثير من التفاصيل .

وتستند هذه النظرية على أسس ثلاثة نبينها فيما يلى : (١)

(١) تغيير هيكل الاقتصاد يؤدى إلى تغيير فى الأسعار النسبية :

يقضى هذا العنصر بأن الاقتصاد عند قيامه بعملية التنمية يعانى من قيود هيكلية ، وتتسبب هذه القيود فى القطاعات المختلفة فى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الخاصة بهذا القطاع ، يمتد هذا الارتفاع بفعل العنصرين الثانى والثالث إلى المستوى العام للأسعار .

والمثال على ذلك القطاع الزراعى الذى يعانى من قيود هيكلية بسبب عدم مرونة عرض المنتجات الزراعية . فإذا زاد الطلب على منتجات هذا القطاع بسب زيادة نشاط القطاع الصناعى ، فإن أثمان هذه السلع سوف ترتفع ، وخصوصاً بسبب القيود الهيكلية الموجودة فى قطاع النقد الأجنبى ، الذى لا يستطيع توفير النقد الأجنبى اللازم لتعويض النقص فى السلع الزراعية من خلال الاستيراد . ويتسبب النقص فى النقد الأجنبى فى أن تتجه الدولة فى الصناعة إلى سياسة الإحلال محل الواردات ، وتقوم بمناسبة ذلك برفع سعر الضريبة الجمركية على الواردات من السلع النهائية الصنع التى تنافس السلع المحلية ، وعندما تفشل هذه الضريبة فى منع دخول السلع الأجنبية فإنها تؤدى إلى ارتفاع أسعارها .

ويؤدى إرتفاع أسعار السلع الزراعية والسلع المستوردة بذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بشرط عدم انخفاض أسعار السلع الأخرى وهو الافتراض الثانى الذى ننتقل إليه الآن .

(٢) عدم قابلية الأسعار بصفة عامة للإنخفاض :

يستند هذا الافتراض إلى أن المنتجات الصناعية تخضع بدرجة أو بأخرى للإنتاج الاحتكارى ، وهو ما يكفل عدم انخفاض الأسعار إذا لم ترتفع . وحتى لو تم التخلى عن هذا الإفتراض وأخذ فى الاعتبار إمكانية انخفاض الأسعار فإن الإنخفاض الذى يحدث لن يحدث

---

(١) د . محمد عبد العظيم طلب : التضخم العالمى ، الظاهرة والتفسير الاقتصادى لها . مصر المعاصرة السنة ٨١ العددان ٤٢١ ، ٤٢٢ يوليو واكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٥ - ٢٧ .

بنفس سرعة ونسبة الارتفاع الذى يحدث فى أسعار السلع الزراعية مثلا ، وتكون العبرة فى النهاية بنسبة الفارق بين نسبة الارتفاع ونسبة الانخفاض المذكورتين . وحتى تستمر الزيادة فى الارتفاع وتؤدى إلى التضخم فلابد وأن يتحقق الافتراض الثالث وهو آلية توليد التضخم .

(٣) آلية توليد التضخم :

حتى يستمر الارتفاع فى المستوى العام للأسعار لينطبق عليه وصف التضخم ، لابد من وجود ما يكفل له الاستمرار وهو ما يسمى بآلية توليد التضخم . وتتحقق هذه الآلية على أساس وجود عدة افتراضات فرعية وهى :

أ - إحتمال استمرار الإرتفاع فى أسعار السلع الزراعية والسلع المستوردة .

ب - وجود الصراع الطبقى بين أفراد المجتمع حول توزيع الدخل القومى إذ يدفع الارتفاع فى الأسعار بالعمال إلى المطالبة من خلال نقاباتهم بزيادة الأجور التى عندما ترتفع تدفع أصحاب المشروعات لزيادة الأسعار بسبب زيادة التكلفة وهكذا .... الخ .

ج - يدفع ارتفاع المستوى العام للأسعار الدولة إلى التوسع فى الإصدار النقدى لزيادة الطلب الكلى لمواجهة البطالة ، مما يؤدى إلى زيادة الدخول التضخمية .

د - وتلجأ الدولة للإصدار النقدى أيضاً لتوفير التمويل اللازم لمواجهة متطلبات القطاع العام عندما يفشل الجهاز الضريبى فى تحقيق ذلك ، ويؤدى ذلك أيضاً إلى زيادة الضغوط التضخمية .

وبتوافر هذه الفروض أو الأسس الثلاثة ، ينشأ التضخم طبقاً لما جاءت به النظرية الهيكلية .

وننتقل بعد استعراض المصادر الثلاثة التى يستند إليها تفسير التضخم إلى بيان أسبابه . وسوف نجد أن الحديث عن الأسباب لن يخرج كثيراً عن الحديث عن المصادر .

الأسباب : تتعدد وجهات النظر عند الحديث عن أسباب التضخم وبذلك تتعدد الأسباب وتدور جميعها حول زيادة الدخول والإنفاق وزيادة السكان وزيادة الواردات والتخصص فى إنتاج السلع الأولية والاختناقات فى الإنتاج ، وتخفيض سعر الصرف والتضخم المستورد

وضعف الإنتاجية ، وزيادة الأرباح .... الخ [١]

ومقتضى المعايير السابقة أن التضخم ينشأ بسبب الخلل الذى يحدث بين العرض والطلب . وبما أن العرض يمثله جانب الإنتاج [٢] وأن الطلب يمثله جانب الإستهلاك فسوف نعتمد على هذين العنصرين فى بيان أسباب التضخم مع الأخذ فى الإعتبار ما يؤثر فيها ويتأثر بكل منها من أسباب .

(١) جانب الإنتاج :

يعد التخصص فى إنتاج سلع معينة والإختناقات التى يعانى منها قطاع الإنتاج وعدم مرونته مسببات هى الأخرى للتضخم .

التخصص فى إنتاج المواد الأولية :

نجد أن غالبية إن لم يكن كل - الدول النامية تتخصص فى إنتاج السلع الأولية ويؤدى التخصص فى إنتاج المواد الأولية إلى زيادة الاعتماد على الخارج لتصريف هذه المنتجات والحصول على السلع الصناعية وغيرها من السلع التى تنتجها الدول الأخرى . وهذا من شأنه أن يجعل معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الإقتصاد النامى لأن المواد الأولية غالباً ما تكون من مصادر غير ثابتة وقابلة للنفاذ مثل البترول وغيره من المواد الإستخراجية . أو تكون عرضه للتقلبات الجوية والمناخية مثل المنتجات الزراعية . ومن شأن هذا أن يؤدى إلى فقد الدولة للنقد الأجنبى الذى تحصل عليه عن هذا الطريق أو أن تكون هذه الحصيلة غير مستقرة ومتقلبة بحيث لا تستطيع الدولة أن تعتمد عليها بصفة أساسية لتمويل احتياجاتها مما يسبب أزمات مختلفة من وقت لآخر . يضاف إلى هذا أن أسعار المواد الأولية معرضة بصفة عامة للانخفاض بسبب تغير الأذواق واللجوء إلى استخدام مواد بديلة .

وعندما يزداد اعتماد الدولة على الخارج بسبب تخصصها فى إنتاج المواد الأولية تكون

---

(١) راجع فى ذلك : د . رمزى ذكى : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ، ص ٦٦ وما بعدها .
د . عبد المنعم راضى: مؤشرات التضخم فى الإقتصاد المصرى ، مصر المعاصرة ، السنة ٦٨ ، العدد ٣٦٧ يناير ١٩٧٧ ، ص ١١٠ . د . مصطفى السعيد : الانفتاح الإقتصادى واستراتيجية الإعتماد على الذات . المؤتمر السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسى والأحصاء والتشريع ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .
- Michel Rondenet : L'experience contemporaine des changes flottants P. U. F paris 1 er edition 1980 P . 77.
- Emile JAMES. OP. cit ., pp: 173 - 176

(٢) هذا لا يعنى إهمال دور الواردات كأحد عناصر العرض .

عرضة لارتفاع الأسعار فيها بسبب اعتمادها بصفة رئيسية على الواردات التى تأتى إلى البلاد محملة بتضخم من الخارج وهو ما يسمى بالتضخم المستورد . مثلما حدث عندما ارتفعت أسعار البترول فى ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ ، وما يؤدى إليه ذلك من ارتفاع فى الأسعار العالمية وبالتالى أسعار واردات الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة وقد تسبب ذلك فى عجز موازين مدفوعات الدول النامية .

وعندما ترتفع أسعار المواد الأولية فإن ذلك يؤدى هو الأخر إلى خلق ضغوط تضخمية ، إذ تزداد حصيلة البلاد من النقد الأجنبى وتزداد دخول المنتجين والمصدرين فى هذا القطاع . وتظهر هذه الضغوط بالنظر إلى صور توزيع هذه الزيادة إذ يتم كالآتى :(١)

أ - جزء تحصل عليه الحكومة عن طريق الضرائب المفروضة على قطاعى إنتاج وتصدير المواد الأولية الذين ارتفعت دخولهم .

ب - يتجه جزء من الزيادة إلى إعادة استثماره فى نفس القطاع عندما يغرى كل من ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب العالمى المنتجين لهذه السلع على زيادة إنتاجهم .

ج - يتجه جزء إلى الخارج لتمويل ما يلزم من الواردات من السلع الإستهلاكية المختلفة .

د - يتجه جزء إلى الداخل لشراء ما يلزم لهذه الفئة من السلع المنتجة محلياً والتى ترتفع أسعارها بسبب جمود الجهاز الإنتاجى ، بالإضافة إلى ما يؤدى إليه ذلك بفعل المضاعف والمعجل إلى زيادة الدخول وزيادة الأسعار ......الخ

هـ- تدفع الزيادة فى دخول المنتجين العمال إلى المطالبة بزيادة أجورهم ويتجهون بهذه الزيادة إلى شراء السلع المختلفة من المنتجات الوطنية ويحدث بذلك نفس الأثر الذى تناولته النقطة (د) السابقة .

عدم مرونة الجهاز الإنتاجى :

تعد مرونة الجهاز الإنتاجى مشكلة أخرى من المشكلات التى يعانى منها الجهاز الإنتاجى فى البلاد النامية ، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج السلع .

وتحدث عدم المرونة فى ألقطاع الزراعى بسبب عدم مرونة العرض ومحدودية المتوافر من الأراضى الزراعية وهو ما يؤدى إلى ارتفاع أسعار منتجات هذا القطاع . وينتقل هذا الارتفاع إلى القطاع الصناعى الذى يعتمد فى إنتاجه على بعض المستلزمات التى ينتجها القطاع

---

(١) د . رمزى زكى : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ،ص ٧٠

الزراعى ولهذا السبب وبسبب الاعتماد على الواردات لسد النقص فى المستلزمات المحلية والتى لا يستطيع القطاع الصناعى أن يلبى احتياجاته منها بسهولة وباستمرار بسبب النقص فى النقد الأجنبى كل هذا يؤدى إلى جمود الجهاز الإنتاجى وعدم قدرته على زيادة المعروض من السلع والخدمات عندما يرتفع الطلب على منتجاته سواء بسبب زيادة السكان أو زيادة الإستهلاك بسبب خلق أنماط وعادات جديدة مما يؤدى إلى الإرتفاع فى الأسعار .

(٢) جانب الإستهلاك :

يمثل جانب الإستهلاك جانب الطلب كما مثل الإنتاج جانب العرض وتتسبب الزيادة فى الاستهلاك التى لا يقابلها زيادة فى الإنتاج فى ارتفاع الأسعار ويزداد الاستهلاك بسبب زيادة الدخول وكذلك بسبب زيادة عدد السكان

وبالنسبة للدخول : قد تنتج هذه الزيادة من خلال دخول العاملين داخل البلاد وهو ما حدث فى مصر فى السبعينات عندما ارتفعت دخول المستوردين والمصدرين والعاملين فى قطاع السياحة وقطاع الاستثمار الأجنبى والتجار والوسطاء . وكذلك الزيادة فى دخول العاملين خارج البلاد والمتمثلة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج .[١]

فقد أدت هذه الزيادات إلى زيادة معدلات الإنفاق التى ارتفعت بسبب اتباع أنماط استهلاكية جديدة أوجدها التقليد والمحاكاة ومعايشة المصريين العاملين بالخارج لها فى الخارج . وقد أدت الدخول المرتفعة إلى :

- زيادة معدلات الإستهلاك الترفى والتفاخرى .
- زيادة معدلات الاستهلاك للسلع الضرورية عندما تتحقق هذه الزيادة فى دخول أصحاب الدخول المنخفضة .

وقد أدى ذلك كله وبسبب عدم توافر أو كفاية المنتجات الوطنية إلى زيادة الاستيراد وتؤدى عدم كفاية المنتجات الوطنية وبالتالى ارتفاع أسعارها مع ارتفاع أسعار الواردات سواء بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية أو بسبب التضخم المستورد أو بسبب ارتفاع هامش الربح الذى يحصل عليه التجار والمستوردين كل ذلك يؤدى إلى ارتفاع الأسعار .

أما بالنسبة للسكان كسبب لزيادة الاستهلاك ، نجد أن الدول النامية ترتفع فيها

(١) سوف يتم التعرض لبيان أثر الزيادة فى دخول الفئات على الأسعار والتضخم فى الفصل الثانى من هذا الباب فى المبحث الأول منه .

معدلات الزيادة السكانية ولا يستطيع الجهاز الإنتاجي لجموده أن ينتج ما يقابل هذه الزيادة فيؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار .

ويؤدى الإختلال فى توزيع السكان داخل الدولة هو الآخر إلى خلق ضغوط تضخمية أخرى . فعندما تتجه أعداد متزايدة من سكان الريف إلى المدن بسبب التجمعات الصناعية وتركز المصالح . هذا التحول الحضرى يؤدى إلى تزايد مستمر فى حجم الطبقة المتوسطة وذوى الدخول الثابتة مصحوباً بتغير فى الأنماط العامة للاستهلاك والأهميات النسبية لبنود ميزانية الأسرة . وهذا يؤدى أيضاً إلى ارتفاع أثمان السلع الغذائية على وجه الخصوص بسبب هجران الأراضى الزراعية ليتحول كثير من أفراد هذه الفئة إلى مستهلكين بعد أن كانوا منتجين .(١)

يتبين لنا من كل ما سبق أن هناك تشابك وتداخل بين الأسباب التى تؤدى إلى حدوث التضخم وطبيعى أن تتفاوت هذه الأسباب فى تأثيرها على التضخم .

وهناك من يتجه بتفسيره منحى أخر فى البحث عن الأسباب والاتجاه بذلك نحو الاختلالات الهيكلية فى القطاعات المختلفة ولن يتسع المجال لتتبع هذه الأسباب (٢)

وكذلك هناك من يرجع أسباب التضخم إلى : (٣)

١ - الطلب المتزايد على القروض الخارجية من المؤسسات المالية مما يؤدى إلى زيادة عرض النقود وبالتالى زيادة الطلب .

٢ - زيادة الإنفاق الحكومى لأنعاش الاقتصاد مما يؤدى إلى زيادة الطلب كذلك

٣ - زيادة تكلفة العمالة عندما ينجح العمال باستمرار فى رفع أجورهم مما يضطر رجال الأعمال إلى زيادة أسعار المنتجات تبعاً لزيادة التكلفة .

٤ - وجود بعض الضغوط التضخمية أو الخوف من وجودها يجعل الأفراد تتخلص من مدخراتهم خوفاً من انخفاض قوتها الشرائية .

ونرى فيما تقدم ذكره كفاية فى التعرف على أسباب التضخم ونتنقل بعد ذلك للتعرف على آثاره .

---

(١) انظر : د . سلوى سليمان ، الأستثمار العربى فى الاقتصاد المصرى (بين الإنتاج والمضاربة) مصر المعاصرة ، السنة ٦٧ العدد ٣٦٣ ، يناير ١٩٧٦ .

(٢) لمَنْ أراد التعرف بالتفصيل على هذه الأسباب يمكنه الرجوع إلى :

د . هناء خير الدين . العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر . ندوة آليات التضخم فى مصر مرجع سابق ص ٧٥ - ٨٨ ، د . ابراهيم العيسوى فى تعقيبه على هذه الدراسة ص ١٠٤ - ١٠٦

(٣) B. Julian Beecham, FCIB, Op. cit., pp: 8-9 .

المطلب الثاني

آثـار التضخــم

تتعدد آثار التضخم وتتفاوت فى خطورتها على المجتمع سواء من الناحية الإقتصادية ، أو من الناحية الإجتماعية ، وبما أننا لسنا فى مجال دراسة خاصة بالتضخم فإننا لن نتعرض لهذه الآثار إلا بالقدر الذى يلزم لإظهار آثاره الضارة بالمجتمع حتى نقف من خلال ذلك على الآثار الضارة التى أفرزتها إجراءات السبعينات الخاصة بالنقد الأجنبى بما أدت إليه وساهمت به فى تمويل العملية التضخمية .

ونقوم فى الصفحات التالية وعلى ضوء ما أشرنا إليه إلى تناول هذه النقطة فى نقطتين رئيسيتين ، تختص الأولى ببيان الآثار الإقتصادية ، فى حين تتعلق الثانية ببيان الآثار الإجتماعية .

أولاً: الآثار الإقتصادية للتضخم

تتعدد الآثار الاقتصادية للتضخم ونقوم بإبراز أهم هذه الآثار فيما يلى :

(١) أثر التضخم على التجارة الخارجية : (١)

من أهم الآثار الضارة بالإقتصاد القومى والتى يسببها التضخم . هو إضعاف قدرة البلاد على التصدير ، وذلك بسبب زيادة التكاليف التى يحدثها التضخم ، وهو ما ينعكس على أسعار المنتجات الوطنية بالارتفاع ، فترتفع أسعارها عالمياً .(٢)

وطبيعى أن يتوقف ذلك على ما يكون قد أصاب السلع الدولية من ارتفاع فى أسعارها بسبب زيادة معدل التضخم فى البلاد المنتجة لهذه السلع ، وخاصة تلك الدول التى تعد من

---

(١) انظر فى ذلك : أ . محمود المراغى : مصر والمسألة الإقتصادية ، مرجع سابق ص ٨٣

د . رمزى زكى : تأثير التضخم على العدالة الإجتماعية مذكرة داخلية رقم ٧٥٨ معهد التخطيط القومى مايو ١٩٨١ ، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى : مرجع سابق ، ص ١١٩

د . عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص٤٥٧ .

- Edwin Charle, Macroeconomics of developing countries. TaTa Mc Grow
- Hill Publishing, Company Limited, New Delhi 1983 P. 14 .

(٢) - Yves Simon , Op. cit., p, 187.

الحلفاء التجاريين للدولة المعنية [١]

وعندما تنخفض الصادرات ، وتقل بذلك حصيلتها يقل الاستيراد بسبب عدم توافر مصادر للتمويل ، وهو ما يؤثر على قطاعات الإنتاج التى تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة وربما تضطر الدولة إزاء هذا الوضع إلى اللجوء إلى احتياطياتها من الذهب لدفع أثمان المنتجات التى يتحتم استيرادها .

وعندما ترتفع الأسعار ، إما أن يحجم المستهلك الوطنى والمستهلك الأجنبى عن الشراء وفى هذه الحالة يحدث الركود فى الإنتاج . وإما أن يستمر الشراء إذا كانت السلع أساسية ولابديل لها ، وفى هذه الحالة يكون هذا الاستمرار على حساب سلع أخرى أقل أهمية وأكثر مرونة ، ولا يعتمد التضخم فى تأثيره على التجارة الخارجية على المستوى المطلق لارتفاع الأسعار ولكن يعتمد على المستوى النسبى لارتفاع الأسعار بالمقارنة بمستوى ارتفاعها لدى الحلفاء التجاريين الرئيسيين [٢] ، وكما سبقت الإشارة منذ قليل .

(٢) أثر التضخم على قيمة العملة الوطنية :

عندما يحدث الاختلال فى التوازن الخارجى السابق بيانه فى النقطة السابقة ، قد تضطر الدولة بحثاً عن التوازن مع العالم الخارجى واحتفاظاً بسعر صرف مناسب لسلع التصدير ، أن تخفض سعر العملة . وعندما تقوم الدولة بذلك فإنها تضيف عنصراً جديداً للتضخم .[٣] لأن التخفيض وكما هو واضح فى أكثر من مكان فى هذا البحث مسئول عن جانب هام من معدل التضخم المرتفع .

أما على الصعيد الداخلى وفيما يتعلق بالقوة الشرائية للعملة الوطنية ، فنجد أن التضخم وما ينجم عنه من تخفيض فى قيمة النقود ، يؤدى إلى إضعاف ثقة الأفراد فى العملة الوطنية ، وبذلك تفقد النقود أحد أهم وظائفها باعتبارها أداة لاختزان القيم [٤]. وعندما تفقد العملة الوطنية هذه الوظيفة الهامة تكون النتيجة : ...

---

(١) - Pirre - Hubert Breton-et Aramand - Denis SCHOR La devaluation, Op. cit., P. 45.

(٢) - pierre - Hubert Breton et Aramand - Denis SCHOR op. cit., P.45.

(٣) أ . محمود المراغى : المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٤) - B. Julian Beecham, FCIB, Op. cit.. P. 9.

- إما زيادة الميل للاستهلاك خوفاً من انخفاض أكبر في القوة الشرائية للعملة .
- وإما أن يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بما يملكون في صورة عملات أجنبية تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ، وهذا يؤدي بدوره إلى الضغط على قيمة العملة الوطنية بالانخفاض وما يجره ذلك من مشكلات على الاقتصاد القومي (١) .

وبجانب ميل الأفراد لاحتفاظهم بما يملكون في صورة عملات أجنبية فإنهم يميلون أيضاً للاحتفاظ بما لديهم في صورة ذهب وفضة وأراضي ومعادن أخرى نفيسة ويحدث فقدان الثقة في النقود من جانب الحكومات والبنوك المركزية أيضاً التي تميل إلى شراء الذهب في فترات التضخم الجامح (٢) .

(٣) أثر التضخم على الادخار والنمو الاقتصادي :

يؤثر التضخم على الادخار ، إذ يؤدي إلى التقليل من الميل للادخار ، بل وتقليل حجم المدخرات الموجودة فعلاً . إذ يدفع التضخم كثيراً من الأفراد ، خاصة ذوي الدخول الثابتة أو المنخفضة إلى اللجوء إلى مدخراتهم التي تم تكوينها في فترات سابقة لاقتطاع أجزاء منها لإنفاقها على سلع الاستهلاك رغبة منهم في المحافظة على مستويات استهلاكهم عندما لاتكفي دخولهم النقدية الجارية لتحقيق مستويات الاستهلاك التي اعتادوا عليها . وبذلك ينتج عن التضخم ما يسمى بالادخار السلبي . وإذا استمر هذا الوضع فمن الممكن أن يؤدي إلى هبوط معدل الادخار القومي إلى مستويات غير مرغوبة وبالتالي التأثير على قدرة الاقتصاد على القيام بمتطلبات التنمية الاقتصادية (٣)

---

(١) د . رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ص٣٩٣ ، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي ، مرجع سابق ص١١٨

(٢) السيد محمد الملط : نقود العالم متى ظهرت ؟ ومتى اختفت ؟ دراسة مقارنة لوجهتي نظر الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص١٢٣ - ١٢٤ .

(٣) د . رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص٣٩٤ .

تجدر الاشارة إلى أن هناك من يرى أن للتضخم أثراً حميداً على الادخار بما يحققه من إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء الذين هم أكثر ميلا للادخار عن الفقراء . وكذلك على اعتبار أن التضخم هو أمر ملازم لسياسات النمو الاقتصادي وبما يمثله من ادخار إجباري يخدم عملية التنمية .

لمزيد من التفصيل حول الآراء المختلفة حول آثار التضخم وحجج كل منها ، يمكن الرجوع إلى د . عبد المنعم راضي : مبادىء الاقتصاد . مرجع سابق ، ص٤٥٠ - ٤٥٤ .

(٤) التضخم وعجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته :

يؤدى التضخم إلى عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته فى توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعلى للمستهلكين . وقد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيد طلبهم الحالى فترتفع الأسعار من جديد أو يتخلص الأفراد من النقود ويحلون محلها سلع استهلاك .

أما المنتجون فقد يزيدون من الإنتاج ويؤجلون البيع مما يساعد على ارتفاع الأسعار وينتهى الأمر بفقدان النقود لوظيفتها كأداة للمبادلة (١) .

(٥) التضخم وتوجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادى :

من الآثار التى تنتج عن التضخم أنه يؤدى إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادى الأقل إنتاجية .

فمثلاً من الممكن أن تلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة حتى تقلل من المعروض النقدى للحد من الضغوط التضخمية ، وعندما يرتفع سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والأجنبية يفضل كثير من المستثمرين القيام بإيداع ما لديهم من أموال للحصول على فائدة مضمونة عالية . وتأخذ البنوك بدورها هذه الأموال لتوظيفها فى التجارة والخدمات أكثر من توظيفها فى الصناعة والزراعة وتقوم كذلك بتوظيف هذه الأموال بالخارج .

وبالنسبة للمستثمرين الذين لم يلجأوا إلى البنوك لإيداع أموالهم بها ، فإنهم يلجأون فى ظل سعر مرتفع للفائدة إلى الاستثمار فى المشروعات ذات العائد السريع الكبير الذى يعوض كل ذلك . تلك المشروعات التى لا تفيد التنمية الاقتصادية فى أولى مراحلها . وتتمثل هذه المشروعات فى تلك التى تنتج سلعاً ترتفع أسعارها باستمرار ، والتى يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة والمتوسطة . مثل مجالات إنتاج سلع الترفيه واستيراد أو زيادة استيراد السلع المعمرة وبناء العمارات والمنازل الفاخرة ، والمضاربة على الأراضى الزراعية ويقوم التجار أيضاً خلال فترات التضخم إلى اختزان ما لديهم من سلع ومنتجات عندما يتوقعون مزيدا من التضخم ، وبذلك تنشط المضاربات التجارية . كل هذا يؤدى إلى أن يكون الإقبال على الاستثمار فى القطاعات غير الإنتاجية أكثر من الإقبال على قطاعات الإنتاج(٢)

---

(١) د . عبد الهادى النجار : التحليل النقدى ، مرجع سابق ، ص٦٢ .

(٢) د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص٣٩٤ ، ٣٩٥ - علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى مرجع سابق ، ص١٢٠ . د . عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص٤٥٥ .أ. محمود المراغى : مصر والمسألة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص٣٩ .

(٦) بسبب ضعف الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك ، وبسبب انخفاض قيمة النقود وانخفاض قوتها الشرائية نجد أن التضخم يؤدى إلى طرد المستثمر الصغير من السوق إذ تصبح مدخراته فى ظل التضخم قليلة أو عديمة القيمة [١] .

(٧) التضخم وتراكم التضخم :

يأتى التضخم فى شكل موجات ، إذ ترتفع أسعار بعض السلع فتجذب معها سلعاً أخرى ، وتتحرك معها الأجور بالضرورة ، فتضيف بدورها زيادة فى التكلفة ، فترتفع أسعار السلع من جديد ..... وهكذا [٢] .

وهذا يبين لنا أن القوى التضخمية إذا ما أتيح لها أن تعمل عملها فى النظام الاقتصادى فإنها لا تلبث أن تستفحل وتستشرى بصورة بشعة وسريعة وتراكمية . واستناداً إلى ذلك فإنه إذا حدث وأطلق العنان للتضخم فإنه يصبح لصيقاً بالاقتصاد القومى ، ويغدو صفة أساسية من صفاته ، ويصعب على السلطات المسئولة إيقافه بسهولة دون حدوث اضطرابات عنيفة فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٣] .

(٨) التضخم وحساب التكاليف الحقيقية للمشروعات المخططة :

يعد التخطيط ضرورة للقيام بمهام التنمية الاقتصادية ، حتى وإن لم يكن التخطيط هو أحد السياسات العامة التى تعتنقها الدولة . لأنه من الضرورى أن يتم تحديد بعض المشروعات اللازمة لتنمية الاقتصاد وكذلك ما يلزم من أموال لتمويل احتياجات هذه المشروعات وطبيعى أن يتم ذلك بصورة مسبقة . عندما تكون الأسعار مستقرة فإنه لا يوجد اختلاف كبير بين ما تم تقديره مسبقاً فى الخطة من نفقات وما يتم إنفاقه بالفعل وقت التنفيذ .

أما عندما يوجد إرتفاع فى الأسعار فإنه من الطبيعى أن تزداد النفقات الفعلية وقت التنفيذ عن النفقات المقدرة أو المخططة . ويتزايد الفارق كلما كان مقدار الارتفاع كبير وفى وقت قصير . وقد يؤدى اختلاف النفقات الفعلية عن النفقات المخططة ببعض المشروعات إلى

---

(١) أ . محمود المراغى : المرجع السابق ، ص٣٩ .

(٢) المرجع السابق : ص٨٤ .

(٣) د رمزى ذكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص٣٩٥ ، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ، ص١٢٢ .

صعوبة الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها الإنتاجية التى حددت لها فى الخطة القومية ، ومن ثم يغدو التخطيط القومى فى هذه الحالة أمراً عسيراً [١] . وإذا كان هذا هو شأن الدولة فهو شأن الأفراد أيضاً إذ لا يستطيع الفرد أن يقدر كم من الدخل النقدى سوف يكون كافياً لتأمين العجز أو الشيخوخة أو كم من النقود يدخرها ولمدة كم من السنين حتى يستطيع الحصول على مسكن مثلاً أو مزرعة أو سيارة [٢]

(٩) أثر التضخم على الكفاية الإنتاجية :

يؤدى التضخم إلى سوء توزيع الموارد ، إذ يقوم المستهلكون بترتيب أولوياتهم فى الشراء فى ضوء توقعاتهم الجديدة للأسعار ، وهنا يتجه رجال الأعمال بمواردهم نحو إنتاج مزيد من السلع والخدمات التى لم يكن بالتأكيد هناك أى حاجة لها لو أن مستويات الأسعار تمتعت بالاستقرار ، وحتى ولو كانت هذه السلع فى غير صالح الاقتصاد . وبسبب هذا التوجه الجديد ، وبسبب الزيادة فى الاستهلاك بصفة عامة نجد أن الإنتاج يتزايد لمحاولة مقابلة الزيادة فى الطلب فيتم استخدام عمال أقل كفاءة وكذلك آلات أقل كفاءة ، هذا يؤدى إلى أن يقل متوسط إنتاجية هذين العاملين من عوامل الإنتاج .

وتنخفض الكفاية الاقتصادية هى الأخرى بسبب التضخم إذ تتسبب الموجات التضخمية التى تسود فى الاقتصاد إلى أن يطالب العمال بزيادة أجورهم دون محاولة منهم لزيادة إنتاجيتهم مقابل ذلك . يحدث هذا فى الوقت الذى لا تبالى فيه الإدارة بزيادة التكاليف الناتجة عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والناتجة عن ارتفاع الأجور ما دامت قادرة على أن تنقل هذه الزيادة إلى المستهلك فى شكل ارتفاع فى سعر السلعة ، ويساعدها على ذلك شيوع التضخم فى المجتمع [٣] .

كانت هذه أهم الآثار الاقتصادية للتضخم والتى ظهر لنا من خلال استعراضها خطورة التضخم على المجتمع وسوف تظهر الخطورة أكثر جلاءً عندما نستعرض الآثار الاجتماعية للتضخم .

---

(١) المرجع السابق : ص٣٩٥ ، ص١٢١ على التوالى .

(٢) السيد محمد الملط : المرجع السابق ، ص١٢٣ .

(٣) د . عبد المنعم راضى : مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص٤٥٣ - ٤٥٦ .

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم

كما للتضخم من آثار فى المجال الاقتصادى فإن له آثاراً أخرى فى المجال الاجتماعى . ويتمثل أهم أثر له فى هذا المجال الأخير فيما يؤدى إليه التضخم من إعادة توزيع الدخول فى المجتمع وبالتالى إلى تعميق التفاوت بين الدخول الذى يتوافر خاصة فى الاقتصاديات النامية وتتأثر بعض الجوانب الأخرى بسبب هذه النتيجة وهذا ما سنراه فيما يلى :

(١) أثر التضخم على توزيع الدخول فى المجتمع :

يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول بين الأفراد فى المجتمع ، فتستفيد منه مجموعات من الأفراد فى الوقت الذى تضار فيه مجموعات أخرى . والخطير فى ذلك أن إعادة التوزيع هذه تكون فى صالح الطبقات الغنية ، وضد صالح الطبقات الفقيرة ، وعندما يحدث شيئاً مثل ذلك فى مجتمع نامى يعانى أصلاً من تفاوت بين الطبقات فإنه يؤدى بذلك إلى تعميق وزيادة هذا التفاوت . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من عدم عدالة وينعكس بآثاره على الاستقرار الاجتماعى وحسن أداء الاقتصاد [(١)] .

وفيما يتعلق ببيان الفئات التى تضار أو تستفيد من التضخم نقوم ببيانها فيما يلى [(٢)]

أ - المضارون من التضخم :

إن أكثر الناس تضرراً من التضخم أولئك الذين يحصلون على دخول ثابتة ، أو الذين يمتلكون قيمة معينة من الأدوات المالية كالنقود أو السندات أو حسابات الإدخار والتى تدر دخلاً نقدياً ثابتاً . وتتمثل هذه الفئات فى :

١- أصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية .

٢- حملة السندات وأصحاب بوالص التأمين .

٣- أصحاب ودائع التوفير وشهادات الادخار .

٤- أصحاب الأجور والمرتبات بالجهاز الحكومى والقطاع العام .

---

(١) د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص٣٩٤ ، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ، ص١١٩ .

(٢) د . عبد المنعم راضى : مبادىء الاقتصاد مرجع سابق ص ٤٤٤ - ٤٤٦ . د . عبد الهادى النجار : التحليل النقدى ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

- A.B.N Kulkrani and A . B. N kulkarikar, Op. cit., pp. 234 - 235 .

فإن هذه الفئات تتحدد دخولهم بشكل مسبق وطبقا للوائح ، ويصعب تغييرها بمرونة وبسرعة . يضاف إلى ذلك أن هذه الفئات فى مراكز إقتصادية ضعيفة ولا يستطيعون فرض مطالبهم أو رغباتهم بضرورة إصلاح أوضاعهم الإقتصادية وإعطائهم علاوات نقدية تعوضهم عن ارتفاع الأسعار ، وحتى إن استطاعوا الحصول على بعض الزيادة فى دخولهم ، فإن هذه الزيادة غالباً ما تكون أقل بكثير من الزيادة التى حدثت فى المستوى العام للأسعار .

وبالنسبة لأفراد هذه الطبقة ممن يملكون سندات أو دفاتر توفير أو شهادات ادخار أو بوالص تأمين . فإن قيمة ما يملكون تتآكل سنة بعد أخرى حيث لا يفلح سعر الفائدة فى تعويض هذه الخسارة ، الأمر الذى تصاب معه هذه الطبقة بالأحباط وتظل مع القلق والخوف المستثمرين إلى إن تقوم بتهريب أموالها هى الأخرى إلى الخارج . (١)

وينطبق على الدائنين ما ينطبق على أفراد هذه الطبقة من تأكل فى قيمة حقوقهم لدى المدنيين الذين يستفيدون فى هذه الحالة ويتوقف مقدار هذا التآكل على مقدار الفارق بين سعر الفائدة ومعدل التضخم . (٢)

ب - المستفيدون من التضخم :

إذا كان هناك من يضار من التضخم فإن هناك من يستفيد منه وهم أصحاب الدخول التى تتغير بسرعة بالزيادة مع تغير مستوى الأسعار بالزيادة وتتكون هذه الفئة من :

١- أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات التجارية والصناعية والخدمية ، وخاصة أصحاب الأسهم فى الشركات الكبيرة . وسبب ذلك يتمثل فى أنه فى أوقات التضخم ترتفع أسعار منتجات هذه الشركات وبالتالى ترتفع معدلات أرباحهم ، وترتفع أيضاً قيمة الأصول التى تمتلكها هذه الشركات .

٢ - ملاك الأراضى والعقارات ، إذ ترتفع أسعار هذه السلع بسبب زيادة الطلب عليها أو بسبب زيادة الطلب على منتجاتها فى حالة الأراضى الزراعية مثلا ترتفع أسعار السلع والمنتجات الزراعية وقت التضخم فتزداد قيمة الأراضى الزراعية

٣- الأفراد الذين يحتلون مراكز قيادية فى الأقتصاد القومى مثل رؤساء نقابات العمال وكبار المسئولين فيها وكبار المديرين . إذ يستطيع أفراد هذه الفئة أن يطالبوا بجزء أكبر من الناتج القومى ، ويتسببون بطلبهم هذا فى ارتفاع الأسعار .

---

(١) د . عبد الهادى النجار : التحليل النقدى ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٢) - Edwin Charle, Op., cit, P. 141.

٤- كذلك يستفيد من التضخم الحرفيون والتجار ومن هم على شاكلتهم .

وعندما تنخفض الأجور الحقيقية لبعض الفئات لايقف أثر هذا الانخفاض عند إحداث التفاوت بين الطبقات فى المجتمع بل يمتد أثره أيضاً من جديد إلى المجال الإقتصادى والإضرار بوضع الإقتصاد بأكمله ، وهذا ما سنراه من خلال النقاط التالية : (١)

أ - يؤدى التدهور فى الأجور الحقيقية إلى تدهور مستوى معيشة أصحاب هذه الأجور ، إذ يتحولون عن السلع الضرورية (مثل اللحوم والألبان والفواكهة) إلى سلع أخرى أقل أهمية وأرخص سعراً .

كذلك يتأثر بهذا الإنخفاض فى الأجور حجم وكفاءة الخدمات التى يحصلون عليها من تعليم وعلاج ونقل وملبس ومسكن .... الخ .

ب - يدفع تدهور الأجور الحقيقية الحكومة إلى زيادة حجم الدعم المخصص لتعويض الارتفاع فى الأسعار الذى حدث لبعض السلع بسبب التضخم وذلك تخفيفاً عن كاهل أصحاب الدخول المنخفضة ، وكلما ارتفع معدل التضخم كلما اضطرت الحكومة لزيادة حجم الدعم إلى أن تصل إلى عدم المقدرة على توفير المبالغ اللازمة لذلك ، وتعالج الحكومة هنا مشكلة التضخم بمشكلة أخرى وهى مشكلة الدعم بما يؤدى إليه من عجز فى الموازنة العامة للدولة وما ينجم عن ذلك من مشكلات متعددة .

جـ - يؤدى تدهور الأجور الحقيقية إلى هجرة أعداد كبيرة من أصحاب هذه الدخول للعمل فى الخارج أو الهجرة داخل البلاد كما هو موجود فى مصر ، إذ تتم الهجرة إلى قطاع الاستثمار الأجنبى الذى يقدم دخولاً أعلى .

وهذه الهجرة سواء كانت للداخل أو للخارج لها مساوئها إذ تؤدى إلى خلق اختناقات فى سوق العمل وبالتالى زيادة فى الأجور لبعض الفئات مما يؤدى إلى ارتفاع التكلفة ومن ثم ارتفاع الأسعار ، وقد يتسبب ذلك فى انخفاض الإنتاجية بسبب استخدام عمالة أقل كفاءة ومهارة ، وبذلك يضاف مصدر جديد للتضخم .

وتؤدى الهجرة أيضاً إلى اللجوء إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال وهجران أسلوب استخدام العمالة الرخيصة . ولا يوافق الأسلوب الجديد ظروف الإقتصاد النامى فى كل

(١) د . رمزى زكى : تأثير التضخم على العدالة الإجتماعية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٤ .

الأحوال . ويؤدى إلى ارتفاع التكلفة أيضاً إلى غير ذلك من آثار الهجرة والتى سوف يتم التعرض لها عند الحديث عن هجرة وتحويلات المصريين كسبب من أسباب التضخم فى السبعينات .

(٢) نظراً لما يؤدى إليه التضخم من اضطراب وعدم استقرار وما يؤدى إليه من فوائد واضرار تصيب فئات معينة فإن التضخم يؤدى إلى تفشى ظاهرة الفساد الإدارى وانتشار الرشوة فى السوق السوداء ونشاط هذه السوق فى محاولة لتصحيح العلاقات غير الصحيحة التى تتم فى إطار التوزيع غير العادل للدخل .[١]

وإن كان ليس بالضرورة أن يحدث الفساد والرشوة والسوق السوداء لتصحيح العلاقات غير الصحيحة بل يحدث ذلك من بعض من استفادوا من التضخم بدافع من الجشع تحت المظلة التى يوفرها التضخم للفوضى وعدم الرقابة فى الأسواق .

---

(١) د . عبد الهادى النجار : التحليل النقدى ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

المبحث الثانى

العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

تمهيد وتقسيم :

عند البحث فى تأثير إجراءات الصرف الأجنبى التى طبقتها مصر فى السبعنيات على التضخم ، لا يغيب عن الأذهان إدراك أن لكل من سعر الصرف والتضخم تأثير على الآخر يؤثر فيه ويتأثر به .

ولذلك كان من الطبيعى أن يتم تناول كل من تأثير التضخم على سعر الصرف وتأثير سعر الصرف على التضخم فى مطلب مستقل .

وحتى تظهر الصورة أكثر وضوحاً لبيان تأثير سعر الصرف على التضخم نقوم ببحث مسألة أخرى وهى البحث فى ماهية سعر الصرف وهل هو متغير خارجى أم داخلى المنشأ ، لأنه عندما يكون متغيراً خارجى المنشأ تثبت مسئوليته ودوره الهام فى تأثيره على الأسعار بقدر لا يتوافر له عندما يكون متغيراً داخلى المنشأ .

وعلى هذا سوف يتم تناول هذا المبحث فى مطالب ثلاثة كما يلى:

المطلب الأول : تأثير التضخم على سعر الصرف .

المطلب الثانى : تأثير سعر الصرف على التضخم .

المطلب الثالث : سعر الصرف متغير خارجى أم داخلى المنشأ .

المطلب الأول

تأثير التضخم على سعر الصرف

يستجيب سعر الصرف للتغيرات فى الأسعار ، سواء كانت تغيرات تعكس قوى العرض والطلب فى أسواق السلع والخدمات ، أو تغيرات نتيجة سياسات التصحيح لجعل الأسعار للسلع النهائية أو المدخلات متسقة مع التكاليف النسبية للسلع والخدمات [(١)]

---

(١) د . فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر . ضمن أعمال ندوة آليات التضخم فى مصر ، الفترة ٣ - ٥ مارس ١٩٩٠ ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٥١ .

وتؤدى معدلات التضخم المرتفعة إلى تدهور العلاقة التبادلية بين قيمة وحدة النقد الوطنية وقيم وحدات النقد الأجنبى (١)

وهذه النتيجة يتم التوصل إليها إن عاجلاً أو آجلاً ، وذلك لأنه ربما تستطيع الدولة أن تؤجل تخفيض قيمة عملتها مستعملة بذلك إحتياطيات نقدية (ذهب وعملات)) للقيام بتمويل العجز فى الميزان التجارى الذى يحدث نتيجة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات بسبب مشكلات الإقتصاد الوطنى . وكل ما هنالك أن انخفاض قيمة العملة فى هذه الحالة يمكن أن يتأخر لبعض الوقت بقدر كبر حجم الإحتياطى النقدى .

وتستخدم الدولة وسيلة أخرى لعلاج الموقف ، بأن تلجأ إلى الخارج للاقتراض ، غير أنها ليست حرة وليست طليقة الأيدى فى هذا الأمر ، إذ أن لقدرتها على الاقتراض حدود معينة ومن بعض ما يتحكم فى هذه القدرة قدرتها على سداد أقساط وخدمات هذه الديون .(٢)

وعندما تستنفد الدولة وسائلها - الإحتياطيات والقروض الخارجية - لتمويل العجز فى الميزان التجارى الناشئ عن الخلل بين الصادرات والواردات بسبب الموجات التضخمية التى تجتاح اقتصادها ، فإن تخفيض القيمة الخارجية لعملتها يصبح أمراً حتمياً ، خصوصاً إذا لم تلجأ إلى فرض القيود على التجارة الخارجية ، وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بتقييد الواردات والحد منها . (٣)

وهذا ما حدث فى مصر عندما اشتدت موجات التضخم فى السبعينات (٤) ، ذلك أن النمو غير العادى الذى طرأ على الواردات بما تحمله من زيادة فى أسعارها ، وخصوصاً بعد

(١) - Michel Rondenet, Lexperience contemporaine des changes flottants P U . F Paris, 1 er edition, 1980, P. 78

يستند البعض فى تحديده لسعر الصرف لعملة ما بأن قيمة عملة ما بالنسبة لعملة دولة أخرى تتحدد على أساس القيمة الفعلية لكل عملة أستناداً إلى مستوى الأسعار فى الدول المختلفة أصحاب هذه العملات .

راجع فى ذلك :

- John, A . Cochran OP. cit ., P. 622

(٢) للتعرف على هذه القيود ومزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى د : رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٣) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥١٠ .

(٤) أذكر بأنه لا تعارض فى هذا مع القول بمسئولية تخفيض سعر الصرف فى السبعينات عن التضخم لأن كلا منهما يؤثر فى ويتأثر بالآخر كما سبق القول بحيث يضعان الاقتصاد القومى فى حلقة مفرغة لا تلبث أن تبدأ من جديد من حيث انتهت .

عام ١٩٧٣ ، هذا النمو كان يعكس نمواً كبيراً فى الطلب على العملات الأجنبية التى تلزم لتمويل هذه الواردات .

فى الوقت نفسه كانت قدرة الإقتصاد المصرى على تدبير هذه العملات قد تدهورت كثيراً بسبب الجمود الحادث فى الصادرات المصرية ، وبسبب اضطرار مصر إلى تخفيض استخدام جانب كبير من هذه العملات للوفاء بالتزامات الديون الخارجية . ومن هنا تزايد الإختلال الحاد بين الطلب على العملات الأجنبية وقدرة الاقتصاد القومى على الوفاء بهذا الطلب . وكان من الطبيعى والحالة هذه أن تنخفض القيمة الخارجية للجنيه المصرى إزاء العملات الأجنبية الأخرى .(١)

وقد كان لزيادة التوقعات بازدياد معدل التضخم والذى يعنى انخفاض قية الجنيه المصرى مقابل السلع والخدمات فى الداخل ، كان لذلك أثره فى تفضيل المواطنين الإحتفاظ بالنقود فى صورة عملات أجنبية بدلاً من الجنيه المصرى للمحافظة على قيمتها أمام ازدياد معدلات التضخم . كل ذلك أدى إلى ضغوط على الطلب على العملات الأجنبية الأمر الذى يصل بنا إلى نتيجة مؤداها إنخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام قيم العملات الأجنبية .

ويؤدى التمسك بسعر صرف ثابت على الرغم من الضغوط التضخمية إلى نتائج تتمثل فى عجز مزمن فى ميزان المدفوعات واستنزاف الإحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى وأيضاً بنوك القطاع العام ، وتصاعد الديون الخارجية .

ولذلك نجد أن مصر قد بدأت فى التخلى عن نظام سعر الصرف الثابت عندما طبقت نظام الاستيراد بدون تحويل عملة مرة ، ومرة أخرى عن طريق انشاء لجنة بالبنك المركزى لتحديد أسعار الصرف وكذلك عن طريق إنشاء السوق الحرة التى جعلت سعر الصرف الرسمى قريباً من سعر الصرف فى سوق العملات الأجنبية خارج البنوك (٢) وقد فعلت مصر ذلك أملاً منها فى قيام تخفيض سعر الجنيه المصرى بتخفيض الضغوط التى يعانى منها الإقتصاد المصرى . ولم تنتبه السلطات المختصة إلى وجوب توافر ظروف معينة حتى يحدث ذلك ، وحتى مع توافر هذه الظروف ينبغى ألا يكون التخفيض بنسبة كبيرة ومرة واحدة كما حدث عندما تم تطبيق سعر موحد لسعر الصرف فى يناير ١٩٧٩ وأصبح الدولار يساوى ٧٠ قرشاً تقريباً بعد أن كان

---

(١) د . رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٥١٠ .

(٢) أ . ممدوح حسه : آليات التضخم من خلال التوسع النقدى وسعر الفائدة ، من ندوة آليات التضخم فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

يساوى ٤٠ قرشاً تقريباً . إذ كانت نسبة التخفيض حوالى ٧٥٪ ومن شأن تخفيض بهذه النسبة أن يخلق ضغوطًا ومشكلات بدلاً من القيام بحل الموجود منها .

وهكذا أصبح سعر الصرف للعملات الأجنبية . يرتفع مع ارتفاع معدلات التضخم المحلى وذلك من خلال علاقة تعادل القوى الشرائية . وهو ما له انعكاساته المعروفة على تكاليف الإنتاج بالعملة المحلية خاصة وأن مصر تتسم بارتفاع نسبة وارداتها إلى الناتج المحلى الإجمالى . ولا يقف تأثير تدهور سعر الصرف عند هذا الحد ، وإنما تمتد آثاره إلى زيادة كمية النقود وعجز الموازنة العامة مما يجعل التضخم لولبياً عل محور سعر الصرف .

فكمية النقود بمعناها الواسع تشمل فى جزء كبير منها على ودائع بالعملات الأجنبية ، وهى بارتفاع أسعارها تزيد من كمية النقود [1] ويدلنا على ذلك المثال التالى:

إذا افترضنا أن المعروض النقدى يشتمل على جنيه مصرى ودولار أمريكى واحد ، فإن ارتفاع سعر الدولار من أربعين قرشا إلى سبعين قرشا مثلا يعنى أن المعروض النقدى قد ارتفع من جنيه وأربعين قرشا إلى جنيه وسبعين قرشا بنسبة زيادة تقدر بحوالى ٢١,٤٪ بسبب تدهور سعر الصرف الذى جعل للدولار قوة شرائية أكبر بوحدات الجنيه المصرى .

ويؤكد تأثير التضخم على سعر الصرف ما تم التوصل إليه عند دراسة نظرية تعادل القوة الشرائية ودورها فى تحديد سعر الصرف فى ظل نظام حرية سعر الصرف من أنه فى الأجل القصير والمتوسط يعد سعر الصرف متغير تابع لمعدل التضخم ، وأن تغيرات سعر الصرف لعملتيى دولتين تعتمد بصفة أساسية على التضخم الموجود فى اقتصادى هاتين الدولتين .[2]

ونشير فى النهاية إلى أن التضخم لا يقف تأثيره على سعر الصرف فقط ، وإنما يمثل أحد العوامل الهامة التى يتم الاستناد إليها عند اختيار نظام الصرف المناسب لظروف الدولة حتى تقوم بتطبيقه .[3]

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٤٥ .

(٢) - Yves Simon, Op. cit., P, 111, PP: 184 - 185.

- Banque Paribas, Lire : La fin du (Flottement a LItalienne) Problemes economiques no 2, 172, 25 Avril 1990 P., 25.

ويمكن الرجوع أيضاً إلى د . أحمد جامع ، العلاقات الأقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٧٧

(٣) من العوامل التى يتم الأستناد إليها عند أختيار نظام ما للصرف ، حجم الاقتصاد ، ودرجة أنفتاحه على العالم الخارجى ، ودرجة تكامله المالى مع الخارج ، ومعدل التضخم ، أنظر فى ذلك :

- H. Robert Heller, Op. cit., PP: 23 - 24 .

المطلب الثانى

تأثير سعر الصرف على التضخم

كما يؤثر التضخم على سعر الصرف ، وهو ما رأيناه حالاً ، فإن سعر الصرف يؤثر بدوره على التضخم ، وهذا ما سبق وأن ذكرناه من أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين كل من سعر الصرف والتضخم ، وحتى تتضح هذه الحقيقة ، ونرى كيف تتم هذه الآلية ، يلزم التعرض بالدراسة لما يسمى بالحلقة المفرغة التى تنشأ نتيجة التأثير والتأثر السابق الإشارة إليهما .

الحلقة المفرغة بين سعر الصرف والتضخم (١)

أظهرت سنوات السبعنيات تناقضات مختلفة بين البلدان المختلفة إذ تمتعت بلدان مثل المانيا الإتحادية واليابان وسويسرا بسعر صرف مرتفع ، وفائض فى الحساب الجارى وانخفاض فى معدلات التضخم .

على عكس بلاد مثل المملكة المتحدة وإيطاليا التى انخفضت أسعار صرف عملاتها وعانت بذلك من عجز فى الحساب الجارى وارتفاع فى معدلات التضخم (٢)

وليست هذه الظواهر فى الحقيقة مجرد صدفة ولكن كان ذلك نتيجة عوامل متعددة أدت إلى حدوث الإنخفاض والعجز والإرتفاع فى قيمة العملة والحساب الجارى ومعدلات التضخم . وقد أدى غياب هذه العوامل إلى تحسين الإقتصاد وتمتعه بالارتفاع والفائض والانخفاض فى قيمة العملة والحساب الجارى ومعدلات التضخم .

وتوفر العوامل التى سوف نتعرض لها بعد قليل الحقل المناسب لآلية عمل الحلقة المفرغة التى يدور فيها سعر الصرف والتضخم بحيث يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به وخاصة من

---

(١) راجع فى : د . عاطف النقلى : تعويم أسعار الصرف ، مرجع سابق ص ٨٠ - ٩٨

- د . فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

- Marian Bond, Exchange Rate , inflation and vicious circle, Finance &, development, march 1980 pp: 17 - 31
- André Cartapanis, Les leçons de L'experience recente de flottement des monnaies et l 'echec des Ajustements par le change - Economie Appliquée Tome xxxv, 1982 PP: 688 - 792

(٢) - John A. Cochran, OP. cit., P. 630.

- Michel Rondenet . Op. cit., P. 78.

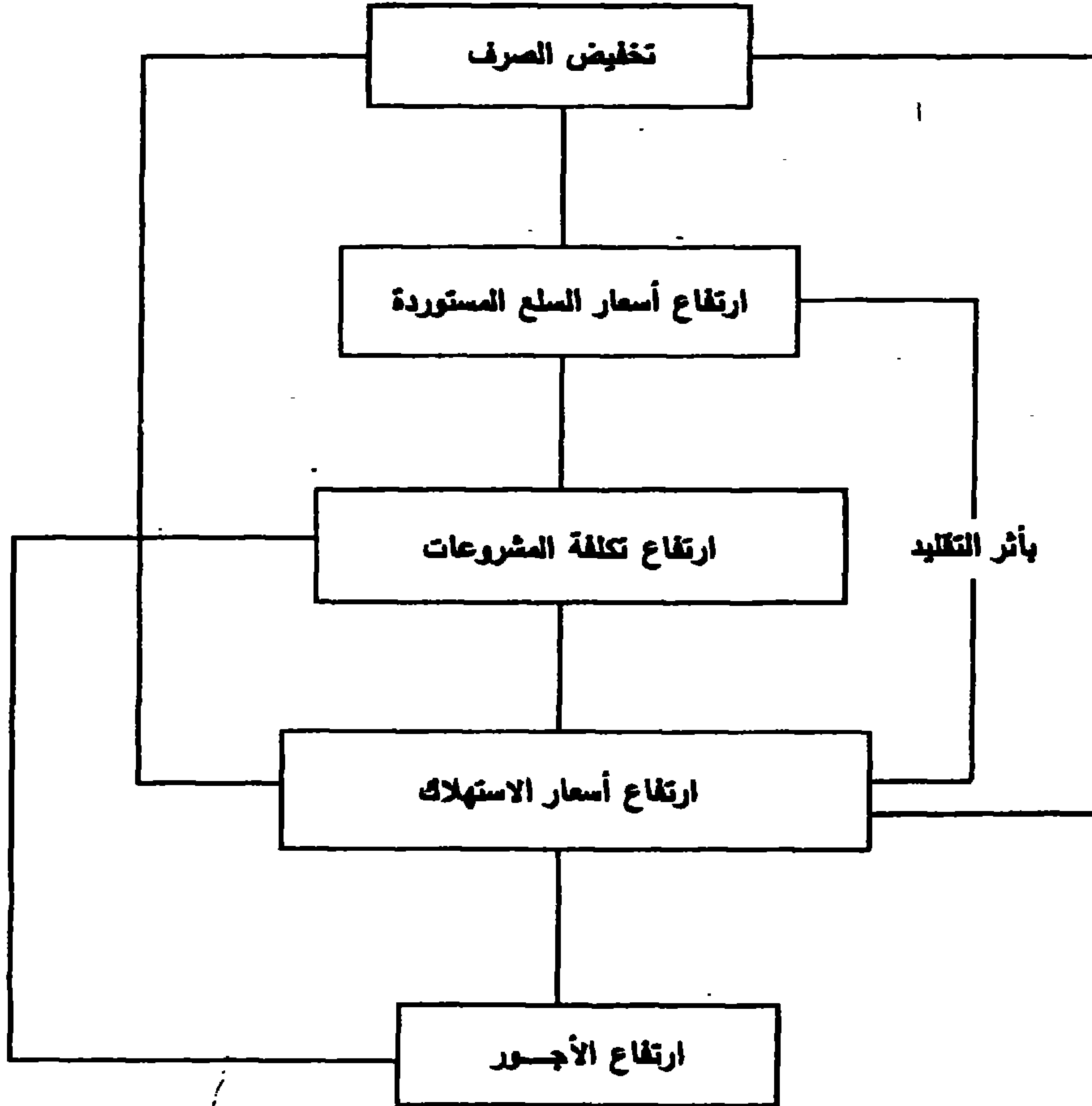
خلال تأثير سعر الصرف على الميزان التجارى وتكون البداية من تخفيض لسعر الصرف الذى يؤدى إلى عجز الميزان التجارى الذى ينعكس بدوره على سعر الصرف فيخفضه .

تخفيض سعر الصرف ← عجز الميزان التجارى ← تخفيض سعر الصرف . (١)

ويوضح لنا الشكل البيانى التالى عملية التأثر والتأثير التى نتحدث عنها . (٢)

شكل رقم (١٠)

التأثير والتأثر بين سعر الصرف ومستوى الأثمان الداخلية



---

(١) - Michel Rondenet, Op., cit., P. 82.
- Yves Simon, Op., cit., P., 187.

(٢) - Henri Bourguinat, finance Internationale P . U . F, Paris 1992 P. 161.

ويبين لنا هذا الشكل كيف يؤثر سعر الصرف فى أسعار سلع الاستهلاك سواء بصورة مباشرة أو من خلال أسعار السلع المستوردة ومن خلال ارتفاع تكلفة المشروعات ثم تقوم أسعار سلع الإستهلاك بدورها بالتأثير فى سعر الصرف ، وأيضاً يوضح الشكل التداخل بين الأجور والتكلفة ثم انعكاس ذلك على أسعار سلع الاستهلاك وهكذا (١)

ونقوم بدراسة موضوع الحلقة المفرغة فى نقطتين نبين فى أولهمامقومات عمل الحلقة المفرغة وفى الثانية ديناميكية عمل هذه الحلقة وذلك على النحو التالى :

أولاً: مقومات عمل الحلقة المفرغة

حتى تعمل الحلقة المفرغة وتحدث أثارها ، فلابد من توافر عدة مقومات تسمح لها بالعمل بكفاءة ويؤثر انتفاء وجود هذه المقومات أو بعضها على كفاءة عمل هذه الحلقة ، بل إنه فى حالة انتفاء وجود هذه المقومات تتوافر مقومات حلقة أخرى هى حلقة اليسر والتى تعكس اقتصاداً قوياً . (٢)

وتتمثل هذه المقومات فى أنه يجب أن يتوافر للبلد محل عمل الحلقة هيكل إقتصادى مناسب يسمح للحلقة أن تعمل بسلاسة ، ويتحقق هذا الهيكل فى نموذج للاقتصاد الصغير المفتوح . على أن يتبع هذا البلد نظاماً حراً للصرف يسمح لسعر الصرف بأن يتحرك بحرية ، ويخلق نظام الصرف المذكور اثنين من المقومات اللازمة هى الأخرى لعمل الحلقة ، إذ يسمح هذا

---

(١) راجع فى هذه الآلية :

- Jaleel AHMAD, flooting Exchange Rates and world Inflation Mocmillan Press LTD London 1984 P 143

(٢) ديناميكية عمل حلقة اليسر ، فإن هذه الحلقة تعمل عندما تحدث هزة ابتدائية تؤدى إلى رفع قيمة العملة للدولة المعنية ، فينعكس هذا الارتفاع على التضخم المحلى بإبطاء معدله ، مما يقود إلى رفع جديد لسعر الصرف .

ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل التالى :

ارتفاع فى سعر الصرف ← التخفيف من التضخم (خاصة المستورد) وتحقيق مكاسب إنتاجية

↓ ↑

فائض خارجى ← تحسن فى كفاية وتخصص أدوات الإنتاج ← ارتفاع فى أرباح واستثمارات المشروعات

انظر فى بيان ذلك :

- Dominique Plihon : Les Taux de change, Op. cit., PP. 105 - 107
- Jaleel Ahmed, Op. cit ., P. 144.

النظام بالشطط فى التوقعات حول سعر الصرف وكذلك حول معدل التضخم ولكل أثره على قيمة العملة الوطنية .

وكذلك يسمح نظام الصرف الحر للدولة بأن تتخذ سياسات داخلية مستقلة ، والتى تؤثر فى التضخم عندما تكون سياسة نقدية توسعية . يضاف إلى ما سبق وجوب توافر نظام للأجور لا يسمح لها بالانخفاض .

وقبل التعرض لهذه المقومات بالبيان تجدر الإشارة إلى أن هذه المقومات تعمل جميعها فى بوتقة واحدة لتحدث الأثر الذى نتحدث عنه ، وهذا يعنى أنه لا يقوى أحدها منفصلاً على إحداث نفس الأثر الناتج عنها جميعاً . ويضاف إلى هذه الملاحظة : أن بعض هذا العوامل تؤثرفى وتتأثر ببعضها ، وهذا ما سنراه عند التعرض لها بالبيان ونقوم الآن باستعراض هذه المقومات فيما يلى :

(١) توافر هيكل اقتصادى معين (اقتصاد صغير مفتوح)

يعد الاقتصاد الصغير المفتوح أحد المقومات والذى يعمل مع غيره فى تهيئة المناخ الملائم لعمل الحلقة المفرغة .

وسبب اختيار الاقتصاد الصغير المفتوح كنموذج لعمل الحلقة المفرغة ، هو أن هذا النموذج الاقتصادى يتميز بعدة خصائص تساهم فى عمل الحلقة مثل :

أ - يتميز هذا الاقتصاد بأنه ذو حصة صغيرة فى الأسواق العالمية .

ب- يعتمد هذا الاقتصاد فى إنتاجه المحلى على نسبة عالية من السلع المستوردة .

ج - يتمتع هذا الاقتصاد بقدر محدود من الإنتاج .

ومن شأن هذه الخصائص أن تجعل الاقتصاد أقل قدرة على استيعاب تخفيضات قيمة العملة على المدى القصير ، وبذلك يؤدى التخفيض فى قيمة العملة الوطنية إلى آثار سريعة فى زيادة تكلفة المنتجات والأسعار ، مما يؤدى إلى تخفيض الإنتاج فينتج عن هذا ارتفاع فى معدل البطالة بدرجة أعلى منه فى الاقتصاديات الأكبر .

ومما يساهم فى حدوث هذه الآثار والتعجيل بها أنه عندما يحدث التخفيض فى هذا الإقتصاد لا تتوافر فى أغلب الأحـــوال بدائل محلية أرخص عندما ترتفع أسعارالسلع المستوردة .

وكذلك لا تستجيب الصادرات فتنشط ويزداد حجمهابل ربما تحدث النتيجة العكسية إذ ترتفع أسعارها وينخفض حجمها فتقل حصيلتها ويتدهور تبعاً لذلك الحساب الجارى .

وعندما لا تقبل الأجور والأسعار الانخفاض يضاف بذلك ترس جديد من تروس الحلقة وبذلك نجد أن هذا الاقتصاد قد يعانى من معدلات أعلى للبطالة عندما يتقلص النمو الاقتصادى وترتفع الأسعار فى مرحلة التضخم المقترن بالركود .

(٢) سيادة نظام سعر الصرف الحر [١]

تجدر الملاحظة أنه قد حدث تزامن بين انتشار الموجات التضخمية العالمية فى السبعينات والتى أعقبت الارتفاع فى أسعار البترول فى أواخر ١٩٧٣، وبين انتشار تعويم أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات .

ويخلق نظام الصرف الحر اثنين من المقومات اللازمة لعمل الحلقة المفرغة فى اقتصاد ما فمن ناحية يتيح هذا النظام للدولة أن تلجأ إلى استخدام وتطبيق سياسات اقتصادية داخلية مستقلة [٢] تناسب وضعها أو تعتقد فى مناسبة ذلك لها . ومن بين هذه السياسات اتباع سياسة نقدية توسعية ، والتى تسهم بدورها فى عمل الحلقة .

ومن ناحية أخرى يخلق نظام الصرف الحر الجو المناسب لنشاط التوقعات حول سعر الصرف بدرجة تصل إلى الشطط ، وخصوصاً عندما تطبق الدولة سياسة نقدية توسعية يزداد معها معدل التضخم ، فيسمح نظام سعر الصرف الحر بنشاط التوقعات حول مزيد من التدهور فى القيمة الداخلية للعملة الوطنية ، تتدهور على أثرها قيمتها مقابل العملات الأخرى .

(٣) شطط التوقعات حول سعر الصرف .

يؤثر هذا العنصر ويتأثر بالسياسات النقدية التوسعية التى تطبقها الدولة ، وعلى هذا يشترط لكى يُعمل هذا العنصر آثاره أن تطبق الدولة سياسة نقدية توسعية تزيد من الضغوط

---

(١) - Sylviane Guillaumont, Pour la Polotique Monetaire, Op. Cit., P. 93.

(٢) الأمر على عكس ذلك عندما يكون نظام ثبات سعر الصرف هو المطبق حيث تغلب الدولة توازنها الخارجى على حساب توازنها الداخلى ، وتطبيق ذلك عندما تصبح الدولة قاعدة الذهب ، والتى تؤدى إلى ثبات سعر الصرف. وللتعرف على ذلك بصورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً يمكن الرجوع إلى د : أحمد جامع : العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٧ .

ومما يزيد من شطط التوقعات أيضاً ما تلجأ الدولة إلى تطبيقه من سياسات خاصة بالنقد الأجنبى مثلما حدث فى مصر فى السبعينات عندما كثرت التشريعات المتعلقة بالنقد الأجنبى وما تم تطبيقه من سياسات مثل سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة التى تسببت لعدم انضباطها فى التأثير على قيمة الجنيه المصرى بالانخفاض بالإضافة إلى ما حدث من تخفيض رسمى لقيمة الجنيه . كل هذا أدى إلى استمرار التوقعات لمزيد من التخفيض .

ويؤدى الشطط فى التوقعات إلى حدوث الإنتقالات والتحركات المضاربية لرؤوس الأموال ، وما يؤدى إليه ذلك من تأثير على سعر الصرف [١]

(٤) اتباع سياسة نقدية توسعية :

تساهم السياسة النقدية التوسعية التى تلجأ إلى تطبيقها الدولة فى تذليل الطريق أمام الحلقة المفرغة بما تتضمنه هذه السياسة من تداخل بين النتائج والأسباب لكل من تخفيض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم .

وقد تتعرض الدولة لبعض الضغوط التى تدفعها إلى تطبيق هذه السياسة مثل :

أ - بعض الضغوط السياسية للحد من مشكلة البطالة [٢] ، وعادة ما تلجأ الدولة إلى ذلك لكسب ود الرأى العام ، وقد يكون دافعها للحد من البطالة رغبتها فى عدم ارتفاع البطالة عن المستوى الكافى لدفع الأسعار والأجور إلى الهبوط .

ب - وقد تلجأ الدولة إلى تطبيق هذه السياسة محاولة منها للتوفيق بين الأجور والأسعار تحقيقا لمطالب نقابات العمال التى تمارس فى ذلك ضغوطًا كبيرة .

ج - قد تلجأ الدولة إلى اتباع هذه السياسة بدافع زيادة الإنتاج - ولكن هذه السياسة تفشل فى تحقيق الزيادة لأنها لا تؤثر على الإنتاج بالزيادة بقدر تأثيرها على الأسعار .

ونتيجة لذلك فإنه من الممكن أن تؤدى الزيادة فى عرض النقود فى الداخل إلى حل مؤقت لمشكلة البطالة على المدى القصير ، ولكنها لاتؤدى إلى زيادة الإنتـــاج على المدى الطويل ، ما لم تنخفض الأجور الحقيقية والتى تمثل عائقاً آخر أمام محاولات الإصلاح ويزيد من قدرة الحلقة المفرغة على العمل .

---

(١) Sylviane Guillaumont, Op. cit ., P .92.

(٢) انظر فى اتباع هذه السياسة لعلاج البطالة :

- Sylviane Guillaumont , Op. cit ., P., 93

ويتبقى فى النهاية الإشارة إلى التداخل بين السياسة النقدية التوسعية والشطط فى التوقعات حول سعر الصرف . إذ يتسبب تطبيق هذه السياسة فى ارتفاع الأسعار الداخلية ومقتضى هذا انخفاض القيمة الداخلية للعملة الوطنية أمام السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدى إلى الشطط فى التوقعات حول مزيد من تخفيض لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بسبب الأعراض عن العملة الوطنية لانخفاض قيمتها وهذا الشطط يعد بدوره أحد مقومات عمل الحلقة المفرغة .

(٥) جمود نظام العمل وعدم قابلية الأجور والتكاليف للإنخفاض .

تلعب نقابات العمال دوراً كبيراً فى المحافظة على الأجور الحقيقية لتبقى دائماً متناسبة مع مستوى الأسعار .

وعندما لا تقبل الأجور الإنخفاض فى الوقت الذى ترتفع الأسعار نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية ، فإن ذلك يؤدى إلى تغذية العملية التضخمية .

ويؤدى عدم الإنخفاض فى الأجور أيضاً إلى إبطاء معدل الامتصاص المجدى لإعداد العاطلين المتزايدة مما يفاقم من المشكلة ليقترن التضخم بالبطالة .

ثانيا: ديناميكية عمل الحلقة المفرغة

عندما تتوافر المقومات السابق ذكرها ، يتوافر بذلك المناخ اللازم لكى تعمل الحلقة المفرغة بكفاءة ، وتكون البداية عندما تحدث هزة أو صدمة اقتصادية تجد هذه الصدمة رداً لفعلها على سعر الصرف . غير أن هذه الهزة أو الصدمة قد تحدث بسبب داخلى تسأل عنه السياسات التى تتخذها الدولة . كما قد يكون السبب خارجيًا تسأل عنه أسباب خارجية مثال ذلك ، الهزة التى حدثت بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً فى أعقاب ارتفاع أسعار البترول فى أواخر عام ١٩٧٣ .

وسواء كانت الحلقة بسبب صدمة داخلية أو خارجية فإنها تتم من خلال ثلاث مراحل على ما سنرى فيما يلى :

(١) الحلقة المفرغة بسبب هزة داخلية [١]

تتم الحلقة فى هذه الحالة من خلال مراحل ثلاث نبينها فيما يلى :

المرحلة الأولى : نقطة البداية هنا أن تقوم الدولة بالتوسع فى العرض الداخلى للنقود ، وعند مستوى معين للأسعار يؤثر ذلك فى :

- حفز الإنخفاض فى سعر الفائدة على العملة الوطنية عن أسعارها على العملات الأجنبية . ويؤدى انخفاض سعر الفائدة على الأصول الوطنية إلى تحريك التوقعات الخاصة بتخفيض سعر الصرف . [٢]

وتكون النتيجة أن تتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج أو تشرع فى ذلك بسبب فقد الأصول الوطنية لقدرتها على المنافسة لصالح الأصول الأجنبية التى يكون سعر الفائدة عليها أعلى . ويؤدى هذا التدفق لرؤوس الأموال إلى الخارج إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية الذى ينتج آثاره على الصادرات والواردات إذ تنخفض أسعار الأولى فتنشط ، وترتفع أسعار الثانية فتقل .

ويؤدى ذلك النشاط فى مجال الصادرات إلى زيادة الإنتاج الوطنى ويرجع السبب فى ذلك إلى :

أ - توجه المستهلكين - بعد ارتفاع أسعار الواردات - إلى البدائل المحلية للمنتجات المستوردة الأقل سعراً فى ذلك الوقت .

ب - زيادة الطلب الخارجى على المنتجات الوطنية بسبب انخفاض أسعارها .

ومن الممكن أن تؤدى زيادة الإنتاج السابق الإشارة إليها إلى تحقيق مصلحة البلد إذ تنقص البطالة ، ويقوى الحساب الجارى . ولكن هذا افتراض نظرى قلما يحدث والذى يحدث هو - بسبب توافر مقومات عمل الحلقة المفرغة - الدخول فى المرحلة الثانية ، من مراحل عمل الحلقة .

---

(١) راجع بالإضافة للمراجع المذكورة بخصوص الحلقة المفرغة
Jaleel Ahmed, Op. cit., P. 145.

(٢) هذا يؤيد ما سبق ذكره من وجود علاقة بين السياسة النقدية الداخلية والتوقعات على سعر الصرف إذ يؤدى كل منهما إلى تنشيط الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التضخم وسعر الصرف وهو ما أشرنا إليه عند دراسة مقومات عمل الحلقة المفرغة .

المرحلة الثانية :

أهم ما يميز هذه المرحلة التضخم المرتفع والبطالة والعجز فى الحساب الجارى ، ويطلق على هذه المرحلة (مرحلة التضخم المقترن بالركود) وذلك حيث يوجد التضخم وينعدم النمو الأقتصادى .

ويتم فى هذه المرحلة تعديل الأجور مع الأسعار ، وتشهد تسارعاً لمعدل تضخم الأجور نتيجة عدة تراكمات . فعندما ترتفع أسعار الواردات بسبب التخفيض - وهو ما تم فى المرحلة الأولى - ترتفع تبعاً لذلك أسعار السلع الإستهلاكية . ويؤدى ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية المحلية ، الأمرالذى يؤدى ببعض النقابات إلى المطالبة برفع الأجور ، وذلك للمحافظة على مستوياتها الحقيقية دون انخفاض ، ويؤدى زيادة الطلب الأجمالى على السلع الوطنية الأرخص ثمناً ، وكذلك الاتجاه الصعودى لكل من تكاليف المدخلات المستوردة والأجور المحلية يؤدى ذلك إلى تسارع التضخم المحلى الذى يؤدى إلى زيادة حدة التوقعات التضخمية .

ونتيجة زيادة التكاليف تقل الميزة التنافسية للسلع المصدرة فى الأسواق الخارجية ويؤدى ذلك إلى هبوط الإنتاج المحلى فيتدهور الحساب التجارى ، حتى نصل فى النهاية إلى انخفاض سعر الصرف ، لتبدأ الحلقة من جديد . (١)

المرحلة الثالثة :

تشير هذه المرحلة طبقاً لما ذهب إليه أنصار النظرية الكلاسيكية التقليدية إلى أن الاقتصاد يجب أن ينتقل إلى توازن جديد فى مرحلة ثالثة ، حيث يحد الهبوط فى الدخل المحلى الحقيقى وارتفاع البطالة من تضخم الأجور والأسعار ، وعندما تتزن هذه القوى يتحسن الميزان التجارى ويرتفع سعر الصرف .

كانت هذه هى المراحل الثلاثة التى تعمل من خلالها الحلقة المفرغة لتدور دورة كاملة ، وإن كان يلاحظ بالنسبة للمرحلة الثالثة أنه قلما يحدث توازن تلقائى فى الاقتصاد فلابد من التدخل من خلال السياسات الأقتصادية المختلفة ، وحتى أنه بالنسبة لهذه السياسات يلزم التنسيق فيما بينها والنظر إليها على أنها كل متكامل .

---

(١) وهى نتيجة تكاد تكون حتمية فى الاقتصاديات الصغيرة لما سبق بيانه من خصائص هذه الاقتصاديات ومنها الاقتصاد المصرى .

(٢) الحلقة المفرغة بسبب هزة خارجية .

تحدث الهزة الخارجية عندما ترتفع الأسعار الخارجية فتنتقل آثارها إلى الاقتصاد المحلى وقد حدث ذلك عندما ارتفعت الأسعار العالمية بسبب ارتفاع أسعار البترول فى أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤ .

تتميز المرحلة الأولى للحلقة فى هذه الحالة ببطالة متزايدة وحساب جار متدهور واتجاه نزولى فى سعر الصرف وتبدأ المرحلة الثانية من حيث انتهى الأمر بسعر الصرف إلى الانخفاض ونتيجة هذا الانخفاض يحدث ما يلى :

تزداد أسعار الواردات وترتفع تبعاً لذلك الأسعار المحلية وكذلك الأجور المحلية تبعاً لها ، وترتفع البطالة بسبب ما سبق ويهبط الإنتاج المحلى . وبذلك يكون أهم ما يميز هذه المرحلة ، إرتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة وزيادة عجز الحساب الجارى ، وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل- لتغطية نواحى العجز بسبب الترافق بين أسعار الفائدة الأعلى فى الداخل وانخفاض قيمة العملة المحلية - وانخفاض سعر الصرف .

وعندما تبطؤ عملية التضخم بالفعل ، وتكف البطالة عن الارتفاع تقترب من حالة التوازن . والقدر اللازم من انخفاض التضخم المحلى يكون ذلك القدر الذى يكفى لتعويض التأثير التضخمى الأجنبى مع ثبات جميع المتغيرات الحقيقية عند مستوياتها الأصلية وفى المرحلة الثالثة يبدأ الحساب الجارى فى التحسن والإنتاج المحلى فى الزيادة ويستمر كل من البطالة والتضخم فى الإنخفاض ، وغالبا ما ينخفض التضخم إلى الحد الكافى لتعويض التأثير التضخمى الناجم عن تحسن الميزان التجارى .

المطلب الثالث

سعر الصرف متغير خارجى أم داخلى المنشأ ؟ [١]

رأينا كيف أنه توجد علاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال بيان الحلقة المفرغة التى يعملان من خلالها . وحتى يزداد التحقق من وجود هذه العلاقة وبيان مدى مسئولية تخفيض

---

(١) تعتمد هذه الجزئية بصفة أساسية على ما هو موجود فى د . عاطف النقلى : تعويم أسعار الصرف ، مرجع سابق ص ١٢٦ - ١٣٦ .

قيمة العملة ومن ثم سياسة الصرف الأجنبى المطبقة فى مصر فى السبعينات عن ارتفاع الأثمان الداخلية ، حتى يتم ذلك نتعرض بالنظر إلى سعر الصرف وهل هو متغير خارجى أم داخلى المنشأ ، وتكمن أهمية ذلك فى أنه إذا أعتبر متغير خارجى المنشأ فإن ذلك يوثق الصلة بينه وبين مستوى الأثمان الداخلية ، ويجعل لسعر الصرف دوراً أساسياً عند انخفاضه فى التأثير على الأثمان الداخلية بالإرتفاع بغض النظر عن بعض المتغيرات الأخرى والتى تمارس تأثيراً مستقلاً على الأثمان الداخلية إذ تبقى هذه المتغيرات ثانوية فى تأثيرها على الأثمان الداخلية .

ويختلف الأمر إذا تم النظر إلى سعر الصرف على أنه متغير داخلى المنشأ إذ من شأن هذه النظرة أن يقع سعر الصرف تحت تأثير بعض المتغيرات الأخرى والتى تؤثر فيه كما تؤثر فى الأثمان الداخلية كل بصفة مستقلة وبحيث يرتد أثر الإرتفاع فى الأثمان على سعر الصرف فينخفض .

ونتعرض لكلا النظرتين فيما يلى :

أولا: سعر الصرف متغير خارجى المنشأ

مقتضى النظر إلى سعر الصرف على أنه متغير خارجى المنشأ أن توجد رابطة قوية بين تغيره وتغير الأسعار الداخلية ، حتى لو أدت الصدمات التى تؤثر على سعر الصرف إلى إحداث آثار مستقلة على الأسعار الداخلية ، إذ يبقى مع ذلك لسعر الصرف اليد الطولى فى التأثير على الأسعار .

ويتم تفسير هذا الوضع من خلال عدة نقاط على ما يلى :

(١) التحليل المبسط.

يفترض هذا التحليل حياد بعض المتغيرات الأخرى مثل ضغط الطلب ، تكاليف الإنتاج مثل عنصر العمل والأسعار الأجنبية ، ويقتصر التحليل على العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار ، إذ يمارس سعر الصرف تبعاً لهذا التحليل تأثيراً على أسعار الواردات والتى تمارس بدورها تأثيراً على المستوى العام للأسعار الداخلية ، وذلك من خلال القنوات التالية .[١]

---

(١) انظر على سبيل المثال : - د. رمزى زكى - علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
د . عاطف النقلى : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

- Gerard Chambas, Op . cit ., P., 36
- Jaleel Ahmed, Op. cit ., P. 143.

١- أثمان المنتجات المستوردة نهائية الصنع .

٢- أثمان المنتجات الوطنية نهائية الصنع والتى تنافس الواردات نتيجة تحول الطلب عن الواردات مرتفعة الثمن إلى المنتجات الوطنية منخفضة السعر .

٣- أثمان السلع الوسيطة المستوردة التى تدخل فى الإنتاج المحلى والتى ترتفع بسببها تكلفة المنتجات الوطنية فترتفع أسعارها .

وبذلك نجد أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدى إلى رفع الأثمان الداخلية من خلال تأثيره على أثمان الواردات ، وبما أنها تمثل وزناً كبيراً فى البلدان النامية ومنها مصر ، فإن هذا يعجل من هذا الأثر ويضاعف من آثار التخفيض على مستوى الأثمان الداخلية بالارتفاع

(٢) التحليل المركب.

يفسح هذا التحليل لعوامل أخرى بجانب ارتفاع أثمان الواردات المجال لتمارس تأثيرها على المستوى العام للأثمان الداخلية .

وتكون نقطة البداية هنا أن انخفاضًا فى قيمة العملة الوطنية يؤدى إلى تغير الأسعار النسبية ، بأن ترتفع أسعار الواردات فى حين تنخفض أسعار الصادرات (١)

فيتحول بذلك الطلب داخلياً بأن يتحول الوطنيون من استهلاك السلع المستوردة مرتفعة السعر إلى استهلاك السلع الوطنية منخفضة السعر ، وخارجياً بأن يتحول الأجانب من استهلاك سلعهم الوطنية مرتفعة السعر إلى استهلاك سلعهم المستوردة منتجاتنا الوطنية - منخفضة السعر وتكون النتيجة فى الحالتين زيادة الطلب على منتجاتنا الوطنية .

ويؤدى هذا التحول إلى التأثير فى الأسعار الداخلية من خلال :

أ - الأسعار الداخلية للمواد الأولية إذ تؤدى الزيادة فى الطلب على منتجاتنا الوطنية التى سبق أن توصلنا إليها إلى ارتفاع الأسعار الداخلية للمواد الأولية والتى تتمتع بصلابة المنافسة فى الأسواق العالمية ، فترتفع بسرعة (مثل القمح وفول الصويا .... الخ) وذلك عن غيرها من الأسعار الداخلية التى ترتفع بمعدل أبطأ .

---

(١) هذا عبارة عن افتراض نظرى يلزم لتحققه شروط متعددة أوردناها عند التعرض لبيان شروط نجاح التخفيض على كل من الصادرات والواردات وعلمنا أنها شروط لا تتحقق لغالبية إن لم يكن كل البلاد النامية .

ب- تكاليف العمل (الأجور) تقع الأجور تحت تأثير أسعار الإستهلاك والتى ترتفع بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية . ومعنى هذا أن الأجور الحقيقية سوف تنخفض بسبب ارتفاع أسعار الإستهلاك وزيادة تكاليف المعيشة ، فيعمل العمال على المحافظة على مستوى أجورهم الحقيقية وذلك من خلال المطالبة بزيادة الأجور النقدية لمقابلة الارتفاع فى الأسعار فتزداد بذلك التكاليف .

وعلى ذلك نجد أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدى من خلال الإرتفاع المبدئى فى الأسعار الداخلية إلى ارتفاع الأجور النقدية فترتفع بذلك التكاليف ، فينعكس هذا الارتفاع على الأسعار الداخلية من جديد ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأجور سوف ترتفع أيضاً بسبب الطلب على عنصر العمل نتيجة زيادة الطلب على المنتجات الوطنية [(١)] والذى أدى إليه التحول السابق الإشارة إليه .

(٣) السياسات الإقتصادية المتبعة

يمارس سعر الصرف تأثيره على الأسعار الداخلية ، ويخضع هذا التأثير لبعض السياسات الإقتصادية - النقدية على سبيل المثال - التى تتبعها الدولة ، وذلك لأنه إذا حدث التخفيض يرتفع الطلب على النقود بسبب الضغوط التضخمية للتخفيض ، ولو ظل فى هذه الحالة عرض النقود جامداً عن طريق البنك المركزى ، فسوف يرتفع سعر الفائدة ليوقف من تلك الزيادة فى الطلب على النقود ، فينخفض تبعاً لذلك الطلب الكلى الحقيقى ، ويقل الأثر التضخمى المبدئى لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الأسعار الداخلية .

ويختلف الأمر تماماً إذا ظل سعر الفائدة جامداً دون ارتفاع ، فإن الطلب الكلى سوف يرتفع مما يؤدى إلى زيادة الأثر التضخمى للتخفيض لقيمة العملة على الأسعار الداخلية .

وتحدث نفس النتيجة إذا اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية بأن زادت من عرض النقود بأى وسيلة من الوسائل .

ثانيا: سعر الصرف متغير داخلى المنشأ

يختلف الأمر من وجهة نظر هذا التحليل بالنسبة لمسئولية سعر الصرف عن التأثير على الأثمان الداخلية . فإنه طبقاً لهذا التحليل يتزامن ارتفاع الأسعار مع تخفيض سعر الصرف .

---

(١) لأن مقتضى ذلك زيادة الإنتاج والتشغيل .

إذ توجد بعض العناصر التى تمارس تأثيراً على الأسعار الداخلية وعلى سعر الصرف بصفة مستقلة . وكذلك يؤدى تغير سعر الصرف وبعض المتغيرات إلى حدوث تأثير مبدئى فى غيرها من المتغيرات التى ترتد بآثارها هى الأخرى إلى سعر الصرف ذاته .

ويكون من شأن ذلك كله التغيير من الآثار الخاصة بسعر الصرف على الأسعار على المدى الطويل ، ولهذا التحليل مظهرين يتمثل أحدهما فى تغير السياسة النقدية الأجنبية ، فى حين يتمثل الثانى فى تغير الفائدة والأسعار والطلب الكلى . وهذا ما سنراه الآن .

المظهر الأول : تغير السياسة النقدية الأجنبية .

يُستبعد تأثير السياسات النقدية الوطنية فى هذه الحالة على سعر الصرف ويؤخذ فى الاعتبار فقط تأثير السياسة النقدية الأجنبية .

عندما تتبع الدولة الأجنبية سياسة نقدية مقيدة ويكون من شأن ذلك أن ترفع من سعر الفائدة على عملتها ، فيتحول تبعاً لذلك الطلب من الأصول الموجودة فى صورة العملة الوطنية إلى الأصول فى صورة عملة الدولة الأجنبية ، وهذا من شأنه أن يمارس ضغوطاً على قيمة العملة الوطنية نحو الانخفاض فتنخفض .

وعندما ترفع الدولة الأجنبية سعر الفائدة على عملتها فإن ذلك يؤدى إلى خفض الطلب الكلى الأجنبى الحقيقى . وبذلك تنخفض واردات الدولة الأجنبية ، ولأن هذه الواردات تمثل فى نفس الوقت صادرات الدولة الوطنية[1] ، فإن ذلك يؤدى إلى حدوث عجز فى ميزان مدفوعات الدولة الوطنية ، وشأن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية .

وعندما تنخفض قيمة العملة الوطنية بسبب تحول الطلب عن الأصول الموجودة بالعملة الوطنية وبسبب نقص الصادرات التى يتسبب فى عجز ميزان المدفوعات يتسبب هذا الانخفاض فى ارتفاع الأثمان الداخلية بسبب ارتفاع أسعار الواردات .

ولكن يحدث أن يتم إلغاء جزئى لآثار التخفيض على الأثمان الداخلية إذ يؤدى انخفاض الطلب الكلى الأجنبى الحقيقى إلى أن تقل الأسعار الأجنبية ، وتنخفض تبعاً لذلك أثمان واردات الدولة الوطنية من الدولة الأجنبية ، يحدث هذا فى نفس الوقت الذى يقل فيه صافى الصادرات الوطنية إلى الدولة الأجنبية .

---

(١) هذا يفترض أن التعامل يتم بين الدولتين فقط أو أن صادرات وواردات كل منهما تمثل ثقلاً بالنسبة للدولة الأخرى .

وعلى ذلك يكون ارتفاع الأسعار الداخلية المصاحب لتخفيض سعر الصرف فى هذه الحالة أصغر من مثيله فى ظل تحليل سعر الصرف على أنه متغير خارجى المنشأ .

المظهر الثانى : الأثر الإرتدادى لتغير سعر الفائدة والأسعار والطلب الكلى .

نتناول هذا المظهر فى نقطتين تتعلق الأولى بسعر الفائدة والثانية بالأسعار والطلب الكلى .

(١) الأثر الإرتدادى لتغير سعر الفائدة : (١)

يؤثر تغير سعر الفائدة على الأصول الوطنية والأجنبية بحيث يتحول الطلب من إحداها إلى الأخرى بحسب الأحوال .

عندما يرتفع سعر الفائدة على العملة الوطنية وينخفض على العملة الأجنبية ويكون ذلك متزامناً مع انخفاض سعر صرف العملة الوطنية فإن ذلك يؤدى إلى تحول الطلب إلى صالح الأصول الوطنية ويخف بذلك الضغط على سعر صرف العملة الوطنية . يختلف الأمر بالطبع إذا حدث العكس وانخفض سعر الفائدة على العملة الوطنية وارتفع على العملة الأجنبية ، فإن الطلب سيتحول عن الأصول بالعملة الوطنية إلى الأصول بالعملة الأجنبية ، وتضعف بذلك منافسة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية .

ودلالة ذلك هو بيان أهمية السياسات الاقتصادية ودورها فى إصلاح الخلل فى سعر الصرف بشرط أن يتم استعمال السياسات المناسبة منها عندما تدعو الحاجة إليها .

(٢) الأثر الإرتدادى للأسعار والطلب الكلى :

يستطيع القائمون على أمر السياسات الإقتصادية إلى إنقاص الواردات وزيادة الصادرات من وراء تخفيض قيمة العملة ، غير أن الأثر الإرتدادى للأسعار والطلب الكلى يعملان فى الإتجاه المضاد للتخفيض ، إذ تزداد الواردات بسبب زيادة الطلب الكلى فى الوقت الذى يقل فيه تحول الطلب عن المنتجات الأجنبية إلى المنتجات الوطنية نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الوطنية . وبذلك فسوف تنعكس هذه الآثار الإرتدادية على سعر صرف العملة الوطنية ، غير أن هذه العوامل تحتاج إلى وقت طويل حتى تحقق هذه النتيجة .

---

(١) راجع فى ذلك :

- Yves Simon, Op. cit ., PP. 123 - 124

الفصل الثانى

تأثير إجراءات النقد الأجنبى المطبقة خلال السبعنيات على الأثمان الداخلية فى مصر

كان للإجراءات التى طبقتها مصر خلال فترة الإنفتاح الإقتصادى وما تعلق منها بالنقد الأجنبى والإستيراد والتصدير والإستثمار الأجنبى ، كان لها تأثير على مستوى الأثمان الداخلية فى مصر إذ أدت إلى ارتفاعها بالقدر الذى يسمح بوصف هذه الزيادات بأنها تضخمية تبعاً لما أحاط بها من ملابسات .

وقد أدى كل من هذه الإجراءات أثره المستقل على مستوى الأثمان كما تضافرت جميعاً حتى يكون لتأثيرها وزن كبير يعتد به ويسمح بالتعرض له وبيانه .

وحتى يتيسر لنا دراسة هذا الفصل نقوم بتقسيمه إلى مبحثين مستقلين ، نتناول فى أولهما تأثير هذه الإجراءات على مستوى الأسعار من خلال زيادة دخول وبالتالى زيادة طلب بعض الفئات مثل العاملين بالخارج والعاملين فى قطاع التجارة الخارجية (الإستيراد والتصدير) ثم من خلال زيادة دخول العاملين فى قطاع السياحة .

ننتقل بعد ذلك إلى المبحث الثانى الذى يتناول أثر هذه الإجراءات على مستوى الأسعار الداخلية من خلال تأثيرها على أسعار السلع والخدمات من خلال أسعار الواردات الوسيطة ونهائية الصنع وعلى أسعار السلع الوطنية البديلة للواردات . ومن خلال زيادة تكلفة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وزيادة دخول العاملين فيها .

ويكون ذلك كما يلى :

المبحث الأول : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى خلال السبعنيات على الأثمان الداخلية من خلال زيادة دخول وطلب بعض الفئات .

المبحث الثانى : تأثير إجراءات الصرف الأجنبى خلال السبعينات على الأثمان الداخلية من خلال تأثيرها على أسعار السلع والخدمات .

المبحث الأول

تأثير إجراءات الصرف الأجنبي خلال فترة السبعينات على الأثمان الداخلية من خلال الزيادة في دخول بعض الفئات

تقول القاعدة الرأسمالية ، أنه عندما تزيد الدخول بشكل واضح ومرتفع فإنه من الطبيعي أن يزيد الميل الحدى للادخار والاستثمار ، ولكن هذه القاعدة لم تنطبق تماماً مع ما جرى في مصر خلال السبعنيات وأوائل الثمانينات .

ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الزيادة التي حدثت في كثير من الدخول اتسمت بأنها " زيادة طفرة " ، قطعة أرض يتضاعف ثمنها عشر مرات مثلا في ثلاث سنوات .

تجارة استيراد تعطى ٢٠٪ من حجم الأعمال كل ثلاثة شهور ، سوق سوداء للعملة لايحتاج المشتغلون فيها لأى نفقات ثابتة أو تجهيزات أو مكاتب أو أى مستلزمات إنتاج ، وإنما مجرد عدد معين من الأفراد لترويج العملات والحصول عليها ... وهكذا . ومثل هذا الربح السريع من السهل إنفاقه لأنه لايتجه إلى رجال أعمال حقيقيين ، لكنه يتجه إلى مضاربين وطفيليين [١] . ومن الطبيعي أن يتجه جزء كبير من هذا الدخل للإستهلاك الترفى بعد قيامه باشباع الحاجات الضرورية لأصحابه ونظراً لعدم وجود القدر الكافى من السلع والخدمات المحلية والمستوردة قد ينعكس هذا المطلب الزائد على الأسعار بالزيادة ولا يتوقف أثر هذه الزيادة عند بعض السلع التي تحدث الزيادة في أسعارها ولكن عندما ترتفع أسعار بعض السلع فإنها تجذب معها سلعاً أخرى وتتحرك معها الأجور بالضرورة فتضيف بذلك بالضرورة زيادة في التكلفة ترتفع معها الأسعار من جديد وتبدأ موجة تضخمية من جديد . وقد تضطر الدولة بحثا عن التوازن مع العالم الخارجي واحتفاظاً بسعر مناسب لسلع التصدير أن تخفض سعر العملة فتضيف بذلك عنصراً جديداً للتضخم وهو ما يدفعه المستهلك المحلى من مقابل محلى لسلعة مستوردة إرتفع سعرها بالضرورة بسبب التخفيض . [٢]

ونقوم في هذا المبحث ببيان تأثير الزيادة التي حدثت في دخول بعض الفئات بسبب

---

(١) أ. محمود المراغى : مصر والمسألة الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ . وهو نفس ما حدث بالنسبة لتوجهات دخول العاملين بالخارج في جانب كبير منها .

(٢) المرجع السابق : ص ٨٤ .

الإجراءات الخاصة بالصرف الأجنبى والتى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات على الأسعار فى مصر . وذلك من خلال التعرض لدراسة الموضوعات التالية من خلال مطالب ثلاثة :

المطلب الأول : هجرة المصريين وتحويلاتهم وتأثيرها على الأثمان الداخلية فى مصر

المطلب الثانى : النشاط السياحى ودخل العاملين به وتأثيره على الأثمان الداخلية فى مصر .

المطلب الثالث : الزيادة فى دخول العاملين فى قطاعى الإستيراد والتصدير وتأثيرها على الأثمان الداخلية فى مصر .

المطلب الأول

تأثير إجراءات الصرف الأجنبى خلال السبعينات على الأثمان الداخلية من خلال هجرة المصريين إلى الخارج وتحويلاتهم

أولا: موقف الهجرة والتحويلات من مصادر التضخم

إن فتح باب الهجرة على مصراعيه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ساعد فى توفير فرص عمل ذات عوائد مرتفعة للأعداد المتزايدة والفائضة عن حاجة الإقتصاد المصرى من القوى العاملة . وقد ساعد هذا فى حينه على تفادى النظام السياسى والإجتماعى للدولة مخاطر التعرض لانعكاسات البطالة الواسعة وتعقيداتها .(١)

ولقد أدت زيادة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وما تبعه من زيادة فى التحويلات فى السبعنيات إلى إحداث انقلاب صامت فى الأوضاع الإقتصادية، وفى هيكل ميزان المدفوعات حيث مثلت هذه التحويلات أحد المكونات الرئيسية للدخل القابل للتصرف فى الإقتصاد القومى . ولما تمثله هذه التحويلات من ثقل فإنه من الصعب على مخططى السياسة الإقتصادية تجاهل أثرها على سلوك المتغيرات الكلية فى الإقتصاد القومى " حجم الاستهلاك الخاص ، الإدخار ، نمط الاستثمار ، مستوى التوظف ، والميل الحدى للاستيراد " (٢)

---

(١) د . سلوى سليمان : العمالة المصرية العائدة ، ندوة أقيمت بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٢ . ولقد كان هذا الاتجاه ، تشجيع الهجرة ، جزء من التوجه الجديد للنظام المصرى نحو الإنفتاح .

(٢) د . محمود عبد الفضيل : أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الإجتماعية فى الإقتصاد المصرى ، المؤتمر الخامس للإقتصاديين المصريين ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٧٩٠ .

ومع اهتمام الدولة بالهجرة وتعظيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، لم تستتبع ذلك بالاهتمام اللازم بتعظيم العائد الإقتصادي منها، ويظهر التناقض بأن نادت وزارة القوى العاملة بإطلاق فتح الإعارات بدون مرتب لموظفى الحكومة والقطاع العام بلا شروط مقيدة للمدة ، ومقابل ذلك أهملت الدولة إطلاق فرص الإستثمار المجدى - الآمن - أمام هذه التحويلات .[1] ولقد أدى هذا الخلل فى نهج الدولة إزاء التحويلات إن كانت محصلته الحتمية الإسهام فى حث الضغوط التضخمية وترك آثاره فى التخفيضات المتتالية فى سعر صرف العملة الوطنية .[2]

ولقد حاولت الدولة خلال السبعنيات تشجيع المصريين العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى البلاد للاستفادة منها وقررت على سبيل المثال لذلك مبدأ التعامل بالأسعار التشجيعية وكذلك ما كان متصلا بسياسة الصرف الأجنبى فيما يتعلق بالاستيراد .

ولقد انعكس ذلك على حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج من خلال السوق الموازية للنقد الأجنبى ، وكذلك زاد حجم الواردات التى تمت من خلال العاملين أو من خلال التجار الذين اشتغلوا بتجميع هذه المدخرات مقابل أسعار للصرف أعلى من سعر الصرف الرسمى لاستخدامها فى تمويل تجاراتهم المشروعة وغير المشروعة .

لذلك ليس من الغريب القول بمسئولية تحويلات المصريين العاملين بالخارج عن مساهمتها - مع غيرها - فى تمويل التضخم الذى ساد فى مصر فى السبعنيات ، حيث وصلت معدلات التضخم خلال هذه الفترة إلى معدلات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية .[3]

ولقد ساهمت تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى تغذية العملية التضخمية من خلال حركة جذب الطلب ، إذ أن حجم الطلب الإضافى على السلع والخدمات ، المدعوم بالقوة

---

(١) إذا كانت الدولة قد فتحت مجالات الإستثمار ومشاركة رأس المال المصرى لرأس المال الأجنبى إلا أنها بفتحها لأبواب أخرى أمام تحويلات العاملين بالخارج للحصول على أكبر قدر من الأرباح وبطرق أسهل وفى وقت أسرع مثل نظام الإستيراد بدون تحويل عملة وتقرير حرية التعامل فى النقد الأجنبى لبعض الفئات . فإن هذا المسلك الأخير يضع فى حقيقته حاجزاً أمام التحويلات وأمام أوجه الإستثمار المفيد .

(٢) د . سلوى سليمان : المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) ذهب البعض إلى القول بأن معدلات التضخم خلال فترة السبعينات فاقت بكل المقاييس ما وصلت إليه خلال الحرب العالمية الثانية حيث بلغت ١٣٪ تقريباً وفى المتوسط خلال سنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ،فى حين أنه وصل ما يقرب من ٣٠٪ كمعدل سنوى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ بعد إضافة نسبة التضخم المكبوت بسبب الدعم وتسعير المنتجات . يراجع فى ذلك :

د . محمد حامد الزهار : مرجع سابق ، ص ٨٣٧ .

الشرائية المتولدة من الدخول التى يجنيها العاملون بالخارج لايقابلها عرض مواز من السلع والخدمات فى الإقتصاد الوطنى ، نظراً لأنها دخول متولدة خارج نطاق النشاطات الأنتاجية للإقتصاد الوطنى وهى بذلك لا تشكل " عوائد لعوامل الإنتاج " بالمعنى المتعارف عليه للكلمة وانما يمكن اعتباره " دخولا ريعية " متولدة بالخارج . (١)

كذلك تساهم الهجرة والتحويلات فى تمويل العملية التضخمية من خلال دفع التكاليف ، إذ تتسبب الهجرة فى نقص العمالة ، وهذا من شأنه رفع أجور العمالة الباقية بغير سفر وكذلك بسبب انخفاض إنتاجية هذه العمالة لأنها غالباً ما تكون غير ماهرة . وتتسبب السلع التى تُستورد ممولة من تحويلات العاملين فى رفع الأسعار فى الداخل بسبب شيوع روح التقليد إذا كانت سلع نهائية الصنع وعندما يدخل بعضها فى بعض الصناعات الوطنية إذا كانت سلعا وسيطة .

وعندما تتسبب الهجرة فى حدوث اختلال معين فى سوق العمل لما يترتب عليها من اختناقات فى بعض القطاعات وما يؤدى إليه ذلك من حدوث اختلالات فى القطاعات وعندما تتسبب التحويلات فى حدوث اختلال فى هيكل الطلب المحلى بما تقدمه من قوة شرائية حقيقية لفئات معينة تقدم الهجرة والتحويلات بذلك سببا ثالثا من أسباب حدوث التضخم وهو التضخم بسبب الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد (٢)

وليس من شك أن هذه العوامل الثلاثة - جذب الطلب ، دفع التكاليف ، الإختلال الهيكلى - هى المسئولة عن التضخم وفقاً لما ذهب إليه الإقتصاديون . هذا بخلاف ما ذهب إليه البعض من أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج يجب أن تكون بمنأى عن الإتهام بمساهمتها فى تمويل التضخم ، لما تمثله من تحويلات لعملة أجنبية ، أى موارد حقيقية ، وأن زيادة الدخول الناجمة عنها ليست زيادة فى الإصدار النقدى ، ولكنها موارد حقيقية تدخل البلاد ، وإن اتخذت صورة عملة أجنبية تماثل بالضبط زيادة الدخول الناجمة عن زيادة الصادرات ، فعندما تزداد الصادرات ، تزداد الدخول وبالتالى فهى لاتسبب التضخم (٣)

---

(١) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٧٩٧ .

(١) لمزيد من التفاصيل حول الإختلالات الهيكلية وعلاقتها بالتضخم يمكن الرجوع إلى :

د . هناء خير الدين : العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨٧ / ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٣) د . سعيد النجار : فى تعقيب على بحث " آليات التضخم وسياسة سعر الصرف " ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

وفى الحقيقة رغم أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج موارد حقيقية إلا أنه ليس الإصدار النقدى هو المسئول الوحيد والمصدر الوحيد لتغذية التضخم .

وكذلك إذا اعتبرنا هذه التحويلات مشابهة للدخل الناتج عن زيادة الصادرات [١] فإن الدخل الناتج عن الصادرات ليس بمنأى هو الآخر عن المسئولية بمساهمته فى تمويل التضخم بما يمثله من زيادة فى الدخول للمصدرين وللعاملين فى هذا القطاع وما يمثله ذلك من قوة شرائية جديدة فى الإقتصاد المصرى ، بما تخلقه من مشكلات بسبب جمود العرض السلعى أو عدم قابليته للاستجابة للزيادة فى الطلب الناتجة عن هذه القوة الشرائية .

كذلك من الممكن أن يتسبب الإنتعاش فى قطاع الصادرات إلى التوجه إلى إنتاج سلع التصدير على حساب سلع الإستهلاك المحلى بما يخلقه ذلك من ضغوط بسبب زيادة الطلب عن العرض الذى ينتج عن النقص فى سلع الإستهلاك المحلى .

ثم أنه بالنسبة لسلعة العمل ذاتها ، فعندما تزداد الهجرة إلى الخارج ، يقل المعروض منها فى السوق المحلية وخاصة العمالة الماهرة ، فترتفع أجور هذه الفئة بما يمثله ذلك من زيادة فى التكاليف التى تنعكس بدورها على أسعار السلع والخدمات بالزيادة .... الخ .

لكل هذا لا تنفى مقولة أن التحويلات تمثل زيادة حقيقية فى الموارد ، مسئولية هذه التحويلات عن المساهمة فى تمويل العملية التضخمية .

وحتى يتضح لنا ما أشرنا إليه فى الصفحات السابقة ، نقوم بتناول وتتبع الصور المختلفة التى يتم التصرف فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج من خلالها . وقبل التعرض لذلك بالبيان نود إيراد ملاحظة على هذه التحويلات وهى أنها مصدر غير دائم وتحكمها ظروف غير مستقرة ولذلك فإن الإعتماد عليه يمثل خطورة بالغة على الإقتصاد المصرى ، يضاف إلى ذلك أن هذه المدخرات ذاتها تمثل مصدر ذاتى للتقلبات المحتملة لأن العاملين بالخارج خاصة المهاجرين منهم غالباً ما يحتفظون بنسبة رئيسية من مدخراتهم بالنقد الأجنبى فى دولة المهجر [٢] ويتوقف تقريرهم تحويل هذه المدخرات على عوامل كثيرة .

---

(١) ويمكن اعتبارها كذلك بالفعل على اعتبار أن قوة العمل سلعة خاضعة للتصدير .

(٢) د . سلوى سليمان : العمالة المصرية العائدة ، مرجع سابق ص ١١.

ثانيا : الصور المختلفة للتصرف فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتأثيرها على الأثمان الداخلية

قبل استعراض الصور المختلفة التى تأخذها تحويلات المصريين العاملين بالخارج إذ يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين :[1]

(أ) أصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبية :

تحصل هذه الفئة على أعلى الدخول ، وبالتالى يستطيعون تخصيص الجانب الأعظم من دخولهم المحولة إلى الوطن لأغراض الإدخار والاستثمار .

ولذا يمكن أن يطلق عليهم " أصحاب الفوائض " إذ يتوافر لديهم الجانب الأكبر من الفوائض القابلة للاستثمار ، وهذا الجزء لا يدخل فى مصر بسبب التخفيض لقيمة الجنيه فقط ولكن يحتاج إلى عناصر أخرى كالإستقرار مثلا .

(ب) عمال الإنتاج والخدمات والعمال غير المهرة :

وتحصل هذه الفئة على دخول منخفضة نسبياً كما أن أعباءهم ، والتزاماتهم العائلية فى الوطن متعددة مما يضطرهم لتوجيه الجانب الأعظم من دخولهم المحولة ، لأغراض الاستهلاك ، وتحسين مستوى المعيشة لأفراد عائلاتهم وذويهم . ولهذا يرتفع الميل الحدى للاستهلاك ، وينخفض الميل الحدى للادخار من الدخول المحولة من الخارج لدى أفراد هذه المجموعة وهى تتسم بدرجة مرونة عالية إزاء سعر صرف الجنيه .

وبعد بيان فئات العاملين بالخارج والإتجاه العام لتحويلات هذه الفئات نقوم الآن ببيان تطور حجم هذه التحولات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ [2]

أدت سياسة الصرف الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة السبعنيات بما أقرته من مبدأ التعامل بالأسعار التشجيعية إلى زيادة هذه التحويلات من خلال السوق الموازية للنقد الأجنبى،

---

(١) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٧٩٢ ، د . كريمة كريم : آثر سياسات الإصلاح على الأسر محدودة الدخل والأطفال فى مصر ، دراسة أعدت لمنتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط . منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، اليونسيف ، مصر ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) تم اختيار عام ١٩٧٥ كبداية للدارسة هنا لأن البداية الفعلية لتطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كان بمقتضى القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ والخاص بتطوير السوق الموازية .

ومن خلال نظام الإستيراد بدون تحويل عملة ويوضح لنا الجدول التالى تطور حجم هذه التحولات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١

جدول رقم (١٧)

تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١

القيمة بالمليون جنيه

السنة	إجمالى التحويلات	معدل النمو السنوى %	المدخرات النقدية ونسبتها إلى إجمالى التحويلات		الواردات بدون تحويل عملة ونسبتها إلى إجمالى التحويلات	
			القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
١٩٧٥	١٥٧,٥	-	١٠٥,٧	٦٧,١	٥١,٨	٣٢,٩
١٩٧٦	٣٩٣,٨	١٥٠,-	٢٣٨,١	٦٠,٥	١٥٥,٧	٣٩,٥
١٩٧٧	٦٢٣,٤	٥٨,٣	٣٥٨,٢	٥٧,٥	٢٦٥,٢	٤٢,٥
١٩٧٨	١٢٣١,٧	٩٧,٦	٦٤٤,٥	٥٢,٣	٥٨٧,٢	٤٧,٧
١٩٧٩	١٤٤٩,٨	١٧,٧	٦١٠,٥	٤٢,١	٨٣٩,٣	٥٧,٩
١٩٨٠	١٨٨٧,٢	٣٠,٢	٨١٧,٢	٤٣,٣	١٠٧٠,-	٥٦,٧
١٩٨١/٨٠	٢١٠٥,٢	١١,٦	٨٥٤,٤	٤٠,٦	١٢٥٠,٨	٥٩,٤

أعداد مختلفة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى وتم حساب النسب المئوية بمعرفة الباحث .

تدلنا أرقام هذا الجدول على التطور الذى حدث فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج . إذ ارتفعت قيمة هذه التحويلات بنسبة ١٢٣٦,٦ ٪ تقريباً . فى نهاية الفترة المذكورة بالنسبة لعام ١٩٧٥.

وإن كانت هذه الأرقام تدل على زيادة التحويلات إلا أن نسبة كل من التحويلات النقدية والتحولات العينية إلى هذه التحويلات أخذت مسلكاً آخر فى تطورها ، إذ اتجهت التحويلات النقدية فى نسبتها إلى إجمالى التحويلات إلى النقصان فقد بلغت نسبتها حواى ٤٠,٦٪ فى عام ١٩٨١ مقابل نسبة مقدارها ٦٧,١٪ تقريباً فى عام ١٩٧٥ ، ولقد قابل هذا التطور تطوراً آخر فى اتجاه عكسى لنسبة التحويلات العينية إلى إجمالى التحويلات .

إذ أصبحت هذه النسبة حوالى ٥٩,٤٪ فى عام ١٩٨١ ، مقابل نسبة مقدارها ٣٢,٩٪ تقريباً فى عام ١٩٧٥ . ودلالة ذلك توجه جزء كبير من تحويلات العاملين بالخارج إلى الاستيراد بدون تحويل عملة وما ينطوى عليه هذا التوجه من إهدار قدر كبير من هذه التحويلات فى الإنفاق على سلع كمالية وترفيهية ضررها على الإقتصاد أكبر من نفعها .

ونصل بعد هذا العرض لفئات العاملين بالخارج إلى بيان الأوجه المختلفة للتصرف فى التحويلات

أولاً : انفاق جزء كبير من هذه التحويلات فى أسواق السلع والخدمات (١)

يتوجه جزء من تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى أسواق السلع والخدمات ، سواء كانت هذه السلع ضرورية مثل السلع الغذائية والكسائية ... الخ ، أو من سلع الاستهلاك العادى ، ويساهم أصحاب الدخول المنخفضة بالجانب الأكبر من هذا الجزء وغالباً ما تكون هذه السلع محلية .

كما يتوجه جانب من هذه التحويلات إلى أسواق السلع المعمرة ، وتكون هذه السلع من الإنتاج المحلى بالنسبة لذوى الدخول الضعيفة ، ومن السلع المستوردة بالنسبة لذوى الدخول الكبيرة الذين يقومون بتمويل وارداتهم السلعية عن طريق السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة .

وعن الآلية التضخمية لهذا الجزء من التحويلات نجد أنه بالنسبة لبعض السلع والخدمات التى يزداد طلب العاملين بالخارج عليها تزداد أسعارها بسبب عدم مرونة عرضها المحلى فى الأسواق نتيجة هذا الطلب الإضافى ، ونظراً لوجود هذا الطلب الإضافى وعدم كفاية العرض المحلى للسلع والخدمات يتجه جزء من هذا الطلب إلى السلع المستوردة التى تزداد أسعارها وفقاً لقوانين العرض والطلب على النقد الأجنبى تبعاً لزيادة الطلب على السلع المستوردة ويؤدى ذلك إلى الضغط على قيمة الجنيه المصرى بالإنخفاض فيؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات ويمارس ذلك بدوره تأثيره على الأسعار المحلية .(٢)

---

(١) د . سلوى سليمان : العمالة المصرية العائدة ، مرجع سابق ، ص ٩ .
د . محمد محروس إسماعيل : المشكلة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .
د . محمود عبد الفضيل : أثر هجرة العمالة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٧٩٨ .

(٢) نعلم بالطبع تأثير ارتفاع الواردات على الأسعار الداخلية عندما تكون سلعاً نهائية أو كمدخلات للإنتاج .

ثانياً : انفاق جزء من التحويلات فى أسواق الأراضى والعقارات (١)

اتجه جزء من تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى شراء الأراضى والعقارات وخضعت هذه السلعة للمضاربة عليها فارتفعت أسعارها بسبب ضغوط الطلب عليها وآثر ذلك بدوره على أسعار السلع الأخرى التى تخدم هذا الغرض ، وكذلك أجور العمالة المشتغلة بالبناء والتشييد .

ثالثاً : إيداع جانب من هذه التحويلات فى البنوك

يتجه جانب من تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى البنوك فى صورة نقدية ، ويتمثل هذا الجزء فى المبالغ التى يقدمها العاملون بالخارج للبنوك فى شكل تحويلات مصرفية أو بنكنوت أو سداداً لقيمة السلع والعقارات الوطنية التى تباع بالعملات الأجنبية .(٢) ويقوم بالجزء الأكبر منها المجموعة ذات الدخل المرتفع .

من الممكن أن تكون البنوك المتلقية لهذه التحويلات بنوكاً أجنبية عاملة فى مصر وتقوم هذه البنوك بدورها بإعادة تحويل هذه المدخرات إلى الخارج ، مستفيدة بفروق سعر الفائدة ، مما يؤدى إلى حرمان الإقتصاد المصرى من الاستفادة منها. (٣)

أما الجزء الذى يتجه إلى البنوك المصرية ، فبصرف النظر عن الصورة التى يكون عليها فهو يمثل سيولة محلية تنعكس بلاشك على القدرة على الإنفاق وعلى قدرة البنوك على منح الائتمان - إذا كانت فى صورة ودائع - تنعكس بالتالى على الطلب على السلع بالزيادة بما فى ذلك السلع المستوردة .(٤) وهذا الطلب الإضافى ينعكس على الأسعار بالزيادة نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى .

رابعاً : الجزء من التحويلات الذى يتجه إلى تجار السوق السوداء .

عندما يتجه المصريون العاملون بالخارج إلى الإنفاق على البند الأول والثانى المذكورين

---

(١) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .
د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٧٩٨ .
(٢) د . سلوى سليمان : العمالة المصرية العائدة ، مرجع سابق ، ص ٩ .
(٣) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .
(٤) د . فائقة الرفاعى : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

سابقاً . فإنهم غالباً ما يقومون بالإنفاق بالجنيه المصرى [1] الذى يحصلون عليه مقابل التنازل عن العملات الأجنبية التى فى حوزتهم ، ويكون التنازل فى أغلب الأحوال من نصيب تجار السوق السوداء - بسبب فروق أسعار الجنيه بين السوقين الرسمية والسوداء - الذين يقومون بتجميع هذه المدخرات سواء فى مصر أو فى الخارج من خلال الوسطاء والسماسرة لاستخدامها فى تمويل وارداتهم من السلع التى تحقق لهم هامشًا كبيراً من الأرباح والتى تمثلت غالباً فى السلع غير الضرورية التى اتسمت بارتفاع أسعارها إما بسبب التضخم السائد فى بلاد إنتاجها وهو ما يسمى بالتضخم المستورد . وإما بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصرى بسبب العلاوة التى يقدمها تجار السوق السوداء للعاملين بالخارج لخلق فارق بين السعر الرسمى وسعر السوق السوداء لتشجيعهم على بيعها فى السوق السوداء ثم يقومون بنقل عبء ذلك إلى مستهلكى هذه السلع من خلال تضخيم هوامش الربح المفروضة على السلع المستوردة - خاصة فى غياب الرقابة على أسعار هذه السلع - وبحيث يمكن للتجار المتعاملين فى هذه السلع تعويض أسعار الصرف المرتفعة التى يتحملونها للحصول على النقد الأجنبى اللازم لتمويل هذه العمليات الاستيرادية . [2]

ويتسبب ارتفاع أسعارهذه السلع فى ارتفاع أسعار السلع المحلية البديلة ، وكذلك فى ارتفاع أسعار السلع المحلية التى تستخدم الواردت كسلع وسيطة فى إنتاجها ، ومحصلة ذلك كله هو اشتعال الأسعار الذى يتسبب فى ارتفاع الأجور ... الخ .

كانت هذه أهم الصور المختلفة التى يتم التصرف فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج من خلالها ، ولقد رأينا تأثير هذه الصور المختلفة على الأسعار الداخلية . ولقد ساهم فى سرعة تحقق هذا ، روح التقليد والمحاكاة الموجودة فى المجتمع والتى أدت إلى سيادة وشيوع بعض الأنماط الإستهلاكية الجديدة والسلوكيات الاجتماعية الجديدة .

وبعيداً عن تأثير التصرفات الفردية للعاملين بالخارج فى مدخراتهم بحسب الاتجاهات التى تعرضنا لها ، فإن الهجرة فى ذاتها قد تسببت فى تمويل العملية التضخمية بما أحدثته من اختلالات فى سوق العمل وتوازن القطاعات .

فقد ساعدت الهجرة على نقص الخبرات والقوى العاملة المدربة فى مجالات الإنتاج المادى والخدمى المختلفة مما أدى إلى نقص الإنتاج وتدهور الإنتاجية ، وكذلك ساعدت الهجرة

---

(١) مع الأخذ فى الاعتبار شيوع ظاهرة تسديد أسعار بعض السلع والخدمات فى السبعينات بالعملات الأجنبية .

(٢) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٧٩٨ .

والهجرة المعاكسة على التحول من القطاعات الإنتاجية إلى قطاعات التجارة والخدمات ، وظهرت فئات طفيلية ركزت على الربح السريع والاحتكار وإشعال الأسعار بلا مبررات إقتصادية[١]

وتسبب التسارع فى نمو قطاع الخدمات بمعدل أسرع من نمو قطاع الإنتاج السلعى فى حدوث زيادة فى الطلب على المنتجات لا يقابلها توسع مماثل فى الإنتاج المحلى منها ، الأمر الذى أدى إلى ظهور أوضاع تضخمية .[٢]

ولقد أدت الهجرة إلى ارتفاع مستويات الأجور النقدية للعمالة الماهرة والنادرة .

يقابل ذلك تضاؤل فى فرص التشغيل أمام بعض النوعيات من العمالة غير المدربة أو نصف الماهرة . كل ذلك أدى إلى التزايد فى تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار[٣] سواء بسبب ارتفاع أجور الفئة الأولى أو انخفاض إنتاجية الفئة الثانية .

وإذا أخذنا القطاع الزراعى كمثال فنجد أن الطلب الإضافى الذى تخلقه التحويلات لايستطيع العرض مقابلته بسبب محدودية الأرض الزراعية وعدم مرونة عرض هذا القطاع فترتفع الأسعار ويكون الإرتفاع هنا من جانب الطلب .

ويتسبب العاملون بالخارج فى نقص العرض من المنتجات الزراعية بسبب التعدى على الأراضى الزراعية بإقامة المبانى عليها ولا يغيب عن أحد الإمتداد العمرانى الهائل فى كل المدن والقرى فى كافة أنحاء البلاد وما أدى إليه ذلك من إهدار لمساحات كبيرة للغاية من أجود الأراضى الزراعية . وبارتفاع أسعارها بسبب إقبال جانب من العاملين بالخارج على شراء الأراضى الزراعية ، وبارتفاع أجور العمالة بسبب هجرة جانب كبير منها نجد أن كلا من الارتفاع فى الأجور والارتفاع فى أسعار الأراضى الزراعية ومحدودية عرضها عنصر من عناصر زيادة التكلفة يؤدى بمفرده أو مع غيره إلى الإرتفاع فى أسعار المنتجات الزراعية .

الخلاصة : فى الحقيقة ليست تحويلات المصريين العاملين بالخارج هى المسئولة وحدها عن التضخم فى مصر [٤] إذ يوجد تداخل وتشابك بين العناصر المختلفة المسئولة عن التضخم وإن

---

(١) د . فائقة الرفاعى :المرجع السابق ، ص ١٦٣.

(٢) د . سلوى سليمان : العمالة المصرية العائدة ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٣) المرجع السابق : ص ١١٧.

(٤) يجب ألا ننسى مع هذا كله بعض الإيجابيات التى أدت إليها تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومنها على سبيل المثال أنها أدت إلى فك مناطق الإختناق فى كثير من السلع – انظر فى ذلك د رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

كان هذا لا يعنى التقليل من دورها فى هذا إذ ساهمت هجرة وتحويلات العاملين بالخارج فى ذلك من خلال زيادة الطلب على السلع الناتجة عن زيادة القوة الشرائية التى أتاحتها الدخول النقدية المرتفعة لأصحاب هذه التحويلات . وقد قام هذا الطلب الإضافى بسبب عدم مرونة العرض سواء بالنسبة للمنتجات المحلية أو المستوردة برفع أسعار كثير من السلع والخدمات التى يستخدمها العاملون بالخارج ، أو التى لا يستخدمونها بسبب تحول الإنتاج فى بعض الحالات من السلع التى لا يستخدمونها إلى السلع التى يستخدمونها بسبب ارتفاع هامش الربح فى الأخيرة . كل ذلك أشعل الأسعار فارتفعت بمقادير كبيرة واتسم الارتفاع بأن أصبح ظاهرة عامة .

وقد ساهمت الهجرة والتحويلات فى ارتفاع تكلفة الإنتاج فى كثير من الحالات . بسبب ارتفاع الأجور ، الناتج أحياناً من نقص المعروض من عنصر العمل بسبب الهجرة ، وأحياناً أخرى نتيجة المطالبة برفع الأجور لملاحقة الإرتفاع فى الأسعار الذى تسببت فى جزء منه تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

وارتفعت التكلفة أيضا بسبب ارتفاع أسعار الواردات وخاصة تلك التى تستعمل كوسيط فى المنتجات الوطنية ، وارتفعت الواردات بدورها بسبب زيادة الطلب عليها من ناحية وبسبب الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى الذى لعب تجار السوق السوداء دوراً فيه من خلال العلاوة التى يدفعونها لمدخرات العاملين بالخارج ثم يعوضونها برفع هامش الربح .

ولقد أدت الهجرة والتحويلات إلى المساهمة فى حدوث الإختلالات بين العرض والطلب وفى علاقات النمو بين القطاعات المختلفة وفى الطلب المحلى وعجز حصيلة النقد الأجنبى بإهدارها فى مجالات غير نافعة للإقتصاد وفى حدوث اختناقات فى سوق العمل كل هذه الإختلالات مسئولة عن التضخم فى مصر . وبذلك تكون التحويلات والهجرة ، قد جمعت بين العوامل المختلفة للتضخم (جذب الطلب - دفع التكاليف - الإختلالات الهيكلية) كما سبق وأشرنا إلى ذلك فى بداية تناول هذه النقطة .

وحتى إذا اعتبرنا أن التحويلات تمثل زيادة فى المتحصلات غير المنظورة لتساهم بذلك فى الحد من عجز ميزان المدفوعات ، فإنه لا يمكن الأعتماد عليها أو التخطيط لها لأنها غير ثابتة وغير مضمونة لأن هذا البند يعتمد فى حجمه كثيراً على عوامل خارجية لا تملك الدولة

حيالها شيئًا .[١] من حيث عدد العاملين بالخارج أو تصرفاتهم الفردية من حيث أنماط الإنفاق أو حجم المدخرات أو رغبتهم فى تحويل مدخراتهم إلى بنوكنا فى الداخل أو بنوك أجنبية فى الخارج .[٢]

المطلب الثانى
تأثير إجراءات الصرف الأجنبى خلال السبعينات على التضخم من خلال الدخل السياحى

يعتبر سعر الصرف أحد المحددات الهامة التى قد تؤثر على حركة وإيرادات السياحة والدخل الفندقى ، وذلك لأن السائحين يطلبون تحويل العملات الأجنبية التى فى حوزتهم إلى عملة الدولة المضيفة ، ولما كان هؤلاء السائحون يعقدون مقارنة بين قيمة النقود التى لديهم والقيمة التى يحصلون عليها بعملة الدولة التى يزورونها ، فإن سعر الصرف الذى يتم التعامل به بين العملتين قد يكون محفزاً لهم للتصرف فى العملات الأجنبية

ويمكن أن يؤثر تخفيض سعر الصرف على الإيرادات السياحية من ناحيتين :

أولاً : التأثير على عدد السائحين لرخص تكلفة الرحلة أو الإقامة بالعملة الأجنبية وهنا تتوقف درجة التأثير على مدى مرونة الحركة السياحية بالنسبة لأسعار الصرف .

---

(١) ويدلنا على ذلك ما حدث من إنخفاض فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى عام ٨١ / ١٩٨٢ بعد مقتل الرئيس أنور السادات إذ نجد أن إجمالى التحويلات قد إنخفض من ٢١٠٥,٢ مليون جنيه تقريباً فى عام ٨٠ / ١٩٨١ ليصل إلى ١٤٠٦,١ مليون جنيه تقريباً فى عام ٨١ / ١٩٨٢وبنسبة إنخفاض تقدر بحوالى ٣٣,٢٪ وهذا يدل على تأثر تحويلات العاملين بالخارج كثيراً بالأستقرار السياسى الداخلى وما يؤدى إليه من أستقرار فى المجالات المختلفة .

وإن حرب الخليج الثانية وموقف مصر منها وتأثير ذلك على العمالة المصرية بالعراق وعلى تحويلاتهم ليس ببعيد ولم يكن ليغير من الأخر شيئاً إذا وقفت مصر بجانب العراق لأنها كانت ستخسر بذلك فرص العمالة وتحويلاتها من كل من السعودية والكويت وبذلك فى كل الأحوال هناك خسارة فى هذا المصدر بغض النظر عن صواب التصرف

(٢) د . ألفونس عزيز : فى تعقيب على بحث للدكتور جلال أمين ، المؤتمر السادس للإقتصاديين المصريين مرجع سبق ذكره ص ٤٦٦ . تستطيع الدولة التحكم فى الأعداد من خلال الشروط التى تضعها للسفر سواء للعاملين بالحكومة أو غيرهم وكذلك التحكم فى الإنفاق والإدخار من خلال الادوات التى تشجع على أى منها وكذلك فى إتجاه التحويلات إلى البنوك المصرية ولكن تبقى هذه القدرة عاجزة عن السيطرة التامة على ذلك .

ثانياً : حجم التحويلات ، حيث يتحول السائحون الذين كانوا يحولون جزءاً من إنفاقهم بالطرق غير الرسمية إلى السوق المصرفية الرسمية ، مما يزيد من إيرادات النقد الأجنبى الخاضعة لسيطرة الدولة .[١]

ولقد نجحت الدولة فى إحداث رواج فى قطاع السياحة خلال فترة السبعنيات[٢] ، ولقد آثر هذا الرواج فى قطاع السياحة فى زيادة دخول العاملين فى هذا القطاع ، وكذلك فى إحداث ضغوط على سلع الاستخدام السياحى مما رفع من أسعارها .

الإيرادات السياحية فوائدها، مصادرها، تطورها:

تسعى الدولة إلى الحصول على بعض الفوائد التى تقدمها السياحة من وراء هذا الرواج والتنشيط . إذ تساعد هذه الإيرادات على تحسين ميزان المدفوعات من خلال العملات الأجنبية التى تحصل عليها من وراء ذلك . وتستطيع من وراء النشاط السياحى أن توفر فرصاً للعمالة وكذلك أن ترفع من مستوى معيشة الأفراد .[٣]

وتتعدد مصادر الإيرادات السياحية التى تحصل عليها الدولة والتى تسعى إلى الحصول عليها والإستفادة منها : إذ تتمثل هذه المصادر فيما يلى[٤]

١- رسوم تأشيرات دخول السائحين ومغادرتهم البلاد .

٢- أجور نقل السائحين بالوسائل المختلفة للنقل الخارجى

٣- رسوم هبوط الطائرات ورسو السفن السياحية .

٤- رسوم الخدمة فى المطارات والموانى للطائرات والسفن السياحية

٥- الإنفاق السياحى داخل البلاد والذى يتمثل فى :

---

(١) د . سهير حسن عبد العال : الدخل السياحى والفندقى فى مصر ، مصر المعاصرة ، السنة ٨٢ ، العددان ٤٢٣، ٤٢٤ يناير وابريل ١٩٩١ ، ص ١٤٣ .

(٢) - استخدمت الدولة أساليب مختلفة لتشجيع الدخل السياحى بأن أجازت للعاملين فى هذا القطاع الإحتفاظ بتحصلاتهم من النقد الأجنبى وأستخدامها فى تمويل وارداتهم وكذلك أعطتهم أسعاراً تشجيعية ...الخ وتم بيان ذلك عند الحديث عن السوق الموازية وعن تعدد أسعار الصرف

(٣) بنك مصر ، النشرة الإقتصادية ، السنة الثالثة والثلاثون ، العدد الثانى ، ١٩٨٩ ، ص ٥٨ .

(٤) المرجع السابق : ص ٦٦ .

أ- الإقامة والمأكل والمشروبات والمواصلات الداخلية .

ب- الخدمات الثقافية .

ج- شراء الهدايا بأنواعها (الروائح والملابس والتحف)

ولقد تطورت هذه الإيرادات خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٨١ ، ويدلنا الجدول التالى على هذا التطور .

جدول رقم (١٨)

تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١

السنة	القيمة	معدل النمو %
١٩٧٤	١٦١,٦	-
١٩٧٥	١٨٩,٤	١٧,٢
١٩٧٦	٢٩٠,٣	٥٣,٣
١٩٧٧	٣٦٨,٤	٢٦,٩
١٩٧٨	٣٩٥,٧	٧,٤
١٩٧٩	٣١٩,٨	- ١٩,٢
١٩٨٠/٧٩	٣٩٤,٥	٢٣,٤
١٩٨١/٨٠	٣٤٨,٣	- ١١,٧

المصدر - بنك مصر النشرة الإقتصادية - السنة ٢٩ العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٨

والذى يمكن ملاحظته على الإيرادات السياحية من خلال هذا الجدول هو أن هذه الإيرادات إتجهت نحو الزيادة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ وإن اختلفت نسبة الزيادة من عام إلى آخر إلا أنها بلغت حوالى ١٤٤,٩٪ كنسبة إجمالية وتضاعفت بذلك حوالى ٢,٤ مرة ولكن بعد هذا العام أخذت الإيرادات فى التناقص باستثناء عام ٧٩ / ١٩٨٠ .

وبملاحظة تطور عدد السائحين كل عام وجد أنه فى تزايد مستمر فى الوقت الذى إنخفض فيه الدخل السياحى ودلالة ذلك أن جزءاً من الإيرادات السياحية كان يتسرب خارج مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية إلى السوق السوداء . (١) بل أن هذا الجزء كان هو الجزء الأكبر وقد تم تسريبه إلى هذه السوق ليستخدمه المستوردون فى استيراد سلع استهلاكية وسلع غير مشروعة كذلك . (٢)

وقد تسرب هذا الجزء إلى السوق السوداء رغم تطبيق نظام السعر التشجيعى فى مجال السياحة لجذب هذه الإيرادات . إذ قامت الدولة أعتباراً من ٢٥ / ٧ / ١٩٧١ بإدخال سعر صرف تشجيعى شبه رسمى للتعامل مع الأجانب . ويعد هذا السعر التشجيعى تخفيضاً جزئياً للجنيه المصرى – بما يحمله التخفيض من آثار سيئة متعددة – وقد تمثل التخفيض فى منح علاوة بلغت ٣٥٪ عند حساب نفقات الإقامة بالفنادق ، وأصبح السعر التشجيعى ١,٧ دولاراً للجنيه (حوالى ٥٨,٨ قرشاً للدولار) بعد أن كان ٢,٣ دولاراً للجنيه (حوالى ٤٣,٤ قرشاً للدولار)

وفى يناير ١٩٧٢ أعتبر السعر التشجيعى شبه الرسمى هو السعر الرسمى لجميع نفقات السائحين .(٣).

واستفاد الدخل السياحى بعد ذلك بما تم تطبيقه من أسعار تشجيعية فى إطار السوق الموازية إلى إن تم توحيد أسعار الصرف فى ١٩٧٩ .

تأثير النشاط والدخل السياحى على الأسعار فى مصر

نظراً للرواج الذى حدث فى الإيرادات السياحية فإن هذا الرواج طبيعى أن ينعكس على دخول العاملين فى النشاط السياحى بالزيادة سواء كان هؤلاء أصحاب المنشآت أو العاملين بالفنادق على كافة مستوياتهم وهؤلاء الأشخاص عندما ترتفع دخولهم ، يتولد لديهم طلب إضافى مدعوم بقوة شرائية حقيقية . ونظراً لجمود العرض للسلع والخدمات فإن ذلك ينعكس على الأسعاربالزيادة .

---

(١) بنك مصر : النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢) د . محمد محروس إسماعيل : المشكلة الإقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

(٣) د . فائقة الرفاعى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

ولا يختلف الوضع هنا بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة عنه بالنسبة لذوى الدخول المرتفعة إذ أن الفئة الأولى تتمتع بميل حدى مرتفع للإستهلاك بما تتمتع به من وجود حاجات كثيرة لم تصل إلى حد الإشباع . وأن الفئة الثانية تتمتع هى الأخرى بميل حدى مرتفع للاستهلاك لما تتميز به من ميل إلى الإسراف والترف .

ونظراً للرواج السياحى أيضاً نجد أن طلبات السائحين تزداد هى الأخرى على السلع والخدمات ويساهم هذا الطلب الإضافى فى زيادة الأسعار نظراً لعدم مرونة العرض .

يمثل الإنفاق فى مجال التشييد والبناء للمنشأت السياحية إنفاقاً لا يقابله إنتاج سلعى حقيقى على الأقل فى مراحله الأولى . وبذلك يمثل هذا الإنفاق زيادة فى دخول بعض الفئات لايقابلها زيادة فى عرض السلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى مما يتسبب فى ارتفاع الأسعار .

ويتسبب الرواج فى النشاط السياحى فى ارتفاع أسعار الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات السياحية وينعكس هذا الأرتفاع فى أسعار الاراضى على دخول أصحاب هذه الأراضى وما يولده ذلك من زيادة فى قوتهم الشرائية

يعتبر النشاط السياحى وسيلة من وسائل تسويق بعض المنتجات الوطنية التى يقبل على شرائها السائحون . وهذا يعتبر تصديراً لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى شحن وتسويق وكلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا التصدير .(١) وتمثل هذه الحصيلة زيادة فى دخول العاملين فى هذه الصناعات وما يولده ذلك من قوة شرائية جديدة لا يقابلها عرض كاف من السلع والخدمات مما يرفع من الأسعار .

ولقد أدت زيادة الطلب فى الحالات السابقة (٢) فى الوقت الذى مازالت تواجه فيه الدولة مشكلات فى زيادة الطاقة الإنتاجية المتنوعة بالدرجة اللازمة لزيادة العرض من السلع المختلفة بما يتوافق مع هذا الطلب ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وإلى مزيد من الضغوط على الأستيراد ليس فقط لتلبية الطلب على السلع النهائية ، ولكن أيضاً لتلبية الطلب على مدخلات الإنتاج للسلع المحلية .

---

(١) بنك مصر - النشرة الإقتصادية ، العدد الثانى ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٢) لدينا الآن زيادة فى الطلب ناتجة عن زيادة دخول العاملين فى المجال السياحى وطلب السائحين ودخول العاملين فى مجال التشييد والبناء للمنشآت السياحية وزيادة دخول أصحاب الأراضى التى أرتفعت أسعارها وزيادة دخول المنتجين لبعض السلع بالإضافة إلى دخل الحكومة بسبب زيادة الرسوم والبنود السابق بيانها عند الحديث عن الإيرادات السياحية .

ولقد لعبت التوقعات بالنسبة للتوسع فى النشاط السياحى دوراً فعالاً فى التأثير على سعر الصرف حيث زاد الطلب على إعتمادات الأستيراد بصورة كبيرة نتيجة للتوقعات المتفائلة مما دفع بسعر الصرف إلى الإنخفاض بسبب شدة نقص المعروض من النقد الأجنبى ، ومع انخفاض سعر الصرف تدور حلقة التضخم وسعر الصرف [١]

وتبقى ضرورة الإشارة إلى أنه لا يمكن الاطمئنان والاعتماد على الدخل السياحى كنقد أجنبى يمكن من خلاله تمويل بعض الإحتياجات اللازمة لتنمية الاقتصاد . لأن هذا المورد غير ثابت ويتأثر كثيراً بالاستقرار ويدلنا على ذلك ما أدت إليه أحداث العنف الأخيرة من كساد فى النشاط السياحى وبالتالى على حصيلة هذا النشاط . ويتسبب هذا النقص عندما يكون مخططًا له تمويل بعض الصناعات أو فك بعض الاختناقات ، يتسبب فى حدوث الإختناقات وبالتالى زيادة الأسعار فى السلع والخدمات التى تنتجها هذه القطاعات محل الإختناقات .

المطلب الثالث

تأثير إجراءات الصرف الأجنبي خلال السبعنيات على الأثمان الداخلية من خلال ارتفاع دخول العاملين فى قطاعى الإستيراد والتصدير

تقع فئات العاملين فى مجالى الاستيراد والتصدير وكذلك العاملين فى المجالات التى تخدم هذين المجالين ، تقع هذه الفئات ضمن الفئات التى أدت إجراءات الصرف المطبقة خلال فترة السبعينات إلى زيادة دخولهم .

بالنسبة للعاملين فى قطاع الإستيراد :

نجد أنه بسبب إجراءات الصرف الأجنبى التى تم تطبيقها خلال السبعينات قد ارتفعت دخول الفئات التالية :

أ - القائمون بتمويل هذا القطاع وهم تجار العملة بصفة رئيسية . فإن هذه الفئة بما قامت به من مضاربات على قيمة الجنيه المصرى ، وبسبب الضغوط التى أحدثوها على حصيلة

---

(١) راجع فى ذلك ، د . فائقة الرفاعى : المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٦ .

البلاد من النقد الأجنبى ، قد حققوا من ذلك أرباحاً طائلة خلقت طلباً إضافياً على بعض السلع والخدمات فارتفعت أسعارها بسبب عدم مرونتها وحرمت الدولة بذلك من جزء كبير من الموارد بالنقد الأجنبى وحرمتها بذلك من القدرة على فك الإختناقات فى استيراد أو إنتاج بعض السلع الضرورية مما رفع من أسعارها .

ب- أتاح نظام الإستيراد بدون تحويل عملة للمستوردين جلب أصناف عديدة من السلع التى يعانى منها السوق المحلى من ندرة شديدة ، إذ أدت هذه الندرة إلى جعل أسواق هذه السلع موضوعاً هاماً للمضاربة ورفعوا بذلك من أسعارها بصورة خيالية .(١)

ج - ونظراً لاستئثار القطاع الخاص بالجزء الأعظم من توزيع كثير من هذه السلع ، ونظراً لعدم إمكان إحكام الرقابة على الأسعار التى يبيع بها هذا القطاع إحكاماً كاملاً رغم صدور بعض القرارات الوزارية التى تحدد معدل الربح على هذه السلع المستوردة ، إلا أن تجار هذه السلع كثيراً ما يتحكمون فى عرضها ، ومن ثم فى تحديد أسعار مرتفعة تحقق لهم ربحاً غير عادى.(٢)

د - ويؤدى الرواج فى قطاع الاستيراد وزيادة حجمه إلى زيادة فى حصيلة الجمارك(٣) ويؤدى الجزء من هذه الحصيلة والذى يوزع على العاملين فى هذا القطاع إلى حدوث زيادة فى دخولهم .

وتسببت الزيادة فى دخول كل من ممولى نشاط الإستيراد - تجار العملة - والمستوردين والموزعين والتجار والعاملين فى الجمارك ، تسببت الزيادة فى دخول هذه الفئات فى خلق طلب إضافى على السلع والخدمات المحلية والمستوردة - بحسب فئات أصحاب هذه الدخـول - ونظراً لقصور عرض هذه السلع والخدمات سواء بسبب قصور الجهاز الإنتاجى أو عدم توافر الموارد اللازمة للإستيراد ، نظراً لهذا القصور كانت النتيجة ارتفاعاً فى أسعار هذه السلع والخدمات .

---

(١) لا يخفى على أحد ما هبت به علينا رياح السبعينات ، وما احتوته من نماذج لاستيراد سلع غذائية فاسدة لاتكلف مستورديها سوى تكلفة الشحن والنقل مع قليل من النفقات الأخرى .

(٢) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ .

(٣) على افتراض عدم حدوث التهرب والتهريب ، وحتى لو حدث ذلك فإن ما يقدم مقابل ذلك من رشوة هى فى حقيقتها زيادة فى دخل متلقيها .

وبالنسبة للعاملين فى قطاع التصدير :

حتى مع عدم توافر الشروط الخاصة بنجاح تخفيض قيمة العملة المحلية بخصوص الصادرات والواردات ، لتنخفض أسعار الأولى فتنشط ، وترتفع أسعار الثانية فتقل ، حتى مع عدم توافر ذلك نجد أن بعض الصادرات سوف تنشط إذا تمتعت البلاد فى إنتاجها بميزة مرتفعة أو كانت تعتمد بدرجة كبيرة على مدخلات محلية فى حالة الصادرات الصناعية ، والمثال على بعض هذه الصادرات صادرات الموالح والبطاطس والقطن الخام حتى فترة معينة خلال السبعينات .[(١)]

وتؤدى الزيادة فى أنشطة الصادرات إلى تعزيز القوة الشرائية لدى العاملين فى تلك الأنشطة ، الأمر الذى يعنى زيادة الطلب على السلع والخدمات - مما يدفع بأسعار السلع المحلية إلى الإرتفاع ، لاسيما إن لم تكن مرونة عرضها مرتفعة كما هو الحال فى معظم الدول النامية ومنها مصر [(٢)]

ويتسبب انخفاض سعر الصرف أيضاً فى ارتفاع أسعار الواردات ، فيتحول الطلب عنها إلى السلع المحلية ، ومن هذه السلع ما يتم إنتاجها للتصدير ، فيحدث رواج فى هذا القطاع ، ينعكس بدوره على دخول العاملين فى هذا القطاع فيتولد لديهم طلب إضافى فيه مدعوم بقوة شرائية حقيقية .

ولقد تحققت زيادة أخرى فى أرباح المصدرين بسبب محاسبة الحكومة لهم بالأسعار التشجيعية للنقد الأجنبى بدلاً من السعر الرسمى . والمثال على ذلك نجد أن وحدة السلعة التى كانت تدر على منتجها أو مصدرها أربعين قرشاً . عندما تصدر بدولار واحد أصبحت تغل فى ضوء السعر التشجيعى سبعين قرشاً ، وقد ترتب على ذلك زيادة الإيراد المتوسط بنسبة ٧٥٪ وبذلك قد تمخض التخفيض عن زيادة واضحة فى دخول المشتغلين بقطاع التصدير [(٣)]

وإن قيل أن هذه الزيادة لم تكن صافية نظراً لارتفاع أسعار الواردات الوسيطة ، وأسعار المواد الخام المحلية وأجور العمال .[(٤)] إلا أن أسعار الصادرات هى الأخرى لم تظل ثابتة دون

---

(١) لبيان تطور قيمة الصادرات من هذه السلع يمكن الرجوع إلى د . على حافظ منصور : مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، مرجع سابق : ص ١٥٧ - ١٦٣

(٢) د . فائقة الرفاعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٣) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ . وينطبق المثال على التخفيض الذى حدث فى قيمة الجنيه ليصبح ٧٠ قرشاً للدولار بدلا من ٤٠ قرشاً للدولار والذى حدث فى ١٩٧٩

(٤) المرجع السابق : ص ٤٢٩ .

زيادة ، وبالتالى لن تنال الزيادة فى البنود المذكورة كثيراً من الأرباح المتحققة بسبب التخفيض الذى حدث فى سعر الصرف .

وأيا كان مصدر الزيادة فى دخول المصدرين والعاملين فى هذا القطاع فإنها تمثل طلب إضافى مدعوم بقوة شرائية حقيقية وسواء كانوا من ذوى الدخول المنخفضة أو المرتفعة ، يزداد ميلهم للاستهلاك ، أما إلى السلع الضرورية أو إلى سلع الترفيه .

ونكرر القول بأنه نظراً لعدم مرونة عرض السلع والخدمات محلية أو مستوردة ، فإن ذلك من شأنه ارتفاع الأسعار ويدخلنا ذلك إلى المطالبة برفع الأجور فتزداد التكاليف وترتفع الأسعار من جديد ...الخ .

وحتى لو انخفضت حصيلة الصادرات بعد ذلك فإن الأسعار لن تنخفض لأن زيادة هذه الحصيلة تؤثر على متغيرات أخرى خصوصاً فى بنود الدخل والإنفاق . فإذا انخفضت حصيلة الصادرات فلا تعود هذه المتغيرات إلى ما كانت عليه . ويظهر ذلك فيما يلى :[١]

١- عند ارتفاع حصيلة الصادرات ، ترتفع الأسعار المحلية نتيجة زيادة الطلب ، ولكن عند انخفاض هذه الحصيلة لا تنخفض الأسعار لأسباب متعددة منها تدخل الحكومة للحفاظ على مستوى الطلب ، وجمود الأجور .

٢- يمكن أن تؤدى زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الإنفاق الحكومى ، لكنه لا ينخفض عندما تنخفض الحصيلة .

٣- يؤدى ارتفاع الأجور فى قطاع التصدير عند زيادة الحصيلة إلى انتشار الزيادة فى الأجور فى القطاعات الأخرى ، فإذا انخفضت الحصيلة لا تنخفض هذه الأجور .

٤- تؤدى زيادة الحصيلة إلى ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بنفس القيمة التى ارتفع بها وقد لا ينخفض إطلاقاً .

٥- عندما ترتفع حصيلة الصادرات تزداد الواردات ، فإذا انخفضت الحصيلة تقوم الدولة بتقييد الواردات لعدم توافر النقد الأجنبى اللازم لتمويلها وعندما يتم تقييدها ترتفع أسعارها وأسعار السلع المحلية البديلة .

---

(١) د . هناء خير الدين : العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

ولا يقف تأثير الإجراءات الخاصة بالنقد الأجنبى عند دخول العاملين فى قطاعى الأستيراد والتصدير فحسب ، بل أن هناك أنشطة أخرى متعددة تخدم هذين النشاطين ، مثل النقل والشحن والتخزين والتعبئة والسمسرة ...الخ ، والرواج الذى يحدث فى هذه الأنشطة جميعاً بما يقدمه من زيادة فى دخول العاملين فى هذه الأنشطة ومن خلق فرص عمل جديدة وبالتالى دخول جديدة . تترجم هذه الزيادة فى الدخول والدخول الجديدة إلى زيادة فى الطلب نتيجة رواج فى أنشطة خدمات وتوزيع لم يقابلها رواج ولا انتعاش ملائم فى قطاع الإنتاج السلعى . وعندما يتوافر هذا الاختلال بين قطاعى الإنتاج السلعى والخدمات والتوزيع ، فإن هذا معناه وجود طلب لا يقابله عرض كاف من السلع والخدمات ونتيجة ذلك هو ارتفاع أسعار السلع بما لذلك من آثار ارتدادية مختلفة ، فالعبرة ليست فقط بالحجم الكلى لإنتاج المجتمع ... ولكن العبرة أيضاً بهيكل هذا الإنتاج ومدى ملاءمته للاحتياجات (١)

وبعد بيان أن هناك زيادات حدثت فى دخول بعض الفئات بسبب إجراءات الصرف المطبقة خلال السبعينات وما أدت إليه هذه الزيادة إلى زيادة فى الطلب على السلع والخدمات وهذه الزيادة فى الطلب مصحوبة بقوة شرائية حقيقية ونظراً لعدم توافر القدر الكافى من السلع والخدمات بسبب الصعوبات التى أحاطت بالإقتصاد . كان طبيعياً أن ترتفع الأسعار تبعاً لذلك وتزداد معدلات التضخم فى الإقتصاد وبذلك تثبت مسئولية الإجراءات المشار إليها عن المساهمة فى خلق معدلات مرتفعة من التضخم وإذا لم تكن هى وحدها المسئولة عن ذلك إلا أن هذا لاينفى مساهمتها فى حدوث هذا الأثر .

---

(١) أ . محمود المراغى مصروالمسألة الإقتصادية : مرجع سابق ، ص ٨٦ .

المبحث الثانى

تأثير إجراءات الصرف الأجنبى التى تم تطبيقها خلال السبعينات على مستوى الأثمان الداخلية من خلال الزيادة فى أسعار السلع والخدمات

تقسيم :

نقوم من خلال هذا المبحث ببيان تأثير إجراءات الصرف الأجنبى التى تم تطبيقها خلال السبعينات على مستوى الأثمان الداخلية من خلال تأثيرها المباشر على أسعار السلع والخدمات فى مطلب أول ، ثم من خلال تأثيرها على تكلفة الاستثمارات ودخول العاملين بها فى مطلب ثان ، وذلك فيما يلى :

المطلب الأول

تأثير إجراءات الصرف الأجنبى المطبقة خلال السبعينات على مستوى الأثمان الداخلية من خلال تأثيرها المباشر على أسعار السلع والخدمات

رأينا من قبل أن الإجراءات التى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات والمتعلقة بالنقد الأجنبى قد انتهت بسعر صرف الجنيه المصرى إلى الانخفاض .

ورأينا كيف يؤدى انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار الواردات ، وأنه تبعاً لذلك ينخفض حجم الواردات نظراً لانخفاض الطلب عليها بسبب ارتفاع أسعارها . ولما كانت هذه الآلية لا تعمل فى الإقتصاديات النامية لما يسود هذه الإقتصاديات من مشكلات تتعلق بعدم أو انخفاض مرونة الطلب المحلى على السلع والخدمات المستوردة وكذلك عدم مرونة أو انعدام مرونة عرض المنتجات المحلية نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى فى مثل هذه الإقتصاديات بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية [1] وقد أدى ذلك كله إلى عدم انخفاض الواردات من حيث الحجم . وبما أن هذه الواردات تمثل فى بلد مثل مصر نسبة كبيرة من حجم

---

(١) انظر فيما يتعلق بظروف البلاد النامية وتأثيرها على المرونة

- Henri Bourguinat. : March des changes et crises des Monnaies, Op. cit., P. 207.

الإستهلاك الكلى فإنه يكون من الضرورى أن تؤثر الزيادة فى أسعار الواردات على المستوى العام للأسعار الداخلية فتؤدى إلى ارتفاعه ، وبالتالى تزداد الضغوط التضخمية .

ويتوقف تأثير أسعار الواردات على المستوى العام للأسعار الداخلية بصفة عامة على الظروف الخاصة بكل اقتصاد من حيث حجم هذا الإقتصاد ، ودرجة انفتاحه على العالم الخارجى وبالتالى مدى أهمية كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى الإنتاج والاستهلاك القوميين . كما يتوقف على مرونة هيكل الإنتاج ومدى قدرته على القيام بعملية الإحلال الجزئى أو الكامل بين المنتجات الوطنية والمنتجات الأجنبية المستوردة .

ويمارس تخفيض قيمة العملة - باعتبار أنه ما أدت إليه إجراءات السبعينات - تأثيره على المستوى العام للأسعار بالزيادة من خلال تأثيره على أسعار السلع المستوردة ، وكذلك من خلال تأثيره على أسعار السلع المحلية البديلة أو المنافسة للسلع المستوردة .

وهذا ما نقوم ببيانه فيما يلى :

أولا: التأثير من خلال أسعار الواردات

تتمثل الواردات فى سلع نهائية الصنع ، تدخل فى الإستهلاك المباشر ، ولاتحتاج إلى إضافات محلية . وبجانب هذه الطائفة من السلع النهائية نجد مجموعة الواردات التى تعد كمدخلات إنتاج ومستلزمات إنتاج وهى تلك التى تدخل فى إنتاج السلع المنتجة محلياً ، وكل من هاتين النوعيتين تمارس تأثيراً على المستوى العام للأسعار وهذا ما سنراه فيما يلى :

(١) الواردات من السلع النهائية الصنع : (١)

وتتمثل هذه الطائفة بصفة أساسية فى السلع الإستهلاكية ، ويعد هذا هو أول آثر من آثار تخفيض قيمة العملة على المستوى العام للأسعار من خلال الواردات .

---

(١) انظر فى ذلك : د . ابراهيم محمد الفار سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، ص ٥٣ .
- د . أحمد جامع : العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ . د . صفوت عبد السلام : السياسات التكليفية لصندوق النقد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٤٩ . د. عاطف النقلى : تعويم أسعار الصرف ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، وما بعدها . د. كريمة كريم : إثر سياسات الإصلاح الإقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ ، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار فى مصر ، ضمن بحوث المؤتمر السنوى الأول للإقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٧ وما بعدها .

وبيان ذلك هو أمر بسيط للغاية : إذ نجد أن المستورد أصبح بعد التخفيض يدفع عدد أكبر من وحدات العملة الوطنية للحصول على نفس الوحدة من السلعة المستوردة ، ويكون الارتفاع فى سعر الوحدة من السلعة مساوياً على الأقل نسبة التخفيض الذى حدث فى قيمة العملة الوطنية . (١)

وإذا أخذنا مثالاً على ذلك ما حدث من تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى بنسبة ٧٥٪ تقريباً فى يناير ١٩٧٩ ، عندما أصبح الدولار يساوى سبعين قرشاً بعد أن كان يعادل أربعين قرشاً قبل هذا التاريخ ، وبذلك أصبح المستورد يدفع سبعين قرشاً فى الوحدة من السلعة التى قيمتها واحد دولار بعد أن كان يدفع فيها أربعين قرشاً .

ولذلك نجد أن سعر السلعة المستوردة يرتفع على الأقل بمقدار التخفيض أى بنسبة ٧٥٪ فى مثالنا هنا ، إلا أن هذه النسبة لا تنعكس بنفس القدر بالنسبة لكل السلع ، وهذا ما نراه من هذا التقسيم للسلع التى يتم استيرادها .

(أ) السلع الإستهلاكية غير التموينية التى استوردها القطاع الخاص عن طريق السوق الموازية وهذه الطائفة من السلع ترتفع أسعارها على الأقل بنسبة الفرق بين السعر التشجيعى المعمول به فى إطار السوق الموازية والسعر الرسمى للدولار ، أى بنسبة التخفيض الذى حدث فى قيمة الجنيه .

(ب) السلع الإستهلاكية التى يستوردها القطاع الخاص عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ونظراً لأن الواردات من هذه السلع يتم تمويلها من خلال السوق السوداء ، والتى ينخفض فيها سعر صرف الجنيه المصرى عن سعر الصرف التشجيعى المعمول به فى إطار السوق الموازية ، فإن هذه السلع يكون الارتفاع فى أسعارها أكبر من نسبة الارتفاع فى أسعار السلع الممولة عن طريق السوق الموازية . يضاف إلى ذلك أن أغلب السلع التى تقع ضمن هذه الطائفة ، سلع كمالية وترفيهية وتفاخرية لا تخضع أسعارها فى الغالب للرقابة ، ولا يحدد لها هامش ربح معقول من قبل السلطات المختصة ، لذا فإن أسعارها ترتفع بنسبة أكبر من نسبة التخفيض الذى حدث .

(ج) توجد طائفة ثالثة من السلع والتى رغم تأثر أسعارها عند استيرادها بما حدث من تخفيض إلا أن أسعارها بالداخل لا ترتفع أو ترتفع بمعدل أقل من معدل الانخفاض فى قيمة العملة . وهذه الطائفة تتضمن السلع التموينية الضرورية التى تستوردها الدولة .

---

(1) Henri Boutguinat : Marche des change, Op. cit ., p., 1.

وتقوم بتوفيرها للمواطنين بكميات محدودة وأسعار ثابتة تخفيفاً للمعاناة على أصحاب الدخول المنخفضة ، إذ تقوم الدولة بدعم أسعار هذه السلع لتثبيتها . وتنعكس الزيادة فى هذه السلع فى حجم الدعم الذى تخصصه الدولة لتثبيت أسعارها داخلياً إذ ثبت تضاعف مقدار الدعم المخصص لتثبيت أسعار هذه السلع . (١)

وهذه الطائفة من السلع وإن لم يظهر تأثير الزيادة فى أسعار استيرادها بطريقة مباشرة على المستوى العام للأسعار الداخلية ، إلا أن لها تأثير آخر من خلال حجم الدعم المخصص لها وطرق تمويل هذا الدعم وكيف أنه يمثل عجزاً فى الموازنة العامة بما يؤدى إليه ذلك من مشكلات ويخفى الدعم فى هذه الحالات قدراً من التضخم وهو ما يسمى بالتضخم المكبوت . وحتى أن تثبيت أسعار هذه الطائفة من السلع لايؤثر كثيراً على مستوى الأسعار الداخلية لأن نسبتها لم تتعد ١٠٪ من جملة الواردات المشمولة بمجمع البنك المركزى فى أواخر السبعينات (٢)

وعندما ترتفع أسعار طائفة السلع المستوردة نهائية الصنع ، فإنها تؤدى فى اقتصاد مثل الاقتصاد المصرى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نظراً لما تمثله من جانب كبير من سلع الإستهلاك اليومى ، وبالتالى تؤدى إلى زيادة نفقات المعيشة ، وتؤدى الزيادة فى نفقات المعيشة إلى انخفاض الأجور الحقيقية فيطالب العمال بزيادة الأجور ، وعندما ترتفع الأجور ترتفع تكلفة الإنتاج فترتفع معها الأسعار مرة أخرى ... الخ (٣)

(٢) الواردات من المدخلات ومستلزمات الإنتاج .

تعتمد الدول النامية فى صناعاتها الوطنية على قدر كبير من السلع المستوردة التى تستخدم كمدخلات ومستلزمات للإنتاج مثل المواد الخام ومواد الوقود والسلع النصف مصنعة وقطع الغيار .

وكما يحدث من ارتفاع فى أسعار الواردات من سلع نهائية الصنع نتيجة للتخفيض ، يحدث أيضاً ارتفاع فى أسعار هذه النوعية من السلع المستوردة . (٤)

---

(١) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢١ ، ٤٢٢.

(٢) د . فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

(٣) د . رمزى زكى : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

د . عاطف النقلى : تقويم أسعار الصرف ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

(٤) Michel Rondenet, Op. cit., p., 81.

وطبيعى أن ترتفع أسعار هذه الطائفة من السلع بنفس نسبة الإنخفاض فى قيمة الجنيه ، ويؤدى ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج وتكون نسبة الزيادة فى تكلفة الإنتاج بمقدار نسبة الإنخفاض فى سعر الصرف مضروبة فى نسبة المدخلات المستوردة إلى إجمالى التكاليف وقد تراوحت هذه النسبة ما بين ١٠٪ ، ٦٠٪ .[١]

ويتوقف الأثر النهائى للزيادة فى أسعار هذه المدخلات على أسعار السلع المحلية التى تدخل هذه الواردات فى إنتاجها ، ويتوقف هذا الآثر على نسبة المدخلات المستوردة إلى مجموع مستلزمات الإنتاج . فكلما زادت هذه النسبة كلما زاد التأثير على الأسعار المحلية بالارتفاع ويقل التأثير كلما قلت نسبة هذه المدخلات إلى مجموع المستلزمات .

ويتوقف كذلك على حجم البضائع الوطنية التى تعتمد فى إنتاجها على المدخلات المستوردة .[٢]

وبالنظر إلى الوضع فى مصر ، نجد أن نمط التصنيع الذى طبقته مصر منذ الستينات ، وهو نظام الإحلال محل الواردات ، إذ قامت الدولة بإنشاء عدد كبير من الصناعات التى يعتمد دوران عجلات الإنتاج فيها على مدى توفر مستلزمات الإنتاج من الخارج مثل صناعات السيارات والتليفزيونات والغسالات والثلاجات . وهذه الصناعات من شأنها الاعتماد على الخارج فى توفير كل المستلزمات تقريباً باستثناء قوة العمل وحتى هذا العنصر كان يتم تدعيمه بالخبرة الأجنبية .

ونظراً للفوضى التى حدثت فى السبعينات ، فإن بعض الصناعات المصرية قد أنتهزت الفرصة فرفعت أسعار منتجاتها بشكل لا يتناسب مع الارتفاع الذى حدث فى أسعار مستلزمات إنتاجها المستوردة بعد احتسابها بالسعر التشجيعى .[٣]

وبذلك تكون أسعار الواردات سواء كانت سلعاً نهائية الصنع تدخل فى الاستهلاك مباشرة أو كانت من مستلزمات الإنتاج التى تدخل فى الصناعة الوطنية قد ساهمت فى ارتفاع

---

(١) د . فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف . مرجع سابق ص ١٥٩. تعويم سعر الجنيه لزيادة قدرة الصادرات المصرية على المنافسة ، جريدة الوفد ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) د . عاطف النقلى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

- Michel Rondenci : Op. cit., p. 80.

(٣) د . رمزى زكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

المستوى العام للأسعار فى الداخل نظراً لما تمثله هذه السلع من وزن نسبى كبير من سلع الإستهلاك فى مصر .

ثانيا: التأثير من خلال أسعار السلع المحلية البديلة والمنافسة للواردات [١]

يؤدى الارتفاع فى أسعار الواردات ، سواء كانت واردات من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية ، إلى تحول الطلب عن هذه الواردات إلى السلع المحلية المنافسة أو البديلة لهذه الواردات ، وتؤدى زيادة الطلب هذه إلى ارتفاع أسعار السلع البديلة المذكورة .

ويتوقف الارتفاع فى أسعار السلع البديلة على درجة الإحلال بين البضائع الوطنية والبضائع المستوردة ، ومن المعلوم أن درجة الإحلال لا يمكن أن تكون مرتفعة فى الدول الصغرى خاصة فى المواد الغذائية والسلع الرأسمالية ، وهذا من شأنه جعل الأسعار أكثر تأثراً بما يحدث بالنسبة لأسعار الواردات البديلة [٢]

ويتوقف الأمر كذلك على مرونة الجهاز الإنتاجى ومدى قدرته على زيادة إنتاج هذه السلع البديلة [٣] وهذا لا يتوافر فى بلد مثل مصر للقصور فى المنشآت الإنتاجية وكذلك للقصور فى مستلزمات الإنتاج سواء كانت محلية أو مستوردة . ولأن عدم توافر مستلزمات الإنتاج المحلية يردنا إلى النظر فى تأثير التخفيض على الأسعار الداخلية من خلال أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة وهو ما سبق التعرض له فى النقطة السابقة مباشرة .

ويساهم كذلك فى زيادة أسعار السلع البديلة أن المنتجين المحليين يأخذون أسعار السلع المستوردة كمؤشر عند تحديد أسعار منتجاتهم حتى ولو لم تتدخل عوامل أخرى فى زيادة أسعار المنتجات .

---

(١) انظر فى ذلك : د . رمزى زكى : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ ، د . فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

د . ابراهيم القار : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

- Michel Rondenet : Op. cit., p. 80.

(٢) د. عاطف النقلى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) راجع فى ذلك :

- Henri Bourginat : Marche des changes, Op. cit., P. 202
- Paul Einzig, Op. cit ., p. 78.

وعندما ترتفع أسعار هذه السلع مع غيرها من السلع والعوامل الأخرى ترتفع تكلفة المعيشة ، وتنخفض تبعًا لذلك الأجور الحقيقية ، فيطالب العمال بزيادة أجورهم ، فترتفع تكلفة الإنتاج ، فترتفع الأسعار من جديد وندخل فى دورة جديدة تدخل فيها عناصر جديدة .

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار الواردات ليس من الضرورى أن يكون بنسبة واحدة بالنسبة لكل السلع . يحدث ذلك عندما يكون هناك أكثر من سعر صرف واحد للعملة الواحدة مطبق فى نفس الوقت وهو ما ساد فى مصر لفترات مختلفة وعلى سبيل المثال أن كان هناك فى نفس الوقت سعر معمول به فى مجمع البنك المركزى وسعر معمل به فى إطار تطبيق الأسعار التشجيعية فى إطار السوق الموازية بالإضافة إلى سعر السوق السوداء والذى اقتضت الأمور ظهوره بسبب تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

فقد تسبب هذا الوضع فى أن يكون من المنطقى إختلاف تكلفة الاستيراد بحسب وسيلة تمويل الواردات لنفس السلعة الواحدة . وتختلف الأوضاع أيضاً باختلاف نوعية السلع ، إذ أن هناك من السلع ما يتحمل زيادة فى أسعارها من خلال زيادة هامش الربح وينطبق ذلك على السلع التفاخرية ، ومنها ما لم يتحمل.زيادة فى هامش الربح إلا بالقدر الذى تسمح به الحاجة إلى هذه السلع مثل السلع الضرورية ، وأيضاً يختلف التأثير باختلاف السلع التى يمكن أن يتوافر لها قدر من الإحلال بسهولة من السلع المحلية أو تلك التى لا يمكن أن يتوافر لها هذا القدر من الإحلال ، إلى آخر ذلك من العوامل التى قد ترفع أو تخفض من أسعار هذه السلع مثل تثبيت الحكومة لأسعار بعض السلع كما رأينا من قبل .

ويوضح لنا الشكل رقم (١١) تأثير سعر الصرف على المستوى العام لأسعار الإستهلاك

ويوضح الرسم كيف أن التغير فى سعر الصرف (تخفيض فى دراستنا هذه) يؤثر فى المستوى العام للأسعار الداخلية من خلال عدة روافد ، إذ ترتفع من ناحية أسعار سلع الإستهلاك المستوردة التى تتحكم الدولة فى أسعار بعضها خاصة السلع الضرورية الغذائية والتموينية وهذه المجموعة لا تعكس آثر الارتفاع فى أسعار سلع الإستهلاك المستوردة على المستوى العام للأسعار بما تقدمه الدولة من دعم لأسعار هذه السلع ولكن يكون تأثير سلع الإستهلاك المستوردة على المستوى العام للأسعار من خلال ذلك القدر من السلع التى تترك أسعارها حرة .

ويؤثر التخفيض أيضاً على المستوى العام للأسعار عندما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية مقومة بالعملة الوطنية فتزداد حصيلة الصادرات وأيضاً تسيطر الدولة على جزء من هذه الحصيلة ويظهر جزء آخر فى صورة ارتفاع فى أجور العاملين فى هذا القطاع والذى ينتقل إلى ارتفاعها فى قطاعات أخرى كل ذلك يؤدى إلى ارتفاع تكلفة إنتـــاج السلع الوطنية المنتجة للسوق المحلية مما يرفع من أسعارها وينعكس ذلك على المستوى العـــام للأسعار .

ويمارس تخفيض سعر الصرف تأثيره هنا على المستوى العام لأسعار سلع الإستهلاك عندما يؤدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة ، التى تؤدى إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الوطنية وبالتالى ترتفع الأسعار وينعكس ذلك على المستوى العام لأسعار سلع الإستهلاك فيرتفع (١)

وبالتالى تثبت مسئولية إجراءات النقد الأجنبى فى السبعينات عن مساهمتها فى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم .

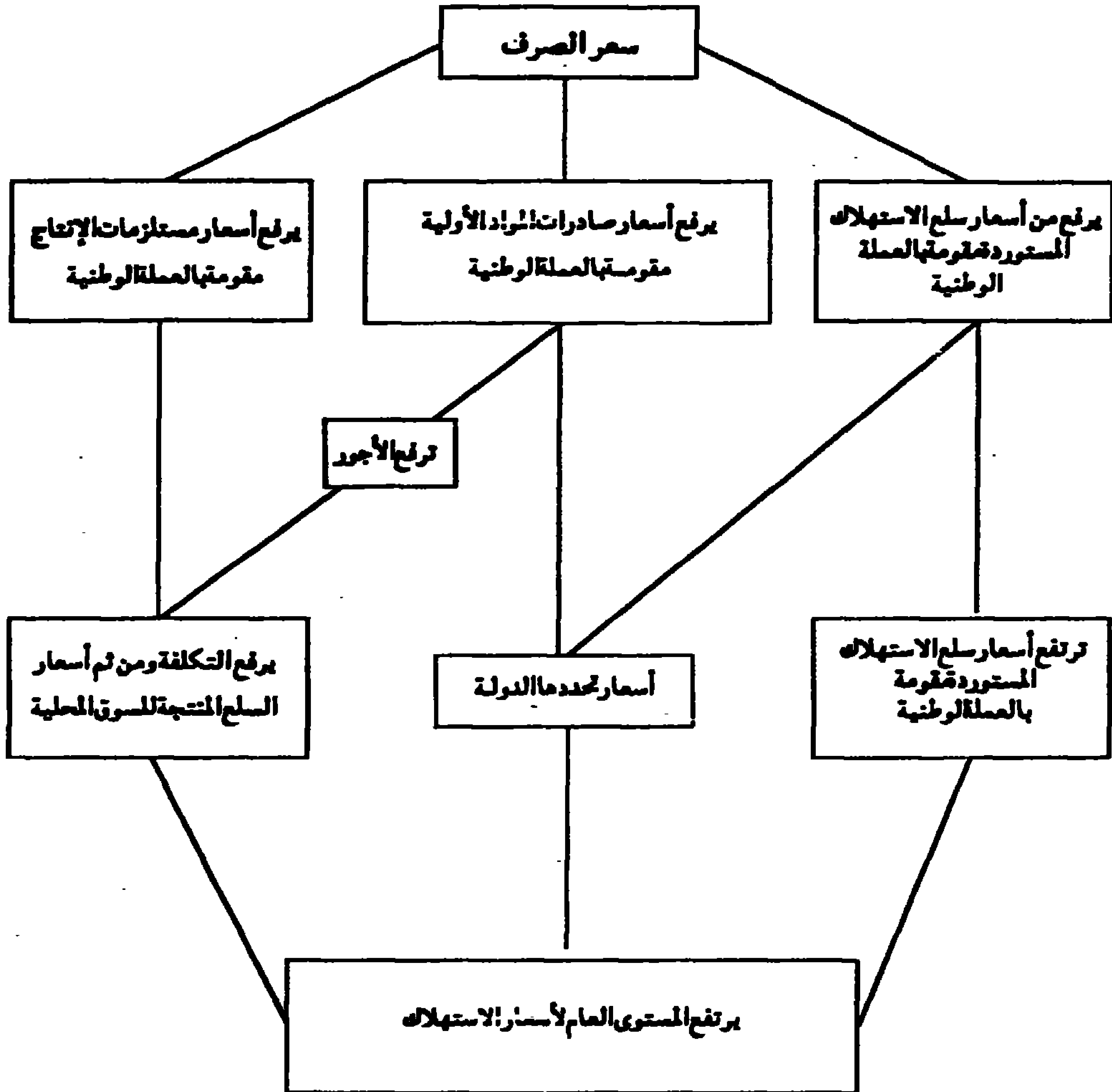
---

(١) راجع فى ذلك :

- Augustin Ngirabatwar. Le Taux de change flottants et les pays sous - capitalites. Edition universitaires fribourg suisse, 1986, P . 195 .
- Antoine Doummar, Renee Laredo et Monique Marechal Avantages et inconvenients des taux changes fixes et flottans. Memoire , universite de paris I (pantheon sorbonne) 1977, P . 21 , 113
- Henri BOURINAT finance International e., Op. cit ., P 161.

شكل رقم (١١)

تأثير سعر الصرف على المستوى العام لأسعار الاستهلاك



المصـــــدر:

- Gerard Chambas. Taux de change et inflation., Op. cit., P., 35.

المطلب الثانى
ارتفاع الأثمان الداخلية من خلال ارتفاع تكلفة الإستثمارات ودخول العاملين بها

أدت إجراءات النقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات إلى ارتفاع تكلفة الإستثمارات سواء كانت استثمارات محلية أو استثمارات أجنبية . وهو ما أدى إلى الارتفاع فى أسعار السلع والخدمات التى تنتجها هذه الإستثمارات وكذلك الارتفاع فى أسعار بعض السلع التى تستخدمها هذه الاستثمارات أو تعتمد عليها فى إنتاجها .

ونقوم الآن ببيان الارتفاع فى الأسعار الذى يمكن أن ينتج عن زيادة تكلفة الإستثمارات المحلية ثم ذلك الارتفاع الذى نتج عن زيادة تكلفة الاستثمارات الأجنبية فيما يلى :

أولا: الزيادة فى تكلفة الإستثمارات المحلية وتأثيرها على ارتفاع أسعار منتجاتها

تعتمد الإستثمارات المحلية فى إنشائها والقيام بها على مستلزمات مستوردة مثل الآلات والمعدات الإنتاجية . وطبيعى أن تتأثر أسعار هذه المستلزمات بالتخفيض الذى يحدث فى قيمة العملة الوطنية . وهذا ما حدث بالفعل فى مصر إذا ارتفعت أسعار الآلات والمعدات الإنتاجية مقومة بالجنيه المصرى ، وغالبا ما تكون الزيادة بنفس نسبة التخفيض بعد أن تحسب بالسعر التشجيعى كما سبق بيان ذلك عند الحديث عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة . وطبيعى أن يؤدى هذا الارتفاع إلى رفع محسوس فى تكلفة الأصول الإنتاجية الثابتة ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع متوسط التكلفة لكل وحدة سلعية منتجة عن طريق الزيادة التى ستحدث فى قيمة أقساط الإهلاك والفائدة على رأس المال المستثمر ، ونتيجة ذلك بالطبع هى ارتفاع أسعار المنتجات مما يساهم فى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

ويرجع السبب فى أهمية الوزن النسبى الذى يلعبه ارتفاع أسعار هذه المنتجات ، يرجع إلى ارتفاع نسبة المكون الأجنبى إلى إجمالى الإستثمار المحلى إذ بلغت هذه النسبة ٤٠٪ بل زادت عن ذلك فى بعض السنوات .

وعندما ترتفع التكلفة للسبب السابق نجد أن المنتجين يقومون برفع أسعار منتجاتهم للمحافظة على معدل الربح المعقول .

وتساهم زيادة التكلفة فى خلق صعوبات أمام المنتجين فى القطاعات المختلفة لتدبير الموارد اللازمة لتمويل هذه الزيادة مما يؤثر على خطط الإنتاج . (١)

بجانب الارتفاع السابق بيانه فى أسعار المستلزمات المستوردة نتيجة حساب أسعار هذه المستلزمات بالسعر التشجيعى ، نجد أن هناك عوامل أخرى أدت إلى زيادة تكلفة الإستثمارات المحلية .

فقد صاحب القيام بالإستثمارات المحلية اعتماد متزايد على القروض والمنح هذه القروض والمنح التى أدت إلى ارتفاع تكلفة الإستثمارات بسبب ارتفاع أعبائها ، وهذا ما نراه فيما يلى :(٢)

(أ) أن جزءاً كبيراً من قيمة القرض يعود إلى الدول المانحة له فى شكل دراسات جدوى وأتعاب خبرة أجنبية عالية التكلفة . وتقوم الحكومات المانحة بتحديد هذه الأرقام وعادة ما تكون مبالغاً فيها . وغالباً ما تتهاون الحكومة اعتقاداً منها أن ذلك عبارة عن منحة

(ب) إن جزءاً آخر من القروض أو المنح يأتى فى شكل معدات وآلات لا تلائم طبيعة البلاد وغالباً ما تلقى هذه المعدات فى المخازن معطلة .

(ج) يصر الجانب المانح أو المعطى للقرض الميسر على استخدام وسائل النقل الخاصة به فى نقل السلع الممولة بواسطة القرض الميسر أو المنحة ، وإذا أخذنا مثالاً للولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة مانحة لمصر فإن تكلفة النقل بالسفن الأمريكية هى أعلى تكلفة فى العالم .

(د) غالبا ما تتعجل الحكومة فى عقد القروض الأجنبية بالشكل الذى كثيراً ما يفوق الإحتياجات الفعلية وقت عقد القرض وتكون النتيجة عدم سحب القرض كله أو معظمه رغم الإلتزام بدفع ما يسمى بعمولة الإرتباط والتى تبلغ حوالى ٠,٥ ٪ من قيمة القرض وهذا يمثل زيادة فى الإلتزامات دون الاستفادة من القرض .

كل هذه العوامل تؤدى إلى رفع تكلفة الإستثمارات المحلية وينعكس ذلك على تكلفة المنتجات من سلع وخدمات تنتجها هذه المشروعات . وهو ما ينعكس فى صورة ارتفاع فى أسعار هذه المنتجات .

---

(١) د . رمزى ذكى : مشكلة التضخم ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ ، ٤٢٧ .

(٢) د . محمد محروس : إسماعيل المشكلة الإقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

د . فائقة الرفاعى : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

وتولد الإستثمارات الوطنية ضغوطاً تضخمية أخرى ، إذ يعد الإنفاق على الإستثمارات زيادة فى دخول بعض الفئات أو يولد دخول جديدة وهذه الزيادة فى الدخول لا يقابلها إنتاج سلعى فى الوقت الحالى على الأقل ، وعندما ترتفع الدخول أو تتولد دخول جديدة ولا يقابل ذلك عرض كافى من السلع والخدمات ، فإن هذا من شأنه ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات مما يساهم فى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالى يخلق ضغوطاً تضخمية جديدة . (١)

ثانياً: مسئولية الإستثمارات الأجنبية عن ارتفاع الأثمان الداخلية

ويأتى دور الإستثمارات الأجنبية هى الأخرى فى تسببها فى رفع الأثمان المحلية ، وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية فى ذلك من خلال عدة روافد (٢)

(١) ينطبق على الإستثمارات الأجنبية ما سبق ذكره بخصوص الإستثمارات المحلية من ناحية فى أنها تمثل إنفاقاً لا يقابله زيادة حالية فى السلع والخدمات . ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بزيادة تكلفة المعدات والآلات المستوردة عند دخولها البلاد وعند حساب أسعارها بالسعر التشجيعى ، وكذلك من خلال تطبيق سعر الصرف الجمركى الذى أصبح سبعون قرشاً للدولار فى أول يناير ١٩٧٩ بعد أن كان ٣٩,١٣ قرشاً تقريباً . هذا بالنسبة لبعض الواردات التى تخضع للجمارك .

كل ذلك من شأنه أن يرفع من تكلفة الأصول الثابتة وبالتالى يرفع من تكلفة وحدات السلع التى تنتجها هذه المعدات مما ينعكس على أسعارها . وتنعكس هذه الزيادة على المستوى العام للأسعار خاصة وأن مشروعات الاستثمار الأجنبى اتجهت إلى إنتاج السلع الاستهلاكية التى تلقى رواجاً فى الأسواق الداخلية والتى تدر أرباحاً مرتفعة لمنتجيها وتجارها .

---

(١) راجع فى ذلك :

- د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .
- د . هناء خير الدين : العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨٧ / ١٩٨٨ مرجع سابق ، ص ٧٦ .
- د . عبد المنعم راضى : مؤشرات التضخم فى الإقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) د . فائقة الرفاعى : المرجع السابق ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ . د. رمزى زكى : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ ، ٤٢٧ .

(٢) اعتمدت مشروعات الإستثمار على القروض الأجنبية فى تمويل احتياجاتها ، وقد أدى الارتفاع المتتالى فى أسعار الفائدة فى السبعينات والثمانينات وكذلك الإنخفاض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى إلى زيادة أعباء الاقتراض بالعملة الأجنبية ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع مستمر فى تكاليف الإنتاج وهذا من شأنه - إما أن يؤدى إلى رفع الأسعار ومن ثم ظهور الضغوط التضخمية .

وإما أن يؤدى إلى الفشل والتعثر فى سداد الديون مما يؤدى إلى الإضرار بالاقتصاد .

(٣) أدى النقص فى النقد الأجنبى الذى ساد فى السبعينات بسبب سياسات الاستيراد وغيرها ، أدى ذلك إلى لجوء المستثمرين إلى السوق السوداء للنقد الأجنبى للحصول على النقد الأجنبى اللازم لتحويل أرباحهم وأجور العاملين الأجانب إلى الخارج [(١)]

وطبيعى أن يؤدى هذا إلى زيادة الأعباء على المستثمرين الذين يقومون تبعاً لذلك بنقل هذه الأعباء إلى المستهلك من خلال رفع أسعار السلع التى ينتجونها . مما يساعد على رفع الأسعار المحلية .

(٤) أدى الإستثمار فى بعض الأنشطة إلى زيادة الطلب على منتجات معينة ، مثل المنتجات الزراعية ، وبسبب جمود عرض أو ضعف عرض هذه المنتجات كانت الإستجابة للزيادة فى الطلب ضعيفة مما تولد عنه ارتفاعات متتالية فى الأسعار .

يتضح لنا مما سبق أن سياسة الإستثمار الأجنبى المباشر التى تم تطبيقها فى السبعينات قد أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات لما سبق بيانه من أسباب ، ويضاف إلى ذلك أن هذه السياسة بسبب خلوها من الضمانات الكافية حتى تكون النتيجة إيجابية قد أدت إلى اتجاه المشروعات للعمل فى قطاعات الخدمات والتوزيع على حساب قطاع الإنتاج السلعى ، وبذلك أدت زيادة الدخول نتيجة الرواج فى قطاعى الخدمات والتوزيع إلى ارتفاع أسعار السلع بسبب القصور الذى حدث فى قطاع الإنتاج السلعى ، وهذه كانت مساهمة أخرى من مشروعات الإنفتاح فى ارتفاع الأسعار الداخلية وبالتالى المساهمة فى خلق الضغوط التضخمية .

وبتجميع المصادر المختلفة التى أثرت إجراءات النقد الأجنبى المطبقة خلال السبعينات

---

(١) هذا السلوك أمر طبيعى عندما يعمل المستثمر فى أحد المجالات التى لا تغل نقد أجنبى مثل مشروعات النقل والإسكان التى تقدم خدماتها بالعملة الوطنية ولقد كان هذا محل نظر عند التعرض لمجالات الإستثمار التى حددها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

من خلالها على مستوى الأسعار الداخلية من زيادة فى دخول بعض الفئات وما أدى إليه ذلك من زيادة فى الطلب عن العرض ، ومن زيادة مباشرة فى أسعار السلع والخدمات المستوردة والمحلية بسبب تخفيض سعر الصرف ، ومن خلال الزيادة فى تكلفة الإستثمارات سواء الأجنبية أو الوطنية . بتجميع هذه المصادر مع بعضها نجد أن إجراءات الصرف الأجنبى التى طبقت خلال السبعينات قد ساهمت بقدر كبير فى خلق الضغوط التضخمية التى سادت فى الإقتصاد خلال تلك الفترة .

ويجب ألا ينسينا ذلك بعض الفوائد التى قدمتها هذه السياسة من توفير لبعض السلع التى عانى الإقتصاد من نقص فيها ولكن العبرة بمحصلة الإيجابيات والسلبيات .

بعد تقديم الصور الثلاثة السابقة التى أثرت من خلالها إجراءات الصرف الأجنبى التى طبقتها مصر خلال فترة السبعينات على المستوى العام للأسعار ، ومن ثم على ارتفاع معدلات التضخم فى مصر فى الفترة محل الدراسة ، يكفينا الإشارة هنا إلى أن تأثير هذه الإجراءات قد تعاظم من خلال علاقات التشابك والتداخل والتأثير والتأثر بين الظواهر المختلفة وكذلك بفعل المضاعف والمعجل وبفعل الآثار الإرتدادية التى تجعل من أحد العوامل محلاً للتأثر بشئ ما ساهم هو أصلاً فى حدوثه .

ويتبين لنا من كل ما تقدم كيف أدت الإجراءات محل الذكر إلى خلق العديد من المشكلات والمساهمة فى تعقيد بعضها ، وهذا يبين لنا كيف كانت تطبق هذه الإجراءات بطرق تضر بالإقتصاد بعد أن صدرت بدون دراسة كافية بل صدرت فى الكثير من الأحوال لتخدم مصالح بعض الفئات وتحت تأثير نفوذهم ولم تكن مصلحة الاقتصاد حتى فى مرتبة ثانية بل لم ينظر لها ولم توضع فى الحسبان .

خاتمـــــة

بعد استعراضنا لإجراءات النقد الأجنبى التى طبقتها مصر خلال فترة الإنفتاح الاقتصادى وآثارها على الاقتصاد المصرى ، نستطيع الوقوف عند بعض الحقائق التالية :

عندما طبقت مصر نظام السوق الموازية للنقد الأجنبى، كان لذلك تأثيره على قيمة الجنيه المصرى ، إذ أدى نظام العلاوات - وهذا شأنه - إلى تخفيض فى قيمة الجنيه بمقدار العلاوة وعندما تضاف العلاوة فإنها تخلق سعراً جديداً للجنيه يعمل بجانب السعر الرسمى يضاف إليهما سعر السوق السوداء بما يكفله ذلك من وجود نظام لتعدد أسعار الصرف .

وعندما طبقت مصر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، فقد كان لهذا النظام الدور الأكبر فى تحقيق ما سبق بما أدى إليه من تعدد فى أسعار الصرف بجانب ما قامت به السوق الموازية من دور فى هذا المضمار . وكذلك كان له الدور الأكبر فى التأثير على قيمة الجنيه المصرى بما أدى إليه من تزايد منقطع النظير فى الطلب على النقد الأجنبى لتمويل الواردات عن هذا الطريق .

هذا النظام الأصل فيه أن يكون استثناء ، وهذا هو شأن الاستيراد بصفة عامة ، إذ يجب أن يقتصر على الضرورى من السلع والخدمات سواء ما تعلق منها بالاستهلاك أو ما تعلق بالإنتاج ، لكن الذى حدث أن وصل هذا النظام إلى أبعد ما يمكن أن يوصف به من توسع فى الاستيراد لدرجة إمكانية القول باستيراده للقيم والأذواق الفاسدة والأمراض الوبائية وانعدام الهوية ... الخ . وإذا كان هناك من معترض على اعتبار هذه النوعيات من القيم والأذواق واردات مباشرة لنوعيات يجب أن تضاف إلى السع والخدمات ، فإن هذه القيم والأذواق تؤدى إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات الحقيقية والمتفق عليها التى تناسب هذه الأذواق والقيم وليس الاقتصاد فى حاجة إليها .

مما زاد من الآثار السيئة لهذا النظام عدم الاستقرار التشريعى فى هذا الخصوص ، فنجد أنه على سبيل المثال صدرت القرارات التالية :

القرار ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ١٩٧٩/٨/١٥ ، والقرار ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ١٩٧٩/١٠/٢٨ ، والقرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ١٩٨٠/٧/٧ ، والقرار

٢٤٢ لسنة ٨٠ الصادر في ١٩٨٠/٧/٢٦ ، والقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩٨١/٢٠/٢٧ .

فإذا حسبنا نسبة الفترة من ١٩٧٩/٨/١٥ إلى ١٩٨١/١٠/٢٧ - من تاريخ صدور أول هذه القرارات حتى تاريخ صدور آخرها - إلى عدد هذه القرارات لوجدنا أنه في المتوسط يصدر قرار كل خمسة أشهر وأقل من عشرة أيام ، ونفس الشئ ينطبق على ما حدث في عام ١٩٨٥ عندما صدرت عدة قرارات وهي ما سميت بقرارات أو إجراءات يناير ١٩٧٥ لتأتي في ابريل من نفس العام مجموعة من القرارات يختص كل منها بتعديل أحكام أحد قرارات يناير ، فكيف يستقيم حال مع هذا الوضع ، ولا شك أن الوضع هنا سوف يتشابه مع وضع المريض الذي تحتم - طبيا - موته فهو يتجه بكل شراهة إلى إشباع حاجاته حتى لايفوته شئ عندما ينقضي أجله ، فالمستفيدون هنا من نظام الاستيراد بدون تحويل عملة في ظل هذه الظروف ما بين مجتهد لتحقيق أقصى مصلحة ، ومترقب لوضع أحسن كلٌ حسب رؤيته وقدرته على إدارة دفة الأمور تجاه تحقيق مصلحته . ويتضح لنا من ذلك كله ، أن محصلة ما سبق من إجراءات كانت الانخفاض الشديد والسريع في قيمة الجنيه المصري .

وبالنظر فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد رأينا أن رأس المال الأجنبي لايأتي مطلقا بهدف تنمية البلد المضيف ، بل يأتي لتحقيق مصالحه ولو أدى ذلك إلى نهب وتخريب هذا البلد ، وسجلات التاريخ تزخر بالأمثلة على ذلك ، وعليه تكون المسئولية فيما يكفل حسن استغلال الاستعانة برأس المال الأجنبي تقع على المسئولين الوطنيين وهذا ما لم يحدث خلال فترة الانفتاح الاقتصادي ، إذ أعطيت التسهيلات والامتيازات والإعفاءات بسخاء دون تحديد دقيق لنوعية الاستثمارات التي تلزم الاقتصاد الوطني ودون تفرقة بينها في الامتيازات والتسهيلات بحسب أهميتها ، وترك هذا الأمر لاختيار المستثمر وطبيعي أن يتجه إلى ما يحقق له أقصى ربح في أقصر وقت ، وطبيعي أن يتوافر له ذلك في قطاعات الخدمات والتوزيع بصفة أساسية ، يضاف إليها بعض قطاعات الإنتاج لكن إنتاج السلع الإستهلاكية غير الضرورية .

وعلى ذلك تكون النتيجة ضياع أموال طائلة على خزانة الدولة بسبب الإعفاءات الضريبية والجمركية لمشروعات الاستثمار واحتياجاتها التي يتمثل جانب من هذه الإحتياجات في بعض السلع التي دخلت البلاد في الظاهر كمستلزمات لهذه المشروعات وهي في حقيقتها سلعا دخلت البلاد ليعاد بيعها داخل السوق المحلية .

وأدى ذلك أيضا إلى تصدير النقد الأجنبى من مصر إلى الخارج - وقد قامت مصر بذلك كله لتوفيره - سواء أكان هذا النقد مملوكًا لمصريين كما حدث بالنسبة للبنوك الأجنبية أو مملوكًا لأجانب قام المستثمرون باقتراضه ليستفيد صاحب رأس المال ويستفيد الوسيط - المستثمر - وتخسر مصر .

وطبيعى أن يتسبب النزح المستمر وبأشكال مختلفة للنقد الأجنبى إلى الخارج فى التأثير على قيمة الجنيه المصرى لينخفض مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى الإنخفاض الرسمى الذى طالب به المستثمرون .

وكانت النتيجة كذلك أن فقدت مصر السيطرة على تحديد الأولويات اللازمة للاقتصاد وتنميته ، لذلك وجدنا الاستثمار يتجه إلى قطاعات الخدمات والتوزيع والإنتاج الهامشية على حساب قطاع الإنتاج السلعى (الصناعى والزراعى) .

انعكس هذا الوضع على بعض الظواهر الاقتصادية فى مصر ، فنجد بالنسبة للديون الخارجية :

- إذا كان جزء من النقد الأجنبى يتجه إلى الخارج من خلال المستوردين لتمويل واردات فى الغالب غير ضرورية .
- وجزء آخر يتجه إلى الخارج عن طريق المستثمرين سواء أصحاب المشروعات أو أصحاب البنوك .
- وجزء يتجه إلى الخارج لتمويل تجارة المخدرات .
- وجزء يتجه إلى الداخل لشراء السلع الأجنبية المستوردة والتى تباع فى الداخل بالعملات الأجنبية .

كل ذلك يأتى على حساب الموارد المحدودة من النقد الأجنبى المتوافرة للدولة ، فما كان من الدولة أمام ذلك إلا أن تلجأ إلى الخارج للاقتراض والحصول على النقد الأجنبى اللازم لتمويل الضروريات من سلع الإنتاج وسلع الإستهلاك . هذا بجانب القروض التى يعقدها المستوردون والمستثمرون الذين يعتبرون فى الواقع وسطاء . كل ذلك انعكس بالطبع على قيمة الجنيه المصرى بالانخفاض .

نفس الشئ حدث بالنسبة للموازنة العامة التى ازداد عجزها سواء بسبب ضياع جزء من مواردها عن طريق الإعفاءات . أو زيادة حجم النفقات بسبب التدخل بالدعم لتخفيف الأضرار

التى لحقت ببعض الفئات ، والتدخل بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار الذى تسأل عن جانب كبير منه سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بالإضافة إلى القيام بالاستثمار فى المجالات التى التفت عنها الاستثمار الأجنبى المباشر . كل ذلك أيضاً ارتد على قيمة الجنيه المصرى فأدى إلى انخفاضها ليرتد أثر هذا الانخفاض إلى الموازنة العامة ليساهم فى زيادة العجز بهـا .

طبقت مصر بعض السياسات مثل البيع بالنقد الأجنبى لبعض السلع والخدمات الوطنية والمستوردة ، وارتفاع سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية عنه على الودائع بالجنيه المصرى ، بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من تطبيق لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وكذلك تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية ، وما تم من تخفيض رسمى مباشر لقيمة الجنيه المصرى . كل هذا أثر على قيمة الجنيه ، فأدى إلى انخفاضها .

وعندما تنخفض قيمة الجنيه المصرى ، فإنها لاتؤدى إلى تحسن وضع نظام المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الواردات إلا إذا توافرت بعض الشروط سواء ما تعلق منها بالاقتصاد الداخلى أو الاقتصاديات الخارجية ، وهذه الشروط لا تتوافر فى اقتصاد مثل الاقتصاد المصرى ، وهذا ما انعكس على وضع الصادرات والواردات فى مصر بما أدى إلى تدهور الأولى ونمو الثانية .

فقد وجدنا أن الصادرات وإن ازدادت فى قيمتها إلا أنها نقصت فى كميتها باستثناء صادرات البترول ، وبذلك ترجع الزيادة فى القيمة فى جانب كبير منها إلى ارتفاع الأسعار العالمية ، واتجهت جغرافيا إلى الغرب وهذا أمر طبيعى نتيجة للاختلال النوعى فى الصادرات لصالح المواد الخام والاستخراجية .

وإذا كان هذا هو وضع الصادرات ، فإن الواردات قد شهدت نمواً كبيراً سواء فى القيمة أو فى الكمية ، وأظهر التوزيع النوعى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية على حساب الواردات من السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج . واتجهت جغرافيا إلى الغرب وهو الذى يوفر هذه النوعيات من السلع .

وباستعراض تأثير الإجراءات محل الدراسة على الأثمان فى مصر ، وجدنا أن منح العلاوات لتحويلات المصريين العاملين بالخارج والدخل السياحى والدخل التصديرى وما أدت إليه إجراءات الإستيراد من رواج فى نشاط الاستيراد . كل ذلك أدى إلى زيادة تدفق تحويلات

العاملين بالخارج وزيادة دخول العاملين بقطاع السياحة وقطاعى الاستيراد والتصدير وما يتعلق بهما . كل ذلك أدى إلى زيادة طلب أصحاب هذه الدخول فى الوقت الذى لايتوافر فيه العرض الكافى من السلع والخدمات ، فكانت النتيجة الحتمية هى ارتفاع الأثمان سواء للسلع المحلية أو المستوردة .

وأدى كذلك الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى كنتيجة لكل ما سبق إلى زيادة أثمان الواردات سواء نهائية الصنع أو كمدخلات إنتاج ، وكذلك أثمان السلع الوطنية البديلة والمنافسة لها ، ونتيجة ذلك هو ارتفاع الأثمان فى الداخل . وكان ارتفاع الأثمان أيضا نتيجة لزيادة الاستثمارات بما تؤدى إليه من زيادة فى الإنفاق وما يؤدى إليه ذلك من زيادة حالية فى الدخول ، ومن ثم فى الطلب فى الوقت الذى لم تبدأ فيه هذه المشروعات بعد فى الإنتاج .

وكان لابد مع كل هذه الآثار أن يتأثر الاقتصاد الوطنى وتتعثر التنمية وتخلف هذه الإجراءات وراءها اقتصاداً غير متوازن نتيجة بعض المتناقضات التى أوجدها تطبيق الإجراءات محل الدراسة لتعلم مصر من خلال ذلك أن التنمية لاتتحقق باعتماد كامل على الخارج . وعليه فإن أية تسهيلات تقدم لرأس المال الأجنبى يجب ألا تصل لحد الفوضى التى تقف حائلاً دون حفز الإمكانيات الداخلية للقيام بدورها والتى لايمكن أن تتحقق التنمية بدونها .

ونرجو أن نكون بهذه الدراسة قد استطعنا أن نتعرض لتجربة من التجارب مبينين ما حدث من أخطاء حتى تكون درساً من دروس التاريخ الذى يجب استيعابه حتى يتم تلاقى أخطاء التجربة والاستفادة من مميزاتها ليتحقق لمصر ما تسمو به ويحقق لها الرخاء ، آملين أن نكون قد وفقنا فى ذلك .

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية

(أ) مؤلفات عامة : -

- د . أبو بكر متولى : الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين شمس ١٩٨٠ .
- د . أحمد بديع بليح : الاقتصاد الدولي ، مدلولات ميزان المدفوعات المصرى ، تطور الاقتصاد الدولى ، نظريات التجارة الدولية ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٨٦ .
- د. أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية - الجزء الأول - التبادل الدولى - المدفوعات الدولية فى النظام النقدى الدولى - دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠.
- د. أحمد ماهر عز : مذكرات عن التجارة الدولية ، ١٩٩٦.
- د. إسماعيل شلبى : مقدمة فى النقود والبنوك ، القاهرة ، ١٩٨٢.
- د. جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، الطبعة الرابعة - دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- د. رفعت المحجوب : المالية العامة ، النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٨١ .
- د. زين العابدين ناصر : علم المالية العامة ، دراسة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبى المصرى ، ١٩٨٤.
- د. سامى عفيفى حاتم : دراسات فى الاقتصاد الدولى ، الطبعة الثالثة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٩.
- د. عادل أحمد حشيش : أصول الفن المالى لمالية الاقتصاد العام ، دراسة تحليلية لمقومات مالية الدولة فى النظم المالية المعاصرة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .
- د. عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- د. عبد النبى حسن يوسف : الاقتصاديات المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨

- د. عبد الهادى النجار : التحليل النقدى ، دروس فى النقود والبنوك والنظرية النقدية ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٨٥ .

- د. علي لطـــــــفى : التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٤.

- ـــــــــــــ : المالية العامة ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٨.

- د. محمد زكى المسير : العلاقات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠.

- د. مدحت العقاد : التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٨ - ١٩٨٩.

- د. منيس أسعد عبد الملك : الاتجاهات الحديثة فى الأقتصاد الدولى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

- د. هـانز بـاخمـان : العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ، ترجمة مصطفى عبدالباسط وأيوب محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧.

(ب) مؤلفات متخصصـة : -

- د. إبراهيم شحاته : معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- د. إبراهيم محمد الفار : سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٢ .

- السيد محمد الملط : نقود العالم ، متى ظهرت ومتى اختفت ؟ دراسة مقارنة لوجهتى نظر الحضـارة الغربية والحضـارة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، ١٩٩٣.

- بنت هانسن وكريم نشاشيبى : انظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، ترجمة حسن السيد قنديل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨.

- د. جلال أحمد أمين : تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥ .

- د. حسين نجم الدين : تطور الاقتصاد الدولى والتنمية فى ظل سيطرة الدول الرأسمالية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- د. حمدية زهـــران : سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، مكتبة عين شمس ، القاهـرة ، (بدون تاريخ) .

- د. رمزى زكـــــى : أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ــــــــــــــ : التضخم المستورد ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- ــــــــــــــ : حوار حول الديون والاستقلال ، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- ــــــــــــــ : مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠

- د. سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

- صبحى وحيـــدة : فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

- د. صفوت عبد السلام عوض الله : السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على الاختلالات الأقتصادية فى الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

- أ. عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩) الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٢ .

- د. عبدالجليل هويدى : سياسة الاقتراض العام الداخلى فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٨ .

- د. فـــؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦.

- د. محمد محروس اسماعيل : المشكلة الاقتصادية المصرية ، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨.

- أ. محمود المراغى : مصر والمسألة الاقتصادية ، دراسات قومية ، العدد الخامس عشر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة (بدون تاريخ) .

- محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية ، دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف بمصر القاهرة ، ١٩٦٧ .

- د. هاشم حيدر : التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات، معهد الأنماء العربى(بدون تاريخ)

(جـ) الوســائـل : -

- ابراهيم محمد يوسف الفار : دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

- د. أنور اسماعيل الهوارى : القروض الخارجية ، والتنمية الاقتصادية ، مع دراسة خاصة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، (بدون تاريخ) .

- د. خالد سعد زغلول حلمى : الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨.

- د. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز : علاقة نظام سعر الصرف بنسب الأكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ١٩٩٦ .

- د. عاطف حسن النقلى : تعويم أسعار الصرف ، دراسة تحليلية فى ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدى الدولى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ١٩٨٣ .

- د. عزة رضوان أحمد رضوان : السياسة النقدية فى مصر فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

- د. محمد محمد أحمد حليمة : دراسة تحليلية لدور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق - جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥ .

(د) أبحاث ومقالات : -

- د. ابراهيم العيســوى : خلفية ضرورية لنقاش سياسة مصر الأقتصادية ، مصر المعاصرة السنة ٦٥ ، العدد ٣٥٧ ، يوليو ١٩٧٤ .

- ــــــــــــــ : تعقيب على بحث د. هناء خير الدين "العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر" ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

- د. ابراهيم شحاته : القواعد الإرشادية للبنك الدولى بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية مصر المعاصرة ، السنة ٨٣ ، العدد ٤٢٧ ، يناير ١٩٩٢.

- د. أبو بكر متولى : استراتيجية الاعتماد على الذات ومصيدة التطور التكنولوجى ، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، (نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ الناشر دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- د. أحمد بديع بليح : عن فلسفة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل القاهرة ١٩٨٢ .

- د. أحمد جامع : جريدة الأهرام ، السنة ١٠٨ ، العدد ٣٤٧٨١ ، الجمعه ٥ مارس ١٩٨٢.

- ــــــــــ : جريدة الأهرام ، السنة ١٠٨، العدد ٣٤٧٨٨ ، الجمعة ١٢ مارس ١٩٨٢

- ــــــــــ : الانفتاح للانتاج أم الاستهلاك ؟ الأهرام ، العدد ٣٥٣٤٧ ، الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٨٣ .

- د. أحمد سعيد دويدار : التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين (رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والأقليمية) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الناشر المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- د. اسماعيل شلبى : الاعتماد على الذات فى مصر فى إطار الأعداد الذاتى للعالم العربى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ الناشر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤ .

- السيد محمد عبد السلام صالح : السوق الموازية للنقد الأجنبى فى جمهورية مصر العربية ، البنك المركزى ، معهد الدراسات المصرفية ، العام الدراسى ٧٥ - ١٩٧٦ .

- د. الفونس عزيز : تعقيب على بحث الدكتور جلال أمين (محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥ - ١٩٨٥) ، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ الناشر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- د. أمينة عز الدين عبد الله : التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ ، العددان ٤١٣ ، ٤١٤ ، يوليو واكتوبر ١٩٨٨ .

- د. بشير البنـــــا : البعد الاجتماعى فى تقييم أداء الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ١٩٨٢ .

- بيتر . ج . كويرك وهرنان كورتيس . دوجلاس : تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٣ .

- د. جعفر عبد السلام : شرعية ديون العالم الثالث على ضوء القانون الدولى ، مصر المعاصرة السنة ٨٢ ، العددان ٤٢٣ ، ٤٢٤ يناير وأبريل ١٩٩١ .

- د. جلال أحمد أمين : محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥ - ١٩٨٥ . المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ ، الناشـــر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- ـــــــــــــــ : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين (الاقتصاد المصرى فى ربع قرن «١٩٥٢ - ١٩٧٧») الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ الناشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ٧١ - ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين (الاقتصاد المصري في ربع قرن «١٩٥٢ - ١٩٧٧») الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، الناشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- د. حمدي عبدالعظيم : مديونية الشمال ، ومديونية الجنوب ، وحتمية التعاون العربي مع دول الجنوب ، مصر المعاصرة ، السنة ٨١ ، العددان ٤١٩ ، ٤٢٠ ، يناير وأبريل ١٩٩٠ .

- د. رفعت الرمهمي : دراسة حول بنوك التنمية الاقليمية وسياسة الانفتاح الاقتصادي ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- د. رمزي زكـــي : التمويل الخارجي والاعتماد على الذات ، القضايا الجوهرية ، والدروس المستفادة ، مع إشارة خاصة لمصر ، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ ، الناشر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- ــــــــــــ : الخطورة في الوضع الاقتصادي الراهن ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٦٨٦ مارس ١٩٨٢ .

- ــــــــــــ : تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية ، مذكرة داخلية رقم ٧٥٨ ، معهد التخطيط القومي ، مايو ١٩٨١ .

- ــــــــــــ : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي بالبلاد الآخذة في النمو ، مذكرة رقم ٦٩١ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٧.

- د. رمزي سـلامة : الاقتصاد المصري بعد ٧ سنوات انفتاح ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التجارة جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- سامح سيد جعفر : مركز الجنيه المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج الاستهلاك) ٢٤-٢٦ أبريل ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- د. سعيد النجار : التطورات الجديدة فى النظام المالى ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ ، ٤١٠ يوليو وأكتوبر ١٩٨٧ .

- ـــــــــــــــ : الكلمة التمهيدية لندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢

- ـــــــــــــــ : التعقيب على بحث د. فائقة الرفاعى (آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ندوة آليات التضخم فى مصر) ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ .

- د. سلوى سليمان : الاستثمار العربى فى الاقتصاد المصرى بين الانتاج والمضاربة ، مصر المعاصرة السنة ٦٧ العدد ٣٦٣ يناير ١٩٧٦ .

- ـــــــــــــــ : العمالة المصرية العائدة ، ندوة أقيمت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

- سهام منير سليم : تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، المؤتمر السنوى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك) ٢٤-٢٦ يناير وأبريل ١٩٩١ .

- د. سهير حسن عبد العال : الدخل السياحى والفندقى فى مصر ، مصر المعاصرة ، السنة ٨٢ ، العددان ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، يناير أبريل ١٩٩١.

- د. سهير معتوق : التحويل العكسى للموارد فى إطار أزمة مديونية العالم الثالث ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ ، العددان ٤١١ ، ٤١٢ ، يناير وأبريل ١٩٨٨.

- ـــــــــــــــ : د. سهير معتـــوق : سياسات التثبيت الاقتصادى ، مصر المعاصرة ، السنة ٨١ ، العددان ٤١٩ ، ٤٢٠ ، يناير وأبريل ١٩٩٠ .

- د. سهير معتـوق : ظاهرة التضخم الركودى بين التأصيل النظرى والواقع العملى ، مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٩ ، العددان ٤١٣ ، ٤١٤ ، يوليو واكتوبر ١٩٨٨ .

- أ. عادل حسين : جريدة الأخبار ١٩٧٢/٢/٥ .

- ــــــــــ : مجلة الطليعة ، السنة العاشرة ، العدد السادس ، يونيو ١٩٧٤ .

- أ. عبد التواب سليمان : استثمار الموارد المالية العربية والافريقية ودول العالم الثالث ، مصر المعاصرة ، السنة ٦٦ ، العدد ٣٦٢ ، اكتوبر ١٩٧٥ .

- د. عبد الحكيم الرفاعى : تطور النظام النقدى المصرى خلال المائة عام الأخيرة ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة والأربعون ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٧٣ .

- د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد : الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشروعات الداخلة فى إطار الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج و الاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- د. عبد المنعم راضى : مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى ، مصر المعاصرة ، السنة ٦٨ العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٧ .

- ــــــــــ : الجنية المصرى يكسب الجولة الأولى ، الأهرام ، ١٩٩٤/٨/٢١.

- د. عبد المنعم رشدى : لماذا ترفض هيئة الاستثمار بعض المشروعات ؟ ٥ أهداف وراء رفض المشروعات ، الأهرام ، السنة ١٠٢ ، العدد ٢٢٧٩٥ ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٦ .

- د. على حافظ منصور : مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين (رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والاقليمية) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الناشر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- د. فائقة الرفـــاعي : آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

- ـــــــــــــ : تعويم سعر الجنيه لزيادة قدرة الصادرات المصرية على المنافسة ، جريدة الوفد الثلاثاء ١٦ شعبان ١٤١٠هـ - ١٣ مارس ١٩٩٠ م .

- د. فرج عبد العزيز عزت : قضية سعر الصرف والتنمية فى مصر ، البنك المركزى ، معهد الدراسات المصرفية ، العام الدراسى ٨٩ - ١٩٩٠ .

- د. كريمة كريـــم : أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال فى مصر دراسة أعدت لمنتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال - اليونسيف - مصر ، نوفمبر ١٩٨٨ .

- ـــــــــــــ : أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الاسعار فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- د. كمال ســـرور : الجنيه المصرى يكسب الجولة الأولى ، الأهرام عدد ١٩٩٤/٨/٢١ .

- محمد الشحات سيف : السوق الموازية بين سياسات النقد ونظم الاستيراد ومقتضيات التطوير ، مذكرة رقم ٥٣ - جهاز تخطيط الاسعار- القاهرة ، أبريل ١٩٧٦ .

- أ. محمد العريان : تعدد أسعار الصرف ، تجربة الدول العربية ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٤ .

- د. محمد حامد الزهار : الانفتاح الاقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل ١٩٨٢ .

- محمد حمدى صبحى الأتربى : ملحوظات أساسية على سياسة الانفتاح الاقتصادى ، محاولة لاستقرار بعض المؤشرات الاجمالية والشواهد العلمية ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك) ، ٢٤ - ٢٦ أبريل ١٩٨٢ .

- محمد رضا عبد الحليم : سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وأثر البنوك المنشأة على الاقتصاد القومي ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك) ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ١٩٨٢ .

- د. محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، البنك المركزي ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٦ .

- ـــــــــــــ : نظام تعدد أسعار الصرف وأثره على التجارة الخارجية ، البنك المركزي ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٥٩ .

- محمد عبد الشفيع : التطور التكنولوجي والاعتماد على الذات في التجربة الصناعية المصرية ١٩٧٠ - ١٩٨٠ المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ ، الناشر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤.

- د. محمد عبد العظيم طلب : التضخم العالمي ، الظاهرة والتفسير الاقتصادي لها ، مصر المعاصرة السنة ٨١ ، العددان ٤٢١ ، ٤٢٢ ، يوليو وأكتوبر ١٩٩٠ .

- محمد علي الدمشاوي : مؤشرات إندماج الاقتصاد المصري في التقسيم الدولي الجديد ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٥ ، العدد ٣٩٦ ، أبريل ١٩٨٤ .

- د. محمد علي رفعت : الاستثمارات الأجنبية في مصر ، ماضيها ، ومستقبلها ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين (رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والأقليمية) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الناشر ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- محمد فؤاد الصراف : الاتجاهات الحديثة لنظام النقد المصري ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٩ يناير ١٩٧٥ .

- د. محمد محروس اسماعيل : أزمة الديون الخارجية في مصر ، مصر المعاصرة ، السنة ٨٠ العددان ٤١٧ ، ٤١٨ ، يوليو واكتوبر ١٩٨٩ .

- محمد مدبولى سيد أحمد : مفهوم الانفتاح الاقتصادى والجهاز المصرفى ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية التجارة ، جامعة المنصورة (الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك) ، ٢٤ - ٢٦ أبريل ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- محمود عبدالفضيل : أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين (رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والإقليمية) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع (٢٧ - ٢٩ مارس) ١٩٨٠ ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- محيى الدين قنديل : تجارتنا الخارجية لم تتأثر بارتفاع سعر الفائدة على الدولار ، الأهرام عدد ١٩٩٤/٨/٢١

- د. مصطفى السعيد : الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين (نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ ، الناشر دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤.

- معبد الجارحى : التطورات والسياسات النقدية فى مصر ١٩٥٠ - ١٩٨٢ ،مصر المعاصرة السنة ٧٥ ، العدد ٣٩٦ ، أبريل ١٩٨٤ .

- أ. ممدوح حبسه : آليات التضخم من خلال التوسع النقدى وسعر الفائدة ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

- د. ميراندا زغلول : تأثير نظم الحوافز والاعفاءات الضريبية على تحسين بيئة الاستثمار فى مصر ، مصر المعاصرة ، السنة ٨٥ ، العددان ٤٣٧ ، ٤٤٨ ، يوليو وأكتوبر ١٩٩٤ .

- د. هناء خير الدين : العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨٧/ ١٩٨٨ ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢.

(هـ) تشريعـــــات : -

- القرار الوزارى ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ .

- القرار الوزارى ١٠٠٩ لسنة ١٩٦٩ .

- القرار الوزارى ٥٥٥ لسنة ١٩٧١ الصادر فى ٢٢ مايو ١٩٧١ الوقائع العدد ١١٥ تابع فى ١٩٧١/٥/٢٣.

- القرار الوزارى رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ٤ مايو ١٩٧٢ ، الوقائع ، العدد ١٠١ تابع فى ١٩٧٢/٥/٤

- القرار الوزارى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٢ مايو ١٩٧٢ ، الوقائع العدد ١٥٩ تابع فى ١٩٧٢/٧/١٢ .

- القرار الوزارى رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأستمرار فى السماح ببيع السلع الوطنية بالنقد الأجنبى للمصريين العاملين بالخارج .

- القرار الوزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٣ الصادر فى ١٩٧٣/٢/١٣ ، الوقائع ، العدد ٧٢ فى ١٩٧٣/٤/٢

- قرار وزير المالية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن إنشاء السوق الموازية .

- القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٧٤ ، الجريدة ، العدد ٢٦ فى ١٩٧٤/٦/٢٧ .

- القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية ، الصادر فى أول يونيو ١٩٧٤ ، الوقائع ، العدد ١٤٤ فى ١٩٧٤/٦/٢٧ .

- قرار وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بشأ تشكيل لجنة تحديد وأعلان أسعار الصرف للعملات الأجنبية فى إطار السوق الموازية .

- القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ، الصادر فى ١١ يونيو ١٩٧٤ ، الوقائع ، العدد ٢١٥ فى ١٩٧٤/٩/٢١ .

- القرار الجمهورى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، الوقائع ، العدد ٢٥٦ ، تابع فى ١٩٧٥/١١/٩ .

- قرار وزير المالية ١٥٨ لسنة ١٩٧٤.

- القرار الوزارى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل لجنة لمتابعة عمليات السوق الموازية الوقائع العدد ٥٥ ، تابع فى ١٩٧٤/٣/١٢.

- القرار الوزارى ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلع المسموح بتوريدها للبلاد تطبيقا للقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ والصادر فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ ، الوقائع ، العدد ١٩١ ، تابع فى ١٩٧٥/٨/٢٣ .

- القرار الوزارى ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض السلع التى تقرر إدراجها أو تعديلها بقائمة السلع المسموح بتوريدها إلى البلاد والملحقة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ ، الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٧٤ ، الوقائع ، العدد ٣٤ فى ١٩٧٥/٢/١٠ .

- القرار الوزارى رقم ١٩٧٥/٦٢ بشأن إضافة بعض السلع التى قررها القرار ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ ، صدر فى أول فبراير ١٩٧٥ ، الوقائع ، العدد ١١٨ فى ١٩٧٥/٥/٢٢

- القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ، الصادر فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٥ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٩ فى ١٩٧٥/٩/٢٥.

- القرار الوزارى ١٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، الوقائع ، العدد ٩ فى ١٩٧٥/٤/١٩ .

- قرار وزير المالية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم عمليات بيع السلع المستوردة والمحلية بالعملات الأجنبية للمواطنين والأجانب ، الوقائع ، العدد ٣٦ فى ٧٦/٣/١٢ .

- قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن السلع المسموح باستيرادها طبقا للقرار الجمهورى ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ، الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، الوقائع ، العدد ٢٥٦ ، تابع فى ١٩٧٥/١١/٩ .

- القرار الوزارى رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٩٧٥/١٢/٢١ ، الوقائع - العدد ٢٩٧ ، تابع فى ١٩٧٥/١٢/٢١ .

- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى .

- القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، الصادر فى ٥ يونية ١٩٧٧ ، الجريدة ، العدد ٢٣ ، تابع فى ١٩٧٧/٦/٩ .

- قرار وزير التجارة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الأستيراد عن طريق السوق الموازية الصادر فى ١٩٧٧/٣/٢٤ ، الجريدة ، العدد ١٩٠ فى ١٩٧٧/٤/١٨ .

- قرارا وزير التجارة رقم ٣٢١ لسمة ١٩٧٨ فى شأن تشكيل لجنة لمتابعة عمليات السوق الموازية الصادر فى ١٩٧٨/٣/٧ ، الوقائع ، العدد ١٣٣ فى ١٩٧٨/٦/٧

- القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ فى إطار تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى فى إطار برنامج التثبيت الثالث عام ١٩٧٨

- القرار الوزارى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، الوقائع ، العدد ١٩٠ فى ١٩٧٩/٨/١٥

- القرار الوزارى رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٩ ، بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، الوقائع ، العدد ٢٤٧ فى ١٩٧٩/١٠/٢٨.

- القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، الوقائع ، العدد ١٣٣ تابع فى ١٩٨٠/٧/٧

- القرار الوزارى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى ١٥ لسنة ١٩٨٠ والصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٨٠

- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨١ ، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٦ ، والصادر فى ١٩٨١/١٠/٢٧ ، الوقائع ، العدد ٤٤ فى ١٩٨١/١٠/٢٧.

- القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

- القرار الوزارى رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن الموارد والاستخدامات التى تطبق عليها أسعار الصرف المعلنة بمجمع البنوك المعتمدة .

- القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام القرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
- القرار الوزارى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تشكيل غرفة بالبنك المركزى/لتحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك .
- القرار الوزارى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن تشكيل لجان فنية لتوزيع السلع المستوردة الوقائع ، العدد١٣٤ فى ١٩٨٥/٦/٩ .
- القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم تجارة الاستيراد من الخارج .
- القرار الوزارى رقم٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن إنشاء السوق المصرفية الحرة .
- القرار الوزارى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد المتحصلات والمدفوعات فى إطار السوق المصرفية الحرة .
- القرار الوزارى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن توسيع نطاق السوق المصرفية الحرة .
- القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن الغاء مجمع البنوك المعتمدة .
- القرار الوزارى رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ بشأن إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبى .
- القرار الوزارى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٩١ فى شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والقاضي بقيام السوق الحرة الموحدة للنقد الأجنبى .

(و) دوريـــــات : -

- بنك مصر - النشرة الأقتصادية .
- تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨١.
- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء - (النشرة الشهرية للتجارة الخارجية) .
- جريدة الأهرام .
- جريدة الأخبار .

- جريدة الوفـد .
- مجلة الأهرام الاقتصادى .
- مجلة التمويل والتنمية .
- مجلة الطليعة .
- مجلة القانون والاقتصاد .
- مجلة مصر المعاصرة .

ثانيا : باللغة الفرنسية

(أ) مؤلفـات عامـة : -

- **Bourguinat Henri,** Finance internationale P. U. F. Paris 1992.

- **David Jacques - Henri,** Crise Financière et Relations monétaires internationales Éd., Économica Paris 1985.

- **David Jacques - Henri, et Jaffré Philippe,** La monnaie et politique monétaire 3e édition Économica Paris 1990.

- **Delas Jean - Pierre,** Economie.contemporaine, Faits, concepts theorie, volume 4 , monnaie , crise des annees 1970 - 1980 Ellipses. (S. A)

- **Douet Antoine et Dupuy Michèl,** Relations Financièrs Internationals, Exercices et corriges édition Eyrolles, 1994.

- **Faugere Jean - Pierre,** la crise du système monétaire international 2e édition, Revue et ougmentée Minerve 1986.

- **Jacomet Thierry et Didier Édouard,** les Relations financières avec l'étranger, 5e édition Juridictionnaires, July 1990.

- **Pascallon Pierre,** Le systéme monétaire International theorie et Réalité 2e édition Paris 1989.

- **Simon Yves,** Techniques Financières internationales 5e édition Economica Paris 1993.

- **Siroën J. M.,** Le désorre montetaire Internationale, Hatier Paris 1991.

(ب) مؤلفـات متخصصة : -

- **Aftalion Florin et Losqu Etienne,** Les taux de change, que sais Je ? P. U. F. Paris 1985.

- **Ancona Isaac,** Le Regime monétaire Egyptien, A FABRÉ Paris 1931.

- **Blanc Jacques,** Les marchés des changes, La Documentation Française, Paris, 1978.

- **Bourguinat Henri,** Marché des changes et crises des monnaies, Calmainn - Lévey 1972.

- **Bouyeure Cyril,** Investissment International P. U. F. 1er édition, Paris, 1993.

- **Breton Pierre - Hubert et Schor Arman - Deniss,** La devaluation, théorie et pratique des devaluations et des Réevaluations, Que sais Je ? 3e édition 1988.

- **Chouraqui Jean - Claud,** La spéculation et la politique de defance des monnaies P.U.F. 1er édition 1972.

- **Deiss Joseph,** Monnaie et prix internationaux une théorie séquentielle des marchés, Genéve Librairie Droz 1979.

- **Denizet - Jean,** Le dollar, histoire du système monétaire international depuis, 1945, FAYARD, 1985.

- **Denizet - Jean,** La grande inflation, Salaire, Interêt et change P.U.F. 2e édition, 1978.

- **Einzig Poul,** Contre les changes Flottants, Traduit et adapté de l'anglais par Marie et Dominique Waquet Avant-Propos d'Antoine Issaverrdens, 1971.

- **Gallimard Cloud,** Le change, evolution et technique, Les presses modernes 96, Galevie Beaujolais, Palais Royal - Paris, 1937.

- **Grjebien André et Grjebine Tovy,** Le Réforme du système monétaire international P. U. F. Paris 1973.

- **Guillaumont Selviane Jeanneney,** Pour la politique monétaire, defance d'une mal aimmée P. U. F. 1er éition 1982.

- **Jacquemot Pierre et Assidon Elsa,** Politique de change et Ajustement en Afrique, l'expèrience de 16 pays d'Afrique subsaharienne et de l'océan Indian études et documents ministère de la cooperation et du developpement, 1988.

- **James Emile,** Problèmes monétaires d'Aujour d'hui 2e édition, 1970.

- **Klein Jean,** Le dollar, éd Économica Paris 1992.

- **Larosier Jacques du,** Les operations du fonds monétaire international édition Économica 1988.

- **Lelart Michel,** Le fonds monétaire international, P.U.F., 1re édition, Paris, 1991.

- **Lenain Patrick,** Le FMI édition, La documente, Paris, 1993.

- **Lucy Xavier Benoist,** une monnaie pour l'Europe, Hatier, Paris, 1992.

- **Marris Stepen,** Le déficits et le doller, l'économie mondiale en perl, preface de Michel Al Bert, Centre d'etudes prospectives er d'informatons internationales 1972.

- **Mourgues Michelle du,** La monnaie, système financière et théorie monétaire, 3e édition, Économica Paris 1993.

- **Mundell Robert,** Croissance et inflation des relations entre développment monnaie et balance des paiements, Bordas, Paris, 1977.

- **Ngirabatwar Augustin,** Le taux de change flottants et les pays sous - capitalisès Édition universitaires fribourg suiss, 1986.

- **Okrueger Anne,** La detarmination des taux de change, Preface de Henri Bourguinat. Économica, Paris, 1985.

- **Plihon Dominique,** Les taux de change, Édition la découverte, Paris, 1991.

- **Prissert Pierre,** Le marché de change, Édition sirey, 1972.

- **Raffiont Marc,** La dette des tiers mondes, Édition la découverte, Paris, 1993.

- **Rondenet Michel,** L'expérence contemporaine des change flottants P. U. F, 1980.

- **Siemitsiotis, Loukas,** Taux de change de Référence et système monétaire international préface Bernard Lassu- Drie - Duchene, Économica 1993.

- **Teulon Frédéric,** Vocabulaire économique, Que sais Je ? 1^er^ édition 1991.

- **Weiller Jean,** La Balance des paiements, Que sais Je ? P.U.F. 3^e^ édition Paris 1974.

(جـ) رسـائـل : -

- **Al - Habo Mahamat,** Politique de change et evaluation des taux de change Éffectifs Reels dans les pays en voie de developpement au cours des deux dernieres decennies (1974 - 1987), Thèse Doctorat, Faculité des sciences économiques, Université de Clermont 1, 1991.

- **Chambas Gerard,** Taux de change et inflation dans une économie primaire Africaine, le cas du senegal et de soudan, Thèses complementaire, Université de Clermont 1, 1985.

- **Doummar Antoine, Laredo Renée et Marechal Monique,** Avantages et Enconvenients des taux de change fixes et flottans, mémoire, Université de Paris 1, (Panthéon - Sorbonne), 1977.

- **Elabd Gaballah Abdel-Fadil Bekheit,** Capitaux Etrangèrs et developpement Économique, le cas de l'Egypte, 1960 - 1980. Thèse doctorat faculité des sciences Économiques et sociales C.E.R.D.I., Université de Clermont 1, 1984.
- **Lessard Elisapeth,** Taux de change flottants et balance des paiements, La Grande- Bretagne, Mémorie, Université de Paris 1 (Pantheon-Sorbonne) 1976.
- **Rizk, M.** : L'internationalization de marché de capitaux et la determination du taux de change dans la théorie du porte-feuille, Mémorie, Université de Paris 1 (Panthéon- ASSAS), 1988.

(جـ) أبحاث ومقالات : -

- **Azam Jean-Paul et Daubreé Cecile,** La détermination des taux de change parallèles en Afrique, Modèle Macro-économique et test économètrique, Nigèria, Zaire et Ghana, Économie et prévision, No. 97, 1991.
- **Banque Paribas,** Lire, La fin du "Flottement à l'Italienne" Problèmes économiques, No. 2, 172, 25 Avril, 1990.
- **Banon Michèle,** De Bretton woods aux change flottants, Les Chaiers Français, No. 230, Mars - Avril, 1987.
- **Bourguinat Henri,** Change : B, L'économie du change Éncyclopoedia Universalis 5 Carrache Cleopatre, (SA).

- **Cartapanis André,** Les leçons de l'éxpérience recente de flottement des monnaies et l'échec des Ajustements par le change, Économie Appliquée, Tome XXXV, 1982.

- **DeCaluwe Bernard et Bhandari Jagdeeps,** Cloisonnements imparfaits double marché des changes et anticipations rationnelles, Revue économique 36 (6), Novembre 1985.

- **F. M. I Bultin du** 15 Mars 1993, Analyse des marchés parallèles de devises dans les pays en developement, Problèmes économiques, No. 2, 322, 21 Avril 1993.

- **F. M. I Bultin du** No. 17 Septembre 1990, Comment choisir un régime de change? Le cas des petits pays industrialisès, Problèmes économiques, No. 2, 216, 13 Mars 1991.

- **Garboua Vivien-Lévy et Weymuller Bruno,** Le taux de change à long terme, Les enseignements des modèlles, Revue économique, No. 4, Juillet 1979.

- **Gaux Christion,** Baisse du taux de profit et crise du capitalisme, Problèmes Économiques, No. 2, 319 - 2, 320, 31 Mars - 7 Avril 1993.

- **Guillaumont Sylviane Jeanneney et Paraire Jean-Luc,** La variabilité des taux de change et rattachement, Revue Économique Politique, 101 (3), Mai - Juin 1991.

- **Heller, H. Robert,** Le choix d'un règime de change, Finance et developement, Vol. 4, No. 2, Juin 1977.

- **Bonin Hubert,** Système monétaire international de 1800a 1944, Dictionaire d' histoire économique de 1800 a nos jour, HATIER, (SA).

- **Plane Patrick,** Les facteurs de désequilibre des paiements courants en union monétaire ouest Affricain (1970 - 1983) Revue d'économie Politique 98^{e} année, No. 1, 1988.

- **Salort Maria-Martine,** Système monétaire international depuis la seconde Guerre Mondiale, Dictionaire d' histoire économique de 1800 a nos jours, HATIR, (SA).

- **Saint Marc Michèle,** Construction monétaire Europeenne, Un excés de Rigueut en France ? La Revue Banque, No. 405, Avril 1990.

(د) دوريـــــات : -

- Revue Banque.
- Broblèmes Économiques.
- Économie Appliquées.
- Revue d' Économie Politique.
- Économie et Prévision.

- Revue Économique.

- Les Cahiers Français.

- Encyclopedia Universalis.

- Finance et Developpment.

ثانيا : باللغة الإنجليزية

(أ) مؤلفات عامة : -

- **Charle Edwin,** Macro economics of developing countries, TaTa McGraw-Hill Publishing Company Limited, New Delhi, 1983.

- **Cochran John, A.** , Money, Banking and the economy fifth edition, Collier Macmillan Publishers, London, 1983.

- **FCIB Beecham, B. Julian,** The monetary and financial system, Second edition, Pitman Publishing, 1993.

- **Kulkarni A.B.N. and Kalkundrikar A.B.,** Money, Bnking, Trade and finance, R. Chand & Co. Publishers, New Delhi 2- Second edition, 1980.

- **Miltiades Chacholiades,** Ph. D., International monetary theory and policy, McGraw-Hill Book Company, 1978.

- **Rostow, W.,** The economics of take off into sustained growth, Macmillan, London, 1963.

- **Scammell, W. M.,** International monetary policy, 1961.

(ب) مؤلفـــات متخصصة : -

- **Ahmed Jallel,** Floating exchange rates and world inflation, Macmillan Press LTD, London, 1984.

- **Association International of Science Economic,** Exchange controls and economic development, 1957.

- **Cameron, R. E.,** France and the economic development, 1800 - 1814, Princeton, 1961.

- **Einzig Paul,** The history of foriegn exchange, Macmillan & Co LTD, London, 1964.

- **Frank, A. G.,** Critique and nti-Critique, Essays on dependance and reformism, London, 1984.

- **Lall Sanjaya and Streeten Paul,** Foreigne investement, Transnationals and developing countries, Macmillan Press LTD., London, 1980.

- **Patrick C. H Kirk and Nixon F. L.,** The prigines of infection in less developed countries : A selective review in readings in development economies and policy, G. Allen and Unwin, London, 1981.

- **Schlesinger Eugen Richard,** Multiple exchange rate and economic development, Prencetion University Press Prenection, New Jersey, 1952.

- **Seers, D.** The political economic of nationalism, Oxford University Press, London, 1983.

- **William, R., Cline and association,** World inflation and the developing countries, The Brookings Institution, Washington, DC, 1981.

(ب) أبحاث ومقالات : -

- **Bond Marian,** Exchange rate, Inflation and vicious circle, Finance & Development, March 1980.

- **Derosa Dean and Green Joshua,** Will contemporaneous devaluations hurt exports from sub-saharan Africa? Finance & development, Volume 28, No.1, March 1991.

- **El-Biblawi Hayam,** African countries debt problem the differential center for economic and financial research and studies, Faculty of Economic and Political Science, Cairo University, 5 - 7 may, 1990.

- **Frenkel Jacob, A. ; Goldstein Morris and Masson Paul, R.,** Caracterestic of a successful exchange rate system, Occasional paper No. 82 I.M.F., Washington D.C., July 1991.

- **Johnson G. G. and others,** Formulation of exchange rate policies in adjustment programs, Occasional paper, No. 36, I.M.F., Washington, D.C, August 1985.

- **Lizondo-Jose, Saul,** Unifying multiple exchange rate, Finance & development, I.M.F., Vol.22, No.4, Dec., 1985.

- **Max Cordon, W.,** Protection, exchange rate and marco economic policy, Finance & development, Vol.22, No. 2, June 1985.

- **Quirk Peter, J.,** The case for open foreign exchange systems, Finance & development, Volume 26, No. 2, June 1989.

- **Quirk Peter, J. and others,** Flooting exchange rate in developing countries, Experience with Avction and Interbank Market, Occasional paper, No. 53, I.M.F., Washington, D.C., May 1987.

- **Research Department of the I.M.F.,** Exchange rate volatility and world trade, Occasional paper, No. 28, I.M.F., Washington, D.C., July 1984.

(د). تقارير

- **Nation-Unies,** Years book of international trade satistics, Trade by country data, Vol. 1, New York, 1981.

- **World Bank,** Arab Republic of Egypt, Domestic resource mobilization and growth prospects for 1980s, Washington, 1980.

- **World Bank,** World debt tables- External debt of developing countries 1984 - 1985 edition, Washington, D.C., 1985.

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول : أهداف الدول المتقدمة والدول النامية من وراء انتقال رأس المال	١٤٠
أولاً: أهداف الدول المتقدمة من وراء تصديرها لرأس المال	١٤٠
ثانياً : أهداف الدول النامية من وراء استيرادها لرأس المال	١٤٥
ثالثاً : معوقات انتقال رأس الملل الأجنبى	١٥٧
المطلب الثانى : مصادر التمويل وأشكال انتقال رأس المال الأجنبى	١٦٦
أولاً : مصادر التمويل	١٦٦
ثانياً : صور انتقال رأس المال الأجنبى إلى الدول النامية	١٧٠
أ- المنح والإعانات	١٧٠
ب- القروض والتسهيلات	١٧٣
جـ- الاستثمار الأجنبى المباشر	١٧٦
المبحث الثانى : مصر والاستثمار الأجنبى المباشر	١٨٤
تمهيد وتقسيم	١٨٤
المطلب الأول : موقف مصر من رأس المال الأحنبى (خلال الفترة من عهد محمد على وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢)	١٨٦
المطلب الثانى : موقف مصر من رأس المال الأجنبى (خلال الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى صدور ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤)	١٩٤
المطلب الثالث : موقف مصر من رأس المال الأحنبى (من بعد صدور ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وحتى أوائل الثمانيات)	٢٠٠
أولاً : أهداف القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤	٢٠١
ثانياً : مجالات الاستثمار وفقاً لأحكام القانون وضوابط تطبيق أحكام	٢٠٢
ثالثاً : المزايا والتسهيلات التى قدمها القانون للمشروعات المتنفعة بأحكامه	٢٠٦
أ- الضمانات	٢٠٧
ب- التسهيلات	٢٠٨
جـ- الإعفاءات	٢٠٩
رابعاً : تعديل أحكام القانون ٤٣ لسنة ٧٤ بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧	٢١٤
أ- بخصوص مجال الاستثمار	٢١٤
ب- فى مجال تصدير الأرباح	٢١٥
جـ- بالنسبة لسعر الصرف	٢١٦

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

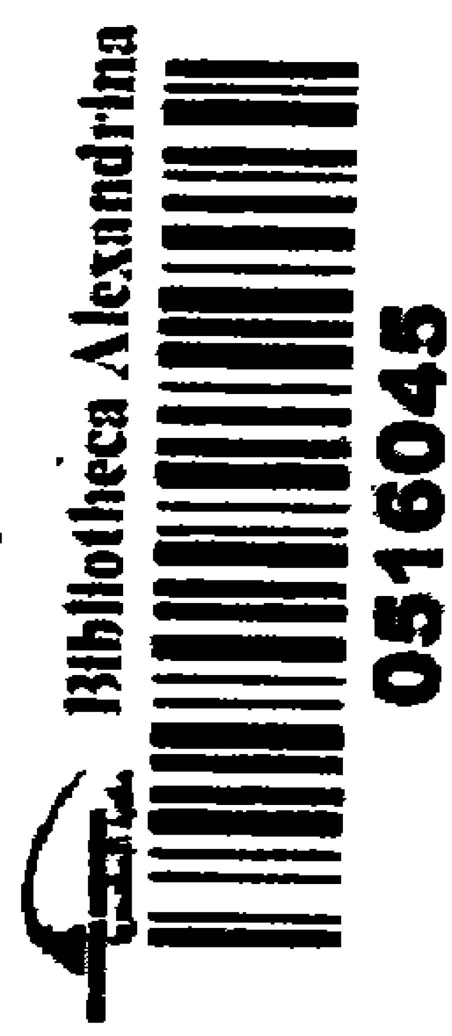
الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة
تمهيد وتقسيم	٣٩٠
المطلب الأول : تأثير إجراءات النقد الإجنبى خلال السبعينات على الأثمان الداخلية من خلال هجرة المصريين إلى الخارج وتحويلاتهم	٣٩١
أولاً : موقف الهجرة والتحويلات من مصادر التضخم	٣٩١
ثانياً : الصور المختلفة للتصرف فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتأثيرها على الاتتمان الداخلية	٣٩٥
المطلب الثانى : تزثير إجراءات النقد الأجنبى خلال السبعينات على الأثتمان الداخلية من خلال الدخل السياحى	٤٠٢
أولاً : الأيرادات السياحية (فوائدها - مصادرها - تطورها)	٤٠٣
ثانياً : تأثير النشاط والدخل السياحى على الأثتمان الداخلية	٤٠٥
المطلب الثالث : تأثير إجراءات النقد الأجنبى خلال السبعينات على الأثمان الداخلية من خلال ارتفاع دخول العاملين فى قطاع الاستيراد والتصدير	٤٠٧
أولاً : التأثير من خلال العاملين فى قطاع الاستيراد	٤٠٧
ثانياً : التأثير من خلال العاملين فى قطاع التصدير	٤٠٩
المبحث الثانى : تأثير إجراءات النقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات على مستوى الأثتمان الداخلية من خلال الزيادة فى أسعار السلع والخدمات	٤١٢
تقسيم :	٤١٢
المطلب الأول : تأثير رجراءات النقد الأجنبى التى تم تطبيقها خلال فترة السبعينات على مستوى الأثمان الداخلية من خلال تأثيرها المباشر على أسعار السلع والخدمات	٤١٢
أولاً : التأثير من خلال أسعار الواردات	٤١٣
ثانياً : التأثير من خلال أسعار السلع المحلية البديلة والمنافسة للواردات	٤١٧
المطلب الثانى : ارتفاع الأثمان الداخلية من خلال ارتفاع تكلفة الاستثمارات ودخول العاملين بها	٤٢١
أولاً : الزيادة فى تكلفة الاستثمارات المحلية وتأثيرها على ارتفاع أسعار منتجاتها	٤٢١

فهرس الجداول

فهرس الجداول


Bibliotheca Alexandrina
0516045
